كتاب شرح المفتاح لسعد الدين التفتازاني

من كتب الفقير احمد عفي عنه

شرح المصباح للسعد الدين التفتازاني

توفي المرحوم سعد الدين التفتازاني
في سنة اثنين وتسعين وسبعمائة

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وفي عبده ١١٧٥

١٢٧٤

تملكه من فيض فضل الملك الولي المتعال
محمد حاجي كي سعد بن كلب الله اميرخان
خصه الله واسلافه بالرحمة والغفران
بتاريخ ... شهر ربيع الاول ...

RAGIP P.
Ka. N.
1264

ثم انتقل الى ملك افقر عباد الله الجليل
خادم العلم محمد بن خليل

T. C
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1105

١٢٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

رب يسر وتمم بالخير خير ما يوشح به صدر الكلام واحسن حديث يرشح لمفتتح المقام حمد الله الذي خلق الانسان علمه البيان واتم له الاحسان فالهمه التبيان وجعل فيه الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاح والدرابة مصباحا للتهدي الى اسباب الفلاح ثم الصلاة على اشرف من استله من سلالة عدنان وافضل من استودعه فصاحة البيان وسماحة البنان ارسله باتم الآيات واوضح البينات وخصصه بافضل اللغات واتم البلاغات وابتعثه بكتاب اعجز مصاقع الفصحاء ممن نشأوا في ظلال الرماح ولفرس شقاشق البلغاء ممن تغذوا بلبان اللقاح وايده باصحابه الذين احرزوا قصبات السبق في مضمار البلاغة وزرعوا عند التفاضل في صدق البيان والفصاحة فانار زمانه الذي بعثه فيه خير زمان ولسانه الذي انطقه خير لسان وكتابه الذي انزل عليه خير كتاب واصحابه الذين قرنهم به خير اصحاب وبعد فقد بعثني فرط الشعف بتتبع الطرائق لتراكيب البلغاء وايراد المعاني بالاساليب المختلفة الانحاء وصدق الهمة في استكشاف القناع عن وجه الاعجاز واستطلاع ما في نظم القرآن من لطائف الحقيقة والمجاز على انفقت شرخ الشباب الى اقتناء العلوم العربية وتعليقت اخلاص الاسباب الى الارتقاء في الفنون الادبية واقبلت بمجامع الهمة على التوصل الى تبيين مراسم البلغاء والتوسل الى التعرف بمناظم الفصحاء والمكب على استكشاف انظارها الادبية واستطلاع خرائدها واستجاب المرض في نحارها والغوص على فرائدها وابرت القريحة في استهلال الرجل والخيل الى نظم فصولها وابوابها وضبط عللها واسبابها واستيقاظ الليل من مستقر نامها والنهار في طلابها احفظ لكل نادرة سمعت من الفصحاء في نواديها ومجامعها وصدرت عن البلغاء في بواديها ومراتعها فما اطلعت على كتاب غريب الا التقطت رغائبه ولا سمعت باديب اريب الا افدت غرائبه وبعد ان توافر حظي في البيان المطلع على نكت نظم القرآن وانتفاض مدرج على مر الزمان وانتقاص مدد سحائب المدنان فكادت يبقى رباعه من غير طلل ورسم ويذهب ذهاب حرص وطيم وتوذن آيتها بالطمس ويتراءى عليها كان لم تغن بالامس ويدرج تحت طي النسيان ويطرح في زوايا الهجران بحيث لا تسمع من احد فيها ولا تنقر من نبس بكلمة منه نبسا الا ان الله سبحانه قد اوزعني ان انفقت عليه بكتي ونهضت اليه بهمتي والهمني ان انفقت فيه ثمرة شبابي ووجهت شطر مطلبه ركابي ولبثت فيه من عمري سنين وقضيت في خدمته اليقين وقد سبق مني الوعد بالتماس بعض اعاظم الفضلاء واماثل العلماء ان اصرف عنان القلم الى التعليق حواشي على كتاب الكشاف فاوفق بين ازره والاصداف واجعل الفواصل من اوقاته والفاصل بين ساعاته واونته فتراته وازمنة راحاته لشرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للنحرير العلامة ابي يعقوب سراج الملة يوسف بن محمد السكاكي تغمده الله بغفرانه فقد اتفقت على جزالة الفاظه الرائقة ودقة معانيه الشائقة كلمة المهرة المتقنين ونطقت بحسن عباراته الانيقة ولطف اشاراته الرشيقة السنة السحرة المفلقين تراه الميزان في لطائف العربية والقسطاس والتبيان في الفنون الادبية والاساس قد احتفى في تحريره وترتيبه وتبدع في تاليفه وتبريعه لم يأل جهدا في تاسيس بنيان التبيان ورفع القواعد من فن البيان وتمهيد الاصول في العلمين المختصين بالقرآن على تناسق معان وتناسبها وتجاذب اطراف وتجاوبها فاخذ بعضها بحجز بعض متناصرة اخذ بعضها بيد بعض متظاهرة فلو لم يكن منه الا التوقيف على مناهج التركيب التاليف والتوقيف على بدائع الترتيب والترصيف لكفى فكيف وفي كل خطيئة سطر منه عقد من الدرر وفي كل لفظ منه روض من الزهر الى فوائد لا يدركها الاحصاء ولا يحصرها الاستقصاء ولذلك صار مقبول الخواطر والطباع باسرها ومحسن النواظر والاسماع عن كفرها وقد وهبت له شطرا من عمري وجعلت اجالة الفكر في غوامضه دابي ودهري والتقطه جمع من الاخوان وفوج من الطلاب ان ارتقيت في مراتب حقائقه ودرجات الاحاطة بدقائقه مرتقى لم يطلعه احد ممن يوثق به ويعول عليه حتى ولوا من انجاز الموعود من شرح المفتاح حين ركونه اخذت في بذل الكد في حواشي الكشاف لكن لم اجد نفسي لمحركه نشيطة بل لم اجدها منبسطة لما رابني قد اخذت السن من قوائي وذهبت مع الركب هواي وشبابي ومضت على الوعد شهور وسنون وبخلني مداورة الشيون وقد آذن الكفيل بالرحيل ولم يبق منه الا القليل وحان ان يغيب المشيب المستتر الغيب فصار كلامهم ان الشرح مفتاح الفلاح والشرح النظر في طرق النجاة والنجاح مع ما منيت به من التواني ممن كنت ارافع من الفضلاء الاذكياء تنفحت في هذا الباب خطاهم والاذكياء الذين تنفست في ميادينه مداهم ومن مفارقة الاخوان كان يسعى الواحد منهم لمثل الكلمة فيقصرها على اسه ويغص عليها بافراسه ويشكر بها صميم فؤاده ويكتبها على بياض ناظره بسواده فكرروا الى شرحهم والحوا اقتراحهم واصروا على الطلب اصرارا وصدقوا الرغبة سرا وجهارا وتوسلوا الي من طريق الود في اجابة دعوتهم واسعاف طلبتهم من اعزة الاحباء واجلة الاخلاء وذوي الهمة العليا في الارتقاء الى ذروة العلياء فاحدثت في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته وتبيين معضلاته وكشف استاره عن اسراره ونصب المنار الى انواره وحل الفاظه وبسط معانيه وتشييد قواعده

وتسديد عبارته مع تهذيب للكلام وتنقيح وترتيب للمرام وتوضيح تشير الى النكت المودعة خلال عباراته من
النقد المدرجة اثناء اشاراته سالكا مسلك الايجاز والاختصار تاركا مذهب الاطناب والاكثار سايقا
للكلام وتنقيح وترتيب على وجه يضمحل معه الشبه ويندفع الاعتراضات وينحل العقد وترتفع الاشكالات وينشد
ضالته كل طالب ويظفر ببغيته كل راغب وينطوي تأدية المعاني والمقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة
الموارد مع تكاثر اللطائف والنقود وتحاسن الحلول والغرر كانه يجلي على طول الاعصار مخزونه يجلي الاداء
والاضافة معونة بتحريرات تنفتح لها الاسماع وتهتز عندها الطباع وترتاح لها النفوس وينشرح لها
الصدور وتنبيهات على رغايب انتقدتها وغرايب التقطتها وعجايب بالانظار القصية واتعاب الروية
استنبطتها مما لم يقرع الاسماع ولم يألف الطباع ولم يرها الراؤن واسال الله عز سلطانه ان يحليني
الصدق وبغيته الحق واعوذ به ان ادعي علما لا اعلمه واسلني قولا لا احكمه وارجوا ان يكسبني السماحة
بهذه الفوايد والاعانة لتلك النوايد استحلاء من القلوب السليمة واستجلابا من النفوس الكريمة لا ابهما
بالملام من اللئام الاوغاد والعناد من الغيام الحساد وإلى الله اتضرع في ان يهديني سبيل الرشاد
ويهديني دليل الصواب والسداد وان يجعل ما اعانيه وسيلة النجاة في المعاد وما اثانيه ذريعة الى نيل الدرجات
يوم التناد فهو الهادي الى سبيل الصواب وحسبنا الله ونعم الوكيل **قوله** القسم الثالث رتب الكتاب
على ثلثة اقسام القسم الاول في علم الصرف الثاني في علم النحو الثالث في علمي المعاني والبيان ويشتمل
على علم الحد والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن وقد ذكر في صدر الكتاب
ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد فخلط المسائل وان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان
ثم افرد لهما قسما على حدة وهو ثالث اقسام الكتاب وذلك لان الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وليس كذلك
المعاني والبيان من النحو لظهور التمايز بالاسم والحد والغرض والموضوع والمسائل والتدوين ولكونهما الدرجة
في العلوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه التي بها يرتقي الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم النحو
انهما الكمال له والشرف والمقصود الاصلي والغرض واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان فلا
في الاتحاد كالاشتقاق من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان من النحو فجعل امرهما بين بين بان لم يفرزهما
فيهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل في قسم هاهنا مع الاشعار بنوع تمييز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام
في تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الحق الاول من تتمة الغرض من علم المعاني

المعاني وهو الكلام في الشعر الحق الثاني في الارشاد بدفع المطاعن ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني
جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه لما ان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في ذلك
هو القرآن المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال مطاعن يبتني تفاصيل بعضها على علم النظم فناسب ان يجعل من تتمة
الغرض واما ان البيان شعبة من المعاني على ما ينبغي جعل اللواحق تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني
قوله من الكتاب فيه لم يجوز الحال من المبتدا ولا حذف الموصول في السعة حال من الضمير في الظرف
الواقع خبرا اعني في علمي المعاني وفائدته الاحضار والاذكار والتنبيه على ان نسبته على من لا يحضره ما في صدر
الكتاب ان الاقسام للكتاب بنفسه او لطرف منه او جملة او فن او مقالة او نحو ذلك ولهذا النوع من تعدد
العهد ووهم الاشتباه اعاد الخبر ولم يقل واما القسم الثالث فيشتمل على مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف
وكلمة في على تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية يقال هذه المسئلة في كتاب كذا او هذا الكتاب
في علم كذا او هذه الآية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان وقد تنبه على جميع معانيها الى معنى اللام
بانه قال فصلان لضبط معاقدهما ثم قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ومن لم يفرق بين اللفظ
والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم منه او الفصل والمقدمة هو عباراته المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان
المعاني والاغراض المقصودة منه قال ما شاء واما ظرفية القسم للمقدمة والفصلين فظاهر لان الكل مشتمل
على الكل جزء وان كان نفس مجموعها ولذا قال فيه مقدمة عطف على ما قبله من الجملة الاسمية او الظرفية فان قيل
شبه ظرفية الكلام للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس
وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاضرا به آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من طرف المعنى
حتى شاع ان الكلام في معنى كذا او الكتاب في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي
هو الكل كما يشعر به الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه قلنا الاقرب انه عطف على معاقده
وفي ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدري اي وفي التكلم فيه فيؤل الى ظرفية المعاني للالفاظ
من الالفاظ ولو سلم ففي مثله يتبع الجزء فائدة الانحصار والاستقرار لشبه المحلية كما يقال نظر في الكتاب وتأمل
في المسئلة ومقدمة الكتاب اسم لطائفة مخصوصة من كلامه يتقدم الشروع في المقاصد لبيان ما له نوع تعلق في العلم
كحده وموضوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه وتصورات وتصديقات يبتني عليها تحقيق
المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المصنف ولما كان المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل يحتاجن

غرض علم المعاني والبيان واحد

من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى والاختصاص باسم البلاغة والاعجاز ذكرهما بلفظ المثنى ولم يقل
في علم المعاني والبيان اذ علم المعاني وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه فيهما واحد وهو التوصل الى توفية
مقامات الكلام حقها على ما صرح به في كفر البيان فافرده ثم اشار الى توقف العلمين الى التفصيل وتعيينه
بالنسبة الى كل منهما وادركه باطلاق المعرف الجامع المانع كيف كان وبالغرض ما يترتب على الشيء من حيث
يطلب ويقصد وجعلها في المقدمة اذ يحصل باطلاق الاحاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة
علما واحدا فيأمن الطالب فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وبالغرض يخرج ان ناظرا عن العبث

المراد بالمعاقد

والضلال ويعرف ان العلم هل هو من حاجته فيحصله اولا فيهمله والمراد بالمعاقد ما يتصل به المقصد
ويرتبط به اشد ارتباط حتى يجري مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن الموضوعات والمبادي وجعلها
في الفصلين ملفوظة في قرن المعبر عنها بالكلام في العلمين وجعل الحد والغرض في المقدمة لكونهما خارجين والامام
الرازي يجعل في كتبه ضبط معاقد اعلم عن تعميم عمومات مباحثه ومجملات تفاصيله وكلام المص ينطبق

عبارة

على ذلك جدا وجعل القسم الثالث مقدمة وفصلين يظهر ان مباحث الاستدلال والعرض ودفع الطاعن
من الفصلين واستيناف للكلام في العلمين على ما قال في كفر المعاني اذا قضينا الوطر مما نحن فيه ابتدأنا
الاخذ في التعرض للعلمين اي المعاني والبيان قوله المقدمة على حذف الخبر لقرب والعلم اشارة الى
الاعتناء بمعرفة المعاني علم المعاني من الاضافة البيانية كشجر الاراك لا لامية قوله علم المعاني والبيان

المعاني ٤

على ان اللقب هو المعاني لا علم المعاني كعبد الله اللهم الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل
كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان والتتبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد المعرفة اي حاصلة
من تتبع جزئيات تراكيب البلغاء بل الاصول والقواعد او الملكة المبنية على ذلك كما قال في موضع
ان مبنى علم المعاني على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا وفي كفر الفصل اذ معرفة خواص التراكيب لا تبعد
الجاري في التعريف عند ظهور القرينة وتصريح التعلم وقصد التنبيه على النكتة وهي انباء علم المعاني على التتبع
والخارج معرفة اياته ومعرفة العرب للخواص عن الحد اذ لا يقال لها في العرف علم المعاني وخواص التراكيب
هي الخصوصيات والكيفيات التي تعتبر في المعاني اولا ثم يتعلق بالالفاظ حذو ما على ما قال الشيخ عبد القاهر
انها التي تحقق باسم الصور والمزايا وتتفاضل الكلام بها وتحقق الاعجاز وعليها يطلق اسم البلاغة

الفرق بين الافادة والدلالة

او البراعة والبيان وما شاكل ذلك وافادة المعنى ايصاله الى الفهم بحيث يحصل والدلالة هي الكون

بحيث يكون الاسناد ... والمعنى [illegible]

الكون بحيث يوصل واسناده الى التركيب لكونه السبب والالة والظرف اعني في الافادة في موقع الحال
من خواص اي حال كون الخواص كائنة في الافادة معتبرة فيها متعلقة بها بهذا القدر يطبق الحد ويحصل الاحتراز
عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعا من حيث المادة كاللغة
او الهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالته في الوضوح والخفاء كالبيان ثم يخالف
ادراج البديع في المعاني على وجه يشعر بكون معلوماته من قبيل اللواحق والتوابع فيها للخواص ما يتصل بالتركيب
اي يعرض لها تبعا لما هو المقصود الاصلي او بالخواص يعني يلحق بها ويعتد [illegible] تحسان وغيره وهو الاستحسان
الواقع في كلام البلغاء فقد منهم او قصد الى الخواص لهم تتعلق بذلك [illegible] ضاحيك والدلالة بالبيان
والتعريض بالغير والحكايات فيعرفها صاحب المعاني احترازا عن ذكرها [illegible] النحوي الطب او ليأتي
بمثلها في مواضعها او لما انها قد تشتمل على مستحسنات كما شبه ابن الحاجب عن [illegible] تعليق القصاص نعال تجرى
في ضمن هذا بابا تم فوائد كثيرة واخر في الكتاب مباحث البديع عن علم البيان لجلالة قدرها ودخولها في حد
البلاغة وشدة اتصالها بالمعاني بحيث صار كشعبة منه لا ينفصل [illegible] الا بزيادة اعتبار ولا كذلك
البديع وان ادرج فيه لدنو محله عن ان يجعل علما برأسه ثم نبه على الغرض من علم المعاني

متعلقاته

بقوله ليحترز بتتبع وليس المعنى انه يجب ان يكون هو في قصده ملاحظا لمفهوم الاحتراز عن الخطأ
ومحصلا بهذا المعنى بل قاصدا لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان قصده الاقتدار
على تأليف الكلام البليغ واستكمال النفس بذلك او لو ازم تلك الا [illegible] الفضيلة او توفية مقامات
الكلام حقها على ما صرح به المصنف او ما يؤدي هذا المعنى كان تتبعه للاحتراز ولم يقل ليحترز بها
او بالخواص او به اي بالتتبع والمعرفة تنبيها على ان السبب حقيقة [illegible] الاطلاع عليها وحضورها

الفرق بين الحال والمقام

في الذهن لا مجرد التتبع والمعرفة وتحصيله كما في حالة الذهول ولم يتعرض للرعاية لكونها لازم
الوقوف عادة وللاشارة الى ان غير المراعي بمنزلة غير الواقف والمراد بالحال الامر الداعي
الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر
من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ومقتضى الحال في التحقيق تلك الكيفية والخصوصية وفي

المراد بمقتضى الحال

التحقيق هو الكلام المشتمل عليها ولذا قال على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة [illegible] الكلام لا الحذف
او التقديم او التعريف او نحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال جعله [illegible] بحيث يصدق

هو عليه يصدق الكلي على الجزئي لاشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضي كلاما دالا على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا لمنطلق كذلك فاعتبار ذلك كلاما مع كذا او مثلك قوله تعالى انا اليكم لمرسلون على ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام في قوله في تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي تؤلفه فتطبيقه ان تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغي ولذا اشار الى هذا الطلق الكلام ولم يقل تطبيقه او تطبيق ذلك الكلام ومما يجب التنبه له ان المراد بخواص التراكيب اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية او راجعا الى بعض مفرداته من حيث كونه في ذلك التركيب كالبعدية المشعر بالتعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب **قوله** والمراد بتراكيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام وهي التراكيب الصادرة عمن له زيادة تميز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية تاليفه وهي تراكيب البلغاء جمع بليغ وهو ذو البلاغة وقد فسرها في كشف البيان ببلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وتخط تادية المعاني وايراد انواع التشبيه صريح في ان المراد خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته يعني ان يورد لكل تركيب على ما ينبغي ويضع في موقعه ولكل الوجه الذي يليق به وكذا البواقي وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تاليف الكلام البليغ فاعتراض الايضاح بانه ان اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيره فلم يتبين ليس بشيء والعجب ان القوم ايضا لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد التراكيب البليغة بالوصف دون الاضافة او تراكيب الاشخاص الموصوفين بالبلاغة كامرئ القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم او ان قوله تراكيب البلغاء ليس من تمام التفسير وقوله الصادرة نعت عطف على الصادرة يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به وتتبعه في نظر الصناعة وان كان قد تشتمل على الخواص وقد يروى بالرفع عطفا على تراكيب البلغاء وليس الوجه الا اذا جعل ضمير سواهم للبلغاء لا المؤلف فعل تمييز ومعرفة والصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد يفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعاتها نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة في الكلام بلوغه مرتبة المطابقة لمقتضى الحال مع السلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة وفي المتكلم بلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة البلاغة هي المعاني والبيان وقد يضم اليها البديع وقد يسمى علم توابع البلاغة وتنكير حيوانات لان المراد بها غير الانسان ويتمكن من وصف الاصوات بالوصف وقال الاصوات مواضع خروجها وظهورها وما

تفسير البلاغة

حاصل معنى البلاغة والكلام والمتكلم

وما في ما يتفق مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اي بحسب ما يتفق من الاصوات **قوله** والمراد بخاصية التركيب اخره تفسير لما عنى المصنف بخواص التراكيب مع تعددها في الذكر لتاخرها في الرتبة وتنوعها على التراكيب وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون ما عداه كلا او بعضا واذا لم يظهر سبب اختصاصها في الشيء سميت باسم الخاصية بالحاق الباء مبالغة حتى كانها نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة فلذا قال والمعنى بخاصية التركيب اي خاصية تراكيب البلغاء في الافادة واختار لفظ المفرد لان التفسير للمفهوم الكلي الى القسمين بالاعتبار الاجمالي وقد اختلف في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان حينا متعلق بما يعني او يسبق او بلازما او بمحذوف او بدل من عند سماع وانه على حقيقته يعني بعض الاحيان او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشيء بما يلازمه من الزمان ولا خفاء في انه لا يجوز تعلقه بما يعني او يسبق او بلازما على وجه الظرفية لان العناية ليست في حين صدوره عن البليغ بل في حين التوفيق والتاليف واللازم لما هو هو يكون سابقا ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة ليكون اللزوم جزئيا لا كليا نعم يجوز ان يعتبر في حين دون حين او يحصل في تركيب دون تركيب متعلقه بما يسبق او بلازما يكون على وجه الحالية ويصير حاصل الكلام وجهين احدهما ان المراد بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب صادرا عن البليغ ... بسبب ذلك التركيب كشك السابق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق الصادر عن البليغ او لازما له بسبب ذلك التركيب كاستجلاب الى الفهم من نحو كيف تكفرون بالله تعالى مع وضوح الادلة في لكن السابق بتقسيمه انما اعتبره واعتبره في التنبيه اذا كان مقارنا لحين صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر ولم يجعل تتبعه مما يفضي الى علم المعاني فحينا في موقع الحال مما سبق او من ضمير يسبق يعني كاينا في حين ومعتبرا فيه لا يقال هذا بالنسبة الى القسم الاول مستدرك لفقد اعتبره فيه الصدور عن البليغ لانا نقول يكفي في تقييد الكل حصول فائدة القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق الى الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه ولو سلم فعلى هذا المعنى يجعل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية او الحالية اي حال كونه في حين الصدور ومقارنا له وثانيهما ان المراد ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب او لازما له حين حال كونه في بعض الصور والتراكيب وهذا قليل الجدوى اذ الجاري مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا اعتبر بالنسبة الى الكل منهما واما جعل حينا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة ويصير المعنى ما سبق منه الى الفهم من صدور التركيب عن البليغ في حين

الاشكال لكنه يكون قيدا اضافيا لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم ههنا كلمات كقوله ان اللازم
هو الامتثال والجاري مجراه ما عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه خلافه وانهما عبارتان عن معنى
واحد المقصود التخير في التعبير وبالجملة قوله جاريا حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم
فلا معنى له او بجاريا مجرى اللازم فلا يلائمه عطف لا لنفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس
التركيب محتاج الى نفيه او بقوله يسبق و ح يجب ان يكون لما هو ايضا متعلقا به ليحصل التطابق وحسن
التوافق فيكون السبق في الاول لكون التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزمهم
التقابل ح
ان يكون اللازم لنفس التركيب وضميرهو للتركيب وما مصدرية في الجملة الاسمية على ما جوزنا غير سيبويه
او احدهما لما في الآخر للتركيب موصولة ووضع الظاهر موضع المضمر مع اسم الاشارة في قوله ذلك التركيب
لتحقيق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير لجنس التركيب كما في قوله ذاب الكريم ان يعادي بغيره اي غير الكريم قوله
وآنس بالفهم في قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذي فطرة سليمة وهي الصفة التي جبل عليها الانسان
في الادراك والتمييز وسلامتها عدم تدنسها بالعقايد الردية والشوايب العادية وفيه اشارة الى ان
فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال على ما قاله عليه السلم كل مولود يولد على الفطرة قوله مثل
ما يسبق بدل مما يسبق او حال التصعيد بحذف المضاف اي مثل سبق ما يسبق لان ما موصولة
مبينة بقوله من ان يكون وجاز الفصل بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية واما انقلاب
مثل بفهم ذي الفطرة فبعيد من جهة المعنى لتاديه الى ان امن خاصية التركيب ما سبق الى فهم ذي الفطرة
السليمة لمثل ما سبق الى فهمك من اللطايف المدرجة في الامثلة الجزئية وفي خطاب فهمك اشارة
اذ الى الاخذ ينبغي ان يكون على فطرة السليمة قوله بصياغة الكلام اي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة
الدلالات حسب ما تقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق وهذا ما قال
الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر في جانب التابع الكمال في الفهم والادراك اي في المتكلم
الكمال في تاليف الكلام وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه تركيبا لذلك
لعدم الاطلاع عليه فنيط الحكم بما يظهر على الناس ويخفى عنه ظاهرا وهو معرفته بالصياغة قوله من ان شك قال
متصوّرا واسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري
مجرى اللازم والاخير من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار انما يسبق الى

ما المصدرية جائزة في الجملة الاسمية عند غير سيبويه

الى الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير البليغ ربما يورده في مقام نفي الشك او رد الانكار وكذا كون المطلوب
وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيد اذا سمعته
عن العارف مراد فيهما لكن اطلق فيهما اللزوم لقربهما من اللزوم ولم يختص باللازم لما هو هو لقلته واخراط
اشتباه بالصدور عن البليغ واما ما قال في الاول ان يكون مقصودا وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث
ان يكون المطلوب كذا على عادة افتنانه في الكلام مع ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين ثم قيل
من نفي الشك او من القصد الى مجرد الاخبار من وجه الاختصار ليحرج لحرمة طلب التركيب فيحقق كونه خاصية
له وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان كان مركبا في التحقيق لكن الخاصية في ترك التركيب قوله
وجه الاختصار اي طريقه مع افادة ذلك التركيب اذا الاختصار لطيفة من اللطايف التي تشير اليها مع
بيانها وهو الحالة المقتضية لطي المسند اليه قوله وكذا اي مثل السبق او ما سبق في هذه الصور السبق
او ما يسبق اذا لفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند اليه اي لم يحذفه وهو الاحتياط وزيادة التوثيق
ونحو ذلك ويجوز ان يجعل وكذا نصبا عطفا على مثل ما يسبق لكنه يحتاج الى التكلف في عامل اذا في قوله
لفظ دون اثبت رمز الى ان المسند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم يتلفظ به وفعله على لفظ بالمسند اليه
التنبيه
فقط كناية عن حذف المسند بعيد جدا ثم لفظ لفظ لكذا مع زيادة حرف لكثرة المذكورات بعلم وعدم تخصيصها
بالمسند اليه بناء على ترك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر سوق الكلام على كونها في المسند اليه
قوله على ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق اي الحال كون هذه الاعتبارات والخواص منضمة ومترتبة
على اطلاعك على حسبها سوق الكلام وايراد المسائل في علمي المعاني والبيان اطلاعا متدرجا كحصول شيء
بعد شيء او حال كون جميع ذلك متدرجا فان قيل المطلع هو علم المعاني للغير قلنا اطلاع سوق الكلام
في العلمين لا يدل على ان الكل دخلا في الاطلاع كما يقال بين ذلك في العلوم الاسلامية لمسئلة كلامية وقوله
بان الخواص التي تحسب الدلالات المتفاوتة في الوضوح والخفاء انما يطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا
يطلع حيث ينظر فيها ويعرف خواصها وكلاهما ضعيف قوله باذن الله متعلق بساق او يطلعك قوله
واما علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل ما اجمل من بيان حدي العلمين واكتفى في المعاني بلفظ
اعلم الدال على زيادة الاعتناء بشانه وكما اراد ثمة بالتتبع حسبه وثمرته اراد بالمعرفة ههنا سببه والعلم
الذي هو الاصول والقواعد او الملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتقرر ذلك واشتهار فيما بينهم وبهذا ظهر

اعلم يقال ادون تركيب نحو منطلق كما قال في الاولين

هذا التفسير مشعر بان لفظة الخلف في كذا عبارة عن المثل وان الاشارة الى المصدر يسبق او الى ما يسبق

موقوف الوجه ذلك بحث السابقة والايراد ههنا بمنزلة الافادة ثم اتى بالطرق لكونه انسب بالطرق المعتبرة في التركيب الموصلة الى المعاني ايصال الطرق الى المقاصد اشارة الى انها وسايط وآلات لا اسباب ومؤثرات اللام في المعنى للجنس بمعنى لكل ما هو يدخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل لما لا يتناهى بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان من يتوقف ايراد كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاقتدار اقتصر على ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير دون الخفاء الا انه قد يراد زيادته فيكون اوضح وقد يراد نقصانه فيتبع الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة والنقصان في الوضوح ان يكون بعض الطرق زايدا في وضوح الدلالة والبعض ناقصا ويجوز ان يراد الاختلاف في كل منها بان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان والاول هو الظاهر واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله ووصفها بالوضوح متعلق اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء آثره لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك اخفى وتحتمل ان تجعله صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا الى كون هذه الطرق بحيث يفهم منه المعنى اولا بسرعة والاعتراض بانه يتناول ايراد معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان في شيء ليس بشيء لانا نحكم في صدر علم البيان من ان هذا لا يتاتى في الدلالات الوضعية بل العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوضعية واللام في يتحرز متعلق بمعرفة وذلك اشارة الى الايراد واسقط ذكر الوقوف ولم يقل ليتحرز بها اي بتلك المعرفة اشارة الى ان السبب الاقرب في الاحتراز هو الوقوف والاطلاع بحيث يكون الايراد حاضرا في الذهن لا بمجرد المعرفة والملكة لما في حال الذهول واراد بالمراد من الكلام ما يسبق منه الى الفهم من المعاني المترتبة المتعلقة المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي يطلع على تفاصيلها علم المعاني وتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي تناسب الكلام المقام والحال مثلا يتكفل به علم البيان مثلا تادية المعنى بمضيافية زيد بقولك هو مضياف انه مضياف ما هو الا مضياف ما المضياف الا هو قد ضافه خلق كثير ونحو ذلك هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب في الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه

حتى لو ادى معنى المضيافية في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان الخطاء فيه من جهة نظر علم المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد لكان الامر بالعكس وبالجملة قصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وهيآت مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في ان يكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا تبين ان صاحب البيان سابق في الاعتبار وكاين في مقام ابتداء التطبيق لكلامه او كلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا وما يتصل صاحب البيان لاحق بعد حصول المطابقة في الجملة فلذا آثر في المعاني لفظ التطبيق وههنا لفظ المطابقة والاوجه انه انما اثر التطبيق ليتم حال كلام البليغ الذي تتبعه على ما ينبغي وههنا ليس كذلك فليتامل ثم قد نبهناك على انه ليس معنى كون المعرفة للاحتراز ان يكون ملحوظ العارف عند هذا المفهوم بعينه بل اعم من ان يكون نفسه او ما يفضي اليه كالتوصل الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وبكون تشبيهاتها ومجازاتها وكناياتها على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك قوله

وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان الحد والغرض وادرج فيهما منفعة العلمين لقربها من الغرض اذ هما يتاديا اليه الشيء من حيث ينتهي اليه غاية ومن حيث يطلب ويقصد غرض واذا كان ما يترتب الكل عليها كالوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد يصدر بها العلم لزيادة الترغيب في تحصيلها والمعنى فيما ذكرنا من تعريف العلمين انه لما ينبه على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال والعلوم العقلية على تمام مراد الله تعالى من كلامه يحتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون خواص تراكيبه وحسن ترتيبه وتنظيمه ومطابقته لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته من الحسن في الغاية القصوى فتحصيلهما اذ النظر فيهما يكون عونا على تحصيل ذلك هو منفعة عظيمة وثمرة جليلة وقد عرفت معنى المراد من الكلام وانه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل ان مذهب غير الشيخ من اهل الحق انه لا يمكن للبشر الوقوف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما قصده واراده من المعاني على ما يعلم عن علمه ثم ان تغير العبارة الحكاية من العلم لا تمام المراد بالمعنى الذي ذكرنا ولا يحتاج الى الجواب بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى تحصيله لامتناع تحصيل الحاصل فجوابه ان الاحتياج ضروري لامتناع الحصول بدون الشرايط والاسباب فغايته عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى وقد يجاب بان المراد

غاية غرض منفعة

اي موقوف

هذا الجواب للعلامة الشيرازي

اي الاحتياج الى العلمين

بالواقف من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده لاني الادان تنفيها ليردّ بالمنع وقد يجعل
هذا ذريعة الى دفع الاعتراض الاول ايضا فان ارادة الوقوف على الشى لا يستلزم امكان حصوله
وليس لكونه لغوا من الكلام غير مشعر بالمنفعة والغاية بمنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج اليه في هذا
الامر المحال الذى هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف على الامر المحال كما يتوهم فانه مفيد
ثم في قوله ينبه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما ربما يذهل عنه فيحتاج الى التنبيه قوله فالويل
تنفير وتحذير بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما عن التصور والتقصير في تحصيلهما وبيان المضرة
في ذلك فان الناظر في العلوم سيما الاسلامية فلا يخلو عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصور
في العلمين فلا يسلم عن الخطاء فيه والوقوع في التفسير بالراى الذى هو خطاء وفيه استحقاق الويل اللازم
قوله ولما كان اشارة الى وجه ترتيب الفصلين وكان حقه ان يذكر قبل التوبيخين لكن لقوة الترتبة
عليها وعلى الاحاطة بفنونهما والمعنى ان البيان شعبة من المعاني ومتفرع عليه كالمركب بالنسبة اليه
لان تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود الكلام البيانى
انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة في مطابقة الكلام له ولما يقتضى الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء
في ذلك على ما هو مقصود علم المعاني وكان البيان بهذا الاعتبار متفرعا عليه منتهيا اليه بمنزلة الشعبة
من الدوحة اى الغصن من اصل الشجرة ولم يكن منفصلا عنه الا انه اعتبر فيه مع الاصابة في دلالة الكلام
على المراد خصوصيتها وكيفياته التى بها ارتفاع شانه الاصابة حتى كون تلك الدلالة في باب الوضوح
والخفاء على ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب المقام ويلايم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب والمعاني بمنزلة
المفرد فناسب تأخير البيان وضعا لتأخر المركب عن المفرد طبعا واما ما يقال ان البيان باب من ابواب المعاني
افرزوا عنه وجعلوه فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرائض من الفقه او ان الاحتراز عن الخطاء في علم المعاني لا يكمل الا بعد
ايراد المعنى في الطرق المختلفة لان الحال ربما يقتضى الايراد في طريق واضح الدلالة او ادق فما لم يكن
المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله
ان المطابقة المأخوذة في تعريف علم المعاني لا تختص بالافادة بل تتم ما في الدلالات في باب الوضوح والخفاء
ففيه نظر لانه مع منعه بعض مقدماته ربما كان على عكس المقصود ادل وهو كون البيان بمنزلة الجزء المطلق
قوله لا ينفصل يروى بتأنيث الضمير صفة شعبة وبتذكيره خبر بعد خبر وقوله جرى جواب لما والجملة

الكاسى محذوفه اى ولما جرى نائب تاخيره وجملة لاجرم آثرنا استيناف بيانا للنتيجة ويجوز ان يكون
جرى خبرا آخر لكان وآثرنا جواب لما ولاجرم للتحقيق والتاكيد بمنزلة حقا اذا لاسمية لا يقع جوابا لما قال
الفراء معنى لاجرم في الاصل لابد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت
بمعنى حقا ولذلك يجاب باللام كالقسم فيقال لاجرم لافعلن وقوله جرى منه من ابتدائيه اتصالية
الصفة المحذوف اى جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب من المفرد وكذا قولك حل منى محل الروح من الجسد
ونزلت من البلد بموضع كذا وانت منى بمنزلة الاخ قوله الفصل الاول قد يتوهم من جعله الفصل الثاني
في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاقد ان ضبط معاقده ايضا في هذا الفصل وان قوله وفصلان
لضبط معاقدهما معناه انها مذكورة في الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط
معاقد علم المعاني يأبى ذلك فالاوجه ان يجعل مباحث الدلالات وتعيين التشبيه والمجاز والكناية معاقد
للبيان ضبطا لمعاقده وان لم يصرح به في عنوان الفصل اعتمادا على انسياق الذهن اليه مما ذكر
في الفصل الاول ولذا لم يفرغ الكلام في علم البيان والذى يتبادر اليه الفكر الصائب ان المراد
بضبط المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل وتعيينها على وجه التحفظ والتيقظ وكما قال الامام في الطالب
العالية الفصل الرابع في ضبط معاقد العلم قوله ان مساق الحديث شرع ضبط المعاقد والكلام يستدعى
تمهيد اصل اى ايراد حكم يبتنى عليه مقصود الحديث اذا انصفت النوبة اليه يعنى في كونه من المقدمة عند قوله
لا يخفى عليك ان مقامات الكلام لكن قوله فمنها ما يقتضى ما لا ينتقع غير ملايم لذلك لان محل
هذا الكلام يكون في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا وليس الكلام هو التفاوت التى تعقد عليه اذا انصفت
النوبة اليه ولا بتفصيل اى لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان الحال قد يقتضى تاديه بمجرد اصل المعنى
وقد يقتضى تاديته الزايد عليه وما لا ينتقع عبارة عن المعنى بدليل سمينا او عن الكلام بدليل نزلناه
ومعنى تاديته اداء والفاء الى السامع واللام في لمجرد التأليف متعلق بنظم على معنى العلية والوضعية
اى نظم الالفاظ لاجل مجرد التأليف بينها لا للاغراض التى يصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص
والمزايا الزايدة على اصل المعنى او على معنى التشبيه اى نظما كائنا وحاصل لمجرد التأليف لا بتقضمنه الخواص التى بها
يستحق ان يطلق اسم النظم تشبيها بنظم الدرر مرتبة على ما ينبغى قال الشيخ عبد القاهر النظم هو كون الفاظ
الكلام مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل وتخرجها صنعة نظم يعنى انها لمجرد التأليف

الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني

والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل في حيز الافهام وتخرج عن حكم صوت النواب انه لا يفيد شيئا
اوليس وضع الالفاظ لغرض افادتها للمعاني الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم النعيق في صنعة الاعراب
من جهة افادتها المعنى التركيبي لاينافي نزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات في الخلو عن النكت
والمزايا التي بها تفاضل الكلام والترقي الى الاعجاز وكذا كونها على وفق هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا
محض انحطاط شانه وسقوط درجته وفي قوله هو الذي سميناه ونزلناه تسامح اذ الاول للمعنى والثاني
للفظ وكانه على حذف المضاف اي سمينا معناه ان كان ما عبارة عن اللفظ او نزلناه لفظه ان كان
عبارة عن المعنى قوله الخطاء الذي نحن بصدده اي في علم المعاني والبيان للاحتراز عنه لا يحتاج في الكلام
الذي لا يعتبر في تاديته الى ازيد من اصل التمييز واما موضع ثوران ذلك الخطاء وهيجانه بمنزلة الغبار المرتفع الحائل
عن الابصار هو الكلام الذي يعتبر فيه الى الخواص واللطايف وكثيرا ما يقع الخطاء للمتكلم في تاليفه وتنظيمه
وللسامع في حمله على المقصود على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم وينبغي ان يكون وقوع الخطاء فيه لغير
الفارس في علمي المعاني والبيان والا لم يكونا مفيدين للاحتراز عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعاقل المتفطن
الماهر في علم الاعراب مع القصور في العلمين او عدم معرفته بهما قوله فضلا مصدر فعل محذوف من
قولك انفعت الدراهم والذي فضل منه كذا اي بقي يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
لنظا مثل فلان لا ينظر الى النقير فضلا عن اعطائه او معنى مثل تقاصرت افكار الاكثرين عن حق
هذا التركيب اي لم تبلغه فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفي والمعنى
استبعاد المنفي مع انه اولى بالوقوع واستحالة ما فوقه اعني ما وقع بعد فضلا والتقدير بقي عدم بلوغه للخطاء
اوفي التمييز عن وقوعه للعاقل فانه منتف بالكلية والاولوية والنفي في النفي العنوي بقي عدم بلوغ الافكار
الى حقه عن الوصول الى كنه معناه وحق هذا التركيب مما خفي على كثير من الطلبة سيما شارحي هذا الكتاب وتاتيهم
على ان فضل بها بمعنى تجاوز وتحيروا في مرجع ضمير يفضل وانت خبير بان معنى تجاوزه عنه انهم لم يحوموا حول اللفظ
ولا المعنى ولا التركيب قوله وان اختلج في وهمك كلمة ان المستعملة في التردد ولفظ اختلاج المنبئ عن الخطور
والاضطراب دون الثبوت والاستقرار واسم الوهم الذي اكثر احكامه كاذبة يشعر بضعف الشبهة وتزلزلها
ظاهرا سوى المقدمة القائلة بان الكلام في علم المعاني كلام يعتبر في تاديته الى ازيد من الدلالات
الوضعية اذ ربما يمنع بجواز ان يعرف قواعد المعاني بعبارات تدل بالوضع من غير اشتمال على الخواص والمزايا

تقرع

جواب سؤال مقدر
اي كونها في كونها ايضا الخ

فضلا

اي الوقوع العاقل

شارحو
والمزايا التي هي مثار الخطاء فلا يقع فيها الخطاء لمن له ادنى تمييز فكيف للعاقل الفطن ويمنع ثانيا بوجهين احدهما
ان علم المعاني يستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها فلا خفاء انه كلام من القبيل الثاني فيفتقر في معرفة خواصها
الى الاحتراز عن الخطاء والتقدير انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعاني وثانيهما ان ليس المراد بعلم المعاني
تلك القواعد من غير ان تصير ملكة ومدركة بالذوق بل ان تعرف من العبارات كي توقف الخواص من تراكيب البلغاء
ويكون هي كلاما من القبيل الثاني وكلاهما ضعيف اما الثاني فلظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا
من تتبع خواص تراكيب البلغاء انه في اصله يكون كذلك ويكفي فيه كون الآخذ عارفا بذلك بحسب السليقة من غير سبق
ما يسمى علم المعاني وليس بلازم ان يكون كل من يعلم هذا العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه
المصنف ان ما ذكر في علم المعاني ليس تعليما وافادة لما لا سبيل اليه لمن طلب سوى التعلم والنظر ليتوقع فيه خطاء
فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه لمن له في اعتقاد ما استعد له التنبيه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات
وازالة اشتباه ربما يعرض في بعض التصديقات ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب شيء والله اعلم بالصواب
قوله فيتوقف جواب الشرط بزيادة الفاء المحتاج الى الفاصل وضمير توقيفه وله للعلم المعاني ومعنى توقيفه تحصيل
المعرفة به اي على لفظ التعليم ليكون كل ما يحتاج الى تعريفه جزئيا من جزئيات علم المعاني لكن ينبغي ان لا يجعل
ضميره راجعا الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه ليكون التعدد في التوقيفات فقط لان هذا مما لا معنى له اصلا بل
الى علم المعاني وقوله فاستوضح جواب ان اختلج اذ قبل يتعلق بالجميع وقوله او الطبع كان ينبغي ان لا يكون بالواو
لان الكافي في ابا بين كلاهما لا احدهما الا انه من طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى اي ان كان العقل يكفي في الاستدلال او الطبع في العروض يحقق الاستغناء عن تعليمها الحصول
الاستغناء عنهما بكليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر التوقف والاحتياج في التعريف والتعليم اذ التقدير
تدوين العلوم وتبيينها مما يناسبهما من الادلة فلا يكون الا كسبية واكثرها اصطلاحات وماخوذات الاحاق
الى اكتسابها بمحض النظر او الاستدلال يتوقف التعلم والتعليم واذا تحققت فالتعليم والتعلم لا يخلقان عن استاذ
او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا وهو الاتيان مما
الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة
الفاعلية تعليما كالتحريك والتحرك ولهذه النكتة ذكر اولا التعلم وثانيا التعليم وقوله اللام اما الاولى
او الثاني مع ان كل كتاب فيها هو بالنظر والاستدلال والاحتياج الى المنطق والوقوف وعبارته

هذا رد على الموذي حيث قال لا يسلم انه يتوقف تعريفه على تعريف الاسباب بل يتوقف على المعرفة لا على التعريف

والمعرفة بالجمع مستقلة لا في الموقوفات الجزئيات

في تقرير الشبهة ليست الا ان قال في نحو اجيان الاستدلال ان توقف الدليل ممتنع لان العلم بتركيب الدليل لكان
بالفروع امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم اما الدور او التسلسل وهما باطلان ولا شيء سوى الفروع والدليل
والجواب انا لا نعرف تركيب الدليل وانما نتنبه عليه من له في فطنتنا استعداد التنبه وان لم يتنبه فلا نشتغل عن نقد
المخاطبين ولا يتفاوت النفوس لادراك العلوم وقد اورد على توقف الشبهة وللجواب اسولة كثيرة مذكورة في كتب
المنطق لا نطول بذكرها وبالجملة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب كل نظري
بالنسبة الى كل احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر محتاج الى شيء
منها وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كما في اكتساب البعض النظري وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكسبيات
ولا اغنيا على التنبيه وحج لا اشكال قوله واذ قد عرفت هذا شروع في حديث ضبط المقاصد بعد تمهيد الاصل الاول
على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني ولما كان الاحتياج الى الضبط بتعين محالها
لكنها احوال التراكيب فتتاخر عنها وهي فرع فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص ثالثا
وضبط التراكيب بكونها خبرا وطلبا ربما يشعر بان المراد بها المركبات التامة لا الغير الصدري ولا مطلق المركب
وبني على ان ذلك الغرض الاصلي من الكلام افادة المعاني في ان خواص المركبات التامة قد يكون باعتبار تنقيحها
الاحوال الراجعة الى ما فيها من المفردات والمركبات الاضافية او الايقاعية او غير ذلك وسابق في الاعتبار اي في نظر
اهل الصناعة حيث قطعوا بان حقيقة كلمات الاستفهام مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والتقرير ونحو ذلك
من المتولدات وكذا في سائر الابواب قوله ثم على عطف على تعين اشارة الى ما هو الاصل ولا خفاء في ان الخبر ايضا
اشياء تحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمك الله والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم
ذلك قوله وما سوى ذلك اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب لا الى الابواب لخمسة على ما هو الظاهر
في العبارة والحق انه اول قانون الطلب قبيل الشروع في الابواب الخمسة حيث قال حتى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل
تولد منها ما يناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء الابواب الخمسة ايضا تفاصيل ذلك ثم انه لم يعتد
بسوى الطلب من الانشاء كالترجي والتعجب ونحوهما لقلته وكون الكثير غير سابق في الاعتبار وانما جعل النداء من اقسامه
في الاعتبار مع انه بتقدير فعل مضارع منقول الى الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انشائية ذلك الفعل فانه لم ينقل الى
الطلب بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ كابيع للبيع ويلزمه طلب المدعو وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء لم يوضع
الا لطلب الاقبال كحرف الاستفهام لطلب الفهم قوله شيئا فشيئا اي متدرجا في موضع المصدر حال او لا ما جعلنا ذلك

الكتاب

ذلك

اي اشارة الى الابواب

ذلك اي لجملة على السابق في الاعتبار شيئا فشيئا على الوجه الذي يوجبه سوق الكلام او موضع سوقه والذي ان
تحمل على موجبه بدلا من عليه قوله وهناك فما ترى اي تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف
في موضع الخبر اي هذا فيما ترى كما في بيت لك اي المطالب وتقول التحقيق عيش اي ازدرته واستحوذ واجليت
الشيء نظرت اليه جليا مكشوفا شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبر فيها الاقتحام بالعين والاجلاء
وكشف القناع ولا حاجة الى جعل العين او القناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما تستحقر اول
الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابواب الخمسة فتزعم انه اذا كان جميع مباحث علم المعاني راجعة الى هذا
فهو ليس في تلك المرتبة التي تدعى عند الاطلاع على تفصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشان
وقد يقال ان ضمير تعجبه لما ترى والمعنى انك لعلك حال كونك ناظرا اليها ازيته من الحكم بان السابق في الاعتبار
هو الخبر والطلب تحقره وتستبعده باطلا لعدم اقامة الدليل لكن اذا اتيناك الدليلين عليه استعظمته قوله
فلنعينهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان نعينهما لافتقار المباحث التي نحن
متعرضون او متصدون لاجله من المباحث والمقاصد قوله تعريفهما اي نجعلهما محتاجين في افتقارهما
الى التعريف بالحد اي الذاتيات المخصوصة كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات ولو مع بعض الذاتيات قوله
اما في الخبر اما اختيارا اي للاستغناء عن التعريف في الخبر ومالا لانه من لم يمارس بل من العقلاء بل صفة
لكل احد القيد بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسته الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها
والكتابة بذلك لا عدم المعرفة بمعنى الحد والرسم فانه ليس بعزيز كثير دخل في الاكتساب بل الصغار عطف
على كل احد باعتبار تجمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقه نحن بما عندنا وانت بما عندك راض اي حذف
الخبر من الاول واما على جعل الضمير لمجموع كل احد والصغار وقد يروى بالجر عطفا على من لا يمارس فحج كونه
بما ادعيه كونه بما دل عليه لكل احد من معنى المطابقة ومقام التصديق هو ما اذا اعتقد او كون اخبار المتكلم
هو به ومطابقا للواقع ومقام التكذيب بخلافه لا يجوز كون الخبر على ما هو به وعلى خلاف ما هو به اذ قد يتحقق
في مقام عدم المطابقة يكذب في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال ولا يجوز كون الكلام محتملا للصدق
والكذب اي في الجملة الخبرية بمعنى ان تصديقهم او تكذيبهم يقع ابدا في الجملة الخبرية دون الانشائية
ادعى هذا مقام التصديق والتكذيب واحد لا فائدة في تفصيله تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل
ما ذكرتم لا يصح تأييد التصديق ولا التكذيب اذ لا يصدق مع اعتقاد المطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة

التوهم الكاشف

تعرفة بمعنى الحد والرسم

كما في قوله ... فاسد اولى بها والضمير لمجموع

او قوله يصدقون في مقام التصديق ويكذبون في مقام التكذيب

قلنا ليس المعنى ان تصديقهم فى مقام التصديق يكون دايما لا فى بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دايما
فى مقام التصديق لا فى غيره فبنى الكلام على تابيد التقييد لا تقييد التابيد ذ الراد بمعرفة الصادق والكاذب
معرفة مفهوميهما لكن لكل منهما قد يكون صفة المتكلم والراد هنا هو الاول لا الثانى على ما توهم والايجاب
لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالخبر الصادق والكذب معنى لانه ان اريد بالصادق
مجرد مفهوم الصفة فالامر بالعكس وان اريد مجموع الموصوف والصفة فى الصادق نفس الخبر الصدق
لا موقوف عليه ولا شك ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق
وان كان معناه الصادق اى المطابق للواقع ونظم الكلام ان لكل احد معرفة معنى الصادق والكاذب
بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحصل منه التصديق مع التكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب
لان التصديق بالتسان الاخبار بكون القايل صادقا كما ان التلقى الاذعان والقبول لذلك فلا يصح
مع دوام وقوعه فى حالة بدون معرفة الصادق والكاذب والعلم بالصادق موقوف على العلم
بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق والمتكلم به والعلم به يتوقف على الخبر لكونه جزء امنه
وما يتوقف عليه البديهى بديهى وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق
بناء على ان معناه الشئ المطابق ويظهر ان ليس محصل الدليل هو انا نفرق بالضرورة بين الخبر الصادق
وبين الخبر الكاذب ليندفع بان التفرقة بالضرورة لا تستلزم تصور الحقيقة بالضرورة ثم يتوجه منع توقف
التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما فانه اللازم فى تصور اجزاء التصديق **قوله** هذا الى خبر
هذا او مضى هذا او هذا الذى ذكرت على ما ذكرت والطريق التى ذكرنا الموجب الى التعريف غير صالحة
للتعريف لانهما من افراد الخبر جاز وقوع ليتها صلحها للمبتدا مع انها انشائية لكونها فى معنى الخبر وعن
جواز وقوع الانشائية خبر المبتدا وهذا كلام **قوله** الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب اراد بالكلام
المركب التام المفيد فان اطلق الكلام عليها لا يخرج المفردات والمركبات الناقصة من الاضافى وغيره
وباحتمال الصدق والكذب صحة اتصافه بانه كاذب او صادق اى بالنظر الى نفسه اى مع قطع النظر عما يوجب
لزوم صدق المتكلم او كذبه قطعا ومن العلم بمطابقته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا اذ مع
اعتبار شئ من العوارض قد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب ولا نحتمل السماء تحتنا لا يحتمل
الصدق ولا حاجة الى جعل الواو بمعنى او وجعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكاذبة ظاهر الكلام
تغيير

لعدم مطابقته الواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر فى نفسه محتملا للصدق والكذب
لما انفك عنه ذلك ولكان لكل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه فى دفع الشبهة
ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام الذى يكون اعم من الصادق والكاذب
بحيث يحتمل ان يكون صادقا فى مادة وكاذبا فى مادة اى يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع وبعضها
غير مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد الموصوف بل لا يصح صدقه على شئ
منها لانا نقول اما ابطال جواب القوم بما ذكر فليس بشئ لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر وتشخصه
ماهيته بل يصرحون بان المعنى ان ذلك لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه حكم بخبر ما على الاطلاق من الكلام
المعنف وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن خصوصية الحكم
وبداهة مطابقته للواقع يحتمل ان يوصف بالصدق وبالكذب ولم يكن الواصف مخطئا لغة وعرفا
بخلاف الانشائيات واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما كان ينبغى ان يصدر عن المحصل لانه مع كونه
مخالفا لما عليه العقلاء بموهما والقايلون بهذا التعريف مخصوصا على ما ذكر فى كتب المنطق صادق
على مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعضها كاذبا اذ لا دلالة على ان بعضه
لغو ولا على افراد الانشاء وكما لا يصدق على شئ من الانشاءات لا يصدق على شئ من الاخبار
شئ اى ان لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا
الخبر الى الصادق والكاذب وكيف تعرف الصادق بالخبر المطابق **قوله** او التصديق والتكذيب
الى التعريف الخبر وهو الكلام المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقايله انه صادق فيه
او كاذب على الوجه الذى ذكر فى احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن خصوصية القايل القول
ويكون هذا تغييرا اما التعريف الاول على توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم **قوله** وكقولهم الخبر بعض
المعتزلة هو الكلام اى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المفيد بنفسه اى اللفظ الدال على ما قصد به من معناه
الحقيقى او المجازى اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا هو تمييز من اضافة او صفة لها او بدل فخرج بالكلام
الحروف ومركباتها المكتوبة والمسموعة التى لا تمايز بينها كما فى الاصوات المتنوعة التى يسمع منها بعض الحروف
لا على ترتيب وتمييز وبقيد المفيد للاضافة الالفاظ المفردة وبقيد النفى والاثبات المركبات الانشائية
والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه الانشاءات من حيث دلالتها على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك

منك القيام ويليك تكرمني بها اتنى منك الاكرام وانا اكرمك عن قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما
اذ اعترف بهما عن الخبر كقوله ليتها صلحت للتعويل بمعنى لا يصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله لكون دلالته
بواسطة ضمير مثل زيد قايم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القاهر فان القول بمعنى المركب المتقضي
بمعنى المفيد وبتحرجه في نحو بنفسه النسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو الاثر بزيادة وصف المعلوم ايما اشارة
الى انه لا بد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند بوجه ما ويشعر بتقديم النفي على الاثبات وتعميم الامر بقوله من
الامور نكتة يعتقد بها قوله اما ترى الحد الاول اعتراض عليه باستلزامه الدور وهو توقف معرفة الشيء
على نفسها سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها وذاهبا الى التصديق والتكذيب لان صاحب هذا الحد
قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان لكل نسبة تعتبر بين
فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي فالاخبار عنها والاعلام بها ان كان على الوجه الذي هو به من الاثبات
الاولى ان يقال اما بالثبوت او الانتفاء
او النفي فصدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع بالاثبات وانت تخبر بالنفي او بالعكس فكذب
يجعل الشيء عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق ولا على
ما هو متصف به كذب في الجملة فلزم بتنقض اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق كون
تعريفه دوريا ولا ينفعه جواز تعريف الصدق والكذب بما لا يتوقف على معرفة الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع
او غير مطابقة ثم توجه ان يقال اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين واجاب
انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفة له ثم عرف الصدق الذي هو صفة المتكلم
بالخبر الذي هو بمعنى المصدر اي الاخبار بدليل تعديته بعن فلا دور واما من عدل عن الصدق والكذب الى التصديق
والتكذيب فلم يزد شيئا على توسيع دائرة الدور حيث جعله بمرتبتين بعد ما كان بمرتبة فان التصديق معناه
نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق
وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم فالدور بمرتبة كالاول والجواب
ما مر قوله والحد الثاني منقوض معطوف على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب
والمحتمل للتصديق والتكذيب المختص بذوات الاذواء بادنى تغيير يريد ان الحد الثاني ايضا غير صالح للتعويل عليه لكونه
غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود مثل الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل انك قايم او لست بقائم
بفتح ان فان كلا منهما كلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة ومشتمل على اضافة الى ايجابا او سلبا

لا بد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند بوجه ما

او نفيا مع انه ليس بخبر بالاتفاق وبدليل انتفاء لازم الخبر فيهما وهو صحة اتصاف الخبر بالصدق والكذب
الوضع واللغة والتحقيق على ما بيناه في شرح التلخيص من شرط المعرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما
وجد وجد المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع في كون ذلك
اي المحتمل للصدق والكذب لازم للخبر نفسه فلا يفارق شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كونه حد الخبر
اي معرفا له مع لزوم الدور وهذا دفع لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب معرفا
للخبر فكيف جعلتم عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا وقيل آخر وهو عدم دخول الصورتين
فيما هو جنس تعريف الخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فائدة يصح السكوت عليها وقوله على ان حب
في المعنى متعلق بقوله كيف تخرج وهو في موقع المفعول الثاني لقوله ترى وكيف في موقع الحال لكن تقديم
في حيز الاستفهام ممتنع وان كان ظرفا فالوجه ان يجعل متعلقا بمقدر وقوله ومفيد ايضا مع ان المذكور
في الحد الثاني لفظ بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني غناء الآخر وتوجه الجواب انا لا نم كون المركب
في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة امر الى آخر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة المعلومة بالنفي او الاثبات
على ما سيصرح به المص وقوله الغلام الذي لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول
يفيد نسبة الكينونة لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات او النفي هو الحكم بهو هو او ليس هو لا مجرد
التعلق والا فهو في غلام زيد اظهر فهو بالنقض اجدر ولان هذا هو الجاري في جميع صور الموصول والصلة
مثل الغلام الذي في الدار والغلام ركب ولان منشأ الاشتباه التباس النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم
كون كل منهما مفادا بالكلام وكذا الحكم في الصلة وقوله كيف دار يخرج اشارة الى انه اشتمل على الدور فلا يفيد
المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير المطرد او المنعكس فانه ربما يفيد المعرفة
لكن لا يكون على الشرايط التي اعتبرها القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم واخص
اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق على بعض ما هو خبر
مثل قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه فيحين من الاحيان لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما
فلم يصدق انه قول يقتضي نسبة معلوم الى معلوم وعن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام
الذي لزيد او ليس وان زيدا غلام او ليس غلاما وهذا بعد تسليم كون هذا المركب مقتضيا للاثبات او النفي اذ لا يرد

الخروج عن الاطراد

كانه اشارة الى ما ذكره في التنبيه قبل الباب الاول من ان الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصده المتكلم اثباتا ونفيا والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف للوضع واللغة

لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر به كلامه وعلى ما هو مصطلح المنطق واما سؤال علم الانعكاس
فقد يدفع بانا لا نم ان ما يعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان المعلوم
المعلومية بوجه انما هو مفهوم له لا امر صادق عليه فالمعلومية امر عارض له صادق وهذا كما ان اللاثابت
اصلا بل اللاممكن ممكن التصور كذلك في نفسه وبحسب مفهومه وثابت ومتصور من حيث حصوله بالعقل
وتمام تحقيقه في شرح المقاصد وبمثل هذا يندفع ما يورد على تفسير الجزئي بما يمنع الشركة بان هذا الكلي
فلا يمنع الشركة فيكون ما يمنع الشركة لا يمنع الشركة والظاهر ان هذا اعني قوله ولسؤال المعلومية وجه دفع
يذكر في الحواشي وقد يقال المراد ان لهذا السؤال المورد علينا على وجه الدفع لا الاعتراض دفعا وهو انه
ان لم يكن معلوما اصلا فقد تم الاعتراض وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او ينفى
فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفى والجواب ان المراد انه لا يثبت ولا ينفى بالنظر الى ذاته ومفهومه
الذي هو اللامعلوم بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد ثبت وينفى كما انه اثبت له هذا الحكم
وهو انه لا يثبت ولا ينفى واما الامر بالتدبر فلما في ورود التشقيقين من نوع خفاء ويزول بالنظر فيما سبق
من ايراد ما على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه **قوله** واما في الطلب اي واما اختيار الثاني في الطلب
فوال من يغنيها عن التعريف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب يوجد كلا من انواع الطلب
في موضعه ويورده مقرونا بالعلم بانه في موقعه وهذا يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم
العلم بالطلب نفسه فيكون حاصلا بلا كسب هو المطلوب ولا يرد على هذا التقرير ما يقال ان عدم الوقوف بالحد
والرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجبان لا يحصل العلم بالاشياء من الحد كما ان العوام يستخرجون
المطالب بطريق الشكل الاول من غير علم لهم به وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات فيجوز ان يكون
لهم ادراك معرفة بحدود الانواع للمتة بحسب سماعهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها ثم يتوجه ان
ايرادهم لها على وجهها بعد تسليم كون الطلب في اتيانهم لها وكونها انواعا منه لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو المطلوب
فيجوز ان يعرفوها بدون الكسب بوجه ما فيوردونها في مواضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل
للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معلوم ان الكلام الدال على الطلب وقد يقال اي المراد
بقوله يتمنى ويستفهم مثلا انه يوجد هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكشاف من ان التمني ليس بفعل القلب بل فعل اللسان
واذا اورد كلامه مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه جنسا وفيه نظر لان

لان الجملة على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي لمفهوم الكلام ~~الطلبي الكتب~~ الاستفهامي مثلا
في موقعه مع علم بمعناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي والكلام الطلبي لم يستبع هذين
اللفظين فلا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا النوع ولعلم ان ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يتمنى ويستفهم
صدق كل احد وخبر ان قوله جيد كلا وانه اعترض بان هذا لا يدل الا على كون كل واحد من الموصوفين بالتمني
والاستفهام ونحوهما عالما بالطلب وهذا لا يوجب كون كل احد عالما به ليلزم كونه ضروريا غير مكتسب بالفكر فالوجه
ان يجعل يتمنى خبر ان ويوجد كلا بدلا منه ليفيد المطلوب والجواب انه اذا كان كل يتمنى ويستفهم ونحوهما او كان
يمارس الاكتساب بالفكر ام لا مورد الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما بينا حتى
توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم فانه ربما يمنع **قوله** ثم ان الخبر
والطلب يريد انهما مع تمايزهما بحسب الحقيقة متمايزان بلازم مشهور هو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر
دون الطلب يريد انه لازم مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا اخفى فلا يبعد جعله في موقع الرسم لازالة
ما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بغيره وخفاء في صفة البديهية بالنسبة الى بعض الاذهان فلا ينبغي
ان يستبعد تعريفه بكل الاستبعاد **قوله** والكلام لما كان بحث الطلب وتفاصيل ابوابه وتنويعاته نوعا
عن الخبر وفيه تحقيقها وتفصيلها ليطمئن نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث عنه مقصور على ما ذكر
من الاجمال فيستحيره والمراد بما نسبنا اليه استغنائه عن التعريف والتفاتنا الى الابواب الخمسة وانواعه
الى معان اخر من نتائج امتناع الاجراء على الاصل حتى عبر عن ايراد هذا القدر من الكلام الاجمالي نوع
السمع اشارة الى انه بمجرد ايصال الى السمع من غير تجاوز ونفوذ في القوى الادراكية ووصول الى النفس والارتسام
فيها بخلاف ايراد الكلام التفصيلي المذكور في قانون الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتقريره وجعله متحققا
متقررا في النفس افراغ في تجويف الاذن بحيث يصل الى قعرها وينفذ في القوى ويسري الى النفس فيتقرر
فيها ويتصور المعاني تصورا جليا لا اشتباه فيه ولا خفاء وفوق ما وعد فيما سبق من الاجلاء
وكشف القناع **قوله** ولنكشف عطف على مقدر اي ننقطع في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم
باستغنائها عن التحديد بديهي وما ذكر في معرض الاستدلال تنبيه وازالة خفاء وبما يعرض لبعض
بنظر او خفاء في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم الحسي للشطرنج نقل الى قاعدة واصل يستعمل
في تقويم الاثبات والنوع منسي به كلا من الابواب لاشتماله على قوانين في تحقيق المسائل **قوله**

والواو للكلام للاستفهامي

اي الجواب عن الاعتراض المذكور

اي الاذهان وانه لا يبعد احتياجها الى تعريف رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض للالتباس

القانون الاول لما فرغ من ضبط معاقد علم المعاني شرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر لكونه
السبق في الاعتبار واقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص يريد ان
ما به يتحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم المخبر الذي بصدد الاخبار
والاعلام اعني الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي معلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفادا
من ذلك الخبر لا الحكم المعقول اي المحكوم به في غير ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة
للموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة فان مضمون الاولى يكون معلوما قبل هذا الخبر ومضمون
الثانية صار من قبيل التصورات وهذا ما قال ابن جني ان يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في
زيد قايم بدون التركيب الاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرط وان زيدا قايم بالفتح
فيتبين هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر جزءا ولا يكون محتملا للصدق والكذب اما الصلة فلتقيدها بالمعلوم
وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قوله انطلق اعظم من الجود واما الاخير فلصيرورته
من قبيل التصورات ولا ينبغي ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاعه النسبة لا ثبوت
الحكم بمعنى وقوع النسبة والا لثبت مدلوله فلا يتحقق الكذب ولزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين
ولكان مدلول خبر الصادق غير مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا يلزم
من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وانفهامه منه كونه ثابتا في نفس الامر ولانه لا خفاء في ان مفهوم زيد قايم
ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال ان مدلول اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي
الا يرى انه اذا قيل لك من ابن ثلث ان زيدا قايم تقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد
حكم المخبر وايقاعه لكان مدلوله ثابتا دائما فلم يتصور كذبه وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر
هو الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه ليس يلازم ان يكون ذلك متحققا في الواقع ليلزم المحالات المذكورة
فان قلت لا كلام في ان صلة الموصول جملة واذ ليست بانشاء فيكون خبرا قطعا بل قد اطبقوا
على انها جملة خبرية قلت ذاك حين تجعل صلة واما بعده فنفي كونه كلاما تاما محتملا للصدق والكذب
الف الكلام وقوله بحكمه الضمير للموصول على الاتساع كقوله الضرب الذي ضربته او على حذف الجار اي يحكم به
قوله فاما السبب قيل الفاء للتفسير وليس بذاك وقيل للتوزيع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق
والكذب هو الحكم وقد امكن تحققه مع كل منهما وصح اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطة

بواسطة وبهذا يظهر التغاير بين السبب والمسبب كانه قيل المرجع في احتمال الخبر الصدق والكذب الحكم
قوله فاما السبب لذلك فلما ان تحقق الحكم مع كل منهما الا الحكم نفسه وذلك الحكم اشارة الى الحكم المحكي في خبره وفيه احتراز
عن الحكم المعقول الذي يشير اليه فانه وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذلك بعد السبب وتقييد الحكم بقوله من حيث هو
حكم مخبر اي من غير اعتبار خصوص في الحكم او الخبر اذ مع ذلك قد يتعين الصدق وقد يتعين الكذب والمعنى
الاحتمال كما في الخبر الصادق قطعا او الكاذب قطعا وقد بيناه فيما سبق معنى الحيثية قوله وسمي هذا اشارة
الى الحكم المستفاد من الخبر لا الى الاستفادة الى طلب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو كون المخبر
عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فايدة الخبر
هو الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فايدة الشيء انما تطلق
على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذي يحكيه في خبره اي لا الحكم المعقول الذي
يشار اليه وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكيا بذلك
وكون الصورة حاضرة في ذهنه ليحصر مرجع كون الخبر مفيدا في لازم فايدة الخبر بناء على ان الخبر لا يدل الا على ما في
ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على النسبة الخارجية بما مر من لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض وقد عرفت
منشأ الغلط وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا يجوز المخاطب اوقطعه بمضمون ذلك
وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى الامرين فحيث لم يحصل شيء منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون مفيدا له ومتى لا يكون فذلك بحث اخر ولا خفاء في انه
انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عنده الصدق واما اذا كان الخبر ضروريا او مثبتا بالدليل فاستفادة
الحكم لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان فايدة الخبر حصول صورة الحكم في ذهن السامع وان لم يصدق
ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان والنسبة حاضرة له عند سماعه واما اذا كانت حاضرة فالحاصل
لازم الفايدة قوله والاولى اي فايدة الخبر بدون هذه اي الفايدة الثانية المسماة بلازم فايدة الخبر
يمتنع يعني انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم بان المخبر عالم بذلك النسبة اما بمعنى
حصول الصورة في ذهنه فظ واما بمعنى تصديقه بذلك جزما او ظنا فبالنظر الى ذلك اللفظ وابتناء على الاعم
الاغلب وعكسه اي الثانية بدون الاولى لا يمتنع يعني انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد
منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل الاخبار كما في قولك لمن حفظ القرآن قد حفظت القرآن فانه يستفيد

اي بسبب احتمال الصدق والكذب

اشارة الى ما ذكره فيما سبق من ان اعتبار الخصوصيات الموجبة لتعيين الصدق او الكذب

في اللازم الاعم واللازم المجهول المساواة

منه علك بهذا الا كونه حافظا للقرآن لانه اعرف بحاله هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحضور
في الذهن فنفرضه فيما اذا سمع الخبر عند حضور هذا المخبر في نفسه مشافهة فلا محالة يستفيد من الخبر الفائدة
الثانية دون الاول وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع بدونه تحقيقا لمعنى اللزوم واللازم لا يمتنع
وعبر عنه باللازم المجهول المساواة ليتناول الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة
لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم
ملزوما ايضا فتبين انتهى واما ما يقال من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة كذلك وهو
ان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى نعرف انه مساو للملزوم فلا يخفى ما فيه وفي
قوله والاول بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا على الكلام السابق اذ ليس فيه الا ان الثانية
على ان الثانية يسمى لازم فائدة الخبر وهو لا يوجب كونها لازما والاولى ملزوما وانما هذا ابتدا حكم باللزوم
بينهما من غير بيان لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تأمل وفيه تنبيه على وجه التسمية قوله ومرجع كونه
صدقا لا يخفى ان لكل امرين اذا نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن ملاحظة الالفاظ وتعقل العاقل بينهما
نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بانه ليس كذلك هو معنى الواقع والخارج وان لم يكن النسبة المتحقق
في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه في الخارج ثم اذا ورد الجملة الخبرية فلا محالة تشتمل على نسبة ثابتة
حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس
الامر بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق وكذا المتكلم به وان لم يكن
مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها
لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف بين
اكثر الناس حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق
وعليه الاعتماد بالنظر الى الذي يعتبر في الالفاظ اعني النقل من ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله
الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما انما يتوجهان الى الحكم الذي للخبر في خبره لا الى حكم مشوب قال
الشيخ عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى الاسناد والخبر الى المبتدأ او سلبه عنه لا الى صفة المبتدأ
فاذا كذب القائل في قوله زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة
ثابتة على كل حال ليس ثبوتها مبنيا على اثبات المتكلم اياها فلا يقال ان يا زيد الا ان صادق يا زيد

ويا زيد الزمن كاذب مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطأ وهما يجريان في الاوصاف
والاخبار وقوله او غير مطابقة معناه لا مطابقة على اصل غير بمعنى لا كما في جعل لا بمعنى غير في قولك جئتك
بلا شئ فان قيل كيف صح تفسير الكاذب بغير المطابق ولا يصح تفسير الكذب بغير المطابقة ما لم يجعل بمعنى عدم
المطابقة قلنا لان كثيرا من اوصاف الخبر كالعزوبة والعلومية غير المطابقة وليس بكذب واما ايثار
اوعلى الواو فلا شارة الى معنى انفصال الصدق والكذب في الحسن قوله وعند بعض عطف على عند الجمهور
والتنكير للتقليل والنكارة والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ على ما وهم وحاصله ان بين
طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر فان كانت النسبة المفهومة من الخبر مطابقة لها فصدق والا فكذب
سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابقه وتقديم الخطأ او فق
بالمقام اذ معه يحقق افتراق الصدق بالتعريفين وهذا التعميم والتسوية صريح في ان المطابقة للواقع
واللامطابقة غير معتبرة في الصدق والكذب على هذا التفسير وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان
الصدق هو المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة بهما جميعا وما سوى القسمين
وهو المطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا
مع مطابقة الواقع او مع لا مطابقتها اربعتها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة وللثابتين العلامة
في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور
اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع فحمله على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع عدم عوده الى الحكم المذكور
الذي فسره بالمطابق فصار الكذب هو اللامطابقة للواقع والاعتقاد وتعين للاقسام الاربعة واسطة
ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ليس بناظر ظاهرا لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق
للواقع دون الاعتقاد كذبا واما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخبر المنافقين بهذا التفسير
لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر في نفي الواسطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم
وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية
السخافة وهو ان الخبر ان طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب ثم قال والحاق المعمول للحكم وسياق

كلامه يدل على انه يريد بهذا **قوله** بنا بيان المبني المذكور مخالفا للجمهور وهو نعت على المفعول له او الحال
او المصدر لفعل محذوف في موضع الحال **قوله** وذلك انه من ظهر خبر المخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع
بيان انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده او ظنه فلو لم يكن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد بل
الواقع لم يصح نفيه عنه تمسكا بذلك **قوله** واحتج لها اي المخبر لها اي الدعوى التي هي خطط على دعوى
على تبرئ المخبر والعين ان المبني مجموع الامرين **قوله** وقوله ولكن تكذيبا يعني ان ما جعلوه مبنى لدعويهم
معارض باتفاق المسلمين على تكذيب الكافر اذا اخبر ببطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر بحقيته
ثم لا يخفى ان المعارضة انما تتم اليناء بمعنى المبني اعني المدلول لا الاستدلال والاوليه هو المناسب
لايقاع النقلع عليه لكن في لفظ هذا نبوة عن الحمل عليه لان المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري
وانما ترك هذا الطرف لفظ تكذيبا وتصديقا وفي ذلك لفظ الدعوى والتبرئ ميلا الى الترجيح واما
قال نجيبان بالقطع لا ينعقدان لاحتمال ان يكون تصديقا وتكذيبا للتكاذب ودفع وهم الصدق والكذب
بمعنى مطابقة الواقع ولا مطابقته والاشارة الى ان اعتقاد العاقل ينبغي ان يكون حقية الاسلام
لا بطلانه **قوله** ويستوجبان طلب دليل الانحراف عن الظاهر لان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون تكذيب لهم بابلغ وجه واوكد وظاهر الكلام رجوع التكذيب الى ما حكي عنهم من قولهم انك لرسول
الله اذ لا خبر في الظاهر سواه وان كان في موضع مفعول نشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على ابلغ وجه فمعنى قولهم
نشهد انك لرسول الله نخبر ان ذلك الاثم كان كذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته على اخبارهم
بذلك فيكون هذا التصورات ثابتة اليه والتقدير كاف في صحة رجوع التكذيب اليه بحسب الظاهر لا اقتضاء وقيل
فيه نقد ذكروا وجوها الاول ان التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال
او على الاستمرار لا انشاء للشهادة والثاني انه يرجع الى تسميته مثل هذا الاخبار الخالي عن مواطأة
القلب شهادة كانه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهور به لكن لا بمعنى
انه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل انه غير مطابق للواقع واختار المص الاحتمالات
وجهارا لها يليق بالبلاغة وخواص التراكيب المسموعة من البلغاء وهو ان التكذيب راجع الى خبر
يشعر به ان واللام واسمية الجملة وهو انا اخبرنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص
الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط كما في قولهم اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لظهور ان

انا ليس بمنزلة التاكيدات لنفي شك او رد انكار في الحكم وسياتي في باب الاطناب توضيح لهذه الآية
ولا دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسوله انما جيء به لدفع وهم ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول
الله **قوله** واذ قد عرفت من قولنا مرجع الخبرية الى كذا على ما مر من ان الخبر يرجع الى الحكم الذي تحكمه
المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي انه يتحقق لحدود ذلك من غير احتياج الى تركيب لكن لما كان الحكم هو المقصود
والجزء الاخير وبمنزلة الصورة ومستلزما للطرفين جعل المرجع وعبر عن المسند اليه بالمحكوم له دون عليه
اشارة الى انه العمدة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه **قوله** وهو الذي سميته الاسناد الخبري هذا بالنظر
الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات
في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ واما بحسب ظاهر الصناعة والنظر النحوي فالاسناد الخبري ضم الكلمة الى الكلمة
بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما للمفهوم الآخر او نفيه عنه لان المسند اليه والمسند من صفات الالفاظ
والتمثيل بقوله شيء ثابت شيء ليس بثابت للقصد الى ابهام مفهوم لمفهوم والدلالة على انه لا يزيد على ذلك من
الخصوص من المحكوم له او به فائدة زائدة على ما هو المعتبر في اصل الخبر وصح وقوع شيء مبتدأ بحسب ما دل
عليه التنكير من الابهام كانه قيل شيء ما من الاشياء وقال في الثاني يحكم باللاثبوت دون ان يقول بعدم
الثبوت على ما هو المفهوم من السالبة اشارة الى ان الثبوت لا اجل بحولا لم يكن بين هذين السالبة
والمعدولة فرق لاقتضائهما انتفاء الموضوع في الخارج بخلاف ما اذا جعل ابطة مثل شيء ما متحرك
او ليس بمتحرك او لا متحرك فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم
لمفهوم مرجع للخبرية في الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى
وليس بشيء لان هذا انما هو لعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين
وان يحتملا الصدق والكذب واما في اعتبار النحويين فالجملة هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم اولا
ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال على ما يجيء من ان الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص
بحيث قال السيرافي جواب المجازاة هو اخبار ويقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء والخلاف
الا يرى انك اذا قلت ان جاء زيد لعطاء عمرو دينارا لم تقع لك مجيء زيد فثبت خبر تصديق ولا تكذيب اعطاء
عمرو اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه **قوله** لا يزيد على ثلثه يعني بالنظر الى الاجزاء الثلثة لا الى الاعتبار
الراجعة الى المجموع من غير نظر الى الجملة لغوية منطقية سواء هي التي جعلت العبارات للحكم لكونه الجزء الاخير الذي

الشرط ولا جزئيه من ان يكونا قضيتين وان يحتملا الصدق والكذب عند المنطقيين

وانما يقع ذلك التصديق والتكذيب

معه تحقق الجملة ولهذا جعلها من اعتباراتها وذكرها في بيتها لكونها بمنزلة الاجزاء منها بخلاف الاعتبارات اللاحقين
عند الانتظام فجعلها النوع الرابع قوله اما الاعتبار الخ ورد فقصد الى معنى الجنس لان سوق الكلام يقتضي ذكر
المتقابلات من الامثلة بكلمة لو والمناسب على تقدير جميع الاعتبارات ان يذكر الامثلة كلها بلفظ الواحد
فليتدبر وقوله في التركيب حال من الضمير الراجع لان الاعتبار راجع الى الحكم لكنه يعتبر في التركيب حيث
يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال لكون التركيب تاما كذا او ناقصا كذا واحترز به عن اعتبار راجع
الى الحكم لا يظهر في التركيب فلا يذكر في النوع لكون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا عند الحكم او غير مستحسن ونحوه
وتقييد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي ماخوذ بهذه الحيثية يعني كونه على الاطلاق من غير اعتبار كونه لغويا
على ما يراه البعض من ان وضع انبت مثلا ليس الا انه لاثبات الانبات دون فعل كذا وفي الزمان
الماضي دون المستقبل واما انه الى اي شيء يسند فذلك بحكم العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على
محكوم عليه معرف او منكر او نحو ذلك فان امثال ذلك لا نذكرها في هذا النوع وقد يتوهم من الحكم اللغوي مثل
انبت الله البقل ومن العقلي مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا وجها فان كليهما على الاول حقيقة
والثاني مجاز فلو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا لكان هو الوجه كما في المسند اليه
والمسند اليه وبما ذكرنا من معنى الحيثية يظهر انه ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق الحكم من حيث هو لذاته
وما يشعر على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو هو كذا وليس كذا فان امثال هذه لو صح كونها
عوارض فهي لازمة غير مفارقة البتة كالزوجية للاربعة وظاهر ان شيئا من هذه الاعتبارات ليس بهذه
المثابة وقوله من غير التعرض في موقع البدل او البيان لقوله من حيث هو حكم ولكونه صلة التعرض
والمعنى لان جهة التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات وقوله في النفي متعلق
بمقدر في موقع المبتدا خبره كون اي الاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا وقوله نهي تحرج
الى النفي الاسناد الطرفي ازالة لما عسى يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم بالكلام
ونون التاكيد والباء في خبر ليس نقض بان تابع الطلب يظهر في الحكم حتى ان ترك التكرير وسائر
يفيد كون الخبر الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او انكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي قوله واما الاعتبار
الراجع الى المسند اليه لا خفاء في انه بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب تاما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه
نقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح والتقرير واما تقييد الحيثية فلاحترازه عن الاعتبارات الراجعة اليه من حيث

من حيث خصوصيته كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري والمسند مقدم او مؤخر او منكر
او نحو ذلك مما هو بواسطة وجود لكونه فانه لا يتقدم في غيبة فكذا الاعتبار كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية
فان بيانه في البيان وكذا الكلام في تقييد المسند بالتركيب وبالحيثية وقد نبهناك على ان ليس المراد
ان هذه الاعتبارات تلحق المسند اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه قوله كقولك عارف
استوفى في اعتبار الحكم الامثلة واقتصر ههنا على التمثيل للحذف ولم يتبع المسند شيء قصدا الى الاختصار
بعد الارشاد وانسياق الذهن وقدم الحذف لكونه انسب الاحوال حيث الحق المسند اليه او المسند بالعدم
وكان التعرض له اهم ولانه في التحقيق عائد الى عدم ايراده وهو مقدم على الايراد كما هو قائم على الحادث
وعبر عنه في المسند اليه بالحذف اشارة الى كونه العمدة والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف
المسند فانه ترك ولم يذكر قوله هو حاضر الخ لكونه لا صفة ثابتا لانه لا يخصه بل تعم الثابت والمحذوف
وقدمه على ما عطف عليه اعني منكر لكونه الاصل في المسند اليه بخلاف المسند فانه بالعكس وقوله من احد المعارف
بيان لموصوفا قوله مصحوبا ومتروكا صفة له لكون التوابع على الاطلاق في الموصوف غالبا وضم الفصل
مختصا به وانما جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا ويطابقه لفظا واما فائدته فلا يختص بالمسند
اليه او المسند اليه بل نسبة بينهما وربما يعتبر منها بما هو مضاف الى المسند اليه مثل تخصيصه بالمسند بمعنى
تفرده بالمسند وبما هو مضاف الى المسند اكثر مثل تخصيص المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب بمعنى قصره
عليه ومثل قصر المسند على المسند اليه ومثل فصله عن النعت واما بيان ذلك بان معناه الذاتي هو موضوعه
المسند اليه بالمسند دون غيره ثم يلزمه وصف المسند بالمسند اليه دون غيره وقوله مخصوصا صفة منكر
او فعلا ماضيا الخ لكونه اذ لا يخص المنكر قوله ايضا مصدر فعل لازم الحذف اي آض اعتبار تقييد المسند اليه بالمسند
ايضا اي عاد عودا على الحيثية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا قوله وفي افراد متعلق
بمحذوف اي وكل الاعتبارات الراجعة اليه في افراده ثم عطف عليه قوله وفي كونه جملة وقدم في بيان اعتبار
الافراد الفعل لانه الاصل في المسند لدلالته على النسبة المناسبة على الحكم به وفي اعتبار الجملة الاسمية لتعلقه
الفعلية بجنب الشرطية والظرفية الراجعتين اليهما وتقييده خبرا آخر لكونه لا صفة اشار لعدم الاختصاص قوله
هذا اي كون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلثه انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة
مع اخرى بالعطف او غيره وخص الخبرية لان الكلام فيها والا فبحث الفصل والوصل يعم في الانشائية ايضا

وكذا الايجاز والاطناب بل ما لا يحصل ان انتظام الجملتين واما اذا انضمت مع لغوي فيقع اعتبارات
غير ما ذكر في الفنون الثلثة حيث الامر ذلك او حيث ذلك الانتظام واقع فيكون هذا التكرار تكرارا
للظرف السابق قوله رابع بدل من اعتبارات او خبر مبتدأ محذوف اي هي فن رابع ولعله الغاية
في هذا التكرير كان الاحسن ان يجعل فن رابع فاعل يقع وذلك ليرجع الى ما يعرض للجملة عند الانتظام
لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدأ خبره اعتبارات اي اذا انتظمت يقع فن رابع من الاعتبار كما لا يرجعه
الى الخبر لان الى يحصل في اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلثة قوله ولا يتضح الكلام في جميع ذلك اي
ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة اتضاحه الذي ينبغي ويليق الا بالتعرض لمقتضى الحال تفسيرا لمعناه
وتفصيلا لافراده على وجه اجمالي ضابط لابواب علم المعاني يفصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لان
لا يكون فيما يتعلق بالغرض من علم المعاني معرفة هذه الاعتبارات من جهة تصورها او التصديق بثبوتها بل
من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية
لذلك فبلاغة اي فالوجه الحقيق بعرضنا عدم اتخاذ مقتضى الحال شيئا غير ملتفت اليه بلا اتخاذه شيئا
ملتفتا اليه قوله لا يخفى ان مقامات الكلام متفاوتة كانوا اذا قصدوا تأدية معنى من المعاني
اوزنوا وشكروا فسميت مقامات او مجالس تسمية للشيء باسم مكانه وربما سموا تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك
الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام مقاما وبمنزلة وقت في زمان حصوله
حالا فقالوا تكلم فلان في مقام المدح او الذم او في حالة وكان هذا الكلام في محله او لم يكن وكان مناسبا
للوقت او لم يكن فتحقق ان الحال هي الامر الداعي الى كلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث توهم زمانية
للكلام والمقام ذلك من حيث مكانيته له ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة
وبهذا الاعتبار يصدق ان تقول ان زيدا قائم عند قصد الانكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئي للكلام
الكلي الذي يقتضيه انكار الى طلب لقيام زيد وصادق عليه وموافق له في الاشتمال على الخصوصية فصح ان
تلك الخصوصية كيفية بها تطابق الامر الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك
الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام في هذا الكتاب اجمالا حيث يقول فالحال
مقتضى الحال اطلاق الحكم على ذكر المسند اليه ترك المسند وتفصيلا حيث يقول اما الحالة المقتضية لحذفه الى آخره

القصود رفعا ما عن الاعتراض وثانيا
تقتضي غير مقتضى الاعتراض قبل تقتضي الحال ولا
اذ الغرض كان بالتعبير
كان اعتبار بعض المقامات

لاثبات للتنكير على ما تقرر عليك في الابواب قوله لقام الشكر تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولا
التفاوت بحسب انواع المعاني والاوزان وثانيا بحسب بناء الحكم على حال المخاطب وانقسامه الى الابتدائي والطلبي
والانكاري ولذا اعاد لفظة كذا وثالثا بحسب تفاوت حال المخاطب وانقسامه في قوة الادراك وعبّر عن تفاوت
القسم الاول بالمباينة لكون المتقابلين في غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الآخر قط بخلاف الاخيرين فلعله
المغايرة فقال ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات كلها قبل الشروع في الكلام كانه اعتبر اولا انه
في مقام المدح مع مخاطب ذكي ثم اخذ في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال انتظام
الجملتين وما يترتب عليه قوله ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما يذكر في الفنون الثلثة الاخيرة والى انه
انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة اجزائه واقترانه بكلام آخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد
ما يتعلق باحوال الحكم ايضا ههنا لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملحوظا
مستقلا مرتبا كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي يعتبر قبل الشروع في ذكر كلمات
الكلام قوله فلكل كلمة مع صاحبتها مقام مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة والمضاف
محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقام ليس لها
مع كلمة لغيرها مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولا انطلق مع زيد المقدم مقام
ليس مع زيد المؤخر وكذا في المعرف والمنكر وغيرهما ولانطلق مع ان مقام ليس له مع اذا ومع اذا مقام ليس
مع لو والان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى هذا القياس فليتأمل في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير
من مباحث هذا الفن وتحقق معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام
مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياتها وانقطاعاتها عليها والانتهاء اليها مراتب مختلفة لها مقامات
متفاوتة ففي مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر اوجز واوجز وقدرا من الاطناب وآخر اكثر واكثر
وكذا الانقطاع الكلام على جزء منه مقام ولانتظامها مع جملة اخرى او اكثر او انقطاعه بعدها مقام آخر
قوله وارتفاع شان الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات
الحيوانات والخطاطة في باب الحسن والقبول الذي يتعلق ببعض الكلام وبه يقع التفاضل والتناضل
والارتفاع الى حد الاعجاز يكون بقدر مصادفة المقام لما يليق من الاعتبارات والخصوصيات بل في الكلام
المشتمل عليها فكلما كانت المصادفة اتم واوفر وما صادفه ادق واليق كان الكلام في مراتب الحسن
وافى ع

فى نفسه والقبول عند اصحاب البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا
وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط عدم ذلك بل لا صحة له قوله وهو اى الاعتبار اللائق بالمقام بل
الكلام المشتمل عليه من حيث هو كذلك هو الذى نسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام قوله
وان كان مقتضى الحال تغيير وتفصيل لقوله وارتفاع شان الكلام الخ وقد راعى فى ذلك نكتتين احديهما الاشارة
الى معرفة جميع الاعتبارات الراجعة الى الاجزاء انفسها كلها عائدة الى معرفة خواص التراكيب حيث قال فى الجميع
لحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من علماء المعانى وقد بالغ فى تحقيقه وتفصيله الشيخ
عبد القاهر على ما لخصنا فى شرح التلخيص وهو ان الخواص والمزايا وما به يقع التفاضل والتفاضل فى الكلام
ويتعلق الاعجاز به يجب اولا وبالذات فى المعانى الاول التى يدل عليها بالالفاظ ثم يتبعها فى الالفاظ
حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنشاء الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام فى باب الفضيلة وينفصل
شاعر على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك المعانى وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة المسمى
باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة ولا الى الحروف المسموعة انفسها او الى المعانى الثوانى التى هى الاغراض التى يقصد
اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة مثلا ووجه الاشارة انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيد
الكلام فحسن ايراده مؤكدا قوله بحسب المقتضى يرد بلفظ اسم الفاعل واسم المفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا
يحلى بتاكيد اقل او قويا فاكثر وان كان المقتضى تاكيدا ضعيفا يؤكد كذلك او قويا فاكثر والكثر قوله ذكره
يشير الى ان عدم الذكر قد عبر عنه بالحذف والطى والترك وما امكن دلالة على اختلاف العبارة فى المقتضى وفيما يرد عليه
الكلام ولذا قال ان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره قوله اثباته على وجه من الوجوه
اى معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
قوله مخصصا بشئ من التخصيصات اى الجملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او منكرا مقيدا الى ذلك بنوع قيد او غير
مقيد فحسن الكلام وروده على هذه الاعتبارات قوله انتظام الجملة مع اخرى ان اريد ذكرها بعد اخرى ففيه
فصلها ووصلها الجملة دون الاخرى او بالعكس فيه ايضا تنبيه على ان الاول مما يقتضيه الحال بيعود الى انتهائه ثبت لكن
الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل ههنا للايجاز طرفا حيث جعل ما بين المنتظمين والاطناب لا طيها لكون
مسوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا فى مباحث الفنون الثلثة قوله وقد ترتب الكلام ههنا الى
تفصيل تلك الاعتبارات بالجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول مرتب على فنون اربعة بمعنى جعل كل منها

منها بمنزلة جزء من الكلام وههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح فى كل منها انها فى تفصيل اعتبارات
كذا كما ذكرنا فى صدر القسم فان قيل تدل قوله وان كان المقتضى فصلها او الايجاز او وصلها او الاطناب على ان كلا
منها تقتضيه الحال ونفس الاعتبار مناسب فاما قوله الفن الرابع فى تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب
تلك ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية فلا يلائم اعتبارات الاسناد والمسند اليه والمسند
فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة وذو اعتبار مناسب
من حيث ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب من حيث كونه مثل كون الوصل لاتحاد والتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل
الموقعة فى الفن الرابع وكذا الكلام فى الايجاز والاطناب قوله قبل ان نخوض فى هذه الفنون اى قبل ان نخوض
الفنون الاربعة ما يناسبها ويجب فيها الذكر الثانى من التقرير والتحرير والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتوضيح
والتعليل والتذييل ليكون ذلك الاصل مستوعبا ذكره قبلى كائن منك تحفظ ولا تذهل عنه او تكون انت
على صفة ذكر احضار للتركيب واجمال او على جميع ذكر منه وذلك الاصل هو انه ليس من الواجب فى صناعة
من صناعات ولا علم من العلوم وان كان الرجوع فى اصولها وتفاريعها اى اكثرها واحكامها الكلية
والجزئية الى مجرد العقل من غير دخل للوضع والاصطلاح والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الاصل
فيها اى المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها فيقال هو دخيل فى بنى فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم
كان شئ اى لكن كان بمنزلة المجبول عليها يقال اشار به فيه ووجه الكلام بليغ وارتفع فى استعماله
الذوق من تلك الصناعة فان فى العقليات الصرفة ايضا ذوقا هو ادراك يشبه الكشف والمشاهدة
وهذا ما يقال ان الحكمية تصير كشفية ذوقية بعد ما يكون بحيثية نظرية واذا لم يجب ذلك لو كانت الصناعة
عقلية صرفة فكيف يجب اذا كانت الصناعة كصناعة المعانى مستندة الى الحكمات منسوبة الى الوضع والاصطلاح
مثل كون لزيد قائم للتاكيد فى ان زيدا القائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات امور ينظر اليها وتراعى منسوبة
الى الالف والعادة والتدرب فى النظم والتأليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الزاد يشرب بطرب
للاستمرار والاعتياد واين تذهبون للاستقلال وانا اترتى الروب على اثبات الامتناع لانه تريا منع
ولانه لا يحتاج اليه فى اثبات مطلوبه الشاراليه بقوله فلا يحمل الدخيل اى اذا لم يجب ذلك المساواة الى اهلها
فلا بأس على الدخيل فى الصناعة التى هى علم المعانى ان يتقلد صاحبها اى من صار بمنزلة المجتهد فيها فى بعض

الذوق لطائف الكلام والطبع السليم

فى بعض ما اجاب به من الاحكام بمنزلة النتويه ان فاته الذوق فى ذلك البعض مستمرا على ذلك التقليد
الى وقت ان يتكامل له على التدريج فى المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعات الاسباب الموجبة لذلك الذوق
الذى هو ملاك الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر فى علم المعانى هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك
الاعجاز هو الذوق ليس الا وان طريق اكتسابه طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق والطبع
قد يطلق على القوة المهيئات للعلوم من حيث كمالها فى الادراك بمنزلة الاحساس ومن حيث كونها بحسب الفطرة
وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطايف الكلام لكونها بمنزلة الطعام اللذيذ المشتهى لروح الانسان والمذوق
والطبع بما يتعلق باوزان الشعر لكونها بحسب الجبلية بحيث لا تشيع فيها اعمال الجبلة الا قليلا **قوله** ولى شيخنا
اوله على دعوله شاهدى عدل من كلام شيخه شرف الدين الخاتمى وشيخ الكل عبد القاهر الجرجانى واثنى على
شيخه تعديلا له وتزكية لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر مزكى معدل بكل لسان **قوله** ذلك الامام وفى نسخة
الاصل رفع على البدل والحسن النصب على المدح واكثر لن تسمح على ما لم تسمح دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم
انه لا يكون له شك فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك السماحة الى الادوار
مجازى بقرينة صدور الكلام من الموحد لا يميل الى الاسناد الى الاوضاع والحالات الفلكية تحيلنا
خبر كان بيان احالة بالدين على فلان كان بيان جهة لطف كأنه له فى ذمتها تمر فاحاله به علينا للطافته
على الذوق وضمير فيها الكثير من المستحسنات والواو فى ونحن للحال من تحيلنا وجه ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا
الشى ممن نبغ اى ظهر واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف
والنحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والقوافى والترسل وما يجرى مجرى ذلك وصبغ اليد بعده كناية
كناية عن الاشتهار بها والتخرج فيها واصله من ان الغرس كان يصبغون بها ايديهم فيعلم ذلك وبالجملة كل من
صبغ بها بلون علم تلبس بما يتعلق به الفنان المقاسات المؤكدة القصد وليس بلغة اصليته بل مولدة فانه المنقول
المؤكد بما بين التاكيد ليس بثبت وقال فى الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة الكد شدة العمل
والمعنى انه مع كماله فى العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا يتم الدلالة ونحن مع اشتهارنا فى انواع علم
الادب وتحصيلنا طرفا صالحا منه نتقبل ذلك ونتكلم فى تحسين ما استحسنه وما هو كلمة تنبيه دخلت الجملة
الاسمية كما فى قوله تونا انتم ما اولاء وقول النابغة ها ان تا عذرتى وهو ضمير الشان ادبهم زيد الابهام
وكم يعيدنى موضع الخبر بتاويل الخبر فمن لا يجوز الانشائية وهذا اشارة الى الاحالة على الذوق اذ ليس دليل الاعجاز

الفن الاول

الايجاز ان ليس الدخيل كالمنافى امال انفصالا عن الاعادة **قوله** الفن الاول نبه اولا على ان مقتضى العقل
هو ان يكون كلام المتكلم على الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية او الانشائية وما يتبع
ذلك ويتعلق به وثانيا بانه لما كان المخبر لزم ان يكون قصده افادة المخاطب الحكم او لازمه بقدر الاحتياج
ثم فصل ذلك بانه ان يلق على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن مؤكدات العقل الحكم
وان كان مترددا احسن التاكيد بمؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد بحسب الانكار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر للحال
وجب العمل بمقتضى الحال الغير الظاهر على تفاصيله **قوله** من المعلوم اى من القضايا المعلومة المقررة
فى العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اى ما يحكم به ويقتضيه ويبعث عنه ويرتضيه حال اطلاق لسانه
وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف ان يحدث منطوقة فى قالب الافادة بحيث لا تقصر عنها لما لا يشبه ما يجب
ولا يزيد عليها للاحتراز عن عيب اللغو الذى هو عبث محض ليس الاقدام عليه مقتضى الحال العقل حتى لو كان
قد يصلح ان يلغو بمقتضى امر من الامور فحكم العقل انما يفيد ذلك **قوله** حال الطلاق من جهة النوع متعلق
بينبغى لكنه هم فى حكم النحوية فينبغى ان يتعلق بمحذوف او بحكم العقل والنشية ما اشرنا اليه من انه يريد ان اللسان
منصرفا ظاهرا بما هو اللسان علة لتحصيل الالفاظ والحروف وكونه باطنا حاكما على الاول علة لتحصيل المعنى
وافادتها وحكمه المحتوم على الانسان هو ان يصرف لحصول اللسان الى الافادة وبهذا يظهر ان قوله من
المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل الحصول بمنزلة ان يقال من المعلوم ان العلوم كذا بل كلام
رهين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب بحكم العقل هو ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه
قوله فاذا اندرج قد ظهر بما ذكرنا من معنى الافراغ فى قالب الافادة حسن تفريع هذا الكلام على ما قبله
اى اذا كان مقتضى الحال العقل هو الافراغ فى قالب الافادة فاذا شرع المتكلم فى الكلام واطلق لسانه
اليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبرى مثل تا سنة وتحت او بت شكوى او نحو
ذلك لزم ان يكون مقصده فى حكمه الذى يتضمنه خبره الذى اندرج فيه افادته اى افادة المتكلم او خبره
للمخاطب حال كون المفيد متناولا لما يتعلق الافادة اعنى التركيب بما يضم اليه من المؤكدات بقدر الاحتياج
لا انقص تحاميا عن القصور ولا ازيد تحاشيا عن اللاغية ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم مما سبق
ليس الا مجرد كونه مفيدا وسواء جعل ضمير افادته للمتكلم او لخبره فالحكم راجع الى حقيقة التكلم والاخبار بذلك
الخبر **قوله** فاذا القى الجملة تفصيل للكلام السابق وتقسيم للخبر الذى اندرج فيه من هو بصدد الاخبار

والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى وما يليق بكل منها من الاعتبار المناسب فيه قوله ليحضر ويتقرر انما
الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم فى ذهن السامع
وانما ذكر المفردات ليحضر فى ذهن المخاطب معانيها المعلومة التى ربما يكون ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه
فان قلت ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الانتقاش حاصلا قلنا ح اما ان يكون الخبر عالما
بهذا الحضور والانتقاش فى ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى الالقاء لهذا الغرض او لا يكون
فلا ينافى كون الالقاء لهذا الغرض فيصدق انه القاها للحضور والانتقاش فليستغنى عن المؤكدات لكن الجهل
غرضه بطلانه لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين الذى هو
حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه
نظر لانه ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله كفى جواب اذا
ويتمكن عطف عليه او حال بتقدير المبتدأ وضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يتمكن ومصادفته للحكم او للاسناد
ولعله اقرب اذ حكم المخبر بالمسند للمسند اليه هو ايقاع النسبة او لا ايقاعها بمعنى الاعلام بذلك والدلالة
عليه والتمكن فى ذهن المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع وهو معنى الاسناد وضمير اياه للذهن وقوله فيستغنى
عطف على كفى او يتمكن على قصد الترتيب والتفريع اى اذا كفى نفس الحكم استغنت الجملة عن مؤكدات الحكم قوله
قبل ان الذى هو للاستقبال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان الاخبار والتكلم فليتدبر قوله واذا
القاها اى الجملة الخبرية الى طالب لها متردد فى حضرة المسند اليه والمسند دون الاسناد ويكون الالقاء
لا تقان المتكلم او حكمه ذلك الطالب المتحير عن ورطة الحيرة التى بمنزلة الموت والهلاك لتقع حيرة
الترجح مع شعوره بما فى الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شئ من المؤكدات فى الجملة الخبرية فقوله طرفاها
مبتدأ خبره عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير ودون الاسناد ظرف متعلق بعنده اى متجاوزين الاسناد
ظرف متعلق فانه ليس عنده قوله فهو مبتدأ خبره بين بين اى بين الاثبات والنفى والجملة عطف
على الجملة طرفاها عنده وضمير منه للاسناد وهو فى موقع الصفة المحذوف تقديره بين بين اى هو كاين
بمحل من الاسناد قوله وفاعل الشعور بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابلته قوله يرد الى الحكم نفسه فى
القسم الانكارى ينبغى ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حل قوله المحشى تقوية المنقذ على اضافة المصدر
الى الفاعل على معنى حسن تقوية المتكلم الخبر بادخال اللام فى الجملة بعيد يخفف لا يليق بنفله ولا يلايم

ولا يلايم ما ذكره فى الابتداء من قوله كفى فى ذلك الانتقاش حكمه وفى الانكارى من قوله استوجب حكمه تاكيدا
فالوجه حمل المنقذ على نائبه الا انه اذ هو حكم المتكلم وفى قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا التقوية
المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكارى حتى لو ترك لم يبعد ذلك البعد بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه يحسن
التاكيد اذا كان للسائل ظن فى الجانب الآخر للقطع حسن صالح فى جواب كيف زيد وقايم فى جواب اقايم زيد
ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير ان يكون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا باس بمشاركته الانكار
الضعيف فى ذلك سيما مع تفاوت فى الوجوب قوله واذا القاها اى الجملة الخبرية الى المخاطب حاكما بخلاف
ذلك الخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفى او بالعكس اعتقادا لا ظنا ان يرا الخبر ذلك الحاكم بالخلاف
او الى الحكم نفسه استوجب حكم المخبر ليترجح على حكم المخاطب تاكيدا بقدر ما فى قلب المخاطب من الانكار بزعم المخبر
واعتقاده قوله ليترجح مفعول له لاستوجب فتوسط بين فاعله ومفعوله اذ لو اخر عن المفعول لتخلل بينه
وبين وصفه اعنى بحسب الاشراب ولو اخر عن الوصف ايضا لبعد عن المعلل والتبس وما فى بما اشرب مصدرية
يقال اشرب الثوب الصبغ اذا اتى اخلطه الصبغ اى دخل فى محاقه اسند الى المفعول الاول فى افادته
متعلق باشرب بيانا لمكانه كما فى قوله تعالى واشربوا فى قلوبهم العجل والضمير للمخاطب ويجوز ان يتعلق
بحسب والضمير للمتكلم اى بقدر الانكار فى زعم المتكلم واعتقاده لانه الذى يورد القدر من التاكيد فناسب
ان يعتبر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن يبالغ متعلق بقولك المقدر وقوله
على هذا اى كائنا على الطريق المذكور اى لمن يبالغ فى الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف يعتبر
ههنا الترجيح وهو بالمساوى اليق وثمة التقوية وهى بالمقاومة وازالة الانكار اعلق قلت لما كانت
الحيرة امرا مستكرها يطلب الواقع فيه النجاة ويجد النجاة منه يتبع فى الظن والاعتقاد فما يثبت الحيرة
الانعقاد فيه ثم هو يفتقر الى القول والمعاون فاستحسن تقويته ولا كذلك زوال الانكار فان المنكر
ربما يانس بانكاره بل يبتهج والخلاص منه لا يوجب الوقوع فى الظن او الاعتقاد بل ربما لا يفضى الا الى
الحيرة فاحتاج الى الترجيح لئلا يتعسر زواله على حذاقته وربما يميل الى جانب الاعتقاد قوله وان شئت
ان تعرف زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله تعالى فيما يحكى عن رسل عيسى عم حيث
قالوا انا اليكم مرسلون حين كذبوا او فانهم قالوا انا اليكم لمرسلون حين بولغ فى تكذيبهم وخوطبوا بما انتم
الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وفيما ذكرته على ما صاحبك من حيث ان الانكار

انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم لمرسلون ثانيا الاول ابتداء الاخبار والثاني جواب انكار وانما لم نعرض المص للتاكيد القسمي بقوله ربنا يعلم لانه يرد النوع كما هو في نفس الجملة الملقاة ويختلف بصورتها وارتكب الايراد في عبارة الكتاب على سبيل البدل من كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتامل وكذا كيف يتقرر على تضمين معنى العلم والمعرفة وقيل بدل الاشتمال من كلام رب العزة وليس كذلك وضمير اليهم في الاية لاصحاب القرية وهي انطاكية والاثنان قيل يونس بفتح الباء والموحدة واللام ويحيى وقيل بولس وبولس والثالث شمعون وعززنا قويناه من عزز المطر الارض لبدها وشددها وعززنا بالتخفيف اي غلبنا وقهرنا قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال اي كون المخاطب خالي الذهن ومترددا ومنكرا على الوجه المذكور من التجريد عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة التلبس اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر يعني ان الظاهر لحال مقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي يناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس فيعمل على موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صورة الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالتصريح لا يعني انه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان مقابلها يسمى بالتصريح والاخراج مقتضى الظاهر من جملته وكذا هذا المعنى وبعد ان يقع مثله في علم البيان اكثر الحكم بان قوله والذي اريناك اي ابصرناكه وعرفناكه مبتداء خبره الجملة الشرطية والعائد في الشرط والامثال البصيرة جعل النوع الادراكية علامة فيه تصرفه وفي الاساس استوثقت منه اخذت في امره بالوثيقة وهو المناسب هاهنا لا بمعنى العقال استوثقت منه اخذت منه الوثيقة وانا استوثقته بمعنى وجدته وثيقا محكما فليس بلغة ولا مناسب هاهنا فالمعنى اخذت منه الوثيقة في جواب التنبيه المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي بالوثيقة حيث عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فقوله حال متعلق بجواب قوله سائله اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه الاستفهام دون الجزم والاعتقاد قوله هذا اي هذا الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يتبعه الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر في رتبته بعد رتبته عن رتبته وكثرة فروعه وشعبه وابتنائه كثرة اللطائف القرانية والدقائق البيانية عليه ورجوع المؤثرة من ارباب البلاغة والسحرة من اصحاب البيان والمبالغة اليه ولنظم

والنظام في قوله ثم انك ترى الى اشارة الى هذا المعنى والى ان ما سبق من كون القصد افادة الحكم او لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي وان التاكيد استحسانا في الطلبي ووجوبا في الانكاري انما هو تقرير لمقتضى الظاهر واما بعد تجاوزه الى خلاف مقتضى الظاهر فيكون لكل من الاحكام واعتبارات نحو تنزيل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التاكيد في الابتدائي وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس وغير ذلك فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه قد لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان تجرد الحكم كاف في انتعاش الاسناد مستغن عن التاكيد والتردد موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يترك الاول لغرض كما في ترك التاكيد من الاخرين لمانع او لسبب راجح كالاخراج لا على مقتضى الظاهر او كقصد رغبة ووفور نشاط في الابتداء وعدم باعث ومحرك من المتكلم وعدم قبول ورواج من السامع في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المؤمنين آمنا وعند لقاء اخوانهم انا معكم او لسبق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يقع كما في قوله تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز نبذا من ذلك الخلق بالكسر الحجر والداهية ومنه شاعر مغلق بالعجائب والغرائب التي تتباعد في حد خوارق العادات ومن هاهنا يقال له الساحر والنفث شبيه بالنفخ وهو اقل من التفل نفث ونفث في العقد وعليها وذلك في السحر فصار ذلك ترشيحا لاستعارة الساحر للمتكلم بالغرائب والآلة بهذا الفن صناعة البلاغة لا علم المعاني كما قد يتوهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به بقدر الامكان ويقابله البرهان وذلك مستقرا جزء الظرف اعني اذا احلوا وعلى تقدير من المحيط والرجوع المخلة مثل ان لا يحل المخاطب بعلمه او يسال من مضمون الجملة او يكون الحكم في غاية البعد والغرابة قوله وان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء تنزل منزلة الخالي عن العلم فتامل في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحرة والشعوذة ليس له في الآخرة نصيب من الثواب ولكنه يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو للانتفاء الشيء لانتفاء غيره يعني لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق لا تحال بل السياق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم فهو لا ينافي ما ذكرنا واحد هو رداءة ما شروا وعلم تعلق نفع به في الآخرة وترتب نصيب عليها وجواب لو محذوف الا اشتغلوا

اولوجعوا اللام فی ولقد علموا جواب قسم محذوف وفی لمن اشتراه لام ابتداء علقها فی علمت لزید قائم ومن اشتراه مبتدا وخبره ماله فی الآخرة من خلاق واللام فی لبئس ما شروا جواب قسم محذوف والجملة عطف على لقد علموا والکلام المصرح فی ان لیس القصد الی ان الآیة خبر الحق الی المخاطب بهو عالم بفایدته وبلازمها لکن نزل منزلة الجاهل وذلک بانه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الکتاب والخبر هو ما تعلق به علموا ویعلمون ویشعر الکلام انه اذ هذا الخبر الیهم توهم من ترجم الآیة مثالا لذلک فخبط خبط عشواء واعترض صاحب الایضاح بان کلام المفتاح یوهم ان الآیة من امثلة تنزیل المحیط بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ولیس کذلک على ما بیناه من انه لم تعلق الی الیهود وجملة اشتراه ماله فی الآخرة من خلاق بل القی الی النبی صلعم وسائر السامعین الخبر بان الیهود عالمون بذلک مدفوع بانه لا ایهام بعد النظر فی قوله کیف تجد صدرک الخ ولو سلم فلا ضیر فی الایهام بعد وضوح المرام قوله کیف تجد حال من ضمیر علیک ای الزم وحافظ او استیناف فی موضع جواب الامر وکیف حال من تجد قوله ونظیره ونظیر قوله تع ولقد علموا الآیة فی نفی الشیء واثباته وان لم یکن من العلم قوله تع وما رمیت اذ رمیت حیث اثبت له الرمی اولا بمعنی صدوره عنه ظاهرا وکسبا ونفاه عنه حیث بلغ من التاثیر حدا لا یبلغه رمی البشر ولذا قال ولکن الله رمی وذلک انه لما التقی الجمعان یوم بدر رمی بقبضة من الحصباء فی وجوه المشرکین وقال شاهت الوجوه فلم یبق مشرک الا اشتغل بعینه فانهزموا وقوله تعالی وانکثوا ایمانهم الآیة حیث اثبت لهم الایمان بدلالة الاضافة الیهم وایقاع النکث ای النقض علیها ثم نفاها بقوله لا ایمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها فان قیل هو لیس بصدد الامثلة والنظایر لقوله تع ولقد علموا الآیة بل لتنزیل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان یجعل هاتین الیه على ان الآیة الاولی مثال ونظیر لتنزیل العالم بفایدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والاخریان نظیرتان فی تجرد نفی الشیء بعد اثباته على ما قررنا قلنا اما کون الآیة الاولی من الامثلة فغلط على ما نبهناک واما کونه بصدد ایراد الامثلة فوهم لان الفاعل انما تمم بقوله فیسوقون الکلام الی ههنا سابقه الی ذلک على ما یشیر الیه ویشوقک الیه السائل ان شاء الله تع واما مساق الحدیث فهو انه یرید ان یذکر علی صور من نفث الکلام لا على المقتضی الظ على ترتیب ما سبق من تنفیح الظاهر القصد الی الافادة الی الحکم او لازمه فی مطلق الخبر وترک التاکید فی الابتدائی والتاکید بمؤکد فی الطلبی وبقدر الانکار فی الانکاری الاولی ان ینزل العالم منزلة غیر العالم فیساق الیه الکلام سیاقه الی خالی الذهن الثانیة ان ینزل غیر السائل

منزلة السائل فیوکد الکلام معه الثالثة ان ینزل غیر المنکر منزلة المنکر فیوکد الرابعة ان ینزل المنکر منزلة غیر المنکر فیترک التاکید ولما توهم فی اثناء التقریر الاولی استبعاد تنزیل العالم بفایدة الخبر ولازمها منزلة عدمه حاول ازالته بتنبیه المخاطب على ثبوته فی صورة اتم بطریق ابین وادل وهو جعل العلم بنسبة ما بمنزلة عدمه تصریحا بالاثبات والنفی کما فی الآیة الاولی ثم فی اتم بطریق اوضح اعنی جعل وجود الشیء بمنزلة عدمه صریحا کما فی الآیتین الاخیرتین ویظهر من هذا ان قوله فیسوقون عطف على علموا الی اعلم علیه المقام بعلامة الحمرة فی نسخة بخطه لا على یتنبهون کما توهمه جمیع الشارحین والناظرین وذلک لا یرتج بتوجیه قوله وذلک اذا احتلوا جملة حالیة او اعتراضیة غیر مفیدة بل ربما یکون فاسدا اذ لا وجه لتقیید النفث المطلق بهذا الوقت وتخصیصه به وتبع المعطوفات فی موضع التفصیل للنفث مع الاشعار فی انشائه الاخیرة بالکلام منهاج ای وقت یکون بخلاف الاول اعنی سوق الکلام الی هذا ساقه الی ذلک اذ لا دلالة له على تقیید بما اذا احتلوا واما اذا عطف على احتلوا فالمعنی ان هذا النفث یکون اذا احتلوا فتواوا اذا قدموا الی غیر السائل ما یلوح بالخبر فاقاموه مقام السائل واذا رادوا على غیر المنکر شیئا من امارات الانکار فنزلوه منزلة المنکر واذا کان مع المنکر رادع عن الانکار فتغلبوا التقضیة فانظر الی حسن هذا الکلام وانتظامه وتادیته على ما هو عادته فی افتنانه حیث عبر عن الاحکام والشروط فی الصور الاربع بعبارات مختلفة وذکر الاولی بطریق عطف الحکم على ما اضیف الیه کلمة الشرط بخلاف البواقی لکن الاولی فی مطلق الخبر والبواقی فی تفاصیل متقابلة على نظام واحد وینبغی ان لا یخفی على من له معرفة باسالیب الکلام ان الاشارة بهذا الی قوله فیسوقون الکلام الی هذا النفث المحیط بفائدة الخبر ولازمها وبذلک الی خالی الذهن عن ذلک انما یحسن على ما ذکرنا من کون قوله فیسوقون عطفا على احتلوا وکون قوله وان شئت الی آخره اعتراضا بینهما فان قیل هل یجوز ان یکون فیسوقون فی موضع جواب اذا احتلوا وینتظم عطف یتمون وینزلون علیه مقیدین بظرفیهما بان یکون منزلة جملة شرطیة ظرفیة قلنا لا یرتبط هذه الجملة الظرفیة یعنی اذا احتلوا فیسوقون بالمبتدا اعنی ذلک بخلاف ما اذا جعل الخبر هو الظرف نفسه قوله وهکذا قد یتمون عطف على اذا احتلوا فیسوقون میلا الی المعنی کانه قال اذا احتلوا فیسوقون واذا کانوا قدموا فیتمون وهکذا الاشارة الی تنزیل العالم بالفایدة منزلة غیره ولفظة قد للتحقیق او التقلیل یقتبونه ای الترکیب او الکلام لهما ای للتنزیل ولمن لا یسأل اذا کانوا متعلق بیقتبون وهذا الاشتراط بالنظر الی ما هو الشایع فی الاستعمال والا فیمتنع

ان يقع ذلك بسبب غير التلويح وفي النظ يلوح ومعناه الاشارة من بعيد اشعار بانه ليس بما قد تقدم العلم به
خصوصيته بهذا الخبر بل بما يناسبه والنظ مثل اشارة الى الاخير يجب ان يكون التلويح هو ذلك التقدم
بخصوصيته بل بما هو من جنسه والنظة النفس استعارة مطردة تهيؤها للارد عليها وعدم ذهولها واستشرافها
لتوجهها ونظرها مع زيادة طلب استشرفت النفس اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب
كالذي يستظل من الشمس متحيل بتكلف الميل ويتردد في موقع الحال او ابيان للتحير مقدرة بان
اشعارة بان تاكيد هذا النوع يكون بان خاصة عجب الاستعمال وجعل الاسلوب متعلق السلوك يبتني على اشتهار
اساليب الكلام في طرفه وجمع المقامات واضافة الامثال اليها يبتني على اعتبار الاشارات والاقاناب
سلوك هذا الطريق في هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تنزل من لا يسال بمنزلة من يسال
ثم العمل على وفقه في صياغة التركيب واصابة المحز اي موضع الحز وهو القطع عبارة عن فعل الامر
على ما ينبغي ويليق وهو هنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الاليق الاوفق قوله او ما ترى الواو
للعطف على مقدر اي أتذهب أو تطلب مثالا وشاهدا وبشار ابن ابي بردة الاعمى من شعراء الدولة
العباسية بكرا السائر فذهب بكرة التهجير الهاجرة وهي من الزوال الى العصر النجاح الظفر والفوز بالمطلوب
اشتهرا جلهما يا ائمة البلاغة المقتدون المقتدى اليهم في البلاغة والفصاحة لا العالمون بعلم
المعاني ولذا وصفهم بالمهتدين بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق حاصل البلاغة يعني اتيانهم بالكلام البليغ
على احسن ما ينبغي واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث
نقصانا في ذلك واكد ذلك بانهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون
للكوفيين نحن اخذنا اللغة من اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم عن الكمأة باعة الكواميخ
الهناء القطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وهو مصراع صار مثلا
اول من قال ذلك دريد بن الصمة رأى الخنساء تطلي ابلها وهي جارية حسناء فقال ما ان رايت ولا كمثل به
كاليوم هاني أينق جرب متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب الهاني الطالي الابل الاينق
جمع ناقة اصله انوق والجرب جمع جرباء المتبذل من لا يصون محاسنه المولد في العرب من ليس عربي
وكلام مولد ليس من اصل لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب الخلص من الشواهد لما كنى في ادعائه وبعيد
بيانه من حسن هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله حين استنشدك اي الاصمعي وخلف بشارا

بشار المقدمة بمن اشارة الى ما روي انهما اتيا بشارا فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابي قتيبة قال هي التي بلغتكما
قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابا قتيبة يتباهى بالغريب اي يرى ان له بصيرة به فاحببت ان اورد
عليه ما لا يعرف قالا انشدنا يا ابا معاذ فانشدهما قوله اعرابية وحشية اي منسوبة الى العرب البادية وسكان
الوحش اي على طريقتهم وقوله ولا يشبه ولا يدخل عطف على خبر كان اعني من كلام المولدين اي لو قلت بكرا فالنجاح
كان هذا القول من جنس كلام من سوى خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدويون
وكان لا يدخل في معنى القصيدة اي فيما تقدمت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البادين واما الحكي بك
ان هذا المقام ما يطلعك على احوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا في العدول عن مشاركتهم والويل الطويل من مجاحلتهم
بعض وذلك انه من تصدى لشرح هذا الكتاب من مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اراد قوله
ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيها على انه ليس عطفا على خبر لو اعني كان على ما يظنه الاكثر المتابعين في هذا التركيب
فانه لا يستقيم جوابه بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة
عطف عليه فيصير المعنى اني لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدته وفساده بين اذ على تقدير ان يقول ذلك
كان هو داخلا في قصيدته بالضرورة تم اعني بكرا فالنجاح الكائن من جنس كلام المولدين لا يشبه كلام البدويين
ولا يدخل في معنى قصيدتي المقولة على طريقة الاعراب البدويين فيلزم ان الاخذ بكرا فالنجاح فانظروا واعتبروا
قسموه به الاخبار واعتبروا يا اولي الابصار قوله انشد القصيدة في الاساس اصله من القصد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد
اي يتكسر اذا استخرج من قصبته لسمنه كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه وقيل القصيد فعيل بمعنى
مفعول لان الشاعر قصد تجويدها وتنقيحه وقيل القصيدة من انقصدت من الكلام اي قطعت وقائل الشعر فحل كما
نحته بالالفاظ الجزلة والمعاني المختارة لاتيه الغريبة تحوي الكلام ما يفهم منه وفاحشة خاطبه ففعت مراد صاحبها
بشار الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ
ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان ما احدثت واما ابو عمرو
بن العلاء فكان من اعظم القراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن حبيب والفحل القوي
من ذكور الابل شبه به البليغ الكامل من حيث فحل بين الفحالة والفحولة والفحلة وهو من فحولة هذا النوع البلاغة
والفصاحة والمعرفة بالعربية قال الشريف المرتضى كان بشار مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة كان
يلحقه بمن قبله من المجودين واما الاصمعي فهو عبد الملك ابن قريب الباهلي كان كثيرا انشد الشعر والغريب والمعاني وكان

احتفل القوم اجتمعوا محتاج

الرشيد تسمية شيطان الشعر وقال له بعض الادباء وقد رآه يكتب كل شيء مالت الا اللفظة يكتب لفظ اللفظة

وقال له آخر انت حتف الكلمة الشرود وقلت الامر كان يا اخذ من ابي زيد سعيد بن اوس الانصاري انه قال فيه

استجلاب الثعلب من الاجحرة بالضم فيه كالسحر او خرزة تؤخذ بها النساء الرجال الا ان النحو استنشا منها تمام الخبر

نحو ما جرى ولا تعد بغير زنهار انتم وهو نسخة الام وعليه الرواية اي انه بمعنى هل تجد تحتا التوبة بلاد

او انه شيخ منها الاد والباقي للابتداء ما انت منه على ريبة هو النعت الا من تقتضي الظ او تنزيل غير السائل منزلة

السائل ومنه حال من ريبة على الشذوذ او متعلق بمحذوف اي ما انت على شيء منه وعلى ريبة بيان وقيل العطف

على تقدير اي فلا تكن على ريبة وقيل انه مثل في مبتدا وخبر الظرف اغنى لو خاطب جوابه اعني انتزاه وكجواز

ان يجعل الجزاء اقرارا وعلى كل تقدير ما اول بالخبر لكونه استفهام انكار والمعنى في جواب السؤال لحيث الظاهر انكار

وانما العطف على محذوف اي انطقته ذاهلا عن حال حاجيه الذي به النطق فراه وقد تحقق للبيع حال

غير حاطب الى المتعلق بانتزاه ولا بد من تاويل لانه امتنع اعمال المضاف اليه اداة الاستفهام فيما قبله وكذا حال

او ثاني مفعول لا يعقوبها التصفية مع العلم والظن واضافته حول الى الهلال الكبير على سبيل الحكاية فيتحافت منه نسخة الاصل

مرفوع معطوف على لا يعقوبها اي انظره غير مقصور فيتجانا وتقديره بالنصب على جواب الاستفهام مثل هل لك بادي فاخذ منك

اي هل منك اتيان فمنى تحديث فالمعنى الكون منك ظن علم تصور بنا لحاجيه جانبين فمنه تباعد عن اتحاد

ولا يصح جعله جواب التحقيق لفساد المعنى اذ يصير المعنى على قياس ما ذكر ولا اتانا تحدثنا انطقه بسبب تصوره لاتحانك

او بسبب تصورك ينتهي الى التحانف اي تفاوت كثير كنى لا تحانف قوله اني بهدر عن هدر البعير اذا ردد

صوته في حنجرة الشقشقة شبيه رية يخرجها الفحل من فمه شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في ملك الطالة وقال شقشقت

منها ثائر الريح البوادي جمع بهي من هبت الريح بهبت وفلان ما فيه التقصير والشيخ اي بنزوه وهو تبيان

في البارية شمر ازاره رفعه وشمر كلامه وشمر وشمر سه اذياله وشمر عن ساق الجد مبالغة في الجد كانه جعل للجد ساق

الذي يجد ويشمر عن ساقه ويجوز ان تكون الاضافة للالة اي شمر عن ساقه للجد استعارة السانية قوله

ونظيره اي نظير قول بشار في الاساس غناه وتغنى مثل كلمة تكلم قال حافظ الشربة في قيد وسلسلة صوت

للحديد تغنيه اذا ما حافظ بالمكان اقام به صيغة الشربة شيخ الشيئي البحة والاكراه وتشديد الباء هو ضيم

منها الابل والاكراه معدها الابل اذا ثنى لها وانا منه الابل بمعنى ساقها فصدرها الاخرون وجه التشبيه انه

اذ ذكر اقرار ونهي او غيرها وكان مظنته ان يتردد ذهن السامع في سبب بابه من ذلك بحيث كان سائل يتعلق اليه

اليه الحكم موكد ابان وقوله النزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على قوله وتظيره فغنيها وقيل السعد ونظيره في الشعر

مغنيها في التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية عنه يفتقر الى التكلف بمنع الظرف اعني في الشعر وفي التنزيل معنى لا يجابي

لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالاولى قوله اذا صادف مخ اذا

تاملت فيما سبق من انواع مقتضى الظ وخلافه تنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر والطلب على ما سيأتي

في بحث الانفصال والوصل من مواقع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال المحقق وفي بحث الايجاز

والاطناب من اختلافات المقامات في اقتضاء ذلك دفع اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ وبالقرائن

يطلعك ذلك الذي ابهمناك وعرفناك مع ذلك الوقوف باب النقد تركيبات الجملة الخبرية الواردة

بعد الامر في معرض التعليل وبيان السبب على تعيان النقد والاختيار فاذا قد اعيد تركيب فان كان المخاطب

لا يستحق العبادة او متردد فيه او خالي الذهن مع امارة انكار او شائبة سؤال كان قولك ان العبادة

حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام والعبادة حق له ردئيا خلق عن ذلك وفي العبادة حق له متوسطا

لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية فان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا

او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية وان العبادة

حق له رديا وفالعبادة حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل الكلام

بما قبله بحرف ظاهر وان علم السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة

حق له متوسطا لان ان تغني غناء الفاء في الجملة وان كان فيما يناسبه الوصل المعنى المغ كان الاجود العبادة

حق له وعلى هذا القياس فيما اذا كان المناسب انشاد المعنى عطفا على السؤال او القصد الى انه لا يسمع منه شيء

او انه لا يقطع الكلام بكلام السائل او ان ينبسط الكلام او ان يوجز حتى انه ربما كان المناسب الجمع بين الفاء

وان مثل فان العبادة حق له قوله وكذلك قد ينزلون عطف على بكذا ايتمون آخر لنظ كذبت بيعدهم

وطول الفصل وقدم ههنا المنقوص فيه المعنى منزلة المنكر ليرجع ضمير عليه الى الاقرب وجعل امارات الانكار ملاكها

كخيلولة الاشهاد دون ادراك الحق وبالنظر الى نفس الكلام الراد في مقابلته جبرا وابراز للمنكر وغيره على طريقة المعنى

حياكة على منوال واحد والمنول هو الخشبة التي يلف الحائك الثوب عليها وضمير كذبته وله لمن تصدى لبيان

كذب اخاه وكذبته عينه ارته ما لا حقيقة له وكذبته نفسه منته الاماني وخيلت اليه ما لا يكاد يكون وضمير لبيانها

لبيانها من سهولة والعائد محذوف اي به وضمير انتهها للمقاومة وشقيق اسم رجل وعارضا في جواز جعله العمود

على الاوتار والسيف على الفخذ وصفه على الوصف فهو حاين يتصدى لمعارضة بني عمه لا ينكر ان فيهم رماحًا
لكن بجيئه واضعًا الرمح على العرض مدلًا بشجاعته غير ملتفت ولا مهتم لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحًا فخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا اياه بهذا التوجيه الشيخ عبد القاهر وللامام المرزوقي
ههنا كلام لكنه هو انه على طريقة قوله فهات لحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام يرميه بانه من الضعف
بحيث يخاف عليه ان يدرس بالقوائم كما يخاف على النساء والصبيان والمعنى انهم من الضعف بحيث لا يعلم
ان فيهم رماحًا لم يتعودوا على حمل السلاح ولم يلقنوا لغة الكفاح قوله ويقلبون هذه القضية اي ينزلون
منزلة غير المنكر من يكون منكرًا وعلى هذا لا حاجة الى قوله مع المنكر الا انه اتى به ليعود اليه الضمير من قوله
اذا كان معه ما اي الدلالات والامارات التي اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلائل حقيقة
الاسلام ونحو كونه مع المنكر انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا القدر من العقبة وقال
المراد ما معه من العقل الذي لو تامل به ولم يقلع كذا يقلبون بل جعله مدرجًا مع يرتبون تحت كذلك
لشدة ارتباطها قوله وقوله مبتدأ خبره وارد على قولكم من شئ في موضع الحال من مقول القول
اي وقد كثرت الاشقياء المرتابون وذا اشارة الى الاسلوب في الانكار لنفي ما يزيله فههنا الريب
متحقق لكثير من الاشقياء وقد نفي على سبيل الاستغراق بناء على ان ريبهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلائل
المزيلة وعلى هذا فهو نظير لا تقبل الآن يقال انه ليس يعني انه لا ريب فيه اصلا بل يعني انه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم ينكره كثير من الاشقياء ولكن نزل الكلام
منزلة العدم فترك التاكيد واما القول بان هذا الحكم وهو انه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين
وهم المشركون لانهم يرتابون لكن نزلوا منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون التوكيد فغفلة واضح قوله
استهش الانفس جعلها ذات هشاشة وهي الارتياح والتحبب وهزه حركة من سرور التركية
اول ما يستنبط من البئر استعيرت للعلم الذي يستنبط بجودة الطبيعة ثم للطبيعة من حيث انه كذلك
والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب المدارك والآراء ومعناه في اللغة الفطنة قوله لا ريب كيف
ان يكون باب ابهامه واللام متعلقة بجد وان يكون مصدرية والمصدر مبتدأ خبره لا ريب والتطاول
الزمان تعصيهم على البعض وبه يتعلق في ميدانها والبيان اللسن والفصاحة ولكل منطق فصيح معرب
عما في الضمير والرقي في حديقة الاصابة فيه وفي لطائفه والحذاقة في صياغته والمحاورة المجاوبة قوله

قوله وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وفيه
بترك التصريح بذكر الشئ الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وقسمها الى ما يطلب به نفس الموصوف ونفس الصفة والتخصيص
الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله وله انواع شتى على الضرب لا على توقف هناك لانواع الاخراج
لا على مقتضى الظاهر كناية ما لم ار احدا حام حوله الا انه ذكر صاحب لباب الالباب في شرحه قوله تعالى في المهد
ينطق من سعادة جاء اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا
كانه قيل الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد في هذه الجملة اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر هو لعدم السؤال
تحقيقا وذلك كناية عن ان القرابة ونحوه مما لا يلوح صدقه لسامع في بادي الرأي ويحوج الى السؤال عن بيان
كيفيته وبيان صدقه فيحسن الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى بيانه بيانه المشترك الى الساطع
برهانه فاستفد منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انه يناسب ذلك المقام
والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام
لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا توكيد للمنكر الاسلام حق بجوز ان يجعل
التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي عن الانكار وان ثمة ان تامله لارتدع
عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر واما ان يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة
المانعة بل يراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم قوله وان هذا الفن يعني الاخراج
لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور آنفا وقد يتوهم من ذكره بلفظ الظاهر انه اشارة الى فن الاسناد
المجازي او فن المعاني والتحريكة الطبيعية وحركة السنام بقيته ولين الحركة مجاز عن انكسار الخوخ والدخول
تحت الترغ وكذا انقياد التروية يقال تحت تروية اذا زالت ثغته وتابعته على الامر ومطلقه الشيخ
موضعه الذي يظن كونه فيه وضمير تكرارها للصور وكذا باقي الضماير يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن
على ما ينبغي مجرد تتبع جزئيات قليلة مع جد في تحصيلها وحفظها بل لا بد من اشتغال كثير بالتتبع والتعلم في ازمنة
متطاولة مع استعداد اصلي في الغاية لا مدخل فيه للاكتساب لكون القوة الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة غير
بالعقايد الردية والامور المضادة ولكون النوع الذي تحصل منها الافاعيل الجزئية للنفس مستقيمة غير منحرفة
عن سنن الصواب ولكون نوع الانتقال الى المطالب في غاية السرعة ولكون النوع الادراكية
صافية ينطبع الصور بسهولة لم يخالطها صداء الجهالات ولكون النوع الادراكية وافرة لا يقتصر على القليل
بخلاف الطهاين

ولا يخرج عن الكثير قوله ومن اتقن الكلام ما ذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظا وعلى خلافه
وان كان يعم الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات لكان منحصرة على الاثبات فاشار بهنا الى
انها انما تركب لانسياق الذهن اليها بسهولة بعد اتقان الكلام في اعتبار الاثبات وقد وقفنا ان اذا ركله
بالاعتبار مقتضيات الاحوال مثل الاقتصار على اداة نفي او التاكيد بالكثير واكثر من مؤكدات النفي التي
بغاير مؤكدات الاثبات وكذا الاقتضاآت قوله واعلم انك تجد لو سبرت في فن الاخراج لا على
مقتضى الظا انكك الاطلاع بها وتمكنت فيه على التسبب ان الله تعالى انزل قرآنه المجيد على طرق الاخراج على
خلاف الظا من القاء الخبر الى من هو عالم بمضمونه ومن تنزيل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر بمنزلة المنكر
وغير ذلك التفاصيل فانك تعلم بها ان كل ذلك لاقتضاء حقيقة الحال وان لم يكن اقتضاء ظاهرا
وفي الكلام اشارة الى انه لا ينبغي المهان في الفن من صدق العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل لا يكفي
احدهما والاستفراغ بذل الوسع والجهد بالضم الطاقة وبالفتح مبتدا محذوف الخبر والجمل الاعتراضية الى الوان
صدق الهمة واستفراغ الجهد والحذاقة في الفن والتسلق التسور يقال تسلق الجدار اذا تسوره
وضمير به للمصدر حذفت اي انحذف وقد يقال هذا الفن اشارة الى اعتبارات الاسناد الخبري قوله
الفن الثاني لما تقرر في موضعه وارتفاع شان الكلام الى قوله حسن الكلام تاليفه مطابقا لذلك فلا تحيل
التقرير ثم ان زيادة الحسن ونقصانه بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق قلنا يعلم منه تقرر
ان مدار الحسن والاحسن على الانطباق والا انطباق بمعنى انه ان وجد وجد وان انتفى انتفى
وان زاد زاد وان نقص نقص وذكره هاهنا لفظ التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا بانه المتنوع
في البلاغة والعبارة لظاهر حتى ان احوال المسند اليه او المسند او غيرهما انما تعتبر من حيث انها
واقعة في التركيب قوله وجب ببعض علو وان ترجح فاعل وجب واقتداح الزند استخراج النار
منه وهو العود الذي يقدح به النار وله سفلاني ويقال له الزندة وفي الصحاح ان الزناد جمع زند لكن
لا يخفى ان ذلك لا يشبه بجمع من الزند ولذا قال الشارح فيما نحن نرتبه انا نعلق ومقدمة وزناد راي
لم يتعدد به الا الى احد وكان المراد بالجمع مجموع الزندين الذين هما بمنزلة الجزء وللقدح في زناد الفهم زيادة
العقل ينبغي ان يكون مجازا عن النوع الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه
تشبيها للعقل بالزند في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بمعونة القام القوى الادراكية وقد يقال انه

انه مجاز عما يبوق العقل ويزكي الفهم من الافكار والانظار والمراد بالجمع فرنته وهي الفضيلة فضيلة لا فعل لها
وفي الاساس ترتبت علينا تعقبت والتسابق العارضة في السبق طلبا للغلبة والتناضل في الرمي ونور العقل يعني
البصيرة اما من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوى الادراكية والعين تخييل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر لسعادة
بالكناية وفي ايراد الى من مقتضيات الاحوال والكيفيات العوارض تلحق المسند اليه مع كونه على النظم كالذكر والحذف
والتاخير والتقديم والتعريف والتنكير والصور المختلفة الاحوال التي يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة
والموصولية ونحو ذلك وايثار المتنافية على المخالفة بما يشير الى ذلك فان التنافي كمال الاختلاف حتى يتاتى متعلق
بترجح وضمير بكونه للمسند اليه وفهو للبروز والمرمى البياني الذي توضح فيه الجارية على المشترك الاخير لا يحسن
ويناسب من الكيفيات والصور اي حتى يتيسر لك كون المسند اليه في التركيب على نحو تقتضي للحال والزمان مقدر
وانتشر على كذا احاط به والمطرز السبق الذي يتراهن عليه ولطيار رجع لجوله من الفرس والنضال بعد ما خلصا وراماه
فتوقف بنصب عطفا على ترجح ايا حال مرفوع مبتدا خبره يقتضي وما زيد واعترض بان هذا تعليق والموقعة
ليست من افعال القلوب فالوجه نصب ايا وجعل يقتضي صفة او صلة لا خبر والجواب انه باعتبار تضمين معنى
العلم قوله وايا ما حال يقتضي تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف بدليل انه قدم ذلك على ذكر التنكير وانه قال
واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف وكان مقتضى القياس ان يذكر الاطلاق والتقييد عقيب التنكير ولي ومعاقبة
وان يذكر تعقيب المعرف بما ذكر ايضا حالة الاطلاق وترك تعقيب الا ان من دأب اهل الافتنان في العبارة
في البعض بالرمز والاعتبار للاعم الاغلب والا فقد يكون التوابع للنكر ايضا قوله والفصل الحسن اي يجعل
عطفا على توابع لا على شيء وفي اعتبار التعقيب في الاصل ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله
وفي ذكر التعريف والتنكير تفنن وايماء الى ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالنفس كالمحذوف فيه والمذكورية والتقديمية
والموخرية الى غير ذلك ثم رجع عند تفصيل الاحوال الى نوع البواقي فقال واما الحالة التي يقتضي تنكيره
ولم يقل تنكر واما قال معرفا باللام حين صار التعريف يقتضي تعرفه معرفا باللام مع انه كان يكفي ان يقال
تعرفه باللام ليلائم باقي الحيثيات حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة ويكون في موضع
الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهر بعطف الظرف اللغو المتعلق على الحال فلم يستقم وانما قال
يقتضي تقديمه على الخبر ولم يقل على المسند كان عند تفصيل الحالات المقتضية ايراد المسند المقصور عليه لا يكون
الا في موقع الخبر مثل انما زيد قائم وما زيد الا قائم والا يتاتى ذلك بالجملة الفعلية المحضة فاحسن ضبطها

الجملة والاعتبار اشارها فيا نخبرك علیک من كلامه فلعلنا لانكرر قوله واما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه
قد تمه على ساير الاحوال لكونه اقرب التغيرات والاختلافات بل غايتها حيث انتفى بالكلية فيكون اولى بالبيان لكونه
اسبق الاحوال اقدمها من جهة كونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الطارى سابق الا انه عبر عن ذكر
المسند اليه بالطى اشارة الى انه الحالة التى لا سبيل الى تركها بل هو مطوى مخفى وفيه ايماء الى ان الكلام فى حذف
المسند اليه الذى يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا متروكا منسيا كما فى حذف فاعل المصدر وحذف فاعل الفعل
واقامة المفعول مقامه وفى اشتراط حصول علم السامع ومعرفته دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال والترك
راجع اشارة الى انه فى هذا المقام لا فرق فى الحاصل بين الحذف والطى والترك ثم تكلم فيما يجعله خبر المبتدا
الذى هو الحالة المقتضية عبارات منها ما يتعين كونه ظرفا فيؤخذ الحالة من مضمونه مثل متى صح تنبيه
كان متى امكن ومنها ما هو ظاهر فى كونه الحالة ويحتمل الظرفية بتقدير فى مثل ان يكون كذا ومثل لو كان كذا وهذا
هو الشايع الكثير فيجعل الحالة ما تأخذ من مضمون الظرف بحسب ذلك وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون
اذا اسما فيكون الحالة نفس الوقت على ما روى عن سيبويه مثل اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ثم استحضار المسند اليه
ومعرفة المقصد اليه كناية عن قيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلابد للوقوع من مرجح سيما والذكر
هو الاصل لكونه احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة على ثم عممها وقال واما لا لاغراض اخر ووصفها
بكونها مناسبة فى باب الاعتبار اشارة الى ان المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس يلزم ان لا يحصل الا بذلك الغرض
الاثنين المخصوصة من احوال اللفظ ولا ان يختص المقتضى لها بما ذكر من الوصف وهذا التعميم قد لا يقرع به
اسماع اهل الزمان فى اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاغراض بان المقتضى قد يكون امرا لو
سوى ما ذكر وان ذكر المقتضى قد يترتب على حالة لفى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتبار
المناسب فى مقام ربما يكون بمراحل عن المناسبة فى مقام آخر على ما قال الشيخ عبد القاهر رب تنكير للفظ
يكون فى غاية الحسن فى مقام ثم اشرى لفظة لفى بل وهو اللفظة منكرة فى مقام آخر يكون فى غاية القبح
ثم جزم بان العمدة فى الاغراض والاعتبارات وكونها مناسبة بحسب المقامات هى سلامة العقل واستقامة الطبع
اشارة الى انا وان ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع التركيب لكن ليس بواجب ان يكون لكل خاصة للتركيب ذكر
فى المقتضى ما يوجد بخصوصه فى التراكيب المسموعة من البلغاء قوله اما لضيق المقام بسبب خوف فوت فرصة على من او اقامة
او سجع او وزن او فرصة تفوت بالاشتغال بذكر المسند اليه قوله بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا على الحقيقة

يكون
على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء الكلام بل العمدة فيه وقيل المراد انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفى
هو من الاغراض المناسبة فى باب ذكر المسند اليه قوله لتخييل العدول الى الاتباع فى الخيال او الايهام الاتباع
فى الوهم وهذا هو مجرد اختلاف عبارة لان الاول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية لكن
لا خفاء فى ان هذين المعنيين انما يحسنان على سبيل التخييل دون التحقيق فلهذا جعل الغرض هو التخييل والايهام
ثم لم يكتف بذكر التعويل على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر
ايضا على شهادة العقل لان الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها
فى انفسها ولا دلالة بحسب ذاتها بخلاف العقل واما قال فى تركه لانه المقابل للذكر وانما يقابل الحذف
بالاثبات والطى بالنطق واما الملق الانسان فى الذم والاهانة واضافته الى التكلم فى المدح والتعظيم حيث
قال تطهيرا له عن لسانك لئلا يحذو فى ادعاء انه من الطيب والطهارة بحيث يتلوث بذكر كل لسان او
ذكره بخلاف ادعاء انه من الشرف والنفاسة بحيث يتلوث بكل لسان ذكره فان من الالسنة ما لا يخفى
بل لا يقع اعتبار ذلك فيه وانما هو الى التكلم وتواضعه بمعنى انه اصونه عن لسانى قوله وكم بين الشهادتين
فى موقع الحال وكم خبرية محذوفة المميز فى موضع مبتدا وخبره الظرف اى فرق كثير بين الشهادتين و بونه
بعيد لان شهادة العقل حقيقية قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا او شهادة اللفظ وضعية ظنية
قلما تخلو عن احتمال قوله واما لان الخبر لا يصلح الا له لا يخفى ان كون المقصد هذا المعنى فيه كونه قرارا
مما لا نزاع فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الآخر بباله وانما خص كون الخبر لا يصلح الا له حقيقة
وكون الاستحقاق واردا على تركه نظائره بالتعقيب بالمثال لما ان فيهما قوله من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة
الى بعض الاذهان والمعنى خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا يرد انه يشاء ايجاد الكفر وخلقه
العاصى على مذهبه ولا يخلقها ولا يفعلها وسارق الاولى فوثبك وثاب الالوف متدعيا انه لا يصلح الا للامير
وذلك عند قيام القرينة المفيدة حضوره فى ذهن السامع ومعرفته بان المقصد اليه وهكذا يعتبر ذلك فى جميع
الامثلة واما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذى نحن بصدده
لا يكون الا مبتدا لا فاعلا واعلم ان الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يقتصر من المتكلم الاول بل من
يدرج كلامه فى كلامه ويضرب المثل فى مرامه كقولك عند الاخبار عن حال الكسر بعينه من غير لام او خبر قليلا نعمت

المقصد الثانى ان الارادة القديمة توجب المراد اى اذا تعلقت ارادة الله تعالى بفعل من افعال نفسه لزم وجود ذلك الفعل وامتنع تخلفه عن ارادته اتفاقا من اهل الملة والحكماء ايضا واما اذا تعلقت بفعل غيره ففيه خلاف المعتزلة القائلين بان معنى الامر هو الارادة فان الامر لا يوجب وجود المأمور به كافة العصاة
شرح المواقف

نفسه وكقول الشاعر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل ولورود الاستعمال على ترك نظائره
بيفتقر من الاول وهو ظ كقولك عم الكتاب بمفتاح العلوم ومن غيره كما اذا قصد القائل وان تبركت
بما غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل اتباع الاستعمال الوارد في نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان الفرق في قوله
كقولهم نعم الرجل زيد سواء عاد الى النحاة او الى البلغاء ثم التمثيل قوله وقلما اتصال ما بالفعل في شئ ظاهر
وقلما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل مصدرية والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب
التعدد الى الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه وضمير تيرها للعقل والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كانا
عبارة عن النوع الى قلة والاغراض الاخر منها ما ذكر في ترك المسند كالاختصار واختبار تنبه السامع مقدار
تنبهه وتكثير الفائدة بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكر كالتنبيه على عظامة التامع
والاحتراز عن ايّ شئ لكونه ممن لا يجب ذكر المسند اليه وتبتجح به ولكون اسمه مما يتطير به والاستهجان التصريح
بذكره قوله قلت عليل اي انا عليل بحذف لضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل العدول الى شهادة
العقل قوله سهر مبتدا اي سهر او خبر اي السبب سهر والجملة استيناف جواب ما بالك عليلا او ما سبب علتك
قوله يليطم وجهه حال او بيان لوجه سرعته الى ابن العم او خبر بعد خبر مثل حلو حامض والنكتة تطهير اللسان
عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر قوله سأشكر التنوين للتأكيد اي اشكره البتة وآيادي مفعول ثان يجال شكرته
النعمة او بدل من عمرو او هو المفعول ونصب عمرا بنزع الخافض اي لعمرو وآيادي جمع ايدي جمع يد وتشتاع
استعمالها في النعم والعطايا لم تمنن اي لم تخلط بمنة او لم يقطع محجوب الغني من اضافة الصفة الى الفاعل حسن
الوجه ومظهر الشكوى الى المفعول وهو مجرور معطوف على محجوب ولا منونه تذكرة كما في غير من معنى النفي بزايد
منظور بالرفع عطفا على غير ولا بمعنى غير كما في قوله لا فارض والخلف في انها حرف او اسم تعتل اعرابها الى ما بعدها
لكونها صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة والاصابة اشارة اليه والنكتة لحذف التعظيم ولقصد
التعيين واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر اختيارا بالرفع على المدح وكذا في نجوم سماء وضيق المقام
في جميع الابيات ظاهر ولحسب ما يعتق المراد من مخاطب الكتابه والمعنى ان امر ابهم بالهما على الشوق والحكار
ووجوههم بالهما من الحسن الجمال فحجلت ظلمات الليالي منضنه الى نهاية ما يأتي لنا ثاقب المجلوع تنظيمه وادراجه
في السلك والجذع بالضم خرزة فيها سواد وبياض يشبه به العين ثاقب الجوابها هو الذي يحيل التعجب
ونعت بيت تمثيل وتخييل ومبالغة في كمالهم وجمالهم وانهم رؤساء واهل الاقتدا بهم كلمات سيدهم قام
مقامه

مقامه آخر بحيث عنه ابا فون كما قال الشاعر اذا مات منا سيد قام سيد فالجملة لعني كلها انتقيم الحرب
مفتنة بجرم على حذف العايد منها او استيناف عن قائلا نصب على التمييز بدليل قولهم وقال الصمان قوله لم يبطل
هذه صورة للاختصار والتعيين الخبر له لان الصورة الموصوفة ليست الا هذه وما رحاحية كالاختصار وليلا
يتوالى لفظ اي قوله على احد الاعتبارين فيهما يعني ان كلا من الآتيين يحتمل لاعتبار حذف الخبر اي نخبة اجمل
اجمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف المبتدا وهو في الاول فامري وفي الثانية امركم او الذي يطلب منكم
ان انترت الموصوفة بالصفة المطابق فيهما القلب واللسان او طاعتكم ان نزت ما المشهورة بانها بالقسان دون
القلب بسلا من قول بحسب تغيير الموصوفة والنكتة في الآتيين مع الاختصار تكثير الفائدة ووقع في اكثر
النسخ وهو المطابق لنسخة الاصل او امركم او الذي يطلب منكم او اطاعتكم والصواب بالواو قوله ولما لالة
التي تقتضي اثباته آثر الاثبات على الذكر لكونه ادل على المقصود اذ ربما يوخذ المذكور اعم من الحقيق والمقدر وكان
ان الحضور عند السامع ومعرفة القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة وارادة التخصيص كناية
عن عدم القرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما يشاء اي الله او كان ولم يقصد تخصيصه بمعين
مثل خير من ذلك الناس اي كل احد كان ذلك قرينة للحذف وانفاح الذكر الى مرجح اقله اعتبار كون الاصل
هو الذكر لا يقال فعند عدم القرينة يكون الاثبات واجبا لا راجحا لانا نقول لا يضر لان المقتضى اعم من
الموجب والمرجح فاعترض الايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف عموم النسبة وارادة التخصيص
بمعين لا يقتضيان الذكر والا لكان ذكره واجبا ليس بمتوجه والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه ان يصح في تلك
الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اضافته به في نفس الامر واسناده اليه لا الى كل شئ مما يصح ان يكون
مسندا اليه لشئ ما في الجملة الابري الى الامثلة المورودة لا شئ منها يصح اسناده الى كل شئ والمراد بالتخصيص
بمعين التخصيص الذكري لا الحصري وهو ظاهر وفي قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد بالمسند اليه
فيما نحن فيه المبتدا لا الفاعل ولذا لم يقل الآية وذكر في الامثلة ما جمع الجملة الفعلية والظرفية والشرطية ايضا
والمفرد ايضا لكان اولى قوله ابتغ الخ من الخبث حاجة قضيتها على ما ذكره سيبويه من بناء افعل التفضيل
من افعل قياسا والباء في به سببية والتوسل ايضا الامر تيسر وتسهل والباء زائدة في المفعول والاول هو الوجه
فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله تعالى قلنا نعم لولا الباء والمشعر
بالتوسل والآلية فان غير الله انما يكون اولى بان يجعل وسيلة وآلة تطلب بها الحوائج والحقيقة ما حمله الاكب

خلفه وحقيبة الرجل ما يحمله وراءه والرحل ما يوضع على البعير من الاثاث ونحوه ومنه قولهم الماء في رحله اي داره
ومنزله قوله النفس الخبيثة كما يصح ان يسند الى النفس والى غيرها من الانسان والفرس وزيد وعمرو وغير ذلك قوله
واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على الخبيثة وليس عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة قوله
منصوب معطوف على يكون والمعنى او ارادة ان يذكر للاحتياط لان الذكر ليس لحالة التصفية وقوله ويجوز
ان يكون على حذف حرف الجر اي في ان يكون الخبر وفي ان يذكر وانتصب احتياطا على المفعول له لكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل
كما تقول ضربت زيدا تاديبا وقوله بالقرائن متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق والاعتبار والاتكال
وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير وجود القرينة المجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر
احوط والبيان للحال افصح وشهادة العقل ارجح قلنا لذلك قوم لا يفقهون ام تحسب ان اكثرهم يسمعون
او يعقلون ولقد كنت اجمع في مكاتبتي في مطايباتي بين ابيات مختلفة البحور متباعدة الاوزان جدا لتقارب
معانيها وتناسق دلالتها وشدة ملائمتها للغرض المسوق له الكلام مثل سلام على من لو ملكت تركه اي
لما اخضر الا في وراه مرادي ولما صار قلبي سهيم في لحظ دلالي وقتيلا للحب من غير ولا اي ولما انا ثيت
عن المواطن ملتقيا رجلي بوادي في تخوم بوادي وكنت اعد ذلك من المحسنات حيث يرى في الظاهر شعرا واحدا
ويظهر خلافه بادي التفات واقول في ذلك على قرائن شتى لتحد الاوزان جدا بحيث لا يظن من له ادنى
تمييز ان يجعله شعرا واحدا او مثل الاكثار من ذلك بحيث يعلم قطعا انه تعمد لا اتفاق مثل التوصل احيانا
بزيادة لفظ بكلمة كما في البيت الثاني ومثل كون بعض الابيات من شعر المتقين من الشعراء المشهور
فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث للبحتري ثم بلغني ان اكثر من وصل اليه هذا الخطاب تخطاني وتوهم انه
شعر واحد غلطت في جمع ابياته ونظم شتاته فلم تنفعه تلك القرائن ولم تؤثر في اشعاره بان مثله
بهذا المحل من طبع الشعر كيف يتفق خروج عن الوزن في اشعاره فرجعت عن تلك الطريقة والتعويل على القرينة
وكان بعض الاطباء يؤثر في دوائه لهم لا يذكر الا الكناية طرق التصريح فقيل له في ذلك فقال ترتيبه لبعض المرضى
وقلت ما يقال فشرب ومات وكثرت الحمقى به لو لم يمن الله علي بالنجاة قوله او للتنبيه عطفا على احتياطا
وقوله او لزيادة الايضاح يعني ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون واضحا مقررا بالنسبة الى
القرائن لكن يذكر لزيادة قرينة ذلك وحمله على زيادة ايضاح الحكم وتقريره بعيد جدا بل لا وجه له اصلا
قوله كما يكون في بعض الاسامي اما في غير الاعلام فظاهر كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير

الرغبة

الارتباط

شرائط

والامير واللص واما في الاعلام فبملاحظة المعاني الاصلية كمحمد وابي جهل وعلي ومعاوية واسد وكلب واما
كون المقام مقام التعظيم او الاهانة فكان تاكيد وتذكير والا فلا حاجة للتخصيص وان جعل ذلك اشارة الى جميع
ما سبق قوله او يذكر تبركا اعاد ذكر الفعل لبعد المعطوف عليه وتخلل الفصل والاظهار في ان خالق
كل شيء لا يصلح لغير الله وهو اوضح من ان يوضح فذكره تبركا واستلذاذا ولا بد عند المعتزلة من تخصيص كل شيء
بما سوى الشرور والقبائح والافعال الاختيارية للاحياء قوله اولان اصغاء السامع عطف على تبركا
ولو ذكر غير لفظ الاصغاء مما يصح في حق الله تعالى ايضا لكان انسب واولى قوله فيبسط الكلام قوله ولذلك يبسط
لكان عطفا على المنصوب المقدر اي وان يذكر للاصغاء فيبسط لم يبعد لكن الرواية على الرفع والاظهر انه
منصوب اي يبسط لاجل انتهاز الفرصة واغتنام الوقت مثل سطوس عليه ما حاجتي فقيل له وما تلك بيمينك والواو
في وكان يتم الجواب للحال او للعطف على قيل واما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السؤال عن الماهية كان
ما يزيد جوابه انسان للغير وقيل السؤال عن الماهية النوعية التي تلك العصا المنحصرة في تشخصها المتمازة عن سائر
انواع العصا بانها من الخواص الروحانية التي هي منشأ العجائب فوسع عليهم الايات بتمام الجواب فضلا عن الزيادة
ورد بان تلك الخواص انما هي عوارض يخلقها الله تعالى في فرد من افراد العصا مساو لسائر الافراد في تمام الماهية
ليتحقق معنى الاعجاز واظهار كمال القدرة وقوله ثم ذكر المسند اليه عطف على محذوف اي لم يكتف بما يتم به الجواب
ثم ذكر وليس المعطوف ثم تجدد ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال قوله تجدد الحفظ ثم موقعا حسنا
وللعطف على قبل اتقاء وجه ومعنى اهش بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فيأكله الغنم قوله ونظيره اي
نظير قوله هي عصاي في تجرد البسط لا في كونه يذكر المسند اليه مع الزيادة ولا في كونه لغرض الاصغاء وكون الاصغاء
مطلوبا ولذا بين الوقف بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا وفي تقديمه الاصنام وفخرهم بمواظبتها لعبادة الاصنام
الواقعة بنفسها نظر والصواب لمواظبة عليها قوله اولان الاصل يعني ان مع قيام القرينة المجوزة
للحذف يذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل وهو ذكر ما هو احد اركان الكلام ومنع الاصل
القاطع او التراجح في نفسه وقد يبني في الاعتبار كما يقال ان الاصل في الكلام الحقيقة قوله او ما جرى مجراه
المجرى مثل زيادة الاهتمام بشانه حيث يلتذ بذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه بايراد ذكر ذلك
او تشريف بذكره ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اثباته ومثل التعجيل الى طلب التعيين لئلا يكون
لان يقول لي انه من القرينة ومثل ان يتقيد به كونه مقدما او مؤخرا او منكرا او تبع الاغراض

والضابطة

المتعلقة بذلك قوله واما الحالة التي تقتضي تعريفه ذكرا وللاحا يقتضي مطلق التعريف ثم ما يقتضي خصوصيات
التعريف لكونها متنوعة مع ذلك فنبه على الاصل والفرع جميعا حذرا ان يأتي بالنوع ذاهلا عن الاصل
مثل ان يذكر المسند اليه باسم الاشارة في مقام صحة الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون انا ذاتنا
المعتد بها مقصودة ولكم لفظ المثل تنبيها على ان الاعتقاد ليس بخصوص تلك الفائدة بل لما هو على حالها
وذلك بان يكون حصولها كمالا وشرفا في النفس وصلاحا في امر الدين والدنيا قوله والسبب ذلك
اي في ان القصد الى الفائدة المعتد بها تقتضي تعريف المسند اليه وكلامه صريح في ان فائدة الخبر هو الحكم
المفاد لاستفادة السامع ذلك منه وان لازم فائدة الخبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون ما اخبر به
فما يقال انه حكم المخاطب او من المتكلم على المخاطب وهم بل في اضافة اللازم الى الحكم مع ان المذكور
في اول قانون الخبر اضافة الفائدة للخبر تنبيه كذا على ان فائدة الخبر هي الحكم وجواب لما يحذف اي كانت
فائدة الخبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم او لازم حكم وكل منها حكم فهي حكم بمعنى وقوع النسبة التامة
ادلا وقوعها ثم بعنا مقدمة اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم والاستلامة مما يتفاوت قربا وبعدا مع بداية
حال التساوي الى غاية الوقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع قلة
وكثرة وان ذلك الاحتمال متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تأثير
الامر الاعجب في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل والنقصان فيه اكثر ومتى كان الاحتمال
اقرب كان الفائدة اضعف لعكس ما ذكر ثم بعنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار
ما يرجع الى ذاته انما هو بحسب تخصيص المسند الى المخصص المسند اليه المسند لافتقاره الى الاسباب والشروط
وحصولها قيودا اكثر وقد اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الخ وترك العطف لكونه بيانا وتوضيحا ثم بينه
بقوله وان شئت فاعتبر الخ يعني انه حكم بديهي ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية
بالمثال الجزئي وقوله يتضح بحروف على انه جواب الامر وقوله وبعد تحقق الحكم مشعر بان القرب والبعد والتفاوت
بينهما انما يتعلق بنفس تحقق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى توسيط الاحتمال فيما سبق والا فلابد هنا من تقدير
مضاف اي بعد احتمال تحقق الحكم فحصل من تمام المقدمات ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدته
اقوى واتم وكمال التخصيص هو التعريف فيحصل ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة يقتضي تعريف المسند اليه
بالمعنى الذي ذكرنا من المناسبة والملائمة قوله ومن المفردات الاعلام اورد ها بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف لانه

لانه اولى واوضح فيه ان كلا من المذكورات متوقفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يتضح الكلام
المراد بالموقوفات بمجموعها ولذا قيل لم يكن بد من الواو قوله مع التقييد المذكور هو ان لا يكون في نحو غير وشبه
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او مماثلته قوله ارد ما ذكره على ذلك لا على كونه احد اقسام المعرف
وتصحيح كونه للمسند اليه المعرف اولا احد اقسام المعارف وفي نسخة المعرّف بها التوابع الخمس دون الثاني ويحتمل
المعنى لكنه بالثاني وللكل وجه وقد بينا فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل مختصا قوله
واما ان يكون للمذكر لكونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك قوله مقام حكاية اي حكاية المتكلم
عن نفسه فيؤتى بضمير المتكلم او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر فيؤتى بضمير المخاطب وافعاله
في تقديم المسند اليه مرتكزا على ما صرح به في الغائب حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع
الخ وفي العبارة اشعار بتغاير المقام والحالة في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية للاضمار هي كون المقام
كذا قوله انا الذي تجدوني قال الامام المرزوقي كان الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع تجدونه
لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول تجدونه ليعود الضمير الى الموصول لكن المبتدأ اعني انا شيئا
واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدأ الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله في الخطاب وانت الذي
اخلفتني والقياس اخلفني قال المازني لولا اشتهار موارده وكثرة مورده لرددته وصدر البيت لما موضع
الحال والمعنى صرت فضلة في صدورهم قد نشبت لا تنحدر ولا تبرد ولزمت لا تسيغ ولا تعدو ونالني
سفه لكم تجدوني لاريب وفي صدوركم لم تزالوا في صدورهم ولا ابرح حال انا المرعث هو بشار بن برد لقبه
بذلك لرعثة كانت في اذنه في صباه وهي القرطة ولا اخفى في موقع خبر ثان والاحسن ان يجعل بيانا
للجملة السابقة درست طلعت الناعي البعيد والداني القريب والبكاء في الكلابية والحمل التعذيب
واما السببية فبعيد جدا قوله ونحن التاركون اي نحن المحققون او الموصوفون المشهورون بترك ما لم نرضه
والاخذ بما رضينا فلا يقدر احد على تغيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا قوله ونحن بنو عم على ذلك
اي انا مع ما بيننا من القرابة ونسبة العموم فرقنا شيطا شتى اي متباغضين وتحاسد والارب البساط
وقيل الخرقة الصغيرة والتصدع الشق والنقص القدح الخفيف والتشاحن تباغض العداوة والمتشاخس المتفاوت
المتباين تشاخست اسنانه من الكبر اختلفت قال الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى
استحكم النفار بحيث لا يقبل صلحا ولا اصلاحا وهو كالشق في القدح ان اعطى شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه

فيه غير منكم ولا خاف قوله يا بن الاكارم جمع الاكرم اسم تفضيل من عدنان اي من اشرف الاصناف
وهو حال من الاكارم لما في النداء من معنى الفعل او من المستكن فيه فالعامل اسم التفضيل قوله علوا اي علم الاكارم
او عدنان وذلك النسب وكذلك من ابنائهم او كونهم من الاكرمين وزيرتي قوله علوا على لفظ المبني للمفعول اي عرفوا
وشهروا بذلك قوله يا ذا المجد اي ويا قديما مجده وشرفه كائنا بين العم والخال اي من جهة الآباء والامهات
تنزل الايام منزلها اي المحل الذي يليق بها لا يتركها يتجاوز طورها ويظهر جورها قوله وتمسك الارض من خسف
وزلزال اي تمنعها من ان تخسف ويذهب بما عليها ويتحرك ويضطرب فيخرج الامور عن نظامها
والاحوال عن استقامتها فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثاني عن كمال اللطف
والمرحمة قوله قد كان قبلك السمع في الاصل مصدر فعبر به في البيت الاول عن الاسماع بقرينة ابصارا
وفي الثاني عن الواحد بقرينة بصرا يعني ان الاقوام مع كثرتهم قد فقدوا اسماعا وابصارا وانت مع تلك للاشياء
لم تترك سمعا ولا بصرا الا قليلا فصار العيش فيه لا غاية وراءه والفاء للسببية فلا حاجة الى العايد الى
الموصول قال الامام المرزوقي فجعت بهم صفة اقوام ومعنى لنا بهلكهم خبر كان والشفا الباقي القليل
من الشيء والمعنى قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت لهم وبكيت عليهم فبقي الفجع بهلاكهم لي ولم تبق
في السمع البصر بعدهم فرجعنا الى ما سلم من حواسنا فلا اخيب بك سرقت قوانا فبقيت طرائق
العلم منا الا قليلا فطالت حسرتنا واترعيشنا قوله وانت التي اخرى السنين بالليل والدلج السير
في بعض الليل يقال سار دلجة اي ساعة من اول الليل والجنح من الفاقة البعيد الى الحلق والجوف
جمع جوف كجوف وعربي والجهلة ما استقبلك من الوادي وجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا لصق
صدره بالارض البيت لابن الدمينة من ابيات كتب بها الى امامة تعدد عليها ما ناله من ضروب
المشقة فيها فاجابته امامة بابيات منها وانت الذي اخلفتني تعدد عليه جناياته من نكث العهود
ونقض المواعيد والسماع اللوام بها ونحو ذلك قوله وحق الخطاب اي اللائق به والواجب فيه
بحكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الغير مع ان وضع الموضوعات للاستعمال
في معين وحق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب للخاطب والخطاب ثم قد
يترك الخطاب مع معين ثم الا دموجها الى غير معين او يترك المعين الى غير المعين لو يترك حق الخطاب ميلا
وقصدا الى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم يعني ليس القصد بها الى طلب الخطاب باكرمته اي معين بل الى

بل الى كل من يتاتى منه الاكرام فيحمله كذلك اذا قلت ان اكرم اليه لا نريد مكرما دون مكرم بل نريد انه
ان اكرمه مكرم ما كائنا من كان فانه يثبته وقوله قصدا مفعول له لقوله لا تريد اعني النفي دون المنفي
واتيه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن وقوله فلا تختص ظاهر ان الضمير لحال المجرمين لكن قوله
بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير للخطاب في ترى وان كان في معنى ل
الاختصاص بحال الرؤية ببعض نحوه قوله ولذا اي ومثل قوله ثم ولو ترى اذ المجرمون يحمل على العموم امثال
له كثيرة قصدا الى ما ذكره كقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ وقفوا على ربهم ومن القصد الى تحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت
نعيما وملكا كبيرا قوله او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصدا الى بيان مقام ضمير الغيبة ولم يجعل او غيبة
عطفا على حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغائب يحتاج الى بيان وتفصيل وخص الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده
وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع ومقصد المتكلم الاشارة الى كل الحاصل وبهذا الاعتبار جعل الضمير
العائد الى النكرة معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم يصح الضمير ولو كان حاصلا ولم يقصد الاشارة اليه وجب التعبير عنه باعادة
الاسم مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل
كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر والمراد بالاحوال ما يعم القرينة
اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى ولك ان تجعل مثله من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر
لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير باب نعم فسيجيء انه على خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر
بعده كقوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن يجعل اخراجهم تفسيرا وانما اكثر الامثلة لما عرفت
من ان مبنى علم المعاني على التتبع للتراكيب وما فيه من الاحاطة بالفوائد وكان الانسب ان يذكر لما هو في حكم المذكور
ايضا امثلة فانها احوج الى الذكر وقد جرت عادته عند ايراد المثال بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم
فخص ضمير الغائب بذلك اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب قوله من البيض الوجوه من اضافة الصفة
المعرفة باللام الى الفاعل كالحسن الوجه لو انك اي لو ثبت طلبك للعفو بهم لما خاب وفي من
الشرف في موقع الصفة المحذوفة بتفسيره حيث شاؤوا اي حلوا اي محل يوجد من الشرف قوله بمين ابي
اسحق اي بركته وخيره بل العلى استعان مكنيه وتخييل وطول اليد كناية عن كمال الغلبة والاقتدار والوصول
الى المطالب العالية وقام القناة وبل الريح كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر مجمع

واستنادا الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال التدرع والاستظهار والتمكن والثبات
والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والموروف العطاء والبر الخير والانعام وأي
شرطية جزاؤه فالجنة الموروف ومن متعلق بابيت **قوله** وعنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من
الصبر والضمير له والمذاهب مواضع الذهاب وطرق التفصي والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه والظرف
متعلق بمحذوف اي لا يجد اذا العض عزما ولم يكن منه مذهب منه يتوقى البيت تجنة معنوية لان كون الصبر
محمودا على تقدير الاضطرار لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر به
كيف لا ومن ههنا قد يتوهم ان المعنى فكيف محمودا اذا ما لم يكن عنه مذهب والجواب ان كونه محمودا كناية
من وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم المعنى ومعنى البيت الثاني ان الصبر هو المتعين مهربا
عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا هذا التخصيص لزم التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون
الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه يعني انه بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه
بحيث لا يصيبه بل بمنزلته في انه لا يشق عليه حيث اطمأن النفس اليه **قوله** واما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي
بيان مقام العلمية على طريق التحقيق والتفصيل فلا يضر حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بتوله بطريق
يخصه اي لا يطلق على غيره باعتبار وصفه فاسوى العلم قد يفيد احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكن
يطلق على غيره من غير تجدد وضع ثان ومعنى كون المعرفة موضوعا للشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء
بعينه سواء كان هذا المعين ومعينا آخر وانما يمتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناول ما اشبهه بمعنى
انه لا يطلق على معين آخر الا بوضع آخر ولا كذلك المعارف لا يقال الطريق الخاص يقتضي ان لا يكون علما في قولك الرجل خير
من المرأة قصدا الى احضار المعنى الجنسي لانا نقول انما يحصل الاحتراز عنه عن مثل الرجل خير من المرأة اصلا او يحصل بقيد
خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة احترازا عن الضمير العائد الى العلم مثل جاءني زيد وهو
راكب فانه احضار له بعينه لكن في المرة الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن الاحضار
بالموصول او اسم الاشارة او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل
معناه حال كون المسند اليه مبتدأ غير مسبوق بشيء آخر مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا عن مثل جاء
الفاضل زيد او الملقب بزيد او المسمى بزيد فان كلا من زيد والملقب به والمسمى به مسند اليه من جهة المعنى
وقد احضر بعينه بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس ابتداء وبهذا يظهر ان لكل قيد فائدة خاصة

وهذا

وهذا مع ما فيه من التكلف والتعسف اذ لفظ زيد ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه من جهة المعنى ليس
مسبوقا بشيء يتبع هو من توابعه ومتعلقاته يشتمل على غلط صريح في جعل الملقب بزيد او المسمى به فاقدا لا يطلق على
المسمى بزيد الا باوضاع متعددة فان الملقب بزيد موضوع لمفهوم كلي صدقا يصدق على كل من يسمى زيد
قوله فاعرفني من قعرت اشياء حثيته عليه لا ينجاوز يعني انه متنوع كريم لا يظهر حاجته ولا يخبر بطيئته
قوله الله يعلم اشارة الى ان الله تعالى من الاسماء الاعلام على ما هو اختيار المحققين ليس موضوعا لمفهوم المعبود
بالحق كالاله ليكون كليا بل اسم للذات المخصوص المعبود بالحق وان الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة
وتحقيقه في حواشي الكشاف في البيت لحارث بن هشام المخزومي يعتذر من فراره يوم بدر والاحبار الذي اشتغلوا في القتلة
والمراد بهم اشتغلوا في زيد **قوله** الله يعلم يجري مجرى القسم وما تركت جوابه له لا سبيل الحمل مفعول يعلم والمعنى
علم الله ما تركت قتالهم حتى رموا فرسي في الدم اشتغلوا بقتل زيد **قوله** قال الله تبت
يدا ابي لهب اورده من امثلة علمية المسند اليه نظرا الى ان المعنى تب ابو لهب وذكر اليد كناية او التكر
وكقوله تعالى نظرا الى ان العلم في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه **قوله** او مقام تعظيم اي اذا كان المقام
مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لا بنائه في اصله عن معنى شرف وكمال ابي المعالي وابي المفاخر وصدر
الافاضل وشمس الاسلام وسائر ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فالكنية علم فقدر
باب او ام واللقب علم يشعر بمدح او ذم والاسم غيرهما والاسماء المذمومة ما يشعر بحسب الاصل عن صفة بها يستحق
الذم عادة كابي جهل وكلب وقفة وبطة ونحوها **قوله** اوكناية عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان
المقام مقام كناية كمعنى ابي جهل وعلى هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم
للهب هو المعنى الاصلي لابي لهب ذكر واريد الانتقال الى ملزومه الذي هو الجهنمي على ما هو طريق الكناية
المذكور في علم البيان ففي قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى
معنى ملازم اللهب ينتقل منه الى الجهنمي وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو
المحاسن كناية عن كثرة حسنات صاحب الاسم او كنافة لحيته وليس قولك رأيت اليوم ابا لهب اي ابا جهل
اي جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل رأيت حاتما ولا قولك ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه
في الواقع كافر جاهل او ابو جهل فعل كذا قصدا الى انه في الواقع جهنمي لان اللفظ في اصله لا ينبئ عن هذا
المعنى فليتأمل فان المقام مما يشتبه على الاقوام ومما هو كالتصريح بما ذكرنا من انه يلاحظ في كنايات الاعلام

معانيها الاصلية قول من قالت ابا الحسن كي اراه بمشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا
ولم ار من بجيه ابنا لابيه ذكر صدر الافاضل في شرح الانموذج انهم علموا عن عادة الى عمر لقربه في المبالغة
والاصل فيه باب الفخار مثل يا فسق فانه ابلغ من فاسق والعلم المنقول عنه ان لم يبق بعد تقرر العلمية فيه
معنى المنقول عنه رايتا فالواضع في ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفاوت الى المعنى المنقول عنه ولهذا تراهم يكون
ابنايهم ويكنونهم ويلقبونهم باسامي لها معان مستحسنة قبل العلمية وهم يتفألون بذلك الامر اعني بان ابا لهب
في الاية ليس الا اليه مدفوع بما سبق من كون لفظ يدا انتهى في المعنى او بان التمثيل انما هو لكون المقام
مقام الكناية قوله او مقام ابهام عطف على مقام احضار او مقام تعظيم لفاد لفظ مقام لتغيير الاسلوب
ولهذا اضاف ابهام ولم ينكره وكان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام وحذف قوله او ما يشاكل ذلك
يحتمل العطف على الكل وايهام ومقام واذا كان وذلك اشارة الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة
اظهار المسرة او المساءة او ايقاع المخاطب للمسرة او المساءة حيث الاسم صالح مثل سعد وسعيد ومليح
او سفاك وسفاح وسفيح ومنها التنبيه على ان اسم يعني لا يتنبه للمسند اليه الا باسمه الصريح قوله
او ما يشاكل ذلك يحتمل العطف على الكل وابهام ومقام واذا كان وذلك اشارة واما الحالة التي تقتضي كونه
الضمير ان في كونه واحضاره للمسند اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسم الموصول
انما هو اللفظ المسند اليه والحضور في ذهن السامع معنا وكذا فيما سبق من حالة العلمية وفي جميع ذلك الا
لا بد من معنى ومرجح لكنه قد يغفلها لكثرة الرجحات كما في الموصول اسم الاشارة وقد يجعلها كما في المضمر والعلم
فان كون المقام مقام كذا يدل على الصحة وعلى الرجحان جميعا والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشارة الى ان الصلة
يجب ان يكون جملة خبرية معلومة في نفسها وان يعلم انتسابها الى الاشارة اليه اي ان تعين حصة او عقلا وبهذا
يتميز عن الجملة الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا كونها معلومة الانتساب الى معين بل الى شيء ما ولهذا تقع
الاصفة للنكرة قوله حتى صح احضاره اشارة الى المصحح قوله وانفصل احضاره بهذا الوجه اشار الى المرجح
ولفظ حتى مغاير للظرفية فالمعنى ان الحالة المقتضية للموصولية تتحقق في وقت تحقق الامرين صحة الاحضار
واتصال الوصف وادراكه بالوصف ما يكون باعثا على اختيار الموصول سواء كان غاية يتعمد حصولها كالايات
الى وجه بناء الخبر او لا كالاستهجان التصريح بالاسم ونحوه فلا حاجة الى التاويل بكراهة الاستهجان ولا فائدة في
جعل عدم العلم بغير الصلة غرضا والظرف لغو لكن خبر يكون ومنه متعلق بالظرف قوله او لمخاطب عطف على قوله

وليس في توسيطا اسم كان بينها كثير فائدة وضمير سواه للانتساب اي لا يكون لك او لمخاطبك امر معلوم من المسند اليه
سوى انتساب الجملة اليه واما ما قيل سواها رجعا للضمير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومية الانتساب الجملة
تقدير قوله فنقول ما الغرض هو الاراية ايضا في ارادة لمخاطبك اعني الذين في بلاد الشرق المشايخ الذين
علم العلم بكل او لمخاطبك ليس الا سبيل منع الجمع وان الثلاثة قد تجتمع في مادة واحدة قوله او ان تستغني
او ان يتعمد على لفظ التي للمعهود وليس من الالتفات في شيء اذ لم يقع تعبير بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه
بطريق الخطاب في قوله ان لا يكون لك كذا قوله بعد ذلك او ان تدل على الخطاب نعم فيه التفات
واختلاف اسلوب في زيادة القصد في قوله ان يتعمد نظم لهذا الوصف في سلك الاغراض السابقة في كونه
باعثا لا غاية اذ الغاية زيادة تقرير اما القصد اليها باعث سابق واما الايتان الى وجه بناء الخبر
فلما بعد ذكره وكان بمنزلة اصل له تفاريع خالف بطريق ما سبق فجعله غاية واورده بلفظ الخطاب
وفي ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته التي دلالة على انه مثال الاستهجان
التصريح وزيادة التقرير جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المراة في حكم المراودة والاحتيال
في طلب المواقعة واما الثاني فلانه في كونه في بيتها وتمكنها من طلب وصاله ومطالعة جماله تقريرا
وكشفا للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امراة العزيز فالمعنى تقرير الحكم على ذلك المسند اليه
وقيل المراد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة ذيله ووجهه ظاهر
والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب قوله كبير انفسهم المصدر او الظرف اي بغير كبير
او حين كبيرا وان اورد الى العدول او المصير تطويلا فاما ابن الخالة او ابن الاخت
بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون ذلك اخاه لامه ومنها ما يقال
ان الانتقال في الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص ومن لطيف هذا النوع قول من قال فاتت تريب
سعوا منكرة للحقيقة هذا الذي اراه من قال في بلال الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن
لم يقل لك ليلا يصرح بالكناية جيبته قوله في ربعه من جبل فيه علاة عزت تحمل في العناق صغار الغنم
فيشد به وتنكيرها للتعظيم وذلك انه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل الانكار في الكذب وان كان
كاذبا ففي تهمة الكذب ولا محالة معناه لا تحول لا انقلاب عن ذلك وما ذكره من العدول عن التصريح
بنسبة الطاعة الى الحكم انما يستقيم لو كان هذه كناية في النسبة وفي اختصاص الصفة بالموصوف والا فكان

هذه كناية في نفس الموصوف والجواب انه بالرابطة قوله اين انت ظاهر السؤال عن المكان
ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه قيل في اي شغل انت في مكانك هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا
ولما كان في هذا النوع سوء ادب حمله الشارح على حقيقته واجاب بتبيين المكان تجهيلا له وتعريضا بانه بين
جارين وقوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو كان انما اراد ابن الرومي والمعنى
التعريض بانه اخبار لا كائن فيه وقوله بارفا متعلق بمحذوف اي الرجال تزوجت طلبت بالموافقة
وبالاباء دون انبات قوله ليهنك الفارس دبار وتفاؤل اي ليبلغ ولذلك حد الفروسية ويليق بسالك
لايقاد رضا قوله الشرط املك شل اي ملكته وغلبته وتصرفه اشد واكثر فينبغي ان لا يخالف فلا التصريح
بعل التضمنه معنى الدلالة والتنصيص قوله او ان توى اي مثل ان تشير اشارة خفية بذلك اي بجعل المسند
اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اي طرزه وطريقته تقول علمت هذا العمل على وجه عملك اي على طرزه وطريقته
يعني نوعه من المبتدا الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتامل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات
الثواب والجنان كما في قوله الذين امنوا او العقاب والنيران كما في قوله الذين كفروا او المدح والتعظيم
كما في قوله الذي يرانك اي اللازم والاهانة كما في قوله الذين يشاقك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب
لمضمون الخبر ثم يستقيم في نحو الذي سمك السماء الذي ضرب ان الذين ترونهم فالاولى سقط عنه بجعل هذا في قوله
يتفرع على الاشارة الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من
فسره بالعلة والسبب لبناء الخبر واثباته للمبتدا لا لنفس مضمون الخبر فاستعمال في الاكثر او الطلق وهذا
اقرب اذا انبار للفظ ثم واسم الاشارة التريب في قوله ثم يتفرع على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشارة
الى الايماء او وجه الايماء وبالمعنى الذي ذكرنا ظاهر في جميع الامثلة الا في ان الذين ترونهم وان الذي الوحشة
في داره فانه قد اشتبه على البعض لكن التامل الصادق والذوق الصحيح شاهدا صدق على ان ذلك اذا اقتضى
ان الذين تظنونهم اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة والبغضاء وعدم تحقق ما يناسب
الاخوة ويلائم المحبة واذا قلت الذي الوحشة في داره ان بناء الخبر من جنس اثبات الانسلاخ والزوال
الوحشة في دار الاخرة بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الايماء والايماء ذريعة اليها
وكيف ذلك ولم يجعل مع ذلك جعل المسند اليه موصولا من غير توسيط الايماء والجواب ان الايماء وتحقق
في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه بناسب جهة انه يكون اثباتا للازم بعد التوطية

لو التمهيد والتنبيه عليه والتاكيد بجريانه على مقتضى المناسبة قوله فنقول للنصب هو الرواية ثم يتفرع عطف
على محذوف اي يتحصل الايماء او العلم بوجه البناء قوله ومنه اي من التوبيخ بالتعظيم بجعل الموصول والصلة وان يكن
في المسند اليه ولا متفرعا على الايماء قوله جار بجد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها
كيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى قوله او بالاهانة
عطف على بالتعظيم والمعتبر فيها التعريض لظهور انتفاء التصريح وانما جاء ذلك من عرض الكلام وجانبه وبعد اطلاق
التعظيم والاهانة وان كان في المثال عائدا الى متعلق في الصلة يكون عطف تعظيم شان الخبر عليه تنبيها
على زيادة اختصاص به لكانه العلة في الباب لم يتعرض ههنا للتعريض اما لانه مراد واما لان هذا بمنزلة
التصريح قوله ان الذي سمك السماء اي رفعها فيه ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء
وفيه تعظيم لبناء بيته يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائمه امنع واقوى واطول وارفع من كل شيء او من
دعائم كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم او لبناء وبنائه على المبتدا واثباته له فلا يخفى ما فيه
قوله وربما جعل ذريعة الى التحقيق للخبر اي جعله محققا مقررا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل له والحجة عليه
فانا في ضرب البيت بالكوفة مهاجرة ابيها ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة
ثم انه يحقق ذلك ويقرره بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الا يرى ان قوله
ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء ثم ما شهد
عليه سوف يشفي هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على خطاء في ظنهم ذلك وليس من تحقق الخبر في شيء لو
ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء قوله او على معنى اخر عطف على خطاء نحو قوله ان الذي الوحشة في داره
في باب المرثية ومقام التعزية ايماء الى ان حال قبره على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان الدار الاخرة خير وان
ذلك الميت في سعة من رحمة الله تعالى وعلى المخاطبين ان يتركوا الحزن والتفجع والالم والتوجع قوله
وربما قصد بذلك عطف من المعنى على قوله واتصل بذلك عنه وليس عطفا على ربما جعل ذريعة الى كذا
وكذا فيلزم فيه الايماء ولهذا اتى بلفظ ذلك المشار اليه الى جعل المسند اليه موصولا لا بلفظ هذا الشيء به
الى الايماء وضمير به مورود وبها اخذا مكانه وورود لما وضمير عنه للمسند اليه وضمير بلوعه منه للذين
السامع ومنتظرا حال من فاعل يتوجه وحتى متعلق بيتوجه منتظرا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد قصد
بالمسند اليه الموصول مع الصلة لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان يتشوق السامع الى الخبر

فيتمكن في ذهنه فضل تمكن لما جبل الله تعالى عليه النفوس من كون الحصول لها بعد الطلب والتشوق
امكن فيها واوقع عندها وادخل في القبول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المترتب لها الذ واعز
بان التشوق والتمكن قد حصل من تقديم المسند اليه لو اتى بتاخير المسند اليه وان كان موصولا مع طول الصلة
وبان هذا وكثيرا من الاغراض السابقة قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه
المراد التي هو في بيتها والله الذي سمك السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس بيانه مبنيا على ان ليس المراد
بالاقتضاء ههنا الا مجرد الملائمة والمناسبة من غير اطراد ولا انعكاس قوله والذي حارت البرية ابيات
لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد
وبعده واللبيب اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره لفساد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني واحياء
الاموات بعد الرفات واياك ان تشتبه لغير هذا المعنى من الخرافات قوله وفي هذه الاعتبارات اي المعاني
المعتبرة التي تصلح اغراضا لجعل المسند اليه موصولا كثرة فتجد لاجل تحصيلها جولا شنعا توشك الادراكية بعرضه
الى حرمة سوق الى الماء يحوم حوله تحصيلا للغرض وتسكينا للعطش وذلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض
على الاكرام او الاهانة او الترحم او التامل كما يقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال ذو وسامة
الوجه ذو ميسم الافعال او الذي يحسن اليك محسنا او اذى بك كثيرا او يحيي اولاده ويهب امواله بالباب او الذي
تحيرت فيه عقول العقلاء مسئلة خلق الافعال قوله الاشارة اليه حسا اي بحسب اصل وضع اسماء الاشارة
والا فاستعمالها في غير المحسوس اكثر من ان يحصى وفي قوله واتصل بذلك ونحو تعرضنا بما عبر عنه في باب
الموصول بلفظ الغرض اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود فان مثل عدم طريق سوى الاشارة
او القصد الى كمال التمييز يكون باعثا لا غاية وتمييز احضاره اي المسند اليه باعتبار المدلول وبذلك التمكين
اشارة الى الاحضار وكذا تمييز طريق اليه وتمييز سواها لا انسان حسا وصحة القصد باسم الاشارة
الى كمال التمييز والتعيين لانه لا تمييز فوق الاشارة الحسية ووضع اليد اذ لا اشتراك ولا اشتباه اصلا
بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا عن الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه
غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وبالجملة فكونه مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع اكثر
واعين مما سواه بالتعيين فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف الا ان اختيار سيبويه والاشاهير
اوعية المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه اصلا ومدلول العلم

٣٦

العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيرها فانه بحسب الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز الاكمل
يكون بالمضمر لا باسم الاشارة قلنا المراد التمييز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشتراك ولا يكون محل التكلم
والخطاب والغيبة فانه يأتي بضمير المتكلم قوله وذا حال اي من اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن شملل
شيبان حال ايضا وبين حال من شيبان والضال والسلم شجران بالبادية يعني انهم من خلص العرب
وفضلائهم ونزائهم قوله سربال ليل مجاز عن ظلامه المشتمل عليه بمنزلة اللباس فصار الطارق الآتي
في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس للسربال بحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال ممن دون ابصر واوفى جواب
جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام ومعنى الايماء اليها الاقبال عليها والالتفات اليها وهذا
طارق في موقع الحال بتقدير القول اي قائلا هذا الشخص اتى بالليل ونحن ضيافه عبر به عن تمكني
على طريق المشاكلة وايثار اسم الاشارة لانه لا طريق سواه قوله ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به اي بذلك
المتهم المدلول عليه بالفعل وهذا ما يقال ان الضمير للمستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد وانما جعله
مفرغا اي الا الاذلان بدل لا فاعل فليس قول النحاة وان كانت عبارة المعنى بحيث القصر فيه قوله
لا يرى الا اسكانهم وان كانت الافصحة بالرفع على ماسبق وعير الحي حمار القبيلة يكون عندهم مركب
كل احد لانه يسلك في الصحراء ولا مكر ما مختصا باحد والبيت الثاني بيان الاول والخسف الذل مكروه
برمته قطعة حبل البالية فشج يدق ويكسر فلا يرثى له ولا يرق له يعني ان جهته اقامتهما وتحملهما الذل
ان الاولى حمار مع كونه مربطا والثاني جماد قوله احسنوا البنى بالضم جمع بنية بالضم وبالكسر جمع بنية
بالكسر والمراد بها ما بنوا من صنائع الخير وفي كلمة اني دلالة على ان ما بهم من احسان البناء والايفاء
بالعهود وتوثيق العقود ليس يختص المتحقق بل المحتملات كذلك قوله او ان يقصد بذلك اي بجعل المسند
اليه اسم اشارة بيان حاله في اسماء الاشارة من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك انما يليق
على تاديته اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باي كان قوله ثم تنوع عطف على تقدر
اي يحصل العطف القصد الى كمال التمييز وبيان الحال ثم تتنوع عليه اعتبارات مثل ان يقصد بقصد كمال
التمييز والتعيين كمال العناية والاهتمام لان تمييز المسند اليه وتعيينه للاغراض المتعلقة بذلك من مدح
وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامع من الغباوة وقصور التعقل بحيث لا يتميز الشيء عنده
الا بالحس ومثل ان يقصد بقرب المسند اليه تحقيره ودنو مرتبته وبعده تعظيمه ورفعة محله او تحقيره وانما

بمعنى انه لا يستحق مساحة عز الحضور والقرب بل ينبغي ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل
اكمل التميز اصلا وكماله متفرعا عليه قلت لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التميز اصلا وكمال العناية الى الاهتمام
بالتميز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد بهذا لم يلزم جعل كمال
التميز متفرعا على اكمليته بل جعل قصد كمال القصد بالتميز متفرعا على قصد اكمل التميز وغاية الارادة يستلزم تفرع كمال
القصد بالتميز على اكمل التميز **قوله** نحو من قائل بمعنى موقع التميز حال نحو قائلا ونحو من قائل كما يقال
عندي خاتم حديدا او خاتم من حديد فتبارك اسم الاشارة في اولئك لقصد اكمل التميز متفرعا عليه كمال العناية
بتميز المتقين الموصوفين وتكرير اولئك للتنبيه على ان اتصافهم بكل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بعلوه
تميز انه رابه **قوله** اولئك كاف للقصد الى اكمل التميز متفرعا عليه قصد التنبيه على غباوة الى اطب **قوله**
يا عجبا الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت احضر يا عجبي فهذا اوانك قالت ذلك حين افتى
عبد الله بن عمرو بوجوب نقض ضفائرهن عند اغتسالهن **قوله** ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز او حال
يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة
في قول عائشة رضي الله عنها صفة للمجرور اعني ابن عمرو وفي الآية الاول مجرور متعلق بالفعل وفي قول القائل
ابعلي هذا مسند لا مسند اليه فكيف يصح ان يقال قصد بتعريف المسند اليه بحيث كما في هذه الصور قلنا معناه
كما وقع اسم الاشارة التعريف بتخصيصه اشارة اليه في هذه الصورة وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا
مثلا في عبارة المص وقع بدلا او بيانا لما يحكيه وفي موضع كذا عطف على محذوف اي كما يحكيه سورة البقرة
كذا وفي موضع كذا ويحتمل ان يكون في موضع الخبر وقوله اهذا الذي بعث الله رسولا في موقع المبتدا او انما قال
ومنه دون ان يقول وفي موضع كذا هذه الحيوة الدنيا لانه يحتمل ان يكون لمجرد القرب من غير تحقير مع ان
فيه شيئا آخر وهو انه ليس في القرآن الا في القرآن وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم اللهو وفي الانعام
وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو لكن بدون اسم الاشارة فيحتمل انه اريد من هذا التمثيل قوله وما الحيوة الدنيا
الا لعب ولهو لكن الظاهر انه سهو **قوله** وقد قصد تحقيرها في موقع الحال وذلك لاستكراهها ما رأته من جنون
وكفر قرينة والاستفهام في الاستنكار والتوبيخ وهذا خبر المبتدأ والتقاعس صفته وبها راكب
حال اي اشير اليه حال كونه متلبسا بآرائه لا ينفعل بها العادة من التحدب بل قد لفرح صدره ولا فل جلده
تجلدا وعدم اعتداد له يتقل الرحل **قوله** ومن التبعيد بتعد التعظيم فيه ان الاسلوب لانه كونه للتعظيم قطعي بخلاف ذلك الكتاب

الكتاب على ما سيجيء في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبيل تعظيم يوسف عليه السلام لان فيه
مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة وارتفاعها بحيث يتجاوز حد القرب والحضور ولهذا ايماء الى ان معناه
ان نيل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان اصل الجنة بفضل الله ورحمته **قوله** او خلاف
تعظيم عطف على تعظيم اي يقصد ببعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه والاهانة بمعنى انه لا يستحق ان يقال
في الحضور بل يستحق ان يبعد غاية التبعيد **قوله** او ما سوى ذلك يحتمل العطف على تعظيم او خلاف تعظيم
وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا من التفرعات وعلى ان لا يكون كذا او ان يقصد بذلك اكمل التميز
او بيان حاله مما هو من الدواعي فيكون هذا اشارة الى ما ذكر من المقاصد بابعد او المتفرعات
او الدواعي وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب وتأمل المعنى والتوجه الى ما يناسب له ولطائف الفصحاء
يعني ان فصل كون المسند اليه اسم اشارة لا يكاد ينضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك في تراكيب التي سلم
ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باختصاص النعمة وانه
لا امتناع في جمع في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض وان بين تلك الا انقضا ولكون التراكيب
لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والاتفاق للبشر بان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات
يلحظ على هذه النكت فلها مواضع تقع في الكتاب **قوله** واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام
باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة لعموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام
المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين فالاشارة اما الى نفس الماهية من غير
ان يكون في ضمن الوجه كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة وقد يسمى لام الطبيعة
او باعتبار الوجه اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد يخص باسم العهد
الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذرا من الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق بل ربما يكون مع قرينة العموم
مثلا كما في لكل عالم رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال ويسمى تعريف العهد
فمعنى هذا اللام اما التعريف العهد او تعريف الجنس والجنس قد يراد به نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد
به بعضها والمحقق جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار
الى التحقيق الحق وحققه في بحث تعريف المسند اليه وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين في لام الجنس
في تعريف الحقيقة بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل آتينا هم الكتاب حال على الكليم ونحو ذلك

لانّ تعريف المهدي مثل ما نحن فيه قوله نفس الحقيقة ربما يوهم ان المراد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود
لكن لا خفاء في ان مثل ابتداء الكتاب واتى على اللئيم انما هو للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد
فلهذا اشرنا الى انّ المراد انه مثلاً انهم يقولون ان المعهود هي الماهية باعتبار التحقق في الشخص ولهذا يقال انّ
للموجودات حقايق ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقايق والجنس ما يشمل الكثير مما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان
جنساً باصطلاح المنطق او نوعاً او غير ذلك كالرجل والمرأة فلان الانسب بناء على ما ذكرنا من معنى التعريف ان يقال اي اريد
الى نفس حقيقة المسند اليه قوله قال تحرى من قائل ما ليس كالاولى من المثال انه يجوز التعريف بلام الجنس مع
الموافقة له في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبتدا [illegible] ولكان
القول بان مبدا كل حي هو جنس الماء [illegible] في الكتاب وشيء في السنة والشتهر بين الناس
ان مبدا الجن هو النار ومبدا الانسان هو التراب وروي ان مبدا الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق
بقوله بناء في الروايات ثم رجع الى الامثلة فقال وكون [illegible] ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه
نفس المعهود من حيث هي اي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المجرور في المثالين الاولين
بخلاف الثالث لانه لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء بل من جزئه واما في نحو الرجل فهو الجنس من حيث
الوجود في ضمن البعض ولهذا صرح المحققون بان المعهود التعقل الحاضر في الذهن وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب
الاطناب قوله ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعرف صفة كالطالق او اسم جمع كالناس او اسم صفة
كالكاتب [illegible] او مصدرا كالحكم والنبوة سواء كان مسندا اليه كالطلاق ان الناس ولا كالبواقي ومن البيت الاول
ايضاً الثناء والقضاء والكدر وقوله يبدي اي يظهر ضاحك اي خضرت باطنه والبيت لابي العلاء
وقبله لا تطويا السر مني يوم نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر وذلك اشارة الى طي السر اي اخفائه وقوله
الناس اسف اي ينحط الرتبة نازل الدرجة متنزل اعتقاد قوله ولتقريب المسافة متعلق بقوله يعامل [illegible]
متعلق بقرب [illegible] حال من الفعل قوله غير معرف لاحاجة الى قوله به وعلى تقدير الذكر فالانسب [illegible]
المصدر بلام قوله ان يعرف الاسم بهذا التعريف وقوله كثيراً اي موضع الظرف اي حينا كثيرا واما [illegible]
الموصوف بلام الجنس وانما تجري عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدا او ذا الحال او موصوفا
بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلا فرق بين المعرف اذا قطع
فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في العبارة وانما يتكلف التفاوت بان

بان المعهود في الذهن معتبر في مدلول المعرف دون النكرة واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن
بعض الافراد وهو اشيع الكثير فان لكل بها البعض منهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون المعهود
في المعرف مستفاد من القرينة الخارجية ولاجل هذه المناسبة التامة يعامل المعرف معاملة النكرة اما [illegible]
[illegible] المعرف وارادة المعنى النكرة المبهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر البيت فوصف اللئيم والحق
ولقد امر على اللئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة والى هذا اشار بقوله وكذلك
ان ويكون المعنى على لئيم من اللئام بتقدير يسبني وصفا لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان يسبني صفة على ان
مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة وليس كذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولهذا يجوز مبتدا
بلا خلاف بل المراد انه يتعين الجملة بعده وصفا لا حالا اذ الحال مستفق الحال عن الوصفية دون الحالية
كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل ان ذلك دأبه وعادته وهو متصف به
يكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فيما تقطا انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضي وينقي
[illegible] ثم العاطفة للجملة [illegible] اي في [illegible] اقول [illegible] الى الماضي [illegible]
على التحقيق واما في معنى المضي واثرت في [illegible] عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريد في
بل يريد غيري او لا يبقي الاشتغال به وبنفعه ودفعه قوله ولهذا اي ولان يعامل هذا المعرف
معاملة غير المعرف او لقوله على اللئيم يسبني في القرآن غير نظير واحد بل نظائر كثيرة فالتنظير على الاول
بعض المثال وعلى الثاني [illegible] ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف ان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا في قوله
[illegible] كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار وفي قوله تعالى غير المغضوب عليهم انه صفة الذين انعمت عليهم
لا توقيت فيه لانه [illegible] وبهذا علم ان الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى قوله والعموم
عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب للعام وجميع الافراد وقرينة العموم في المثال الاول لفظية
اي الاستثناء بخلاف الاخيرين وفي المثال الثالث تنبيه على ان العام في الاثبات يكون [illegible]
في النفي بمعنى شمول النفي ولا يلزم ان يكون نفي الشمول فان المعنى لا يفلح احد من السحرة وكذا الحكم
مثل لا يحب الله الجهر [illegible] الظالمين بل صريح كلمة كل مثل لا يحب كل مختال فخور فان معناه عموم النفي

ولهذا ذهبوا الى لا تدركه الابصار اى ان معناه لا تدركه شئ من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفى
اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثلا معنى ما تركت القوم اجمعون
نفى الشمول والاجتماع ومعنى ما لقيت الرجل الذى تبين المراد يدركه انه لا يدرك جميع الاشياء بل البعض خاصة ومعنى ما ضربت
راكبا نفى كون الضرب بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تأديبا ان الضرب لم يكن لغرض التأديب الى غير ذلك من
القيود وقد بالغ الشيخ عبد القاهر فى وجوب المحافظة على هذا الاصل قلت نعم الا انه ليس كل كلام مشتمل على
قيد من قبيل ما دخل النفى على كلام فيه قيد ليفيد نفى التقييد بل ربما كان من طرق القيد كلاما فيه نفى
فيفيد تقييد النفى وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم دخل النفى رجع النفى الى القيد خاصة ولو اعتبر النفى ثم قيد رجع
القيد الى النفى حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفى والتعويل على القرائن مثلا ما الله يريد ظلما للعباد
معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده ففى جانب النظم يعتبر الزيادة والابهام اولا ثم يعتبر نظم
عموم النفى او لو اعتبر النفى ثم سلط على المبهم لم يكن كذلك كما فى قولهم الاحمق من الحسن الخلاف حرفا معناه الانسان
فى حرفه وكذا قولهم ما ضربته اكراما معناه تركت الضرب اكراما ولهذا ذهب المحققون الى ان معنى النفى
وهذا معنى قولهم فى مثل هذا المقام ان المذكور معمول الفعل ثبت بتغيير حرف النفى مع مطلوبه فى جانب العباد
يعتبر النفى ثم صيغة العموم فيكون تعميم النفى ولهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه فى حواشى الكشاف فى
مباحث الكلام فى بحث الرؤية قوله او كان المسند اليه حقيقة معهودة لم يقل او حقيقة منه عطفا على نفس
الحقيقة او العموم تنبيها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو راى جمهور النحاة لا انه نوع منه
وقسيمه كالعموم والاستغراق ونبه بالمثال الاول على ان المعهود حقيقة لا يلزم ان يكون بالذكر فى كلام المتكلم
وعلى ان الحقيقة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا كان او اثنين او اكثر وبالمثال الثانى على ان المعهود قد يكون
عاما مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان اللام الداخل فى الفصيح لا يلزم ان يكون
اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد به معنى الحدوث واما فى غيره فهو حرف تعريف فالمسند اليه مثلا
هو الاسم المعرف به وكون السحرة جمع ساحر لا ينافى العهد والاشارة الى الكل سحار بصيغة المبالغة لان
الساحر اعم منه فيصدق عليه وبالاشارة اليه يعلم انه سحار كما يقول جاءنى رجل كريم فاكرمت الرجل الكريم
معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال الثالث على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست فى المسند اليه خاصة
وان اوردناه فيه قوله وتقرير ما ذكرنا كان الانسب ان يقول من افادة اللام الاستغراق او تعريف

الحقيقة لانه اورده فى بحث تعريف المسند اليه ان القول بتعريف الحقيقة وبالاستغراق يشتمل ثم جعلهما
راجعين الى تعريف العهد فالذى يقتضيه النفى الثالث هو تقريرهما لا تعريف العهد اللهم الا ان يقال كله
ما اشار اليه من التقسيم الى العهد والى المنزل منزلته قوله واما الحالة التى تقتضى التعريف الى تعريف المسند اليه
ولهذا رجع ضمير اضافته اليه والى اضافته فى موقع الحال من طريق لانه كان صفة له اى طريق موصل
الى الاحضار ومضاف اليه واضافته موقع مصدر مؤكد لانتفاء الطريق اى عدم كون الطريق بالكلية
او حال من طريق قوله كقولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك منه اى من الغلام شئ من الاحوال
المناسبة للتعبير عنه سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شئ سواه فقدم الطريق لا لم
عائد الى المتكلم او الى السامع وقوله او طريق سواها اما قد عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا
حالا من طريق سواها فالتقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيدين اما اذا جعل مصدرا فالحصول
التقابل من جهة المعنى حيث افاد نفى طريق على صفة العموم من غير تقييد بوصف دون وصف قوله هو اى
ان هوى مع الركب اسم جمع للراكب اليمانين جمع يمان تخفيف يمنى مع توسيط الالف مصعد ذاهب
مجنوب مستتبع وجثمانى جسمى وشخصى فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اقتصار وعدم ارتياح لبسط الكلام
لكونه فى الحبس والحبيب على الرحيل اولان عطف عليه متى لم يكن عطف طرفيه على ظرفيه لامل عند لعدم الاتصاف
ولا على طريق لعدم المعنى اى الحالة المقتضية للاضافة كائنة متى لم يكن طريقا او كائنة لان فى اضافة
المسند اليه معمول مطلوب اذ سوى علم الطريق الموصل وسوى الاختصار وهذا اولى لان علم الطريق
ليس مطلوبا ولا موجودا فى امثلة الاغناء عن التفصيل ويتضمن الاعتبار اللطيف وغير ذلك مما ذكر فى المطول
توضيحا مطلوب اذ سوى علم الطريق وقوله فيس نصب على الحال من مطلوب او بدل من حصول الاحضار
الموجز او صفة لمطلوب صغير تعنى للاضافة وقوله او الاولى عطف على التعذر اعلم انا لا نفعل التفصيل
فى انه على الظاهر انى تركه على الشذوذ او الاولى مبتدأ وخبره تركه والجملة عطف على صلة اللام فى المتعذر
مثلا اى المعنى كانه قال الذى تعذر او الذى الاولى تركه او عطف على الموصول الصلة صفة للتفصيل كمثل
الحاجة الى استغراق انه تعذر ضبطه بالمعرفة ففى كل من الوجوه الثلثة وجه بعد قوله لجهة من الجهات
مثل كراهة تقديم البعض على البعض فى الذكر لافضائه الى العداوة بينهم وصدا وادى خلطا او كراهة
نسبة الفعل الى صريح اسمائهم او تأديته الى الملال للمتكلم او للسامع او كون اسمائهم متأثرة فى السمع وثقيلة على اللسان

او مما يتطير به من التفصيل المتعذر قولك بنو آدم عليه السلام واهل العالم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد
ويشبه ان يكون بنو مطر من هذا القبيل لان المراد منهم ازله القبيلة جميعا لا الاولاد المطر المعدودون
بخلاف اولاد جفنة فان ترك تفصيلهم لا ولويته فصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المنبئ عن الافضلية
ولا يتناول الاناث التي يستهجن التصريح باسمايها قوله يوم اللقاء اي الحرب وملاقاة الاعداء متعلق
بما في خبر المبتدا من معنى التشبيه وفي محل متعلق بالظرف اعني لها واشبل جمع شبل ولد الاسد فاعل
الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدا وخبره الظرف والجملة صفة اسود والقبيل الجماعة وضغا اسم
موضع قوله اسود والاسد وان كان واحد الشبل كان اشد معاناة ومدافعة قوله اولاد جفنة يريد انهم
لم يتغير قواعد ابيهم ولم يتركوا معتربه نعم قوله فوجي ترك التفصيل كراهة التصريح باسماء
قبيلة الا قارب قوله ولئلا يقع التسجيل على جماعة معينة فيما كان العداوة اتيتم اي يا ايها القوم ومجيء
بناء الفعل على ما لم يسم فاعله لافادة الاختصاص اي ما اتيتم الا انتم مجهول باحج فلو حاول لما الاشعار
بهم عاد ذلك بالنكاية في نفس لان هذا الرجل بعشيرته قوله فيما لغا ترك التفصيل لان الاخبار مع المتغلين
المعدودين سبعا يكون لغوا من الكلام ولان في التصريح ببعض الاسامي مثل غرو وكلاب بعض الاستهجان
المنافي لمقام الافتخار قوله او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز لكن في الاضافة
بادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذي يصح معه الاخبار بان المضاف للمضاف اليه
فان الاضافة بادنى الملابسة تكون مجازا حكميا منشؤه الجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة في الاضافة
قوله كوكب الخرقاء هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهي المرأة في عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها
طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد نبهت وفرقت القطن
في اقاربها استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة اللطيفة والسحرة بالفتح الى سهيل
رفع بدل من كوكب او عطف بيان اذاعت فرقت غزلها قطنها الذي يصير غزلا ويؤول اليه الى اقاربها جمع
قريبه بمعنى اقاربها وقبائلها قوله وقوله اذا قال قدني كان الانسب ان يقول قال الشارح كما قال فيما سبق
قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب لان هذا ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذا الى الاناء من اضافة
المفعول واضافة الاناء الى الكاف من اضافة المضاف اليه وهو وان كان في حق المسند اليه فليس بمسند اليه
اصطلاحا في الجملة جعل الشرب في الاناء اي صاحبه لملابسته اياه بكونه فيه واضافة الاناء الى الضيف للملابسة

لملابسة شربه منه وهو مالكه وقوله اذا قال اي الضيف قدني اي حسبي وكفاني قال اي المضيف
احلف بالله حلفة واللام في لتغنن مفتوحة جواب قسم والياء مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد المحذوفة
اي لتغنين وذا مفعول تغني وآجها تاكيد له وفيه ان الطعام محتاج الى الطاعم لان كماله ان يطعم قوله
او مثل ان يتضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار مالكيته او مملوكيته او مصاحبته
او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه ومثال تحقير المضاف اليه حاجب
زيد بالباب قوله او نحو ذلك عطف على نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه او الاذلال له او الترحم عليه كما تقول
صديقك او عدوك او اميرك بالباب ومثل اظهار المسرة او المساءة كما تقول حبيبي شغفني او عزيزي قتل كما تقول
كما يقال بنتكم او ابنكم كذا ومثل التنبيه على السبب كما تقول اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار وقتل
زيادة الاستلذاذ كما في قول الشاعر فيا طيب عيش المرأى صحن داره على كفه من كرمه من شرابه
قوله واما الحالة التي تقتضي وصفه المعرف اي تعقيب المسند اليه المعرف بالنعت وهو تابع ذكر
ليدل على معنى في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدري على ما يفصح عنه قوله تاكيده وبيانه وتغييره
على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم من كونه في مثل الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون
كل واحد من الثلثة كاشفا في تمام الكشف والبيان والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد
المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ما له الابعاد
الثلثة وان جوز بعض المتكلمين تركبه من جوهرين وهم لا يقولون بعرضه الابعاد الثلثة حتى يحتاج في تعريف
الجسم الى التقييد بالجوهرين قوله الى فراغ اشعار بان الحيز هو الفراغ المتحقق او المتوهم لا السطح الباطن
من الحاوي قوله او تلك المتقين اشارة الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله هدى للمتقين الذين يؤمنون
بالغيب الاية انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يحتمل ان يكون صفة كاشفة وان يكون مادحة
وان يكون مخصصة مبنى الاولين على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا انه على الاول
يجعل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة عبارة عن فعل جميع الطاعات البدنية والمالية تعبيرا منهما بما هو اصلهما
واساسهما ثم في ذلك يكون ايماء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون
الوصف المذكور بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي وعلى الثاني لا حاجة
الى هذا بل مجرد اقامة الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقي تارك المعاصي فيكون فعل الصلوة

والوكيل من الواجبات وصفاته مفيدا للتحقيق والتوضيح قوله بابرها اى بسماتها كما قيل مع ابرها وهو الاصل
البلد تلك القاف اى التى يشد به الاسير وكذا منع المنكرات عن كونها وصفية اجتنابا ناشيا عن كونها
واما يكون ذلك لغاية البلوغ الآخر او حال كونك ناشيا عداها عن كونها وهذا اولى من تجاوز الانا التجاوز متعد بنفسه
تجاوز عنه عفا وقيل معناه عن كونها الى اولها ولا اخفاء فى ان اللائق بهذا المعنى كلمة من دون عن ومن
ما يقال ان الآخر عبارة عن الجميع تسمية للشئ باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف فى موضع الحال اى تجنب المنكرات
تجزاعن جميعها وليت شعرى ماذا صنعوا بما جاء عن آخرهم قوله كانه حادثة روى بالتشديد والتخفيف
من التحديد والحدة والجملة فى موضع الصفة بخلاف العايد او فى موضع البيان ولا اخفاء فى ان المذكور ليس حدا
للمتن كما فى بيان اشتماله على جميع الموصوفات وعلى اجتناب المنكرات من التكلف تشبيهه به قوله وهو الايمان
جعله ما مع المستثنى واصلها التوزيع الكل عليه وافتقارها اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة
باعمال البدن وبالاموال لان ما سواها يتلوها ويتبعها بمنزلة الولد للام وقولكم ذكرت الثنائى عطف
على ذكرت اساس المستثنى قوله ونظيره اى نظير قولك المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى فى تنزيل الوصف
منزلة الكاشف لما جرى عليه ذلك الوصف وان لم يكن مسندا اليه فان الالمعى فى البيت مع على انه
خبران فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعنى
او يكونه نعتا للذى جمع وخبران قوله بعد خمسة ابيات اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول
البدعا فالالمعى الذى والمعى هو الذكى المتوقد وكون الرجل بحيث يكون مظنونه بمنزلة المحسوس مفسر
لهذا المعنى كاشف عنه او قيل هيكل الاشاحة الحذر البدع النوايب محدثات الامور جمع بدعة
قوله وما يوانى اى يماثل ويناسب قوله اوس فان حذوه ازاء الستر ومنوها اذا اسم لطيفة بمنزلة الكاشف
للالمعى سواء جعل صفة له او حالا او شبيهه قوله قال ابى محمد بن عبد الله فى موضع الحال بتعلق محذوف متعلق
به من الحذاء فى موقع الحال مبتدأ خبره عن الحار قوله او مدحا له عطف على مبيناله قوله زيادة التخصيص لان
الموصوف يشتمل على التخصيص حالة الاحالة سيأتى الوقف قوله ولكان ما يتعلق به يعطف على قوله كان الوصف
مبينا يعنى يجب فى جميع ما ذكر من ان يكون ما يتعلق بالوصف فصلا معلوما للمتكلم ملائما الوضعة فيكون
على وفق مقتضى الحال قوله ولا ترتيب يريد بيان ان الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق فى نفسه ومعلوم
التحقق للموصوف وان الجملة الطلبية لا تجوز ان تقع وصفا بخلاف الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق

التحقق للمبتدا حتى اذا علم ذلك صار صفة وهذا ما يقال ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف ثم تحرير ان الوصف والخبر فى لزوم كونهما ثابتين فى انفسهما يستتبع ثبوتهما للموصوف
والمبتدا ويتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا او تقرير الكلام
على محاذاة ما فى الكتاب ان كل وصف فهو مميز به شئ عن شئ كيف لما علم من انه يطلب به تمييز الموصوف
عما ليس موصوفا به سواء كانت الصفة مخصصة او غيرها وكل ما يميز به شئ عن شئ يجب ان يكون عند السامع
معلوم التحقق لذلك الشئ الذى يميز به عن شئ كيف وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لامتناع ان يميز
شئ شيئا عن شئ بما لا يعلم ثبوته له فكل وصف يجب ان يكون معلوم التحقق عندهما لموصوفه الذى
يميز به عن غيره ويلزمه ان كل وصف يجب ان يكون متحققا لشئ والا لما وجب معلومية ذلك بضرورة ان قولنا
كل متحقق لشئ يجب ان يكون متحققا فى نفسه ضرورة وهذا معنى قولك كل ما تحقق الشئ لشئ فرع على تحققه فى نفسه
ان كل وصف يجب ان يكون فى نفسه ثابتا متحققا اذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف
التى هى اضافات واعتبارات لا وجود لها فى الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود فلا يلزم
من نفيه نفيه نعم يتوجه ان المعتبر فى الوصف التميز والتحقق عند العقل اما فى نفسه فلا حاجة اليه بالعلم
الا ترى قولهم المعنى المنفى او المستحيل كذا وايضا ان اريد بالوصف ما يصدق على الموصوف
ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم فى قوله الرجل الكريم فهو بحسب الخارج نفس الموصوف وجود وتحققه
نفس وجوده وتحققه لا تغاير ولا تفاوت الا بالاصالة والفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف
متحققا فى نفسه فذاك تحققه والا فلا وان اريد ما اخذ الاشتقاق ومنشأ الوصف المحمول كالكرم
مثلا فلا نسلم ان تحققه للموصوف يستلزم تحققه فى نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق
وهذا لا يوجب انتفاء ولعل هذا والواو فى قوله ولما توهم ابتدائية وما موصولة واللام متعلق
بيمكنك وامتناع عطف على طلب مضمر بتوقف كما فى ما لا تتوقف وضمير له للشئ وضميره لما ترتب قوله وان
من اى العلم بان التحقق الشئ للشئ فرع على تحققه فى نفسه لا يترتب عليه ان حق كل ما يقصد بثبوته للغير سواء
كان على طريق الاثبات اى الاخبار والاعلام بذلك كما فى الخبر او على طريق الاحضار لما هو معلوم
كما فى الوصف ان يكون فى نفسه ثابتا وعندك ثبوتا المتكلم اما فى نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال
واما عند المتكلم فلان ما يقصد ثبوته للغير فى نفس الامر كان ثابتا عنده بضرورة فيلزم كونه ثابتا عنده

وقولنا حقه كذا اي نحو قولنا الواجب فيه كذا وهو معنى المفروض وقولنا يقصد ثبوته للغير في نحو قولنا
يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا فيصير القضية الى معلوم اي ان كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا
يكون بالفرض ثابتا في نفسه وعندك وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك
لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم هو ان تجعل المحكوم به محكوما عليه
ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف اعني الايجاب والسلب بحاله فنقول كل فاعل مرفوع
ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل بمنصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب
ليس بفاعل ولا يخفى توجه المنع على قولك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان توقف تحقق
الشيء للشيء على تحققه في نفسه لا يستلزم ذلك كما في الاخبار الكاذبة المنتفية المحمولات فقوله في نفسه
الضمير عائد الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتبار وقوله وعندك عطف عليه ومعناه
في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب الاتباع لان الثبوت عند ما يلزم في الوصف والخبر وقوله كذلك
اي في نفسه وعندك وقوله او محققا عطف على ثابتا على قصد التسوية في التعبير اي سواء قلت ثابتا او محققا
فالمعنى واحد بلا نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل يساوي ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا الى قوله
امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا فكذا اي موقع الصدر وخبرا المفعول في الجملة المحذوف وايضا مقدار
فعل محذوف في موقع الحال والاستئناف اي عاد الامتناع عودا وقوله بحكم عكس النقيض في موقع
الخبر لمبتدا محذوف اي هذا ثابت بحكم ويجوز ان يتعلق بيمتنع واما جعل كذلك اشارة الى في نفسه او محققا
في معنى محققا عندك فتعسف قوله وعسى يرد ان ما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند
المتكلم والسامع يدعو الى الريب ويعاون عليها يقال جذب بضبعه اذا دعاه وهتف في ذلك الى الكس
واصله من جذب الضبع اي العضد محافظة عن الزلل والزيغ والانحراف يعني اذا استوضحت متعلق بجس...
ايعا ملين وابطال الاول او الثاني يكون ابطال ... او ضمير عائد اليه والاول اعدهما ابطال
رأي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة والا يلزم اشتراكها مع الذات في المعلومية
فيدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون كل واحد من الذات
والصفة يعلم الا ان الذات يعلم اصالة والصفة لا تعلم الا تبعا فان قيل ما ثبت من لزوم المعلومية انما هو
في الصفة النحوية لا فيما يقابل الذات ويرد ذلك في المباحث الكلامية قلنا كانه اراد ان الصفة المقابلة للذات

مما يصح ان تجعل صفة نحوية للذات لكونه معنى قائما بها وح يكون معلومة فلا يصح القول بانها لا يكون معلومة
البتة وثانيهما ان طلب اثبات ما هو ثابت في نفسه كما وصف الشيء لكونه كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء الآخر
في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت للثابت في نفسه ما لا ثبوت
له في نفسه فلا حاجة الى اظهار ما المقصود من التعدد فضلا من الاستيضاح ولا الى ما ذكر من التطويل والتفصيل
وزيادة لفظ المحاولة والاثبات ويمكن ان يقال ان تحقق الشيء في نفسه وثبوته له يستدعي تحقق الشيئين
وثبوتهما ثم انه يجوز فيما لا يترتب عليه شيء من مباحث الكتاب قوله ثم لعلك ذكر بلفظ ثم لانه مع ما سبق
من لزوم كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم يفيد ما يتضح من امتناع كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا
واللام في لعلك متعلق بتعلم وتقدير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا محققا عند المتكلم لامتناع
طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا محققا عند المتكلم كما سبق فالجملة الطلبية
يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب سعي اي جد واجتهاد في تحصيل امر وقوله كما سيأتي كان ذكره في قانون
الطلب ليس في قانون الطلب بل بهذا المعنى سوى ان الطلب لا يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب
حصوله في الذهن كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج كما في غيره وكذا مثل نحو هل ابت واضرب وانت
قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او تصديق الى غير ذلك من التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام
وقوله منه بدل من مطلوبك واما قبض الثوبان بالطلب ... من سائر اقسام الانشاء كذلك لما تقرر في صدر الكتاب
من حصر الكلام في الخبر والطلب وعدم ... بباقي الانشاءات ولا انساق الذهن اليه من جهة ان المضمون
الانشاء غير ثابت ان قيل ان القول بامتناع كون جملة طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتدا
فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك على عمومه غير مستقيم وانما ذلك في القضية اعني الجملة الخبرية وليس مع
الخبر على الاطلاق ما اثبت للمبتدا فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك بل ما اسند اليه وهو لم
كما في اسناد الطلب الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك
اللفظ ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير في الكلام والتأويل بتقدير القول على ما ذكره القوم
وغيره مما لا ضرورة اليه بل يأباه المعنى في كثير من المواضع سيأتي في باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص
مبتدا وفي الدعاء وكقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه
ذلك قوله ولذلك تعسفا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان يقول ثاني مفعولي

يستدعي مطلوبا لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويمتنع طلب الحاصل نعم يجوز ان الطلب ...

المبتدا

سمع والمحققون على انه حال او بدل وبيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا
والظرف اعني في مثل متعلق بيقول والثاني في مثل شابهه متعلق بان يقول وفي ما ايراده يجعل الضمير ان للاوف
وهو اللبن المخلوط بالماء وكذا الضمير برفقته وهو بياض يضرب الى الصفرة والتشبيه بالغنم اللبن الرقيق بحشيم اللبن
رقيقه وانما عبر عن القائل بالرائي دون القول له بالمشاهد لانه انما في طلب هذا الخطاب الرائي للحاضر وقط
بالتشديد من الظروف المبنية المستعملة لاستيعاب زمان الماضي وقوله في مثل اي سمعنا تفسير لان التشبيه
كامن في القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا اي ولذلك تفسير وقوله بيانا مفعول له او وصف وقوله بدل
نبوتونه في موقع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل من مفعول يرضونه والظرف الذي في
فرط متعلق بما يتضمنه من الاستفهام من معنى الفعل اي اي عامل عال من فرط في ظلمه والتكبر
وشدة اصراره على التجبر والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة تمثل في فرط الاباء وقلة
الانقياد وفرعون علم لمن تملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم ولفظ ظلم وبيدين
المتصف من الفراعنة وتجبر اشتق منه فرعن بمعنى تجبر وظلم وقوله بالحكم استيناف او بدل
من اهل يرضونه والمعرفة لفظ اسم الفاعل ضمير به للعذاب ضمير مثله او خبر يكون لفرعون وقوله ثم
عرف عطف على قوله التفسير به وضمير حالة لفرعون وذلك اشارة الى فرط العتو وشدة الشكيمة ثم النظار
من سوق كلامه يقتضي ان فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفة او حالا بتقدير القول واقف
بما قصد من تصوير كنه العذاب قوله حق خدمته في موقع المصدر اي الواجب من خدمته والاكمام
جمع كم بالكسر الغلاف الذي يكون فيه الثمر اول ظهوره يجوز ان يريد بها عبارات كتابه وبالثمرات الكتاب
المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها معرفتها بكنهها وان يريد بالثمرات المحتجبة في الاكمام المعاني الدقيقة
واللطائف الخفية مع تنبيهها من غير ان يعتبر في الاكمام استعارة على حدة ولقد صدق في هذا المقال
لكن الشان في حق الخدمة وستقف عليه في شرحنا هذا والتقرير الموضوع المعين قوله واما الحالة التي
يقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه الموصوف بتابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فهي لو كان قصدك
ايها المتكلم ان لا يظن بك السامع في حكمك الذي تؤكد المسند اليه فيه تجوزا اي تكلما بالمجاز او سهوا اي
بحيث تنبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة او نسيانا اي زوال الصورة بحيث تحتاج الى ابتداء
تحصيل فاذا قلت عرف بعد احتمل ان يكون العارف بعض خواصه الذين معرفتهم بمنزلة معرفته كما يقال كل

في مثل زيد اضرب به نقول انه
محمول على ما يقال وفي اختلاف
العبارة اشارة الى تنبيه على
جواز التقديرين اعني مقول
او يقال الا ان الاولى ان يقدر
في الصفة الصفة وفي الحال
الفعل وقوله وتقرر عطف
على نقول الاية سمعنا ه

في موقع الصفة للعذاب المهين على
طريقة مثل للجار يحل اسفارا واللئيم
يسبني وان القول مقدر لكن الاظهر
ان العذاب المهين معلوم معهود
ليس في معنى النكرة وان
ايراد قوله من فرعون
بلفظ الاستفهام

كل ما بلغ الوزير فقد الامير اذ يكون العارف عمرو او انما حكمت على زيد بطريق السهو او النسيان فاذا قلت عرف
زيد زيد ازلت من السامع هذا الظن اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول لظهور
انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه فقد ازلت وهم كون تجوزا في الاسناد
الى زيد ولا يخفى انه لا يزيل وهم السهو او النسيان وما كان في هذا النوع دفع وهم التجوز او السهو او النسيان تقرير المسند اليه
اي جعله مقررا محققا ثابتا بحيث لا يظن انه غيره اورد جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه دالة على
ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من غير قصد الى دفع وهم التجوز او السهو او النسيان لكنه
لا يظهر لنا الى موضع من فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل يعطفه على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان تقرير
كل يطلقك ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل انك اذا قلت
سعيت انا في حاجتك لافادة وجوب السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح بخلاف
انا سعيت فانه لا يكون كذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك فيه ويؤكد على الاول
بنحو لا غيري ولا غيره وعلى الثاني بنحو وحدي وقد يقال المراد انه ربما كان القصد مجرد تقرير الحكم اي تحقيقه وتقويته
على ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند من ان مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوي الحكم بسبب تكرار الاسناد
وكذا انت لا تكذب فانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لان انت تاكيد للمحكوم عليه بانه هو لا غيره لا تاكيد
الحكم وهذا الكلام حينئذ لو حملوا التقرير على تقرير المسند اليه وجعلوا الاطلاع فيما ذكره في لا تكذب انت لا مثل انا
عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه الاطلاع على ان تاكيد المسند اليه يفيد تقرير
تقرير الحكم وتقويته قوله او خلاف الشمول عطف على تجوزا وما بينهما اعتراض اي وهم خلاف الشمول في مثل عرفني
الرجال فيتوهم انما يتوهم ان القصد به الجنس او البعض لا العموم لكلي الوقف ظاهر ظني لا نص قطعي واما في مثل
عرفني الرجلان فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته لا لدفع خلاف الشمول
الا ان يقال ان الفعل المسند الى احد الشيئين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع وهم مثل هذا وان كان في
الدفع وهم التجوز فليتدبر قوله وجه اي ومن ايراد لفظ كل فيما اذا كان المراد ان لا يظن خلاف الشمول
وان لم يكن من التاكيد الصناعي قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان مقام الرجال عارفون
والانسان حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانه حيوان لم يرد اعتراض الايضاح بان كلمة كل ههنا لتاكيد ليس

وان اراد الشمول عن اصله لا للتأكيد ودفع وهم عدم الشمول لقولا لا شمول بدونها اصلا لا يقال كلمة كل ههنا
سور وانما الموضوع رجل ولا يراد به فرد واحد والا لما صح دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثرة
فيكون كل تاكيدا لذلك لا تأسيسا لانا نقول السور ما يبين كمية افراد الموضوع من الكلية او البعضية
ولا معنى لتأسيس الشمول سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل
عارف كلية لا مهملة وكون رجل للتعدد والكثرة في اعتبار غاية الاطلاق والاحتمال وكونه لفرد واحد
لا ينافي دخول كل عليه ليفيد كل فرد على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون كل تأكيدا
بل يجوز ان يكون مطلقا لا تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب الى التحقيق لانه لو كان للبعضية لما بقي
في لغة العرب قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فقيل هم ويعادليه
بحاله ويؤدي مؤداه فيتناول لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه ويشبه ان يكون عطف تفسيره على ما به اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان ما يخصه من الامام
لا يتناول في الارض ويطير واما ما قال زيادة ايضاح لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان
يفيد زيادة الايضاح على اصله وقوله باخصه من الاسم اعم من العلم كما في قدع صعد بك خالد وعلم العلم
كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة ثم زيادة الايضاح
يجوز ان يحصل من عطف البيان نفسه ويجوز ان يحصل من اجتماع التابع والمتبوع لكن المقصود ... الا ان عطف
البيان يكون اعرف البتة قوله وقوله مبتدا خبره من هذا القبيل اي من قبيل البيان والتفسير ...
المتبوع مسند اليه فضلا ان يكون معرفا ولا التابع عطف بيان صناعيا بل صفة وقوله ...
الاية من هذا القبيل تقريره ان الهين معناه اثنان من الجنس المسمى بالاله واله معناه الواحد من ذلك الجنس فالاول
حامل لمعنى الجنسية والعدد ... والثاني لمعنى الجنسية والوحدة وسوق الكلام الاول للنهي عن اتخاذ الاثنين
من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس الاله فانه مامور به البتة وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان ...
الواحد من جنس الاله لا للجنس فجملة نوصف الهين باثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس
الموصوف تطبيقا ... اما في الالهين فظاهر واما في اله فلان الوحدة ماخوذ في معنى الاسم مع التنوين ...
وان نوقش فيه بالالتزام وبالجملة فانما وصفا بذلك لبيان ان مصب الغرض والاصل فيه هو العدد
في الاول والوحدة في الثاني وان كان في كليهما الجنسية ايضا مدخل في الوصفية وقد يوصف ... الجنس

الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنسية دون الفردية كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر
يطير بجناحيه وصف الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ بيان ان القصد بهما
الى الجنس فيفيد تاكيدا لامر الشمول والاحاطة ودفع توهم الخصوص هذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير
بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فمنهج الاية يشارك الاية السابقة في كون الوصف
فيها لبيان ان القصد الى ما هو الجنس ويخالفها في ان القصد ههنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة
فلذا ما من هذا الباب من وجه وايضا الاول بيان لما هو الاصل في الوصف وهذا الاصل الوصف ... من
الظاهر البين ان التابع في الايتين صفة على ما صرح به جار الله حيث لا تاكيد على ما سبق الى الوهم ...
لا جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا بظاهر كلام المصنف ... وتمسكا بان معنى قولهم
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ابن الحاجب في ...
بما وقع عليه فعل الفاعل في معناه ما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه نحو الابتداء في نحو زيد ضربته وههنا
التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل لبيان وتفسير ما هو الوصف الاصلي في المتبوع فيكون تابعا غير صفة
يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان ... والجواب بعد تصحيح كلام ابن الحاجب وتعميمه في جميع الحدود
النحوية وتسليمه عند الجمهور انا لا نم ههنا لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي
هذا المعنى والا لم يصدق الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان او التخصيص
او التوضيح او للمدح او الذم او للتاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من
هذه الدلالة هو هذه المعاني وهو في الاية الاول بيان ان مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة
وفي الاية الثانية بيان ان القصد الى الجنسين والى تقريرهما وتثبيتهما على جنسيتهما وعمومهما وبالجملة فالصفة
بتعريف العلم ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بما ناله لكونه اعرف ولا خفاء في ان
... التابع في الاتيان هو الصفة لا عطف البيان قوله واما الحالة التي تقتضي البدل منه
اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير واسطة حرف عطف ... استيناف التعليق به كما في
الاول ... لا لان مراد المتكلم افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى الاستيناف التعليق وهذا
يظهر فائدة الجمع بين الارادة والنية ثم كون التابع راجعا الى الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المسند اليه

بلغ تقبيحه وجعله بمنزلة في كثير من الامور على ان لا فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة الى المسند اليه
قوله لا بائنه او ذكر منصوب معطوف على نيته لا مجرور معطوف على تكرير رواية ودراية والتوطئة
من فكان الشيء يتوطا صار وطأ في العبارة اي ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة هو البدل
دون المبدل منه واللام في زيادة متعلق بذكر المسند اليه وانما قال زيادة التقرير لانه مع ما فيه من التكرير
والتوضيح مفصح بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك قائم بالنسبة
والتكرير من التثبت والتقرير واما التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظاهر لايضاحه ان المسند اليه
حقيقة هو ذلك البعض والمشتمل واما في بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فبالاجتماع يكون
مزيد ايضاح لا محالة واورده بالانواع الثلثة بدل الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس
هذا الترتيب لان الارفع الشايع والاظهر في تحقيق القصد هو الخارج الملابس ثم البعض واما اخر
بالغا قيل ينبغي ان الرابع هو بدل الغلط بمعزل عن افادة خواص تراكيب البلغاء ولانه في كلام بعيد ... يكون
لا عن روية وفطانة **قوله** واما العطف اي عطف المسند اليه وقد تقرر في علم
ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذوات مثل قام وقعد زيد او حكم مثل جاء زيد
وعمرو او في الرجوع جاء زيد وذهب عمرو اذ الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع وجعل الاول في حكم المسكوت عنه
الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلاثة الباقية فان الفاء للتعقيب
وثم للتراخي وحتى لترتيب فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف الاقوى
او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك لا بحسب الوضع لانه ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب حتى آدم
او مختلطا من غير سبق او تاخير بل غاية في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او في الضعف
والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلذا جعل العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه
لا يفيد سوى ذلك وقيد بالاختصار لانه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة نحو جاء زيد وجاء عمرو لكن لا
الثانية لتفصيل المسند لانهما ... ملابسة المسند للمعطوف مع ملابسة المعطوف عليه بحسب الزمان او الرتبة
على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فعمرو كلام صحيح من عرف ان المجيء كليهما ولم يحتج الى البيان في
مجيئهما انهما معا او على التعاقب او التراخي وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد كان مصب الغرض هو
ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند اليه حيث وقيد تفصيل المسند الخالي بالاختصار اذ بدونه

اذ بدونه قد يحصل بغير عطف المسند اليه مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد نبهت في بعض الحواشي
انه لو قيد في الصورتين لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وغير المعطوف عليه
في حتى حيث قال وجاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون ذا ... يكون المعطوف افضل او اخس **قوله**
ولا بد في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف يعني ذلك لعموم
عطف الجملة فان صار ابليس عطف على فاء ... الحال اي زماني ورتاتي ووجه انه بسبب التدريج ظاهر حيث
دق ... درجة في الشر شيئا فشيئا الى ان صار ابليس من اتباعه بعدما كان هو واحدا من اتباع ابليس
ثم اخبر بان يستزيد ارتقاء لو كان بعده بقاء فقال ولو عشت حتى مات احدث بعده دقائق شر ليس تحسنها
بعدي **قوله** او لكان المراد قصر التابع جوز في لا ان يستعمل في قصر القلب نحو جاء زيد لا عمرو بان المعتقد
مجيء عمرو دون زيد وفي قصر الافراد بان يعتقد مجيئهما جميعا وفيه كلام سياتي وجوز في لكن سوى الاستعمال
في قصر القلب تحقق ... نحو ما جاءني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو او لو اعتقد انهما جاءاك
فقلت ما جاءني زيد كان الواجب ان يقول بل عمرو لانه لاثبات ما نفي عن الاول ولا معنى للاستدراك
وبالجملة لم يوجد استعمال لكن في هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر في امثلة طريق العطف
وذكرها ثم في امثلة معنى طريق العطف افرادا او قلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى اخر في ما جاءني
زيد بل عمرو انما يستقيم على راي المبرد وهو ان المعنى بل جاءني عمرو لا على راي الجمهور وهو ان المعنى بل ما جاءني
عمرو ولفظ لا حرف للاثبات من شيء ولا للنفي الى الشيء **فان قيل** المحققون على ان معنى الاضراب ببل جعل الاول
عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي او اثبات وعبارة المفتاح بان الحكم
عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو ان زيدا لم يجئ وان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع
استعماله في الكلام الفصيح للاستدراك بل لتدارك نحو من الغلط بخلاف الغلط **قلنا** انما يتم ذلك لما اراد له الحكم
وقوع النسبة واما اذا اريد ايقاع النسبة فلا لان معناه انك تركت الحكم عليه وحكمت على عمرو في المثال مثلا
الحكم الى الاخر حيث قال صرف الحكم دون الحكم ... الى هذا فليتنبه **قوله** او لان المراد التشكيك
السامع بالمسند الذكر انه المتبوع او التابع يعني يكون المقصود الدلالة على ان المتكلم شاك في نسبة
المقصود جعل السامع شاكا فيه لغرض يتعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للافهام ولا يخفى ان
كلام الشك لاني اعني اذا اجاء ... صالح للكل من الشك والتشكيك واما ان حرف العطف هو اما واحدها

والواو للعطف ما بعدها على ما قبلها او مجموع ما دل الواو منفية بترد قوله على قول الجمهور على ان اي حرف التفسير وما بعدها
عطف بيان لما قبله والمعنى تفرد بان حرف عطف الا ان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في جواز العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا تاكيد وعطفه على الضمير المجرور من غير اعادة الجار في كلام العلماء وان لم يجئ
في كلام البلغاء من العرب الموثوق بهم ربما يرجح مذهب الجمهور وانما لم يتعرض للاسماء العاطفة مستقلة ومنقطعة
لكونها خارجة عن قانون الخبر قوله وفي العطف بغير الواو يجيء في باب الفصل والوصل من المباحث
الغامضة والشرائط المخصوصة وحقق الواو لانه تبين موضع العطف في الجمل عن غير موضعه في الواو سيما
اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسر جدا وهو شيء تحيرت معرفة الفصل والوصل بحيث قصر بعضهم البلاغة
عليهما وكلمة لا سيما للاستثناء ومعنى ادراج ما بعدها فيما قبلها في ان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها انها لا لنفي
الجنس وسي بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفف على انها مرفوع اي لا مثل العطف بالواو وقد يرفع على انه
على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة ما اي لا مثل شيء هو العطف بالواو وروي الوجهان في قول امرئ
القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنه كلمة لا فيقال اكرم القوم سيما زيد
وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الخبيع سيما وهو بليغ والعامل فيها ما في كلمة ما من معنى الفعل
اي لا مثل المحبة في هذه الحالة قوله واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير مرفوع
منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اي تخصيص المتكلم للمسند بالمسند اليه
في قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوز الى غيره
فالباء داخلة في المقصور عليه وهذه عبارة عرفية والقرين ان الباء داخلة على المقصور بمعنى تخصيصه المسند
اليه بالمسند الا جعله من بين ما يصح اسناده اليه متفردا بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون
غيره والله يختص برحمته من يشاء اي يجعله متفردا بالرحمة لا يرحم سواه وفي الكشاف ان معنى اياك
نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال
وافادة التاكيد وكون المسند خبرا لا نعتا لا ينافي ذلك وقد اشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل او فعل مضارع
او فعلا مضارعا فلذا مثل بأربعة امثلة واحتمال كون مبتدأ وما بعده خبره قائم في اكثر المواضع والفائدة في
الفصل مثل كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واستدلوا في موضع الالتباس على كونه فصلا بما دخله
في التقرير بمعنى لم يجعل تقديره النعت على المبتدأ سيما الضمير مثل هو يقوم مبتدأ للتقوي والا لطهر انا في الخبر

في الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيد الحصر التخصيص الحاصل بدونه سواء كان قصد المسند على المسند اليه مثل زيد
هو العالم والله هو الرزاق او بالعكس مثل الكرم هو التقوى اي الحسب المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال ذكره الفاضل ان معنى قوله لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر ان الله هو الجالب للحوادث لا غير الجالب للحوادث الجائي بهذا اخلاف ما ذكره المعلوم من المنطق
زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطباق على زيد وسيجيء في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند قوله في المقام
المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر فيه لا لانه اي جعل المسند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به
من الاشخاص مدلول هذا اللفظ او من جهة النوعية بان يراد نوع ما من انواعه شامل لاكثر الاشخاص فقوله شخصا
او نوعا في موقع التمييز ويحتمل الحال من المنسول المحذوف لا لانه والتمثيل لقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء
خلقها الله من ماء او بأن المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا للجملة المسند اليه اصطلاحيا ولا يلائم تقرير الحقق
حيث اورده ابيان في الكل وارادان هناك من نوع من المياه يختص بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة
او من ماء مخصوص اي متفرد ممتاز في نفسه عن سائر المياه بالنطفة فقدر ان التنكير بالنوعية بطريقين
طريق كون النوعية بحسب الاضافة اي نوع الدابة من غير ملاحظة كون نطفة وطريق كونها بحسب ذاتها واعتبار
كونه نطفة من غير ملاحظة الاضافة ولم يذهب الى الافراد الشخصي لكنه ملازمة لقوله فمنهم من يمشي على بطنه الاية
تفصيلا للانواع وجمهور الناظرين على ان الثاني اشارة الى الافراد الشخصي اي من ماء مخصوص هي النطفة المعينة
التي منها خلقت تلك الدابة بعد الوضع ان التنكير مما يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الايضاح وسياق
الذهن منه الى حال داية يحكم الاضافة لكن لا يخفى قصوره لانه اعتبار بعلة هذا وانه ليس لاعتبار النطفة كثير دخل
في معنى الشخصية وان لقائل ان يراد المحتمل بعد ان يمثل للنوعية كما مثل للشخصية قوله حقيقة في موقع التمييز
اي لا يعرف منه بحسب الجنس وفي نفس الامر من الذي جعله منسوبا به اي لا تعرف منه مفهوما من المفهومات ومعنى
من المعاني الاولى المقدر وقوله متعاديا حال من الالف على الحال في قلت وكذا قوله كائنا حال تاويل منف
او فعل ما اخذ من مضمون الكلام اي مشتبهات لمن لا يعرف صفوته ولا اصحابه الا لسلك الصورة الاشتباه
المعنى فتلك من التنكير واما اصحابك فلتصحيح الحمل لانه في معنى اهل التكلم وكذا قوله ولعله حال باتاويل
وهذا المعنى المثال التي هي لا لتنكير المسند اليه وكذا الاية وقوله فان لم يكونوا ابيان لكونه الاية وارادتها
في سوق المعلوم مساق غيره ولعل مذق في موقع المصدر اي لكن ترنيقا وهو تزويق الاخبار وتقطيعها والشرطية

ما ذكر لهذا المقام الافراد للظهور وان المنكر ليس مسندا اليه والتاويل بالدابة في معنى تحمل دابة

اعني اذا ارقتم مسلمين بينكم بمعنى بينكم لغرض هذا الكلام او على تقدير القول اي قائلا هذا المقال والكلم لفي خلق
جواب اذا وترك الفاء لكونه في معنى بمجرد خلقكم يدل الى الآية للدلالة على التحقق البتة قوله اي سحرنا
اي ما لك سحر البلاغة والتصرف في ارها وشاورنها الى عقول وكيفيات مختلفة قوله ايا شجر الخابور
هو موضع بديار بكر مورقا حال من الكاف في مالك من اورق الشجر صار ذا ورق وفي لفظ كان دلالة
على انها كانها لا تتوقف علم جزع الشجر على ابن طريف في لفظ مالك مورقا ايضا لما يوجب ان ينظر وقوله
او الاستحضار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب الخبر ذكر علام الغيوب فالتجاهل يكون
سوقا للمعلوم مساق غيره ويتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله متضمنا حال من قول علام الغيوب
او من مقوله اعني فهل يستقيم لا او من الاختيار وهو الاحسن وكذا ما عنيا ويجوز ان يكون ايضا حالا من ضمير متضمنا
فيكون من الاحوال المتداخلة والتعريض التقصير ورقاقة المتقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس نعى عليه
هفواته اذا اشتهر بها وان يتوقع مفعول ما عيا وان يفسدوا فاعل يتوقع وان تولوا شرط معترض بينهما
جوابه مضمون ان يتوقع الافساد وهو اشارة الى ان معنى ان توليتم في الآية ان صرتم متولي امور الناس
وولاة عليهم وامراء متسلطين لا ان لو اعرضتم عن الدين وتشاغر امضوله التشديد او تطلقوا ومعناه التشاجر
والفتنة والتهالك شيئا لاجل حتى كان يتوقع منه نبي الهلاك وقوله بهم متعلق بما عيا يقال عيا بجم به
اي اطلعه وعلى متعلق به اي اشتهر اعليهم بتوقع الافساد وتقطيع الارحام منها شانهم ليطلعهم ان اهل في هذا
المتوقع على ما يحبه هذا المتوقع من هذا المقول وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم فان كان
اثم متعديا بحذوف الفاعل المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فما موصولة ومن بيان لها وان كان
لازما على ما هو المشهور من اثم الشجر صار ذا ثمر فمن بيان لما يقتضيه الفعل منها المنع وقوله لا يلبسوا الحق
ليهم وقيل الثامل هو المثبت في نسخة المصنف جلد النمر منصوب بيلبسوا وان لا يتعلق عطف على ليلا يلبسوا
ولعلما يقع جمع خلاق العايب وهو باطن الخف ولبس جلد النمر وانقلاب المخالين كنايتان عن شدة
الغيظ والغضب وضمير لهم لمن ولفظ اذا في مثل من لا اوفى لهم واما ازالان كذا شابقة في الاستقرار
زايد في المعنى واذ لم يثبت زيادة اذا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب الشرطية صلة الموصول اي
لمن اذا عرض لم يلبسوا جلد النمر وسكنوا واطمانوا ويجوز ذلك على سبيل النصيحة متعلق بعرض اي عرض
على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ الازيدي الاغضاب الا لا هدا ومن

ومن جملة في موقع الجزاء اي اذا وعض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب للمعنى قوله واما لانه لا يطالب
عطف على اما لانه لا تتوقف وهو ثاني الاعتبارات الداعية على كون المقام غير صالح للتعريف قوله الا انه
الى ان يجوز عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء التنكير لان التعريف امر زايد وهذا القدر انه
الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وثالثها ان في تعيين المسند اليه مانعا يمنع المتكلم من تعمد اتى الانكار
ان ليس اليه حاجة او تفويض تعيينه الى شهادة العقل او كراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين
ورابعها ان المسند اليه في الاصل لا يمكن ان يعرف وشمل لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الاربعة
تفصيلا لعدم صلوح المقام للتعريف بمثالين احدهما المسند اليه مبتدأ والآخر فاعل ثم حكم بان قوله
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد لا يمكن
ان يعرف لان المراد شر عظيم عالي رتفع في حد الكمال محل الكلب على الهرير وستسمع في بحث تقديم المسند
فيما ان اي ان المسند اليه مبتدا ونكرة والخبر فعل له فوايد مثل كون نكارته لتخصيص الجنس اي رجل جاءني
لا امراة او الفرد اي لا رجلان وانه مقدر في الاصل مؤخرا على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا
النجوى الذين ظلموا الا انه ليس يساعد المعنى كان في شر اهر ذا ناب فانه محل على التعظيم اي شر عظيم اهل
اهر ذا ناب لا حقير قوله وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبار الاخير وكون اتم والتنوع وبناء
المرة مما يفيد التحقير لا ينافي ان يكون التنكير ايضا كذلك فيستفاد خلاف التعظيم من الارادة والعود
كما يستفاد التعظيم منهما جميعا في قوله تعالى او كصيب من السماء وعلى ما ذكره صاحب الكشاف فما تم لمعنى الايضاح
بان خلاف التعظيم مستفاد من بناء المرة ومن نفس الكلمة لا من التنكير قوله ومنه اي من الاعتبار الاخير
تنكير المصدر في نحو ان نظن الا ظنا اي لا نظن بالمخ الا ظنا ضعيفا مستحقر الملتحق بالعدم فيصح الاستثناء
المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاتم المحذوف اي لا نظن شيئا من الظن الا هذا النوع ويندفع
الاشكال الموكد على مثل ما ضربت الا ضربا بان الفعل لا يحتمل غير المصدر فالمقدر لا يكون اعم من المستثنى لا كماله
الا التحمل في الطلب بان المعنى ان نحن الا نظن ظنا وما انا الا اضرب ضربا اي ان التعرض للفعل بانه
يعتبر في الفعل اعتبارات واحتمالات مجازية بحيث يكون حقيقة المصدر واعترانها كأنه قبيل ما فعلت
الا الضرب للسياق انواع المكائد والايذات كالشتم ونحوه وما نذرك الا الادراك الظني كما ما ذكره
من الادراكات قوله لحاجب اي مانع عظيم في كل اربعة فجعله موصوفا به ويلزم ليس عن طالب

العظام مانع حقير يغفلها عن التعظيم وقوله انه رح حاجب الاولى برفع حاجب على الحكاية وجر الاول لكونه
وصفا لما هو مضاف اليه مؤنثه لان المراد هو اللفظة واذا تحققت فهو علم لان كل لفظ وضع لمعنى
اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب الاعلم فى كلام
فعل ماض ومن الواقعة فى من الدار جر فتأمل وقد بسطنا الكلام فيه فى حواشي الكشاف فوائد شرح
مختصر الاصول وقد يروى حاجب الاول برفع الاول نظرا الى الاعراب المحكي للاول وله وجه صحيح قوله
نغفها لكن لانه يتعدى الى المفعولين فى الاساس تغفيته الدين وفى قوله ايضا اشارة الى انه قسم منه اى يغفل
كلا عتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم يعطفه على ان نظن فيستغنى عن تكرير منه ولفظ ايضا ادبا
واشارة الى اشتماله على كلا قسمى الاعتبار الاخير اعنى الارتفاع والانحطاط جميعا قوله ومال يقال جملة
فعلية معطوفة على الاسمية التى هى منه ان نظن او قول بنى ابى الشرط منه وفى الكشاف ان التنكير فيها للنوعية
للنوعية اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى والحق
بين التعدد الى النوعية والى التعظيم او التحقير وان احدهما يقابل كلا قد عظم لاشتراكه فيه وان كان كل
من التعظيم والتحقير نوعا وتكلم يتبين قوله على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير وان كان
باعتبار تعظيم قوله فى هذا الجنس يشير الى ان اللام فى القصاص لتعريف الجنس دون العهد وتنكير حيوة
يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منعه للقصاص وضمير عليه لما كانوا والام فى لكان متعلق بالارتداع قوله
او ما ترى زيادة بيان لسببية الارتداع لحصول الحيوة العظيمة بالارتداع ومعنى ترى المحذوف فى العالم
على القتل وعقاب لغافو كيف يكلم والمرفوع فى اورثه يذكر الاقتصاص والمنصوب لمن هم بالقتل
والتأثير تدع بان المعدلين وضمير صاحبه وهو لمن هم بالقتل قوله فيتثبت عطف على يكن وفاعله ضمير يعود
الى ذكر الاقتصاص قوله ولمن اى ولنوع طلب التهويل التعظيم اى جعل الشيء هائلا مخوفا وهو من لازمه
التفسير للتعظيم المعتبر ههنا وقوله دون ان يتول ظرف لفرتهم الا اى فان ذلك يتجاوز الى التهويل بحسب الله
وقوله وبخلاف ذلك اى التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن اراد به التقليل حيث فسره بقوله يسير ضئيل وقوله
ولذا فسره خلاف التهويل فى عذاب من الرحمن بتغفيان منه اى قدر يسير وهو فى الاصل ما نسبه الترجيح فى
اصول الشيء من الترتيب بحروف ههنا اعترض صاحب الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير
ولا بين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار ارتفاع الكيفية ويقابله التحقير

التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل وقد خلط فى كذبت رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر
بالتعظيم فان قوله ذوو عدد كثير يشعر بالتكثير والباقى بالتعظيم وقوله العلى رسل جملة وانه خبر المبتدأ الذى هو
وقوله وان يكذبوك على ان نسخة المعنى والعايد محذوف اى معناه وقد رجح التقليل فى عذاب من الرحمن
على التهويل انه انسب بلفظ المس وبجعله من الرحمن وبحال اعتقاد الولد بالنسبة الى الوالد فان هذا كلام
ابراهيم عليه السلام فى خطاب ابيه ويجاب بان استعمال المس فى العذاب العظيم شايع والعذاب من الحليم الرحيم
يكون اشد واعظم لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وتبيين العذاب للمصر على الكفر اولى بالشفقة
النبى الخليل من الرب الجليل قوله وما اشبه ذلك اى من جهات التعظيم او مقتضيات التنكير والاول
انسب بسوق الكلام وان فى بحاوت به عادة الكتاب قوله متى كان ذكره اهم اى من ذكر المسند
فان مجرد هذا يقتضى تقديمه حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى وان
اهتم الكلام ولم يحتج الى ان يقال يقدمون الذى هو بتقديمه اهم بل كان ذلك نفسه اعنى الكلام قوله ثم ان
كونه اهم اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه
يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا الكلام الى هنا عطف
عطف هذا الكلام على ما قبله بثم الدال على الترتيب وقوله اما لانه فى موضع البدل منه اى الاصل الذى
لا يتبين بشانه والارتجح من حالة هو التقديم لان المحكوم عليه فى الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات
متقدم على الصفة فناسب التأخير اى وذلك فى الوضع اللفظى فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل يقتضى كل
كان الفاعل حيث لم يعرض الفعل لكونه عاملا فيه ورتبة العامل قبل رتبة المعمول وكما فى الخبر المبتدأ
الذى يتضمن معنى الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو قوله ولا مقتضى للعدول عنه اى كون اصل الكلام
فى الشيء هو التقديم مع عدم المقتضى للعدول وذلك ما ذكر فى الحالة المقتضية للنوع الثالث حتى ان
ذلك كالمبتدأ المعرف الجنس وكذى الحال المعرف وكالعامل الى آخر الكلام قوله واما لانه اى المسند اليه
متضمن للاستفهام كان ينبغى ان لا يذكر هذا فى قانون الخبر كما لم يذكر ثم فى مبحث العطف الا انه اورد
تفصيل لكونه بصدد تبيين الاعتبارات المختلفة التى تقتضى كون ذكر المسند اليه اهم سواء كان فى الخبر ام غيره ولكونه
يكون استطرادا قوله وسيتبين فى القانون الثانى حيث قال فى آخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب الطلب

انما يكون لما تحكم وتغيرت انه وكون الشيء فيها وجهة مستدعية لتقديمه في الكلام فلا يتجه نقوض كلمات الاستفهام
صدر الكلام قوله كقولك هو زيد منطلق مثال الضمير الشأن واما ضمير القصة فمثل هي هند مليحة وذلك لان هذا الضمير
وان كان عائدا الى الحكم المتعقل الذهني يمكن ان تعتبر اولا فيه ما تذكر الضمير او قصة فتؤنث الا ان المختار
ترجيح على انه انما يؤنث اذا كان في الجملة الواقعة خبرا عنه مؤنث غير فضلة ولا يقال هي زيد قائم ولا هو القمر منيرا
قوله ومعنى قريب لما بعده قريب لما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق تقريرات الشيء ما التزام تقدم ما سبق الى ذكر
في بحث لوازم المسند اليه على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه
فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في
ذهنه وهذا هو السر في التزام تقديمه وذلك لما جعل الله عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع
عندها مما يكن فيها وقد سبق الى كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب الكلام من قوله واما لان في المسند اليه تشويقا
تشويق السامع الى الخبر ليتمكن اي الخبر في ذهنه اذا ورد اي السامع ولا يخفى انه لا تشويق في نحو الضمير او في
التقديم بكون المسند اليه المظهر والثاني بقوله صديقك فلان الفاضل الصانع فاوت البيان والصفة بطول الكلام
فيتحقق التشويق وقد قال ان حق التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفاضل عبارة عن بعض اوصاف التعريف
كما انه عن بعض اسماء وحق لما انه قيل صديقك زيد الفاضل البارع والا فقد شاع استعمال الفاضل عرفا في التعميم
كما ان الى وات رق قوله وهو اي التشويق احدى خواص التركيب في باب الاخبار بالذي هو الحسن
في ترتيب الاخبار في باب الذي ولهم خواص لغيره كالقصر وتاكيد الحكم لا كالاية والى وجه بناء الخبر ولما يوضح
باذكر في الموصولية لان الخبر في هذا الباب اسم مؤخر في ذلك جملة والتركة باطراق الاغمار واللوازم
وبالجملة الخواص الاضافية فلا ينافي حصول التشويق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما لا قدم ولو كان
مطلقا الطرف اي كالتشويق الذي يكون في قولك الذي هو زيد منطلق حال كونها بدل قولك زيد
منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي زيد هو منطلق على ما في بعض النسخ ليرجع الضمير موقع ما اخبر عنه وهو منطلق
وان قام الوجه البدل ان يقول الذي هو منطلق زيد والذي خبر يتقدمه سر ان انت والذي خبر متقدم
سره انما قوله وهو اي التشويق هو السبب في التزام تاخير الخبر في باب الاخبار لانه لو قدم لعلم فامتنع
التشويق اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشأن لانه يجب تاخيره فيفوت التشويق
الى حصول الابهام اولا ثم التفسير ثانيا ليتمكن الخبر في ذهن السامع فليس هذا نكتة تزول بغير التشويق قوله

قوله والمراد بالاخبار ان تصدر الكلام بالذي وتجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتؤخر ما الذي اذا
تعذر شيء من الامور الثلاثة تعذر الاخبار ومعنى تزحلقه ترونقه وقوله خلفه اي بضمير عائد اليه صلة الذي
الالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام لا اللام وحدها على ما هو المختار
في حرف التعريف وقوله راضعا وسرابليا حالان من فاعل تخذ على التركة في التداخل قوله تمثيل
بدل ما افاده وقوله لا يصح مفعولا تقيد بذلك لانه ربما يجانع صاحب التمييز مثل هم رجلا فالاحسن ان يمتنع
لكن لا يخفى ان الاخبار عن الاسم الى حال بدون معموله كما ذكره الجمهور وقيد بدون المعمول لجواز الذي هو الجنس ضرب
زيد عمروا ابدل ضرب زيد عمروا الجنس والذي هو حوادث اكرام زيدا قائما بخلاف الذي هو هو قائما
واجب اكرامي زيدا الممنوع مما عمل في الحال قوله وان ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي
يرتبط الخبر بالمبتدأ او الصفة بالموصوف والحال بذي الحال والصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه
ضمير عائد الى الموصول المصدر به الكلام بقي السنخ ... والاحتياج اليه قوله اكرامي
زيدا قائما واجب ليس من قبيل ضربي زيدا قائما لان قائما حال من مفعول اكرامي فهو من تتمة المبتدأ
لان ضمير اذا كان قوله واما لان يتوقف عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى ما في جعل
هذا من الاعتبارات الاهمية وكذا فيما تقدم من قوله لان في تقديمه تشويقا وفيما بعده من قوله لان تقديمه
بل الانسب جعل هذه من الدلالات المقتضية للتقديم من غير توسيط الاهمية وعبارة الكتاب ربما يؤمي
الى ما ذكرنا قوله وعلى الطلاق حال كون الكلام بحول الفاعل ظاهر وهو ان المسند اليه المقدم مبتدأ والفعل بعده
خبر له فيتقوى باسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه مؤخرا فالاصل على انه تاكيد فلا تم
فالتقديم للتخصيص لا للتقوى وهذا ما فارغ الفن الثالث في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت قد سلك
باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو انا مبتدأ وعرفت خبره من غير تقدير تقديم وتاخير ولا يفيد
الا تقوى الحكم وثانيهما ان يقدر ان اصل النظم عرفت انا ثم يقال قدم لافادة التخصيص وستعرف هذا الى التفصيل قيل معناه
ان تقوى الاسناد للخبر وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث جعل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العائد الى المبتدأ
اسنادا للخبر الى المبتدأ واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى المبتدأ الا اسناد الفعل مع الضمير الى المبتدأ
ليس بتكرار وان كون التقوي بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد قوله واما لان
اسم المسند اليه بالنظر الى الاصل وصفه يصلح للتفاؤل بالنسبة الى الاصل وصفه يريد ما هو اعم من العلم نشره السائل

يتسوق الى تخصيص الفعل بالخبر وبيان في اثناء التقرير وقوله بعد ما اشارة الى وجه كون الفعل من اعتبارات

التقديم دون مجرد صلوح الاسم للفعل سواء قدم او اخر على ما زعم صاحب الايضاح حتى احتاج الى ان قال انما تجعل

المتروة او النسارة يعني ان الفعل المترع او المساءة انما يحصل بجعل الاسم الصالح مبتدأ الكلام ومفتتحه لا بمجرد

ذكره في الكلام الا ترى انهم انما يتفاءلون او يتطيرون بايراد امثال هذا في مستهل المقاصد وابتدائها لا في

اثنائها ومن قوله في دار فلان اشارة الى ان المراد بالتاسع اعم من ان يكون هو المخاطب او لا **قوله** واما لان

كونه اي المسند اليه متصفا بمضمون الخبر يعني كونه موصوفا به مستمرا عليه بحيث يعد من القسمين يكون المطلوب

نبيان الزاهد يشرب يعني انه موسوم بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك مستمرا لا نفس الحكم بصدور الفعل

عنه وحصوله له في الجملة كما اذا قيل يشرب يتوقع حصوله منه في الحال او الاستقبال فالخبر الاول

خبر المبتدأ والثاني بمعنى الاخبار والحكم وبهذا يندفع اعتراض الايضاح بان نفس الخبر يتصور لا يحكم قطعا ان يكون

مطلوبا بالجملة الخبرية على ما يشعر به قوله لا نفس الخبر وان اريد التصديق بهلية البسيطة بمعنى حصول الشرب فالمقصود

الى النافل بالعبادة في شكل حصول الشرب او جدا ونحو ذلك لان شرب الزاهد صدرا عن اللاغية **وقيل** المراد

ان موصوفية المسند اليه بالخبر يكون هو المطلوب فيكون اهم فيقدم لا وصفية الخبر للمسند اليه كما اذا كان

الكلام في الشرب وفي انه هل يتبع وصفا للزاهد فيقال الشرب الزاهد فيقدم الفعل للاعتبار وان كانا

متلازمين الا ان التعقل قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك **واعلم** انه لا كلام في استقلال كون الزاهد

شرب يحلب معنى استمراره على ذلك حصوله منه حالا في الا وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ بهم

وغيره من المواضع الا ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما يجي والبه ذهب

صاحب الكشاف في مثل فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وفريقا كذبتم وفريقا تقتلون **قوله**

واما لتوهم اي ايهام المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن خاطره او انه يستلذه ويحبه لا يذكر فجعله اول مذكور

لكونه اقرب حاضر في القلب او الذي منزل وصالك الحالية والحبيب المنتظر **قوله** واما لان في تقديمه نفي

عن التعظيم بناء على ان التقدم في الذكر الحسي يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية فيكون كالتوال

على وضع الامور وقوله واهمام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك وان خص بالتعظيم

على زيادة الشرف والاهتمام حصر بالذكر **قوله** واما لانه اي تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص لما زيادة مع التخصيص

على ان الاضافة بيانية او زيادة تعيين واثرك بالذكر فوق ما يفيده مجرد ذكره لا نفس الحكم كما هو السابق

ان بين الى الفهم يرد الاعتراض بانه للخبر فيما اذا كان الخبر صفة مثل هم صنوف جمع خاب بمعنى جبينا

سريع وانت فلو وانت غر ونحو ذلك بل تختص بما اذا كان الخبر فعلا مثل ما يجي ولم تستعمل خفاء

انه نحو ساب في المثالين وهذا ظاهر وانما المغايرة في جهة افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المنزع لكان

الى زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك بتكرار الاسناد يعني الكلام في انه كيف لم يذكر في مقتضيات

التقديم التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يفيد بلا نزاع وهو الخبر المتعلق مثل انا سعيت في حاجتك

قوله تهز اي تتحرك بمعنى تتعشم على امر من حرب او غيرها بني قطن تبيلة سيوفا في العقائد والجملة الظرفية او الاسمية اعني في عواتقهم سيوف صفة لسيوف وفيه رد الى ما هو المختار عند نحاة

ان يجوز زيد اسند اسناده لا شبهة بخلف الاداة لا وجه لتوكك تجدهم كسيوف في عواتقهم سيوف

وكذا في عواتقها جلوس جمع جالس مرزان جمع رزين وهاجر ان المبتدأ محذوف وصيف فاعل فعل

الم وقوله بالرده صنوف تعنيف لما هو محل الاشتهار والتمثيل من البيتين لا تعبير لقولهم

صنوف على ما توهمه صاحب الايضاح فاعترض بانه تغيير يشعر باعادة لفظه وانما احتاج الى التعيين

لان في بجملتهم سيوفا تعذيبا المسند اليه تحقيقا وفي جلوس تقديرا في ضيف الم فان **قوله** فجعل

مبتدأ بزيادة الباء وفي التوهم تتعلق به لما نبه من معنى الفعل اي كافيك وان تعلو الخبر والمتعز

الذي يرجع عليه خيرة من المال اي مال كثير كذا في الصحاح وغيره **وقيل** الذي له ازواج

كثيرة بمعنى ذو مز او والمسح بالخاء المعجمة من لا ملاقة له ومن النجم الذي لا طعم له والنج ايضا بالحاء

المعجمة من اتباع مسيح والمرار ولذا الناقة ما لم يفصل واذا انفصل فتفصل وقوله لا انت حلو ولا انت

مر باعادة المسند اليه وتنكيره وتقديمه للدلالة على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع كلا وليا والمقرة

على ما اعداد مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم ولا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام ان ليس المعنى

على الحصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وان جوز الغير مثله في الخبر الفعلي على ما ذكر في قوله تعالى وما انت

وما انت علينا بعزيز انه للحصر اي العزيز علينا مال شعيب لا انت لانهم من اهل دينه

قوله او انقياد ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطفا على زيادة التخصيص فذلك كالتعريف اول الامر

الى التعبير مثل ولد الحجام صغرا وتقيم مثل كل احد يحتاج اليك او الترحم عليه مثل عبدك المسكين جاء

وبالجملة تحصيل المعنى الذي يصلح له اللام وتقديمه مجرورا معطوفا على ان اصله التقديم اي دوام الاشتباه

ما ذكر وامّا جعله عطفا على قوله حتى تنزل بمعنى او كما مثال ذلك من الامثلة والابيات فليس بشيء قوله
واما الحالة التي تقتضي تأخيره كان المعنى لا يجعل للتأخير من حيث هو تأخير ما يوجبه ويقتضيه لنفسه والنظر
الى ذاته وذلك لانه اقتصر فيما يقتضي تأخير المسند اليه على وصف تقديم المسند وفيما يقتضي تأخير المسند على
موجب تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى التحقير للشيء او استرذاله او كونه قليل الخطور
في الذهن او عدم الالتفات اليه او كون اسمه مما يتطير به يصلح سببا للتأخير من غير نظر الى جهات
التقديم بما تقدم ولذا اشار الّا انها خفية قليلة فلم يلتفت اليه المحقق قوله من وجوه التقديم مثل
تضمنه الاستفهام ونحو قصره على المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة
المقتضية لتقديم المسند اليه قوله واما الحالة فلأن قد شاع في الاستعمال ذكر اللفظ على طريق الجمع والنشر
على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا يتجاوز القسمين فيقال زيد وعمرو يصاحبان عالمًا او جاهلا
اذا كان احدهما يصاحب العالم والاخر الجاهل ويجتنب كالاول والا وفي التنزيل وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او مخصصه بأو دون الواو وقوله فقال
التنكير ظرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيهما متعلق بما استغنيت وجه
الاستغناء المذكور انك اذا علمت وجوه تقييد المعرف بالوصف او التأكيد او البدل والعطف
امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان وامكنك ايضا ان تستنبط بهذا الى ان انتفاء موجبات
التخصيص توجب الاطلاق فلذا اشترط المهارة ولم يكتف بمجرد المعرفة ولذا يحقق موجبات تنكير المسند اليه
مثل ان لا تعرف منه الا الاطلاق حقيقة او ادعاء او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون ثم مانع
من التخصيص كلّ ذلك مما يوجب اطلاق المنكر وبالجملة فقد حصل بهذا توقف من الحالة المقتضية لتخصيص المسند اليه
لا لكونه معرفا بمجرد الوصف او بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالتين بلفظ المنع لاشتراكهما في الاستغناء
عن التعريف بالمهارة فيما سبق كما جمع الحالات المقتضية للتقييد بالشروط والمتعلقة بلفظ الجمع لاشتراك
في الخبر عنها وكذا الحالات المقتضية لترك الجمل عن الظاهر ولا ظهارها قوله واما الحالة المقتضية لقصر المسند
اليه الى آخره المسند المذكور معه ونفيه ان يتجاوزه الى المسند لكونه وانما عدل في هذه الحالة وما قبلها
عن المضمر الى المظهر لزيادة الايضاح والتقرير لكونهما كثيرا احوال المسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان
زيدا مثلا متصف بوصفين وقوله صالحا واحدا انتهى جهة كونه ظلما بانه جامع بين الوصفين وان كان مرجعه عند التفكير

الى حكمين ولكانه رجع القصر الى رده عن الخطأ في حكمه الى الصواب فان حكم مشوب اي مخلوط بخطأ
وصواب ولم يقل حكمان صوابا وخطأ وقصده صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون صفته وقوله مثل
شيء ان يكون نصبه في موقع الحال وقوله مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي فانت تقول او نصب مطلقا
على يكون لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون القلب لان بيان الصواب والخطأ
والتردد والنفي فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب فانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم
فالظاهر ان حكم السامع خطأ محض نفيا او اثباتا وانما يتكلف لرجحه صوابا هو اعتقاد كونه على احد
الوصفين فيقرر ذلك ونفى اعتقاد ثبوت القعود ونفي القيام واما اقتصر من طرق القصر على الثلاثة
دون التقديم مع ان تقديم المسند يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل تقول انا بل لا جوله ونعمي انا ايّ
لانه يذكره في بحث تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد تقول لا عمرو فانه لا ذكر له في كتابه
قوله وعليه اي على قصر المسند اليه ورد ما يحكيه الله تعالى عز وجل من النبوة وعن اليهود في الايتين لكن الافراد
في ان الاولى ليست من قصر الافراد وما يكون معتقدا السامع ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية
بل من قصر القلب حيث المعتقدات يعون بانه بشر لا ملك فيقررونه ما هو صواب من ذلك وهو كونه على احد
الوصفين في الجملة ونفي الخطأ وهو تعيين البشرية واما الثانية فالاظهر انها من قصر الافراد لان كلامهم
من الانصار لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء ليكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل الظاهر
هو من حال الانسان الصلاح والفساد جميعا فقرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه
خطأ وهو الافساد فقوله مقصورون على الاصلاح بمثل على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتأتى مثا
او سواء اي لو فرض هذا الاثر الذي اتى على ما اعتقده السامعون فهو الى قصر الافراد جميل كما اتى قوله
لا يختلط بها الى البشرية الى قصر القلب اميل اي ليس تترك الملكية وينزل مكانها مقام البشرية وقوله ان تكون
استعارة بانه اذا قلب الكافي الى الفاضح قوله ثم ليس اي بعد ان القصر يكون للمسند على المسند اليه
للمسند اليه على المسند ليس مختصا بالمسند اليه والمسند وتصورا على ذلك بل هو شيوع فيما بين الفاعل
والمفعول وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تقسيمات من انقسامه الى الافراد
والقلب والتعيين بطرقه الاربعة واشتراطها بالشروط وانقسامه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردها
في فصل اورده للكلام في القصر خاتمة آخره الى تمام التعرض لما سواه من مباحث فانون الخبر ليكون في ذلك

الفصل بصفة الاول والتأخير الى الوقوف على التعر او الطلاقة اقرب من ان يذكر في اثناء
احوال المسند اليه متخللا بين مباحث المسند اليه والمسند وباقي المتعلقات وهو ظاهر قوله واعلم ان كلا
ذلك هو مقتضى الظاهر عقب تفاصيل المسند اليه ايضا بنبذ من صور لخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال ارشادا
الى كيفية سلوك طريقه ولم يبسط الكلام بعض البسط لان الاختصاص مع انه لا اختصاص له بالمسند اليه
قوله اما لانه تفصيل لاسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه منها اختصاصه بحكم بديع بان يثبت له حكم عجيب
غريب يناسب ذكره بلفظ اسم الاشارة دلالة على ان هذا المتميز المعين هو الذي له ذلك الحكم الغريب
وهو في البيت جعل الاوهام العاقلة متحيرة والعالم المتقن زنديقا متبطنا للكفر نافيا للصانع قديم حكيم
او قائلا بالكهين احدهما خالق الخيرات والثاني خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظاهر هو الذي لانه
قد سبق ذكره ما اليه مخصوصا بهذا وهو كون العاقل مرزوق الحال والجاهل رخي البال وعاقل الثاني
وصف للاول بمعنى كامل العقل تنبيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه اي صعبت طرق معاشه
فلم يتمكن من سلوكه ولم يهتد الى الوصول الى مطالبه وقوله كم اذا كان ما كافة او موصولة صلتها الظرف
واذا لم يكن عطف على كان واو الندا عطف على التهكم واو قصد ادعاء عطف على قصد التهكم والغائب
النقل لطول الفصل وقوله وما شاكل مجرور معطوف على انه اضعف او مرفوع معطوف على ادعاء وكان
الانسب واو ما شاكل وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد والتوسط
والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو ذلك مما يقصد باسم الاشارة قوله تعالت اي تكلفت اظهار
العلة والمرض والحال ان ليس بك علة تريدين قتلي في موقع الحال والاستفهام او البدل قد ظفرت
اشارة جواب ان ظفرت بهذا المراد وذلك اشارة الى قتلي واقع موقع الضمير قصدا الى كمال التمييز
وتصويره بصورة المحسوس تجني تجني من باب علم معناه تحمل اي صار جانيا واتانا شباه بمعنى لعوته في باب
نصر ينصر والمتجني بالتشديد بالكسر اي تخص بها معنى تحمل تكون ثم لا يخفى ان ضميره للمسند اليه وان الاشارة
في البيت ليس مسندا اليه فلو قال عليه من غير هذا الباب لكان احسن قوله ويوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم الى قولهم ابو زيد ايضا من وضع المضمر موضع المظهر لشهرة امره وكونه في حكم المذكور وهو كانه
المصدر الى وضعا منكرا في قولهم واسدا مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدون ابتداء او هو حال من الضمير
على انه بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم المفعول اي مبتدا وكذا من غير الحق مبتدئا

اي مبتدئا او قوله لفظا تمييزا او قرينة عطف على حال وتقديره منصوبا معطوفا على لفظا وتربة رجلا او اتحاد به ذلك
مع ان القول ايضا ليس الضمير عائدا الى زيد بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم الا الزيدون بافراد الضمير
من خواص هذا الباب لجموده وقوله ليتمكن متعلق بقوله يوضع المضمر موضع المظهر والمرفوع في بعقبة اي كائنا
على عقبه لما والمنصوب للمضمر وذلك اي تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير فهما غير
المذكور او في حكم المذكور لم يتفهم منه معنى فبقي ينتظر عقوبة الكلام وعاقبة ماذا يكون وعلى اي حال يكون
فيتمكن في ذهنه ما يعقبه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب اذا قال نعم رجلا البعض التمييز
لازما لم يسمع المفسر لم يفهم ان هناك ضميرا فاين الانتظار وعدم الفهم من الضمير معنى لكن في قوله وهو ان تقديم
التمكن في ذهن السامع فضل تمكن على التراع السبب الحق الموعود في التزام تقديمه ان تقديم ضمير الشان
بالاضمار دون ان يقول في تقديم ضمير الشان بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بالضمير الشان
وان قوله ليتمكن متعلق بقولهم لا بقولهم وقد يؤيد هذا بان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام
دون المفردات لكن قوله كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكن نفسه اي نفس ذلك المظهر يأتي هذا
التأييد مع ان هذا البيان جار في كل مضمر مظهر من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل كيف يصح
ان زيد عالم بدون عائد في الخبر للجملة قلت من جهة انه في حكم المفرد اي ان هذا الحكم
والقصة هذه القضية فان قيل في ان من استشهد بقوله تعالى قل هو الله احد فانها لا تعمى الابصار
وان اراد التمثيل بمعاني التنزيل والتنبيه على انه يؤنث اذا كان في الكلام مؤنث عليم فلم تعوم علي
انها مع قلنا يحتمل التمثيل والتنبيه على انه يؤنث ما ذكر وانما القصد لعدم معنى الآية بنكتة وما يقع
ويحتمل الاستشهاد على كون انها مع اي التمكن وعلى كون ما يعقب الضمير ما يعتني به ويقصد تمكنه على
ان مضمون الجملة الواقعة خبر ضمير الشان يجب ان يكون مما له شان من لا يصح سؤال الذباب يطير
وباي الكلمة تشير قوله ان ترى لوا الحق يعط الحق سائله والنساء من لفظ لذكر الحق عن قريب عامه
والذرع محبة والسيف مقروب ما محبة موضع الحقيقة تمارى وضع فيه الثياب والتقديرب موضع
في القراب غلاف السيف قوله ونظيره ان نظير قول الائمة الصرف في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين
حال كون ذلك المظهر خارجا باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق
والحكمة وما نزل الا ملتبسا به اما اذا نسب الى الثاني بالواو والنواهي فلا يكون عما نحن فيه لكنه

خارج حال بين مقدر ربنا و دليل التنكير او الظرفية ولا يجوز ان يكون حالا من نعلم الان لا يجوز الا ان الشذ
وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا ابدل عليهم رجزا اي طاعونا بسبب خروجهم عن الطاعة وفسق يعلمهم
القول انهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اي امرنا ومطلوبنا ان تحط عنا الذنوب فبدلوا
متخلفين متواضعين مستغفرين فدخلوا يزحفون على استاههم قائلين حطا سمقاثا اي حنطة حمرا استهزاء
وانما قيد قال الآتين بكونه خارج باب المسند اليه مع ان البيت امثلة ان تساويا الحق ايضا خارج كما باب
المسند اليه وكذا اقتدظوهت بذلك فيما سبق لان مثل هذا انما هو لقصد التنبيه والتذكير فيكفي في بعض
المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه تحقيقا كالفاعل والمبتدأ وقيل في خروج السوال الجعل
او تقديرا كالمفعول به في نعط الحق واللفظ السيه في تبت يدا ابي لهب وكل ما يصح ان يجعل مبتدأ
من غير تغيير بحذف حرف جر لانه يصح ان يقال الحق نعطيه وابو لهب يداه تبتا بخلاف بالحق نزل
وعلى الذين ظلموا انزلنا عليهم لانه لا يصير مسندا اليه الا بان يقال الحق به نزل والذين ظلموا انزلنا
عليهم وهذا مع كونه تكلفا واصطلاحا بلا فائدة لا شبهة في ان مثل قد ظهرت بذلك **قوله**
ويترك الحكاية اي ضمير المتكلم الى المظهر وفيه اشعار بان ما سبق من وضع المضمر موضع المظهر وبالعكس
انما هو ضمير الغائب او المخاطب وقوله لما يتعلق به اي بذلك الترك غرض وفعل الخلفاء وغيب
على المعدد تكانه قال ترك الخلفاء ولان الترك مثل فاخش واروعة الخوف وكثرة المهابة والخوف
منهما فما هو اي الى التي يكون في قلوب الناظرين من الملوك السالفين ولذا قال تربية المهابة
وازدياد بخلاف الروع فانه اثر يحصل ويحدث من خيالهم وعليه اي الترك الحكاية الى المظهر
لتقوية داعي المامور وان كان خارجا باب المسند اليه ومنه قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله
فان من امر بشيء وحاول الامتثال يكون له داعية الى ذلك الفعل وانما يتقوى في مطلق
الامر اذا عبر عن الامر بلفظ ينبئ عن وجوب الاطاعة وكمال التقديم وفي الادوار التي جئت باعتبار
بعض المعاني في بعض المتعلقات كلفظ الله المنبئ عن كل كمال وخير وغاية قدرة على الحق فقط
ورحمة عامة واستحقاق التفويض الامر اليه وقوله يقولون على ما في نسخة المصنف بدون كلمة
حيث في موقع الحال او البيان بفعل الخلفاء ولان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف
فلذا قال حيث يقول بمعنى حين يقول على استعمال حيث في المكان والزمان **قوله** وعليه اي

اي على ترك الحكاية الى المظهر يكون او في الاستعطاف او على اسلوب اشير كما في قوله تعالى الشعر
الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
وبرويها من يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف ومقتضى الظاهر انا اتيتك لان المقام للحكاية
وقيل انا العاصي اتيتك على ان العاصي بدل من انا على مذهب من يجوز ابدال المظهر من المضمر الغير الغائب
بدل الكل وكان مقتضى اسلوب كلامه ان يقول مكان يكون لقطاع هو كونه لافعل قوله
وما جرى مجرى هذا الاعتبار اشارة الى ما سبق من التربية والتقوية والاستعطاف وذلك مثل
التمكن من الوصف كقوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وبي لم يتمكن من وصفه
بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الامر بالايمان بمن كان رسولا من الله كائنا
من كان ومثل تعظيم نفسه مثل افضل العالم يحاورك لتعجيل المسرة او المساءة وبالجملة كل ما يصلح للعدول عن
الظاهر بهذا ولكن لا يظهر لقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصلح عطفه عليه اذ لا يصح عطفه
على غرض ولا على قوله ادخال الروعة وهو ظاهر وانما المراد ان يقول مثل الخلفاء او مثل المستعطف
او مثل غيرهما الغرض نائب في ذلك الاسم الظاهر وتجري مجرى ما ذكر من الاغراض فهو عطف على مقدر
كانه قال غرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على
ما اضيف اليه مثل **قوله** واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام
من التكلم الى الغيبة لا يختص بالمسند اليه بل يجري في غيره والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص
بهذا القدر اي كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعني التكلم والخطاب والغيبة
ينقل الى الآخر فيصير ستة اقسام نقل الحكاية الى الخطاب و الغيبة ونقل الخطاب الى الحكاية
والغيبة ونقل الغيبة الى الحكاية و الخطاب فمنع قوله ولا هذا القدر اذ في تسامح
لان الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر وفساده بيّن الا اذا فسر
هذا القدر بالنقل عن الحكاية الى الغائب المظهر على ما هو مدلول قوله ويترك الحكاية الى المظهر
ويغني الاقرب ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينتقل كل الى الآخر
ويسمى بل على حذف المضاف اي من نوع نقل الكلام يعني النوع الذي اطلق اسم النقل
من الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام عن المضمر الى غيره ولا يخفى انه ابعد وقوله لا يختص

المسند اليه ليس من امثال العرب لكنه يخص برحمته من يشاء اى يجعله متفردا بذلك لا يكون الرحمة الا له دا اما الحسن الى من يشاء يعنى انها لا تشمل غير من يشاء وليس من اللغة **قوله** ويسمى هذا النقل اى نقل لكل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى الآخر على خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمنة ويسرة وهو من مباحث علم المعانى من جهة تعلقه بمعرفة مواقع التراكيب للافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث المطابقة لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الكشاف من انه يسمى فى علم البيان بالالتفات مبنى على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعانى والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذى هو من افراد الكناية المبحوث عنها فى علم البيان لا يقتضى ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وبحث عنه وتعلق تسميته كسائر مخالفات مقتضى الظاهر الذى هو من افراد الكناية المبحوث عنها ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال والفاضل والكامل انت بمعنى الانتقال الى الالتفات فى شىء وكذا الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين امنوا وانا الذى فعل كذا وانت الذى فعل كذا وقوله نحن نحو ملينا الى تعارفهم وبدا اتالكل شىء نجدكم عالم لعدم خلاف مقتضى الظاهر فى شىء من ذلك فان مقتضى الظاهر فى الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة كلها غيب وكذا العائد الى موصوف محمول على التكلم او الخطاب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا وانا المخالف للظاهر هو تعدية الغيبة الى التكلم والخطاب مثل نحن الذى فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذى سمتنى امى حيدرة وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حتى قال المازنى لولا اشتهارها وكثرة موردها لرددتها بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين امنوا وانا الذى سمتنى وانتم قوم تجهلون مما خرج فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغى ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب **قوله** ادخل فى القبول اى اكثر قبولا واشد دخولا اليه من الكلام اذا لم يتنوع التطرية بالطاء رواية الكتاب من طرأ اذا طرى يعنى احدث ايرادا واحداثا لنشاطه ويروى بالياء من طريت الثوب اذا عملت به ما صار كانه جديدا مثلا افعل من باب الآتى بالكسر لازما على البعض فذهبوا الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من طلاوة الاتاء ومن

نقوا بالضم غنى واقتدر او من الماء الآتى فذهب المعاونة الاتى بارجع حوض على فعيل بمعنى جديد بذلك اى بالاستكثار من الالتفات السجية الطبيعة والخلق والعف رجع النفس اى بالنافة التى اتت عليها عشرة اشهر من وقت حملها الاداب اثان البهجة العادة تمزيق الاديم اى الجلد عبارة عن الاخلال بالوجه الجاز واباحة لحم عن تسلط العدو وانتهز الجرائم واذهاب امال الاشباح جمع شبح والارواح النفوس الناطقة ذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام المفيد بيان لكون ايراد الكلام على اسلوب واحد يؤدى الى السعة ترك لروحه ولكان الانسان بالمعنى هو الكامل فى القوى الانسانية من الفهم والذكاء والفطنة للدقائق والبالغ فى بالمعنى وبالصورة متعلق بالباقى الانسان من جنس العقل كانه قال المتصف بالانسانية المتسم بها بالمعنى والصفة لا بمجرد الصورة والشكل **قوله** قال ربيعة بن مقروم اه عدة امثلة من الالتفات وصرح باسماء الشعراء دلالة على انها من كلام العرب العرباء احتجاجا بها على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم اياه بانت سعاد فارقت وبعدت فعاد القلب منها ضعيفا لا يستطيع الحراك والمواعيد جمع الموعود او الميعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واخلفتنى الوعد متعدى الى مفعولين معناه من قولهم اخلفتك مكان اخلفنى التفات من التكلم الى الخطاب على رأى الجمهور حيث لا يشترط التعبير بالطريق الملتفت منه بالفعل بل يكفى مجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق ثم قال ربيعة فى هذه القصيدة بعد عدة ابيات ما لم الاوق بدلا ما لم الق فى البيت الذى قبله فما شكت الى الاتى قلت لها لا تشتكى ما لم القى مسعودا يعنى مسعود بن زهير الضبى احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اى ما لم غد من ملاقاتى اذا اعطى عطاياه سهل الورود غفاره لا حاجب ولا مانع للوارد ما تطالب باب الحاجات واسع الباع بالبذل والعطاء او واسع الشرف والمجد كثيرة تحمل السيرة ارضى الجفار فى الاساس سمعه يسمع به بمعنى ويحملون على لفظ المبنى للمفعول فى موقع البدل كالذى قولهم سمعته تقول وان كان الظاهر انه صفة قومه وقوله صمامة ولا زنيقة مبيدة يذكر التقى وتاكيده وجدة ولا عفافا ولا حيرا لنا نبته ولا ابتغى عندك الباطل السيد السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قوم ربيعة بن مقروم والمراد هنا القبيلة اى لا اخبرهم بالباطل ففى قوله فيك التفات من الغيبة الى الخطاب **قوله** وقال ربيعة بن مقروم تذكرت لخاطب نفسه فهو التفات من الحكاية

وزينبا منزول تذكرت تهيجك تشتكل وتحركك ولا التفات فيه لانه استمرار على ما منه الخطاب تقضب
تقطع نبلغ والآبار موضعان والفاء اشعار بان حق الاياب بعد ما حق التلاقي شطت بعدت عمم وتنحب
موضعان فمن قوله اهلنا التفات من الخطاب الى الحكاية وان كان بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله
تجوبت اسارا لها كيف تسدالنا قوله لهدت الحياض اللاء جواب قسم من الحطاء جعله الاثم وطيه
التسم ثم لم تجاوز لم يترك منه الغدير للقطعة من الماء يغادرها السيل النقاب جمع نقيبة وهي حجارة
تنقصل الارض يستد ما بينها من الكصاص بالذرة ونحوها الالاء اذ تنقلب الماء الى الحوض طولة قال
من الحياض وهي اسم امراة من كليب تشبب لها طرفه لكاهم اصحاب خوله واهلها نغش اى يتعون
اصحاب ننغنى من نعنى بالمكان اقام به وهم رياء اى متقابلون يرى بعضهم بعضا يقال دورهم رياء
اى متقابلة فنى قوله واهلك التفات من الغيبة الى الخطاب قوله عبد الله بن اعمة بفتح
العين والنون وضمير نفوسهم للسيد لانها قبيلة والظرف الثانى منزول زرن وكما زاه فى موضع
المصدر وضمير تراه لزيد ويجوز ان يكون الظرف لغوا وكما زاه المفعول الثانى والذريع لخفته الى السرع
مشدودا فى جعابها والسيوف متراكمة فى قرابها فنى قوله ان تسائلوا الحق بلفظ الخطاب التفات
من الغيبة الى الخطاب قوله الحارث بن حلزة بكسر اللام المشددة وفتح الزاء المعجمة وهى الاصل
القصيرة وقيل البخيلة طرق الخيال اى جاء بالليل خيال الجنيبة ولا كليلة مدلج الواو بمعنى رب ولا
لنفى الجنس والكاف بمعنى المثل والظاء اسم لها وفى الجمعة صفة لاسم لا اى ما الخيال انه لا طروق مثل طروق
ليلة السائر بالليل كله ومدلج اسم قبيلة من كنانة ايضا ومن جعل الكاف اسما عطف على طرق والليلة
فى موضع المصدر لفعل محذوف اى ولا طرق مثل طروق ليلة مدلج فقد تسهى لان لا انما يدخل الماضى
فى الدعاء ادمع التكرار تشكوا حال من الخيال اى لازما من سلك من زمن بارحلنا بمنازلنا ومواضع
اقامتنا المار فى رحله فى ماء وراد ومنزلهم ثم لم يتوج عطفه على سدكا اى لم يتعطف ثم لم يميل الى غيرها
الى اهتديت التفات من الغيبة الى الخطاب جعل خيال الحبيبة نفسها وكنت رجيلة اى قوية على المشى
عطف على اهتديت اى انى وكيف جرت بهذه الحالة حتى اهتديت فلا عجب والحال على ان يكون الحال
هو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا الاكلام من المعطوف عليه والمعطوف يعنى انك كنت قوية على المشى
والقوم قد بعدوا اى السير نكيف بقيت عنهم وكلفت اهتديت الينا وزرت بنا والبتان بمعنى اى هو ما طلب

لنا ووصلت الينا ويحتمل الاستئناف على معنى كنت قوية على المشي حتى اهتديت

ما حلب من الارض وارتفع والتجنيح الارض الممتد وقيل الى ليت بصعلبة ولا سهلة وقيل موضع
ورواية المنغفليات اى اهتديت وكنت غير رجيلة فالواو للحال قوله طحا بك قلب فى الحسان طروب فهو التفات
من الحكاية الى الخطاب يقال طحا به قلبه اذا ذهب به كل مذهب وفى الحسان متعلق بطروب على الطرب
خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن بعيد الشباب اى حين
ولى الشباب وكاد يتصرم واقبل المشيب يكلفنى التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى تكلفنى ليلى شدائد فراقها
ومقاساة اشواقها او تكلفنى ايها القلب وصال ليلى ففيه التفات لطيف ويروى يكلفنى بياء الغيبة على ان الضمير
او من الغيبة الى الخطاب
للقلب على تقدير تحقيق فى البيتين التفاتان وقد شط وليها اى بعد قربها وعدها وعادت فاعلت كذا
كان العوادى والخطوب صارت تعاديه او تغلب من الغوث اى عادت عواد وعوائق كانت تحول
بيننا الى ما كانت عليه قبل قوله تطاول ليلك بالاثمد فيه التفاتا من التكلم الى الخطاب والاثمد بفتح
الهمزة وضم الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلى الخالى من الهم ولم ترقد وبات يعنى نفسه فهو التفات
من الخطاب الى الغيبة واسناد بات الى الليلة مجازى وهو فى الظاهر من عطف المباين على المباين
وفى الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعاير القذى فى العين يقال فى عينه عوار وعاير اى قذى
تحك منها والقذى ونحو يجتمع فى الموق اذا سال فان جف فهو رمص ومعنى نقضت الكحلة العين لم تهنها
والارمد ذو الرمد من رمد بالكسر لا هاجت عينه وذلك اى الحال الذى ذكر فى البيتين سبب من خبر جاءنى
وفيه التفات من الغيبة الى التكلم ففى كل من الابيات التفات وقد يتوهم ان فى ذلك التفاتا ثالثا من
الغيبة الى الخطاب وليس كذلك لان الكاف ليست عبارة عمن عبر عنه بضمير الغائب وليس خطابا بل هو مع
من يتلقى الكلام ولذا اختلفان ازالا وتنبيه ونحو قوله ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون
هل نيرجع تلكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوكل ولما تقدم لم يجد فى اشعار العرب الجاهلية الالتفات
فصل من التكلم الى الخطاب الغيبة كما فى قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك يستوفى امثلة الاقسام الستة
فى ما ورد من الابيات الاقسام الخمسة قوله اكثر من ان يضبطها القلم لا اخفا فى ان التفعل
ههنا ليس ترك اصل الفعل ومثله كثير فى كلام المولدين فالاشكال انه من ان
حتى يرد عنده اثار احسان فالمراد انه متعلق بمعنى فعل يتضمنه اسم التفضيل اى متباعد فى الكثرة
من الضبط متعالية عنه وان من متعلق متباعدون فى الكتابة من مدح الرجل الخالى عن الاحسان
قوله قد يخص بلفظ المبنى للمفعول وقد للتحقيق وما فى قلما كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل

وايان المعنو لكونه علة لذلك والضمير من تلك الغاية للحصر اى السابقة ايا. يعنى ان الحجر لايدركه ولايصل اليه يقال فلان فلان فائق اذا سبقه ان يكون قراءة مبتدا وخبر من صفة والجملة جواب او الامر والشرطية خبر ان المبتدا واذا اضمر متعلق بمن صفة وصاير صفة محركه وذلك اشارة الى الاعتبار مستدعية صفة حالية انطباقها اى انطباق القراءة على المنزل كانا على الوجه الذى المنزل كان عليه والا اى وان لم يكن قراءة كذلك لم يكن هو قاريا على الحقيقة بسوء غفلته وذلك الوجه الذى ينبغى ان يكون القراءة عليه مبتدا وخبر بان يكون واذا اضمر متعلق به توسعا فى الظروف وان ثبت فيجوز تفسير ان يكون وكذا الكلام فى ماذا انتقل ان يكون عطفا على اذا اتسع ان يكون قوله محذوفا به الضمير لا اشتقاق على طريقة الافتتاح مسار تاليه حذو النعل بالنعل القذة بالقذة وفى المنفصل اى لاتحذو بها حذو انى وبقال حذا فلان حذو والى اذا جرى على طريقته لكن لا يوجد استعماله فى اللغة غير متعد يقال حذوت النعل بالنعل اى قسمتها بها وسويتها وحذوته قعدت بحذائه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال حتى زعم بعضهم ههنا ان ضمير به للافتتاح اى يكون الاستقبال مشتبها بالافتتاح نسبا وتاليه من حذوت النعل بالنعل وفى الفصل ان ضمير بها لان وضمير تحذو لئلا يتناول اللفظ ونحير قراى مثل قول صاحب الكشاف فى لوبيت صيغ الاسماء لحذى بها حذو كيف وان وهولا وانا لا ارى سوى الحمل على التنزيل منزلة اللازم ثم التعدية بالبا على طريقة تجرح فى عراقيبها نصلى قوله اخلا يجرى فى موقع جواب سؤال يعنى لحمد لولى البتة قوله من معبود عظيم الشان هذا جهة ان الله هو اسم للمعبود بالحق المستجمع لجميع الصفات الكمال ومحاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه بما له من الكمال لان الشكر على ما به من افاضة العطيات فيستحق العبادة لكونه منه المبدا واليه المنتهى قوله جلايلها ودقايقها اشارة الى ما قيل انه لما قيل الرحمن تناول جلايل النعم على ما ينبئ عنه صيغة فعلان ذكر بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف قوله المنادية تقرر ... بالجر صفة خاتمة وبالرفع صفة مالك يوم الدين بتاويل الصفة ووجه النداء على كونه مالك الامر كله ترك ذكر مفعول مالك لئلا يختص بشئ دون شئ بل يفيد العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل للثواب والعقاب بدلا من الامر كله فينتقض عمومه وتزيع

ان يكون مصدرية وهى مع الفعل فاعل قبل الان كتبتها متصلة وجواز الفصل بينها وبين الفعل مع جانب الكافة ماش معتدا طالما باى ما هو ان اتم ولكون قلما تقع فى معنى لا تقع صح الاستثناء الموقع بعده يعنى انها لا ينقضى الا للكاملين فى البلاغة لحسب السليقة او فى علم البلاغة بالاكتساب لكمال الحذاقة والكياسة او لطول الممارسة والاتقان قوله وحتى اضيق اى موقع الالتفات بشئ من المذكورات من لطايف المعانى كما انتج ذلك الموقع زيادة حسن طرائح ووجدان ذلك الموقع عند اتساع الجلالة مرتبة من التعبير قوله وقليل ما هم اقتباس والمعنى ان من يسمع ويعقل قليلا جدا اى هم مبتدا وخبر ما لتكليل اى قوة قليلها بتعليل بمعنى مفعول للستوير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغى ان يكون له الا سماع التعبير لو فهم احق لكل وجه من موقعه مبتدا وخبر فى موقع المفعول الثانى للتوقف اى ذلك الالتفات جواب عن السؤال يعنى لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهائه والا صاحبه الاستماع وكيف اى بالاتم عطف على نافعه بنتم دلالة على لزوم امتداد الاضافة وسماع ما اورده من القصة والتمثيل وخبر لعلك محذوف اى لعلك تصير من اعيان الذين يعقلون قوله السين مما يشهد خبر ليس واسمه ان للمرائى والشرطية آه اذا افند وجد خبر ان وفاعل يغنيه ضمير الوجدان وكذا ضمير باسواه وضمير مفعوله ما يشهد وكذا ضمير له وضمير حالة للمرء وضمير اعماله وهناك اشارة الى الاقتباس فى الاستفهام للنبايات والاستفهام فى اليس لانكار النفى وتقرير المنفى وما ترى عطف عليه والهمزة متخللة للانكار والتقرير ويجوز ان يكون معطوفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول عن الحالى بدل او بيان لكيف تصنع وهو ثانى مفعول ترى ولو الاكتساب متعلق به وقوله تثبته الشكوى اى من ابتثت زيد الخبر اظهرته له ونشرته واصح فواصح حال من جناياته اى منفصلة مرتبة وعلى تزايد متعلق بيجئ اى مع تزايد او محيا كاينا على تزايد الى ان تغضب اى تصير مغلوبا غاية لعدم حاجتك للحالة الغضبية فيما تدعو الى المواثبة والشافهة متعلق بالرفع استيناف وقوله بالتقديم خبر موقع الحال المقدور لقوله مشافهها التقديم مع التقدير كانه قيل قايلا ذلك وقوله على هذا ما موقع المصدر لشافهتها اى بشافهتها اياها مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ والتقريع وقوله ذا للكاف عطفا على لو الكنت ولا تزال اى تلك الحالة المرتبة تبنى عليه اى على منهك تارى معرفة تجد ذلك الصنيعة المعروف والرابع العجب للحسن والعارفة الاحسان اللازافة اى سليمة الكثير فيما عرف الوضع مسال قوله واذا وغيث اى ضغطت وتاملت للالتفات اى نظرت وفكرت فيه طلبا لمعرفة حالة علمت جواب اذا وكيف اصابه عطف على ما موقعه والمحز المفصل وطبق السيف اصابة المفصل واكثر

عليك

للخبر تفسير المجاز قوله يوجب الاقبال انظر الى حسن التدريج من ابتداء وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على بول هو معروف فان من شان نفسك سمعه من حال انفتاح التحقيد ما تصورته من انك تجد منها ولا يتقوى بشيء فشيئا الى حد اي بالاقبال وبيان يكون ذلك الولى مسبوقا عظيم الشان الى آخر الصفات لحسن ستقيم لان ذلك ليس من شان نفسك فكيف يجعل جزاعمه التهم الا ان يقال من انتفاء كونه كذلك فيستقيم بعض الاستقامة وقوله تستطيع عطف على لا يعتبر وتوله على ما هو عليه متعلق بالنزل اي على الوجه الذي هو عليه وهو اياك نعبد واياك نستعين بطريق الخطاب قوله وليس ابنجر بيرد ان يبين حسن موقع الالتفات في ابيات امرء القيس حيث يليق بفضله الكلام وقد ذكر للالتفات الاول اربعة اوجه وللثاني ثلثة اوجه وللثالث وجها واحدا وذكر ملفوظ ابن حجر بضم اي الراء المهملة وسكون الجيم بعدها لانه قد علم اسمه فيما سبق فيتكلم نسبه ونسبته وتوله سعد خبر ليس وان يكون متعلقا ببعيد على حذف حرف الجر اي من ان يكون او بدل من فاعله اعني الضمير العائد الى ابن حجر فان قلت هلا زعمت ان لا ضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائدا الى ابن حجر به يحصل الربط قلت لانه لا يبقى ح لا يرله الجل لا يزله الجملة الحالية اعني وهو المشهور انه بعيد قوله بعيد جهته بل يصح ان يتقدم عليه ليكون حالا من ابن حجر او سيا وقيل ان يكون ليكون حالا من ضميره والخابرة اي الجامع لقصبات السبق في ادراكها كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يغرزون قصبات فيثب يعون لمن سبق اخذها او لانهم فعلوا الوزر قصبات السبق وحازها وكان النقل الشعر المتقدم والمستلذ المقتطع وتواتست ونعوذ من اللام بتقوية العمل فيما اناء كما وهو جمع الانسان العين عبر بها عن اللطايف لانه اشرف جزء من اشرف عضو وهو العين من اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الرأس والظرف اعني في انتفاته يتعلق بينها او الاتيان بفنون الكلام واذ التفت تعليل للافتنان ولكان يمكن عطف على التفت او حال والتعليل بقول بعيد لا زالة استبعاد ازاله الضمير ومعه لشيء واحد اعني بت وبات له او ان يلتفت نوعا عطف على ان لا يلتفت وحتى تقصد متعلق بان يكون او بفعل هو خبر يكون واستتباع للخطب وجزائه قطعا تشنيعا شديدا اي البناء اي الخبر متعلق بتهول الخطب او بالخطب لانه من نوع الفعل او حال منه وهو الفجيع والفجع بالتشديد من فجعته او جعه والموجع من او جعه جعله وجيعا والواقع اي لاجل الامر الواقع اي الاذى

جيعانه

اي ادت متعلق بالنباء والفات صفة للواقع او للنباء والنفت الكسر وتفت في عضد كناية عن تعاني اي او دخل شوكته على طريقة التجريد في تعبها نقل اي فعل النفت فيه وقوله فعل ذلك اي النفت تلك الالتفاتات المتعددة فاقامها كوآخذي طلبه ان ذلك الخطاب فيحصل له بعض التسلي حين تحزن له وتجوع مثل هذا الكلب وقوله لفظاعة شان النباء متعلق بابدت وضمير اشعارا للنفس مع عدم للنباء يقال استشعر فلان خوفا اذا اضمر في قلبه والكمد الحزن المكتوم وارتمض احترق من الغم والحزن والقلق الانزعاج والاضطراب وكني التحير وابدت اي اظهرت النفس هو جزان وضمير لا يعلقه وان يضجره في موضع المصدر ابواب الصبابة البواب جمع بارقة سحابة ذات برق فعل الملوك مصدر محذوف اي فاعلا فعل الملوك وجار يا جاري على الخطاب عليه ولولا عطف جاريا جاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتصبر لانه نوع من الفعل وقوله فلم تفعل الا النفس ذلك التثبت والتصبر شكلت النفس اياه في اثنائه فاقام هو نفسه مقام ذي كربته وحزنه مستسليا حال من ضمير قائلا وهو من ضمير اقام قوله على ان التحزن يعني التحزن الذي تعطاه الملك لاجل المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي الا بتحزن الملوك تحزن صدق لا يتفاوت لحضور ذلك المصاب وغيبته ونخاطب الملك اياه كما في تطاول ليلك وعدم مخاطبته كما في بات فيتمثل بل مثل لا يتوهم ان هذا التحزن من المصاب المكروب قوله على ان ذلك اي ما ذكر في الابيات من تطاول الليل وعدم الرقاد وشدة الامر باقبل انما كان لاجل او صفة ولم يتجاوزه وهذا التنبه يحصل بقوة التام وقوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يقتضي الحصر والاختصاص لكان اذهب وابار اهلك وحارا بار استمر اها لكا فاطن بالنع من فطنه فهم فالمفعول متروك اي ما حصل له الفهم ثم عدي باللام والاصل انه فهم مع ذلك النباء مقتضي الحال فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لا يصدر على روية وفطانة بمنزلة كلام السكارى فكيف يكون من جهات لطف قلت لفظ التنبه يدفع السؤال فتوله ولان من اذا اوتهم معناه ان الانسان اذا ابتلى بمثل تلك الحالة المذكورة لا يسلم الكلام عن مثل ما ذكر فيجوز التنبيه عليه ويكون ذلك من كمال التيقظ للحال والتفطن لمقتضاه قوله فان ما ذكرنا اي بعض الافاقة فهو نعت على المصدر حال كونه مدركا شيئا من الادراك والظرف اعني بعد حال متعلق بقوله باوجد وهو خبر ان وجاز التقديم لما في الظرف من التوسع قوله على ما سبق وهو ان التحزن ذلك انما كان لما فجعه ولم يتعده وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم قوله غاظه ذلك اي علام التثبت والتصبر

فاقاموها اي النفس قابلاله اي للسمعي للعتاب ولا خفاء في ان اللائق بالتوبيخ والتعبير العتاب الخطاب
قوله فحين سكت في موقع جواب لما او الظرف متعلق بقوله وتى عنها الوجه والاشتغال البعوتي في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفا ولو جعلت ولّى هو الجواب بقي قوله فحين سكت اجنبيا
والادموعة هو ان يتكلم مع نفسه خفيا وقايلا حال من ضمير يديدم قوله مالم يعثر استغلق بلا يعثر نوف
ولا يقفون اي مالم يطلعوا من مضمونات تقنيات كلامه وتنوعاته على لطايف ولا يخفى حسن موقع
قوله لامرى دون ان يقول رجل وقد تادى بهذا اللطف الى ان يتوهم البعض ان معناه امرى القيس
وقوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض وضمير اشباهها للطايف الاعتبارات قوله والاصل ان تجعل
عادته افتتاح كل فن واختتامه بعبارات مهذبة واستعارات مستعذبة في وصفها بالغاري الكتاب
وضبط لمباحث الباب قوله المرفوعة مفعول له لمجرد وصفة للطايف او الاعتبارات وهو النعت
هو عن المسند اليه والمطالع جمع مطلع موضع الطلوع وهو ارتفاع البصر الى شيء والنازح البعيد والمراد
التراكيب البليغة المشتملة على لطايف الاعتبارات لا تشتهاضر انه مالم تجتهد فوق عقلك انظار التامل
غاية الاجتهاد ولم يبلغ في السعي والترقي اعلى المراتب مع صدق همته في الاعانة وفرط استظهار بالنفس
التقوية الادراك والامتراء الاستدرار واخراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر الى الشيء
ينظر اليه كالمستظل من الشمس بوضع اليد على الحاجب قوله لما ضنالك اي للطايف التي في تلك الطاها
الالحيا جمع لحيي بالضم وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع لذوات الاظلاف اعني محل اجتماع اللبن
والجهور الطاقة والشعف والتنقير التفحص وزيادة التفتيش وضمير عنها للطايف الاعتبارات ماذا حال
من فاعل لم تنتر ولم تخلف تبطش صفة همة وهو الاخذ بقوة وعنف والمتوخى المطلوب والباع
قدر مد اليد والبسيط الواسع الممدود ان لا ازال لئلا تزال انت متعلق بتبطش او بجاد النظر
فلامة الظفر تستظهر حال لكونه معناه مستعينا الى طالبا للعون والعونة في خاعتيك اي طعل ان
يستشعر تلك اللطايف اي يجعلها شعارا لكسب هو من اللباس ما يلي الجسد والحق ان الاستشعار هو
الاضمار في القلب [illegible] متعلق بمستظهرا ينظر اي متهيئة لكمال الادراك لا ذاهلة بمنزلة ان بهم والطبع
القوى المتنفس في ادراك اللطايف والدقايق والنزهم الوصول الى المعاني والخاطر في الاصل ما يخطر بالبال
استعير للمحل والقران كثير العونة والعقل القوى المدركة المباينة قوله وعلا دمقدا دخبر على ان كلام ب

رب القوة ومعنى بهذه الطبقة الجامعة المتفقة على البحث عن خواص التراكيب ولطايف الاعتبارات وانا اظن
مرفوع صفة علما وان كان التانيث وذكر الجمع بالواو والنون كالمخصوصون والذيون يشعر بانه مجرور
صفة الطبقة والقذال من ادنى مجمعه توسق والحكمة كل ما وافق الحق وقيل علم الشرايع وفصل الخطاب
الكلام البين المنقول الى المفصول بين الخطاب البين الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى الفاعل
اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل قوله وهو قرانه الكريم المنتظم من لدوف لا الى عنق القديم القايم
بذات الله تعالى على ما هو راي اهل السنة والجماعة الاكتساء لبس الثوب والطلاوة بالفتح الحسن والقبول
واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة صارت مغدقة كثيرة الانداء والماء الغدق الكثير والاغداق
الاسافل التي هي بمنزلة الاصول العروق واثمار الاعالي التي هي بمنزلة الفروع والاغصان تشبيه
للقران بشجرة طيبة قوية الاصل كثيرة الثمار واصل الكلام من قول من قال في وصف القران ان
هذا والله لا يشبه كلام الناس ان له لطلاوة وان عليه لطلاوة وان اسافله لمغدقة وان اعاليه لمثمرة
ومعنى انصبابه في تلك القوالب اشتماله على الخواص والكيفيات ولطايف الاعتبارات كما ينبغي وعلى ما ينبغي
من غير ان يتجاوز ادنى تجاوز ونبيه اشارة الى ان الاعجاز بكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها على ما يراه البعض
والبادي في القوالب للاشباع ليلايم الاسالب قوله الفن الثالث في تفصيل الاعتبارات
الراجعة الى المسند للوجه الذي علمت له ان لابد من طلب الحالات المقتضية لاير او المسند الصور
وكيفيات مختلفة تعلم انه لابد من طلب الحالات المقتضية لايراد المسند على ما يعتوره من الصور والكيفيات
وذلك الوجه هو ان ياتي لك وضع المسند على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما تقرر ان مدار حسن الكلام
وقبحه على انطباقه على مقتضى الحال وعدم انطباقه فقوله للوجه الذي متعلق بتعلم والعايد الى الموصول محذوف
اي علمت له وقوله تعلم له اي لذلك الوجه يذكر ونذكر لبعد العهد بذكره وهو كالبدل من قوله للوجه
كما تقول زيد مررت به وذلك ان يجعله من الاضمار على شريطة التفسير وهو ظاهر قوله الا وادي الامواج
جمع اذى وتلاطمها ضرب بعضها ببعض شبه الخاطر ببحر يخرج منه اللآلي وكثرة حركاته الفكرية ونوا
بتلاطم الامواج وحمى دون اذى مكان للشيء استعير لكل مجاوز مقدار حده والغي يا ايها الذكي
خلق وتوقد بتلاطم امواج فكره متجاوزا ابا وجنة الشاركين له في اصل الفهم والصناعة استودعته
الشيء طلبت ان يكون وديعة عنده وكالا انه نافى منقول المستودع لاعتقاده على الوصول انقلاب العلامة

الذي يتعقب الامور والمحدث الصادق الظن في الامور كانما حدث بها وقوله ولا يحجب عطف على العلة
كانه قيل التي حجبت فلا يحجب عنه شيء من اللطائف البديعة الغريبة في موانع اختفائها وَاستطلعت
طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع اي ما يطلع عليه والطوق الطاقة والكفاء مصدر كافاه
اي قابله صار نظيرا له اقيم هنا مقام المكافي والنظير وانتصب على الغير في الكافي التحدي من تحدى القرآن
تحدى الامام منوال من تحديه باريه وعارضته للغلبة واصله في الحاديين من الحدا يعني الذين تحدوا بالمعارضة
القرآن والاتيان بمثله حكموا بالعجز واعترفوا بكمال بلاغته واختاروا المعارضة بالسيوف دون الحروف **قوله**
فهو اي طلع الانجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة
الوسيلة الشلي التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله اي لا بد
في موضع منقول علمت وان مخففة اسمها ضمير شان محذوف والاصل انه لا بد ومن التفنيع خبر لا والنافية
للجنس لا بد وقوله من التفنيع لمقتضيات الاحوال في العائد على لفظ اسم المفعول اي الاعتبارات
التي تقتضيها الاحوال في ايراد المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثاني اما
هذا الملايم كما سبق في صدر الفن الثاني من انه وجب عليك ان يرجع الى الفكرة في التفنيع لمقتضيات الاحوال
في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن ما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال
على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعول المقتضيات او من يقوله يعلم له ايضا اي لا بد من
التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند **فان قلت** كيف انتصب ايراد على المفعولية
لاسم الفاعل من غير اعتماد **قلت** لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانية صار في معنى الاعتماد
على الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل في ايراد احد ما يعتمد عليه
نسخة فتح المقتضيات لا يلايم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية والنسخة كسر لا يوافق ما سبق في صدر
الفن **قلت** تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس **قوله** وفي ايراده عطف على المسند
وكذا انه كونه جملة اي لانواع التفاوت في ايراد المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او حالا نحو يقوم
زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما موصوفا او منكرا او تقدم الفعل في النكر تقديرا كما هو الاصح في المسند
واشتغاله من جملة المرفات الى انه لا بد لخصوصيته لكل نوع من المعارف من حالة مقتضية عليه وحده
قوله ومن كونه نوع عطف على من كونه متروكا وقدم ذكر التاخير لانه لما كان الاصل في المسند اليه

هو التقديم كان التاخير هو الاصل في المسند **قوله** حتى يتبين لك يتعلق بقوله التفحص عن الاحوال المقتضية
لانواع التفاوت في المسند وضمير يتبين يرجع الى المسند وضمير سمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمة بكسر السين
وفتح الميم مصدر وسم يسم وسمة اصلها الوسمة والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين الطريق وبمعنى السمت
المسند سمة المقام كونه على وفق ما يقتضيه كبروز المسند اليه لكل قرينة في موضعها وكذا ايراد المسند الى حقه
مقتضى المقام على اعدل طريق لذلك المقام **قوله** فهو اي ذلك الانشاء والايراد موضع امتحان القوى
الفكرية وامتياز الاضعف عن الاقوى فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارحوا الكلام
طرحوه فيما بينهم ونظروا فيه وطرح بعضهم الى البعض ومن طارد بعض الفرسان فحمل عليه فطرده ومنه رازه
بتقديم الراء المهملة جربه وامتحنه والجذع من الفرس الذي تم له سنتان والقارح خمس سنين **قوله** اما انه
المقتضية لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية او مقالية يعرف بها المسند ليصلح المقام
للحذف وهذا مع كون المسند اليه كان يعرف منه اي من ذلك الحال المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك
غرض ليترجح على الاثبات الذي هو الاصل في جزء الكلام فقوله وتعلق عطف على كان او حال باقي الكلام
تفصيل للغرض وهو اعم من الفائدة التي يقصد حصولها والباعث الذي هو يدعو الى الحذف لضيق المقام
منه لجنة اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل لولا ما وقرائن لك لولاها وازيدك قرا او على ترك نظايره
بان يكون هناك ضابط يعلم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند فيه وقد ذكر علة من ذلك احدها ان يكون
معدولا او ما يقوم مقامه معرفا الى الفاعل او مفعوله بعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربي زيدا
قايما ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر ثم اذا كان لدلالة
الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبة وقيامه مقامه لكونه من تتمة الخبر حالا من الضمير كان
التامة ولهذا كان الحذف لازما بخلاف ما يراه الكوفيون من كونه حالا من زيدا المذكور فانه حينئذ تعينه
تتمة المبتدا فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلتزم حذفه وايضا مفهوم الكلام حصر جميع ضرباته زيد على
اضافة المصدر من غير تعرض الى الحصوص على حالة القيام اعني جميع ضرباتي حاصل في حال القيام فلا يبقى
شيء حاصلا في غيره بخلاف ما لو اقيل جميع ضرباتي زيدا حال كونه قايما فانه لا ينافي وقوع ضربه
عليه في حال آخر وبخلاف ما اذا قدر كان ناقصة وقايما خبر كان فانه لا يفيد الظرف فلا يقع موقعه
ولذا التقدير اكثر منزل التسوية حاصل اذا كان يلتو ما من اثبات التسوية جذرحه بان ارشح عليه

ثم حاصل اذا كان زيد فالحاصل ههنا من فاعل المصدر وما مصدرية والمنصف بالمطابقة كون الامير

ليتماسك اجزاءه اذا ضرب باليد واخطب اكوان الامير نحو حصوله في زمان وقد يقدر الزمان فيقال كان اذ
اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت خاطبا على الاسناد المجازي
وجعل وقت القيام ظرفا لوقت الخطابة على طريقة ظرفية الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا من نوع المحل بالجزء
كما ذكر سيبويه في اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقيل عليه سماع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم قوله
وقولهم كل رجل وضيعته وضابطه كل مبتدأ بعده مرفوع مقدر بواو المعية قصد الى الاخبار بتقارنهما
والتقدير عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته عطف على الضمير في الخبر لا على المبتدأ
ليكون من تتمته فلا يقع موقع الخبر ومنهم من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته
وهو قوي من جهة المعنى دون اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك قوله وقولهم لولا زيد لكان كذا اي
موجود فحذف لان كون لولا لانتفاء الشيء لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك ويجب لكون لولا قائما مقامه
ومن يجعل المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند عدم الحذف جملة اسمية مثل فلولا
بالعلا ابرزتي لكنت اليوم اشوى من بعيدي قوله ولعمرك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك قسمي
او يميني او نحو ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيام جواب القسم مقامه وكذا ان اريد به الايمان
الاخر في الضوابط المذكورة قوله والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا قوله فاذا زيد لاقتضا
دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا
زيد موجود وان كان تقديرهم من الخارج مخصوصا مثل فاذا زيد بالباب او حاضر بخلاف ما اذا
خصوص خبر لا دلالة عليه مثل فاذا زيد قائم او قاعد او آكل او شارب فانه لا يجوز الحذف
ولم يجعل المرجح ههنا ايضا اتباع الاستعمال لجواز لكن قد نبهناك على انه لا تزاحم في المقتضيات
والاغراض قوله زيد منطلق وعمرو اي منطلق فحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجه
الترجيح وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اولى من جعل الجملة على الجملة واما اذا قصد
عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيدا منطلق وعمروا فهو من حذف
المعطوف على المسند قوله النار بعد قوله أفأنبئكم بشر من ذلكم اما ان يحمل على النار شر من ذلكم
فيكون من حذف المسند او على النار فمن حذف المسند اليه وذكر اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم
الآيات قوله واما ضيق المقام لمحافظة على وزن او قافية او سجع او نحو ذلك فنحو

قوله واما فان مع قصد الاختصار لان ضيق المقام قلما يخلو عنه واما الاختصار فلازم في الكل
من ابل من المطالب يعني الاصوار وتهدت اي تنغصت تنفس الصعداء ماجنها قائلا المتهدد اي السائل
المتهدد هو المطالب به فيكون من حذف المسند ولو حمل على المطالب مع المتهدد من حذف المسند اليه
ونوتره في بحث كون المسند فعلا موقوفا على ان الثاني اولى لان التابع حين قال من المطالب
كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب بانه المتهدد او غيره فينبغي ان يجاب بانه المتهدد وذكر ايضا قوله
المنطلق زيد لمن يتخيل في ذهنه المطلق باعتبار تعريف العهد او الحقيقة وهو طالب لتعيينه في الخارج
والذكر في الكشف ودلائل الاعجاز انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو
فيقال زيد معناه زيد التائب لان قولك من التائب في معنى ازيد التائب او عمرو ام بكر الى غير ذلك
فينبغي ان يجاب بزيد التائب قد يسبق الى الفهم ان الواجب مثله ان يقال التائب لان السؤال عن
التائب فيجب ان يكون محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد بتقدير قام زيد
لا بتقدير زيد قام فالجواب في مثله بتقدير الفعل عند عدم الحذف ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم فالتقدير بعد من الاستفهامية في السؤال تقدم في الجواب قوله ويأبى المؤمن
نون لان توقيف الفعل ونفي كما سبق وفي قوله ولك ان تقول اشعار بان فيه وجها اظهر هو كون
المذكور خبرا عنهما من غير حذف وافراد الضمير للاشعار بان ارضاء الرسول كان من الله وان رضاهما
واما لم يحمل على الاختصار والاحتراز عن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزامه الحذف قبل القرينة
بخلاف نحن بما عندنا فان لفظ بما عندنا بمنزلة سبق القرينة وبخلاف فاني وقيار بها لغريب
فان المذكور خبرا في وتقديم قيار لمجرد الاهتمام فيؤول الى زيد قائم وعمرو والبيت لضابي بن الحارث
البرجمي وقيار اسم جمل له وبعده وما عاجلات الطير تدني من الفتى نجاحا ولا عن ريثهن تخيب
ولا خير فيمن لا يوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب قوله واما ان لا يخرج الاقتصاد
في ان هذا يصلح غرضا للترك في الغاية المطلوبة منه اي يترك ليتحقق عدم تواج الذكر الى البحث
والتعدد لا حصوله يصلح باعثا على الترك قد نبهناك على ان الغرض ههنا اتم فظهر صحة ما في التخيير
واما حمل الاولى على ظرف المضاف هو الاحتراز فيه اذا الاحتراز عن عدم تواج الذكر الى البحث لكن ما
لا يصلح باعثا على الترك ما مطلوبا منه وتقرير المقال ان ما علم قسمين متصلة للسؤال عن تعيين ما

الحكم بثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخرى يلي الهمزة
مثل ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانها
منقطعة بمعنى بل والهمزة اي الاضراب عن كلام سابق واستئنافه كما كان او ضراد الاستفهام عن كلام
لاصح فانه لم يقل ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام
المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو بذكر المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا واما قدم المسند لكونه منقطعا
في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك فانه ربما يدعى احتمال كون ام متصلة تليها احد
المستويين والاخر الهمزة على ان هذا ايضا لخراج الى غير المراد الذي هو الانفصال بالتعيين وان
الحق انها منقطعة البتة عند اعادة المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولك ازيد عندك ام عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد ولمثال ذكر
في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على غرض لا يقال المراد
بترك المسند ان لا يعتبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول ما ذكر في صدر الحالة من كون المسند
بحال يوجد منه المسند وتعلق بتركه غرض ما يأبى هذا المعنى وايضا لا يكون تركه ذكره للنوع المذكور
بل العدم في نفسه قوله واما لا اضمار التابع القصوات ترك اللام على ما لا يخفى وتاويله بالحذف لا اضمار
فاسد ايضا لان النوع هو الاضمار لا الحذف لا اضمار والاقرب انه تمثيل الى المعنى لدلالة
قوله وتعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض اما كذا او كذا لكن الانسب ان يراعي ذلك فيما يليه
اعني طلب تكثير الفائدة قوله بالمذكور اي بما ذكر من الكلام بعني ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل
على ترك المسند ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة فلهذا عبر عنه
بالمذكور دون المسند اليه وضمير عليه للمذكور وعليه وغيره لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي
يطلب منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر هاهنا
على ما لا بد منه من التقديرين قوله واما الحالة المقتضية لذكره هذا قريب مما سبق في ذكر المسند
اليه جدا وحاصله ان لا يوجد قرينة حالية او مقالية تدل على المسند او توجد لكن يتعلق بذكره
غرض مرجح مطلوب او باعث يرجح الذكر قوله او قصد التعجب يعني ان تراني لاحوال
من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه يقاوم الاسد لكن

لكن يذكر ذلك لقصد تعجب السامع من حال زيد ومما هو بصدده وما يقال ان التعجب حاصل بدون
الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل النوع قصد التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه فقط
على ان مقصوده التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر مالا حاجة
اليه في افادة النسبة طلب العقل له فائدة فكان قصد التعجب مناسبا فحمل عليه ومنهم من زعم
ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه والحق
هذا الكلام قليل الجدوى جدا قوله او تعظيمه اي تعظيم المسند اليه او اهانته او الترحم او الاغراء عليه او نحو
ذلك من الاغراض التي تصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الوحى
قوله والمقام مقام بسط تنبيه وتذكير وليس اليه كثير حاجة قوله او لان الاصل الصواب ترك اللام
وكذا في قوله او ليتعين كونه اسما لكنه خالف مع المعنى يعني ان القرينة ربما تدل على ان المسند المحذوف
هو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اتصافه بالعلم فقط فيقصد بالذكر تعيين احد
لو من يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت انه يفيد حصول مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام
او تجدد في زمان او استمرار تجدد على تجدد الازمنة فلقد صرحوا بانه للدلالة لو قلنا زيد قائم على
ازيد من حصول القيام له نعم قد يدل المقام او العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد
طويل او قصير وعمرو اكل او شارب وينبغي ان يكون قوله فيستفاد الثبوت صريحا اشارة
الى هذا المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات ففي بعض المقامات بمعونة
القرائن كما اذا كان الظاهر هو الفعلية فيعدل الى الاسمية قوله او ظرفا هذا بالنظر الى النظ
المتعارف من كون المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد يحمل اليه وصار هو
العامل وان كان المسند في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف وتقديره عرض بانه لا دخل للذكر
في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب ان المراد
انه يورث الاحتمال صريحا قوله وبها اي التقدير ان حاصل او حصل قبل او بمعنى الواو او اراد ان يحتمل
التقديرين هذا قوله ويأتيك فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين تقدير الفعل وهو في
الحالة المقتضية لا فراد المسند قوله ويصلح لشمول صنع الاعتبارات يعني الكثير منها دون الجميع
له لا تجيب ولا اهانة في المسند اليه مثل الكل زيادة التقرير وبسط الكلام ومحافظة الاصل الذي اخر

فيقصد

وتعيين لاحد الامور الثلثة اعنى الاسمية والفعلية والظرفية وهو الاسمية وفى الاكثر استلزامه
المسند وتنظيم المسند اليه والتوصيف لعباد الله تع والخالف فى الله الهنا المعطلة والمشركون
ومن يجري مجراهم وفى تحذيرنا مثل اليهود والنصارى وفى البواقى ظاهر والمعتزلة سموا انفسهم اصحاب
العدل والتوحيد لايجابهم على الله تع ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق الشرور والقبائح ونسبتها وكذ
ذلك مما يعد من ظلما ولتنزيههم الصفات القديمة المفضية الى كثرة القدماء المنافية للتوحيد وآباؤليين
الله ابو المامن والعشرون من الخلق العباسية وكان شيخها شيخ عالما يبالغ لهم علية انت وربطا
وخانقاهات كثيرة للصوفية وصنف كتاب روح العارفين نبوع له فى وفات ابيه بكرة الاحد
فى القعدة سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفى سلخ رمضان من سنة اثنتين وعشرين وستمائة
وفى زمانه قتل طغرل آخر السلاطين السلجوقية **قوله** واما الحالة المقتضية لافراده المسند وضع الظ
موضع المضمر لزيادة التمكين ولكون هذا مثال عدة اقسام والمقتضى للافراد مجموع امرين احدهما كون
المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم كون المقصود بنفس التركيب تقوى الحكم
احترازا عن نحو زيد قام فان المسند فيه وان كان فعليا لكن قصد به تقوى الحكم وقيد بنفس التركيب
لان التقوى بالمؤكدات الخارجة مثل التكرير وان واللام لايمنع افراد المسند وقد يسمى فى النحو الوصف
بحال نفسه مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو مررت برجل
ابوه كريم اوكريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك التناسب سمى المسند فى نحو زيد قام وقام زيد مسندا
فعليا وفى نحو زيد ابوه قايم اوقايم ابوه مسندا سببيا فبين المراد بالمسند الفعلي واورد امثلة
من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن الظرف ثم بالمسند المتعلق افعال
تفسير تقوى الحكم الى موضعه وتوسط الامثلة بين تفسير القيدين فى افراد المسند دليل ظاهر على انها
امثلة للمسند الفعلي لالافراد المسند فلا يغير كون المسند فى البعض جملة ومفيدا للتقوى مثل الكريم
البر بستين وفى الدار خالد على اقرب الاحتمالين وانما لم يمثل لافراد المسند لانه اما اسم منكر اومعرف
اوفعل ماض اومضارع وقد ذكر امثلة لكل ونوابه فى موضعه فلا معنى لذكر امثلة الافراد
مع الاطلاق بل لاسبيل اليه سوى ذلك وكرر مثال الظرف مؤخرا عن المسند اليه مثل الكريم البر
ومقدما عليه مثل فى الدار خالد على ان خالدا مبتدا وفى الدار خبره واحتج على كون الظرف تقدير الفعل

الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل ليكون مفردا بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لايكون الا جملة
مع ان معناه فى الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يقع التعليل بقوله
اذ تقديره استقر اوحصل لا على ان خالدا فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو راى الكوفيين والاخفش
فانه لو قدر مستقر اوحاصلا لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر تام الافادة والقول بانه يجعل
الظرف مثالا بتقدير اسم الفاعل وتحلية الدار خالد على راي الاخفش تعسف ظاهر نعم لو اجعل
خالد مبتدا وفى الدار خبرا تقدما يرد على ما ذكر بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل اوباسم
الفاعل كما يقتضي التعليل بتقدير الفعل ايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم
يقع تقديمه ويمكن دفع هذا بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم
الاعتماد فجعله فاعلا يفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض الايضاح بان ما ذكر فى تفسير المسند
الفعلي يجب ان يكون تفسيرا للمسند المطلق يعنى فى الجملة الخبرية بناء على انه لامعنى للمسند فيها
الا ما حكم بثبوته للمسند اليه اوبانتفائه عنه فتوكيد وتشنيع كلامنا ويتبغى ان يتحقق ان المراد بالثبوت
اعم من الثبوت المحقق بالمسند الاسم المقابل للتجدد فان هذا قد يكون مع التجدد اوالدوام اوالاستمرار
قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند بل المفرد منه فعلا قدمه لكونه الاصل فى المسند بالنسبة
من يفع النسبة وهو تخصيص المسند باحد الازمنة تقييده بالزمان الماضي اوالحال اوالاستقبال
وتقييده باخصر ما يمكن من الظرف احترازا عن مثل زيد قائم فيما مضى اوالحال اوفيما يستقبل فانه يتأتى بالاسم
المسند لكن بلفظ يجاوزه بخلاف الفعل فان فيه جزءا من مدلول الصيغة وتوسع افادة التجدد وتحقق
للمقام لا التقييد وقد يتوهم انه احتراز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند بالازمنة مع الاختصار
وليس المسند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للثبوت دون التجدد ولكون الكلام جملة اسمية وليس بذلك
لما سيجي فى بحث تقديم المسند وقد يقال انه نوع اخص بقيد ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الضمير فلم يكن اخصر
ما يمكن والحق ان هذا اتعيين للمقام كون المسند اليه فعلا بعد تحقق مقام كونه مفردا وذلك بان لايقصد
تقوي الحكم فمثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود هو التقوى ومعنى التجدد هو الحصول بعد ان لم
يكن فمثل علم الله وبعلم الله يعتبر التجدد باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير فى العلم القديم
وفى مثل زيد كاتب يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرينة المقام لا لجنب فاحتيه

الترتيب بخلاف زيد كتب او يكتب قوله فويل لهم كلمة دعاء بالهلاك والعذاب وهى فى الاصل مصدر لم يستعمل له فعل وفى قوله مما سلفت بيان ان كتبت للزمان السالف اى الماضى وفى قوله بعد بيان ان يكسبون لزمان الحال تقول افعله بعد اى بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعله بعد اى بعد ما لم يجئ فيه فيكون للاستقبال وما فى ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعبارة الكتاب ربما يشعر بانها موصولة مبينة بالاجل لهم ويأخذ الرشى بناء على ان المكسوب العبد يكون فعلا من افعاله التى ربما يكون فيه ثواب عليه او وزر ومعصية يعاقب عليه لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله العبد يتناول الاعمال الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون على كونها مخلوقة لله تعالى سواء جعل ما مصدرية او موصولة وفى قوله تعالى افكلما جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون التكذيب يختص بزمان الماضى اذ هو علامة بحيث لم يبق احد من ذلك الفريق غير مكذب والقتل يختص بزمان الحال اذ الفريق الذين هم بصدد قتله لم يحصل الفراغ عن قتله بالكلية لان قتل محمد لم يتيسر لهم بعد ولا ما هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض كزكريا وشعيب وهم مشتغلون بالقتل فى الحال فلهذا اوثر لفظ المضارع وعبارته صريحة فى ان ليس المراد بالفريق الذين تقتلون محمدا عليه خاصة بل ما يعم نلتقديره واما اذا اريد بالفريق من قتلوه من الانبياء والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك وجه آخر واما الآيات الثلث الاخر فصريحة فى الاستقبال الآن التعدى البعض الى الثانى واصل الاستدراج اخذ الشئ قليلا قليلا كما يترقى فى الدرجة والمعنى سنمكر بهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا معصية جددنا لهم نعمة وننسيهم الاستغفار قوله والمراد بازمان الماضى يشير الى ان الزمان موجود لكن الماضى منه قد وجد ويستمر جزء الآن والمستقبل مترتب الوجود والحال اجزاء من اواخر الماضى واوايل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد اجزاء لا يتجزى لما تسمح بالآنات على آراء المتكلمين من تركب الزمان من الآنات كتركب الجسم من الجواهر الفردة قوله والحاكم فى ذلك يحتمل ان يشير الى العلم بتحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان التحقيق انه لا وجود له وانما الزمان امر موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب الوهم لا الى النهاية وانما الآن نهاية الماضى ومبدأ المستقبل ليس شيئا الا بمنزلة النقطة حين يعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف بحسب ما يجعل ظرفا له من الافعال مثل يصلى فى الآن او يأكل او يمشى او يركب او يرمى او يحج او يحسن الى الناس

المستقبل

او يقتل الكفار او نحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذكر معه يكون بطريق الاضافة دون الوصفية وفى قوله قبل زمانك هو افق حيث انتفى ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضى زمانا بوجود فى الزمان الى بق على زمانك والجواب ان هذا تدقيق فلسفى لا ينظر اليه اهل العرف واللغة ولا الى من تسامح صحة قولنا الزمان الماضى قبل الحال والاستقبال بعده على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض قوله واما الى التقييد اى التقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف حاله على حدة وان كان قد جعل فى صدر الفن كل ذلك من تقييدات المسند ولو لا قوله اهل لمثلها تقييدات للمسند لكنت اجعل ضمير تقييده للفعل لا يدل انه قد ذكر حال التقييد وترك على حدة كون المسند اسما نظرا الى ان هذه التقييدات فى الاسم الاغلب فى حكم الاصل يكون للفعل لكن جعلها من تقييد المسند نظرا الى انها قد يكون لما اتصل بالفعل من المصدر والصفات المشتقة منه وفى ترتيبه الفائدة تقوية لها وازدياد من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالات او فوائد التقييد اى الحكم او لازمه ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا عن احتمال التحقق لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة فى توقيفه اقوى والى هذا اشار بقوله فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا قوله ما يتصل به اى بالمسند اى يتعلق به سواء كان معمولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كالشرط ولفظ فى قوله من نحو المصدر ونحو كذا وكذا تم لقصد التعميم كلفظ مثل فى قولهم مثلك لا يبخل وهو كثير فى كلام المصنف جدا قوله او السلب يعنى المفعول له على ما يتم الغاية المطلوبة مثل ضربت تأديبا وجدا وابا وحث مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل بالسوط فى ضربت بالسوط مفعولا به بواسطة حرف الجر بناء على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما تعلق بحرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر فى واللام سواء كان الحرف للتعدية كما فى مررت بزيد او للاستعانة كما فى كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما المعول بان يراد ما اذا اوصل الفعل بالتعدية دون الاستعانة حتى كان السوط اصل المضروب بالظلم الكامل ثم لا يضمى الميه قوله او ما ضربت الا زيدا يشير الى ان المراد بالحرف اعم من حرف الجر اما كون زيد مفعولا به فظاهر لان المستثنى منه العام متروك ليس الا فى التقدير اذ لم يقولوا بان الا زيدا عند حذف المستثنى منه بدل مما قبله واما كونه

بواسطة الحرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود وقوع الفعل عليه الا بواسطة
اداة الاستثناء **قوله** لغوت او تقدمت على لفظ الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته
فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما يظهر الفرق في انه اذا قدم يسمى المقيد به جزاء ويتجزم بحرف
الشرط مثل ان تضرب عمروا يضرب زيد وان لم يعمل في ان ضرب عمرو يضرب زيد حيث يؤول
يضرب عند التأخير ايضا مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط
واذا اخر الشرط كان القيد الاعلى الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا **قوله** ولم اذكر الخبر جواب عن سؤال
وهو ان من المقيدات للمسند الخبر في باب كان نظرا الى انه كان مسند الى المرفوع الذي هو كالفاعل
بحسب النحو ولهذا لا يعد في الملحقات بالفاعل كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم يذكر في تحرير
الجواب ان الافعال الناقصة لا تتم كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل مع الفاعل
المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فلو سلم انه لم
كان في جملة المقيدات لكان اوجه والجواب انه هذا ذكره وهذا كما يقال ان الافعال
الناقصة يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناه اي ما هو مضمون معانيها وحاصلها
يعني يحصل للمخبر في كان زيد قايما حكم الكينونة في الماضي وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا
القياس في التحقيق هذا الغرض ومخالفة لظاهر ما عليه كلام النحاة من كون الخبر في باب كان بمنزلة
المفعول اكثر بالتأمل **قوله** وقد ظهر لك بما ذكرنا اي من كون الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة
الشرطية الآتية جملة خبرية اي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يتقيد بالمفعول فيه
والحال ونحوهما فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت وقوع
الضرب منه على عمرو وعلى تقدير تحقيقه كما تقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق
والكذب كساير الاخبار ولا يخرج عن الاحتمال بالاعتبار كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار
او وجد الليل اما الشرط فانه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق
والكذب ونعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما اذا قلت
زيد قايم بدون الاعراب او اداة الربط وتارة بالزيادة كما يدخل حرف الشرط مثل ان قام زيد
هذا ما عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون فيجعلون كلا من الشرط والجزاء خارجا عن

عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق فان طابق الواقع
فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون
بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قايم والحكم هو التعلق
بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا ثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق
بين الاعتبارين ويخلط بين كلام الفريقين حتى زعم بعض اكابر الفضلاء في هذا المقام ان مراد العلماء
هو ان قولك يضرب زيد جملة خبرية مقيدة بقولك ان ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب
الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كالتقييد بغير الشرط
بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير بانه تحقيق للحق لا قياس واعترض بعضهم بانه اذا كان
الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب لم يكن الجملة محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع
الشرط والجزاء فيكون قيد الشرط سهوا البتة وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع فما ذكر غلط على غلط
في الشكوى فتنق ومع الحمى ومتى بل مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان
قبله بل انتقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه المنطقيون
ومما يؤيد ذلك قطعا على اختلاف كلام الفريقين ان الحكم كما عند المنطقيين محكم في الشرط حتى ان قولنا كلما طلعت
الشمس فالنهار موجود موجبة كلية احد طرفيها طلوع الشمس والآخر النهار موجود وان واحدا من الطرفين
لا يحتمل الصدق والكذب فما يحملها الحكم بينهما بلزوم الثاني الاول ولا شبهة لاحد في ان الخبرية عند
اهل العربية هو قولنا النهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كلما اضيف الى المصدرية
مع الفعل بتقدير الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان
الجزاء جملة خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر بخلاف قولك ان جاء زيد فاكرمه او لا تكرمه او فلعلك
تكرمه فانه انشائية مقيدة بقيد مخصوص **قوله** اعتبارات في الترك دون من الترك اشعارا بان الاعتبارات
هي اللطايف المقتضية لا مقتضيات الاحوال وقوله ولم في الترك اعني الفعل بالاضمار ثم التفسير هو
اللايق بحكم الذوق لا الاظهار والاضمار بلا تفسير ثم لا ارى جهة حسن العبارة في قوله بتقييده وايثاره
عطف على كلمة في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشرط المختلفة وكان الاظهر نصب لعل لان الثاني ايضا عطف

على الاول الثاني الرواية بالرفع فكانه عطف على المحل ومبتدأ خبره له فالجملة مبتدأ وخبر داخلة با[illegible]
اعلم قوله وجميع ذلك اشارة الى ما ذكر من نوعي الاعتبارات تحقيرها لما يدل ان جميع ذلك نظرا الى [illegible]
وعلم صفة صفة لنوى لنفصل او متعلق بالظرف ومعناه على انه قوله مصدر وخبره يجدد اصلها وصح
قوله مانع قريب لا يحتاج الى دقيق نظر وكثير تامل مثل عدم علم المتكلم بالقيود او عدم المرادة الاطلاع عليها
او علم السامع او عدم الفرصة او بعيد مثل التنبيه على فطانة السامع وتادية اليها او ادعاء ظهورها او التعويل
على دلالة العقل او توليد مذاق الاتساع بسبب توهمها المتكلم مكثرا او قادرا على الكلام قوله افادة
الفعل نصب على التصديق المصدر الواقع خبرا لم يكن وجعله بدلا عنه غلط وافادة التجدد مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف هو المسند واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل والمفعول محذوف قوله
لا لاو متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر والاغراض مثل ان لا يختص بما مع ملك
الله عالم او لا يراد الاطلاع على زمانه مثل الحبيب واصل والمطلوب حاصل قوله لكونه منكرا الاختفاء في ان
المراد اسما منكرا على ما ذكره الموقف لكن قد يتوهم وصف الفعل او الجار بالتنكير بخلاف التعريف فكان
الاولى ذكرها في التنكير وتركه في الموقف وقد يعكس لقرب العهد بهما بما ذكر في صدر الفن وبعد العهد بقوله
لا يقال بل المراد لكون الاسم منكرا لانا نقول لكونه اسما معرفا يأبى ذلك قوله اذا كان الخبر
يعني الخبر الذي فيه ذلك المسند قوله واذا على طريق حكاية المنكر اي نقل المنكر الواقع في كلام آخر على
صورته او كان الاخبار عن الشيء واثبات الفعل بطريق نقل المنكر على حاله قوله كما اذا اخبر عن رجل معين بالاخبار
بالذي على ما سبق وتصديق منقول له بحذف اللام لانه نقل الفاعل اخبر الذي للفاعل وهو القائل
وان لم يكن لما اسند اليه اخبر الذي للمفعول نحو مثل هذا يعتبر فاعل اصل الفعل قوله ليس في كلام العرب
خبر ان وسوا خبر المبتدأ هو قلنا يمتنع او قلنا يصح لانه في تاويل المصدر اي مستويان قولنا يصح وقولنا
يمتنع والجملة استئناف او حال بالواو والمراد انه ليس في كلام العرب في باب الخبر وانما في [illegible]
فقد اتفقوا في نحو ابوك على ان زيد مبتدا وابوك خبره وفي ما اذا اصفت اذا اجعل [illegible] ما الذي صنعته
اي ما مبتدا والذي خبر بل هي في باب الخبر ورد ايضا قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة مباركا وقوله ان تجعل لكم الباب التقلب كالحجي وحديث الامتناع عقلا ينبغي ان لا يخطر ببال العاقل
فضلا عن ان يجيء للقطع بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت الاخبار عن رجل عالم بانه هذا المشار

اليه لم يعلم منه محل والقول بانه يمتنع الحكم بالمعاني على ما ليس بمعاني وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء
لان التعبير عن الشيء بما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معاني وغير معلوم وكذا القول بانه شائع
التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومية كالمبتدا بما لا يدل على المعلومية وعما يكون الاصل فيه المجهولية
كالخبر بما يدل على المعلومية لانه تم وكذا القول بانه شائع مخالفة الاصل بالكلية بجعل ما حقه المعرفة نكرة
وما حقه النكرة معرفة قوله واما ما جاء مما ورد في كلام العرب من المسند اليه نكرة والمسند معرفة
كما في الابيات الثلثة وقد ادعي انه ليس في كلام العرب اجابوا عنه من باب القلب حيث جعل المسند اليه مكان
المسند واعرب باعرابه والمسند مكان المسند اليه واعرب باعرابه فاصل الاستدلال الذي هو الاعتبار ليس الا
ان المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الاول الثاني [illegible]
لم يتعين قائله فقد قيل انه لمروان بن قرارة بن عبد يغوث وقيل لخداش بن زهير [illegible]
ودلالة بذلك على كونه من كلام العرب والبيت الاول للقطامي عمرو بن شليم من قصيدة يمدح بها
زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل [illegible]
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله قفي نكرة اسم كان والوداع معرفة خبره
وضباعا ترخيم ضباعة والغرض الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف موقف الوداع والبيت الثاني
لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان اولها عفت ذات
الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء كأن سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
بنصب مزاجها خبر كان وهو معرفة ورفع عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة
للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فسبائه بالياء وبيت راس [illegible] بالشام [illegible]
وغزة منها الخمر وخبر كان قوله [illegible] على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء
ادركه والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد هنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنضج [illegible]
نقل الثمرة وتهيئها للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بما تفاح العطر الذي
يقطع وقت ادراكه وكمال نضجه بحيث حان اجتناؤه كما يقول كان في ريقه [illegible] فانه تشبيه له
بالاسد والبيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقبله وكاين
رايت من اهل دار [illegible] دعاهم ما رايت لهم فثاروا فاصبح عهدهم كمقتص قرن فلا عين تحس ولا اثار

فلو تبدلت اهلها بعد اهلها فلا عجب بذكور الاشجار وبعده لقد طبق الاسافل بالاعالي وماج اللوم
واختلط النجار اي كثر اللوم والدناءة واشتبه الاصل النذل واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب
السود دعنهم فلو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالى ان ذا بجيا لكان ام غير بجيا ووجه كون البيت
من تعريف المسند وتنكير المسند اليه ان ظبي مرفوع بكان المحذوف المفسر بالمذكور وهو نكرة وامك خبره
وهو معرفة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى وان كان يحتمل ان يكون ظبي مبتدا مخصصا بالاستفهام
والجملة بعدها خبره واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة الى النكرة
النكرة ولذا يقع مبتدا مثل جاءني رجل وهو راكب وغير ذلك الرجل وح يكون المسند اليه والمسند
كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك الاولى بلا ضرورة والى هذا اشار بقوله ولا تظنن
بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة ذهابا بغرور تظنن
ويتبع قوله فليس الامر كان امك ان ليس محل الاستشهاد وورود الاشكال لكان امك بان
المسند اليه الذي ادعى تنكيره هو اسم كان ليدفع بانه ضمير وهو معرفة وانما الامر الاستشهاد
لفظ ظبي النكرة بناء على انه مرفوع بكان المقدر المفسر بكان المذكور وامك خبره لا انه مرفوع
بالابتدا ليكون الجملة بعده اعني كان امك خبره ويقع امك خبر كان المذكور والموصوف وهو الضمير المستتر فيه
قوله ولذلك اي ولكون المراد لفظ ظبي قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك حمار فاعتبرنا القلب
في ظبي جعلناه منصوبا مسندا وامك مرفوعا مسندا اليه وانت خبير بان ما ذكره انما يحسم مادة
الدفع والمنع لانه مقام النقض والابطال ثم قال وفي البيت اعتبارات من جهة السؤال والجواب
فلا عليك ان تتاملها بل عليك ان تتاملها واتق نفسك ان تتعرض للتبخيت اي القول بلا علم
وانى التبخيت ان يتعرض لك تخطيه احدى تلك الاعتبارات فتخطا انت لان القول بلا علم
في تخطئة المصيب خطاء وقوله فتخطا منصوب باضمار ان عطفا على التبخيت فمن الاعتبارات
لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا خبره الجملة بعده وامك خبر كان فيكون المسند اليه ضميرا وهو معرفة
وجوابه ما سبق من الاخذ بالاولى والاطلق ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية
عن المرجوع اليه فينبغي ان يكون فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فيه من التعيين
والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في النظاهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو

ولو ان يبهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما يكفيني قلت
ذلك الشيء لا شيء ما ولهذا يجري عليه احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا
ومنها ان شرط ام المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان
ظبي مبتدا اذ لو جعل اسم لكان المحذوف لكان الذي يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم
فيكون التقدير عند الرجوع الى الاصل اكان ظبيا امك ام حمارا مثل ارايت زيدا ام عمروا الا ظبيا كان
امك ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ازيدا رايت ام عمروا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لازما بحيث
لا يوجد اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ يلي الهمزة وام سوى الاسمين وقريب من هذا
ما قيل ان الفعل لما كان غير مقتضى فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السؤال فتوهم ان
السائل يعتقد كونه ظبيا فيما اورده من التقدير واصل الاستعمال خبر محذوف يفسره المذكور انطاقه
فيكون مثل ارايت زيدا ام عمروا وان المجيب قد سلم ذلك واعتذر بان ذلك المحذوف لما كان ملتزم
الحذف كان المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر المذكور بعده الذي هو ذلك المفسر في البيت اي رده
وحذف المفسر له فيكون مثل ازيدا رايت ام عمروا الا مثل رايت زيدا ام عمروا وقد عرفت ان وجه السؤال
هو ان ظبي لو كان مرفوعا بكان المقدر المفسر بالمذكور كان التقدير واصل الاستعمال اكان ظبيا
امك ام حمارا لان رجع القلب الى الاصل ليس الا ان نجعل ما كان مرفوعا واسما لكان منصوبا
وخبرا له وبالعكس ومنها ان امك لما كان هو المسند اليه في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل
لاسناده الى المؤنث الحقيقي من غير فصل لا يقال هذا لا يتوجه على اختيار المص لان المسند الى امك
هو المقدر لا المذكور فليقدر كانت ولا على اختيار كون ظبي مبتدا وهو ظاهر لانا نقول المفسر
هو بعينه على لفظ المفسر واذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل
في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فروعي ذلك نعم يرد على عبارته انه كان ينبغي ان يقول اظبيا
كانت امك اذ الواجب كانت امك ظبيا ولا يقبح كان الا بتاويل ويمكن دفعه بان الفعل لما
توسط بين الاسم والخبر شابه الضمير الواقع بينهما فجاز فيه التذكير والتانيث كقولك امك كان
ظبيا وكانت هذا والحق ان ظبي مبتدا والبيت قلب من جهة المعنى فقط دون اللفظ قوله وانما
هذا النمط من الكلام الوارد في الابيات يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب حتى قلبت الشيخ ظهرا

البطن وقلبت الجراب جعلت باطنه ظاهرا وظاهره باطنا وتأنيث الضماير باعتبار الشعبة وتأتي
في الكلام في موقع البيان لقوله لها شيوع الآن المروي يأتي بتذكير الضمير عودا الى القلب والمراد كلام
الناس في المحاورات ويقولون بيان للبيان اورد الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار
على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبات
فان قوله وفي التنزيل خبر لمبتدأ وهو محكم من ترتيبه على طريق المطابقة ولما كان في القلب من الكلام
الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغي راعى في ازالة الاستبعاد طريق الترقي الاعلى
كانه قال هو واقع في كلام الناس بل في شعر الشعراء والفصحاء بل في كلام الله تعالى المعجز الذي يعجز
كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظة في في كل آية قوله كما طينت اوله فلما ان جرى حتى بليها اي
على الناقة وطينت السطح تطيينا اصلحته وسويته بالطين الفدن القصر السياع الطين بالتبن
ويبرز الى بطنت من بطنت الثوب جعلت له بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسياع
قوله كما عقب ان تتقد النعليا عرق في العنق بالعود بالخشب قوله ويشقى اوله ويلقى خيل الاهواز
اي يلاحق الوسان لا صلح بينها ويشقى رجال لا علم لهم بالقتال فلا سلاح معهم بالضياطر جمع ضيطار
وهو الرجل الضخم الذي لا غناء عنده اي لا نفع ولا كفاية والمزخج الاحمر اللون وقيل الذي لا سلاح معه
قوله ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بلون الغبرة ارجاؤه اطرافه وجوانبه جمع الرجا مقصورا
وفي القلب من المبالغة في غبرة السماء ما ليس في الاصل كانه جعلها اصلا في ذلك والذائي في كل من
الابيات السابقة مبالغة في المقصود لا يخفى على المتامل قوله يمشي اوله ورايت شيخا قد تحنى صلبه
فيتعس اي يمشي مشية الاقعس مقتر الاجدب ينكب من الكب على وجهه سقط بعاكبته فالكب
ويعتر يرك من العثرة وهو الزلة وفيه قلب لان العثار قبل السقوط الاتي في القلب ايهام انه
لغاية الضعف كانه ينكب قبل العثار قوله على احد الوجهين دون الوجه الآخر الذي يعتبر فيه اهلكناها
باردنا اهلاكها في لا قلب قوله على ما يحمل اي حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه ولا يخفى عن
الى ان في الآية وجها آخر لا قلب فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد القائك الكتاب اليهم وقف
قريبا فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون قوله يحمل على تدلى فتدلى لان التدلي تكلف
القرب وتطلبه فيكون قبل القرب وفيه ان الكلام لا قلب فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق في الهوا

الهوا او بعد الدنو او بمعنى تدلل اي تلطف ومن قلب الكلام ونصه صح انه اذا كان تدلى بمعنى
تعلق من الهوا فهو من باب القلب لان الذي يجيء من جهة الفوق يتعلق اولا ثم يدنو ولكن لا يخفى
على الفطن الواقف على ما اشرنا اليه في الابيات من المبالغة والتدبر في نكتة القلب في الايات
كيف والاخراج لا على مقتضى الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر
ارجح من الظاهر او مساويا له اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من
ان السكاكي قبل القلب مطلقا سواء كان متضمن اعتبارا لطيفا اولا وهم من قبل انه توهم ان يجعل الا...
ذلك قوله او كان المسند اليه معرفة عطف على لكان المسند اليه نكرة واشترط في المسند عدم العهد احترازا
عن نحو رايت منطلقا وزيد المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وستضح هذا
زيادة الايضاح في الحالة المقتضية لتعريف المسند قوله او انحطاط اي انحطاط الشأن لا المسند
على ما وهم بل لا ينبغي ان يعتبر اضافة الشأن الى المسند لانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه ولا الى المسند اليه
لان تنكير المسند لا ينبئ عنه ولا يخفى امكان معان لغو ما تقدم سوى الارتفاع والانحطاط الا انه
اعتبر الغالب قوله لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ ولا يدرك غايته قوله واما الحالة المقتضية للتخصيص اي
تخصيص المسند بل الاسم المنكر منه قوله ان كان ما سبق من قوله اذا امتنع عن ترسه الغاية مانع
ابعد واما فهو التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك من نقص الشيوع ورفع الابهام
بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال يسمى تقييدا لا تخصيصا بحسب الاصطلاح وفايدة التخصيص
بالاضافة او الوصف مما ينساق اليه الذهن بما ذكر في تقييد المسند الفعلي قوله اما الحالة
المقتضية لكونه اي المسند اسما معرفا بالاضافة او اللام او غيرهما اذ قد وقع في الامثلة ذكر الكل قوله
فيما سبق اذ تكلمنا في تعريف المسند باللام يعني في اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا قوله فهي
اذا كان اي المسند متشخصا اي متعينا بطريق اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولية او الاشارة
قوله وكاني بك تلتبس بك ناظر واستمسك حال منه او خبر كنحو وتقول حال من استمسك او بدل
من الكاف وهذا استيناف مبني على ما يراه الناظر من ظاهر حال الجملة ان تركبها من المسند اليه
والمسند ذاهلا عن الجزء الصوري الذي هو الحكم والاسناد ويجي ان تعريف المسند يستلزم تعريف المسند اليه
لما سبق من انه ليس في كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة ومسند معرفة واذا كان معرفتين فتعينا

بيان ايه اورده المصنف وقبلها خالية عن اعتبار لطيف وقد بينا ص

فاذا استفيد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما او لازمه ان كان معلوما
كما اذا كان المسند نكرة قوله ولا تقدم لما اخر كلامه في بيان الحكم او لازمه انه يقول ان زيد اخوك واخوك
اخوك زيد وكذا في غيره من المعارف حاول بيان المقامات المقتضية لتقديم هذا الموضع ذاك مرة
وتاخيره عنه لغوي فقال انه لا تقدم ما تقدم بسلامة الامير اي جزاه بلا سبب بل لا بد من ان
وهذا من امثال العجم وكلام المتغلبة من الخدم بلا سبب اذا الغذاء انشاء سوق فقال صاحبه بكم تا قدم هذا
فيقول بسلامة الامير اي ما دام امير سالما تا خذ منه هذا كثيرا والضابط انه اذا كان الاسمان
الموفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فايتهما تحقق او توجه
ان السامع كالطالب للحكم عليه تجعله مبتدأ والآخر خبرا وقد قرر المص ذلك في الامثلة بالاعتناء
فيه فقوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تتصوره طالبا ان تجعل هذا محكوما عليه وذاك
محكوما به وكذا في قولك حكمك عليه انك تعتقد ثبوته او ثبات الآخر ويجعل الخبر عن الشيء اي اياه او الآخر
وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يرى ان زيدا هو المنطلق هذا كله على طريقة الم الموم
كل القوم وهذا الكتاب ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا اثنى عليه او ان احدا حصل
له الانطلاق فقال من الذي اثنى علي او من المنطلق طالبا لتعيينه فالذي يصلح في الجواب هو بذ
الذي اثنى عليك زيد والمنطلق زيد فكلام المص يميل الى ان في مثله يختج على الناظر في كلامه
وقد صرح جار الله وعبد القاهر بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب
ثم استخبرت بان من هو فجوابه زيد التائب قوله واذا تاملت يعني ان النحويين قد اتفقوا
على ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدمت كان هو المبتدأ والآخر الخبر
لكن يجوز ذلك اذا لم يلتبس هو ضعف الالتباس حتى اذا قامت القرينة واومن الالتباس جاز كما في قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يبينوا المعنى في ذلك الا شيئا فقال
المص انك اذا تاملت فيما ذكرنا من ان ما يتقدم لا يقدم بسلامة الامير بل بالمعنى الذي قررناه الا شيئا
والوجه الذي بينا فيها اطلعت على حقيقة المعنى الا سيما ذكروا او ذلك ان كل ما قدم كان هو
الذي تقصد الحكم عليه والآخر الحكم به والمحكوم عليه مبتدأ والمحكوم به خبر قوله وما قد سبق اشارة
الى الرد على الامام الرازي رحمه الله فيما ذهب اليه من انك سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد

زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان يكون مسندا اليه
لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على معنى نسبي
لا يقوم بنفسه بل يقوم بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير فيكون حقيقا بان يكون مسندا
وهو معنى الخبر ووجه الرد بان لا نجعل المنطلق مبتدأ الا حال كونه دالا على الذات اي الشخص الذي له
الانطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانتساب امر نسبي اليه وهذا القدر لا يوجب تعيينه
لان يكون مسندا اليه بل كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا ان يجعل دالا على معنى نسبي ليستحق ان يكون خبرا
وهو صاحب اسم زيد اي المسمى بزيد فان قلت الدلالة على المعنى النسبي مما لا حاجة اليه في الخبر
بدليل قولك زيد اخوك ورجل انسان ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه
انما هو على رأي الكوفيين قلت كانه اعتبر ذلك ليتضح على رأي الكوفيين ايضا وعلى رأي
ارباب المعقول القائلين بان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا البتة فقوله لا معترض عليه اي لا تعويل
عليه لا اقامة ولا اثبات من عرج عليه المعول عليه اما بها عليه قوله واما ما قد يتوهم
تجدد من المبتدأ والخبر المعرفتين ما يدل قطعا على ان المتأخر محكوم عليه ومسند اليه والمقدم محكوم به
كقول ابي تمام ونوان لم انم كراي كراك شاهدا لاهع ان ذاك كذاك وقوله في صفة القلم
لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري اذ اشتارته ايد عواسل للقطع بان المعنى على ان كراك
كراي ولعابه لعاب الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ للادراك
العسل اشتارته اي اجتنته العاسلة الجماعة الذين يتخذون العسل والمعنى ان قلمه اهلاك للاعداء
بمنزلة السم وينفع للاولياء بمنزلة العسل قوله واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها
اي استغراق اللام او الحقيقة مشكل وقوله اذا اقلنا الى قوله والاقرب بان لوجه الاشكال
وتقريره ان المراد بتعريف الحقيقة اما القصد الى الحقيقة من حيث هي هي وتمييزها من سائر الحقائق
واما القصد اليها حال حضورها تحقيقا او تقديرا واما استغراقها وشمول افرادها لا يعقل شيء
سوى ذلك والكل فاسد اما الاول فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير
ان يكون مقرونة بشيء من طرق التعريف لكونها موضوعة للقصد الى الحقيقة وتميزها ليتحقق
الضرب مثلا في ضربت ضربا لانك الحقيقة المخصوصة من بين حقائق الافعال واللازم باطل

بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه لا كون اسماء الاجناس من معارف قول ابي حيوة لم يقل به احد
من اهل اللغة وائمة العربية الذين لهم بيان الاوضاع ومعاني الالفاظ ثم اشار الى اعتراضين موجهين
الى منع انتفاء اللازم ومنع الملازمة ودفعهما وكان الانسب رعاية المحاذاة تقديم الثاني فقوله لئن
التزمه اللام فيه توطئة للقسم في قوله لنكذبن على لفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير ملتزم لانه جواب
القسم وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت ليذهبن ذكره بلفظ الخطاب لانه ذكره
جهتين الجملة بخلاف كون اسماء الاجناس معارف فانه بطاطف لا يلتزمه الا ملتزم مجهول مكابر
ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة خروج لزوم المطابقة بين الموصوف والصفة اذ لا يجوز لا اقل
لكن لا افضاء ولا نزاع في امتناع رجع رجلى السريعة مثلا بل انما يقبح رجلى سريعة بالتنكير والعطف
اغنى في امتناع تكذيبه لا يعنى انه بسبب الكذب في امتناع ذلك بل بمعنى انه بسبب امتناع ذلك الا عند
امتناع ذلك وبسببه الكذب ولو قال لامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب اراد البيان بالمصدر الخال
عن التنوين انما بالمصدر فظاهر بالاتفاق على انه للقصد الى الحقيقة دون الاول بخلاف مثل رجل
وفرس فانه ربما يناقش في ذلك واما الخلو عن التنوين فلعقد المسافة بينه وبين اثبات المطلوب
اذ لو قال رجوعا لطمس لتوهم ان يجاب بان منع التنوين فيجاب بانه تنوين تمكن فيقال لم لا يجوز ان يكون
تنوين تنكير يصير بها المعرفة نكرة فيجاب بانها انما يكون في غير المتمكنة من الاسماء مثل صه بخلاف
قولك مررت بزيد وزيد آخر فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام
ويفوت سرعة الوصول الى المطلوب واما اعتراض منع الملازمة فهو انما لا نم لزوم كون اسماء
الاجناس معارف وانما يلزم لو كان القصد فيها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع والجواب ان الدعوى هو امتناع
كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي يثبت على فرض الحال في صورة ما ولا يحتاج الى
لزومه في جميع اسماء الاجناس ولا شبهة في ان القصد في المصادر الخالية عن التاء والقرينة الى النوع
الى نفس الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضرب ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى ولا يجمع لكونه نفس
الحقيقة فيلزم كونه معرفة وجواز انعقاده بالمعرفة قوله ولزم عطف على لزم ان يكون اسماء الاجناس
معارف هو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ان يراد بتعريف الحقيقة القصد اليها
من حيث هي وتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخلة على اسماء الاجناس ازائد القصد

متعلق

ايقصد بها العهد كما نبه بتاكيد تعريف الحقيقة لانها لا تفيد سوى ما يفيده اسم الجنس في القصد
الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل وفاقا قوله واذ قلنا ابطال كلام الثاني وهو كون المراد بتعريف الحقيقة
القصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار حضورها من حيث حضورها بان يكون ذلك مأخوذا
في مدلول اللفظ تحقيقا كقولك انطلق رجل فالرجل كذا والمنطلق كذا او تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر
لكثرة الاحتياج اليه ولكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الجيب وقتلني ما في مجاز ابلغ تنزيله منزلة الحاضر
وتشبيهه في ذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا
وهذه الملازمة ممنوعة وبه ينحل الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار
حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور
وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في المعرفة مأخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار
غير اعتبار العدم والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف الحقيقة والى الحصة منها تعريف
العهد والمراد بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا تجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري
من يقال ان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الاشتباه وفي قوله وليس
الذكر كالانثى قبيل الذكر اشارة الى الحاضر تقديرا مجازا لكونه غير مذكور بل مستفادا من ما في
بطني محررا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور خاصة والانثى الى الحاضر تحقيقا
لقولها وضعتها انثى قوله واذ قلنا ابطال كلام الثالث وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق
وذلك لوجهين احدهما انه يلزم في لام تعريف الحقيقة ان يكون موضوعة لغير التعريف لان معنى التعريف
التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون
موضوعا للتعريف لا يقال لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعة للتعريف لانا نقول التقدير
انا نعني كونها للتعريف بمعنى تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق فلا يكون موضوعا للتعريف نعم يكون
باعتبار كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه والافتقار الى ما ذكرنا قال اذا ما فقد وهو ان يكون
متعلقا بقوله لزم لكن قيد لظهور اللزوم والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ
المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة
فان قيل لا نم لزوم الجمع بين المتنافيين وانما يلزم لو لم يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد تجريد المفرد

كان

عن معنى الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع نحو المسلمون قلت اللزوم ثابت لما قرر من الدليل والسند مدفوع بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم وجواز دخول ياي عليه كما في الجمع وتانيث الفعل المسند اليه مثل جاءت الرجل وجواز تاكيده بالجمع اجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والفرس الدهم والسيف والدينار الصفر فانه كما شاذ ولا يطرد في غيرها وانما جعل هذا ادنى الوجوه مبالغة في الامر والا فيا الكل كذلك فقوله وان صير اي رجع والتجاوز في الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد وقوله او صحة عطف على وجوب ولا اقل في موضع الحال وخبر لا محذوف اي لا اقل من الصحة وعلى الاطراد متعلق بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين بانه يعني كل فرد لا يعني مجموع الافراد ليلزم التنافي ويتوجه ما ذكر من الوجوه قوله والاقرب لما اشتهر ان اللام موضوعة لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق ايضا ودرء الاشكال بالكل توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فزعم ان الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع الى ذلك والاستغراق الى المقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين المتكلم والمخاطب اما تحقيقا بان يكون مذكورا باسمه او بغيره كقولك انطلق رجل فما الرجل كذا والمنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز واعتبار خطابي كقولك اغلق الباب لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين معهود ته اي ادركته ولقيته واما تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر المعهود ثم الى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقة وهي قد يكون الحقيقة من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل خير من المراة وهذا يسمى لام الطبيعة وقد يكون الحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم وفي التنزيل اني اخاف ان ياكله الذيب وهذا هو المسمى بالمعهود الذهني على ما قال ابن الحاجب وقد يعبر له باللام للحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة المعهود الذهني ذلك الوجود اي في المعقولية كقولك دخلت السوق في بلد كذا او ان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا كانت الدلالة على انها باعتبار الوجود ولم يوجد قرينة البعضية تعين الاستغراق حذرا من الترجيح بلا مرجح تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو الذي ينزل منزلة الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبارات الخطابية

المطابية الموقعة للظن فقوله احد قسمي تعريف الطلاق لان التعريف ليس الا للعهد وقوله منزلة المعهود يعني القسم المعنى منه فان قلت ان الحقيقة باعتبار الوجود يكون حقيقة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصلح ذلك فيها قلت كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حقيقة من الحقيقة بعض افرادها او يجعل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد فان قلت فعلى اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال بعلى اي مقدمة وقعت الابطال قلت على منع الملازمة ان اريد بعدم التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور نفس تعريف الحقيقة وعلى تقدير كون الاشارة الى الحصة العهد وعلى انتفاء اللازم ان اريد كونه داخلا فيه فان قلت ام تعلق قوله بناء قلت بالمفعول له بان يقال معمولا له او مصدر الفعل محذوف تقديره وذلك انظار او يجعل حالا من الضمير في الاقرب العائد الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب لان فيه ضميرا عائدا الى اللام لكونه حرفا لا اسما موصولا قوله اما لان ذلك الشيء في موضع البدل من قوله بوجه تقارب معنى الباء واللام قوله او على طريق التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه البتة فنزل لاستغنائه عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التهكم او الاستهزاء كما يقال للجبان اسد نفيت له لوازم المستعار اعني الاحتياج اليه وهو اعتبار حضوره ومعهوديته فيعرف باللام وهذا معنى قوله ويستوفي يعني هذا في علم البيان قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شانه صفة سببا او متعلق بما اخذ لكونه محبوبا او مطلوبا او مرتعبا او فظيعا فيهتم بشانه فيجعل كالحاضر قوله ثم ان الحقيقة تمهيد لكيفية نشوء الاستغراق من المقام واشارة الى ما ذكر في الكتب الحكمية ان الكلي في حقيقته سواها هو ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق والعوارض والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام محتملة للتوحيد والتكثير في المقام الذي يكتفى فيه بالظن ولا يطلب التعين حتى يلزم الحمل على الامر المتيقن يحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراد الكثرة يعود الى الترجيح بلا مرجح وقد دفع في الشرح بكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسبوق لسلب التعليل لا تعليل السلب اي ليست من حيث هي هي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب تحققها مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك فتنفى

هذا التوهم واعترض الشارح العلامة الشيرازي اولا بان انما يستقيم اذا اصل لا بمعنى ليس ومع تسليم
قلنا بل يستقيم على كونها بمعنى غير مثل لا فارض ولا بكر ويكون اللام في تحققها متعلقا بمتعدد كيف
ولم يعهد حذف اسم لا وخبرها وثانيا بانا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم وهذا افاخ عن التحاور
جدا وثالثا بان هذه العبارة لا تدل على نفي هذا الوهم وهو مكابرة اذ المعنى غير متعددة بهذا السبب
كما توهمت فلا تتوهم وكم في هذا الكتاب وغيره اخفى واضعف من هذه الدلالة ورابعا بان كونها
متعددة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلنا القصد الى التنبيه على ان تحققها مع التعدد
لا يوجب كونها من حيث هي متعددة وخامسا بان انتفاء تعددها او توحدها بهذا السبب لا يوجب كونها
صالحة للتوحد والتكثير لجواز ان يكون متعددة او لا متعددة لذاتها فلا يكون صالحة لهما قلنا
لما زعم ان منشأ التعدد او اللاتعدد من حيث هي ولم يلزم الصلوح لهما ثم قال بل اي تحليل السابع
لولاه لزم اجتماع المثلين وتوضيحه ان الحقيقة غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد ثانيا
عند اجتماع المثلين لكنها تقبلها لتحققها مع التعدد العارض وغير متحدة من حيث هي والا لما قبلت
الوحدة لما ذكرنا لكنه تقبلها لتحققها مع الوحدة العارضة قلنا انما يتم هذا على تقدير تماثل التعدد
الذاتي والعارض واستحالة اجتماع المثلين عند البعض فان المعتزلة يجوزون وكون التعدد الذي يحق
الحقيقة معه عارضا ربما يمنع بان يزول الى القابل فلا يكون الا عارضا ولا يخفى التوزع
من الضعف ولطفا سيما حديث اجتماع المثلين فانه بيان مالا معنى غير المصنف النسخ الثلاثة
وكتب هكذا لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر كذا نقل عن شهاب الدين
الطرازي الراوي لهذا الكتاب عن الحق في الحالة فالاولى لكونها متعلق لصالحة ومن حيث متعلق
بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كالثانية فيه تردد كخلاف
قوله نحو ولا بكر بعد قوله لا فارض فانه يجوز ان يكون كذلك فيه ثم انه قد ظهر شارح لم يرض التعدد
واتى بما هو عاثر على الزمان وشنايعه فقال ان قوله من حيث هي اي ظرف مستقر واقع خبرا لكونها
ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان الحقيقة لكونها ماخوذة من حيث هي اي لا متعددة يجب تحققها
مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن ان يوجد متصفة
بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحا للتوحد ويمكن ان يوجد تحده لتحققها مع الوحدة فلا يكون

فلا يكون صالحة للتكثر ويمكن ان يوجد من حيث هي من غير اعتبار التعدد والوحدة فيكون صالحة لهما
قوله فيكون الحكم متفرع على جملة قوله اللام موضوعة لتعريف العهد والحقيقة احد قسميه هي صالحة
للتوحد والتكثر واستغراق نصب على التمييز وضمير يكون الى مقتضى المقام اي مسوقا اليه قوله فاذا كان
اي المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاستدلالي بخلاف وصف المقام
بالخطابي والاستدلالي شايع فيما بينهم على ما ذكر في آخر هذه الحالة فجعل ضمير كان للحكم او للمقتضى
المقام ليس على ما ينبغي حمل الموصوف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود الخارجي مفردا خبر كان والجملة
في موضع الحال اي سواء كان الموصوف مفردا او جمعا والخبر في مثل هذا المقام واجب التقديم قوله لعدم الايهام
اي الايقاع في وهم السامع وانا زاده ذلك لظهور ان الحمل على البعض لا تعود الى حقيقة الترجيح لانه ربما
يكون في الواقع مرجحات اذ غايته الارشاد الى الحمل في تحقق الحقيقة فيه وفي صحة الحمل عليه لا في جميع
الجهات والاعتبارات والغر بالكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الخبيث اقل ما
يحمل على لفظ المبني للمفعول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثلاثة بالعدد الزائد على الاثنين بواحد ما في
المقام المحدود تصريحا بما لا يرتضي كونه جمعا يعني الاثنين كانه قال هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان
قوله ومستفيض هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال اشارة
الى ما قال في الفصل الاول في الاستدلالي الذي جعلناه خبر بان ان الجملة التي لا يكون بينه الحال
في الكل وخلافه مثل قولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة لاحتمالها الكل وخلافه اي ان استعملت لم يحتمل
الا في المتيقن وهو البعض المتيقن في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية فاعرف
وانا اتعجب من الشارحين ترددوا على مثل هذا الايهوف ولا يوفقون اين تعتقون حتى قال بعضهم ان انا لم اره
انك مستفيض دليل هذا في علم الاستدلال وهو انه يجب الحكم في الاقل لانه لو سلب عن جميع الافراد لزم نفي
الحقيقة لانها لا يوجد الا في ضمن الفرد ولكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون وان لا يكون فيوجد التصحيح
ولا يتوقف الشمول قوله ومبني كلامي هذا هو الحكم بكون الاقل في الجمع هو العدد الزائد على الاثنين بواحد
على ان الاثنين من الافراد ليس بجمع اي بمدلول لصيغة الجمع بل صحيح اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا بجمع
من الجموع اي جماعة من الجماعات لربما نوقش في ذلك ولما كان لهذا تعلق بمسئلة الوصية الآتي جهة
اللغة الجمع لاي معنى وضع انهم يقولون انه بمعنى الضم وفي الاثنين ذلك ثم ان اريد بها تمليك الاقل

الوجيه نفي سوابقها ولواحقها السوابق منها كاللغة والتصريف والنحو واللواحق كالمنطق وآداب البحث والمعاني والبيان فالسوابق لها واللواحق وبالجملة فلما علم من تمايز التثنية والجمع بالتعريف وبالصيغ وبنوع القصد لم يرد تخصيص الاثنين من الجمع ولكان توهم لصاحب الكشاف حيث يعتد في بعض المواضع الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبهم **قوله** وههنا دقيقة يريد بالاستغراق العرفي ما يكون المرجع في تحوله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في الحقيقة وبغير العرفي ما يكون المدلول جميع الافراد في نفس الامر **قوله** واستغراق المفرد يشبه ان يكون مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبغي بعضه لفظ يكون كما في الكره في المنفية هو كذلك في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القرآن كما زعم في قوله تعالى ومن النظم حتى وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى وكتبه ورسله انه قرأ ابن عباس رضي الله عنه وكتابه وروي عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهه بان نفي استغراق المفرد شمول استغراق افراد الجنس فلا يخرج فرد او فردان وعن استغراق الجمع شمول استغراق جموع الجنس والجمعية في محل الجنس لانه قد اتفق انه هذا لكن اتفق الجمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع المعرف باللام يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي بالعالم وذكروا في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واتفقوا على صحة حال جميع الدار انه يعتق الكل وعلى انه يصح استثناء المفرد من جمع المعرف باللام مثل جاءني الرجال الا زيدا واعرف الدراهم الا واحدا او سجدت الملائكة الا ابليس ولا خفاء في ان ما ورد من التنزيل يغفر الذنوب كلها جمع الاثم الصاغرة لا يريد خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان جهة اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم مني هو التوصل باختصار اللفظ الى التكثير في المعنى لدلالته على عناية الوهن لكل فرد من افراد العظم بخلاف هذا النظام فمبني الكلام فيه على باب الاطناب نعم يظهر النزاع في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في جانب العكس بانه يصح في المفرد ان يراد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلاث وهذا ما قال صاحب الكشاف ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس مع ان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس ان يراد به بعضه الا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنسية وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في محل الجنس لا في وحدانه **قوله** واذا عرفت هذا ينبغي ما ذكر من حمل المعرف باللام في المقام الخطابي على الاستغراق في نحو زيد المنطلق

او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا لحصول التاكيد ومبنى كلامه على ما ذكر من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر في الفاتحة ان قولك الحمد هو الاختصاص معناه انه اي الجنس للحولة لا لغير الجالب فقولك الحمد هو الله معناه ان الجالب هو الله بعينها للحوادث لا لغيره الجالب هو لا غيره **قوله** والجهات العبارية لعلها في نفسها او علته ظهور انها مع او عدم وصول اثره الى المتكلم اداة التابع **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند جملة فهي اذا اريد تاكيد الحكم بنفس التركيب من غير تكرير او حرف تاكيد ولا خفاء في انه لا يتاتى بكون المسند جملة اسمية فلهذا اقتصر في التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانت ايضا مما يدل الى الفعلية واورد المسند اليه في الفعلية بالضماير الثلاثة والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينهما في التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم المظهر على ما يجيء ولذا ذكر فيه او دون الواو وقوله كما سياتي اشارة الى ما ذكر في تقديم المسند من ان سبب تقوي الحكم هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء الى آخر كلامه ومثل بالشرطية بناء على ان الشارح الى انه لا فرق في افادة التقوي بين تقديم الشرط وتاخيره وقوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدا وافادتها التقوي بناء على ان الجزاء مسند الى الحكم كالفعلية المحققة غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط **قوله** او اذا كان المسند سببيا عطف ~~على اذا اريد تقوي الحكم وهو المسند او اذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوي الحكم والسببية~~ الوصف بحال ما هو من سببه في النعت الا ان المفرد فيه مثل مررت برجل كريم ابوه يسمى وصفا سببيا بخلاف ما هنا مثل زيد كريم ابوه يسمى وصفا سببيا بخلافه ههنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط في جعل السببية متحققة لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام او الجملة الواقعة خبر المبتدا والظاهر من تغييره المعنى هو الاول وقوله وهو ان يكون على حذف المضاف اي ذو وان يكون وقوله مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو اي ذلك المفهوم جنس عليه اي جنس عنه او بالانتقاد عنه اي عن ذلك الامر وليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك فانه محكوم به بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله بطلوب التعليق خبر ان يكون وتعليق اثبات مصدر التعليق وضميره وعنه لغيرها هو وفي مثل ذلك   امثلة

لان الخبر في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون فعلا او صفة او ظرفا قوله او يكون سببيا
معطوف على ان يكون وكذا انه يطلب وهذا هو القسم الثاني من قسمي المسند السببي اي يكون اي مبتدا اصل الكلام
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيطلب تعليق
ذلك الفعل على المبتدا الذي قبله بنوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل
متعلق ما قبله تعلق الاخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او نفي لانك لا تثبت الضرب على حقيقته بل ضرب الاخ به
تحقيق وقوله لا شيئا عطف على فعلا ومثل باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لا يعمل في الظاهر
سبب ما قبله ومن خلاف الرواية جعل ان يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند سببيا ذهابا الى ان والدرايه
هذا سبب كون جملة المسند مغاير لكونه سببيا اما خلاف الرواية فظ واما خلاف الدراية فلما فيه من العدول عن الماضي
الشايع للاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا
بخلاف زيد انطلق ابوه ومن التكرار المحض ان اريد بقوله تبنى عليه اعم من ان يكون ذلك الامر مبتدا
لذلك المعمول او فاعلا له فيتناول القسمين وبالجملة فمآل الكلام الى ان الحالة المقتضية لكون المسند
جملة اذا لم يكن المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليقه لما قبله لا شيئا متصلا بالفعل قوله
يطلعك عليه وهو جعله تابعا في حكم الازلية للصفة المسندة الى ضمير المحكوم عليها بالازلية لشبهه بالخالي عن الضمير
من جهة عدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي ان يعلم ان المسند قد يكون جملة لا للتقوي ولا لكونه سببيا
وذلك في صور منها مثل ما عرفت وانت عرفت وهو وقف عند قصد التخصيص فانه وان جاز ان يفيد التقوية
على ما يجي من ان التخصيص تأكيد على تأكيد لكن لا اعتداد به في ان ليس القصد فيه الى التقوي وقد يقال ان المسند
ههنا ليس بجملة بناء على ان الضمير تأكيد مقدم لا مبتدا والجملة فعلية لا اسمية وسنتكلم عليه في موضعه ومنها
خبر المبتدا اذا كان جملة اسمية مسند ما ليس كالمشتق مثل زيد ابوه عمرو وغلامك والله رسوله ولذا بفعل
لم يقل الا ما هو خبر فعل او مشتق وان ادعى انه سببي فتعلق ذلك الجامد بالمبتدا الاول تعليق اثبات
مشكل ومنها مثل زيد ضربته او ضرب غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك مما اسند الفعل الى ما بعده
وليس ما بعده سببا لما قبله وتقرير الشيخ عبد القاهر ان مثل هذا يكون للتقوي لانه لا يعتبر فيه تكرار الاسناد بل بنا
على المبتدا وحاصله ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول

دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان الاعلام بالشيء بعد التنبيه عليه والتقدمة
يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان وهو ظاهر قوله
وما ذكرت لك من كون المسند جملة للتقوي او لكونه سببيا اذا علمت مضمونه لحقيقة بان يعرف حقيقة
التقوي وتفصيل مفهوم السببي جعلك خطابا على امور تحسنه يعتد بها في علم النحو الاول وجه قولهم لا بد في
الجملة الواقعة خبر المبتدا من عايد الى المبتدا ملفوظ كما في زيد قام ابوه او مقدر كما في البر الكر بستين
لان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدا على ما سيأتي والسببية لا بد فيه من التعليق
بالمبتدا وهو يقتضي رابطة وهو معنى العايد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشان سببيا
او للتقوي الثاني ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر
من عايد لانها ليست بمعنى تعلق بالمخبر عنه كما في التقوي والسببي بل هي نفس المخبر عنه لا بغيره
ارتباطا بنفسه الثالث وجه نيابة تعريف الجنس في فاعل نعم وبئس عن الضمير العايد الى المخصوص
بالمدح او الذم فيمن يجعله مبتدا لا خبر مبتدا محذوف لانه قد علم مما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكرا
يعود الى المبتدا ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس للمبتدا صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط
وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه نحو متى عمل صالحا فان نفعه اخره واخر غيره
عن الضمير لكونه ذكر المخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول انه من عمل صالحا فانه لا بد ان ينفع له او
غيره وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق
بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه جنس الزيد يطلق عليه وعلى غيره
فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون ذكرا عايدا اليه ثم لا يخفى انه انما يعلم نيابة الجنس عن
الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ان الموت لا يبقى الموت شيئا قوله واما الحالة
المقتضية لكون الجملة فعلية كما ذكر بعد قوله المسند ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير مقيد او اسما منكرا او اسمية
او معرفا كذلك او ورد بعد جملة المسند ما يقتضي كونها فعلية او اسمية او ظرفية او شرطية وفي الكلام
دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد مدلول المسند وهو الانطلاق وان كانت الجملة اسمية
فليست كل جملة اسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق بين
قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه كون الفعل بخصوصه لافادة تجدد ما تضمنه من الحدث

من الحدث لا ينافي كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان
في مفهوم الفعل وابتناؤه عن كونه للتجدد غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالقرائن وذلك
بان يقترن به ما يوجب دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمروا امس فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال وكذا اذا كان الاسم مختصا بالفعل مثل هيهات فانه بواسطة ذلك الفعل يدل على
التجدد ولا ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد ابوه قام
او يقوم فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة ثبوت تجدد الفعل مجرد عبارة فالاولى مثل زيد قام ابوه
مما المسند جملة فعلية بل ما مثل قام زيد مما المسند مفرد فعل **قوله** وما يسمع من تفاوت الجملتين
بر يراعي من ان يكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية في الايات المذكورة ليسا مسندا واتى
بضمير الفصل فما هو يطلبك لالتزام الحصر اي هذا هو اللائق لا غيره من القواعد البيانية وقوله مجددا
نصب على التمييز وضمير على انه للشان وحين متعلق بطبق وفيه تقديم ما في حيز الاستفهام وجاءني
حال من المنافقين او من ضمير قولهم وضميره لقولهم وجملة فعلية حال منه وعلى بيع صفة جملة وتنويع
متعلق بجاءني اي لو جاءوا بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن رواجا عنهم متعلقا
منهم وما على طبق قوله تو وحيث يطبق وضميره لقوله نو وجملة اسمية حال منه ووضع ابدا و
عطف عليها وقرأ انه كيف طبق بمعنى طبق غاية التطبيق لانا وان كنا نجوز كون خبر المبتدأ جملة
انشائية لكن لا في ضمير ان ووجه التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان المناسب
في الرد النفي بابلغ وجه واوكده اي ليسوا في شيء من الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما يكون للا ثبات
للتاكيد الاثبات فكذا في النفي تاكيد النفي لا نفي التاكيد على ما قد سبق الى الفهم واما ابدا فليست لتاكيد النفي **قوله**
وعلى تفاوت عطف على قوله على انه فيما اي في القول الذي يحكيه الله تعالى جل وعلا عنهم وهو ان جعل
حالا من كلام المنافقين فليس للظرفية كثير معنى الا ان يحمل على التجريد وكذا ان جعل متعلقا بيطلع
او بتفاوت وكذا ان اريد في الامر الذي والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي هو القول لا المعنى ثم لا بد من تحمل
في ضميرها اذا التقوا ان لا تجويز عوده الى كلام المنافقين ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تفاوتا نصب
على المصدر من تفاوت كلام اتي به بعد العامل في الى كله فان الحق تعلقه بتفاوت لا تفاوتا وقوله
ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اي والى جملة اسمية وكانه بيان واتت كلمة الظرف والتوجيه المرضي اذا والتمس

اذ انشا كلمة الرحمن لكان غاية في التقصير **قوله** وعلى آل ابراهيم عطف على الاول على تفاوت كيف لا لان
خبران وحين متعلق به والمعنى ان سلام بالرفع على الابتداء المحذوف الخبر اي عليكم يدل على ثبوت
السلام وهو احسن من تجدده المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر يعني نسلم سلاما على ان اللائق ان يحمل
هذه الاسمية ايضا التي يكون عدولا عن الفعلية على الدوام الذي هو كمال الثبوت **قوله** في موضعها
يعني الى الات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة **قوله** فهي اذا كان المراد اختصار الفعلية يعني
يتحقق مقام الفعلية لمناسبة التجدد ثم يتعلق به قصد الاختصار وكون حذف الفعل لازما لا ينافي
ذلك وقوله بدل استقر وعلى اقوى الاحتمالين وعلى الوجه الذي تقدم حالات عند اهله اذ في ذكر
ضمير لكونه يعني مبدلا من استقر للترادفة يعرف بالتامل **قوله** ويظهر لك من هذا يعني انهم وان
ذهبوا الى ان الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية وظرفية بناء على انها ان كانت مصدرة بشيء من ادوات
الشرط فشرطية والا فالمسند فيها اما اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان المسند اذا كان
صفة كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام او زيد ابوه قائم
فالجملة مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسيط لكن يظهر بما ذكرنا من ان الظرفية اختصار
للفعلية وان الشرطية ليست الا خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط لحقيقة الجملة يعنون المراد
وهو اما اسمية او فعلية ان مرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية وهذا اولى مما يقال ان الشرطية
فعلية لان الشرط ان سلم كونه فعلا فهو قيد للجملة وانما الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية مثل ان جئتني
فانت مكرم **قوله** واما الحالة المقتضية لتاخير المسند فيأبى بالقصر لتخلل الفاصل بتفاصيل الحالة
ولما لم يكن للتاخير نفسه ما يقتضيه بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل ما يقتضي تاخير
المسند هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكونه تقديم الاصل بلا مقتضي للعدول او كونه ضمير
الشأن او للتشويق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم على
ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا مما يقتضي وجوب تصدر الكلام بالمسند اليه
تقدمه على المسند لانه لا بد في المحكوم عليه من تعقله ليكون الحكم عليه متحقق فيجب لذلك تاخير المسند
ولا احتياج الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه مطلوبا باستحقاق صدر الكلام الذي
هو المسند اليه والمسند للمسند اليه فلنبس هو اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ههنا الى الحيث

بيان نفاه بقوله واياك اي اتق نفسك من ان تتلق انت او نفسك بكون الحكم على المسند اليه ح

يوجب صدر الكلام للمسند اليه اوليس الا استجابت الذكور كاينا هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه
مطلوبا ومترتبا عليه لان غاية الامر ان يكون ذلك سوالا اصلح الا انه لا ان يجب اذ ليس من لوازم
التقدم في المعقولية التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند
ايضا فلا تغفل عن حقيقة الامر ولا تغتروا بظاهر الشبه لئلا يلزمك وجوب تقديم الى على نحو
واجب التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه جايز شايع في الكلام والجار والمجرور في قولهم
ظننت بفلان خيرا في موقع المفعول الثاني كما تقول به خبر **قوله** واما الحالة المقتضية لتقديمه اي
تقديم المسند ولابد من التعرض لها وتفاصيلها لانه قد احال وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم
المسند كما ذكرنا **قوله** كيف زيد الخبر في الامثلة الثلاثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على
المبتدا ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن متولية الاستفهام وهذا تقرير ماذهبنا اليه
من جواز كون خبر المبتدا جملة انشائية وما في الطلب موضع تقرير كون تقتضي الاستفهام مقتضيا
للتقديم **قوله** او ان يكون المراد تخصيص المسند اي جعله منفردا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر
المسند اليه على المسند على ما هو الاستعمال الاولى نحو لكم دينكم ولي دين دينكم مقصور على الاتصاف
بكم لا يتجاوز الى الاتصاف بي وديني مقصور على الاتصاف بي بل لا يتجاوزه الى الاتصاف
بكم وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي حتى قال ما قال ونشأ التوهم انه لا يصح ان ديني
لا يتجاوز اليكم ولم يعرف انه منسوخ وكون لام الجارة مفيدة للاختصاص كما في دينكم لكم على
تقدير التسليم لا ينافي كون التقديم لذلك فانه لا امتناع في اجتماع مثل هذا الاسباب كما عرفت
وانما لذه ذكرناها بالتقديم واستعمال انما وتقدم قايم هو انه مقصور على القيام لا يتجاوز
الى القعود وفي قوله فرده اشارة الى ما سمي قصر التعيين اذ لا يتصور في مثل قايم هو وتميمي
انا قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد العاقل ان زيدا قايم وقاعد معا
وانت تميمي وقيسي جميعا نعم يمكن جعله من باب قصر القلب بان يعتقد السامع انه قاعد لا قايم
وقيسي لا تميمي والى كون القصر تارة لقطع الشركة وتارة لنفي التردد وتارة لقلب حكم السامع اشار
بقوله وسياتيك هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول من كلام والثاني متعلق بسياتيك
قوله على انه اي المسند خبر كقوله اي قول ام تابط شرا وجاز الاضمار لان المعنى كقول القائلة

ان

القائلة بدلالة لفظ القول وليس جواز الاضمار بناء على شهرة ان الكلام لها بدليل انهم يقولون
في جميع الكتب كقوله وقولها بغير اشارة والشاعرة وان لم يشتهر لم يعلم القائل بالتعيين تسلك عن موجب
شجاعة تابط شرا اذا كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته
يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته مئقا ولا اسقيته هدبدا ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة
مظلمة وان ونطاق تحت راس سرج وعلى ابيه درع فتولها تحت راس سرج حال
من حملت به بدون الواو فالاظهر ان سرج فاعل الظرف لا لابتداء فلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم
الخبر وان اورد منه والتوب يزعم ان المراة اذا اثقلت ثم وطئت فالولد الشجاع يقال وضعت
المراة وضعا وتضعا بالضم بابدال التاء من الواو واذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيضة
واليتن ان يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه في الولادة وهو مذموم عندهم وفي اللبن الذي ترضعه
المراة وهي حامل والمئق الذي يا خذ شبه الفواق عند البكاء وابته مفتوح الهمزة من الاباتة
من البيتوتة يقال اباتك الله بخير وجعله من الايات بمعنى قطع الحمل والحكم والعزم اي ما قطعته على الثري
دون التوالي انما يصح لو روي بضم الهمزة ليكون مضارعا ثلاثيا في الافعال لكونها ماضيه والهدبد
مقصور الهدابد وهو اللبن الخاثر والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل والنطاق
شقة يلبسها المراة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الاسفل ينجر على الارض
وليس لها حجزة ولا تيفق ولا ساقان **قوله** لها اي للدرع حلق جمع حلقة ولم يات في صفته اي
ضيق بمعنى ضيقة بالهاء لانه في الاصل مصدر والوضين المنسوج من وضنت النسج نسجته ان الحجاب الى الخطم
علمه صرامه **قوله** اغر اي كريم شريف والاغر من الخيل الابيض الجبهة وهو ممدوح في الفرس
فاستعمل في كل شريف الح معنى من بلج الصبح اضاء واشرق ما تم مبتدا والمداح جمع مادح على
جبل في راسه نار جملة من مبتدا وخبر وان كان يحتمل ان يكون نار فاعلا على الظرف لاعتماد على الموصوف
كما ذكروا في قوله تعرفه ظلمات **قوله** عنيوا اي استثنا منقطع بمعنى لكني **قوله** ولكم في الارض
الظرف الاول خبر والثاني متعلق به مستقر موضع الاستقرار ومتاع تمتع الى حين الموت او القيامة
قوله فان النعت لا يتقدم بيانه وتعليل لكون التقديم مبهما على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقديم
التوابع مما لم يخالف فيه احد ووصف كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ في تعريف التابع

ووجوب جعلها صفته في المغني حالا عند التقديم كما في جاءني راكبا رجل مع التزام كون
ذي الحال نكرة دليل عليه **قوله** سالخرة من النكار احترازا عن نحو زيد في الدار فانه القلوه في الجمل
الوصفية فضلا عن اولويتها لانه جملة والجملة انما تقع صفة للنكرة وضمير فيه للظرف التاخر وابا
في باطل على الوصف باطل في الخبر متعلق باولى الآتي الاول باعتبار المنفرد والثانية باعتبار المفرد
عليه كما تقول زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة ولا من تعليل للاولوية وذلك اشارة الى ما استوطا
مجرور بدل من امرين وما سبق اشارة الى ما ذكره بحث تنكير المسند اليه من ان المسند اليه المسند
كلما ازداد اخصوصا ازداد الحكم بعدا فما زداد فايدة وكذلك اي ولكون الاولوية مبنية على الامرين
او لكون المصير الى التنبيه مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى واجل مسمى عنده انه جاز تقديم المبتدأ النكرة على الخبر الظرف لانه تخصيص بالصفة فقارب
المعرفة ثم انه وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان المعنى
الى اي اجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل لهم ولم يخلق لكون المنكر
موصوفا **قوله** وان هذا التقديم ابتداء كلام لم يرجع الى ما نشأ من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا
كان المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل
وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان مخصصا صالحا لان يقع مبتدا لا يلزم التقديم مثل ارجل في الدار
وما احد في الدار وسلام عليك والا يلزم لكن المعنى استقر على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا بالعامل
الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل هذا اليس لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام او لا كويل فعدم
عدم الوجوب في المصدر والوجوب في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له في الاصل حق التاخر
عن المصدر المجعول مبتدا لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق المعمول التاخير جعل ظرفا مستقرا
خبرا عن المصدر لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقدم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر **قوله**
فلا جواب اما اي فلا يلتزم تقديمه وقرا على لزوم قبل حسب موضع متعلق بالظرف في له حق وذلك اي لما
كان قبل المصير في مبتدا وقوله منزلا حال من سلاما عليك لا وصفا لان اللفظ المحكي يكون معرفة
وكذا سيد الحمد ولذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفيه اشارة الى انه حذف الفعل لان
والمصدر قائم مقامه فيكون هو العامل في عليك على الاصح وقوله بان ظرف اعاد لفظة باني لبعد العهد وطول

ولطول الفصل الا نحو الكلام بين ظرف له وظرف ليس له ذلك اي حقه التاخير مثل لها في قوله اقسم
نار هو ظاهر وتقييد بقوله قبيل حيوره مبتدا لان بعد الصيرورة مبتدا يكون للظرف حق في التاخير
من حيث كونه خبرا والتعليل انه في مثل ويل لك وان جاز قبيل الصيرورة مبتدا ان يقال ويلا لك بالنظر
ويلا ذلك لكونه يبقى هاهنا بعد اما كثرة الاستعمال الشايع ويلك بالاضافة **قوله** او يكون عطفا على
يكون المراد قلب الشاعر معقودا به اي بالمسند كهلاك الخصم وقوله او لانه صالح عطفا على ان يكون
اما اذا كان على حذف اللام فظاهر واما اذا لم يكن عطف الجملة على المفرد الواقع خبر المبتدا كقولك
زيد كريم وفي بهجة والعزب شديدة وللتاديب وقوله كما اذا اقلت امثلة لتقديم المسند الذي هو اهم
والمغني كالتقدير الذي يتحقق اذا قلت عليه من الرحمن ما يستحقه بتقديم عليه لان الوقوع عليه اهم
عند القائل من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا ومن الرحمن حال عن المستكن في عليه وعطف الابيات
بجملة او على طريقة او كعيشة من السماء قصدا الى استواء الكل في صحة التمثيل بها الا انه نظم
الابيات في سلك واحد لانه اكمل في النظم **قوله** بالمطر بالتنوين شاذ ومرفوع واللام بالنفع
وهو متعلق السلام بتقديم **قوله** وليس يخفى قدم نفعه وهو خبر ليس بين الضلوع وهو ظرف يخفى
لا هيبة والمعنى اذا لم يكن في المحبة تشفيع تخييل وعناية من الباطن فلا ينفع من تشفيع من الخارج **قوله**
او ان يكون عطفا على عطف المفرد على المفرد وقوله ثلثة مسند موصوف بقوله تشرق اي تضيء الدنيا
ببهجة تلك الثلثة قدم للتشويق الى المسند اليه وكذا تقدم كالنار على الطبق وتقديم من رماد على آخرها
يعني ان حين المرء وزمان العمر بمنزلة النار لا خير في لونها الذي هو المضيء لكونه زمان ظلمات
الجهل والغواية لا يهتدي الى نظام المعاش ونجاة المعاد بمنزلة الدخان ولا في لونها لكونه ايام الشيخوخة
وضعف القوى وغلبة الهموم واستيلاء البرد واليبس المضاد لامر الطبع بمنزلة الرماد وانما هو لها
الشباب الذي هو زمان كون القوى مشبوبة مشتعلة مهتدية الى المطالب على ما ينبغي كالنار
المتقادة القوية الاشتعال وقبله وعيشة الشباب وليس منها صباي ولا ذوا بي الجبي اناو وعل
رسيلها الى ضمير ثلثة مثل ان الدنيا منقول فيه لغموض المعنى وعلى انها منقول به على تضمين الاشراق
معنى الانارة او كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف الحمح
وفي اعتبار التشويق بتقديم المسند تطويل الكلام فيه ليتزايد فيزايد الشوق فيكمل اللذة عند النيل

او يكن قوله

نجس الكلام والتنوين بغاية الحسن كما في قوله تشرق البيت لا كالتاز الحبق ربي زمادا وانوا
من عطف الفعل على الفعل في ان يكون وهذا على عادته انفاته في الكلام والمغني ان من الامثلة
المتقدمة لتقدم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي يتضمنه دون الثبوت فيجعل
المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد ويقدم البتة ووجه الاقتران المراد بل منع الجملة اي المثال
لا افادة التجدد كما سبق من ان المثال المتقدمة لكون المسند جملة فعلية هي اذا كان المراد افادة
التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على ما اسند اليه الفعل في الدرجة
الاولى وهو الفاعل للفعل بما اسند اليه في الدرجة الثانية وهو المبتدأ فما يتوهم من ان ذكر الامثلة
هو ان مثل هذا لا يكون لافادة التجدد غلط صريح والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما
جعل مسندها فعلا وتجب تقديمه على المسند اليه والثاني جعلها جملة فعلية ويجب تاخيرها عنه قوله ولذا
سلكت هذه الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله
سلكت باعتبارين احدهما ان يجعل الكلام ظاهرا من كون المرفوع قبل الفعل من اول الامر
مبتدأ والفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر
المرفوع مؤخرا في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل ثم يقال قدم فجعل مبتدأ ونظم الكلام بهذا
الاعتبار يفيد التخصيص اي قصر المسند على المسند اليه بناء على الاستعمال وهو كثير والنكتة بان فيه
تاكيدا والتخصيص تاكيد والاعتبار بما يحتمل التاخير كالمنوي قوله كما اذا قلنا زيد عارف اي زيد
عرف مما المسند اليه في الجملة اسم مظهر معرفة فانه لا يعتبر فيه تقديم وتاخير اذ لم يرد منه التخصيص
ليطلب السبب ويجيء من كلامه ما ينافي هذا وقوله الا في التلفظ استثناء من قوله لا تقديم
ولا تاخير اي الا ان يقال ان التلفظ بما قبل التلفظ يوقف ركذا البواقي وكلمة اللهم يستعمل
عند القصد الى الاستثناء امر بعيد نادر كانه يدعو الله وينادي استظهارا به واستعانة على ذلك قوله
وسبب سوء نظام الآن فيه بحث وهو انه قد سلف ان الاسناد الى الضمير في الدرجة الاولى
والى المبتدأ بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية وههنا قد عكس وزعم ان الفعل يستند الى المبتدأ اولا
يستند وينصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في هذا المقام فذهب بعضهم الى ان ههنا ثلاثة
اسانيد الاول اسناد الفعل نفسه الى المبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه فيعتقد فيها حكم الثاني اسناده الى

الى انه عمل الذي هو الضمير بجملة وهو المعنى بقوله وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث
وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ وهو المعنى بقوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ
ثانيا وهو الاسناد في الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله مستندا اليه في الدرجة
الثانية وهذا لا ينافي كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ اسابقا على الدرجتين جميعا ولم يتعرض في بيان سبب
التقوي وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يتوقف به النحاة ولا يطابق اصولهم
وافعاله استدعاء الى المبتدأ من حيث كونه مبتدأ لا يستقيم لانه لا يستدعي الا الاسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل
الثاني ان المسند الى المبتدأ بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعني الفعل والضمير وقد اسقط عن درجة الاعتبار
وبعد اتفاقهم تصير الاسانيد اربعة ولم يقل به احد ولم يلتجئ اليه ضرورة الثالث انه اريد بحسب الاصطلاح
فليس هنا الا اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدأ وان اريد بحسب المعنى فليس الا اسناد واحد هو نسبة
الحدث كالوقوف الى ما يتوقف به كزيد ثم لو قلنا انه يلزم من اسناده الى ما يعود اليه من جهة المعنى لكان
صحيحا كما تقول في مررت بزيد مقام ان القيام مستند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة حيث
قال ان التقوي يحصل بالاسناد المنعقد بين المبتدأ والخبر المشار اليه بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه بالاسنادين
اللذين هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد الفعل الى الضمير وهو الذي وهو الذي في الدرجة الاولى
وثانيهما اسناده الى المبتدأ بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية وبهذا يندفع الاشكال
لان ما ذكره في تقرير التقوي من الاسناد الاول الذي يستدعيه المبتدأ هو اسناد الخبر الى المبتدأ مع قطع
النظر عن انه يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غير ما وضعه بكونه في الدرجة الاولى اذ في الدرجة الثانية
والاسناد الثاني المشار اليه بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو اسناده الى المبتدأ بواسطة الضمير
المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوي للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد
الفعل الى الضمير لانه ليس بطريق وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ
متاخر عن اسناد الفعل الى الضمير ومما يقارنه في الرتبة ويغاير بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتدأ بواسطة
الضمير كما يعني قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ ثم قلت معناه تاخيره بهذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى
من اسناد الخبر الى المبتدأ سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الخبر يكون بعد ملاحظته
على الاطلاق قوله او زيد عرف ذكره بلفظ اولانه وان شارك انا عرفت وانت عرفت في افادة التقوي

النعل اي ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده

لكنه قطعي في ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انا عرفت وانت عرفت قوله فاذا قلنا هو يعطي
الجزيل ان الاعطاء العظيم فامر له تحقيق ذلك وتقويته لا تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص
واعتبار التقديم وان أخير الذي هو زائد على اصل الكلام ومعدول من الظاهر ثم اورد امثلة من التنزيل
يعلم انه قطعا انه ليس الغرض على التخصيص لكنه في المثال الاول سهو فلم اذ في القرآن واتخذوا من دونه
آلهة لا من دون الله وفي المثال الثاني سهو شايع في تقدير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه عز
العالمين والصواب انه ليس المراد ان غيره لا يتولى الصالحين لان الغرض من تقديم التخصيص حصر المسند
على المسند اليه كما تقرر في ساير الامثلة وتعني يوزعون يحبسون ويوقفون اي يحبس اوائلهم الى ان يلحق
اواخرهم وتحقق بالكفر وبه للحال من فاعل دخلوا وخرجوا وتحقق قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل
قالوا الامن فاعل الفاعل ما توهم وهو ظاهر فظاهر انه ليس الغرض عدم قصد الخروج بالكفر على الداخلين
المنافقين بل على تحقيق ذلك قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت يريد به انه حكم تام
في منع التقوى حكم الاثبات فانت لا تكذب الكذب للاشتباه ومن لا تكذب انت منع شبهه يزول
بالنظر في ان انت تأكيد المحكوم عليه وتقرير انه هو ذلك المذكور البتة لا التأكيد الحكم وتقوية الكذب
عن المذكور لانه لم يقع مبتدأ وتكرر الاسناد فيتقوى الحكم فتدبر وتفكر فيما سبق من ان تأكيد المسند
اليه يكون للتقرير ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوي الحكم
انما يكون اذا وقع انت مبتدأ ليستدعي اسنادا اليه لم يتكرر ذلك بالاسناد الى ضميره والتأكيد في نفس
الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي بابه تأكيد يعني ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره لا يعني ان المحكوم
فيه الكذب انما ثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص قوله وعليه اي وعلى طريق انت لا تكذب
وردت الآيات المذكورة لظهور انه ليس الغرض فيها على التخصيص بمعنى ثبت الحكم
لا يؤمنون البتة ومعنى عميت عليهم الانباء استترت عليهم طرق الاخبار بالاعتذار انهم لا يتساءلون
يحتجون بل يسكتون حيرة وانقطاعا قوله وقرب لانه من اسناد الى المبتدأ واخر الى الضمير
اليه وضمير لانه لعارف ولذلك في الى الشبه عارف بالاضمير فيه وقوله لم يحكم على عارف بمعنى مع
الضمير والا فجزء عرف ايضا ليس بجملة واما القول بان عارفا لم يجاول الجملة في ابنائه فان اريد
عارف بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا حاجة للبناء وان اريد عارف مع الضمير فلا

كقوله جاءني رجل عارف ورأيت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على التوابع بل ظاهر ان المركب
انما هو عارف الذي هو اسم لا المركب الذي هو عارف مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت
برجل عارف ابوه فان المجرور بالوصفية هو عارف فقط ولما كان لقائل ان يقول هب انه حكم
بأن له عارف المسند الى الضمير بناء على ان الشبهة بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الاحوال
فما بال عارف المسند الى الظاهر في نحو زيد عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه اجاب بانه حكم
تبعا للمسند الى الضمير فالمنصوب نفيا اتبعه لرجل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابوه اي رجل عارف
ابوه تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان الشبه باسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم
واسناد معتبر في تغير الكلام لانتفاء صحة السكوت وتحقق الاحتياج الى الضميمة وانما هو اسناد بالمعنى
الاعم على ما هو المعتبر في تغير الفاعل وابتداء وكونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير في تغيره ان
بياني معنى يخرجه عن حد الكلام خارج عن القانون قوله وباعتبار انه في عطف على باعتبار الاول
ولم يقل لا يفيد الا التخصيص اذ ربما يناقش في عدم افادته التقوى كيف وقد تكرر الاسناد فقوله
انه ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد نعم لا يكون المراد هو التقوى لان ثبوت اصل الفعل متقرر عند
السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التأكيد لانه انما يحسن اذا خالجت قلب السامع شبهة وقد صرح صاحب
الكشاف بدلالته على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى الله الذي نزل احسن الحديث
في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد لاحسنا واحسن الحديث الى الله وانه من عنده وان
مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله ومن اهل المدينة عطف على ممن حولكم او خبر مبتدأ هو
موصوف مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وعتوا او استمروا
عليه والسويداء تصغير السوداء وهي حبة القلب قوله ونظير قولنا لما ذكر من قبيل الاسم الرافع
بعده جملة فعلية ما يحتمل اعتبار الابتداء فيفيد التقوى واعتبار التقديم فيفيد التخصيص ايضا او ما هو
قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء اذ لا يكون
لضميره جهة بل يجب ان يعتبر نحو خطا انه مفعول به فتقول وفي اعتبار التقديم اي على سبيل القطع
قوله الرفع يفيد آه بيان لما ذكر من كون المثال الاول للابتداء قطعا والثاني للتخصيص قطعا
ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب التخصيص زيد بالوقاف اي تقدم المعرفة عليه ووجه افادة

فقولك زيد عرفت او عرفته لا يحتمل
ان يعتبر زيد موضوعا ثم قدم لانه لا يكون
ح لرفعه جهة وقولك زيدا عرفت لا يحتمل
الابتداء

زيد عرف او عرفته بالرفع للتحقيق فلا اذ ليس فيه تكرير ايقاع عرفانك على زيد الا ان يقال ان المبتدا
ليستدعي خبرا له فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبرية انعقد بينهما حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان
الخبر متضمنا لايقاع العرفان على ضمير زيد تحقيقا او تقديرا تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد
القاهر فوجه التقوي كما سبق فالامر ظاهر قوله واما زيدا عرفته يعني اذا جعل الاسم منصوبا بالفعل
مشتغل عنه بضميره فان قدر المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص لما فيه من تقديم المعمول الفصل
وان قدر قبله فلمجرد التاكيد بالتكرير وفي هذا بحث لان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير والمحذوف
دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما قوله واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعني اذا كان
المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف المفسر بالمذكور لا بد ان
يقدر بعد الاسم اي اما ثمود فهدينا هديناهم ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما فهدينا ثمود لاستكراههم توالي حرفي
الشرط والجزاء والتزامهم وقوع شيء بينهما يكون كالعوض عن الجزء الذي حذفوه من فعل الشرط اعني يكن من
شيء لان قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم
فهو للتخصيص قطعا هذا والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص ورد على من زعم الاشتراك او انفراد
الغير بالهداية بل اثبات لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو مدلول اما ثم الاخبار عن سوء الهداية
صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو وسئلت ما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا
فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة التابع باصل الفعل وقد اوردنا تمام تحقيق هذا
قوله في احتمال الامرين اي تقوي الحكم والتخصيص وقوله على السواء تنبيه على ان نحو رجل
عرف يحتمل التخصيص مرجوحا على ما مر ونحو رجل عرف يحتمل التقوي كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا
مثل رجل مسمى عندك بتقدير حصل وثبت ولهذا قال حق المعرف وحق المنكر اي المناسب لكل منهما الذي يليق
بحاله والافتراق في الحكم بين الصور الثلاث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول يحتمل
الاعتبارين على السواء وحق زيد عرف الحمل على التقوي ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق
انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواضع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا
لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا يتصور سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم بعضها على البعض
اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء لا

اي كونه مبتدا اعني اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند ومحل شيء طبعا
الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعلا
لان اعتبار ضمير فيه مع الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه
لحمل الكلام اي عليه مع الاستعمال الكثير النظائر عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام
مثل واسروا النجوى الذين ظلموا فلم لا يقع الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام
انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون
الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلوني البراغيث او يكون الذين ظلموا منصوبا على الذم او رفعا او مبتدا له
متأخرا عنه الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يحتمل تقديمه
للاجماع والالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما رجل عرف
فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدا وهو التعريف او التخصيص فيحمل على انه كان في الاصل
مؤخرا بدلا من ضمير مستتر في عرف كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا فيمن جعل الذين
ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد في هو عرف فان قيل القول بان رجل
في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال
ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في نحو عرف
رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا لا حتى ان رجلان عرفا
يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو داخل في التقدير دون التحقيق ومن الاعتراضات القوية
لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل ما دام فاعلا فكذا البدل والتاكيد للاجماع على امتناع
تقديم التوابع ولهذا تعين النصب على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم البدل وتعين
كون الظرف في مثل في الدار رجل خبرا لا نعتا لامتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سبق وتعين النصب
على الحال فيما اذا تقدم صفة النكرة مثل سار راكبا رجل وان لم يدع الفسخ والاخراج عن التابعية
فليعتبر مثله في الفاعل ايضا بان يجعل اعتبار اخراجه عن الفاعلية متاركا لاعتبار الضمير في الفعل لئلا يلزم
خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من التابع لتكون زيد عرف هو عرف ورجل
عرف وبالجملة فتجويز التقديم في التابع منسوخا او غير منسوخ بحكم ما لم يبين جهة الافتراق واجب

بمنع الاستواء والتحكم فان الفسخ في التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمن العائذ
الطير بخلاف الفاعل وايضا في فسخ الفاعل ابطال للجملة وتغيير مفهومها لان الفاعل جزء من الجملة
متقوم لها فيمتنع اي بانفعله بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق ولقائل ان يقول
يعود المحذور في تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان
الفسخ ليس امرا محققا يلزم الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قام واما الثاني فلظهور
جواز ان يجعل لاعتبار الفسخ مغايرا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان التقديم في نحو
ما عرفت ورجل عرف تاكيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية بناء على جواز تقديم
التوابع بدون الفسخ كما في قوله نجيت بها قبل المحاق بليلة وكان محاق كله ذلك الشهر فانما
كله تاكيد لذلك الشهر وقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فيمن يجعل ورحمة
عطفا على السلام لا على المستكن في عليك وقول الحماسي لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء
من بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان ساكنه عطف على قبر
مكابرة محضة ومخالفة لاجماع النحاة ورفض لكثير من القواعد من غير حجة وبيت المحاق مع انه من
شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمستكن في كان بقرينة ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه
وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة
الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون من النحاة قوله ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا
جرى الفعل اي كان خبرا او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي
مدلول ذلك الفعل صفة لمدلوله وقايم به كما اذا قلت زيد عمرو تضربه فان تضربه يجري
على المبتدأ الثاني عمرو بخلاف نحو هند زيد ضربت فانه لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل
جرى على زيد وهو في المعنى لهند لارتفاع الالتباس بلحوق التاء التانيث وكذا الزيدان عمرو ضرباه
وتقييد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول قد ينفصل بغير ما ذكر كما تقدم نحو اياك نعبد وانا
جرى الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير من هي له ينفصل الضمير من غير الالتباس نحو هند زيد
ضاربته هي والزيدان عمرو ضارباه هما والوفق في كتب النحو وينبغي ان يحمل هذا على ما اذا
كان الفعل مذكورا والا ففي صور الانفصال حذف الفعل كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون

فان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما يدخل الفعل دون الاسم قوله واذا قلنا
عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف يعني على الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد الارتفاع
بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقديم ولا يناسب التعليل بقوله لئلا يلتبس واسروا النجوى
الذين ظلموا فان كلا من التاكيد والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح قوله لئلا يتظاهر واسروا
النجوى الذين ظلموا يعني على القول بابدال المظهر من المضمر الذي لا يعرف مدلوله الا بذلك البدل
بخلاف مررت بالقوم اكرموني رجالا ثلاثة والقوم لقيتهم رجالا صلحاء من غير تفرقة بين الرفع
وغيره على ما وهم قوله الا بذلك الوجه البعيد وهو جعل زيد بدلا من الضمير في عرف كما في اسروا
النجوى الذين ظلموا قوله اذا لم يمنع مانع متعلق بقوله انما يرتكب وقوله كما اذا قلت يعني قبل
التخصيص في قولك رجل جاءني فانه لا مانع ثمة وقوله لصحة ان يراد علة لانتفاء المنع فيه
كما ان قوله لامتناع متعلق بيضعف دون قولهم تعليل لوجود المانع في شر اهر ذا ناب ووجه
امتناع ان يراد ان المهر شر لا خير انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما يهر عند رؤية الغول
والمكاره لا الخيرات وهذا ما ناقش فيه فقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير قوله اللهم الا اذا حمل التخصيص استثناء من قوله دون قولهم يعني انه فيه
مانع من التخصيص الا ان يحمل التخصيص على الفردي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع
لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب حال كونه ملتبسا وماخوذا بهذا الوجه من التخصيص نائيا عن
مواضع استعماله لانه وان لم يمتنع ان يراد ان المهر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام
في هذا المعنى قوله واوجه متعلق بمحذوف اي الزم طالب له تخصيصه اي يكون هذا الكلام
لنقل السند على المسند اليه فالوجه اي اوجه الحمل بين ما ذكرنا من وجود المانع من التخصيص الجنسي
والفردي وما قرر به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التنكير على التهويل
والتفظيع كما سبق من ان التنكير قد يأتي للتعظيم فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر
حقير اي التفظيع بالتنكير موضع التقطيع كما ناه ولو به من قولهم اصاب الحجر وطبق المفصل
ومن قبيل فالمنكر ح بمنزلة الموصوف فيصح حمله على الابتداء كالموصوف الظاهر ولا يحتاج الى
اعتبار التقديم والتأخير فمن اين يستفاد التخصيص قلت من مفهوم الصفة اذ يصير المعنى شر عظيم فظيع

ايها لانه غير فظيع كما تقول ضربت الكبر اخويك اي لا اصغرهما قوله ولما عرفت متعلق بقوله ترام
اي النفي والشرطية الخ اذا اراد استعملوا الايكادون ثاني مفعول تركا وكونه اي تعديها
متعلق بقوله لا يكادون يتركون تعليل لعدم كيدودها الترك على ان تبيان متعلق بالتعريض على
منع الاطلاق كراهة تكرار ابعاد الجارح المتعلقة بفعل واحد وان كانت كل بمعنى كفى واعون
افضل من الاعانة واللام في لمنع متعلق باعون والاعانة له عليه بمنع والظرف اعني اذ
متعلق بالمرد اي معنى الذي اريد بلفظ مثل وغير حاين ذلك الاستعمال وعدم ارادة التعريض
يتحقق ومعنى بناء الفعل على المبتدأ جعله خبر اعنه ومعنى اقوى الحكم اشد تقويته فكانه
من المزيد بحذف الزوائد له لا منع لكون ابناء على المبتدأ اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد
لاجل الحكم ولا فادته ومن غير متعلق باستعملوا اي استعملا انشاء من غير بمعنى انه لم يشاء
من ارادة التعريض بمثال ضربه من غير ذنب اي لا من ذنب بليس التعدد في مثل هذا التركيب
اي مغاير لما اضيف اليه لفظ غير بل الى نفيه وفيه لقرانية تجوز لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك تعريضا
بان زيدا المماثل للمخاطب او المغاير له لا يبخل او لا يجود فانه لا يكون مما نحن فيه ولا يلتزم التقديم
ومقصود الكلام واضح وفيه تقرير واستشهاد لكون التقديم مفيدا للتقوي في التنبيه ايضا ودفع
الكناية انهم اذا نفوا البخل عمن يستد مسده وعمن هو على اخص صفاته فقد نفوه عنه كما يقولون
ايثعت لذاته وبلغت اترابه يريدون ايقاعه وبلوغه واذا نفوا الجود عن غيره وهو موجود
يقتضي محالة فقد اثبتوه له وقوله ويتحقق بالفظ المبني للمفعول من تحقيقات الشيخ علته
تحقيقه هذا اي كون التقديم اعون على اتباع المراد بان يتحقق ان الكناية ابلغ من التصريح
فيعلم ان التقديم لافادته تقوي الحكم يكون اعون على هذا المراد من تركا للتقديم وان كان فيه
اعانة من جهة افادته النسبة قوله فصل هذا هو الفصل الموعود في بحث تقييد المسند
الفعلي ان يذكر في كيفية هذا الفن وقوله واعلم ان للفعل تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق
به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص حال من القيود الشرطية تقديما على ذلك الحال المراد
انه في موقع المفعول المطلق اي تعلقا كائنا على الخصوص وفصلها عما سبق لكثرة مباحثها
فلا يتوجه الى فاعله اي فاعل الفعل احترازا عن فاعل المصدر فانه قد يحذف كما في قوله

تو او الطعام في يوم ذي مسغبة والمراد الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب هل
قام زيد لما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في تنازع العاملين والجمهور في مثل ما اكرم وضرب الا انا
فلم يوجد في كلام العرب وانما خص عدم ترك الفعل بالتعرض لما رتبت عليه من الكلام والا فلا يجري فيه التقديم
ايضا ولا في الفعل التاخير ولا الاضمار فان الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذلك لا يجري الاضمار في الاخر
والتميز وبالجملة فالمراد ان هذه اعتبارات يرجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا الا ان كلها يجري في كل واحد
الاعتبارات راجعة الى البيت ان كثيرا من احوال المسند اليه والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر
من ترك الفعل واثباته واضمار الفاعل واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند اليه لان الغرض بيان
اعتبارات لها زيادة شعب وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يتبين حالها فيما سبق او تختص بالمسند اليه
الفعل والفاعل اذ قد اشرنا الى ان عامة المباحث السالفة انما هي في المسند اليه والمسند المبتدأ والخبر
قوله وانما توجه الى نفس الفعل مثل زيد في جواب من قام وان زيدا قام ولو زيد قام او الى غير الفاعل
كالمفعول في زيد يعطي والظرف في اليوم دخلت وخرجت والمفعول له مثل للتاديب ضربت
وشتمت والحال مثل ابوه الكرم بستانين فان المحذوف اعني منه حال من المتمكن في بستانين
والتميز في فذ عشرين درهما وازدد عشرين لكنه اي الترك لا يتيح ايضا ما ظاهره ايتاق اليه الذهن
بسهولة الاتي المنقول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود نعلم عند علم الذكر
انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر الى القراين قوله اما الحالة المقتضية لترك الفعل مع الجنس قبل الذكر
فلا يحتج قراين الاحوال والا في ترك الفعل في مقال واحد ربما لا يكون الا قرينة الا واحدة واراد بقوله
الاحوال اعم من اللفظية فان الاقتران بها حال من الاحوال كما في اي زيد قام والمعنوية كما زيد
في جواب من قام وبقيام القرينة لا يحصل الا الصلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر منه
على ذكر الاقتصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند من تفاصيل المرجحات
واما لاندراج الكل في طلب الاختصار بخلاف اتباع الاستعمال فانه ليس اليه زمام الاختيار وقد عرفت
في بحث المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره وان الاول يكون في كلام
شايع فيما بينهم كجعله من كلامك ويكفيك قيام القرينة في الاصل وحاصله ضرب المثل بما هو مثل او بزنته
وان الثاني يكون فيما له ضابط كلي يعرف وجوب الحذف او جوازه وان لم يسمع الكلام التركيب بخصوصه

من العرب ويعبر عن الاول بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياسي قوله خطبة في قولهم الاخطيه فلا انية
فاعل فعل محذوف اي ان لم يوجد لك خطبة اي من يخطب عندك ويتمتع بك او ان لم يكن لك خطبة
على ان يكون من كان اسم كان تقديره فانا لا انيه اي تحقيره على ان لا ابغي غيرك كما في قولك وجع بلا شيء
وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا يبغي ليس يحتاج الى تقدير الخبر ولا التي لنفي الجنس ليحتاج مع الترفيع الى التكرير
بل صرح السخاوي بانها اسم في صورة الحرف فظهر اعرابه فيما بعدها وخطبة فعلية بمعنى فاعلة
من خطيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة وانية من الاباء قصر واصل ذلك ان رجلا
كان لا تحظى عنده امراته فلما تزوج بها لم يزل يجتهد في ان تحظى عنده فلم ينفع فطلقها فقال
الاخطيه فلا انية فصار مثلا في كل قضية كان الانسان اهلا ان يجتهد فيها ولكنها امتنعت
عليه لعارض عرض من غير جهته وقيل في ان يجتهد في الدالة والتحبب لحصول غرض ثم لا يفيد
ولا يحصل الغرض ويروى بنصب الاسمين اي ان لم اكن خطبة فاني لم اكن انية قوله لو ذات سوار
لطمتني من كلام حاتم الطائي اسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة
لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصد في المخمصة فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه
انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا تلبس السوار وذات سوار
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما يدخل الفعل وجوابه محذوف اي لهان علي ويحتمل
ان يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قولهم اي كما اذا غير
المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت ضرب المثل دون
ان يقول لقوله اشارة الى انه انما يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب
المثل فانه يترك الفعل محافظة على المثل عن التغيير سواء كان الحذف قياسا اولا بخلاف مورد
المثل فانه ربما يكون لا لاتباع الاستعمال الوارد على تركه نظائره كما في قول حاتم مثلا او لغيره كما في
قول المراة تمثلا قوله وتلك القراين يعني المغنية عن ذكر الفعل لمناسبة حذفه
وجوبا كما في المفسر او جوازا كما في جواب السؤال كثيرة وانما اجمع كثيرتها هذا الموضع على خلاف
الضبط وذكر القاعدة تحيلا ادراك القراين التي يمكن ان تنحصر وتخرج عن الضبط اذا ذكرت لا
على طريق الادراج في قاعدة كلية ولننظر في مثل هذا الموضع كما لم لافادة الاحكام

حظوة
بالفارسية بخت

وعدم القطع والا فالجملة الانشائية لا يصلح صلة للموصول فكانه قيل ما يشذ والزام قيل
ان يشذ وفي طابقه منها ومنها شاء الخ اي ان الضوابط لا تنحصر في الثلاث المذكورة قوله منها
اي من القراين ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور حذرا الجمع بين المفسر والمفسر وانما جعل
الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يجعل الاسم مبتدا والفعل خبره
لان ان ولو وهلا انما تدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا على الاكثر سيما اذا كان في الجملة
بعدها فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة الاسمية مثل ا زيد قائم لكن الاستفهام
بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة بعدها يجعل مفسرا الفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى بلا ضرورة
بخلاف ا زيد قائم وللتنبيه على كون هذا القسم من الاول دون الواجب العامي لفظه نحو وذكر امثلة
لان المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل ا زيد ذهب اي اذهب زيد ذهب او معناه
مثل ا زيدا ذهبت به اي اذهبت زيدا او مناسبه مثل ا زيدا ذهبت اخاه اي اقوت او اتبعت زيدا او المناسب
ان زيدا مثال رابع يقدر فيه اعم الافعال مثل ا زيد حبست عليه بمعنى البست زيدا وكثيرا من النحاة
على ان المرفوع في مثل هذا مبتدا والفعل خبره ثم ذكر مثالا اخر اعاد فيه لفظه نحو وهو وايا في فاعيون
لكونه فاعلا عن المفعول دون الفاعل وكون المحذوف الفعل مع الفاعل لا مجرد الفعل والتقدير ابى
فاعيون وسياق الكلام فيه وفي التي فيه وقوله ان ذو لوثة لانا من بيت الحماسة
اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا اي لو استبيح ابلي اذن
والله لقام بنصري جماعة فيهم خشونة وشدة عند الغضب ويعتري لين وضعف فلهذا استبيح
ابلي قوله كما سبق التعرض له ان اراد لاضمار الفعل كان الشيء ذكره قبل الشروع في ضبط
القراين مع انه لم يسبق شيء من هذا القبيل الا التمثيل بنحو ان ذو لوثة لانا وان اراد لكون الفعل
المضمر مفسرا فقد سبق منه ان دخول الاستفهام واذا على الفعل ارجح وان حرف الشرط والتحضيض
يمتنع على غير الافعال وان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون
لازم معناه قوله ومنها اي من القراين ان يكون هناك في موضع حذف الفعل فحذف فان
حروف الجر لا ينفك عن الافعال اي لا يوجد بدونها او بدون ما فيه معناها لوضعها كما انه
على ان توصل معاني الافعال الى الاسماء المجرورة بها كزيد المنون في مررت بزيد ورجل الموقف

بمقارنة اللام فمررت بالرجل لفظ تام ومن الاسمين لتمام الماضي ومن الجارة فى نحو زيد مرفوع بتام او مجرور بمن قوله فاذا اريد تقييده اى تقييد الفعل المطلق احتيج الى الدلالة اى الى قرينة ذات دلالة سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم ان تلك الدلالة تتفاوت فتارة تكون الشروع والاخذ فى الفعل الذى اضمر اللفظ الدال عليه وتارة تكون بحيث على ما تفعله نحو بسم الله اقرأ وتتلبس به ومتبركا كما فى تثبت بالذهن او بوسيلة وان تكن كما اذا كتبت بالقلم وانما قدر اقرأ دون ابتداء القراءة لان القرينة انما تدل عليه ليتقيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدره مؤخرا لافادة الاهتمام والاختصاص باسم الله فانه اى اسم الله يفيد ذلك اى باسم الله اقوم واقعد واحل وارتحل او نحو ذلك قوله وتارة تكون الاقتران اى اقتران الفاعل بالفعل وتلبسه لا بحيث تشرع فيه كالعروس اقترن بالاعراس المخصوص بالتوفيق ومن البعيد ما يقال المراد الاقتران بين الشيئين او اقتران الفعل الملحق بحرف الاضافة قوله بالرفاء اى الالتيام والاتفاق اعرست اتخذت العروس وهو على قصد الدعاء ذكره فى الكشاف قوله اليك تعقيب النظر ان تصحح ان الظرف لغو والاختيار فاعل بنوى ويحتمل ان يكون اليك الاختيار مبتدأ وخبرا او يقدر متعلق الظرف اللغو بنوع قرينة المقام قوله فانه لا يراد الاختيار الحصول لانه الذى يعم استعماله فى جميع الظروف عند انتفاء قرينة الخصوص وفيه دلالة على تقييد المطلق الذى يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشار الى ان ما يقال فى مثل هذا المقام من ان المراد كان او كائن فانما هو لكان التامة لا الناقصة اذ لو اريد فى مثل هذا زيد فى البلد كان فى البلد على كان الناقصة كان الظرف مقدرا لكان مستقرا حرا الى ما لا يتناهى قوله غير ذلك من مقيدات الافعال اى الاحوال المعينة للفعل المطلق الذى يدل عليه حرف الاضافة ومن ذلك سبق ذكر الفعل نحو رب القوم وبزيد وضربت القوم والتأديب وعليه قوله تعالى ولتكملوا العدة الآية اى شرع ما ذكر من الامر بمراعاة العدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص فى اباحة الفطر ولتحقق الحق اى فعل ما فعل ليدخل المؤمنين جنات الى نحو ذلك وقد يقدر فيهما سبق السؤال مثل بزيد فى جواب بمن مررت وفى السجد فى جواب اين صليت ومبناه على ان حرف الاضافة ايضا قرينة كوقوع الكلام جوابا للسؤال ثم خصوص السؤال لا ترى

قوله لا افتاد فى ان الكلام مدروض المحقق بهذا الفن

على تقييد مطلق الفعل قوله وعليه قوله تعالى لا افتاد فى ان الكلام مفروض المحقق لكن عند المحقق يكون الله جواب سؤال واقع لا مقدر والدليل على ان المرفوع فى جواب من فاعل لا ابتداء بتقدير زيد فعل كذا هو انه عند ترك الحذف فى الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة وان فيه تقليل الحذف وان كان القياس تقديم المسؤل عنه فيكون التقدير زيد فعل قوله ليبك يزيد على لفظ المبنى للمفعول ورفع يزيد وضارع فاعل فعل محذوف جوابا للسؤال من يبكيه اى يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اى سائل من اجل اطاحة المطيحات اى اهلاك الوقائع ماله لان يزيد كان عونا للاذلاء وغياثا للسؤال والفقراء قوله وكذلك يوحى اليك ربك وكذا وقع فى قسم النحو ومعانى القرآن كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم قوله ومن ابتناء على السؤال المقدر يعنى على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف يكون الجملة فى موقع الجواب لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل فقيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من المنطلق المنطلق زيد لا زيد المنطلق وان وجد من المطالب المطالب المتعهد للتكلم وقد سبق الكلام فى ذلك قوله وان هذا التركيب استدراك كلام لبيان فضيلة هذا التركيب لغير بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف واشترط ان يكون من بليغ عالم بما يقتضيه كل حال ليتحقق فيه مزاياه ولطايفه فيصح حمل الكلام عليها ويصل الى البليغ كذلك ليطلع على دقايقه فيحمله عليها كالدرة انما يظهر كمالها اذا كان كل من البليغ والمشترى عالما بحالها الفاخرة مقاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت ليس اعلى من الثوابت الا ان السموك معناه العلو والارتفاع فصار مثلا فى ذلك الارتقاع والانقطاع والارتحال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب حاق الشىء وسطه وحقيقته فص الشىء خياره مستعار من فص الخاتم مستتبعات التركيب ما يتضمنه من اللطائف وضمن سنتها السادة وقوله عن علم اى عظيم كامل وبهذا يظهر فائدة التقييد اذ ليس كل كلام على ذلك وتركه منزلة ما يليق به اى بذلك المتكلم الذى اساء اعتقاده فيه حيث لم يعتقد انه نازل الارض فى البلاغة ينبغى ان يكون كلامه كذلك قوله وتماشهد لك فى تلك لما ذكر صاحب الكشاف من ان

قرأ علي رضي الله عنه يتوفون بلفظ المبني للفاعل وليس المراد ان للتوفي معنيين احدهما الاماتة
وقبض الروح وعليه ابتني استعمال العامة وثانيهما الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء
بل معناه الاستيفاء واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل
هو الله تعالى او الملك في ما قال تعالى قل يتوفيكم ملك الموت فهذا هو الاستعمال الشائع وقد يقدر
مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت لانه الذي استوفى مدة عمره وحظه من الحياة وهذا من المعاني
الدقيقة التي لا ينتبه لها الا الافراد من البلغاء فحين وقف علي رضي الله عنه من ان اهل علم
تنبههم لذلك لم يحمل كلامه عليه **قوله** الى استخراج علم النحو اي طلب خروجه من القوة الى الفعل
بتوزيع قواعده وتحرير معاقده والظاهر ان المراد بواضع علم النحو ابو الاسود الدؤلي بدليل قوله فاخذ
منه اي شرع فيه بعد امر علي رضي الله عنه قال ابو سعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اكثر الناس على
ان اول من رسم النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة وكان
ممن صحب عليا رضي الله عنه وسمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فقال ما ظننت ان
امر الناس رجع الى هذا فقصد الى استخراج علم النحو وعن ابي بكر بن عياش عن عاصم قال اول من وضع
العربية ابو الاسود الدؤلي وقد ازل له زيادة بذلك حين جاء رجل اليه فقال توفي ابانا وترك
بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه **قوله** المدلول عليها بزيد لان الذي يقتضي تعدد
السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال اي قوله نكتة القرآن **قوله** والتوبيخ ظاهر
وهو ان سوق الكلام على وجه يكون لكل ما يذكر فيه علاقة وركن من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن
وافضل من ان يكون بعض المذكورات فيه مستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا اليه في افادة
المرام ويقتضي التوبيخ امثال هذه المقامات سوق الكلام على وجه يفيد المطلوب **قوله** بخلاف
الاختلاف الكلام في النظم الاخر الذي هو ابناء للفاعل ونصب الغلمان وهو وان كان افضل من جهة
ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع في النفس من المنساق بلا تعب لكن لا يخفى ان المرزوق
من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا يترتب يكون الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار افضل ويحسن
الا انه اطول بيان الشوق والطلب **قوله** ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الاخر الذي هو البناء
للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر انما قال كالمتناقض لظهور انه ليس مدلول صدر الكلام نفي

ما اثبته الاخر بالشرائط المعتبرة في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء منفيا ومفعولا
انما يدل في الحقيقة على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب النحو لان اداة المقصود والتقدير انما يدل
على كونه اهم والغرض شأن في الذكر وادائه ابلغ وهذا لا يشبه التناقض من الوجه ما يقال انه اختار في
نظم المبني للمفعول فانه ايضا كالمتناقض لكن لا من حيث الظاهر بل من حيث التقدير لان قولك زيد
في تقدير يكتبه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي يعني الحواشي التي علقها
في صدر الكتاب بتعلقه وهما انما ملتي حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة ولم ينقل فكانها لم تعلق
فالظاهر ان ايهام الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات والمرجحات على ما ذكر في بحث اللف وجه
حسن نعم الرجل زيد فلا يصلح جهة للمرجوحية وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه
ايضا اذ التقدير يكتبه زيد ورد بانه بضرورة اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتناء وهذا ايضا
ما يقال في وجه النظر انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل احسن دائما مع انه ممتنع في بعض الصور نحو
زيدا ما ضرب عمرو الا زيد وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه احسن وابلغ من الاستعارة تشبيها بالتحقيق
مثل رأيت في الحمام اسدا الذي يقتضي المفارقة لم تقل تشبيه التناقض بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة
قوله ومن قبيل ما نحن بصدده يعني حذف الفعل بقرينة كون الكلام جوابا لسؤال مقدر وان كان
هذا حذفا عن المفعول الاول اشارة الى بعثة عن الفاعل ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعولي جعلوا
والله ظرفا لغوا قدم للاهتمام والانكار اثبات الشركاء على معنى وجعلوا الجن شركاء لله على ما ذهب اليه
صاحب الكشاف لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجه اثبات الشركاء لا في باب التوبيخ
حيث اثبتوا شركاء لمن لا يصح له شريك ويغير دلالة السؤال المقدر على الفعل الضمير انه من القرائن
التي تغني عن ذكر الفعل وهذا لا ينافي كون الكلام السابق دالا على السؤال والدال على خصوص الفعل هو الكلام السابق
قوله من جهات الاستدعاء له اي للفعل وجهات التلفظ به يعني من جهات الذكر المقابل للحذف
وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط الكلام والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك مما ذكر في اثبات المسند اليه والمسند وتحسين الجهات المذكورة قال تنبيهات على اشتمالها
غير مرة بمعنى بل مرارا وانتصابه على المصدر اي تنبيهات كثيرة او على الظرف اي في حالات و لا يخفى
ان المتقضي بالذات للاثبات هو تلك الجهات واما السند الى اشتمال المقام عليها بالواسطة فما جعل

والما حمل الجهات مثل افادة التجدد وتقوي الحكم والتخصيص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فليس يتعين الا جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او محذوفا **قوله** واما الى الة المقتضية لترك مفعوله اي مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى تعميم المفعول او امتناع المتكلم في رواية الربع او التقصد لا امتناع في رواية الجر عن ان يتفرع التابع على المفعول الذي يذكر معه مبنيا وذلك غيره مما يصلح المفعولية قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه فتتعين حذف المفعولية لجواز ان يتم بذكر جميع ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل يعطي لكل شيء ويدعو الكل احد **والمعترض** بانه لا بد من قرينة تدل على المفعول العام لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار لان التعميم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر **اجيب** بانه يجوز ان يدل بالقرينة على ان هناك محذوفا من غير الدلالة على الخصوص او على العموم ويحمل العموم فرارا من الترجيح بلا مرجح فيتضح اسناد انتفاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح فلان يعطي ويمنع لا يبغي انه يبعد عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم تقم قرينة على خصوصه او عمومه علم من هذا الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يصلح ان يمنع وعلى هذا باقي الامثلة **قوله** زهابا مصدر في موقع الحال واتيها ما نصوله منه ويوجد بهذه الحقيقة اشارة الى ان اللام تتعلق الاعطاء للحقيقة ويتوهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاءات بعلة كيلا يلزم ان القصد الى فرد منها دون فرد يعود الى ترجيح احد المتساويين على ما ذكر فيما اضافه من كون اللام للتعريف وجعل الحقيقة الى المنزل منزلة المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام وهذا يخالف قوله بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على الشارح العلامة حيث ذهب الى ان اشارة الى ما ذكر في كون بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد يحمل على الانحصار ادعاء مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم فكذا ههنا ينزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم ويكون المخبر انه المخبر يوجد هذه الحقيقة لا غيرها وذهب ان تقديم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر عليه فكيف ما الذي يفيد القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء **قوله** وعليه اي على القصد الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون حمل هذه العبارة القصر مع انه صرح بانه يجوز ان يكون وانتم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع كونه متعذرا ام لا التنبيه من هذا ان الكل ما ذكر

ما ذكره من فوايد التركيب ليس مما يتعين بحيث يمتنع ان يكون الثابت غيره **قوله** او القصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصور الباقية ايضا اختصارا وان كان مع نكتة اخرى هي الغالبة **قوله** او لا لا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير المفعول المحذوف فيه لازم لا لصحة الكلام بدونه وثانيا لاتضاح ان المراد اشارة الى ان تقدير المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا ستر به وثالثا لانجذاب الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان النظام عدمه حتى ان هذا بمنزلة الوسط بين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع ذلك الايضاح المنوي **وتحقيق ذلك ما ذكره الشيخ** عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن النص عليه فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثلا فلان يامر وينهى يعني اليه الامر والنهي وانه يجيء الحاجات واحيى يعني منه الامانة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر له لئلا ينتقض الغرض فانك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان المقصود كالامر من شيء ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف لقرينة وينقسم الى جلي لا ستر به اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى خفي يدخله الستر وهو متنوع فمنه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل دأبه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت بنا نعلنا في الواطئين فزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت والاصل لملتنا فحذف المفعول وكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين تقول قد مل فلان تريد قد دخله الملال ولو قال لملتنا كان بمنزلة ان يقال لدخلها ما يعلمها مقام لم يصلح لان يراد به العموم وانه يحتمل الكلام من كل ابن وعليه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين الآية فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان غنمهما لتوهم ان الترحم انما جاء من ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما يقول مالك تمنع الاخ فان الانكار منع الاخ لا من مطلق المنع وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص **قوله** من الاحتمالين يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار بتقدير المحذوف بحسب القراين وانما قال اكثر لان بعضها ما يتعين فيه احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة اعمالكم **قوله** ازالت فاعل ضمير القضاع الاعصم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو القضاع الاعصما

لا الغبة الصدع الاعصما

بنح الفاء والدال من الوعول الوسط بين العظيم والصغير والاعصم الذي باحدى ذراعيه بياض
شجرة اي ركنة او حياضا ملوع النبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الابنوس
قوله فان شئت لم ترقل والبيت لطرفة يصف ناقته بحسن الاهتزاز والارقال ضرب من الخبب
والاسراع مخافة ملوي اي سوط مفتول من القد هو السير يقد من جلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول
عقيق وزرود موضعان في بلاد نجد على حذف الجار اي الى بلاد نجد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر
الابيات عقيب قوله فلو شاء لهديكم لانه حذف ستر لمفعول المشية اذا وقعت شرطا وكان المحذوف
هو مضمون الجزاء ولم يكن تعلق المشية به غريبا فلم يحذف في قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو
ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجزاء بكاء التفكر ولاني قوله ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية ببكاء الدم غريب قوله او الرعاية
الاظهر انه على حذف المضاف اي لقصد الرعاية ولا اختصار في ان ترك ما تلاك الى ما قلى ليس لمجرد الاختصار
والمعنى ما ابغضك نفيا لما قال المشركون من ان محمدا علو قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين تأخر عنه
الوحي بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف او الروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله قوله
من الاعتبارات المناسبة للترك كخوف ذكره واختياره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتأتي الانكار
ونحو ذلك مما ذكر في حذف المسند اليه والمسند قوله واما الحالة المقتضية لاثباته اي لاثبات المفعول
فلكونه محل الكلام ومورده من موجبات الترك فيذكر كما هو الاصل لعدم الداعي الى الحذف او لوجود المقتضي
للاثبات مع المقتضي للحذف فيذكر عملا بالاصل ووجهات الاثبات كثيرة جدا كما بتركه الاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل في التعصب والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان الانسب ذكر
بسط الكلام بكلمة او لانه وجه لم غير زيادة التقرير مثل زيادة التقرير بينت الامر لك ووجهت
اليك ومثال بسط الكلام والاستلذاذ نحو ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول اريد وصالك
واحب جمالك واناجي خيالك والتمثيل نحو نعبد اصناما في جواب ما تعبدون ليس بمستقيم لانه من جهة
الوارد عن مقتضى الحذف بل عن خلوصه قوله واما الحالة المقتضية لاضماره فعلة التخصيص اضماره اي
والاظهار بالذكر من بين سائر احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين سائر المتعلقات على ان
فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذلك فلا فرق الى تقييده بالمبتدأ قوله زارت اي الحبيبة

فان ذكرها في حكم المسبوق له لان المحب لايخ عن ذكرها والحق ان هذا المجاز استتار ضمير الفاعل جعلوا مسالة
من باب الاضمار متعلق بلا مرجع الضمير ولم يجوزوا حذف الفاعل ومثله حتى توارت بالحجاب اي الشمس
وحتى اذا بلغت التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم خلفت انام اضلع الرجال الى اللحية وهو كثير الم
بجز يكلؤون السعف والكلاوة ما يعلوها المرأة في العنق والنطاق شقة تلبسها المرأة على حلم
والمنطقة التي تشد على الخصر والاول انسب بالمرأة والثاني بالمقام قوله برسم امير المؤمنين
لذا انبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات لايستدعي سابقة التعبير بطريق آخر بل يكفي ان يكون
مقتضى الظاهر ذلك قوله واما اعتبار التقديم والتأخير الاضافة بيانية اي الاعتبار الذي هو
التقديم والتأخير لان المراد به الامر الذي اعتبرته من اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله
ولذا قال في صدر الفصل ان للفعل اعتبارات يجمعها راجع الى الترك والاثبات اه وضمير انه يتبع
لاعتبار التقديم والتأخير وقيد الفاعل المعنوي احترازا عن مثل عرف زيد لا اتفاق على امتناع تقديم
الفاعل اللفظي وانه لاوجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا من الضمير
وكان ينبغي ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني بثلاثة امثلة لان التعدية اما الى واحد
او الى اثنين متغايرين او غير متغايرين والمتعدي الى الثلاثة راجع الى القسمين اذ واحد مغاير
واثنان متغايرين ولايخفى انه يجيء في غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيدا علمت منطلقا او منطلقا
علمت زيدا وفي المتغايرين تقديمهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقديم الفاعل
على المفعول وبالعكس وتقديم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين واقتصر منها
من امثلة ما يتعلق بالفعل على المفعول به لانه اعم وسنشير اليه في اثناء المباحث قوله لكنه اي
العالم بالفعل مخطئ في فاعل الفعل بان حسبه غيرك مثلا وانما هو انت او في تفضيله بان حسب انت
بمشاركة الغير وانما هو انت وحدك فتقدم الفاعل المعنوي وتقول ما سعيت في حاجتك انا المطلق
في تعيين الغير او في مشاركته معك وتؤكد على الاول بنحو لاغيري او لاغيري اذا طلبه مجردا لانه
الصريح في نفي الغير وعلى الثاني بنحو وحدي ومنفردا لانه الصريح في قطع المشاركة قوله شاهد صدق
بالاضافة والمعنى على الوصفية على ما ذكر من كون التقديم يفيد الغير او مشاركته لانا بانكار
تعلم الخطاب اتيانا بما يحسن اذ لو شاركه المخاطب وانفرد جاز ان يكون اعلم بحال الفتى

منه التعليم وتحرش الصقب هو ان تحرك يدك على جحرها ليظنها حية فيخرج ذنبه ليقبض بها فيأخذه قوله
وليس المقصود تحقيق نفي فيخ لكون الحصر ورد الخطأ مستفادًا من التقديم بتبيان انتفائه عند عدم
التقديم بان لا يكون هذا الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك ويكون لكن لم يقدم مثل سعيت
انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس
وما عمل يجب ان يكون ونحل يكون رهو تامة اي مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع
وضمير منه للسامع وضمير وجد للسعي وضمير تفصيله للوجود وفيتعين منصوب معطوف على ان يكون
وضمير بل اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يفاد به وجود السعي بغير
شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو او نسيان على ما هو حاصل التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك
لانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان اذ لا تاكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الاشكال
بانا سعيت فليتامل فانه قد وقع في هذا المقام لبعض الاعاظم ما ينبغي منه العجب والعجب انه
لم يتنبه احد من فضلاء زمانه والناظرين في كلامه قوله ومنه اي ومما قصد بتقديم الفاعل
المعنوي افادة الحصر والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلًا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم
شعيب وما انت علينا بعزيز قصدًا الى اختصاص النفي يعني ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوز
الى رهطك لا نفي الاختصاص بمعنى ليست مخصوصًا بالعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
بقول شعيب عليه السلام في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لولم يجعل
تقديمهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب ولم يكن
مطابقًا لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصه بنفي
العزة واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص
وفاقًا وانما يفيد التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات قريبة من الافعال في
المعنى لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابًا
لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطه الاعزة حيث كان الامتناع عن رجمه بسببهم
لا بسببه وهو معلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم لا لخوفهم والاعتراض قوي ولا يا الحصر في مثل
انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف وغيره الى الحصر والاختصاص في مثل ما انت

وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا انما يلي الضمير حرف النفي وان
كان الخبر صفة لا فعلا ووجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدا لا خبر كما في انا عارف فلا تقديم
وانا في عارف انا فهو فاعل واقع موقع الخبر والصفة في حكم الفعل حتى كان مع فاعله كلامًا تامًا
كصريح الفعل فكان ما انا عارف او بعارف بزيادة الباء من قبيل انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة
الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من نبي الله اشارة الى دفع الاشكال بان كلامهم انما وقع
في شعيب عليه السلام في رهطه وانهم الاعزة دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله وتقرير الجواب
بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله
وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي
لا بسبب انتسابي الى الله باني رسول الله وقوله علينا متعلق بعزيز لكون المعمول ظرفًا وانا او
زيادة وذلك ان تجعل متعلقًا بمحذوف يفسره الظاهر قوله ولذلك اي ولكون التقديم مفيدًا للاختصاص
بمعنى ثبوت الحكم المبتدا والمنفي للمسند اليه ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا سعيت في حاجتك
ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى تخصيص النفي بك ومنطوق ولا احد سواي
ان غيرك لم يسع فيتناقض وقوله في الموضعين لا انت لا دخل له في النهي ولزوم التناقض الا لاجل
بيان الواقع قوله وكذلك اي اذا اكدت لانه لا دلالة له على اختصاص النفي وثبوت اصل الفعل
للغير فلا تناقض قوله ولذلك ايضا ولكون التقديم لاختصاص النفي وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل
المقدم وكونه في المنطوق على من اعتقد ثبوت الفعل للمذكور المقدم يستقبح ان يقال ما انا رايت احدًا من
الناس لاستلزامه ان يكون رد على من اعتقد انك رايت كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل وانما
اخطا في الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد او مع غيرك فيجب ان يكون ثمت الفاعل مشتملا
الى روية كل احد محققة لكن الرائي غيرك لا انت ولا يستقبح ذلك بدون التقديم سواء كان بدون
تاكيد الفاعل مثل ما رايت احدًا او معه مثل ما رايت انا احدًا لانتفاء موجب الاستقباح وانما علل
الاستقباح بان يلزم معتقد كذلك لا بلزوم التناقض في مدلول الكلام وهو وجه ان في قولنا كل احد
لانه قد يتوهم في مثل ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي للتناقض الكلام بحسب الدلالة على امر حال
جانب المتكلم فتوهم هنا التناقض من جهة الدلالة على امر حال في جانب المخاطب بعلم وجه الاتساع

من وجهين باو او لكل فيما يجري عليه الخ فان قيل المنفي هو الرؤية الواقعة على احد من الناس
وانما تعم لو وقع في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك رايت احدا
من الناس والا فلا دلالة على ان غيرك لا يرى احدا من الناس ولا استحالة في ذلك قلت لما كان
التقديم لرد خطأ المخاطب في تعيين الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي
نفي عنك اعني المذكور من العموم والخصوص وسائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه العموم
في المفعول كان ثابتا للغير كذلك فيعتقد السامع ثبوته له كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان
انسانا قد رأى كل احد واصاب في ذلك الا انه اخطأ في انه انت وانت تريد ان يكون انت ذلك
الانسان وقد ورد الرؤية على وجه العموم في المفعول لغيرك وبهذا يظهر ان هذا الاستهجان جار في
كل نفي عام مثل ما انا قلت شعرا وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
معللا بانتفاء المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى
كل رجل وكذا الفرج منه البعض مثل ما انا ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه المستثنى
ما انا ضربت احدا الا زيدا فيظهر فساد ما قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم الناسخ وانما الصواب
ما انا رايت كل احد وهما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن بمعنى الواحد من الواحد
اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع فلا يستعمل في غير النفي الا مع
كل تقول ما جاءني احد ولا تقول جاءني احد بل كل احد نص عليه جمهور ائمة اللغة فههنا جاز في ما انا
رايت احدا ان يكون بدون كل واما في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل
المعنى ان غيري قد رأى كل احد وهذا بخلاف احد بمعنى واحد في العدد فانه كثير في الاثبات مثل قل هو الله
احد وبهذا يندفع ايضا ما يتوهم من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الغير
انه لم ير احدا ولا استحالة فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد رأى واحدا من الناس لان الايجاب الجزئي
كاف في رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطأ في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد المخاطب ان
لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك الا ان غيرك اخطأ وانت تريد رد خطائه في فاعل ذلك
النفي العام المقرر صح منك ان تقول انا ما رايت احدا بتقديم المسند اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ير
لا غيري لكنه لا تقول انت لا تكون قصدت الى الاختصاص دون التقوي واما في ما انا رايت فالخطأ انما هو

في فاعل الرؤية لا في نفيها قوله ويجوز ان ولذلك يجوز والتعبير عن عدم التجويز بالنهي للاستهجان والاحتراز
على عادة امثاله في الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكره في ما انا رايت احدا الى التطويل
بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربته وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته
بيان للامتناع بوجه آخر وتكثير للفائدة واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف وضم ايلاؤه حرف
النفي اي جعل الضمير يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل الى التقديم اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي
ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا الا ترى ان معنى الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح اما نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربته فظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي
نفي ذلك فلانه يكون لرد الخطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان
هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا امر مسلم لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا
لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنتقض بالا هو هذا الضرب الذي وقع الخطأ في فاعله
فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا وثابتا غير مضروب به هذا قال فاندفع ما ذكره صاحب
المفتاح المقدمة واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فيستلزم نفي
ضرب زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له وانما يبطل المنفي هو
الضرب الواقع على من عدا زيدا لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضرب الواقع
على كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فنفي ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المحقق وهذا ابطال فليس بشيء
لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزامه
كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيدا وكونه السبب في عدم صحة التركيب هو عين
دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل اذا كان المناظرة في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا
كان الاستثناء من الاثبات ويمتنع الكلام لبطلان ذلك بطلان استعمال وح لا يكون من نقض
النفي بالا في شيء قلت نعم في التقدير الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي
منتقضا بالا ولعل السؤال اقوى فعليك بالتامل التدبر في بحث ما انا رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا
والتفحص لكلام الشيخ عبد القاهر فان المقام من مطارح الانظار ومسارح الافكار ومعارك الاراء
ومصادم الاهواء قوله والحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم وان ضرر فيما يلي

الفعل وغير الفاعل من المتعلقات بل ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه
مخطئ في المفعول او غيره من مقيدات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكره المص رحمه الله من
كون الحالة جزئيا من جزئيات تقديم المفعول به انما يصح على قصد التمثيل بباقي الكلام واوضح وفيه اشعار
بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا لنفي التخصيص على ما يسبق الى الوهم وانه لرد الخطاء في معمول
الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي ايضا قوله والنهي الواقع الشائع
الى دفع ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق القول فيما سبق بامتناع ما انا ضربت زيدا
ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكرنا من النهي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء
في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا ظن بك القائل الذي تقدم المسند اليه
على الفعل ظنا فاسدا انك تعتقد وقد ضربت عمروا او انك تعتقد كون زيد مضروبا للغير ثم قال
كذب ما كان ثابتا على صورة ظنه انك تعتقد قد ضربت عمروا زيدا ضربت اي لا عمروا واردا لخطائك
فانه يصح منك ان تقول له ردا لمقالة الاول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس ولمقالة الثاني
ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك بتقديم المفعول في الاول والمسند اليه في الثاني ليكون على وفق كلامه
لا للاختصاص الذي يفيد لزوم التناقض بناء على وجوب ثبوت الفعل المذكور وهذا هو النوع الواقع
ونظيره قد مر انه حين يقول انما الى انه المتعينة لكذا فهي اذا كان كذا الامر بد الجبر د الاختصاص
بحيث لا يمكن فيه ذلك الى انه في غير ما ذكر فليتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع
الاول هي ان يكون هناك بحث فعل عالم به آت بناء على ان تقصد موافقة كلام الى طلب حالته الاول
مقتضية للنوع الاول ونظيره ايضا انه بيان حالة يقع معها ان يلي المفعول اي ضمير المسند اليه حرف النفي
ثم يعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لا لبيان تصحيح المثال المعين المذكور
هو ما زيدا ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم انه يرشدك الى التصحيح بعينه
فليتأمل قوله وكذلك اي مثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا
عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطاء في المفعول وطريق الاسناد
فيه بلكن ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمروا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا وقع
الخطاء في الفعل نفسه ونقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته قوله وكذلك الخ ومثل ان قولك زيدا

زيدا عرفت افاد ان سامعك تعتقد معرفتك لغير زيد فقصدت رده عن الخطاء الى الصواب وكذلك الامر
في المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت اي لا بغيره كي يتوهم ثم تمم الحكم بان التخصيص لازم تقديم ما حقه التأخير
سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات
الفعل لا يخفى ان هذا اللزوم جزئي اكثري لا كلي ولذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا
الا ان البلغاء يجعلون القليل بمنزلة المعدوم فلهذا اطلق المص القول باللزوم مع ان المفهوم من
الاطلاق الكلي وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي يشتمل عليه بنكتة ان يقال
لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او رعاية الفاصلة او نحو ذلك قوله تخصك بالعبادة اي نقصر العبادة عليك بدخول الباء
في المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العرفي قوله وفي معنى قوله وبالآخرة عطف على قوله
اياك نعبد بالتقدير مرتبا ائمة علم المعاني يذهب الكل الى طريقة تتعلق اسبقا ورضي لكن لا يستقيم
لتايذهب شئ لفظ النبي للمفعول الا بتكلف فالوجه ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة
عطفا على جملة تسمع ائمة علم المعاني يقولون في معنى اياك نعبد ولذلك فيذهب في معنى قوله وبالآخرة
وعدل الى المسند الا انه كانه لا يتم نفي ما ذهب اليه صاحب الكشاف في الآية من التعريض باهل الكتاب
من الآية يعني ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص يعني ان المؤمنين بالآخرة يوقنون
لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب لان ما يزعمون انه
ايمان ليس في الحقيقة بايمان في نفي الآية لان الى التي يخبرون يقولون يأبى لكونه عطفا على قوله في
معنى اياك نعبد يقولون داخلا في حيز تسمع ائمة علم المعاني فمن الجملة لا يخ العبارة عن تعسف
ثم ان ضمير انها في الموضعين للصفة وضمير فيها في الموضع للآخرة والمراد في الاخبار تعلق الطرفين
الذي فيها وفي الجنة فلا يتلذذون على ان الثاني بدل من الاول او تقييد للتقييد بالاول والا لا يصح
تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد وليست بالآخرة خبرا بان الآخرة وانما هم عطف على الآخرة
في بان الآخرة وفي شيء ضمير يس من الايمان حال من تقدم على المجرور او من محذوف
ما شئتم وعند الله في المعنى متعلق بقوله اي الآخرة ولا يظهر عامل في اللفظ وكانه
ما يشعر به مضمون الجملة من معنى الاتصاف والاثبات قوله في الآخرة اي الوجه ان يكون

الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اى مقدما مزكيا لهم وقد يحمل لان الشهيد
كالرقيب والمهيمن كنت انت الرقيب عليهم واما في شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم فكلمة
الاستعلاء على اصلها **قوله** وتراهم عطف على تسمع والضمير لالهة علم العاني يعني يكون ترتيب
الكلام نحو قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا على الاستواق ليكون المعنى ارسلناك لجميع الناس
لا لبعضهم الذي هو العرب كما يزعم طائفة ولا يكون على توقيف العهد او الجنس ليصار المعنى لا يعم
التخصيص الاثبات للمذكور والنفي عن مقابله والمقابل للبعض المعهود هو الطلق فيصير المعنى
لهؤلاء الناس لا لغيرهم والمقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى لجنس الناس لا لجنس الجن
وكلا المعنيين فاسدان لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللانس والجن لا للانس
خاصة وهذا في الحشر وانما الكلام في اربن احدهما جعل المقابل للمعهود هو الطلق وانما يقابل
البعض الآخر من الجنس فالاولى ان يقال لو حمل على العهد لكان المعنى لهم المختصة من الناس
كالعرب مثلا لا المختصة الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس متعلقا برسولا اقدم للتخصيص الذي هو متعلق
بارسلناك او حال من رسولا وقد كان وصفا له في الاصل فلا يكون من التقديم على العامل
بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس للتخصيص عند المراد ان التقييد بقوله للناس ايضا
تخصيص بمنزلة التابعة الواقعة في حيز تسمع اشارة الى هذا وكذا ارداقه بقوله ولانا في
التقديم عندهم التخصيص اى الاثبات للمذكور والنفي عن ما يقابله تراهم يزعمون على التقديم
الذي يفيد التخصيص ما يزعمون على نفس التخصيص بالوصف والشرط ونحوهما فكما يزعمون على التخصيص
بالوصف مثل ضربت اكبر اخويك يعني ما ضربت اخاك الاكبر انه ينبغي ان يكون ضاربا للاخ الاصغر
بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا
كذلك يزعمون مع التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان
آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زائد في اصل الكلام خلوا عن الفائدة ولا اجل
ان التقديم يستلزم ضرب انسان آخر بخلاف التأخير لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا من
الناس لمناقضة منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من
الناس لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا عند من يقول بمفهوم

بمفهوم اللقب وهو بط عند الجمهور ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وههنا قد قرن به ما ينفيه اعني
ولا احدا من الناس **فان قيل** يجيء مثله في ما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز
ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما لان الاصل ان المفهوم في معارضة المنطوق **قلت** افادة التقديم للتخصيص
عندهم بمنزلة المنطوق فلذا يمتنع ذلك اللهم الا فيما سبق من الظن الفاسد وهو لغاية قلته
ملحق بالعدم وقوله فيذهبون ليس محل الفاء لانه جواب اذا الا انه اتى بالفاء ليتميز عن يذهبون
الثاني الذي يتعلق به اذا قيل تعلق المصدر به اى ذهابهم هذا فالوجه ان يحمل عطفا على يذهبون
اى يزعمون فيذهبون **قوله** وتسمعهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر معطوف على قد تم الظرف
والغول الغائلة والصداع الالم او اغتيال العقول اى اخذها من حيث لا يدرى وينزفون بفتح
الياء وفتح الزاى لا يسكرون من نزف الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله
على الخصوص في بعض النسخ ضمير لا تغتال والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتجاوزها
الى خمور الدنيا كما يقول ما بهذا امرت ولا لهذا خلقت ولو قدم في لا ريب فيه لصار المعنى ان
عدم الريب مقصور على القرآن لا يتجاوزه الى غيره من الكتب السماوية لانه المقابل للقرآن فيفيد
تخصيص نفي الريب بالقرآن مقصورا عليه والباء داخلة في المقصور عليه عكس ما هو الاستعمال الشائع
العرفي **قوله** دليل خطاب تمييز اى من جهة دليل الخطاب ومفهوم المخالفة وتنكيره ربما للتقليل
لانه اللازم من التخصيص وفي ايراد الآيتين تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يفيد التخصيص اعم
من تقديم معمولات الفعل عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعتبرت رد الخطاب كان
ردا على من زعم ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لا من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فتدبر **قوله**
ونحو هذا متعلق بافادة الواقع جواب متى اى وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات الفعل
الاختصاص افاد تقديم الظرف الذي اذا اخرت على عامله الذي هو قراءت قصر القراءة على الظرف
بمعنى لا اقرأ الا اذا اخلوت كما في بزيد مررت فان اذا معمول اقرأ وحق المعمول التأخير عن العامل
ربما كان في تعلق الظرف بقراءت لا بخلوت وفي كون حقه التأخير ليكون من قبيل تقديم ما حقه
التأخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم لا من مجرد مفهوم الشرط كما في ان خلوت قرأت نوع خفاء
بان فانهم **قوله** لما عرفت ان حالة التقديم اى الحالة يتحقق فيها التقديم وانما عرفت ذلك من تقييد
الشيخ

انه اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما اورد الحكم الكلي للمفعول به
قدم على عامله فقرنه بهما بالتصريح لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقيق معانيها **قوله** او غير ذلك
من متعلقات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت والمفعول له
في مثل للتاديب ضربت والحال في مثل راكبا مررت ونحو ذلك **وقوله** فاذا قلت لمن كان
اعتقد اعتقادا خطاء من الفاعل في ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا في اي
المتعلقات استدعى المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان المقدر وقوع
الفعل واذا اثبت غير من كان اعتقده من الفاعل والمفعول مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى
المقام نفي خطاء المعتقد لكون اعتقاده خطاء واما قال في الاول يجتمع نفيك مع الاثبات وفي الثاني
اثباتك مع النفي لانه الذي تقرر وتحقق بالمنطوق واما الآخر مستدعى المقام بحكم المفهوم **قوله**
ويفيد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام
من المتكلم بشان المقدم في ان يتعلق به الحكم مدحا كان او ذما او كراهة اما استلذاذا او غير
ذلك على حسب حال ما يقصد تخصيصه بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل
ان يقدره مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشان اسم الله تعظيما له وتبركا به ولما في الحاظ
حال كونك قائلا اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك عند الذكر
دون الحذف كما ينبغي تقدم الفعل في الحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته وكان الواجب
تاخير الفعل ليفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك باسم الله عند كل امر ذي بال حيث تجعل في تقديره
الله افعل لا افعل باسم الله فالوجه المختار في الجواب عند الحق ان يكون هذا ايضا مؤخر الفعل
بان تجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان
يعطي اذا حمل على تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف المفعول
الى التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد وانما اختار على ما ذكر صاحب الكشاف
من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه
ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعم الاغلب وان جعل باسم الله متعلقا باقرأ
الاول وباسم ربك بالثاني يسقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ باسم ربك

قوله تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم وتعلق كما في تثبت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقرأ او
والآلة المنتصب للنوع الثالث وهو ابتداء التقديم والتاخير فيما بين ما يتعلق بالفعل هما كالآلة الغاية
والاهتمام بشان ما يقدم **قوله** وايراده في خبر عطفا على الغاية الآن او الرواية بالرفع عطفا على
محل الغاية لكونه اسم الكون بتقدير ان يكون الغاية وفي محل ان يكون خبر احدهما وثانيهما ساقع
وان حمل على حذف اللام الا احد النوعين الغاية ذي محل ان يكون والاهتمام لان يكون اصل الكلام
في ذلك الشيء الذي تقدم هو التقديم وثانيهما الغاية والاهتمام لاجل ان يكون الغاية بتقديم ما تقدم
والاهتمام بشانه لكونه نصب عينك لفنائه او ولا عارض فيتبع ان لا يذهب عليك ان كلامه وان كان
لبيان جهة التقديم والتاخير فيما بين متعلقات الفعل الآن قاطع تنوع الغاية والاهتمام الى
النوعين اعم من ذلك ولفظ ما يتقدم غير مخصوص فقط لمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدأ على
الخبر والعامل فعلا كان او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا اسقط الاعتراض بانه جعل
تقديم المفعول على الفعل مثل قوله الطبيب اتى من هذا الباب بحسنه ولا يحتاج الى الجواب بان الواو
التقديم الا انه لم يكن بدون التقديم على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به **قوله** كالمبتدأ الموقوف
تقدم وجه تقدمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه ذي الحال على الحال وتقييد الموقوف احترازا عن مثل
في الدار رجل وجاءني راكبا رجل واما وجه تقدم العامل فهو انه بمنزلة المعمول منزلة الاثر
ووجه تقدم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتب المفاعيل فلما
الظاهر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول
المطلق وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر وكان المقصود
نظرا الى كلمة التابع في المطلق ولم يذكر المفعول معه لكونه غير منصوب بالواو وملحقا بالمفعول
وان التمييز مثلا دون ان يقول تماما غضبا ليكون متعلقا بصريح الفعل **قوله** او في حكم فاعل
بالتنكير لئلا يتوهم ان فاعل باب اعطيت فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل مجرد ومثل كسوت
بفتح ساوات او مثل الكتب ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد الى مفعولين متغايرين
فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب
واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولا انفصال الاتحاد بالذات في المعطوف فالي

وكذلك عرفت انا وفلان زيدا ايضا انه مع مغايرته للمتبوع كباقي التوابع في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لا ان يتركا
وعند اجتماع التوابع قيل الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان ثم العطف نحو كم ونحو ذلك
مجرور معطوف على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى على المستثنى منه
وقوله بوصف الاصالة في موضع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي الاصالة التي لا تتوقف باعتبار
شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير المبتدأ ومنع الاضمار صاحبها وكالمفعول الذي يكون للفاعل فيه ضمير
مثل ضرب زيدا غلامه **قوله** وثانيها اي ثاني النوعين وضمير تقديمه وكونه وشانه واليه لما تقدم وكان
قد ارتفع بموضع الحال او الخبر المحذوف وقوله وقيل عطف على واي الى آخره واذا متعلق بتحدث اي يتعول ان
ثاني التحدث فتقديم عطف عليه اما لكونه في محل تريد ان تقول او على القلب مثل يكتب فيعتبر والاوضح
انه تفسير وحق المفسر ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدمه في الوجود **قوله** تتعق بقول الما يتوهم
الملابس تعالى وتقول لله شركاء بتقدير الله عرفت شركاء على قصد الاستفهام للتوبيخ والانكار والتعجب
وعليه وجعلوا لله شركاء بدل جعلوا شركاء لله اي اثبتوا في زعمهم فلله في الآية والدار مفعول
قدم على الاول بلا واسطة واما جعله في الآية المفعول الثاني فتقديمه على اصله كما في قولك في الدار رجل
قوله او لعارض عطف على لكونه في نفسه وهو خبر يكون والمستتر فيا يورثه لعارض والبارز لما يتقدم وذلك
اشارة الى كونه نصب العين بتزايد الالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر في هذه اربعة امثلة للعارض
الذي يورث الاهتمام بشان ما تقدم والالتفات اليه وبين وجه ايراثها ذلك ثم ذكر اربعة امثلة
من القرآن على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر **قوله** يلتفت الى طرف ثاني مفعولي ترجمت الحاكت
والاول متى انت وتنظر صفة مفعول وفاعله ضمير متى انت ومفعوله اياك وضميره وله وذلك الخبر
وكما متعلق بلا بيوقف والكاف للقران في الوقوع مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو ونسبه
لصاحبك وضمير توردها للكتابة الآخر وتقول عطف على تحدث والواو في ولعل للعطف على
المحل الاول فتقدم عطف على تقول كما تحدث لكتب العض الذكر بعارض اورث كما به الآخر لكون
نصب عينيك ويلتفت خاطرك هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
وفي يس وجاء من اقصى المدينة رجل **قوله** اوكما اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة المؤمنين
لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا وضمير وقوعه وتقديمه وانكاره

بالتفاوت

والانكار وايا وذكره للموعود الذي انت تستبعد وقوعه وضمير تفاوته للانكار وذاك اي ذلك التفاوت
الذي هو في الضعف والقوة ومن جهة متعلق بالتفاوت وفاعل بتعقد ضمير جهة وقوله لجلاء فذلك
وقال التفات طرف متعلق به وفي الاول متعلق باوجبت او انكرت والجملة اذا انكرت او اوجبت حال من انت
وشيء حالة كذا مبتدأ وخبره اي يكون في الاول ومحل متى بيرفع في الثاني **قوله** فيذكر منصوب معطوف
على تقول وكذا فيتقدم ووجه الفاء قد سبق والمرفوع الذي ذكر المتكلم فقع هو الفاعل وتاكيده واما عطف
عليه والمرفوع الذي قدم المتكلم اعني مذا عليه هو التاكيد والمعطوف لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان
ضميرا متصلا **فان قلت** هذا قيل لغد وعد هذا انا بانفصال الضمير بناء على الفصل لغرض كما في قوله
الفارس الآ انا وانما يدافع عن احسابهم انا **قلت** يجوز في حكم القياس لكن لا اري له شاهدا في النحو
واستعمالا في الكلام **قوله** مثل الذين في قولك هذا يوافق وقال الملأ من قومه الذين كفروا
بتقديم من قومه وقوله او مثل الذي يوافق قوله تعالى برب هارون وموسى بتقديم هارون يعني ان
ايراث التاخير الاشتباه في ان الجاحة من يحتيك على فعل واجب تقديم من يحتيك وهو حال من الجاحة
على انها نائب ونعت وهو وصف لهايع ان اصله ان يذكر معها بلا فاصل والمحافظة على السجع
اوجب الاهتمام بالمجرور حتى قدم على المفعول بلا واسطة **واعترض صاحب الايضاح** بان التقديم
لدفع الاشتباه او للرعاية على السجع انما صلة ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام مدفوع بالمنع
قوله ولهذا العارض المورث للاهتمام بشان ما يقدم مع ان حقه في نفسه التاخير ما بين جمع شتى
موضع المدوت والمحصول للطفا صفة خفاء القفاز الموضع الذي يحرف الخيل والفلج التوق
من الضلاعة القوة وشدة الاضلاع وعن ابن السكيت الفرس الضليع التام الخلق المجفر الغليظ
الالواح الكبير العضد والطالع من طلع البعير اذا عيي في مشيته وقوله هناك اي في مضمار المعاني
قوله بمجرد الكد يشير الى انه لابد من الكد وقوله لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن وهو
عندهم في الاطعمة والاصل في التربية وتعدية الاحاطة بعلى لاعتبار معنى الاشتمال ومقتضيات
الاحوال بالنسخ نسخة المصنف بالكسر تصحيح الاكثرين اي الاحوال المقتضية وقوله لا ترى شيئا
منها اي من لطائف الاعتبارات استئناف لبيان ما قبله وضمير عليه للحق وفي التنزيل من متعلق
بما نحن فيه هو التقديم بعارض يورث الاهتمام واذا اجبت متعلق بتقتضي وضميرها ونظائرها

وتحقيقا للامثلة قوله رسل عيسى هم بولس ويحيى وشمعون ورجل هو حبيب النجار يسعى يشتد عدوا
ليعلم الرسل بما هم به اهل انطاكية في حقهم من الرجم وغيره والقرية انطاكية انهم اهلكوا اذ طردوا
واشتركا في الامر الخ ونحوه وغيره كان لاشتمال الكلام على امور المعاملة والتكلف فقلة الخير وقربه ومنتها
تمييز وتفسير للضمير وقوله الكائنة منقول بحيلا اى حال كون السامع بحيل في فكره هذا الخ ويعبر عن الوثن
بالمكدرة تحقير لها والى افات الالطاف والجوانب هناك ظرف لغو متعلق بكان وضمير هو للكلام
لمساق الحديث او للحديث والذى اقتضى القصة وضمير يذكره وكان لفظ هو تفسير وضمير له للذكر
قوله ومنها ان قال في سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا
نحن وآباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا
كنا ترابا وآباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا نحن وآباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين وائذا
الداخلة عليه همزة الاستفهام متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية المصدرة بالاستفهام المؤكدة
بان واللام للايذان بمبالغتهم في الكفر والاستهزاء من مضمون الفعل اى نبعث ونخرج وهذا اشارة
الى البعث والاخراج من القبور وقوله هناك اشارة الى الآية الاولى وههنا الى هذه الآية التي في
سورة النمل في ابتنى بالعطف بجمع بينهما قوله ومنها ان يرى من الامثلة ان قال في موضع في سورة
المؤمنين فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد ان يتفضل عليكم وفي موضع
وفي موضع آخر من سورة المؤمنين ايضا وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم وقوله وهو الذكر بعد الصفة موضع المجرور لما عرف
من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال وقوله وانت تعلم يعنى ان الوصف للملأ هو الموصول
بصلته فقدمه بتمام ما يدخل في الصلة من الجمل الثلث المتعاطفة التي تاليها واترفناهم في الحيوة
الدنيا اى نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو من ملاذ الحيوة الدنيا وضمير احتمل للمجرور والمراد
بحسنا ذكر الجار والمجرور فالمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة ما يتم صلة الدنيا وان لم يتبع ههنا
وقد يقال المراد ان المجرور بعض الصلة اعنى الجار والمجرور وقد يروى صلة الدنيا بالنصب
على انه اسم كان اى هذا اللفظ وبالجملة لا يخفى ان تعلق من قومه بالدنيا لان جاز من حيث انه
اسم تفضيل من الدنو ثم يجعل اسما للدار كما في الحيوة الدنيا بالاضافة لكنه بعيد من جهة المعنى بحسب

يرث الانبياء قوله ومنها ان قال في سورة طه فالقى السحرة سجدا قالوا آمنا برب هارون
وموسى وفي سورة الشعراء فالقى السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون
وكلامه يشعر بان التقديم في كلتا الآيتين لعارض المحافظة على الفاصلة الالفية في طه والنونية
في الشعراء لكن لا يخفى انه ليس من قبيل تقديم ما حقه التأخير الا في طه بناء على ان موسى اكبر
سنا واعظم قدرا او يقال انه قدم هارون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب موسى
فرعون لانه الذى رباه في صغره وذكرها دون على سبيل التشبيه بما يصلح بيانا للعارض
في تقديم هارون من قبيل دفع خلاف المقصود لا دليلا على كونه الاصل قوله فلما كان الغرض اي فيما
ذكر الامثلة الايجاز التنبيه على التقديم لعارض دون التتبع لنظائر الامثلة وضمير فيها للنظائر
وحالتين حال من ضمير لتعقيد والانواع الثلثة اي اعتبار التقديم والتأخير فيما بين الفعل والفاعل
المعنوي وما بين الفعل وغير الفاعل المعنوي وما بين متعلقات الفعل بعد ان ما ذكر من الحالات
المقتضية للانواع الثلث قد يخالف مقتضياتها ويخرج الكلام على خلافها بناء على حالات غيرها
كما هو الحكم في سائر مقتضيات الاحوال فلا قد يتحقق المقتضى المذكور لتقديم الفاعل المعنوي او المفعول
على الفعل او لتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس ويترك التقديم بناء على غرض كتوكيد اذا انزل المخاطب
في المفعول منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصابة فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبارات خطابية
لا يحتج على المنطق قوله واما ان الآن شروع في باقي الامرين اللذين عقد الفصل لهما وهما التكلم
في الذكر والاثبات حال الاظهار والاضمار والتقديم والتأخير للفعل وما يتعلق به وما يتكلم في تقييد
الفعل بالقيود الشرطية وعنونها ههنا بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسماء ولعاد الكاف
في لو لتفردها بعدم عمل الجزم اصلا وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ حيث مع ما اذ هما
لا يقعان في الشرط بخلاف اذا ومتى واين الآن اذا انما يجزم في الشعر وانما تجنب خصامه
نتحل واصل مهما ماما على انقال في الابهامية بالشرطية كي يتصل باذا ومتى واين لافادة زيادة
الابهام قوله اما ان فهي للشرط اى التعليق حصول مضمون جملة بمضمون جملة في الاستقبال مع الاصل
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه يقينا بدلالة قوله وهو لا يعلم اتكرمه ام لا وبدلالة انه جعل
ان لم اكن لك ابا خارجا عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط الذى هو عدم كونه

ايالمه لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد اطبقوا على ان ان للشك المحتملة المشكوكة ذاتها انما تستعمل
فيما يترجح اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون واما لم يتوهم المص الخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترك
بين ان واذا ومقصوده ههنا ذكر ما به يمتازان قوله فاذا استعملت ان فى مقام الجزم اى القطع
بوقوع الشرط اولا وقوعه فى المستقبل لم تخل اى او استعمالها عن نكتة تناسب ذلك لامتناع ما هو خلاف
الاصل فى الكلام البليغ بدون نكتة اى لطيفة مبنية على تامل من نكت فى الارض بالقضيب وحك
ارضها واثر فيها على ما هو فعل المتامل وحصر النكتة فى تجاهل المتكلم وعدم جزم المخاطب حقيقة
او تنزيلا فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم يكن
ايا بنى على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذى هو انتفاء ابوتك مع انه جازم بانك ابنه
او عالم بحقيقة الا انه لا يجرى على موجب علمه من مراعاة حقك فكانه غير عالم قوله ولا تسامح متعلق بمعلما
يترك يريد ان الاصل فى كل من جملتى الشرط والجزاء ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضية
اما الشرط فلانه مفروض للصدق فيما يستقبل فلا يناسبه ما يدل على الثبوت او المضى واما الجزاء فلانه
مفروض معلق بالشرط الذى هو محتمل مشكوك لا متحقق مقطوع فبطريق الاولى لا يكون مقطوع التحقق فلا يناسبه
الا لفظ المضارع فلا يترك فى الكلام البليغ الى الماضى الموذن بالتحقق نظرا الى اللفظ وان انتقل بعد حظ
اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لنكتة تناسبها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة
خروج عن البلاغة واما لم يتعرض لهذا فى جانب الشرط لظهوره بل اكتفى بما سيذكر من نكت استعمال
ان مع الشرط الماضى ومثل لنكتة العدول عن المضارع الى الماضى بمثالى قوله تعالى ان يثقفوكم الاية
فانه ذكر فى معرض الجزاء لهذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية ومضمون الاولى كون
المشركين اعداء للمؤمنين اى اظهارهم العداوة ومقتضياتها والا فنفس العداوة منجزة غير معلقة
بوجدانهم ومضمون الثانى بسط الايدى للقتل والالسن بالايذاء والشتم وقد ذكرتا بلفظ المضارع
كما هو الاصل ومضمون الثالث ودادتهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام بعد اظهارهم واهتمام
فى حصوله وارتدادهم وقد ذكر بلفظ الماضى للدلالة على ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير حصول
اوضح واثبت من الاولين بحيث لا شبهة فى تحققه اصلا اذ ربما يتكون الاولين لدى العادة فيتذكر
ما بينهم من القرابة والصداقة ويباعد واعليه من قولهم اذا ملكت فاسجح وهذا حاصل ما قال فى الكشاف

ما ارتكب فى الماضى وان كان يجرى فيه باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل وودوا قبل
كل شىء كفركم وارتدادكم يعنى انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضار كم
وداولها عندهم زوال دينكم الذى هو اعز عليكم من ارواحكم بحيث يبذلونها دونه و انما جعل ودوا لو تكفرون
حالا او عطفا على الشرطية لا الجزاء فترك لان الشكل على النكتة المرتبة بلا نكتة قوله واذا للشرط
تعقيب الى ذكر كلمات الشرط من الحروف والاسماء ولهذا افردها والا فكان المناسب ان يقول
ان وان واذا للشرط فى الاستقبال ثم يفرق بينهما والتفريع فى ذكر كلمة اما بان لانها الاصل فى العقد
والسابق فى الذكر فكانها مذكورة فى ابواب المعطوفة عليها وذكر لاداة الشرطية مثالا هو نقل لى
ذلك لا يحمل على الظرفية وذلك بعض اذا الغاية جارية فى جزائها مثلها فى جوازها لو ترتب معنى اذا
الجازمه من معنى التاكيد بخلاف اذا جئتنى اكرمتك بلفظ الماضى ومعنى الاستقبال ايضا للشرط
والا لم ينقلب الماضى الى المستقبل ولم يستقم الكلام بمنزلة ان يقول اكرمتك اذا جئتنى الا باويل
ان يجعل تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه قوله والاصل فيها اى فى كلمة اذا قطع
المتكلم بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال وينقسم الى القطع بطريق التحقيق كما اذا
طلعت الشمس فانى افعل كذا او القطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب فكذا
الخبار المشعر بذلك وانه بمنزلة القطعيات واذا اخبر الامير بالا لوف اخبارا للوثوق بكمال كرمه
قال الشاعر اذا الا قيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان حافيا رجلان فاعل ابازدو حافيا
حال من ضمير المتكلم لانه فى معنى زيارتى بيت الله حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم
ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا فقوله قطعا نصب على المصدر من القطع او من فعل فى معناه
او نصب بنزع الخافض تقديرا بمعنى قطعا او باعتبار معنى مقطعا موزونا باعتبار او كان ان بسبب اعتبار الاعتبارات
التى يناسبها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا قوله وهو النكتة اى كون الاصل فيها القطع بالوقوع
هو السبب فى تغليب لفظ الماضى مع لفظ اذا على لفظ المستقبل فى الاستعمال يعنى ان استعمال اذا مع الماضى
اكثر من استعمال لفظ المضارع لان الماضى وان انقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا
للحصول فى الزمان الماضى ودالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذى لا دلالة فيه على التحقق
والظرف اعنى فى تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى التاثير ولذا الكلام فى لكون وقوله فى الافعال

متعلق بتقليب وفي الجملة بارتب ونظر احال المستكن في ارتب اي منظورا الى المنظه او مصدر للفعل من غير
الحال او مفعول له اي ينظر نظرا او لاجل المنظور به ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا
وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه
او من الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع
بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع دون نوع لا
بنوع ما تحت الجنس المتحقق في ضمن نوع ما والكثير بخلاف قوله تعالى وان تصبهم حسنة فان المراد
بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود لعنوا حيث تشاءموا برسول الله
فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله
وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة
لوقوعه في مقابلة فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين آمنوا خذوا
حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص قطعي الوقوع
فلم يستعمل فيه اذا بل ان واما المستعمل في الفضل فعل الماضي اما لفظا فلا يلزم اذا ذلك
في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة للقسم واما معنى فلان الله ذو الفضل العظيم ففيه شائبة
التحقق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة المطلقة ناسب ان
يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما ذكر
في الكشاف ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة
بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اي ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة
وقوع واتساعا عرفت تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة معينة لكثرة خطورها بالبال وكثرة وقوعها
او لانها على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاستغراق اي هذا الجنس الذي هو الحسنة فقوله لكون حصول الحسنة
متعلق بعامل بلفظ اذا في جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز وذهابا حال او مفعول له وتعريف الجنس
عطف على محذوف كما قدرنا والاول اي تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقتضى طبق البلاغة من تعريف الجنس
لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي شأنها التشكك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول او لانفهامه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة

فيه

منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة ورودها فيما بينهم او لما
فيها من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كأنها نصب اعينهم
او لكونه ابعد عن الانكار وادفع للالزام حيث اشير الى حاضر معهود او لانه ادل على سوء معاملتهم
حيث ادعوا انهم احقاء باختصاصهم بهذه الحسنات العظام التي هي الخصب والرخاء والدأب فيما بينهم
بمنزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله عليها ولا كذلك تعريف الجنس فانه تسليم دعوى استحقاق القليل
ويعذر في ترك الشكر عليه او لان المعهود المحقق ادخل بلفظ اذا وفي الكل نظر على ما بينا في الشرح
وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما جاءتهم وبما سبقت له الآية وذلك انهم كانوا قبل ذلك اصابوا
حسنة اي نوع كان رجعوا الى سوء هم ودعى به فاذا عادت اليهم الحسنة مثلها اي نوع كانت
قالوا لنا هذه اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم تزل النعمة والرفاهية فينا فهذه معهودة مطلقة
فليتدبر ولا كذلك السيئة فانها وان عادت بعد زوالها لا تكون مألوفة معهودة ملتفتة اليها قوله
وبلفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اي قال وان تصبهم سيئة بلفظ ان في جانب السيئة مع تنكير
اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا يخلو عنها العبد لحظة
فلا يكون قطعيا فناسب الا اذا واما تنكير السيئة فلانه ينبئ عن القلة ولا شك ان ما تصيب الانسان
من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما تصيبه من الحسنة **قوله** ومنه اي ومما استعمل اذا والماضي
في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان والمضارع في جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس
رحمة الآية انه نكر ههنا الحسنة اعني الرحمة فاعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة المنبئ
اصل صنعه عما فيه معنى القلة المناسب للتنكير وان كان ههنا استعارة الايصال يعني لما عبر عن الايصال
بلفظ الاذاقة ناسب ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام هذا
معنى قوله فهو اي التنكير للنظر الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة **فان قيل** هذا يشعر
بان التنكير للتقليل وقد صرح بانه للنوعية **قلنا** لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة
اليه **قوله** واما قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا للوجه في آيات وردت ظاهرا على خلاف ما ذكر
من استعمال ان واذا حيث استعملت ان فيما هو محقق الوقوع فضلا عن كونه قطعي الوقوع واذا في الماضي
في الشيء الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع المرتابين في حقية القرآن

وكونه من عند الله وقوله وان كنتم في ريب من البعث مع ارتيابهم في المعاد وحشر الاجساد لقصد توبيخ المخاطبين على الارتياب فيه لاشتماله العام على ما يدل على حقيقته وزوال الارتياب فيه بالكلية وهو الاعجاز الذي اشار اليه بقوله فأتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذي اشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وايضا تصوير ان الارتياب في مثل ان الارتياب في هذا المقام لا ينبغي ان ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق به كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولكيفوا ما استجابوا لكم قالوا وان كان ضمير العقلاء فهو ههنا للاصنام التي هي جمادات لا يتصور فيها الا على سبيل فرض المحال وانما عبر عنها بضمير العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى مرتبة ذوي العلم تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الآية اشارة الى انه ليس من المحالات كلها لوجود ان كانها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه نزل ههنا منزلة ما لا قطع بوقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت ومثله قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا او قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وهو كثير قوله وينبغي اي المقام ان يقال واذا ارتبتم لانه لا اخلق بالمحالات كان استعمال اذا في المحالات قوله ومثله اي مثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع تحقق اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف ينبغي ان لا ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير والنفي افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا او للاعراض لانكم مسرفين ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر والطغيان والاثم في قراءة من قرأ بفتح ان فانه لان كنتم قوله ومنه اي مما استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الآية المذكورة الا انه سابقة لكان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كونهم لم يجعل المحقق انه عملي للنزاع منه دون ان يقول ومثله لجعل الضمير للآية بان المقطوع بالحصول فهو قال في العباب الغلبة بالفتح والغلالة والغلابة والتغلب بوزن التذكير وهو من الغلبة اخرجه العابل والتسويف اي تأخير واصله افعل والترجمة التوبيخ التعيير والقطع بفتح الهمزة مضارع مجزوم على جواب الامر اعني قولوا وكسر بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعول نقولوا المحذوف اي الكلمة قل فيقوله ويلكم دعاء من الناظر على المخاطبين على قصد الفجر والشتامة وان كنت بمعنى القائل العاقل ونبزتهم اي العامل الخاطبين

الخاطبين جملة مبينة للمقصود وكان قوله بتنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل انا يقول ان لم تعتقدوا اني عملت الآن انه يكون استعمالا في المقطوع فعدل الى ان التقدير اني لم اعمل ليكون في المحتمل المشكوك تقديرا وحسن التجهيل مما يقدر به قوله واما تغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذ كان فيهم من لا ارتياب في المرتابين ويجعل الكل بمنزلة غير المرتابين ويرد على هذا انه يكون استعمال ان في قطع الانتفاء ويعود المحذور ولا محيص سوى ان يقال اطرد تغليب غير المقطوع بارتيابه على المقطوع بارتيابهم لا يقال الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وذهب المبرد والزجاج الى ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى الماضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان واما ما يقال ان البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فيصلح نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء قوله وباب التغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة وهو ان يتحقق فيه متعدد لبعضه حكم ليس للآخر فيرجح ذلك البعض لجهة من الجهات ويعطي للآخر حكمه وتلك الجهة كثرته او قوته او خفة لفظه او ذكورته او نحو ذلك من تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان العود في الشيء يقتضي سابقة الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر ومن الصغائر المنفرة لكثرته لقلة والتطفيف لخسته لاخلالها بغرض البعثة بخلاف الصغائر التي لا تنفير فيها والمسئلة خلافية كلامية ولا دلالة في قوله بعد اذ نجانا الله منها على كونهم داخلين فيها لاحتمال حتى يكون ابدا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور على الاناث قوله تعالى وكانت من القانتين وقولهم الا امرأته كانت من الغابرين اي الباقين في التوبة والعذاب الى الهلاك في آخر سورة التحريم في حق مريم وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين والقياس الغابرات والقانتات لان صيغة الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب للذكور على الاناث

وكيفية ان صيغة المخاطبين بعد ما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور خاصة جعلت للجماعة الموصوفة
بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليتبع عدّ الانثى منها واما عدّ ابليس من الملائكة حتى تناوله بالامر
بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم في الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد كلاهما
الاسم مثل يسجدون في اسناد الفعل الا انه يشبه عدّ الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم الموضوع
بجوهر حروفه للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك له في مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق
الاسم الموضوع بهيئته للذكور خاصة على الذكور والاناث المشاركة لهم في مدلول جوهر الحروف اعني القنوت
ولذا قال عدّ الانثى من الذكر مع لطيفة لكونه لا يخفى قوله ومن هذا اي الباب اي باب التغليب تغليب المخاطب
على الغيبة بان يعبر عن الغايب الذي له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق الغيبة او بان يعبر عن الحاضر والغايب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب الخطاب
لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر
والاسماء الظاهرة كلها غيب فمقتضى الظاهر ان يقال يجهلون بياء الغيبة الا انه جيء بتاء الخطاب
نظرا الى ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على جانب قوم والثاني
كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب اي انت يا محمد المذكر بطريق الخطاب وجميع
المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا يقال لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا للنبي ثم كفره
خطابا له ولغيره من غير التغليب وانما يلزم اعتبار لو كان في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول
ذكر النحاة انه لا يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع واما اذا قرئ
يعلمون بياء الغيبة فلا تغليب لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لا له ولهم ليكون المعنى انت
وهم لانه لم يعهد مثل ذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى كل العقلاء
وغيرهم فعبّر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول
على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم
وقد اورد المفتاح لان فيه الى انه يجوز ان يجتمع في لفظ واحد نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات
والارض جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام
ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم في هذا الجعل حتى يكون بينكم التوالد والتناسل فهي كالمنبع للبث والتكثير ولفظ كم مخصص
حيث

يخص خطاب العقلاء وقد وردت في يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة
بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغايب حيث لم يقل يذرؤكم واياهن وتغليب العقلاء على غيرهم
حيث لم يقل يذرؤكم واياكن ونحو ما مر قال يعني تغليب المخاطبين على الغايب جيء بالكاف لا بالهاء وتغليب
العقلاء على غيرهم جيء بالميم دون النون وقد تغلب الخطابية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب
مثل انا وانت فعلنا وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف الابوين فلذا قال ومنه اي من هذا الباب
تغليب احد المتناسبين او المتشاكلين في خصوصية بان يثنى اسم احدهما ويقصد اليه والى الآخر جميعا بان يجعل مسمى باسمه
حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب كما يقال الزيدان بتأويل المسميين بزيد ولهذا لا يكون نحو
العمرين لابي بكر وعمر الا بالالتزام كالزيدين الا ابانين وعمايتين فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجبلين
واما مثل الابوين والعمرين فليس من قبيل الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فمن ثم يعرف باللام وان
بكر ثم هو الذي لفظه اخف كالعمرين او مذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من يجعل الخافق
حقيقة في المغرب من خفقت النجوم اذا غابت وبعضهم في المشرق من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع
وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان
وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء واما بيان حقيقة التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فمما لم ار
عام قوله واذا مس الناس ضر اي سوء حال من مرض او جدب او فقر او نحوها وانما جاء
باذا والفعل الماضي مع ان الضر قليل بالنسبة الى الحسن الحال كالسيئة بالنسبة الى الحسنة لاستحضار
امور لو اتفقت كون الشرط في حكم مقطوع به وهي التعبير عن الاصابة بلفظ المس المنبئ عن القلة وذكر الضر
بطريق التنكير المناسب بهذا المقام ان يحمل على التقليل وجعل مفعول المس الناس الاحقاء بان يلحقهم كل
ضر وهذا التعريف للعهد باعلى ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم لكن قرائنا
ليس دعاؤهم فهو واذا مس الانسان ضر على ما في سورة الزمر فيعطى حق تقدير نقل الآية على ما في الكتاب
سهو لان ما في سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا مس الانسان
ضر دعا ربه ثم استثنوا انه قد ورد مثل هذا الشرط بلفظ اذا والماضي مع تعريف الضر والتعليق
بطلق الانسان لكون الضمير واذا اصابه الشر عائدا الى الانسان في قوله واذا انعمنا على الانسان
نأى بجانبه ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان المقيد عائدا الى

عليه الجزاء من قوله اعرض ونأى بجانبه اى اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اى ابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا وتعظما كانها ذهب الخيلاء والجانب مجاز عن النفس كما في قوله كتبت الى جانب فلان يريدون الى ذاته وفرطت في جنب الله اى ذاته وابتداء العرض المنكر بطلق الشر يحق ان يكون منقطعا به في حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداده في الوجه فالطول اكثر قوله ومنه النحو بين كان ينبغي ترتيب ما سبق من الاحكام ان يذكر اذا بعد اذا ما الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل لفظ ما من كلمات الشرط حيث يكون اذا لم يقع جامعة ولكون الشرط امرا تعلق به حصول امر في الاستقبال ينبغي ان تنقضي اي كان دالا على المضي الماضي للشرط الا انه بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويجعل دالا على الاستقبال فيصلح للمجازاة مثل اذا واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية ينقطع عنه التخصيص بالمضاف اليه ويناسب الشرطية لما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انه اذ يضاف الى الجملة ويكون لوقت مخصوص والجزاء يباين الخصوص فالزم ما الكافة ليصير عاما وانما اعتبر والاتصال بما الابهامية دون ما ان يجعلوا اذ ما كلمة برأسها للشرط جريا على قضية المناسبة والمقابلة باذا ما وحيثما واينما ومتيما قوله ولا فرق بين حال اذا واذا ما في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا في ان في اذا ما ايهاما في الاستقبال ليس في اذا يعني انك اذا قلت اتيتك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون السخط بطلوع الغد حتى يستحق العتب بترك الاتيان في الغد بخلاف ما اذا قال اذا ما طلعت فانه لا يخفى ذلك ولا يستحق العتب واما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما جازما في السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال اذا ما خبت نيرانهم تقد بخلاف اذا فانه لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وذلك لان المناسب للمجازاة انما هو ان يكون الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والحال عن ما الابهامية الكافة لها عن الاضافة يكون وقت معلوم باتي الا انه لما دل على وقوع الجزاء وعقد حتى دخلته لما يقع فيه انه عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايقاع الفعل بعدها واذا الحق بها ما الابهامية الكافة لها عن الاضافة يكون في موقع المفرد ويخرجها عن الخبرية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازات تستدعي الخبرية وفي نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الخبرية وكذا في الاول لان يجزم اذا ما ايضا لما يكون

في الفروع قوله ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال يعني ان الحكم المعلق به يعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجملة كما ان الحكم على لفظ رجل يا بني فله درهم كذا يعم كل فرد ومتى اعم من ذلك اشمل حتى ربما يجري في ما هو من التخصيص ما لا يجري في متى ما واما انه يفيد التكرار حتى يقع في متى ما دخلت الدار فانت طالق ثلاث بكل دخول طلاق فليس بشيء بل يفيد انه في اي وقت وقع من الليل والنهار طلقت بخلاف متى فانه ربما يختص ببعض الاحيان ومثل متى ومتيما في الازمنة اين واينما في الامكنة عطف الاحياز على الامكنة لان المكان ما يتمكن كالارض للسرير والحيز الفراغ المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وكذا الحيز قوله وحيثما نظير متيما يعني انه لتعميم الامكنة وعمل الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم تلقاء شطر المسجد الحرام قوله وما لتعميم الاشياء ومن اولي العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل نعم اذا علم الحال بان هذا من اهل العلم وذلك من غيرهم فرق بما ومن ومهما اعم من ما يعني اي شيء من الاشياء صغيرا او كبيرا قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه شيء ولا يستثنى واختلفوا فيه فقيل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه انها اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى الكف وما هي الشرطية والمعنى الكف عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه ما من شيء يفعله الا وانا افعله عدم التوقف الى عن الامر بالكف فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل اصلها ما ما فالاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في حيثما واينما وغيرهما قلب وجه الزيادة في الظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمالها لتعميم الاوقات بمنزلة متيما حتى جعلوا سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس من اللغة فلا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكر صاحب لباب الاعراب انه قد يستعمل ظرفا كقوله مهما تصب أفقا من بارق تشم ثم الاسماء الشرطية ما كان منها ظرفا مثل اذا واذا ما ومتى ومتى ما واين واينما وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كانت غير ظروف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو الجزاء او الشرط مع الجزاء وفيه خلاف او الاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من مات فاني آتيك بالرفع الثاني قد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم تسأل اسأل واما اي فمعرب تبع مبتدأ مثل ايهم ياتني اكرمه ونصو مثل

الاسماء

مثل ايتهم تضرب اضرب وتقعد اقعد اي اثل اي اضرب تقضي اضرب ونظيرها مثل ايا يوم تجئ اجئ
وتجر تجر مثل بايتهم تمرر امرر وانما محل اني فانتصب على الحال قوله والمطلوب في هذه العمومات تحت الجميع
ماذكره الشيخ عبد القاهر من ان هذه انما جعلت نائبة عن حرف الشرط لاجل الاختصار والترتيب لانه
في تفصيل مدلولاتها اطالة مفوتة للحصر لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام الحادث والاخبار
والتعداد والتكرار وهذه الالفاظ مضبوطة مختصرة حاوية لمجملات التفاصيل على وجه بها تمتنع الفوت
مع الحصر المبتغى يعني ان الغرض من هذه الكلمات المفيدة عموم الازمان او الامكنة او الاحوال
او ان ترك التفصيل لاجل الايجاز والاحتراز عن الاطالة والاملال فقوله او مع عطف على عدم
عطف العام على الخاص او مقيدا بكونه وافيا بالحصر كما في قولك اي سورة تقرا نقرا وما
من مصنفاتي تكتب فهي من اصحابي تكرمه ونحو ذلك وقوله الى العدد حال من مفعول قولك
اعني زيدا الى اخر الامثلة اي ذاهبا الى العدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملال يشعر بان الاملال
حاصل البتة لا يتوقف على سبيل الاستيعاب واما توضيح تفسير الآية لانه كالتتمة لما ذكره من حسن التطبيق
وقوله فقد جاز اي جمع الغرض بتمامه وهذا في الشرع لغالبه ونواصيه مع حذف بيان ما يذكر
عليه اسم الاشارة البعيدة وضمير الفصل وتعريف الخبر اي الا انا يؤمنون سواء وقوله فانك بلفظ الماضي
ناظر الى ما ينبغي عموم الافراد من شمول الحكم للجميع والا فمقتضى الظاهر ان يقال فاذكر على المجاز
قوله وبعضهم انما الجزاء والشرط يريد الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين
فعليتين مضارعيتين ولا يخفى ما في العبارة من المبالغة حيث جعلهما نفس التعليق يريد انهما
للتعليق والاوجه ان المراد ان مضمونهما ومدلولهما تعليق وقدم الجزاء لانه المعلق والمقصود بالحكم
وان الشرط قيد له وذلك لحصول امر مابه يحقق النسبة الايجابية او السلبية بل الانشائية
ايضا والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وذلك شائع في التعليق بل كونهما
التعليق وقوله في جملتيهما دون ان يكون فيهما ربما يرجح ماذكرنا من الاوجه وقوله او احدهما
عطف على ضمير انما تكون لوقوع الفعل وقوله وكذا الى قوله يستلزم امتناع الثبوت استلزام امتناع
النفي فهو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدلا من النفي او فاعل لفعل محذوف اي ان يمتنع
ان يكون وفي بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعلان ماضيين اي مما يتضمن التعليق

وان يأتي

99

والا فالانسب لما سبق ان يقول ان يكونا اي الجملتان ماضيتين وتقييد بغير لو لكا يجئ من ان الاصل
في جملتيها المضي وقوله يظهر تفريع على الكلام اي لظهر من امتناع كون جملتيها اسميتين او ماضيتين
ان مثل ماذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى الظاهر
بدون نكتة اي لحال تغير الظاهر والا لم يكن الكلام بليغا واما في غير البليغ فربما يصار اليه لا لنكتة
ويظهر ماذكرنا ان المراد الامتناع في الاصل وفيما هو الظاهر لا الامتناع عن اصله بحيث لا يجوز
خلافه اصلا واشار بامارة لفظ نحو الى ان اقسام خلاف الظاهر ثلاثة الاول ما صير فيه الى الاسمية
في كلا الجملتين او في الشرط فقط او في الجزاء فقط الثاني ما صير فيه الى الاسمية ولا نيابي الآتي
وهو ولذا قدم ذكر الاسمية مع ان الاوفق بما سبق تاخيره الثالث ما صير فيه الى الماضوية
لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه حال
فكان الانسب ذكره بلفظ المضارع وقوله مما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة وضمير
معه لما وضمير كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها لكون الفعل مضارعا كنون
التاكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير بحيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو مع النكتة
ولا ان جعل الضمير من لما وجها الا ان يكون ما عبارة عن الفعل وفيه لا يستقيم البيان الا بتكلف
واما في قوله فاما ما تسلم ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة ولزمها تاكيد الفعل بالنون لئلا
يحط رتبته عن رتبة لزوم الفعل المؤكد بالنون لا يكون الا مضارعا وجواب الشرط الجملة الشرطية
بعدها اعني فمن تبع هداي فلا خوف وقوله فاما يثقفنهم اي ان تصادفهم وتظفر بهم فعرف عنهم بك
وبما صنعتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم من الكفرة حتى لا يجسر احد اعتبارا بهم واتعاظا بحالهم
وفي صور وجوب المضارع ما اذا كان الجزاء مع لن او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا وقع
بعد ما التاكيد لو ارفعا وتصوير الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي لنكتة قوله
مثل قوله جعل النكتة ابراز احدهما اي الشرط والجزاء غير الحاصل في معرض الحاصل انسب بالمقام ثم تمثيله بقوله
وما شاكل ذلك قوله وعليه العطف المصير الى الماضي لكون ما هو للوقوع كالواقع وان لم يكن
من الشرط والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه واخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كقوله
ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار ونادى اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا اخذ قوله

برئ واتبع اي ذكر بعد قوله آمنت بربكم قوله فاسمعوني ولولا التوبيخ لم يكن لذلك معنى وقوله هو
اي مقام هذا التوبيخ والامر المقتضي له من حيث كونه محلا له هو تطلب اسماع الحق الى اسماعه قومه الطالبين
لهذا الكاصدين لقتله للحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام وكونها ضلالا مبينا قوله اسماع
الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وضمير هو للوجه والتصريح عطف على المواجهة قوله ومن هذا
الاسلوب اي اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله قل لا تسالون عما اجرمنا ولا نسال عما تعملون
بدل لا تسالون عما عملنا ولا نسال عما تجرمون قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين بدل انا على
هدى وانكم لفي ضلال مبين بترك التصريح اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة مع قلة شغب الخصم
وفل شوكته بالهوينا فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبرا لاسم ان وما عطف عليه على طريق اللف
والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا لعلى هدى او في ضلال واياكم لعلى هدى او في
ضلال وفي كلمتي على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه فرس جواد يتركض به حيث شاء وصاحب
الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما لم يورد الآيتين على ترتيب النزول لان قل
اتسالون الخ اصرح في التوبيخ والانصاف حيث اسند الاجرام الى النفس صراحة وانما لم يذكر الآيتين قبل
قوله حسن للاعراض لانهما في الانصاف واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التوبيخ قوله
وهذا النوع من الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب يسمى المنصف وصفا له
بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه ولان كل من يسمعه من موافق
ومخالف قال لمن خوطب به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانصاف كانه التسوية بالعطاء
النصف وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مخادعات الاقوال
التي تقوم مخادعات الافعال قوله ان طلبت يصلح مثالا للتفاؤل والمطار الرغبة وقوله تعالى
ان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن اذ لا نخ للتفاؤل الا منهما ولذا لم يقل
وكقوله تعالى والآية مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة والا لزم جواز الاكراه على تقدير ارادة
التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة تقرى
سوى انتفاء الحكم عند انتفائه وههنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة في النهي يعني
انهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى احق بذلك فكون الآية نزلت

انا فتحنا لك عليه وقد نزلت قبله والمراد بالاعراف سور ضرب بين الجنة والنار على ما قال
تعالى وبينهما حجاب اي بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم اسم
من عرف الفرس وعرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال المفسرين في المراد بالفتح المذكور بقوله انا
فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل فتح الله له بالاسلام والنبوة
والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح تحته وقيل صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وبويع بيعة الرضوان وقيل معناه وقضينا لك قضاء بينا على اهل مكة
ان تدخلها انت واصحابك من قابل ليطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة قوله واما للتوبيخ
اي ابرز ما ليس بحاصل ممن اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورده بلفظ الماضي توبيخا
لمن يمكنه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين
ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم
البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط المبني على الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع
بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير انه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى
والشرك والزلل انهم من الظالمين وما لهم من ولي ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في خوف
ووعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع ممن اسند
اليه فلابد له من وجه وما يناسب ان يكون هو التوبيخ بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ على ما هو الاصل
في الشرط لا يقال الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه الفعل على ما يعرف في النحو لانا نقول
تقدم مرارا انه لا ينافي بين الاعراض والمقتضيات على انا نقول على ان الاتيان باللام والتزام
الماضي لغرض التوبيخ قوله ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه اي في مجرد كونه ذلك التعبير
توبيخا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
والمناسب لانه للتوبيخ وان المراد ما لكم لا تعبدون فوقه واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله في قصة
رسل عيسى حكاية عن حبيب النجار حين اسلم أأتخذ من دونه آلهة توبيخا بالمخاطبين الذين اتخذوا من دون
الله آلهة ولكونه للتوبيخ قيل اي آمنت بربكم مع انه كان المناسب لولا قصد التوبيخ ان يقال آمنت بربي

فيمكن ان يردف التحصيل بكراهة المولى على الزنا ومثل لا يثبت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون
على فعل يخالف هوى المكره فعند انتفاء ارادة التحصن لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه اكراها على ما لا يريد
انه على خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل مثل لا تفعل اذا كنت
محدثا وقد يكون قيدا للترك مثل لا تبال بنفي الافتقار ان حاولت سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب
مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية من هذا القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا على
طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن يعني لا المطلب بالاكراه على الزنا وان لم يردن ترك الزنا
لانه لا يتصور الاكراه فلا معنى لطلب تركه ثم ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي فلا يعتد به لمعارضة
الاجماع القاطع والنصوص القاطعة بحرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه قوله ومما يناسب
ذلك ما ذكر من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالانباء عن الوثوق بوقوع الفعل مثل ان
اعطاني الامير ازورها فكذا وكالاستلذاذ مثل ان قدم الحبيب ومثل زيادة الترغيب مثل ان ادركت
فلا تعقد شغل الشكر او الترهيب مثل ان ضربت لم اقتصر على التهديد وكان مقتضى سوق الكلام واما
لا مثال لذلك قوله وقولهم رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان مقتضى الظاهر يرحمه الله
من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لغرض من الاغراض كالتفاؤل والاظهار الحرص على وقوعه وعن تحقق ارادة
قوله ومن ههنا اي من مقام ذكر نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر جزاء
الحسنة بلفظ الماضي واصابة السيئة بالمستقبل بحيث يعدون به وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة
وكان رأفة الله تعالى بالعباد ولو كان ههنا اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار الرغبة لكان
المناسب ان يذكر ذلك عقيبه قوله فان قيل قد سبق صريحا ان كون الاصل اذا انتفى في وقوع الشرط
هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآية بما في التنبيه ههنا للنكتة قلت تلك النكتة العامة
وهذه هي الخاصة كما ذكر في الالتفات ان له وجه حسن عاما وللطف التفات وجه حسن خاصا قوله وابراز
المقدر عطف على ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة الثانية في التعبير في الشرط والجزاء الى غير المستقبل
وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو
الملفوظ به الذي ابرز في صورة الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي
اياك امس لا يسبق الكلام الى نفي هذا القدر وبه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير

او بوقوع الامر جزاء الشرط

من غير اصطناع الا انها ميل الى الخبر ازالة لان الامر والنهي وغيرهما يجوز تقييدها بالشرط كما يجوز
بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف يتصور تعليق الشرط دون الجزاء قلنا المعلق قد يكون
ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون التوجه الطلب او التمني او نحو ذلك مما هو مدلول
الانشاء ومعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فمن ههنا يمتنع انشاء التعليق في مثل ان جاءك زيد
فاكرمه اي على تقدير صدق انه جاءك مثلا اكرامه لا يمنع بالطلب بل يعني انشاء قوله واما كلمة
لو فهي لكانت اي لما كان ولذا اجيب بقوله امتنعت والمعنى انها التعليق ما امتنع من حيث امتنع كما عرف
من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيصير المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير
وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله لتعليق امتناع ما امتنع ومعلق لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع
وبغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشمل اقساما اربعة وهي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين
مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك فيكون امتناع النفي
اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني لشتمتك وقوله على سبيل
القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء فعلى هذا كان الانسب ان يقال لتعليق
ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والاظهر انه متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع
القطعي للمجيء بمعنى جعله مبنيا عنه على ان التعليق يجرد عن الشبهة لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام
بالمجيء فقد جعلته مبنيا والمجيء سببا والآن فالظاهر انه ليس بمستقيم لو لست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع
بل التعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الانتفاء ليثبت انتفاء الجزاء للظهور انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجيء واما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا المعنى الية لو بحيث
على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول اي ان لولا لانتفاء الثاني لثبوت الاول وبهذا صرح في علم النحو حيث قال
ولو لنحو الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول وبهذا شهد الاستقراء للقطع بان معنى قوله تعالى لو شاء
لهديكم انه انتفاء هداية الجميع بسبب انتفاء المشيئة لا بالعكس وقد صرح بذلك الحاشية حيث قال ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر ذو حافر فلهذا لم يطر تلك الدابة وابو العلاء حيث قال ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه

الى انهما يجب ان يكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب آخر بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان ينبغي ان يخفى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لحصول الثاني كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجيء مثلا فلم ينتف الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك تستعمل في الماء البارد المحسوس لو اصابته نار لسخنت يعني ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة النار ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ان انتفاء رؤية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانتفاء احدهما على انتفاء الآخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة اللزوم والاتصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات لا لبيان ان سبب الثبوت او الانتفاء في الخارج ما هو ولا خفاء في ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا استدلالا بعدم الفساد على عدم تعدد الآلهة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب من شرح التلخيص

قوله امتنعت جواب فان كانت تنزلها منزلة لما اي تكونها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره نظما اشتغلت جملتاها بمعنى الشرط والجزاء عن الثبوت المدلول عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون جملتاها فعليتين والحاصل ان الفعل مما يقصد ايضا داخل تحت اللزوم وانما لزم فعليتهما ليقع التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضويتهما الفعل ليقع انه تعليق ما امتنع على لفظ الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان نزل المستقبل الداخل عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وان يحمل المستقبل مثل قوله لو يحسن الي لشكرت على ان القصد منه الى الاستمرار فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا فيكون النفي على المضي او ان يحمل في الصورتين على تقدير استحضار الصورة على ما تسبب فعل الحال الى الماضي وان كان النفي على النفي فان قيل عطف يستلزم في الموضعين على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره استلزم التنزيل القصد المذكورين فما وجهه قلت قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين

على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزائية مثل اذا جئتني نمت لك وقلت عليك وثانيهما ان يكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا استأذنت خرجت فالغرض ههنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنعت الجملتان عن الثبوت ولزم فعليتهما اي صورية ولما امتنعت ولزم استلزم التنزيل او القصد على انا لما جعلنا ضمير استلزم للزوم كونهما فعليتين ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا اي كتبتهم اولا وخلوها نعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا عرفته وفهمته وجواب لو في الآيات الثلاث محذوف اي لرأيت امرا عجيبا والخطاب عام كما مر والغرض ان هذه الحالة كانها قد تحققت وانقضت لو رأيتها لرأيت العجب وتقدم تنزيل المستقبل منزلة الماضي ظرف تنزيل كما في قولك نزلنا منزل كذا ونظيرها لها اي المستقبل منزلة تنزيل لصدوره اي صدور المستقبل ويتعلق به نظرا ولا اري لوصف الماضي بالمعلوم كثير فائدة وعلى كل متعلق تنزيل او وجه ما قيل يود بود لان الفعل الداخل عليه رب لا يكون الا ماضيا لانه الذي يتحقق فيه التقليل والتكثير واما المصنف فمن الغرض وعند الكوفيين هو تقدير كان اي ربما كان يود وعند بعض البصريين ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود كما في رب رجل يهب فرشا او جر يكون متعلق رب هذا اي يحقق وعلى الوجهين لا يحتاج الى كان ولا الى يود بيود فلذا قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى التقليل هو ان اهوال القيامة تدهشهم فيعقون من فتيتهم فان كانت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقتا ما على طريقة قولهم لعلك ستندم على ما فعلت وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون التشكيك والتقليل بل يريدون ان الندم ان كان مشكوكا او قليلا فحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم وان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان حكاية لكلامهم بلفظه قوله لقصد استمرار الامتناع وقوله لو يطيعكم لاستمرار العنت مبني على انه كما يكون المضارع للحالي عن قصد الامتناع لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو يكون لاستمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار كما يكون المنفي لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنفية مثل ما انتم بمؤمنين تكون لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد على ما مر من ان نحو ما زيدا ضربت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص

ولنا نظائر بحثه بمعنى لو تحسن الى الشكر ت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم ان انتفاء وقوعكم في العنت اي الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم
لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا حقيقة ساعة فساعة وعلى التجدد كما سيجي
قوله وقسا فوقفنا وقوله التقصد مفعول لسكرتم وعلى كوحال منه ويكسبون عطف على يستهزئ وقوله بجلاله
قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت بانه
سبحانه لم يترك الله ليستهزئ بهم الى المؤمنين بل قوله يذانه وذكر بلفظ المضارع المنبئ عن الاستمرار ودتة
نوقتا لانه اشد وانكى ومعناه انزال الهوان والحاق بهم والبلايا والشكايات فيهم على تجدد الاوقات
وتعدد الحالات قوله وقوله لو تطيعكم مبتدا خبره وارد على هذا اي على قصد الاستمرار وفيه تنبيه
امتناعه على الطاعة كما بينا لكن الاظهر ويشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الانتفاء اذ دخول
لو يفيد انتفاء الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون انه
كلما عن لهم راي في امر كان معمولا به فذكر الله انه لو استمر على اطاعتكم كما تريدون لوقعتم في الجهد
والهلاك لكنه لم يستمر فما وقعتم فيكون لانتفاء الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون ولم يعطف هذا القول
على امثلة لو ترى ولو تحسن لانها تحتمل التقصد الى الاستحضار بخلافه ثم انه رجح الاستحضار في لو تحسن
الى الصورة منع الاحسان على قياس استمرار الامتناع وفي ربما يود الحال صورة الود وهو ظاهر
وفي لو ترى في الواضع الى الصورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع الى الصورة رؤيتهم بتلك الحال
وهو صورة الفعل لا جتمعا ذكري لو تحسن واجيب بانه اشارة الى الاضمار ان لو في لو ترى للتمني دون الامتناع
بخلاف لو تحسن فانها امتناعية ولا يخفى بان لو لو كانت للتمني لم يحتج الى التاويل لان لو التمني لا تقتضي
الماضي وكان المناسب ان يتعرض لصورة حال الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب والظهور
ان تراد صورة الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات يحقق بقوله ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم
لكنا مؤمنين وهذا هو المراد بتقاول تلك المقالات ووجه اختيار المضارع للاستحضار انه الدال
يكون للحال وهو الحاضر وهذا ظاهر وما قيل لان الماضي يدل على ان صفات الفعل امور قد انقضت
فلا يكون للنفس بعينه تامة في استحضارها لعدم امكان مشاهدتها بخلاف المستقبل بانه يدل

يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فتحصل للنفس رغبة في ان ترى انه كيف يوجد فتستحضر مع صفاته
في غاية ارتكاكه لان الصورة العجيبة اذا شوهدت مرة فاستحضارها اسهل والنفس اليها
ارغب قوله اذ قال فتثير مكان فاثارت اسناد الى السبب وهو الرياح لانه ادل على كمال
القدرة اذ فعل بعض ما ارسله هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه مكان فساقه
التفاتا الى الحكاية دلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب وآلات فقوله
من انواع الاستعارات اضافة للمصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو الله نظرا الى التحقيق والى
نظرا الى ظاهر الكلام فتزع بفتحتين قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف
وفتح الطاء جمع قطعة مندوف مضروب بالمندفة تتضام على لفظ تفاعل اي تنضم لتتزع وكذا تتم
بعدها اي تصير ن وخولف بين الضميرين لما في تتضافن من بعض الثقل ركاما متراكما يركب بعضه
بعضا وهو لغة تتضام عطف على تبدو وهو قائم مقام تارة اخرى قوله وانه الى العدول بالمخالف
الى المضارع للاستحضار طريق سلوك البلغاء فان قيل علم عدول البلغاء عن سلوك الطريق الذي
يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلت المعنى لا يعدلون عنه الى طريق يقتضي الظاهر وان كان
ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به قوله بان تلقيت بطلا من قوله بالاقيت
البيت البيت من الامن مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا بطان الثول بالفتح من التعالي
والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول تهوي تنزل بيان لهوى بالفتح
يهوي هويا اي سقط الى السفل تهتهب الفلاة وكل ما استوى من الارض والبعد والصحيفة
الورقة من الوطاس والتحصيات المكان المستوي وكذا الصحيح الصحصاح والذهش الحيرة
وتت سقطت الصريع الهالك نعيد بعينه منعفر من مضر اهلكه اللذا استوى فيه المذكر
والمؤنث ولم يقل صريعة والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره ربابي البتين فقلت لها
كلانا نقضوا ارض اخو سفر فخلي الى المكان تشددت شدة نحوي فاهوت لها كفي بحقيقول مكان ب
النضو المهزول خلي ما ثبت خلي بكسر اللام صيغة امر من تخليته النشز الالة اهوت بالسيف
اي امالت وتقتضي الظاهر فاضربها فضربتها عطفا على شددت اهوت قوله حلقة من تراب
جلدته تمسيع للمثل لا محل لها من الاعراب هذا بسبب تشبيه الغريب بالاغرب هو المخلوق بلا اب ولا ام

بكون انقطع للخصم واصم لمادة شبهته ويكفي في صحة التشبيه اشتراكهما في الملحق بلا ارتياب ولا يعتبر اشتراك المشبه به بخصوصيته على ان المقصود هو التشبيه في كون وجه ما خارجا عن العادة المستمرة وما ذلك سوآء ثم في قوله ثم قال له قبل ترتيب اللفظ وقبل ترتيب المعنى اي صورة طينا ثم قال له كن بشرا ودما ويجوز ذلك قوله والاستسلام عطف على الثم او استسلام والضمير للزوم كون تعلقيهما الى الاستسلام في مثل لو انت تملكون ان يحمل على كون انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر ليكون الجملة بعد لو فعلية لا مبتدا وخبر ويملكون تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو خبر المحذوف مخالف لما عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما قط الا للتاكيد وان الدال عليه كون المقتضيه للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سبق لا لو ذات سوار لطمتني وان قدر لو نعتة لانا نقدر البدل صفة ضمير ومستفصلا حال من الضمير في البدل او مفعول كان على تضمين معنى الجعل الا انه ثابت لو انتم تملكون بتجديد الفعل مع جهة لو لا من خالفه الظاهر وهو كون الفعل مضارعا وكان لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان مثل الحلو العلم ونا بالصعيب واني ابا ابي بكم لا لم يوم الغيبة ونا بالسقط من شعر ابي العلاء المعري ولو وقعت في دجلة الماء لم تنق من الجرع الا والتلب والقلوب حال نصفت تاسفه على مفارقة بغداد وشرف ركابيه الى الماء وجعله والعي اذ وصفت ويشبه ان يكون المعنى ان تملكوا اتسكوا وتجلوا المشبه الكائنة ومن لطايف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لا بد مع الفعل المذكور في صورة المبتدا والخبر افاد الاختصاص مثل ما نعيش في البتدا والخبر مثل ما سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ قوله واشال هذه اللطايف في الذكر الى حيث الشرط تتعلق الكاف في ما اشبه تخلله الرافعه مع رايض اصلها روضة كما سبق ونسبته من زخرف المهبر اوضة ريا ضاور باضة يريد ان هذه اللطايف مثالها مما استنبطها هو وامثاله من علماء المعاني ولم يتعرض لها القدماء من اهل التفسير ولو قلت ان هذا بنا اتسعيد الى حد ركله جار الله ورتبه بل زينته المولى سعد ثم يأتي على ترتيبه علم المعاني وصعوبة المهارة فيه والعبرتي من راضته بانه مبني على التتبع للتراكيب واحتها منفصلة كما ترى من ابراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطايف في نو انتقر على مجرد تمهيد القواعد لما في اكثر من العلوم لم يحظ الطالب الطايل فالله في قوله

في قوله المبني متعلق بالاتيم وذلك لانه لا سبيل للبشر الى الاحاطة بالتراكيب اخذا فواحدا واما ذلك لعلام الغيوب لكن علمه لو بذلك لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لا تنفى معرفة اعجاز القرآن بكنهه على كان الاحاطة بعلم المعاني لم يوصل الا الحث على ان مل قوله هذا الفن يعني الفن الثالث والاستثناء طلب الورى وجوح الناس زند والازناد جمع زند وقد سبق وضمير جوادها ولا تقدح وارتهاجهم وحليتها واستبانتها المستودعات والراكض المستحث من ركضت الفرس برجل استحثته للعدو والحلبة قد سبقت الى انا اي مذق اي ابعد غاية متعلق بالراكض وكذا باستفراغ الى بذل الجهد والطوق الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا فواقا وهو ما بين الحلبتين من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة ترضعها الفصيل لتدر والافاويق جمع افواق جمع فيق جمع فيقة بالكسر والبدال الياء من الواو وهي اللبن الذي تجمع بين الحلبتين تفوق متعلق بتفوق وموقع صفة راكض وكذا متوسل وطامع وحبات القلوب سويداوانها من لطايف حال من المجرور في تجابوترها وهو متعلق بمولع والضمير لها وكذا ضمير عليها لان تقاتر عطف على يوتر والصفايا المختارات جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبية وضمير خباتها للاثارة بذلك باذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك ان يتانق اي الى ان يتأمل استقصاء او يتبع النظر فيه معجبا به من تانق في الروضة فيتبع فيها معجبا بها منتقلا حال من ضمير يتانق اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الحاصل بالتحدي بالتنزيل ومعارضته الى العلم التفصيلي الحاصل بعلم المعاني والبيان اذا احاط به على جهة ذلك وقوله والفوز يروى بالنصب عطفا على الحسنى على انها مفعول طامع لا صفة المثوبة والاطائل صفة والفوز مجرور معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المثوبة وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل بحرف والتوحيد انا وان مهدنا القواعد واوردنا الامثلة لكن ما اودعناه نقول ان هذا الفن لا يتيسر تحرير معرفتها وحفظها بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووطء الشتر لطالطمع في المثوبة والنجاة يوم النشور ان يه كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور والحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث هو المسؤول لسلوك الطريق الى الباقي والباعث وصلى الله على آله وصحبه اجمعين قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب مركوز خبر مبتدا محذوف ان ليس ولا تجد حال او خبر بعد خبر وان هي المخففة من الثقيلة وفي ليس ضمير الشان

او هو ممتنع ان الفاعل شيا يغاير والغرض ان عدم امتناع الاتحاد والتباين باين مفهومي الجملتين ثابت
فيهما بعد ما تقرر عندك والتآخي تفاعل من الاخوة يقال تآخيا اذا اتخذ كل واحد منهما صاحبه اخا
مصدر من المبني للمفعول تقول ارتبطت الشيء بالشيء وربطته واستعمل المتعدي صار كلاهما متعديا والاواخي جمع آخية بالمد
وكسر الخاء وتشديد الياء وهي ان يدفن طرفا قطعة من الحبل في الارض فيظهر منه مثل عروة تشد
اليه الدابة والمراد بها هنا العلائق والوشائج الوسائل والاصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة
او صهر او معروف يقال ما تأصرني على فلان آصرة اي ما تعطفني عليه قرابة ولا منة قوله لان
بيان عطف على اتحاد وارتباط فيتوسط حالها اي حال كون الجملتين بين الحالة الاولى التي هي
الاتحاد والاتصال والحالة الثانية هي المباينة والانقطاع لذلك اي لما بينهما من القرابة والافتقار
في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما ومدار الفصل
والوصل على هذه الجهات الثلث فعلى الاوليين الفصل وعلى الثالث الوصل وانما قال مدارهما
عليها لان في كل من الجهات شرائط وتفاصيل مع موانع كما في العطف لدفع الايهام مع كمال الانقطاع
مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط لايهام خلاف المقصود على ما يجي وبالجملة فليس كل كمال
اتصال وانقطاع للفصل وكل توسط للوصل وكذا الكلام في كون مدار الايجاز وترك الايجاز على
الجهات الثلث لانه ليس كل اتصال يكون فيه طي احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط
الامر ان بل ليس كل ايجاز بطي الجملة بل قد يكون بحذف المفردات كما سيجي لكن المدار على ذلك يعني
انه الاصل والغالب هنالك وقوله وهو ترك العاطف وذكره جملة معترضة بين المبتدا والخبر اراد
الضمير لجزئي الفصل والوصل لجزئيه باسم مفرد بتأويل هذا الباب الفصل كما قال وهو الفصل وجعل الضمير
لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتدا محذوف اي احدهما ترك العاطف والآخر ذكره **قوله** وانها
اي هذه الجهات التي هي اعتبارات الاتصال والانقطاع والتوسط لمحك البلاغة اي الامر الذي يعرف به
بلاغة المتكلم بان يطبق فيها الفصل فيعرف كمال بلاغته واصله الحجر الذي يحك عليه الذهب فيعرف
حالة والمنتقد المتفاضل اي موضع الانتقاد والنقد والعيار ما به يعرف العيار والمعيار ما يعرف
به عيار الشيء وقدر قيمته والنجم الظاهر من نجم النبت ينجم بالضم ظهر وطلع والمنجم موضع النجم من
العود عجمت العود عضضته ليعلم صلابته ورخاوته وجلا بالكسر صقل والسيف صقلته والصدأ مصدر

صدئ الحديد بالكسر اذا ركبه الصدأ وفضلا ذكر الحديد وسخه والقدح السهم قبل ان يراش وقداح الميسر سبعة
والمعلى هو السابع منها وهو الذي يكون لصاحبه كمال النصيب ومن البلاغة حال من القدح واي ذلك
عطف على القدح اي شهد وابان لك سر اختراع نقش البلاغة واحداث رقمها اليد الواصلة ايمانها
والمعلى من قداح الميسر هو الذي له سبعة اسهم فكانه به اخذ سبعة انصباء من الجزور ان فاز
اخذ منه سبعة انصباء رتبة **قوله** واعلم يريد ان في هذا الفن الرابع بحث الايجاز والاطناب وبحث
الجملة الى آخره وبحث اللواحق والتتمات في المقدمات المتعلقة بالفصل والوصل وكل جزء من ترك
النوع واما الاصل فهو تمييز موضع عطف الجمل من غير موضعه فان هذا هو المختص بالفصل والاشكال
والاحتياج الى زيادة البيان فلذا اشتغل اولا ببسط الكلام وبين ما يتعلق من المباحث عليه فقال
وانه اي عطف الجمل نوعان القريب التعاطف والبعيد لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها
وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب او لا فان كان بغير الواو او بالواو وللمعطوف
عليها محل من الاعراب فهو قريب التناول سهل المأخذ وما سواه فبعيد وان كان العطف بالواو
وذكره بقوله اي اثر التمييز ونتيجته شك له به فقال كقولك تذكر وحضير تذكر الجمل ومعطوفا حال منه
مسندا لبعضها ومثلها عطف عليه مسندا الى العطف في قوله ونوع بعيد ذلك اي التعاطف فيه
اي في ذلك النوع وقوله ولكن بشرط استدراك عن قوله بالواو فقط فيفيد ان العطف بغير
الواو مطلقا وبالواو بشرط ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد
فالقريب صنفان وبالثاني قوله ان يتصدع ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا التعداد الذي
التباس جعل بعضهم ضميره نوعان لتمييز موضع العطف للمعطوف لكنه اشار الجناب ان المراد
بنوع العطف المعنى المصدري المبني للفاعل اعني ان عطفت بدليل انه قال يعتمد معرفة اصول لم يكن
يعتمد اصولا **قوله** والسبب بحلي ان ترى التعبير ان النوع الذي سميناه القريب التعاطف بعد النوع الذي
سميناه البعيد التعاطف هو ان العطف لا في مجرد صحة التركيب وتأدية اصل المعنى اذ لا دخل له حينئذ في كونه مقبولا
في ذلك البليغ حين كونه بليغا يتوقف على معرفة اصول في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف
بالواو اذا كان للمعطوف عليها محل من الاعراب في العطف بالواو اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب
فقد بسط المعنى الكلام في ذلك غاية البسط واوضحه غاية الايضاح واول الاصول التي لا بد منها

العطف وكان مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها بخلاف الواو حيث لا محل لها من الاعراب
فانها لا تدل الا على تحقق مضمون الجملتين وعدم احتمال كون الثاني اضرابا عن الاول كما في زيد قايم عمرو
قاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر ولعل المشاركة في التحقق مما لا يكاد يخفى والكثير المغير متناسبة بحيث اذا
تعاطفت عدت من قبيل الهزل والمجون واودعت كتب الفكاهة فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة
قوله وكذلك اذا اتقنت يريد ان العطف بالواو على الجمل التي لها محل من الاعراب قريب التعاطي مبني ذلك
على العلم بمقدمات الاولى ان للاعراب صنفان اصل وتبع الثانية ان التبع منحصر في الخمس الثالثة
ان المتبوع في البدل في حكم العدم من جهة المعنى يعني ان المقصود بالنسبة هو التابع الرابعة ان المتبوع
والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما الخامسة ان معنى الواو يستدعي
مغايرة التابع للمتبوع فيتحصل لك من هذه المقدمات ان الموضع الصالح للعطف بالواو ليس الا التابع
المخصوص الذي يتقصد فيه اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف وهو النوع الخامس من الصنف
الثاني لانه اذا لم يكن هناك اول وثان يتقصد جعل احدهما تابعا للاخر وهو معنى الصنف الاول لم
يتحمل العطف بحرف ما من الحروف فضلا عن خصوص الواو لفوات شرط العطف حقيقة وان كان
فان كان الثاني هو البدل نحو ايضا ليس محلا للعطف بشيء من الحروف لفوات شرط العطف حكما
لان الاول بمنزلة العدم فيلحق هذا بالصنف الاول وان كان هو الوصف او البيان او التاكيد فليس
موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معنى العطف بالواو وهو التغاير على ما تحقق من ان الواو يستدعي
معناه ان لا يكون المعطوف هو المعطوف عليه فظهر لك ان موضع العطف بالواو هو النوع الخامس
من الصنف الثاني ثم اذا ضممت الى المقدمات السابقة مقدمة سادسة هي ان لكل واحد من وجوه الاعراب
دال على معنى كما عرفت في علم النحو اما اجمالا فان الفاعلية والمفعولية والاضافة اما تفصيلا فالمفعولية [illegible]
من انواع المفعول والملحق بها والاضافة باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو
وهي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي يثبت في المتبوع من الاعراب
فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب
الاصلان من الاصول الثلثة التي يعتمدها العطف في باب البلاغة وهي معرفة موضعه ومعرفة فائدته
ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا فاذا عرفت في علم المعاني انه شرط ولكن

في العطف المطابق لمقتضى الحال هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الوضع يعني ذا الحروف العاطفة بمعانيها
بان يكون الثاني عقيب الاول في العطف بالفاء لان الفاء موضوعة لذلك مع تراخ يعتبر في العطف
بثم وعلى هذا القياس ساير الحروف وحاصله ان يتحقق فيما بين المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذي وضع
الحرف بازائه اذ لا اعتداد في ذلك بغير الوضع واياك ان تتوهم ان المراد بالوضع هنا الرتبة التي
تليق بذلك العاطف بالنسبة الى ساير حروف العاطفة على ما يناسب معنى منزلة الوضع اعني الرتبة الاصلية
للشيء بالقياس الى غيره او ان تفسر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يتقدم متبوع غير متروك محكي
لما بعد الواو فان ذلك ليس معها بل غايته ان يصدق انه معطوف عليه ومن تنبيهاتها ان في العطف هو العلم
بكون الثاني من الاول على النسبة التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه والمسند
ومن تنبيهاتها وجه كونه مقبولا بان يكون على ما ينبغي في نظر البلغاء اي على وجه مخصوص يليق بكل حرف فان يكون
في الواو بين الامرين جهة جامعة وفي البواقي نسبة مخصوصة يقتضيها العاطف وان كان لا تعتبر الفايدة
بمشاركة الامرين في المعنى الذي دل عليه الاعراب والتبعية بوجود الجهة الجامعة فيليق على ما ينبغي في اقتضائها
بعض الصور قوله وانت اذا اتقنت بعد تمهيد المقدمة العامة الانفة بيان قرب التعاطي وبعد
البعيد اخذ في تفصيل الدليل على قرب الصنف الاول من التقريب ثم الصنف الثاني ثم بيان النسب التي يبعد
ثم بيان بعلة قريبا فقوله وانت اذا اتقنت في بيان الاول وقوله وكذلك اذا اتقنت في الامر
الثاني وقوله واما توسيط الواو في الثالث وقوله واعلم انه في الرابع والشرطية اعني اذا اتقنت
اي علمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوى الواو من حروف العطف حصلت لك معرفة الاصول
الثلثة لدلالة كل من الحروف العشرة التي هي غير الواو على معنى محصل محقق يستدعي من المحل شيئا
مخصوصا مشتملا على فايدة العطف وعلى كونه مقبولا في ذلك المعين بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق
مطلق الجمع الذي هو امر مبهم لا يتحصل الا بان يكون على وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا كما
ان الانواع امور محصلة بانفسها او بما دخلت فيها من الفصول والجنس امر مبهم لا يتحصل الا بما يضاف
اليه فيجعله احد الانواع وبهذا يندفع ما يقال ان الواو ايضا يدل على معنى هو الجمعية والمشاركة
فينبغي ان يكون الاصول الثلثة معها ايضا مما يحصل كساير حروف العطف من غير فرق وذلك لان الواو
لما حصره وهو انها لما دلت على معاني محصلة فاينما تحققت صلح موضعا للعطف بها وحصلت فايدة العطف

العطف بالواو تقبولا ان يكون بين التابع والمتبوع جهة جامعة على ما بيانه في تفصيلها فعلك الاول الثلثة من غير رجوع الى ما ذكره او زيادة ما على فيما ذكره وهذا مع قرب التعالي بهذا ضبط الكلام في بيان
سبب الترتيب بحيثية ونرجع الى الشرح الكتاب بقوله الاول صنفان ان ما اول بيان الاعراب
نظاهر وان حمل على حقيقته فالمعنى ان هذا الصنف الثاني اي النوع بالاعراب التبع منحصر في الانواع
الخمسة والصنف الثاني منحصر في البدل والاول اوفق بما ذكر في علم النحو ان النوع الاول
على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبله الابدان يكون غيره قد قبله وهو خمسة اضرب من
التوابع وصرح بان التأكيد في عرف صاحبنا ينصرف الى المؤكد فعبر بهما عن المعطوف بالحرف
بقوله اتباع الثاني الاول في الاعراب بوسيط حرف انما يصدق على المعنى المصدري للعطف لا على التابع
الذي هو المعطوف ولا على الاعرابية بالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف او المعطوف لانه
لا يحسن ما ذكره من ان الوضع للعطف هو النوع الخامس من الانواع الاربع الاول اذ يصير بمنزلة
قولك الموضع للعطف هو العطف دون غيره من التوابع وقوله وعلمت عطف على اتقنت في الفصول
السابقة بالاتفاق لانها امور ملكة متفرعة في علم النحو بلا اشتباه او احتياج الى زيادة بيان كان
كون المتبوع في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم بما يقع في عبارة بعض النحاة ان البدل في حكم تنحية
المبدل منه اي تبعيده والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره لصحة قولنا زيد
لقيته رجلا صالحا مع انه لو اسقط المبدل منه لم يصح الكلام لخلو عن العائد الى المبتدأ وقوله
ويوصون عطف على يقولون ودلالته على كون المبدل منه في حكم التنحي ان كلمة بل للاضراب
عن المتبوع فيكون في حكم المفروض عنه حيث لم يصرح بل يحصل بالتصريح حسن الكلام ووجوده
عما يقع لا عن رويته لكن دلالة هذا على كون الامر كذلك في بدل الكل والبعض والاشتمال محل نظر
والقول بان البدل نوع واحد من التابع فاقسامه ثلثة وحكم الاقسام واحد من خوف بل الاقرب
ما قيل ان لفظ البدل بحسب اللغة ينبئ عن اقامة شيء مقام شيء وانما يكون كذلك اذا كان المتبوع
مطروحا او في حكم المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيتهم بالتصريح بكلمة الاضراب في القسم الذي
اطراح المتبوع فيه في غاية الظهور علم ان ما في الاقسام في حكم طرح المبدل منه وتقديره بل كذا الحكم
بان التابع في الوصف والبيان والتأكيد ليس مما تقرر وتحقق في علم النحو وعلم بالاتفاق لكنه حكم يعلم بالنظر

بالنظر وان انواع هذه التوابع وقوله ثم رجعت فتحققت عطف على اتقنت وعلمت وانما احتيج الى هذه
الدقة ليحصل العلم بان ليس الوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف كما احتيج الى هذه المقدمة الثالثة
بان المبدل منه في حكم التنحي ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والمعنى انك بعد ما علمت بادني التأمل
ان التابع في هذه الثلثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التأمل والنظر في معنى الواو وان الجمع لا يتصور
بين الشيء ونفسه فعلمت بلا شبهة ان الواو يستدعي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم
بان شيئا من الثلاثة ليس موضع العطف بالواو قوله باتي فرض كان قدم الاستفهام والتمييز
حبه العطف دون حرف صفة اي حرف لفت الى موضع الخبر لانتفاء الاستفهام فيه وضمير فيه للعطف
الاول ولم ينقطع عليك عطف على فصل لك اي لم يشتبه عليك ثم تغفل انت عن ذلك اذ لا معنى
للعطف حيث لا معطوف عليه تحقيقا ولا تقديرا لتأديه الى اجتماع المتنافيين وهو ان يكون اعرابه
تبعا وليس بتبع ومن هاهنا قيل في قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين انه
عطف الجار والمجرور لا ظرف على الظرف لان كلا منهما ظرف الزمان والمكان مستقل بالاعراب فلا يصح عطفه
عليه قوله وان لم تتوكل رحمه الله السلام اشار الى ان انتفاء تقدم المتبوع قد يكون لانتفاء
المتبوع اصلا كما في جاءني زيد اذا جعل زيد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن في جاء وهل الشذوذ
ورأيت عمرا واما في حال الذوراكبا وقد يكون لانتفاء تقدمه كما في عليك رحمة الله السلام حيث تأخر
المتبوع الذي هو السلام ولهذا حكم بانه لا يسوغه الا بعد تقدير المتبوع وتأخير التابع واما حكمه بانه على
التغليب فمعناه قلة النظائر وانتفاء الاطراد وكان الاولى ان يقول لاشكاله او ساكنه
فيستجاز بعطف وساكنه على قبر اذ ربما ينافي كون رحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون
عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه خبر المبتدأ وفي مثله تحول الضمير الى الظرف حاجته
الا يكون في شذوذ قوله ثلث اثبتت وزهرت تتهادى حيث عطف على المستكن بلا فصل التأكيد
قوله واما نحو قوله عشر سلطانه يريد ان ما هو عديم النظير وعلى نية التقديم والتأخير ومحقق بالنوع
انما هو تأخير المعطوف عليه واما حذفه بقرينة لاحقة كما في المفسر في وان اتى قار هبوني او سابقة كما
او قال عاهدوا فبايع شايع من غير نكير لان المقدر كالملفوظ به من تخطئة بالكلمة تكلمت بها
والمفسر هو قارهبون والفاء للعطف على المفسر المحذوف الا ارهبوا والذي تعرض له علم النحو بحث

الاقتصار على شريطة التفسير وانا عطف واياى ارهبوا بالواو مذكور متقدم هو اذكروا نعمتى واوفوا
بعهدى ياربيحى فى باب الايجاز بيان مغايرة المعطوف والمعطوف عليه وزيادة كلام فى هذا المقام
فلا ما لا بالواو والفا ونحو فى نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وافنضرب عنكم الذكر واثم اذا
ما وقع آمنتم ونحو ذلك مما يقع بعد الاستفهام فقد يجعل مما قبيل حذف المعطوف عليه وقد يجعل من
قبيل عطف المعطوف عليه العطف على ما قبله من الكلام وتوسيط الهمزة للتوبيخ ونحوه على ما ذكر
فى الكشاف وقوله مدلولا على معناه يشير الى ان حذف المفعول للجملة بقرينة الاستفهام اما موجود
وحصول معناه فيالقرآن الآخر وكان الانسب ان يقول وهو كفروا الا ان ذلك الفعل مع كفروا
لا الكفر واو لا يخفى ان المعطوف هو الفعل العامل فى كلما وهو نبذ وكلما مفعول فيه اى كل وقت
معاهدتهم **قوله** موضعا للعطف بالواو قيد بذلك لكون البعض موضعا للعطف بالفا مثل
ما جاءنى اخوك اى زيد واعجبنى زيد اى حسنه وبيان مثل جاءنى زيد بل عمرو واعجبنى زيد بل حسنه
ونحو ذلك **قوله** حملا متعلق بثوابت وضمير معناه للعطف بالواو **قوله** وانا نحو قوله عز اسمه
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم جواب نقض يرد على ما ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف
فان الجملة لها كتاب صفة لقرية على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرفية
ان جعل كتاب فاعل الظرف واسمية ان جعل مبتدا وتقرير الجواب انا لا نسلم انه وصف بل حال من قرية
وانما جاز الحال عن النكرة بدون التقديم عليها لكونها فى حكم الموصوفة اى قرية من القرى وما قال
ان هذا لكونها مستوفية كالمبتدا فى مارجل الا قايم عايد الى هذا واعتذر لصاحب الكشاف بانها
ذكر سهو منه لا خطاء والسهو لا عيب فيه لان لكونه ذهولا وغفلة لا اصرارا عليه والا ان مجوز
مع ذلك قبل على سبيل السهو ان الا ان مشتق من النسيان وهو اشد من السهو لانه زوال ما
للصورة لا بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد بل بحيث يتنبه بادنى توجه والتفات والنسيان زوالها
بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد والخطاء ثبوت للصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة **فان قيل**
من جعل الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف ليلزم عطف الصفة على الموصوف فيكون خطاء بل لتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف فان الواو المتخللة الكلام على اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية
والمؤكدة للصوق الصفة **قلنا** الخطاء من جهة انه لم يعهد فى العربية صفة مصدرة بالواو
بالموصوف

والى نحو يتبين بها احد ولم يعتد بها **قوله** وسيتبين لك ما ذكرت وضوحا حيث ذكر انه يجوز الحال عن النكرة
بدون التقديم اذا كان مع الواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة فليف اذا كانت
النكرة مستوفية كما فى هذه الآية فانه اجوز واحسن اذا اريد فى مثل جاءنى رجل على كتفه سيف الحال
يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة **قوله** معرفة موضعه
ومعرفته فايدته بدل اشتمال من اصلان بمنزلة اعجبنى زيد حسنه لان الاصلين على ما سبق هما الوضع
والمانع **قوله** وانا وقف تمهيد لمعرفة جهة القبول ليس وقف ذلك بحسب النحو او بادى نظر بل انا يعرف
فى علم المعانى فلهذا قال عرفت دون اتقنت او علمت تمرنا بين الاعتبارات واتقانا فى الكلام
وفيما ذكر من المثالين لوجود الجهة الجامعة وعدمها اشار الى ذلك فى عطف المفردات ايضا
اذا كان بالواو حتى ان هاذا الجمل ايضا يكون باعتبار المسند اليه او المسند او قيد من قيوده على ما مر
وانا قال فى الاول محدث لان محل ذلك مستبدا وفى الثانى محدثة لان كلتيهما تاكيد على الاظهر
والمبتدا كرهو المذكورات السابقة **قوله** وانا توسيط الواو شروع فى بيان سبب البعيد
المتعاطى بعد بيان سبب الترتيب وذلك لان الاصول الثلاثة التى هى الموضع والمانع ووجه
القبول غير ممهد فى توسيط الواو بين الجمل التى لا محل لها من الاعراب كما كانت ممهدة فى توسيط
غير الواو وبين الجمل التى لها محل من الاعراب فبعدم تمهيد الاصول هو السر فى دقة مسلك هذا
التوسيط وبلوغه من الغموض الى حيث قصر فقصر بعض فضلاء المعانى البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصر
البلاغة عليه اى على معرفة الفصل والوصل وتذكير الضمير باعتبار ان المعرفة فى معنى العرفان
او فى معنى ان يعرف لاجل انها مقصورة عليه فى نفس الامر بل لاجل التنبيه على زيادة غموض فن الفصل
والوصل وعلى ان احدا من البلغاء لا يتجاوز هذا الفن الغامض من البلاغة الا بعد تكلف ساير غوامضها
حتى ينبغى انه لا يمكنه الاطلاع على حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع على ساير الفنون السابقة واللاحقة
اما السابقة فلتعلقها باجزاء الجملة وهذا بانتظام الجملتين الواو بينهما على قانون البلاغة واما
اللاحقة فلتعلق بعض احوال هذا الفن باتفاق الجملتين واختلافهما فى الخبرية والانشائية وتعلق
بعض المناسبات بانهما من التشبيهات والاستعارات والكنايات **قوله** والعلم به بعد بيان الطريق
الى ترتيب هذا النوع الذى هو البعيد المتعاطى فضمير توسيط التعاطى وهذا الثانى اشارة الى البعيد المتعاطى

سمعول ترتب والبار في بحيث متعلقة به وفي باذن الله بلا تحين وفي باذني بتوزيع جاز لافعال الثاني

معنى اذ الاول للظرفية وهي للسببية مع ان متعلقها هو المقيد بالاول ضميرها ان الجملة الاولى

التنبيه والمراد بالجملة الثانية التي لها صفة بقية وضمير عليها السلام في المعطوف كما في المنصوب على البدل

انما يريد بها البدل عنه اي عما قبلها لان القطع انما يقبلها من الكلام مطلقا والابدال من جملة الحال

بمنزلة فيما هو هذا الكلام ظاهر وانما الدقة في كيفية حصول التنبيه بهذا الكلام على ترتيب البعيد

وكيفية تطبيقه على ما تقتضيه التوزيع التعاطي فنقول نزول الجملة الثانية منزلة الجملة الاولى في العارية

نعطف عليه اشارة الى فوات شرط العطف باي حرف كان اعني تقدم المتبوع اما تحقيقا فلا ان

الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما حكما فلا في الجملة التي اريد ابدالها عن الجملة الاولى فان الاول

يكون بمنزلة العدم فيمتنع تقدم المتبوع حكما ولذا نظمها في سلك واحد ونزول الثانية منزلة الجملة التي

لكمال الاتصال اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه

كما في الصفة والبيان والتاكيد واتفق هيهنا على البيان والتاكيد اذ لا يعقل كون الجملة الثانية

بمنزلة الوصف للاولى وقد يتوهم ان كونها موضحة الاولى اشارة الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا يخفى

ما ان المختار لكتاب ولطف انا في الحالة المقتضية للايضاح والتبيين وفي الحالة المقتضية للتاكيد

والتقرير واتفاق الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انتفاء شرط كون العاطف بالواو مقبولا

في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث فيما نظل ما ذكرنا كرر لفظ كذا وكذا ثم قال واما كون

الى الثانية موضع لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال والانقطاع نظرا الى ما قال سابقا

وانما موضع النوع الى ما بقي هيهنا اي بحث الاول انه جعل فيما سبق وجه القبول اصلا ثالثا وهيهنا

اذ ذكره في الاصل الاول اعني الوضع الصالح والجواب انه قيد الوضع الصالح ثم بكونه من حيث الوضع

علم بيانا وجه القبول بكونه من حيث البلاغة وهيهنا اطلقه فبيانه ولم قصد الى الاختصار واعتمادا

على سبق التفصيل الثاني في انه لا عوض هيهنا للاصل الثاني اعني فائدة العطف والجواب ان ذلك

لظهوره ومنافيته بالمشاركة في المعنى الذي يدل عليه الاعراب فيما له محل من الاعراب فقط

هيهنا الشركة في التحقق اذ بدون الواو يحتمل الاضراب عن الاولى الثالث ان كمال الانقطاع

قد يكون للاختلاف خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب ان انتفاء الجهة الجامعة يتناوله بناء على

مع اخذ ما اعم من اي مع العقلي والوهمي والخيالي التاسع ان قوله لكمال الانقطاع علة الانتفاء

الجهة الجامعة متعلق بلم يكن بينهما والامر بالعكس اذ كمال الانقطاع معلل بانتفاء الجهة الجامعة

والجواب انه متعلق بما يعلم اعني لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو قوله ولكل من هذه الانواع

يعني القطع والابدال وكمال الاتصال بناء على الايضاح والتبيين او التاكيد والتقرير وكمال الانقطاع

والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع حالة مقتضية وضمير ورودها للانواع وضمير طبقها راجع

الى ورودها من البلاغة حال من درجة وضمير يناظر الكلام وهيهنا اشارة الى تلك الحالة المقتضية اولى

المقام المدلول عليه بسوق الكلام قوله اما الحالة المقتضية للقطع اي قطع الجملة عما قبلها فهي نوعان

احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان يجعل الكلام اللاحق شريكا له في ذلك الحكم فيترك

عطفه لئلا يشاركه في ذلك الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلام لفظ لا مانع من عطف اللاحق عليه كان

ترك العطف للاحتياط لئلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع كما في قوله وتظن سلمى البيت لم يعطف

اراها في الضلال تهيم على تظن مع عدم المانع لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيشاركه في كونه مظنون سلمى

لكن قبل الكلام كلام فحال عن المانع من العطف عليه بان لا يكون قبله كلام كقوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن

مستهزئون لئلا يشاركه في كونه مقول قول المنافقين ولا على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف

اعني اذا خلوا كان ترك العطف على سبيل الوجوب والثاني في النوعين ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد

لسؤال يقتضي الكلام الثاني جوابا له فيجعل ذلك السؤال بمنزلة المحقق ويترك العطف اي قصدا الى

جواب ذلك السؤال كما في قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم

نظرا الى كونه جواب السؤال اعني ذلك الزعم ام كذبوا وقوله فيقطع مرفوع معطوف على لا تريد لا على تريد المنصوب

لا تشركه للكلام السابق وهو اول مفعولي تشرك والثاني ان تقول اشركت زيدا عمرا اي اعطاه

جعلت عمرا وانت شريكا له فيه لا بالعكس كما قد يتوهم وقوله كالمورد على لفظ اسم الفاعل من اورده

كان هذا الكلام يكون منشأ للسؤال هو الذي يورد السؤال وقوله فينزل ويطلب ويقطع منصوبات

عطفا على يكون اي يترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لتقصد وقوعه جوابا للسؤال الذي نزل منزلة الواقع

قوله وتنزيل السؤال حال كونه مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يرتكب

الا النكتة مثل تنبيه السامع على موقع السؤال وعلى ان الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسال
تكريراله ومثل ان لا يسمع منه شي بتصاله وقلة التفات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه
مع الكلام وحظاله من ان يتكلم فان يحكلك لا يباك بهذه المعاني الثلثة فاعطفه على تقدير ذكر العاطف
لانا نقول نحن لا نجعلها مقتضية لترك العاطف بل لتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق تعقد جعل
الكلام جوابا عن السؤال ومثل التقصد الى تكثير المعنى مع تقليل اللفظ او بواسطة فان تكثير المعنى بتقدير
السؤال انما حصل بتقليل اللفظ اعني ترك العاطف لكن قوله وهو ان تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السؤال
وترك العاطف بعد النكتة انسب ويشمل غير ما ذكر مما يخوط في سلكه كبسط الكلام مع السامع وطلب ابناءا
بالكلام معه وادعا وكون السؤال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع هل يتنبه للسؤال **قوله**
ويسمى النوع الاول ظاهره ان القطع والاستيناف اسمان للنوع المقتضي اسم فاعل لكن التحقيق
انهما اسمان للنوع المقتضى اسم مفعول فيكون الاول من تسمية الحال باسم المحل **قوله** واما الحالة المقتضية
للابدال اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها فهي ان يكون الكلام غير واف بتمام المراد
وبايراده المراد او شبيها بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضمير بانه وكونه وبتعيله للمراد وضمير منه للكلام
السابق واليه للمراد والتوب ما ينقل من نوعه والتقطيع التشنيع الهايل والعجيب التعليل النظاير والتلطيف
الرقيق المعنى وغير ذلك من التعظيم والكثير في نوره تنبيها ان الشارح الى انه يتميز الجملة البدلية عن الجملة
البيانية اوليس جانبه استيناف القصد بمزيد الاعتناء بالشان بل تجرد القصد الى ازالة الخفاء
قوله واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير فكون الجملة السابقة بحيث يوهم تجوزا او سهوا او تقصيرا
في الشمول العرف من شبهه او غفلة للسامع او نحو ذلك مما يحتاج الى ازاحة تقرير وتثبيت وكلامه في بيان
الحالات والامثلة مما لا يشتبه على احد دلالته على كون الايضاح والتبيين واحدا فيشير الى كون الجملة منزلة
عطف البيان وكذا التاكيد والتقرير ولن يسمع اقوال يقول تكون بعض الجمل بمنزلة الصفة للبعض على ان
من قال ان كون الجملة للايضاح اشارة الى كونها بمنزلة الوصف **قوله** مع تفصيل يعرف فهو ان لا يكون
المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر اذ لو لم يكن هذا لم يتحقق
كمال الانقطاع بالمعنى لكمال الانقطاع هو الاختلاف مع هذا القيد **قوله** او ان اتفقتا فان لا يكون
لهذا التركيب وجه سوى ان يكون قوله فان لا تكون جواب الشرط بتقدير مبتدا اي فهي ان لا يكون

دالة طلبية عطفا على الاسمية الواقعة بعد الفا جواب اما او يكون الشرط في نية التاخير وفان لا يكون عطفا
على فهي ان يختلفا اي او فهي ان لا يكون بينهما جامع ان اتفقتا خبرا او انشاء يكون الشرط عطفا على الشرط
محذوف وان جواب اما اي اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم يتفقا فان يكون او ان اتفقتا فان لا يكون
والحق انه تركيب مشوش وباطلة ومن كمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقتضي لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل
قوة للنفس بها الادراك الكليات وبالوهم قوة بها الادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوس من غير ان تتادى
الى تلك القوة من جهة الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد وكادراك الشاة معنى في الذيب
وبالخيال قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي تتادى
اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وبالمفكرة القوة التي بها التصرف بالتفصيل والتركيب
بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي ايضا لا يسكن نوما ولا يقظة وليس لها
ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة العاقلة او مع قوة الوهمية فهي المفكرة
والمدرك بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى
والدلالة على وجودها ومحال الجسمانية منها في الدماغ مذكور في كتب الحكمة **قوله** والجامع العقلي ان التحقيق
في هذا المقام والنظام هذا الكلام ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال ليعترض بان التضاد وشبه التضاد ليسا من
المعاني التي يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني معقولة فيجاب
عن الاول بان الجامع الوهمي هو كون كل من السواد والبياض مضادا للاخر وهو معنى جزئي لا يدركه
الا بالوهم ويرد بان الجزئي انما هو تضاد هذا السواد وهذا البياض وح لا فرق بينه وبين التماثل
والتضايف في انهما ان اضيفا الى الجزئيات كانا جزئيات او الى الكليات فكليات فلا وجه
لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد بالعقلي الامر الذي يقتضي العقل ذلك
وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال وح لا اشكال فالجامع العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد
او تماثل او تضايف في تصور اي مفرد من المفردات الواقعة فيها مسندا اليه او مسندا او قيدا من قيودها

صفة او حال او شعور وغير ذلك اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الاثنين
في الحقيقة والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد المتحدين التي تمتاز عن العوارض المشخصة
في الخارج فيرتفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون الشيئين
بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل يمتنع ان لا يوجد الآخر
فيه قوله في تصور ادراك غير الحكم الذي معناه الاذعان والقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها ذكر ابنا
يطلق به على المتصور وهو اثبات ... وقوله المخبر عنه و ... المخبر به من مقام المسند اليه والمسند مبني
على انه في قانون الخبر كما قال ان اتفقا خبرا مع انهما ان اتفقتا طلبا فالامر كذلك قوله جهاتها
الا في المخبر عنه او في المخبر به او قيد من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل في العقل فهو من
حيث انه في حد نفسه جزئية يكون مشخصا يتشخص لا برفعه العقل وكل من العلة والسبب ... اطلق
اليه الشيء فلا ينافي ان وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء في الجملة والمعلول
باعتبار علية فيه فان فكذا المعلول والمسبب ومثل هذا يقال له التضايف المشهوري واما الحقيقي
فالذي بين العارضين كوصفي العلية والمعلولية ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف
انما يكون بين مفهومي العلة والمعلول لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى هذا فقس الاعلى
والاسفل فانما يتضايفان اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل والاكثر لا جهتا العلو
الترتب المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن ان يعقل كل منها بدون الآخر وقد تجاوز
في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات والعلو والسفل من المحسوسات والاقل
والاكثر يعتورهما فحقق بان التضايف انما هو بين مفهوماتها وهي صور عقلية وان اريد ما يصدق
عليه الاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون معقولا فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول قوله
وان العقل سلطان ... ان احكامه صادقة مطابقة يقبلها النفس وقد يكون مطيعة
فيطيعها الفكر في اتحاد الامرين او اجتماعهما البتة قوله والوهمي اي الامر الذي يحتال العقل الوهم
اجتماع الجملتين في الفكر انما يكون بين تصوراتهما اي تصورات المحكوم عليه والمحكوم به وقيودها
من جهة وتصوراتهما من تلك شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة فانهما نوعان مختلفان لكن
الوهم يبرزهما في معرض المثلين حتى كان الصفرة بياض زيد فيه شيء وحيل الوهم قد تروج على المفكرة

المفكرة فيجمع الشيئان في المفكرة بين الحيلة كما يجتمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه
تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم ينزل المتضادين او الشبيهين بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك
حضور احدهما بالبال عن حضور الآخر فيجمع بينهما في المفكرة كالمتضايفين فقوله الا اي وان لم يتحدا حتى
في ان الوهم يبرز المتشابهين كالمثلين في معرض المثلين ويجمع بينهما فالوهم وحد قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها
وقل لي اي شيء الامر الذي حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر سوى احتيال الوهم في ابرازها في
معرض المتماثلات حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين ذي التاج اعني الملك والسقا اكرم
سقي الناس ويبيع الماء والذي اي صنعاء النجار ومعنى البيت الاول ان مثل الشمس والقمر والممدوح في اشراق
الدنيا بظهورها وبهائها الاشراق الحسي بالشمس والقمر والمعنوي بالممدوح لافاضته انوار العدل والاحسان
وتشرق مسند الى الدنيا والعائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو الضمير في بهجتها والتكلف في جعله متعديا
مسندا الى ضمير الثلاثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن اللغة ثم الجمهور على ان ثلاثة خبر مقدم على المبتدأ
والاليق بالمعنى والاعلق بالقلب انها مبتدأ محذوف الخبر اي لنا او في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بها وشمس
الضحى بدل او بيان او خبر مبتدأ محذوف ومعنى الثاني انك اذا قطعت الطمع عن الخلق وتوجهت الى
جناب الحق فهذه الاشياء المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك لاستغنائك عنها وعدم التفاتك اليها وقوله قد
عرفت حال من قوله يردهما في معرض المثلين يعني قد عرفت حال المثلين في شأن الجمع وان العقل يجردهما
عن التشخص برفع التعدد عن البين ويجعلهما واحدا فنقول الى العمم انا اقول من الجامع العقلي اعني الاتحاد و
توسيط قوله سواء بين الموصول والصلة للاهتمام والاحوضيته بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا
بجس وان كان في المعنى استثناء من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ خبره الذي وهذا التحسين يقف على
المتعدد من حس قوله او تضاد وهو تقابل وجوديين لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر فان كان فهو
التضايف ومعنى التقابل امتناع اجتماع الشيئين الواردين على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة
وان اورد للتضاد جزئيات حسب المحسوسات الاولية اعني المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات
والملموسات ثم اعاد الكاف وذكر جزئيات اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية وهي التحرك والسكون
من ان ينتقل ذهابا الى ان السكون وجودي لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء
من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك الى موضع ذهاب ومن موضع اليك مجيء وواحد من الاعراض

النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان اذعان وقبول والكفر اباء وجحود بالقلب واما الجعل بعض
الافعال او الاقوال ايمانا او كفرا فباعتبار امارة عن ذلك وواحد مما حمل الجسمانية والنفسانية هو
الاقرار والانكار اي باللسان او القلب اعاد الكاف وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض من المدلول
عليه نفيا وذكر مثالا من المحسوسات هو الاسود والابيض والاخر من المعقولات هو المومن والكافر وفي احد
المثالين من اول الامثلة والاخر ناظر الى الاخيرة من الكل فليتدبر **قوله** او شبه تضاد كالذي بين نحو السماء
والارض اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم توارد هما على الموضوع لكونهما
من الذوات دون الصفات واما نفيا كما في الاسود والابيض فلان الموضوعين المتضادين الذين هما
غاية الارتفاع والانحطاض ليسا داخلين في مفهوميهما بل غايته اللزوم واما شبه التضاد فلاستلزامهما
واشتهارهما بالوصفين المتضادين وهما في السماء والارض الارتفاع والانحطاط وفي السهل والجبل السهولة
والصعوبة او اللين والصلابة وفي الاول والثاني السابقية والمسبوقية فان الاول هو السابق غير
المسبوق والثاني هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا تضاد في
انه لا يجري في الاول والثاني اذ الثاني نوع مستقل لانه لا متناهيا **قوله** ولذلك اي ولكون المتضادين
او الشبيهين بهما بمنزلة المتضايفين لان احد الضدين اقرب خطورا بالبال مع الضد من غير الضد من المتغايرات
فانه قلما يخطر البياض بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الحلاوة **قوله** والخيالي هو ان يكون بين تصورهما
اي المحسوس تقارن في الخيال لاسباب مختلفة متادية الى ذلك التقارن فانه ليس من الخياليات علاقة لزومية
كما في العقلي او شبيهه بها كما في الوهمي بل جميع ما يثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج من طريق
الحواس انما يثبت فيه على الوجه الذي يتادى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة لهذا دون
ذاك او ذاك دون هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الاسباب الاتفاقية ولذلك اي ولاجل ان
السبب في الجامع الخيالي ليس امرا ذاتيا لزوميا او شبيها به بل بسبب اسباب خارجية اتفاقية فلما لم يكن الاسباب
على وتيرة اي طريقة واحدة ونسق منتظم مقرر فيما بين اهل معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور الخياليات
من جهة ترتب البعض على البعض واجتماعه معه من جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور تتقارن اخذ
بعضها بعنق البعض في خيال وهي بعينها في خيال اخر ليست بمجتمع ولا يرى بعضها بعضا كصور القرطاس
والمحبرة والقلم والسكين في خيال الكاتب دون القصاب وكم صور لا يكاد يتطرق في خيال ولا ترتسم فيه وهي

في

في خيال اخر من الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب زيد لا يتطرق في خيال عمرو
ولا يزول عن خيال زيد فالتفريع الاول ناظر الى الترتيب والثاني الى الوضوح **قوله** وان احببت زيادة
بيان وتوضيح لما ذكر بالتمثيل والتصوير في الصور الجزئية يلوح بسائر الامثلة والاستيضاح طلب الوضوح
ضمير به واليه لما فحذق جواب الشرط امر من التحذيق يعلب الخدمة قصدا الى شدة النظر اي ناظر نظرا
لا يكون من جانب الاختيار ولاجل الامتحان تلوح امر من تلقاء استقبله في موقع البدل من حدق
ولامن تحدق ليلزم الفساد وجله من تلقى واذا اخذه على معنى يلوح كلام كاتب تعسف والقول بان المعنى
انما يساعد على هذا دون الاول بعكس والعتلة الحديدة المركبة على خشبة التي ينقب بها النجار الخشب يقال لها
بالفارسية سكنه ولما انه قد يراد المنقب بخشبة ربما يوهم انه اسم للخشبة التي يدار بها المنقب وقوله واخوات
عطف على كاتبا ونجارا والعقد به الى الكثرة دون اثنين فلذا جمع في الضمير تجاوز باسبون وذلك كبكلي
الحداد بسندا بيد الفتيل والكلوب والعلاة والنجم والعاءم وتلق الصائغ بذكر البوتقة والمنفاخ ونحو
ذلك وتلق الصيرفي تذكر المعيار والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان وهذه كلها صناعات مخصوصة بتمييزه
العرف الخاص فاشار الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيما بين العامة فقال وكما بما من كان
ومن كان في موضع الخبر لكانما واعاد ذكر العامل بالعاد على طريق زيدا فاضربه وظاهره العطف عليه
المنصوبات قبله لكنه يفضي الى الجمع بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة
التفسير اي تلقى كما يا من كان يذكر مسجد ومحراب وقنديل او يذكر حمام وازار وسطل او يذكر
البستان او الماء والنهر والشجر او يذكر الدار والاواني والفرش وضميرهم للكاتب والنجار وغيرهما
من المذكورين وجميعا في موقع الحال واللام في لمصادفتهم متعلق بجران اعني لا يستدعون اي لا
يجدون عندك تلك الاشياء ابدا خارجا عن القانون ولا يعقون بعدها في موقف الانكار بمعنى ما
كان ينبغي ان يقع وان عرضت الخيال خلاف ما يثبت في خيالهم مثل المحبرة والمنشار وشمل القلم والقدوم
بالنسبة الى الكاتب او النجار او الى المسجد والسطل ونحو القنديل والحمام بالنسبة الى اصحاب العرف والرسوم
استبعدوه وانكروه لفوت الملائمة ومن الغريب ما يقال ان المراد بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور
الدينية واصحاب الزهاد والعباد ومن يجري مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر بين الناس **قوله** ومن تشبيهات
تصويرا تصويره وتوضيح عقب توضيح المركب من قبيل زيد يحنج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف بعينه

حال النظر
المتعين الى النعل
عون عدم الكلف حال
وحصا ... الواقع جزاء ان ... عن الاسم باعتبار ... صياه ...
بينهما ... اللمعي
ملحق
مدعمد

الظاهر على الاقبح لاستبدا ينلو من التلاوة بمعنى القراءة وتجلو من جلوت العروس وسلك الطريق من
قبيل لجين الماء اعنى اضافة المشبه به الى المشبه وكذا مركب الجد ومن ههنا حسن استعارة الانتظام للجمع والحل
للثبات على الجد والمحجة الطريق الواضح جعل الكلمة بمنزلة نقاب ستر وجه سوي الاخواء فموقع تا في معقول
اورث اي امر اسوي الاغراء على الجد في السير وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود المحجة بايدي الرواقص
جمع راقصة وهي الناقة تسير نشاطا ونشر جناح الكلام وتدر رواقة وهو سير عيد ون البيت عبارة عن
اشارة في الهواء وسير وجه الطريق وافراح العبوس عن مزيد تخبطهم اى اظهره وبين ظرف
متعلق بانسهم البدر اضيف الى الجملة الاسمية اعنى في وحشة الظلماء وقد بلغ حال من الطيم في الظرف
ومحاساة عطف على وحشته وقد جاوز حال من الضمير فيه وكلا المثلين يضرب لتسلى النثر وقطاع الامر
والربى بالراى المهملة جمع ربه الاسد وهي حفرة تحفر له في مكان مرتفع لتقاد فاذا بلغها اى الماء كان العادة
في الاجحاف وروي بالراء المهملة جمع ربوة والطمان للقوس كالندس للرازة واذا اضطرب الحزام
سقط بلوغها سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من سد الحزام والمحط السر لا على التعبير
منظم بهم خالص الكلام لا يخالطه شي من التمويه سم معنت لا يخالط لونه شي ما لكونه اسكو السما بالقمر
الوضوء وبالبلد الوعد وحرا سالصور من الخيال فانه للحس المشترك لودعة الصور المدركة من الحواس
الحواس كالحافظة للوهم يودعها المعاني الجزئية **قوله** او التفاوت عطف على تشبيهات والمعنى جل
التفاوت في الايراد تتلو اعليك سورة او تجلو صورة غير ما ذكرنا فيما متعلق بالايراد ومن دون حال
من الاذكياء وقوله احسن الكلام الى اخره سقدير القول وكذا في البواقي والسبط الخيط ما دام في الحرز
الزائف الفاسد المردود من الدرهم والبهرج الردى الباطل منه اجمته صلعه حاره الكر مبعاع الحداد
من زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبنى من الطين فلو الكور سكنيا دمه الابريز الخالص نقي عنه الغش
وما لا ينبغى ان يكون ومعنى مركبا في معنى وخزانه ركب لذلك كما يقال هذا الكلام في معنى المدح او الذم
النحم والعجم بالفتح والسكون الحجب وحده مجها اي اوجب الكلام من عيب ان توجد معنى اي قاصر عن البيان
بمنزلة الالف ن المنحر الساكت العكس بوزن العسوح المطرقه العظمة وخطيب الابهام قريب من بار امام
المرجل القدر من نحاس والديان جمع دن والراووق المصفات تحسب في المفاصل اي اثر حسن الكلام
ودبه معاه في نفس السامعين الرتم النفس والرسم بالسين المهملة يعني ان معاجانيه او ابرنا وقد تنوه بالب

الحجة

الحجة وهو تقويم النقص او لا يكون حتى استحم الامر اسنهم واستغلق الكلمة عجمة في اللسان وعقده
والرمض بالتحريك وسخ في موق العين جامد فان سال فهو غمص البر وما يرد به الشي وهو محل **قوله**
او ملوك عطف على تشبيهات وكذا او اخبار رد التقرير نعم وذهب على وجه وسد انفراده عن الجمهور
وبدر وقوله فاما لا نفرح بما هو مقدر في البواقي **قوله** ولصاحب علم المعاني زيادة احتياج في فن الفصل
والوصل الى التنبيه والتيقظ لانواع الجامع من العقلي والوهمي والخيالي لا مثل الاحتياج الى النوع الخاص
فانه ليس على طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف والعادة المختلف بحسب الاشخاص
والاوقات والاديان والمذاهب والصناعات والولايات وغير ذلك الصومعة موضع العبادة والاسكرة
موضع الفسق ودكاكين الخمارين وقوله اذا لم نوفه ضمير المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخيالي
وحقه ثاني مفعولي نوفه يقال وفاه حقه اعطاه تاما وافيا وانه في موقع الحال والضمير لصاحب
علم المعاني اى سجلى كيف ومن اين تحد حلوا مع متعلق بكلام لكونه بمعنى المصدر وفاعل صغر ضمير كلام
وما سحال منه يقال سعت الكلام اى عطف بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب الغرة ودك
السوح في موضع المصدر ومفعول باسحا قوله افلا سنظرون الى اخره واللام في لبعد السفر متعلق
بما يدل عليه اى لسحلى من نفي الاستحلاد اي لا سحلية لبعد السفر في حال ابل المدر عن السماء وقوله
وذلك اى التيقظ يحصل اذا انظر وقوله لا محالة اعتراض وهي مفعلة من حال يحول اي لا تحول ولا انفكاك
وقوله لتاصل من انشاد الحماسة لعبد الملك بن عبد الرحيم الحادي وقيل للسموءل بن عاديا اليهودي
يحله الحلة ومرله من نحره من يدخل في جوارنا يمتنع على طالبه ير دلا شرافه وسمو طرف الناظر اليه
وهو كليل حسير ويدل على ان المراد بالجبل حقيقته لا جبل العز والسموءل على ما ذكر المورد وقوله بعد ذلك
وان لم يورد في الحماسة هو الابلق الفرد قد سار ذكره يعز على من رامه ويطول وقوله ومن لا شيء
اي من لا يكفل لهم بذلك اي يطول المكث في منزله وقوله من عزم الامور اي من معزوماتها وواجباتها
والظرف اعنى عند نظره اى نظر اهل المدر هذا النظر المذكور ينبغى ان يتعلق بمحذوف يدل عليه الاستفهام
الانكاري بعده اي لا يكون ذلك ويري مبني للمفعول من ارى يري مسند الى ضمير المخاطب والمعنى ابطن
اول مفعوليه المنصوبين البدوي وثانيهما الجملة الشرطية اعنى اذا اخذ لا تحد وان سبب قلت لا تحد
والظرف لا يتعلق به ههنا اي في خزانه الصور للبدوي وتحمر لا تجد وتصوره للبدوي ولما لصورة الابل

وبعدهما للابل والسماء لتصعب الشيء رفعته السلسل العنق فبعدهن اي بعد الابل والسماء والجبال
وقوله لالبس لا ترى ذلك لم ساغ فلم يجتمع ولم يأخذ بعضها بعضا طبق النسق اي عطف الجار والمجرور في
المواضع الثلاثة على الجار والمجرور قبلها وكذا تعاطف الاحوال اعني كيف خلقت الى الاخر فان قيل
الكلام في عطف الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب ولزوم الجامع فيها قلت نعم الا انه قد اشير
في اثناء الكلام الى لزوم ذلك في المفردات ايضا بل ان الجامع في المحل يعود الى ذلك قوله واما
الحالة المقتضية للتوسط اخرنا عن حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع لانه اضافة بينهما فلا يتحقق
الا باعتبار تحققهما وقدم صورة الاختلاف في الخبرية والانشائية لعموم مباحثها وغموضها ولم يتعرض
لحال الطلبيين مراعاة لحكم القانون بخلاف المختلفين وان كان اشتمال المقام على تضمين الخبر
معنى الطلب فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني ان اختلفتا خبرا وطلبا
بين المبتدا والخبر لتوقف مضمون الخبر اعني ازالة الاختلاف على تحقق الاختلاف مع جواز الشرط
مضمون الخبر المتأخر عنه وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر
لانه اكثر وقوعا واوضح وقوعا والمراد بالتضمين اعم من ان يكون احدهما في معنى الاخر او منسا[illegible]
لا اعتبار تقديره وقوله مشتركا عطف على مشتملا يروى مشددا ومخففا من التشريك والاشتراك
اي يكون المقام مشتركا بين الجملتين في جهة جامعة من انواع الجامع المذكورة واشتراط الجمع كون
الجهات مبني على ما في كل من الجملتين من المقصود ومن في تمام المضي [illegible] فان قيل ازالة
الاختلاف واثبات الجمع لا ينافي كمال الاتصال بعد التوسط قلنا مبنى الكلام على تقدير انتفاء كمال
الاتصال قوله على نحو في موقع الحال من يتضمن اي حال كون التضمين واقعا على طريق الاية
او في موقع المصدر ليتضمن او لقوله مشتملا اي تضمينا او اشتمالا كائنا على هذا الوجه يريد ان
لا تعبدون خبر في معنى النهي اي لا تعبدوا الا لاشتياق المقام اليه كما تقول تذهب الى فلان
تقول له كذا اي اذهب والمعنى قلنا لهم لا تعبدوا ولا خفاء في ان هذا قريب من جعل لا تعبدون مقام
في معنى ان لا تعبدوا برفع الفعل بعد حذف الناصب ان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق
بني اسرائيل وقولوا في معنى ان قولوا على جعل الامر صلة ان او في معنى ان لا تعبدون على ان
ان مفسرة ومبنى الكلام على تقرر عندهم من ان بين المختلفين خبرا وطلبا كمال الانقطاع تام [illegible]

الجامع

الجامع ومزيل الاختلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون فيتضمن طلبا عطف
عليه وامتازوا اليوم ايها المجرمون وهو امر غائب فاعله اهل الجنة اي ليمتازوا عنكم الى الجنة لا بمعنى
ان ههنا خبرا في معنى الطلب كما في الاية السابقة بل بمعنى ان ههنا جزاء يدل بحسب المقام وبحسب ما انضم اليه
من الاحوال على طلب يصلح معطوفا عليه لهذا الطلب المعطوف وبنى ذلك على مقدمات منها ان ما قبل
قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعني قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام وقت الحشر وعام لجميع الخلق
لدلالة الفاء على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة نكرة نفس في سياق النفي على العموم لا يقال
لا خفاء في ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فاي حاجة الى الاستدلال على الاول لانا نقول ذاك
لا يدل الا على ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في ذلك اليوم واما ان الاخبار به يكون في ذلك اليوم
فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف بالفاء على الكلام الدال
بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار
لا يدل الا على كون مضمون المعطوف واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا مخلص سوى دعوى
الضرورة والاحالة على الذوق ثم الغرض من اثبات العموم شموله السعداء الذين هم اهل الجنة
والاستثناء المجرمين ومنها ان الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا على سبيل الالتفات
من الغيبة الى الخطاب في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل المحشر وهم جميع الخلق ليكون
الالتفات وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون
متعقد بهذا الكلام الخطاب بمعنى ان اصحاب الجنة الى شغلكم كانه قيل انكم يا اصحاب الجنة كما قيل
وامتازوا اليوم ايها المجرمون لما ان بيان حال اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم وبيان
حال المجرمون بما انهم من الامتياز تفصيل لما اجمله بقوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون من
جزاء اعمال الفريقين ومن حكم المجمل والمفصل ان لا يتعرفا الا بالاجمال والتفصيل بعد
مقدمة اخرى ليتم اشتمال المقام على اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم جميع اهل
اليوم صح المحشر وهي ان يكون معقوله قوله تعالى ان اصحاب الجنة في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة
على ما هو مقتضى الظاهر بل حال بالفعل كونهم في الموقف وحين مساقهم الى الجنة ليكون حال
الامر بالامتياز فاسمها بالنقل عند ائمة التفسير واشار بقوله تنزيل ما هو للكون منزلة الكائن المحقق

لتحقق النفع الى دفع السؤال بانه كيف يصح حال كونهم في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون
وفي ظلل متكئون الى اخر الاية والسكر في شغل للتفخيم والابهام اي شغل لا يحيط به الاوهام ولا يبلغ كنهه
الكلام وهو خبر ان او متعلق بفاكهون اي متلذذون في النعمة والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب في شعب وقباب في قبة
واما ظلل فجمع ظلة كسدر في سدرة والاريكة السرير المزين في قبة اي ما يدعون يتمنون من ادعيت بالتشديد يعني تمنيته
سلام بدل من ما يدعون او مبتدا اي لهم سلام وسلاما نصب على المصدر او الاختصاص قوله واما كونه اي كون
المقام في العطف الذي نحن بصدده في الاثنين مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه في جهة جامعة فعم جاف على المقام
اما في الاية الاولى فاتحاد المسند اليه في لا تعبدوا وقولوا واما المسند اعني عدم عبادة غير الله وقول الحسنى
للناس واشتراكهما في قيد احد الميثاق واما في الثانية فاتحاد المسند اعني الامتياز وتناسب المسند اليهما
اعني اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم قوله ونحو قوله اعاد لفظ نحو لان هذا من عطف الطلب على الخبر على
عكس ما سبق وذلك انه عطف الامر الذي هو والق معنى الخبر الذي هو قبل الق تحس عطفه على قيل بورك على ما هو منقول
ان المفسرة والمعنى فلما جاء موسى النار نودي موسى ان بورك اي قدس او جعل فيه الخير والبركة من في النار قيل
بورك مثل هو الله ومن حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل بورك من
في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حول مكانها والظاهر انه عام في كل من في تلك الوادي وحواليها
من ارض الشام وانه الله ضمير الشان او للمتكلم وانا خبره والله بدل او بيان وما يقع في بعض النسخ اني انا
الله سهو في هذا المقام قوله واما قوله تع وبشر الذين امنوا حيث ورد بعد قوله اعدت للكافرين فقد توهم
انه عطف عليه فيتعين احدهما ما توجه الاخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم تفعلوا
اي فلم يأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان
بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين ولم يرتضه المصنف لانه وان اشتمل على نوع
جامع باعتبار التقابل في المسند اليه والمسند لكن يبعد من جهة ان ورود امرين لمخاطبين مختلفين من غير
التصريح بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ومن جهة
ان جعل بشر الذين امنوا في معرض جزاء ان لم تعارضوا القران ليس على ما ينبغي مع ما فيه من اختلاف
المخاطب في الشرط والجزاء واختار انه عطف على كل مراد اي فقيل يا ايها الناس وهو ملايم لانه ليس فيه
اختلاف ولا اختلاف بالخبرية والطلبية ولا ذهاب الى ما يقل وجوده في الكلام لان تقدير القول هو اسلس

انتصاب

انتصاب الكلام الى معناه كثير في القران وكان ينبغي ان يتعرض لدفع ما فيه من مانع قوي وهو ان قوله وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى اخره ان لم يكن داخلا في خبر القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عم
مامورا بان يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه بمعنى انه
مامور بان يؤدي هذا المعنى بعبارة تليق به كما في قوله تع قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي اذ السياق يقتضي هذا
الكلام فكما انه ههنا عدل عند الاداء عن طريق الغيبة الى الخطاب كذلك ههنا يعدل عن طريق التكلم الى الغيبة
وطريق الغيبة الى التكلم فيقال وان كنتم في ريب مما نزله الله على واما انتصاب الكلام الى معنى القول
فما يرى له في الاية وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تع واذ جعلنا البيت مثابة للناس
وامنا واتخذوا من مقام وقد توجه بان جميع خطابات الله تع للناس واردة بلسان النبي عم واما
في قوله تع ووصى بها ابراهيم فالمستند قول اصحابنا مبني على ان الكوفيين يجعلون وصى في معنى القول
فلا يحتاج الى تقدير القول قوله اي وقلنا ادخلوا يعني يجوز ان يكون القول المقدر في موضع العطف
على انزلنا او الحال منه وكذا الكلام في كلوا واشربوا الا ان في جعله الحال ههنا نوع ضعف لان العامل
هو الاقرب على ما هو الظاهر وفيه من لزوم الفصل وفساد النظم ما لا يخفى واقتصر في واتخذوا وذوقوا
على العطف وان من حذف المعطوف وابقاء العاطف لمكان الواو فلا مجال لتقدير قائلين وقد ربما
على تقدير يقولون لمكان قراءة عبد الله واما تقدير اما ماض او المضارع فبناء على المناسبة للمعطوف عليه
ووجه انتساب الكلام الى معنى القول في فسبحوا هو ان ما بعده للخطاب للمؤمنين والكلام منهم وسبحوا
خطاب للمشركين فلا ينتظم سماع العاقل الا اذا امر المسلمون بان يقولوا لهم ذلك والمعنى بهذه
براءة كاينة من الله ورسوله واصله او هو مبتدا خبره الى الذين والمعنى انه يجب عليكم نبذ عهود المشركين
ان كانت صادرة باذن الله تع واتفاق رسوله فانهما بريئا منها قوله ولذلك اي مثل عطف
وبشر على فعل مراد اي فقيل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على فعل مراد اي فقيل يا ايها الناس امنوا
وعطف وبشر المؤمنين في صورة الصف على فعل مراد اي قيل يا ايها الذين امنوا ورجحه على العطف
على يؤمنون مذكورا اي قيل وبشر لكونه في معنى امنوا بناء على الكشفية التجارة المنجية بناء على ان
تقدير القول اكثر من جعل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين من غير
تصريح بالنداء قليل جدا بل ربما يمنع صحته والامام يتعرض صاحب الكشاف لعطف وبشر الصابرين

لظهور كونه عطفا على استعينوا اي يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم **قوله** او ان سبق عطف
على ان يكون المقام مستملا وهذه هي الحالة الثانية من الحالتين المقتضيين للتوسط وهي الاتفاق
في الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى جميع الجوامع **قوله** لهذا العذر
متعلق بقوله لتحم وهو اشارة الى القدر الذي ذكر من تفصيل الحالات واما الى ان للزيادة
عليه مجالا والنسخ الصحيح ان عسى بكسر الهمزة وعسى تحم لتاكيد معنى الغرض والتقرير المستفاد
من ان والا فهو انشاء لا يصلح شرطا وفي بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي نسخها عسى ان بالفتح
وليس لها كثير معنى والاوجه صحة تعد به لفظا ولا يخفى حسن مناسبة جلب الصنيع والمدارحين وسلوك
الطرقات وقد راعى في ترتيب الامثلة ترتيب الحالات في الاكثر **قوله** لم يعطف يعني انه كان يحسن
عطف اراكما على يظن للاتحاد في المسند والتناسب في المسند اليه اعني المحب والمحبوب الا انه ترك العطف
لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف جوابا
عن سوال كيف تراها في ذلك الظن وهذا معنى قوله وليس مستبعدا الى اخره واسم ليس ان يكون
ولا انفصال تعليل مقدم على اسم المعلل اعني عدم استبعادان يكون القطع لقصد جواب السوال
واضافة ايراد الى فا قولك من اضافة المصدر الى المفعول وكذا الكلام في قطع لهم الف عن زعمتم
فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح عطفها على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ان
حالكم دعوى الاخوة وحالهم نفي ذلك وانكاره لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول زعمتم بناء بر
القول كانه قيل فلتم اخوتكم قريش او يتوهم العطف على محل اسم ان اي وان لهم الفا فيعد ان هذا ايضا
مما زعمه المخاطبون وهو فاسد ويحتمل الاستيناف وهو ظاهر والظرف اعني حين متعلق بعقل وهو
جوابه والضمير للشاعر واسم كان ضمير انكار زعمهم وضميرهم للمخاطبين وكذا مفعول تحرك اي هذا الانكار
تحركهم لان سالوا وقوله نخبرنا الحال مبني على ان لسان الحال اصدق من لسان المقال اذ ليس معه لكن فيه
محال والا فحين المقال ايضا يدل على الانكار لان اكثر ما يستعمل الزعم في الكذب قال في الكشاف الزعم
ادعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب ومن شرح لكل شيء كنية وكنيته الكذب زعموا والالف مصدر المكان
اي السكن اليه واحبه الا المالف مصدر الفه على فاعله مولفة والاف والايلاف مصدر الفه على افعله وبعاده او تكلف
او مواجها وخوفا وقد جاء تنوا سدو خافوا او المعنى على تكذيب المخاطبين وهم بنو اسد في دعوى الاسماء فيهم ليس

الفوائد لان لقريش ايلافا في الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى
الشام وليس لكم مثل ذلك فقد امنهم الله من الجوع والخوف وانتم جائعون وايا كان ان بري بيدك عطف اراها الحجل
المحافظة على وزن الشعر وانه لو قيل وارانا لم يكن موزونا فليس هو اي الفصل هاهنا اي ههنا موقع للمحافظة
على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كانت رعاية السجع والقافية مما يعتبر في باب البلاغة **قوله** يكن لو
عطف اما نحن مستهزؤن مبني على انه بيان وتقرير لجملة انا معكم فهي من العطف عليها عطف عليها **قوله**
يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا خلوا جعلت شرطية وظرفا مجردا فهو متعلق
بالجواب مقيد لاختصاص الحكم به اما الحكم افادة التقديم الاختصاص واما الحكم دلالة التقييد بالشرط
على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن قبل المصنف الى اعتبار التقديم وعليه التعويل وقوله وما سوف مفعول
مستهزئا حال من ضمير خلافهم ومقبل خبر ان استهزاء الله وبكل حال متعلق بنفي الانقطاع لا يسقع
والا لكان الواجب ان يقال بكل حال ليعم ما سبق عليه الح وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلاث ان من جملة المحملات
العطف على الجملة المصدرة بالظرف سواء جعلت جملة شرطية او فعلية مقيدة بظرف مثل خرجت يوم
الجمعة ودخلت يوم السبت فان اراد الشرطية ليست الا الظرفية استعملت استعمال الشرط والقول بانه ليس
في الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية فاسد لا يرى ان قوله ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا جاء
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اذا مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك
اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف على قالوا
لولا انزل عليه ملك بل وفي هذه الايات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا او يكذبون في قوله
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض لظهور انه لا وجه لعطف الله يستهزئ
بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على كانوا يكذبون لمثل ما تقدم يعني لئلا يستلزم عطفه
على انه من كونه من قولهم حملا على قالوا وكونه مختصا بالظرف فان قيل انه من استفهام فلا يتوهم عطف الخبر عليه
قلنا هو على سبيل الحكاية مجوز كما يقول قل اكبر مني واكرم منك واما لم يتعرض لامتناع العطف على لا يعقلوا
وامنوا وقيل ونحو الظهوره ونحو الجزاء واما بيان الاستيناف في الايات فقط واما الخفاء في انه لم يورد
الايات في الطريقين على ترتيبها **قوله** عن جماعات العدال اشارة الى ان العوادل جمع عادلة بمعنى جماعة
عادلة لا امراة عادلة بدليل قوله صدقوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عادلة بمعنى رجل عادلة على

البار للمبالغة ما يلتفت اليه لان ذلك يلبس تعكيس وقوله فبني اي الشاعر الكلام عن السؤال المقدر
وقوله على ما عليه اي على الوجه الذي يكون عليه من ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله بل النسا
العاذلات اشارة الى ان العواذل في البيت الاخير جمع عاذلة بمعنى امراة عاذلة بدليل ان وقلن جدب
بضم الدال جبوب جمع جبب بمعنى جانب وباجة جب اسم موضع عرس عصا رحلها من عري من بايه و
دونه حوبه واحمد ارحى وادل كلاهما من الاحكام مباحنا موضع اماحسا القادسية منزل ببعة بين الكوفة
خمسة عشر فرسخا اي حدت بمعنى بالغ في السير ودلت اي ابا قد من السير لبعد المنزل وطول السفر قوله
بكى ام من بكيته بالتشديد بمعنى بكيه العداه اسم موضع وكذا ارام بالكسر والمعنى اكثر البكاء على
المعنوان بهذا المكان المذكور سبطن برام فعند القلق حسرتهم وحصل اليأس من رجعهم ثم وصفهم
دلالة على استحقاقهم البكاء عليهم بطريق الاستيناف والجواب عن سؤال لم ابكيهم وكيف كانوا صنعهم
فقال كانوا على الاعداء نار محرق ولاوليا ايمن ناس واصفه ومحرق هو عمرو بن هند وكان بدان
تحرق مائة نفس ففعل فضرب المثل بناره عفا الدرس وعفاه درسه يتعدي ولا يتعدي احوال جمع
حول وهو العام سحاب صاب معروف سسوق ظلوم العطر هطال كثير الهطل وهو تابع المطر اي عفاه من
تحرق بالاهل ويسومها البهم من السائلين والمادحين وفي جعل عفاه كل صاب وعفاه من صلاد دلالة
على ما تقرر عندهم من ان جواب من قام قام زيد لا زيد قايم وعلى في قوله تع ولئن سالتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها
قوله وقد عرضت اي صحت وعلت لعواتي من ثم تحرث الامور ثاني مفعولي مغط واللام للتعويض
بعد مبني على الضم بحذف المضاف اليه منويا متعلق بلنوفا جار توسعا في الظرف ظوي عنه كشحه ليوصبن
وجانب قوله وكذلك قوله عرض قايل ذكر في الاية وجوها ثلثة الاول ان الموصول الاول اعني الذين
يؤمنون متصل بالمتقين مجرور على الوصفية او منصوب على الاختصاص والموصول الثاني اعني والذين
يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك على هدى استيناف الثاني بين الموصول الاول مبتدا
والثاني عطف عليه واولئك عطف على هدى خبره والجملة استيناف الثالث ان الموصوف الاول صفة
المتقين او نصب على الاختصاص والثاني مبتدا خبره اولئك على هدى وعلى هذين يكون الاية خارجة من
الاستيناف وقوله مرادا به اي بهذا الجعل او بالموصول الثاني مع خبره التعريض فيكون حالا من انبابا

لعادة الاخبار بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين بما ذكر انه تعريض على لم
يؤمن من اهل الكتاب بنبوة محمد ع م وطمع وتوهم انه على هدى وله فلاح اي الهدى والفلاح انما يكون
لمن امن بالكتب جميعا لا بالتورية وحدها ولمن اتقن بالاخرة على وجهها لا كما يزعم اليهود من
ان النار لا تمسهم الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالغنم بالنسيم والارواح العبقة
ونحو ذلك مما هو معتقدهم في الاخرة وقوله جاعلا الجملة حال من فاعل تجعل الموصول الثاني اي
جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره بتمامها من متعلقات هدى للمتقين من لوازمه
بحسب المعنى لان نفي الهدى والفلاح عن اضدادهم من لوازم اختصاصهم فذلك من توابعه الحاصل
من هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف ان الذين كفروا في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين الاخرين
فيصح امتناع عطف على ما قبله على الوجوه الثلاثة اما على الوجه الاول فلما سياتي من انه كلام في شان
القران وهذا في شان الكفار واما على الثاني فلانه استيناف مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتداء في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه
واما على الثالث فلان هذه الجملة اعني الموصول الثاني مع خبره ايضا من توابع المتقين فيئول الى
الوجه الثاني فان قيل فعلام عطف جملة والذين يؤمنون قلنا الاشبه ان تجعل الواو للحال فان قيل
ما معنى قوله الجامعين بين كذا في ضمن كذا وبين كذا في ضمن كذا ولم لم يقل ما للمتقين الموصوفين
بتلك الصفات او الجامعين بينهما قلت هو اشارة الى معنى عطف الموصول الثاني على الاول
بالواو الجامعة وعطف ما عطف على كل من الصلتين فليتدبر وقوله اختصموا في موقع الحال من
المتقين ولا نكتة كنهه اي لا يبلغ نهايته صفة هدى وهو من كلام المولدين ولا تقادر قدره
اي لا يغلب عليه في القدر من قادره فقدره عليه في القدر مقولا حال من ضمير اختصموا الذين
يعني الموصول الاول بصلته والذين يعني الموصول الثاني بصلته بتنكير هدى الدال على التفخيم
وقوله اولئك الموصوفين يشير الى ان اسم الاشارة ليس اشارة الى مجرد ذوات المتقين بل بما ذكر
من الصفات والحصر المشار اليه بقوله دون من عداهم في الفلاح ظاهر حيث قيل هم المفلحون بضمير
الفصل وتعريف الخبر واما في الهدى فمن المقام ومقارنته الفلاح سياقه الكلام واخره وهي هم المفلحون
لا ازاي استيناف الذين يؤمنون ادخل في البلاغة من استيناف اولئك على هدى لاشتماله على

على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم بالصفات المذكورة وقوله مجرورا اذ منصوبا
لم يلتفت الى الرفع على المدح لعدم امتيازه من الوصفية وقوله واولئك خبره يعني محلا اولئك على
هدى من ربهم وقوله واولئك خبره يعني جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله وسوف النوعين تكرير
للوعد فقد ذكر في تقديم المفعول **قوله** والفصل من هذه الوجوه الثلاثة لاستبعاد الذين يؤمنون
بالغيب بجهات عدم قطع الاطراد على بيان الموجب ومنها اتحاد محال الصلات من غير ذلك وعدم وقوع
الواوين صفتي موصوف واحد وعدم الفصل بين المسؤول عن حالهم وبين جواب السؤال عنهم بذكر الصفات
وعدم اختلاف الموصولين في الاعراب المفضي الى عدم الانتظام ومنافي السؤال المقدر من تكثير
المعنى بتقليل اللفظ وما يفيده عطف المفرد من الاشتراك في الحكم والصالح في كون القران هدى للمتقين
مع ان المتقي مهتد وجهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى والثبات عليه وثانيهما ان المراد
بالمتقين الضالون الى التقوى على ما هو قاعدة المشارفة واستيناف الذين يؤمنون يحسن على الوجهين
من غير تكلف بخلاف استيناف اولئك على هدى او ابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير
المشارفة يحتاج الى تكلف في وصف الضالين بقوله الذين بالغيب الى الاخر وايضا على تقدير كون
الموصول صفة المتقين فهو بيان للموجب فلا وجه للسؤال عنه وعلى تقدير توجه السؤال ليس الجواب
اعني اولئك على هدى ما يعني عنه لانه مجرد اعادة الدعوى لا بتكليف **قوله** تنزل على كل افاك
اي كذاب كثير الكذب اثيم اي ما حو كثير الاثم فان قيل لا مجال ههنا للوصل ليكون الفصل للاستيناف
فان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا قلت لا بعد ان يكون ترك العطف للاختلاف والاستيناف
جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان ينزل على كل افاك ليس الا في معرض الجواب **قوله** ومن الايات اياه
صرح به اخر ان سلوك طريق الاستيناف في القران كثير ما رب العالمين اي اي شي حقيقته ردا على
موسى قوله انا رسول رب العالمين وسيجي الكلام في هذا **قوله** المكرمين صفة ضيف لان المراد به
الكثرة وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثني عشر ملكا وقيل تسعة عاشرهم جبرئيل
وقيل ثلثة جبرئيل وميكائيل او اسرافيل وملك معهما جعلهم ضيفا لكونهم في صورة الضيف او صفاني
حسباني ابراهيم والمعنى مكرمين على الله او على ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته اذ دخلوا
متعلق بالمكرمين او بما في الضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه اذ

من جنس الناس الذين عهدهم او لانه راى لهم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى
اهله ذهب اليهم في خفية من ضيفه على ما هو ادب المضيف الا يأكلون انكار عليهم ترك الاكل وجب عليه
فاوجس فاضمر واما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حين لم يتعرضوا الطعام وعن ابن عباس رضي
الله عنه وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب **قوله** في القران كثير تقديم الظرف لمجرد الاهتمام
دون الحصر وذلك كقوله تعالى ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين وهل اتيك نبؤا الخصم
الى قوله قالوا لا تخف وقال الذين استضعفوا الى قوله قال الذين استكبروا **قوله** ومن امثلة البدل
اورد اربعة امثلة يشبه ان يكون الاولان بدل الاشتمال والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل وكون
المقصود من ارحل كمال اظهار كراهة اقامته مما لا يشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام واما دلالته
على ذلك بالتضمن المقابل للمطابقة اعني دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او جزء المعنى وكانه مبني
على ما يقال ان الامر بالشي يتضمن النهي عن ضده واما كون دلالته لا يعني عندنا عليه بالمطابقة فيحكم النحو
اذ لا يقال لا تقم عندي الا لذلك دون العقد الى النهي عن الاقامة وكون الثاني اوفى بتادية المراد
في باقي الامثلة وعدم احتمال الرابع للاستيناف اصلا لا يعد به مما لا يخفى **قوله** ومن امثلة الايضاح
والتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث يستغني عن الشرح فليقتصر على التنبيه على بعض
ما يحتاج الى التنبيه ولكن على ذكر منك ما ذكرنا في اول الفن من ان الحكم بان هذا الفصل مثلا لغرض
كذا مبني على اعتبار المناسبة والاخذ بالاولى والاحلق بحكم الوضوح او استعمال ارباب الفصاحة او
فهم الصحيح الذوق وانه لا يقدح فيه الاحتمال الاخر وان كان مساويا له فكيف اذا كان اخفى وادنى **قوله**
وباليوم الاخر هو يوم القيامة لكونه اخر الايام وتوحيد الضمير في يقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه
والكلام في المراد بالمخادعة وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في المتن
من كونهم في حكم المخادعين انما هو للخداع من جانبهم **قوله** فوسوس اليه اي انهى الى ادم وسوسته وهيئة
اضافة الشجرة الى الخلد اما بسببية بزعمه بمعنى ان من اكل منها لم يمت ابدا او ملك لا يبلى اي لا يزول ولا
يضعف **قوله** على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك مبتدا والكتاب خبره وقولهم وان هذا وان ذلك
اي سارت وسعة وهو في الاصل مصدر وازن ولكن ليس المعنى على ان يعتبر لذلك الشي موازنة
شي وان كان في بعض المواضع محتملا **قوله** بذلك على ذلك انه الضمير للشان وتولع مسند الى الجار

والمجرور بعده وضمير شانه للكلام لا الكتاب وتلك المبالغة مصدر يولع ولفظ حين قد يستعمل
استعمال لما وجوابه كان اذا اي وصف الكتاب او حين المبالغة او المبالغة بما قبل ان يولع وكذا غير
ظرفية والشرطية جزاء ان وشرحها دقة الاصول اي القواعد السابقة من ان ذلك للبعيد فنبعد القرب
التفخيم وان تعريف الخبر لعد الحصر كانه قيل هذا الكتاب البالغ اعلى درجات الكمال هو الكتاب لا غير كان
ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والحراف بالكسر مصدر حارف محارفة احد بعد تقديره ومعرفة بالكية
فاسعة مسندا الى لا ريب فيه وضمير المفعول لذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب
وذكر بعده لنفي وهم انه مما يرمى به على سبيل الحراف اساعا مثل اتباع نغمة الحليفة في قوله جاء الحليفة
اليك وتقديره لا يليق الا ان انه بمنزلة التاكيد اللفظي حيث قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده من ثانية
لتثبيته **قوله** للذي قبله متعلق بالتقرير والضمير لهدى للمتقين وان معا وبكسر الهمزة والجملة حال او
عطف على جملة تقديره وهو هدى وكونه هدى انه محضه مستفاد من حمل المصدر ومالغة الحق درجات
الكمال من التنكير مسوق لما ذكر اي للوصف بكمال كونه هاديا وضمير اجزاءه وهو لعقته للنظم قال
الصفان المراهن او السبق قيل اخر قصب السبق لان العاقة التي تسبق اليها الدروع بالغضبة ويركز
القضيبة عند نهاية الغاية فمن سبق اخذها واما فضله وشانه فيقبل كلاهما لما ذكر اعني الوصف بكونه هاديا قبل
للنظم ومن تامل حق التامل ونظر في قوله والك تعلم الى اخره لم يشتبه عليه ان كليهما للتنزيل اي للكتاب والكلام
بمعنى لا جله وفي لا حراز صلة الشهادة اي النظم الشاهد للكتاب باحرازه قصب السبق في شانه اي بعلو رتبته
منزلته ولا يشك ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاعظم منها هو الهداية لا غير وبحسبها تعاوت
حالهن في درجات الكمال مما يشهد للقران بكمال شانه وعلو مكانه فوفعة منزلته يشهد له بكمال
هدايته فعنت ان ما قيل هدى للمتقين مسوق لوصف التنزيل اعني القران بكمال كونه هاديا
وهو المط ومبنى كلامه على ان ذلك الكتاب ولا ريب فيه جملة اولى وهدى اخرى بتقدير المبتدا اي هو هادي
قوله وكذلك قوله ان الذين كفروا اما قطع ان الذين عما قبله فلكمال الانقطاع على ما يجي واما قطع لا يؤمنون
وختم الله فلكمال الاتصال لان الاول تقرير لما يدل عليه قوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم من
اجابهم لما الكاتي والثاني لما يدل هو عليه من انه ليس لهم قلب مدرك او سمع مدرك بحجة وبصيرة فقوله

وعلى

[illegible]

وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية على الفعلية **تاتي قبل** فيجب ان يكون لقوله ولهم عذاب عظيم
ايضا دخل في التقرير **قلت** نعم اذا جعل عطفا على لا يؤمنون اي ختم الله ووجهه ان اثبات خاصته
الشي وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة الى الايمان المذكور تاكيد ونفي تقرير لثبوته وان عطف على الجملة
ان الذين كفروا فلا **قوله** هو انا معكم قلوبنا فتح بفتح الهمزة لان المعنى هو المعنى **قوله** وذلك ان يقول
ان الكل من جلبتها هذا بيان انه هذا الا ملك منطوقا ومفهوما فمفهوم انه ثانيه وهو نفي البشرية
بذكر منطوق الاول ومنطوقها مفهومها وهو اثبات الملكية وانما قال حال التعظيم اذ المفهوم منه
الانسانية في مقام التحقير اثبات الشيطانية والسبعية او النفسانية والبهيمية **قوله** كان لم يسمعها
لا قاد ان كان في اذنيه وقرا انه تعيين له واما هو فتتنزيل موقع الحال اي يشابها حالة حال من
لم يسمع والا شبه انه تقرير لقوله ولى مستكبرا **قوله** وقال ابنهم هو الذي تقدم اذ فيه لطلب الآلة
والحلاء ارسوا امر من ارسيت السفينة الثبت مرساتها لتقف اولها اي عالج تلك الطرف وتعضيض
عليها والحتف الهلاك تجري بتدارا اي بتقدر وقيل الضمير للسفينة والبيت للافطل وبعده اما تمت
ولا الجود
ها
كراما او نعوذ بها فوا جدا الذهد من كنوا انتفاعه والغي فان تقدم القوم بكلا حبي ارسوا السفينة
لكن خاطبها وتاخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ديوان الاخطل **قوله** مملكته جبلي
برب حبل الواصلة والمعاهدة لكنه بني على كل اهل لتعلقه رغبة فيه وزعم انه كاذب واهواه وحبته
والكتاب انه قال بعض هذا القول مودا بعبارة لائقة وهي انك كاذب بعض الخطاب **قوله** بالرفع
البيت
نبها اذ الجزم يخرجها عما نحن فيه لكونه جزاء لشرط المحذوف اي ان تدننا يا ملك تشاور الى الكسائي
وان تفعل اي فع ايك الا تجرح ولا يحزح انه لا وجه للمحال عند التزم بخلاف مثل فذرهم في خوضهم يلعبون فانه
يحتمل الحال **قوله** ومن امثلته اي ومن امثلة الانقطاع بغير الاختلاف خبرا او طلبا عدم التناسب
واشعار الجامع بعد الاتفاق في الخبرية والطلبية **قوله** ولا يقول وحن ضيق فسخ في انه لا يكفي
في العطف اتحاد الجملتين مع التناسب وذلك من الجامع بين المسند اليهما ايضا **قوله** او يكون في حديث
عطف على وجدت اهل مجلسك لشخص من شانه الاخر بشان اي اتى وجه جامع نعم يلتفت اليه لاجل كان
معنى ثالث مضافا اليه بنقل بها وبين القصة ونفد بد الحكاية وقوله وانت كما قلنا الكاف للوان
فى الرفع لكونك كما قيل زيد ضح عمرو وقوله نتردد عطف على تريد وقطع قوله قطع عما قبله

من وجعل مثل هذا خبر المبتدا الذي هو مثل الثاني في ود من هو المقيس وكذا جعل الخبر في صدر الحديث مثال الاول وجعل كان ثم ثم

لكونه بيانا له قوله لا والذي هو عالم ان النوى لما ادعت عليه الحبيبة من اندراس هواه الى رابعة
بقوله في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم وضعات
للنفس وجواب القسم في البيت الذي بعده مازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الفي الكرام
نحوم وهذا اوفق مما يرون ان النوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم قوله تعالى الجمع بين مرارة
النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان الجامع
الجامع شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان مرارة نوى الحبيبة واذى وكرم ابو الحسين دواء لذلك
اليه قوله ومن امثلة التوسط لا خفاء في ان الغرض الاصلي بيان الاتصال والانقطاع والتوسط
بين الجمل الا انه قد انجر كلامه الى لزوم الجامع في عطف المفرد ايضا فلذا اورد مثالا من كل من
القسمين مع ان عطف المفرد ايضا مثال لاشتماله على جملة هي الصلة فيها تحقق الجامع من التضاد
وشبهه فمراده بالتوسط المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يورد
لامثلة القسم الاول من التوسط اعني الاختلاف الجملتين مع ما يزيل الاختلاف لانها قد سبقت
قوله واعلم ان الوصل قد تقرر ان مصحح الوصل توسط الجملتين بين كمال الاتصال والانقطاع
على التفصيل المذكور فالان يشير الى انه لا بد مع ذلك محسنات اذا تحققت كان الوصل احسن واذا فقدت
كان قبيحا وانه مح منها تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعليتين في المضي
ما لم يعرض امر يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احديهما افادة التجدد ومن الاول
الثبوت كما في قام زيد وعمرو قاعد او من احديهما المضي ومن الاخرى المضارعة مثل فريقا كذبتم
وفريقا تقتلون فانه لا يحسن بل لا يجوز الا ان تناسبهما في الاسمية والفعلية او المضي والمضارعة
وهذا معنى قوله فاذا كان المراد من الاخبار الخ وقوله اما اذا اريد التجدد في احديهما الخ
فنقول عطف على يراعى وكان الانسب ان يكون يراعى ايضا على لفظ المبني للفاعل لكن اراد به
على لفظ المبني للمفعول الغائب وان يكون قوله وان لا نقول عدول عن ان يكون عطفا على نقول لكنه
مع انه فالظاهر عطفه على ان تراعى ويشمل الحسن وفي قوله من غير التعرض لقيد التجدد
والثبوت تعريض بالتمثيل بقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث لان في الاول تعريضا للتجدد
لا محالة ان نوقش في التعرض للثبوت في الثاني اذا اريد به معنى زائد على مجرد حصول المسند للمسند اليه

قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم
وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان
يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر
من اثبات الانطلاق صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
فزاد بزيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه والجواب ان المراد
التعرض في القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد بمجرد نسبة المسند الى المسند اليه
فيورد الجملة فعلية او اسمية فيجب رعاية المناسبة بينهما ليكون تحسينا الا ان الكلام في ان مثل هذا
هل يدخل في حد البلاغة قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد يعني ان الاحسن اذا كان خبرها فعلية
من المحسنات ان يراعى ذلك الجملتين فيقال زيد قام وعمرو قعد ولا يقال قام زيد وعمرو قعد
فان كان فيهما لا لافادة التجدد ولا تغير فان الا ان الثبوت وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة
التفسير يتساوى الرفع والنصب لاختيار في احديهما النصب مثل الاول الترجيح بان يقال زيد لقيته
وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه بل ينبغي ان يجعلهما اسميتين او فعليتين قصدا
الى المناسبة ولا يخفى وجه التوفيق بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار
على شريطة التفسير والترك بما فيه ذلك على ذكر من الامثلة ومن بديع الكلام ما قيل في قوله وكذا
زيد قام وعمرو قعد انه زيد لفظة كذا لان ما بين الجملتين يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو
مبتدأين وقام وقعد خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد مقدما
عليهما يعني يجب ان يعتبرا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين قوله وعليه اي على كون المراد باحديهما
التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم الى الاسلام
ام انتم صامتون عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد الى
التجدد والثبوت يجري في العطف بغير الواو ايضا وقوله احدثت يروى بالتشديد من التحديث
الذي للاحداث وبالتخفيف من الحدث المناسب لان تقابل الثقف الاول هو الرحمة والسكون
اللذان يجب ان يلي احدهما ام والاخر الهمزة هما مضمون الجملتين كانه قيل الهذا وقع
ام ذاك ليكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله استبداد انعقول لما يقنعه

الكلام من قولهم ذاك للعاتق وارادتهم بهذا النفي قوله وما اعظم كيد الشيطان يشير الى ما ذهب
عنه من بطلان التقليد في الايمان وما يتعلق به من الاحكام المتعلقة بالاعتقاد وان نهج به
قد ينتهي الى التقليد في الامور الظاهرة في البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل
وبالتقييد الاخير يخرج الاخذ بقول النبي ان ثبت صدقه بالمعجزة وبقول اهل الاجماع قوله لجهها
متعلق بالخبر ان جعل مبتدأ بزيادة الباء وبالظرف او بالخبر ان جعل خبر المبتدأ ودانا في
مصدر او ظرف وبعد الواو حال وكذا الا هو اي غير مقارن بالواو الا ان الواقع بعد الا
هو يجب ان يصلح مضافا اليه لغيره ومع ذلك فالوجه ان يجعل الا عاطفة اي بمجردها عنها
لا معها فبالجملة كون الجملة الحالية مع الواو شبيه الوصل والا معها يشبه الفصل لانها والعطف
في الانس قوله حال بالاطلاق يعني اذا اطلق الحال يراد غير المؤكدة وبهذا الاعتبار يكون
قسيما للمؤكدة قوله ولها معا نهج في الاستعمال ولولا ذكر معا لتوهم ان لكل منها نهجا
واحدا فيتعدد النهج كما اذا قيل لهما درهم بخلاف لهما معا درهم فانه لا يتوهم ذلك قوله فاصل النوع
الثاني يعني المؤكدة جعله ثانيا نظرا الى كونه في الكلام اقل وكون الاول على ...
وعلى ما يتبين عنه لفظا اي من نفي العوض اقل ... البيان لان ان ...
عدمه لا يعقل الا بالقياس اليه وآثر في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا الى ان قال
انه يسمى موطئة لانه يخرج عن النوعين غايتها انها اختصت بذكر ما هو ... الخفية
واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والى ان المؤكدة لا يجب ان تكون مقررة لمضمون الكلام
وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القرآن وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط
ومنهم من يجعل هذا نوعا ثالثا سماه بالثابتة ومعنى الاصل هنا ... في ... الثاني
في الاعتبار فان قيل الاسمية انما تدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل ابدا قام
فكيف اطلق القول بدلالتها على الثبوت وبكون الوجه فيها الواو قلت كانه بنى الكلام
على الاعم الاغلب ... زيد ... بزيد ... وجوب ... الوصف ...
قائم بالتغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المنتقلة او لا مثل قرآنا عربيا
وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما تدل على معنى ثابت فلا يصلح ...

جاءنا بالهيئة التي عليها الفاعل والمفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا تنبئ عن معنى الوصف والحدوث
فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الا ابا ... ثم يحدث ذلك منه ... او ... مرض او عرض ... الظهار
بطريق من الطرق قوله ونهجها في الاستعمال ان ... عاريتين عن حرف النفي لان الحروف
بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من معنى ثابت غير زائل او لا ثابت هو ... بالمحل
او المعقول وان دل ببعض الصور كما لا زوج الدال على الفرد ... الدال على السكون بطريق
الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقصد اعني المطابقة ولهذا لم يرد في الاستعمال
جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا قوله وحق النوعين اي المناسب لحال ... بحالهما
ان لا يدخلها الواو اما اولا فلان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة ... النقل
عن ائمة اللغة ولهذا لم يعد في اصناف الظرف وارد الحال قد عرفت من قواعد النحو ان الحال
في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تتبع لمنصوب كالتوابع وما يستتبع ... بمحل العطف
فليس بمحل لما هو حرف العطف في الاصل اما ثانيا فلان الاصل لظهور انها في الحال ... عاطفة
وهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف استعيرت للحال واما ثانيا فلان حكم
الحال مع ذي الحال في النوعين حكم الخبر مع المخبر عنه ولا مجال للعاطف بينهما لما سبق من وجوب
التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذي الحال في تركيب الحق
بيناه هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير المعترف الواقع اي اعرفه وانبته على ما ذكره القوم وفيه ان المال
ما يتبدوا اهل ما ذكره المعرف ... النحو حيث قال ان حق التقديم في مثل زيد ابوك عطوفا وهو الحق
بينا ... عطوفا ويبدو بينا قلت نعم الا ان الضمير لما كان عبارة عن الحق صح ان الحكم
الحق بينا قوله والتحقيق فيه اي في حق النوعين ان لا يدخلها الواو هو ان الاعراب لا ينتظم
الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب زيد اللص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها تعلق تنتظم معانيها
لان الاعراب عبارة عن هيئات تطرأ على الكلم بعد تركيب بعضها مع بعض وضعف للدلالة على
معان تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض وايقاع تعلقات فيما بينها كجعل البعض
محكوما عليه والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود
الاعراب الاستقلال ... في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا

... يطلعه

... ان يقال

بدلالة الكلام الآخر بان يكون بينه ارتباط او نحو ذلك فلا يحتاج الى النظر كونه بعيد تعلقه
كالخبر والنعت والحال من هذا القبيل حاله الاعراب بالاصالة في التركيب فيكون حقه الخلو عن الواو
مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة للنسبة التامة بين
طرفيها مستقلة تلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها من كونها
قيدا للفعل وبيانا للهيئة لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاول كاتحادها فيما اذا كانت
مؤكدة وغير منقطعة عن الاول بالكلية لما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا او جهة جامعة قطعا
تنزلت منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو
بجمعها بالاول وتقتضي استقلالها كالجمع الذي بينها وبين الجملة التي بينها غير المتحدة مثل قام زيد
وقعد عمرو ولكن الحال تعاد مثلها شأن دخول هذا الواو فقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز على التساوي
او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك وقال اذا تمهد هذا فنقول الجملة
ما دخل الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا وجوازا انها ان كانت مؤكدة فلا او كمال
وان كانت غيرها فاما ان يكون على اصل الحال او لا والاول اما ان يكون على نهجها او لا
فهذه ثلثة اقسام الاول ما يكون على اصل الحال وعلى نهجها فالوجه فيه ترك الواو حتما على ما
فقد عرفت ان تعلقها بالعامل من جهة اعرابها الاصلي يوجب استغناءها عن تكلف رابط
الثاني ما لا يكون على اصل الحال سواء كان على نهجها او لا فالوجه فيه الواو لانه لبعدها عن الحالية
وخروجها عن اصلها يحتاج الى رابط تنطق الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها فحكمه
جواز الامرين اما الواو فلجهة البعد عن الحالية بكونه لا على نهجها واما تركها فلقربها من الحالية
بحسب الاصل **قوله** او تقدير ... يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا زيد يكون
بيانا لقنصى الامثلة على الغالب لا يجيء من ان الاصل وان كان مثبتا يجوز فيه الواو قوله
لا تحاد تسع نحو جاءني زيد يسرع ليسرع علمه ما بني لفكر اما تسع ذلك فغايته انه يكون على حذف المبتدأ
نحو التنزيل لم تؤذونني وقد تعلمون وفي كلامهم قمت واصك وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظافيرهم
نجوت وارهنهم مالكا ... وغيره كثير **قوله** ما جاء بخلاف هذا الامور معدودة الجملة ما منع
البدل من قوله فالوجه الواو وقد جوز ترك الواو بعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الخبر

الضمير في صدر الجملة مثل جاءني زيد غلامه يسعى بين يديه وبعضهم اذا كان بعقب حال مفرد
كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم او معه حرف نفي من شبهه كقوله فقلت
على انها تقصدين كانما بني حوالي الاسود الحوارد وقيل اذا كان منفيا او قيل مفرد كقوله تعالى
اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين بخلاف جاءني وهو يسرع او يسرع اذ لو اريد المفرد لقيل
مسرعا وفي هذا المقام مباحث نفيسة تطلب من شرح التلخيص فقيها اورده من القول العلوم
الضمير في صدر الجملة وقد يروى فاه الى في وعوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو مسند الجملة
الحالية تشبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال
هي الجملة وذكر ابن الانباري من انه من المصادر التي اقيمت مقام الحال كما ارسلها العراك
ونعلته جهدك وطاقتك ومعنى فوه الى في مشافهة ومعنى عوده على بدئه رجوعه الى ما ابتدأ
مع ان المبتدأ مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع في الطريق الذي جاء منه وهذا التركيب
شايع سواء اسند رجع الى الظاهر مثل جاءني زيد عوده على بدئه او مضمر مثل زيد جاء عوده على بدئه
تجويز كون الفعل مسندا الى عوده مجاز او هم اصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات
واستعمالاتها والافعال كتاب في النحو لابي علي الفارسي نصف النهار اي انتصف ... بلغ
نصفه غمرت الماء سنة وتامة ورفيقه بالغيب لا يدري يصف غواصا وقع في بعض الكتب
انه في صفة الغايص فتحقه بعضهم الى القانص بالقاف والنون فتوهم بالصياد وظاهر انه
لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو في صيد البحر وفي الصحاح والديوان البيت للمسيب ابن علس
بارغاية ولولا جنان الليل ظلامه وستره آب رجع **قوله** مفعول لا يريدون البيت لعكرشة
الضبي يرثي بنيه وقبله سقى الله اجداثا ورائي تركتها بحاضر قنسرين من سبل القطر وحاضر
... لا يستطيعون الرواح تروحوا لمعي وغدوا في المضجعين على ظهر الرواح الترواح ... السير
للزوج ورائح دخل في وقت العشي فالهم اهلكهم القدر ما قدر الله من القضاء لا ارتجاع متعلق
بدخلوا لا ابحث لا امنع التوريق يحمر التزا الدراهم للمغرب ... الحاصل بالقبيل قوله
بمعنى طلبوا النفود من دمي وتهددوني بالقتل فنهنهته كففته وزجرته قال الشيخ عبد
ان حكمان في البيت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال ... وجدت غير

مشبهة بالوعيد وغير مبال به ولا يبعد لجعلها ناقصة وصل الواو وتركه وكذا الكلام في ولقد كان
ولا تبدع لاب قوله والفعل الماضي يريد انه ملحق بالمضارع المنفي في جواز الواو وتركها
مع بيان ان هذا التركيب بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التجدد لا على ثبوتها
حيث وجه لكوف اما حرف النفي فلانه واما قد فلانه شبيه بالنفي من جهة تحقق حرف باب
الحال وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في الاصل يعني المفردة هو الواو عن قد ولان
قد رابطة في الاتصال بالحال والتحقيق فيما يشتمل على الرابطة في صدر الكلام ان لا يوتى بالرابطة
لنوى ولان قد يتقرب به الماضي الى الحال فكانه يسلب عنه بعض المضي فيصير كالمنفي وكان
نحو سائر لجواز الماضي بغير لجزء الترتيب بين الحال من صلوح اقتران الحدث به فيشبه النفي
الخارج جميع لجوازه عن صلاحية الاقتران وانتقض الثاني على ما لان لم ولما من قبيل النفي
النفي وهو ظاهر ولا وان جاز ان يقع في الماضي المنكر حالا لكن لم يوجد في الاستعمال بدون
ما وتمام ذلك من جهة انها لنفي الحال فيكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد في الاشتمال على ما يدل
البعد عن الحال يعني النفي ولهذا التزم في الماضي المنفي الى قد وايضا المنافي للحالية هو المضي
لا سلب المضي قوله فيه تعليل للزوم قد ظاهرا او مقدرا في الماضي المثبت الواقع حالا دون
من زمانك اي زمان تكلمك هو حق من جهة ان قد انما يقرب الماضي الى الحال الذي هو لحاظ الاستعمال
وقد عرفت ان الحال يعني المقارن مستغاتة من اوكمال الاخر واو آيل المستقبل لكن في قوله حتى يصلح
للحال نظر لان المصلح للحال الذي نحن بصدده اي بيان كيفية وقوع العامل لا يتوقف
على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين وهذا صح جاءني زيد في السنة الماضية
راكبا وسيدخلون جهنم داخرين والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا
كان او حالا او استقبالا لا المقارنة لزمان التكلم الذي تقرب قد الماضي منه وغاية ما قيل
في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل فقط فقد انما يوتى بها لان
التكلم فقط لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا
بلفظ قد ليتظاهر الحالية فقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وبان السالم
من انه لا يجوز ثبت وقد كتب ننفي الا وهو تلتبس بالكتابة مسلم لهم لم يتفق كتابته

كتابه ظاهر البطلان واما جيء بالماضي لا انتفاء جزء منها وصح وقوعه حالا للتلبس ببعض الاجزاء
قوله جعلهم السير اتعبه او اوقعه في المشقة الا ان ترك الواو انجع لئلا يتقاربا الفارع
المنع قوله واما الظرف فنحو جاءني زيد على كتفه سيف بالواو وتركها بناء على جواز
تقدير الظرف بالفعل نحو حصل فيتجه الواو وباسم الفاعل فلا يتجه وهذا يعني قوله بحسب التقدير
وهو وان كان صحيحا من جهة انه اذا قدر باسم الفاعل مع انه ليس بجملة فعلية بناء على انه
مفرد لا جملة لكون المرفوع بعد الظرف فاعلا لا مبتدأ لان اسم الفاعل يكون منصوبا
على الحالية كما صرح به في المفصل نحو جاءني غلامه حجبه وشيء الى المستوية لكن لا يخفى انه على كلا
التقديرين يكون على اصل الحال بل تقدير اسم الفاعل اولى بذلك فلا يتجه قوله وتردد
لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وغير وارد فالوجه ان يحمل التقدير ان على ان يكون
المرفوع في سيف فاعل الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية جائز فيه ترك الواو
وان يكون مبتدأ والظرف خبرا فيكون الجملة اسمية غير وارد على اصل الحال ولا يكون في كلام
اعتدلك باذهب اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم فاعل منصوب على الحالية وقال
الشيخ عبد القاهر ان اجعل نحو على كتفه سيف حالا اكثر فيها ترك الواو كقول بشار اذا انكرتني
بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد والوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم
الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وتمام الكلام في هذا المقام
يطلب من شرح التلخيص قوله جاز الامران اما الترك فكثير فخرج على قومه في زينته
خرجت مع البازي على سواد واما الواو فكقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق قوله هذا اثر من عرف التسبب بعيد ان السبب تقديم الحال على ذي الحال
هو دفع الالتباس بالصفة فانها لا يتقدم على الموصوف فمن عرف ذلك تنبه للعذر الاول انه
اذا كان الحال مع الواو يجوز بدون التقديم مثل جاءني زيد وعلى كتفه سيف لظهور الفرق
بوجود الواو اذ كما يمتنع تقدم الصفة يمتنع كونها مع الواو على ما قرر في صدر الفن فالواجب
عند قصد ايقاع الحال عن النكرة المحضة اما التقديم على ذي الحال واما التقييد بالواو

[illegible]

الثاني ان ايقاع الحال بالواو عن النكرة التي في حكم الموصوفة بوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع رفع الالتباس زيادة تصحيح
النكرة لذي الحالية كما في المبتدا واما بيان جهة العلوم الاولوية بان فيه الالتزام للربط
بين الصفة والموصوف كالواو فهو ظاهر لانه لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة
والموصوف مثل ما جاءني رجل الا كريم الثالث ان مثل قولك سيف اذا اورد بعد نكرة مثل جاءني
رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا ودالا على هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب ذكر الواو
لئلا يلتبس بالصفة وان قصد كونه صفة ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل يجب
فيه ترك الواو لان الواو لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة والموصوف
وجعلها غير عاطفة بل جعلها لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف فهو على ما وقفت عليه الا امر
بالتامل والتدبر بما سبق لا يقال ان لا يكون صفة بل حالا مستقلا لا يقال فالحال ايضا لا يعطف
على ذي الحال لانا نقول نعم الا انه قد سبق بيان مابسط العذر في ذلك فمن كان قضى مثل ذلك
في الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لوساعده الاستعمال كما في الحال بان يتبع صورة يتعين
للوصفية ولا يحتمل الحال قوله واما ليس فعند بيان ما ذكر حكم الفعل المنفي بالطرف ماضيا كان
او مضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه للنفي بحيث يقوم مقام لا يكون وهو ليس فقد جاز فيه
الواو وتركه لكونه مقام الفعل المنفي الا ان ذكر الواو فيها ارجح بحسب التدليل والشهرة في الاستعمال
اكثر على عكس الفعل المنفي لان النفي الذي هو سبب جواز الواو فيها بمنزلة الذاتي لا العارض كالفعل
المنفي والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفة التي فيها معنى النفي كالاباء والامتناع وكرد
مما يلزم في ماضيه فقد يكون دخول الواو فيه لوجود قدوة فيتبع ذلك فيما يدل على الحال لان قبيل
الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو ارجح وفي الكلام اشارة الى ان
كلا من ذكر الواو وتركه كثير في نفسه الا ان يكون الكثير ذكر الواو والترك في صور معدودة
على ليس بمنزلة حرف في الجملة اسمية في الحقيقة قوله واما الحالات المنقضية لظهور الحكم فيها
نظرا الى كثرة اقسام الايجاز والاطناب واجملها لانه لم يبينها بل احالها على علمك طالبا منك التفصيل
والتحقيق على الحق لا على تلقيها بالذكر مع ان الايجاز والاطناب قد يرجعان الى غير المحل نظرا الى ان

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله عز ربه ذي المواهب
محمد المدعو بابن الصدر عفي عنه
١١٧٥ ... عنه

ان وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله ايجازا واطنابا وقع موقع الحال لا المفعول له لانه
فيه ايهام صدد القسم بالاطناب والاطناب وجعل اللاحق اطنابا لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر المساواة
وقوله هاهنا قائم مقام العائد الى المبتدا كانه قال فيهما وما قد سبق الشارح الى ما ذكر من طي
المسند اليه والمسند المفرد والجملة وطي اسم الشيء مثل يكتب القرآن الي زيد وذكر المسند اليه وتشديد
وغيرها عند قيام القرينة لاغراض تتعلق بذلك والتاكيد والتقييد على خلاف مقتضى الظاهر
وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر وامثال ذلك قوله اما الايجاز
والاطناب فلكونهما نسبيين لا يكون تحقق احدهما ولا تعقله الا بالقياس الى الشيء كقولك ليس
لنا كلام هو موجز او مطنب على الاطلاق من غير ملاحظة ومقابلة الى الكلام كم تحقق او تعذر
لا تتبين الكلام فيهما وفي بيان معناهما الا بترك التحقيق والبناء على امر منسوب الى عرف الناس
دون الاثبات في نفس الامر على ما هو المعتبر في معرفة حقايق الاشياء واعترض صاحب الايضاح
بان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتبين الكلام فيه الا بترك التحقيق والبناء على الشيء العرفي
اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية ويتبين معانيها على التحقيق غاية الامر انه يتعرض لما اليه
الاضافة وحقيقة الاضافة يعرف من التلطف كما يقال الاب حيوان يتولد من نطفته شخص
آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد بذلك تعسر تفسيرهما وبيان معناهما لان ما ذكر
بيان لذلك بل عدم تيسر بيانهما على الوجه التعيين والتحديد والتثبت بحيث لا يختلف ولا يكون
ما هو ايجاز بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى آخر او عدم تيسر تعريفهما بدون اعتبار كلام
يكون اصطلاح الباب مبتنيا عليه بالايجاز والاطناب على ما هو شان سائر الامور النسبية وحاصله
انه لا يتيسر تعريفهما على طريق الامور الحقيقية دون الاضافية ومن الخارج عن القانون ما يقال
ليس المراد ان كل ما يكون نسبيا لا يتبين الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الايجاز والاطناب
من بين النسبيات كذلك لان شرط معرفتهما على التحقيق كلام لا ايجاز فيه ولا اطناب
النسبيات كذلك اصطلاحا يقاس عليه كل كلام ليعرف ايجازه واطنابه اذ لو كان المقيس عليه ايضا
مشتملا على ايجاز او اطناب لاحتاج الى مقيس عليه آخر وتسلسل لكن الكلام الخالي عن الايجاز
والاطناب غير موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص منه

نتقاص المعيار الى غير التحقيق وهو ان يؤخذ كلام اهل العرف يجعل مقيسا عليه والا فينبغى
ايجاز واطناب به بل يحال على طريق التى لا ايجاز فيه ولا اطناب قوله يتمثل بوزن لا بس
والمتعارف هو كلام الاوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة والفصاحة ولا بالتى فى الفهاهة
من الوسط يعنى المتوسط بين الجيد والردى وقوله مقيسا ثانى مفعولى يجعل وقوله لا بد
من الاعتراف بذلك اعتراف ودفع للاعتراض بان البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة
لانه غير معلوم يعنى ان من ترك طريق العناد وسلك جادة الانصاف اعترف بوجود كلام
لهم فى مجرى عرفهم وعاداتهم فى تأدية المعانى فيما بينهم عند المكالمات اليومية والمعاملات
الدنيوية معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما ان القدر الذى من الكلام يتنفس البلغاء
ويليق به معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فيصح جعله مقيسا عليه بالنسبة اليهم ثم الحكم بان
ما يكون اقل منه بناء على حالة خفية لا يظهر الا لاذكياء البلغاء ايجاز وما يكون اكثر اطناب
فلا يكون البناء عليه ولا على كلام الاوساط ردا الى الجهالة قوله وتسميته متعارف الاوساط
ليتميز عن كلامهم الغير المتعارف عند تكلف بتطويل او بتكثير قوله وانه اى كلامهم المتعارف لا يحمد
منهم فى باب البلاغة ولا يذم لان غرضهم مجرد تأدية المعانى بعبارات متعارفة فيما بينهم لا يعتبر
فيها الخواص والمزايا التى بها التفاضل فى تحمد بمصادفتها او يذم بعدم رعايتها فلا يعتبر كلامهم
بالاحوال التى تقتضيها التى بها يزين الكلام سواء وجدت او فقدت بل انما يؤدى به اصل المعنى
بعبارات تليق به قوله فالايجاز ما جعل متعارف الاوساط هو الميزان وقدره بتبين
وجوده وسماته ووصفه رجع الى المقصود فقال الايجاز هو اداء المقصود الذى يتقصد من الكلام
بعبارة اقل من متعارف الاوساط والاطناب اداؤه بعبارة اكثر منها وكما كان ما سبق من الكلام
موهما بل موذنا بان المرجع فى الايجاز والاطناب الى الجمل ولا طولها دون المفردات دفع ذلك
وعمم الامر بقوله سواء كانت القلة والكثرة فى العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء
الجملة المسند اليه والمسند وغيرها ولقد نبهت عليك وقررت لديك فيما سبق من ذكر الاسناد والمسند
اليه والمسند والفصل الموعود وبعض مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار بترك المسند اليه
المسند اليه او المسند او المفعول او الجملة وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرائن لا ذكر

يتعلق بذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج او رعاية الفاصلة
او غير ذلك فان كنت فهمتها اى تلك الطرق حق الفهم فلا بد ولا محالة تعرف كلا من وجازة الكلام
وطوله تارة وتارة الزيادة والنقصان تارة وما لا قدر له فى نظر البلغاء فيأتون بالكلام البالغ فى
الاطناب وتارة بالكلام الموجز غاية الايجاز بمنزلة وحى من يلاحظ المحبوب وينظر اليه بموخر عينيه
خوفا من الرقباء يعنى يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الاذكياء وكل من ذلك بحسب ما يقتضيه
المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار والتطويل ذكرت لك ايضا ما تها التى تقرر
بها الى مقامات لم تناسبها فى انقضاء الاختصار والتطويل ما يلتبس حالك كحال الاوساط
الذين لا يحمد منهم الكلام بل ما صادفت من اختصارك وتطويلك مقامه اللائق به بان يكون
على وفق ما ذكر ومناسبا به تحمد فى باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمى باسم تكره مما يحمد فيسمى الايجاز
عيا وتعقيدا لانه فى الكلام وتقصير الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر من الكلام
وطوله بلا طائل فقوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يريد بهما المعنى اللغوى واللام
فى لئن فهمتها لام توطئة القسم ونون لتعرفن جواب القسم القائم مقام جواب الشرط وهو فى الملاحظ
نعت على المصدر اى يوحون وحيا كوحى الملاحظ وتارة نصب على الظرف اى فى بعض الاحيان
قوله واصابة المحز مبتدا وخبره يفضله اى اصابة قوله فى القصاص حياة البلاغة يظهر
بانه زاد على اوجز كلام لهم فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه من الحسن ١
قلة حروفه لان ما يناظره منه عشرة حروف وحروف قولهم القتل انفى للقتل اربعة عشر ٢ انه
مطرد اذ كل قصاص حياة وليس كل قتل انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظلما
فادعى الى القتل ٣ استغناؤه عن الحذف بخلاف قولهم فانه بتقدير القتل انفى للقتل
من تركه ٤ ان القصد بالذات من القصاص هو الحياة منصوص فيه بخلاف قولهم ٥ انه
خال عن تكرار اللفظ الذى هو عيب فى نفسه وان كان حسنا من جهة ما فيه من رد العجز
على الصدر ٦ انه يشتمل على صنعة الطباق حيث انه جمع بين القصاص والحياة اللذين هما
بمنزلة الضدين ٧ انه يشتمل على ما يفيده تنكير حياة من معنى النوعية او التعظيم على ما سبق
فى تنكير المسند اليه ٨ انه يشتمل على ما يفيده دخول كلمة فى على القصاص من جعله ما هو اهلاك

لجبة لم فاكهة ومعرتها (ق) ان القتل انما ينفي القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وفيه نوع
على الطهرة فيلا في قولهم (١٠) انه افصح لفظا اعني من جهة سلاسة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه
قولهم من توالي الاسباب الخفيفة بحيث لا يلتقي فيه حرفان متحركان الا في موضع واحد وذلك ينقص
من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان (قوله) هدى في موضع الحال اي كونه هدى للمتقين من الاعجاز
اذ لكنت تذهب الى ان المراد بالمتقين الخائفون الصائرون الى التقوى فيتبع ان الكتاب هداية لهم واما اذا
حمل المتقين على حقيقته فيحمل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك فيقصد الى الازدياد
والثبات فلا ايجاز من هذه الجهة ووجه حسن هذا الايجاز ان افاده قصد المجاز المستفيض اي المشهور
نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه
فان هذا النوع من المجاز شائع كثير في الكلام وان لم يستفض ولم يكثر خصوص هذا الفرد اعني التعبير عن الضال
الصائر الى التقوى بالمتقي وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع فجاز ان يقصد بخلاف ما ليس كذلك فانه
يحتاج الى السماع كنخلة لانسان طويل فانه لا يجري في كل مورد ولا يسمى (وفيه نظر) لانه يكون لاي علاقة
كانت بهذه المثابة المذكورة وكل علاقة بنوعها مستفيض وفايدتها التوصل الى التعبير بسور البقرة
وهي اولى الزهراوين ثاني البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاضاءتهما واشراقهما من زهرت النار
اضاءت او لتشبيههما بالشمس والقمر المسميين بالازهرين بتذكر اولياء الله والمتقين من عباده
وهم المتقون حقا باللفظ الذي يدل ... الجميع ذلك والآن القائلون الصائرون الى التقوى
ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل (قوله) فغشيهم اي آل فرعون وجنوده من اليم
اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العيان ولا يحيط به الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب
والانتقام ونحو ذلك فغنى عن ذلك كله ما في قوله ما غشيهم (قوله) وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل
خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين تدعون
من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون
بشرككم فناسب ان يجاء لا ينبئك يفهمون ما ذكر على التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة
بالامور الماضية منها والآتية لا مثل له في ذلك اذ لو كان له مثل لا ينبئك اي يحكم العالم لكن الله
متنزه فتنتفي وجه المثل (قوله) وانظر الى الفاء ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه

يا قوم انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب
عليكم ان الفاء في فتاب عليكم اي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جزاء الشرط محذوف يدل عليه الكلام اي
ان تبتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول موسى والخطاب على ظاهره ويحتمل ان يكون عطفا على
فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتثلتم فتاب عليكم فيكون من كلام الله تعالى غير داخل في مقول
موسى ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كلام الله تعالى
انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال موسى لقومه وانما خطابهم في مقال موسى نعم يكون فيه التفات
حيث قال تعالى ان مقتضى الظاهر فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين
لافصاحها عن المحذوف او وضعها ... صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة في نفسها
باعتبار ما يفيد من المعنى والنكتة لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل الحذف وهم بعضهم ان تسميتها
بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب بعضهم الى كونها فصيحة
بناء على افادتها المعنى البديع والوقوع ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي
كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزاء حتى جعلوا العلم
في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان
اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعي ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد والفاء في فتوبوا
للسببية لان الظلم سبب للتوبة وفي فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم
او توبوا ثم اقتلوا انفسكم اتماما للتوبة واوثر في هذا الموضع ذكر البارئ قصدا الى زيادة التوبيخ
لهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي برأهم ... حكمته على الاشكال المختلفة بريئا من التفاوت
وانتقلوا الى عبادة البقر الذي هو مثل في الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت بعد قوله واذا
استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة متفرع على فضرب فانفجرت او فان ضرب
بها فقد انفجرت ثم ذكر ما لا يحصى للفاء الفصيحة المنبئة عن فعل محذوف لكنها لما كانت تقدر بغير
ملفوظة وكانت مفتقرة الى تأمل لتظهر موقعها قال وتأمل ولم يكتف بمجرد النظر وذلك ان
قوله كذلك يحيي الله الموتى بعد قوله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا
اضربوه ببعضها يفيد ان المعنى فضربوه بها فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا

الفاء في فصيحة لكون الفرد بسبب ...

المقدر بصحة مثلها في ما نحن فيه واما الفاء في فادارأتم فعطف على قتلتم وفي تقديم الخبر وجه في لفظ بالفاء اذ الاداراء اي اختصمتم في شأن النفس التي قتلتموها ومابينها الاخراج ومنه الضرب للقتيل وضربه ببعضها للسبب والقصة مشهورة مذكورة في كتب التفسير قوله وقدر صاحب الكشاف يريد انه جعل الآية من قبيل الاكثار حيث اتصلت الواو بعطف فاعليه يكون مسببا عن اتيانها العلم بما علمه وليس بمذكور بل مقدر اي فعلانه وعلاه غيرها وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المرتب على ايتاء العلم هو قولهما الحمد لذكر بالفاء دون الواو وجوز المحقق ان يكون فالا عطفا على اتينا من غير تقدير فعل لكن مقدر بالفاء الدالة على افادة التسبيب بل يبعض استفادة الترتيب والتسبيب الى فهم السامع ودلالة المقام كما في قولك ثم يدعوك زيد فان النص على السببية اي قم فانه يدعوك لكن الترك بدلالة المقام وعول على فهم السامع وشهادة العقل التي هي اقوى ولم تؤت بالفاء بل التصريح على الاستيناف كما لم تؤت في الآية بالفاء واقتصر على العطف بالواو ولا يخفى ان الغرض في الآية على سببية الاول وسببية الثاني وفي المثال بالعكس لان الدعاء سبب للقيام فيكون تفويضا نصب على المصدر او الحال اي المفعول له واستفادة مفعول تفويضا وتركه صفة له اي تفويضا مثل تفويض استفادة الترتيب على فهم السامع حال كونه في قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك قوله ومن امثلة الاختصار لا يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى انه ذكر ان المرجع في الايجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى كون المقام خليقا بابسط من الكلام الذي ذكره على ما سيجيء وانه كثيرا ما يطلق الاختصار على ما ليس باطناب ان كان على مقدار متعارف الاوساط وانه لا يطلقه الاحيث يكون في الكلام حذف فبالنظر الى هذه الاعتبارات يظهر ان بينهما عموما من وجه ثم انه ميز هذه الامثلة عما سبق لانها ليست ممتنعة النظر الى الفاء ولانه قد تخلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وزاد لفظة الامثلة ههنا لان الذي اورده ههنا آيات فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة وهذه جملة منها وقد ذكر فيها ما يسميه القوم الفاء الفصيحة بالفاء المختصة جزاء شرط محذوف مدلول عليه بسياق الكلام فلو كان عنده ايضا من قبيل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكره في جملتها فيما سبق فالفاء في قوله فقلنا يدل على انه مسبب عما سبق

في قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح هذا سببا عنه فظهر ان المعنى اي تحدث لكم الغنائم بسبب ذلك فكلوا مما غنمتم في الوجه اي من الفدية المأخوذة من الاسارى المتوعد عليها بما سبق من الكلام حلالا حال مما غنمتم او صفة مصدر محذوف اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم جواب ان افتخرتم لكن الجواب في الحقيقة فاقصروا عن الافتخار وهذا سببه اقيم مقامه اي ان افتخرتم فاقصروا عن الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من التاكيد بضمير المخاطب حيث قدر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على ان ليس الكلام في القتل بل في القاتل فان قيل معنى الكلام على القصر للاداة قلنا اراد انه حرف الاستدراك الواقع موقع لكن العاطفة في ما جاءني زيد لكن عمرو قوله وكذا قوله فانما هي زجرة واحدة يعني انه ايضا من قبيل حذف الشرط لدلالة الفاء وكذا ما يعقبه من الامثلة المقدرة بلفظ كذا والمعنى اذا كان وقت البعث فانما هي اي الرادفة التي تعقب البعث وهي النفخة الثانية زجرة اي صيحة واحدة لا تتكرر لشدتها فاذا نفخ فاذا هم اي الخلائق كلهم ينظرون اي احياء يبصرون او ينظرون ما يفعل بهم قوله لان اسلوبهم لان تعريف الخبر وتوسيط الفصل يفيد القصر فان قيل ما الحاجة الى ترتيبا على ام اتخذوا من دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة الذي تضمنه ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ يعني ما كان ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فان الله هو الولي حق قلنا انما يحسن ذلك في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما فانه لا يحسن في البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال قوله اصله فان لم يتأت تسبب الفاء ايضا جزاء لشرط محذوف اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم يتأت الثانية اعني فاياي جواب هذا الشرط والثالثة اعني فاعبدون تكرير لما قبله ليكون النص على وفق المفسر وذكر صاحب الكشاف في فاياي فاعبدون انها للعطف على المحذوف اي اياي اعبدوا فاعبدون وبهذا اتضح المراد ايضا في اول بحث الفصل والوصل واعترض بانه لا بد في العطف من المغايرة ولا مغايرة واجيب بان في الاول الاختصاص دون الثاني فتغايرا وانما لم يعتبر في الثاني التخصيص لان الغرض منه مجرد تنبيه الفعل من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض بانه لا بد من التعقيب ولا تعقيب واجيب بانه باعتبار التنبيه

فان رتبة المفسر ان يجيء عقيب المفسر واما ان تقديم المفعول مع افادته التخصيص معوض عن
الشرط المحذوف وقد ذكر صاحب الكشاف ايضا معناه انه لما قدم المفعول على الفاء من الذال
هو الشرط وقع موقع الشرط فبالحقيقة يكون العوض هو المفعول المقدم حصل من تقديمه فائدتان جواب م
التعويض والتخصيص قوله وقوله كلا لم تبتل وكذا لان هذا ليس من حذف الشرط بل من حذف
المعطوف عليه بقرينة كلا اي ارتدع يا موسى عن خوف ان يقتلك قوم فرعون لما صدر عنك من قتل
القبطي الذي هو ذنب بزعمهم فاذهب انت يا موسى واخوك هرون فاطلب لموسى وتدارج فيه
هارون بطريق التغليب لا ان يكون المراد الهاء والخطاب معهما جميعا بالاستقلال وذلك لان قوله قال
سو كلا انما تقع جواب قول موسى اني اخاف ان يكذبوني لا بمعناه ارتدع الا ارتدع عما تظنا
لم يجعلوا المعطوف عليه هو كلا لانه ليس بمعنى فعل بمعنى ارتدع بل حرف فانهم منه معنى الردع
بالجملة من ائمة اللغة قوله بواسطة علم النحو فانه يدل على انهم ايهم يكفل المبتدا وخبره واقع على
سبيل التعليق لكونه متعلقا بما قبله من جهة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب
فلا بد من تقدير العلم وهو لا يحصل من مجرد القاء الاقلام في الماء ما لم يكن لتقصد النظر
المطلوب به العلم قوله تحقق معنى اللام من حيث انها حرف جر لا بد لها من متعلق ومن حيث
انها للتعليل لا بد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا مدلولا عليه بسوق الكلام
او بقرينة المقام معطوفا بحرف العطف او غير معطوف وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف
وابقاء حرف العطف لقيام التعلق المذكور مقام المعطوف المحذوف ولهذا يقدر المحذوف
متاخرا ليبقى الحرف مع معطوفه الظاهر وليشعر بان الاهم هو المذكور دون المحذوف
وما قبل الاية الاولى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة
تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق والثانية
قالت انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله
اية والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة
بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين
غير متميزين منهم ولا متميزة في الاماكن فقيل لولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين

المشركين من غير علم منكم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة من الدية او الكفارة
والاسف وتعيير الكفار وانتم تنصبوا في البحث عنهم بالكف ايديكم عنهم ولعذبناهم بايديكم
وانما قدرها هنا الكف ومنع التعذيب دون فعلنا ما فعلنا من الكف والمنع لان الخلاف
الفعل مع عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول وليتنبه على جواز مثل هذا التقدير فيكون لكان
المجرور نظرا مستقرا اما ان جعل كانه العقد ناقصة لا يقال في بعض النسخ الايات التي كونها
احتمالات لا ينحصر الى ما ذكرتم من التقديرات لانا نقول كثرة الاحتمالات لا تقدح
في صحة التمثيل بالايات على بعض الوجوه المنقولة من ائمة التفسير قوله اذا لم يفسر الحمل
بمنع الامانة والامتناع عن ادائها ومنه قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها
الى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج هو عن عهدتها يجعل الامانة كانها راكبة للمؤتمن عليها
كما يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا الامانة اي الطاعة اللازمة الوجود فعل منع
الاجرام العظام من السموات والارض والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقيادا يصح من
الجماد وانها محض طاعة تليق بها حيث لم تمتنع على مشيئته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية
على هيئات مختلفة واشكال متنوعة والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف
لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة ويليق به من الانقياد لاوامر الله تعالى ونواهيه مثل
حال تلك الجمادات بل ابى الا ان يكون محتملا لتلك الامانة غير مؤد اياها ثم وصفه بالظلم
لكونه تاركا لاداء الامانة وبالجهل لاخطائه طريق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر
الحمل بتحميل التكليف من حملت الشيء على ظهري والمعنى ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه
وثقل حمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله تعالى من الاجرام واشدها حملا واستقلالا
لابى حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته
ثم خاس بالحمل اي غدر به ولم يف بالامانة انه كان ظلوما جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يف
بها وضمنها ثم خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار بحذف المعطوف مع حرف العطف اعني
ثم خاس او ثم لم يف او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والتنبيه على المحذوف قوله انه كان
ظلوما جهولا على قصد التوبيخ وعلى التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه

بمنع الامانة يريد ان الحمل المذكور في الاية قد يفسر بمنع
بمعنى الامانة اللازمة الاداء وعن ان تفاوت تفسير لعدل فانه بالنظر الى تفسير الحمل بمنع الامانة
راست كردن

وان اشتمل الوجهان على طي عرضها على الانسان وكيف ماكان فالعرض والاباء والاشفاق
تمثيل وتصوير وتخييل فقوله مثبتها على لفظ اسم الفاعل المفعول حال من ضمير فاسق بتاويل اهل الظلام
وضمير عليه عايد اليه والذي صفة لقوله انه كان وفي الغاية متعلق بالظرف الواقع صلة
اعني عليه وفيه احتراز عمن ليس في الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يقع منهم الظلم
والجهل في الجملة فيفرق بين الظالم والظلوم والجاهل والجهول والترقال ماعليه بكلمة
الاستعلاء المنبئة عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة العقل والتكليف
ومعرفة الاشياء كما هي والعمل بالمأمور على ما ينبغي ونحو ذلك وبعرضها عليهن اعتبارها بالاضافة
الى استعداد هن وباباهن الاباء الطبيعي الذي هو عدم القابلية والاستعداد او الحصول بالفعل
للطبيعيات وعدم القابلية لكمالات وبحمل الانسان قابليته واستعداد الانسان مع عدم الحصول بالفعل
وبكونه ظلوما جهولا غلبة القوى الغضبية والشهوية عليه وبنفي التعليل بذلك ان من اهل العقل وقبله
ليكون مهيمنا على القوى حافظا لها من التعدي والافراط قوله اعني زين له سوء عمله فراه حسنا
فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون
لا خفاء في ان قوله فراه حسنا عطف على زين داخل تحت حكم الصلة لا جزاء الشرط اما النظر
فلو جوب الفاء في الماضي بدون قد واما في المعنى فلانه لا وجه لاستفهام الانكار لان وجه
الحمل حسنا على تقدير التزيين محقق اللازم الا ان يحمل الانكار على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه
ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير جزاء او خبر حسبما يدل عليه
الكلام ويقتضيه المقام فيقدر ذهبت نفسك عليهم حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك عليهم
حسرات او كمن هداه الله تعالى بقرينة فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء والى الذاهب
في هذا الخبر وعلى الاول يحتمل الجزاء فاطلق لفظ التقدير ليشملهما وتقديم الوجه الاول مع تأخر قرينته
بكونه الراجح عند النظر الى زيادة الافادة وههنا وجه ثالث ظاهر هو ان يكون فالتقدير كمن لم
يزين له لم يذكره لما في سببية الفاء بعده من نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له
جمع لتضاعف اغتمامه على احوالهم وكثرة مساوي افعالهم اي لا تهلك نفسك عليهم للحسرات على غيهم
واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا قوله بعد التنبيه والتراخي اي بعد

الخطبة
للفظ الصغيرة والكبيرة من شأنها كيت وكيت فحذفت الصفة ايهاما بالقصور العبارة عن الاحاطة
بها والمصنف جعل موصوف الكبير هو الجنة وموصوف التي هو الشدائد لكثرتها وتشتت النظم
البين للقول بهت الذي كفر فهو مبهوت ولهذا ضمير منهم مع ان عايده الى مبلغها لكون الجملة
صفة له لانه عبارة عن غاية الشدة والفظاعة وحق غايته لكن تهب وما انا بريب ما تكلم
بكلمة قوله ومن الايجاز ما هو نوع مخصوص يدخل تحت ضابط وهو نفي الملزوم اوما هو نسبه
نفي القصد الى نفيه ونفي لازمه فان نفي علم الله تعالى بانتفائه وهو ان يكون له شريك او يكون
معبود انهم انما باطلة شفعاء عند الله يستلزم نفي ثبوته لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله تعالى به
فاذا انتفى اللازم وهو تعلق علم الله تعالى انتفى الملزوم وهو ثبوته وقوله ولا علم الله متعلق
بجملة من مبتدأ وخبر معطوف على الجملة من اسم لا وخبرها الذي هو له وقوله نفيا له من قبيل الحال
اي اقرها لا علم له بالانبوت له ولا علم له حال كونه نفيا وقوله للعالم الذوات اشار
الى انهم في نفي الصفات وقوله لو كان له اي منسا به قوله باي اعتبار كان من الاعتبارات
زيادة في البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم هو كونه معلوما له فلينتأمل قوله فلن يكون
ان دون يقع ويتحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق بالواو على عادة افتنانه في الاساليب
الى ان اللزوم في الاول متفق عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كل ما يثبت يعلمه الله تعالى البتة
فلا حاجة في التقرير في التعبير عنه الى الحرف المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة
فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وفي قوله الواجبة
حكمة اشارة الى ان وجوبه انما هو من جهة انه لا يحسن من الحكيم في مجاري العقول والعادات
ان لا يقبل التوبة لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول قوله وقوله بالاشركوا ان سنلقي
في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله تعالى شركاء لم ينزل الله تعالى بها حجة وبرهانا
وما يجب التنبيه له ان في الآية وجهين من هذا الاسلوب اعني اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع
جميعا اي لا شركاء ولا انزال الحجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة قد اقتصر على تقرير
الاول وصاحب الكشاف على الثاني وقوله على اسلوب حال من الضمير في استتفاده من الضمير في
اي الضمير في الظرف الواقع خبرا اي ومن الايجاز قوله تعالى وبالاشركوا اي حال كونه واردا على

وقوله

قول الشاعر متقلدا سيفا ورمحا ثم اخرج بستانيه على الاحب لا يهتدى بمثانه لا تتبع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر لكنه يؤول الى ان يقول زيد عمرو وبكر في الدرجات يعني استووا او جعلوا في حال كون بكر جاثيا وفي استقامة نظر اذ التقدير انهم والنافية تقدر بعدها في النفي واتباع خطوطها واتى النظير يوضح ما اذا غلطوا حنيفة على توجيه الا اذا ابطرف ابو اضح الثمار الطعن في الطريق ان الخ ودخل في الجحد في قوله لا اضرب ولا اخبار الخ والحمد لله ان الان في البيت من جهتين من الاسلوب كما في الاية فان ذوبة الجبار العضب نوع نبوت الغضب دون الاخبار وقد نفى الرؤية مع ان المقصود نفي الرؤية والاصطلاحين جميعا وقوله نفيا للاصل الخ يعني في الاية والبيتين وهو في موضع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس من قبيل اللازم والملزوم بل شبيه بها نظرا الى اللزوم العادي قوله وجه اي من الواو على اسلوب البيتين وهو نفي الاصل والفرع معا وهو ظاهر نفى الفرع فان ما ظهر قوله ليس لكن به علم نفي العلم بالشريك والمراد نفي ثبوت الشريك والعلم وكذا ما ظهر لا شفيع يطاع نفي طاعة الشفيع لان النفي في التقدير راجع الى القيد لكن المراد نفي الشفاعة والطاعة جميعا وانما فصل الايتين عما سبق لخلو الاصالة والفرعية فيهما عن اللزوم العادي ايضا قوله ومن الايجاز نوع آخر هو حذف المفعول بالواسطة او بدونها بناء على اقتضاء العقل ذلك فان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدرا او الاسم المخاطب بالقول لقوم ذكروا في المتعلق بلفظ الغيبة يستدعي ان يكون مفعول قل محذوفا وهو قول مضاف الى المتكلم الآمر ليصح في القول ذكر القوم بلفظ الغيبة اذ لو كان ذلك القول متعلقا بامر قل خطابا بالنبي يوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب فلا يصح قل يا زيد بعمرو ان تقم نظيره لعلوك بطريق الخطاب ولا يصح ان يخبر عنهم بطريق الخطاب الا بتقدير قل له قولي هذا او نحو قراءة قل للذين كفروا اي لابي سفيان واصحابه ان ينتهوا اي عن معاداة الرسول بالدخول في الاسلام يغفر لهم بياء الغيبة في ينتهوا ولهم بالياء دون تنتهوا بتاء الخطاب لكم بالكاف كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه وقراءة قل للذين كفروا اي مشركي مكة او اليهود ستغلبون يعني يوم بدر بياء الغيبة دون الخطاب لزم ان يكون التقدير قل لهم قول لك هذا اعني اذا البهم هذا لو اتى في قراءة الاتية بلفظ من الكلام

بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد صلى الله عليه وسلم بان يخاطبهم بهذا الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل لاجلهم وفي حقهم كما في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فيستقيم الكلام بدون التقدير قلنا يكون خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل آخر كما تقول خلطت الحنطة والشعير ولا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن فيستقيم الكلام بدون التقدير قلت استفاد منها لا بيان في التخيير على التقدير كما في ترغيب وقوله ابن تارح اطاعوا انفسهم للاية منهم وفيه دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح بالسيء يفيد خلط العمل السيء بالصالح يكون نزله وآخر سيئا خاليا عن الفائدة بخلاف قولك خلطت الماء باللبن واللبن بالماء واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا وهو اظهار الندم والاعتراف بالذنب وآخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقة اهل النفاق نزلت في طائفة من المتخلفين الذين اوثقوا انفسهم على سواري المسجد لما بلغهم ما نزل في المتخلفين فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد على عادته فصلى ركعتين فرآهم فسأل عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى يحلهم فقال وانا اقسم ان لا احلهم حتى اومر فيهم فنزلت فاطلقهم قوله ومن امثلة الاطناب قيد الطف المقرون بتقرير حضر الثلاثة والآل واصحاب الكلام العواكب فلم يبق لنا الا قليل ثم من جملة بعض الالفاظ وتنبيه على نكتة تومي اليها بالالفاظ فقوله بذلك العام اي ايجاز قوله اما في خلق السموات الخ وذلك الايجاز هو ان يقال ان في ذلك يمكن على وقوعه لآيات للعقلاء اي علامات دالة على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفاته الكمالية لان وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب الوجود لذاته اذ ينتهي اليه قطعا للدور والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك مما يتبين في علم الكلام وبسابق اليه تواتر الافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما غير كائن مع الانس فقط بل مع الانس والجن ولا مع اهل زمان واحد بل مع اهل الازمنة الى انقراض الدنيا والى ان فيهم من هو فطن ذكي كالاضياف والبلاديين او متوقف متشدد كالآتيين من التعبير بالدال على التطويل والاسند لان تخصيص العلم بالصانع وصفاته فلا يتصور منه ما ادعى الى الاطناب من تحديد لقوله الا وان في الوصفين بكسر التشديد وقرانا في موقع الحال اي مترددا والى متعلق به فيه

السواري جمع سارية وهي الاسطوانة

من جنس التدريج والامتداد وقل لي اي مقام معناه قل لي جواب هذا السؤال او قل لي قولا لمسلم
بها اي مقام ادعى واما في الآية التي الشك السعي الاختلاف الاعتقاد بما في ما ينفع الناس معه دينه
او موصولة وثبت عطف على انزل بحذف العائد لو على اي جمع تعريف الى ابائهم بهما وابائهم
قوله قولوا آمنا الخطاب للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثني عشر سبطا من اولاد يعقوب
وفيهم انبياء وجاز دخول بين في احد لكونه في معنى الجماعة لان حيث انه نكرة في سياق النفي بل من
جهة انه اسم لمن يصلح ان يخاطب فيستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع والتدريج
على ترتيبها وهو مفعول له لادخل الاطناب وقد يقع عطف على اول قوله واتقوا يوما لا تجزي
لا تقضي شيئا اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعائد الى الموصوف
محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدية لانها تعادل المفدي وقوله اذ كان كلاما متعلقا
بلم يوثر الجازه وكذا ليلا يخفى المطلوب منهم اي من الامة وهو استكشاف صورة اليوم في ضمائرهم
واو يخلص عطف على بيان يريد ان الناس مختلفون في الاستعداد للادراك وحصول الاسباب
وارتفاع الموانع فربما ينتقش صورة المطلوب في ضمير البعض بعض فراقه ومعانيه وفي ضمير البعض
الاخر بحواش ومعان اخر فلا بد من الاطناب في ذلك فان قيل لا فرق بالنسبة الى الجاهل
والعاقل فلا يغني لذكرها هذا المقام قلت نعم بل ربما يكون في الاطناب ما يزيد فهمها ويفيد
لكونه مما لا يسبق سمعه الى الفهم سبيل قوله ويؤمنون به اي بربهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ
المضارع قلت المواظبة عليه والاستمرار والدوام والاثبات في حمل العرش والتسبيح فيه مع اظهار
شرف الايمان التنبيه على ان المشاركة في الايمان من اوثق المناسبات بين المتصفين به حيث يوجب
النصح والشفقة فيما بينهم وان تخالفت اجناسهم ولذا عطف على يؤمنون ولذا عطف على يؤمنون
يستغفرون للذين آمنوا قوله ترك جواب لو [illegible] التعليم لنورد [illegible] انك لرسوله وما بعدها
وجوابه [illegible] بالفاء [illegible] التعليل لو جزم على تقدير اختيار الاختصار وقوله ولكن
ايهام رد التكذيب الى نفس الشهادة في نفس المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله بيان لتحايل الاطناب
اذ لو لم يكن لغاية لكان تطويلا واكثارا فاذا اخبر الله تعالى بانه يعلم انك لرسول الله تعين كون التكذيب
راجعا الى دعوى المنافقين في الشهادة لما [illegible] الحق والاثم [illegible] الحل وما نقل ان اللهم
افلاحم

١٢١

انه لم يتعرض بخطه على هذا الفضل محافظة على الفائدة والتحرز عن الملال الفضل شيء من القرآن
ثم علم انتهائها الى النسخ ليعتبر بعد تبقيه بفضل الابن قوله تمارت تنقل ميل ملتبسا ازاده وسعا
وتماسيله وتحادثه ويضرب بها الارض فيخرج ما يملك بوسه ويركزها فيخرج الآن فاذا رفعها عاد زرعها
ثمر ورق وتحمل ثمرة اخرى واذا اراد الاستقاء اذلاها فتتصل الى الآن وتصير شعبتاها كالدلو
يستقي بها ويقضي له شعبتاها عن التيل كشمعتين وتحارب عنه وتطرد الهوام وكان صلى الله عليه وسلم
فهم ان المقصود من السؤال ان يذكر حقيقتها وما ترى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على
خلاف تلك الحقيقة ووجد منها خصائص تخرق خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات
قاهرة افادت حقيقتها انه لم ينبها لاجله وليست من خوارقها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلة وجملة
على نعم انتهائي حسن العصا ينفع منافع امثالها ليطابق جوابها الغرض الذي فهمها قوله من باب
الاطناب بالجملة وكذا ما لجملة اعتراض بينهما وانما يقع جملة خبرا عنها لو لم يكن لفظ كذا قوله
لكن عصاي بل عصا فالاول ايجاز بالنسبة الى المذكر والثاني على الاطلاق قوله وقد سبق
وجه حسن الاطناب فيها ففي الاول بسط الكلام افتراضا لان اصغاء السامع مطلوب للثانية البسط
ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وافتخارا بعكوفهم عليها وتمام التحقيق له انه يريد بالايجاز والاختصار
ومقول لو اريد الايجاز او الاختصار لكان كذا خلاف الاطناب ان كان على حد متعارف
الاوساط فلذا اثبت بتفيها الاطناب قوله ومما يعد من الاطناب بزيادة ما ليس بجملة وهو الجار
والمجرور بخلاف ما سبق فلذا فصله وذلك قول الخضر لموسى عليه السلام الم اقل لك انك لن تستطيع
معي صبرا وذلك لاقتضاء المقام زيد تقرير وتثبيت وتنكير لما قد كان الخضر عليه السلام قدمه لموسى
من قوله انك لن تستطيع معي صبرا حين قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا في الكرة
الاولى وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قدم اليه من عدم استطاعة
الصبر معه وفي الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير
لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر واثبات بقوله وهو في موقعه اعتراض بين الخبر والمبتدا اذ لا يقتضاء
المقام متعلق بالظرف فلا يقع في موقعه او خبر بالغ في ذلك ولما قد كان متعلق بتقدير مبلغه لا باقتضاء
المقام مزيد تقرير تعليل له والاوفق بالنحو ان يقول لما كان قد تقدم لان وقوع الماضي بدون قد

التزاد الطعام الذي [illegible]

لكان يمكن

معي صبرا بعد ما قال في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع [illegible]

كان ما يأباه كثير من النحاة، وبجعل مثل ان كان قميصه قدّ من قبل بتقدير قد في سياق قصة موسى
مع الخضر نكتت منها انه جعل في قصة السفينة خرقها جواب اذا واعتراض موسى عليه السلام جزاء حيث قال اذا
ركبا في السفينة خرقها قال اخرقتها وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل
اعتراضه جواب الشرط حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك لان القتل اقبح وبا
وبالاعتراض احدر فناسب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا امرا
ولان خرق السفينة لم يكن يتعقب الركوب بها وقتل الغلام كان يتعقب لقائه وفي قصة التوبة يحتمل ان يكون
قول موسى شيئا نكرا والجدار استطعما وان يكون جزاء استطعما صفة قرية ومنها ان الخضر عليه السلام قال
في تاويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لظاهر [illegible] وفي تاويل قتل الغلام
نحو فخشينا بلفظ الجمع والاسناد الى نفسه تأدبا لان الكفر مما يجب ان يخشاه مثل [illegible] وفي تاويل اقامة
الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب لان بلوغ الاشد وتكامل السن محض فعل
الرب من غير مدخلية العبد قوله وكذا يعد من الاطناب ما هو في موقعه قول موسى رب اشرح لي
صدري بزيادة لي وكان الاصل رب اشرح صدري اي وسعه لتحمل اعباء الرسالة ومشاق
التكليف والتبليغ ورد في اخلاق [illegible] النكتة في هذا الاطناب انه يفيد زيادة تاكيد الطلب
لانشراح الصدر الكلام مع ان المقام مقام [illegible] زيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم
التفصيل من زيادة التاكيد والتقرير واما الثاني فلان هذا الدعاء كان وقت الرسالة الى
كونه تعاندين ونبيه [illegible] الكلام وضرب اشد [illegible] فتوسله معها اي مع زيادة لي
ومن تاكيد بيان ما لا يكون وهو مفعول الكتاب قوله بدونه اي بدون لي وكان الاطناب بدونها
اي زيادة لي وجعل الضمير للتاكيد او للكتاب الكلام ما لا يخفى وان كان بنفع [illegible] الا ان
كان عطفا على للكتاب [illegible] اي ان كلا من الامرين نكتة بل المجموع [illegible] متعلق
بزيد احتياج قوله وقول البلغاء مبتدأ خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع وهذا اول
من العكس ومثل منصوب [illegible] قوله فلا فانه موقع الحال من لا واصلحك الله والواو عاطفة
للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام
كون النفي عائدا الى الدعاء ونفس الدعاء دعاء عليه ولذا كان في موقع اي موقع قوله وكذلك

بصيغة المدح

ذلك ان تعد باب نعم وبئس من افعال المدح والذم موضوعا من الاطناب للافتقار في ان اصل معنى
نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو على الوجه الاليق بالاوساط كان يتأدى بان يقال
نعم زيد وبئس عمرو ولكن لم يجر في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال به والاطناب انما كان
بطلق حيث يكون هناك عبارة اخصر [illegible] متعارف الاوساط وحيث لا فلا فبالنظر الى ذلك الكلام المختصر
الملفوظ المقدر اعني نعم زيد وبئس عمرو وكان الذكر المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل
او رجلا عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع لا استعمالا من المتكلم كان سائر الاطنابات لذا لم يوضع
الا كذلك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلا يصح ان يعد من الاطنابات [illegible] بالوضع
في الاطناب فقال ولك ان تعده موضوعا على الاطناب واما بعد [illegible] ان الغرض [illegible] ان تعده
من الاطنابات قوله وان يجعل اي ولك ان تجعل الحكمة للواضع في وضع الباب على الاطناب طلب تقرير
المدح او الذم وان تنقظ الحكمة اذ [illegible] حكمة الواضع في وضعه ذلك ولا يجاوز جهة الاولية [illegible] وكونه
دفع لا يتضايقها ولكونها [illegible] وبئس اللام الاولى متعلقة بتوخي والثانية باقتضاء وضمير يحققها للمدح
والذم العاملين وضمير فلانها للخصال الخلق [illegible] كونها للمدح والذم العاملين ان نعم مثلا موضوع لمدح
بان خصلة يكون من الخصال الحميدة وبئس للذم بان خصلة يكون من الخصال الذميمة بخلاف مثل
شرف وكرم وحسن وقبح [illegible] الشيوع ان الاطلاق يعرف فيه العموم جدا ان يرجح احد [illegible] ظاهر
هذا الكلام ان مثل نعم الرجل ونعم الانسان ونعم الفارس وغير ذلك والاولى ان المراد ان مثل نعم الرجل لجميع
خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس الى غير ذلك قوله
لكمل منصوب معطوف على لتقرير وكمل الحكمة ان يجعل وجه تقرير المدح العام او الذم العام
انك تصير المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق عليه اولا مبهم
المبهم المفسر [illegible] وتفصيلا ثانيا بذكر المخصوص خبر المبتدأ اي هو زيد ولا خفاء في ان الاثبات
مرتين اوكد والاجمال ثم التفصيل في النفس اوقع والضمير المنصوب في المفسر [illegible] زيد وكذا المجرور
راجع اليه واما المنصوب في تبعه فللمدح وجواب اذا انك [illegible] نعم رجلا محذوف كيف توجه المدح الى زيد اولا على
سبيل الاجمال فيهما [illegible] الاول ان توجه المدح الى زيد اجمالا يتوقف على كون اللام للجنس دون
العهد لانه لا يراد به العهد الى [illegible] بل العهد الذهني [illegible] من الجنس باعتبار [illegible]

في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد ويحتمله فيحصل توجه المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل ازيد
فالفرق قليل جدا اذ ليس المراد بالجنس الطبيعة من حيث هي التي لا تصدق على الافراد ولا الجنس من حيث
الوجود في ضمن جميع الافراد كما هو في الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية
على ما صرح به في بحث المسند اليه باللام وقد صرح ثمه بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يسبني من هذا القبيل
والجواب انه احتراز عن جعل اللام للعهد الخارجي حتى يكون اشارة الى زيد فانه وان افاد التكرير لم يفد
الابهام ثم التفصيل الثاني ان جعل الضمير في نعم رجلا زيد مما لا وجه له اصلا لا سيما على القول المختار
وهو ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما اولا فلانه لا يصح تفسيره بالنكرة واما ثانيا فلانه
لا وجه لافراده في مثل نعم رجلين الزيدان نعم رجالا الزيدون والجواب انه يجوز ان يفسر بالنكرة
من جهة انه وان كان لزيد لكن ما لم يفسر لم يعلم جنسه وما لم يذكر زيد لم يعلم عينه وبهذا الاعتبار
يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون التزام استتار الضمير دون ابرازه
في المثنى والمجموع من خواص هذا الباب لمشابهة الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم
الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير عائد الى المتعقل معهودا في الذهن مبهم باعتبار الوجود ملتزم تفسيره
بالنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بانه الفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في مثل نعم رجلا السلطان ويصير بعد التفسير بمنزلة نعم الرجل ويحصل الاجمال والتفصيل والابهام
والتفسير وعلى هذا ينبغي ان يحمل كلام الشيخ بان يجعل معنى اضمره وضعه موضعه ضمير غير مذكور
المرجع سابقا وفسر ذلك الضمير باسم جنس بعده من افراده والدليل على هذا انه صرح في نواحي
المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر بان هذا الضمير موضوع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان
نعم الرجل قوله وان هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم
وبئس مشتمل على لطائف منها الاطناب الواقع موقعه لاشتماله على التقدير المناسب للمقام على ما ذكرنا
ومنها اشتماله على تقدير السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع فيما سبق حيث قال في بحث الفصل
والوصل ان الحالة المقتضية للقطع ان تنزيل السؤال المحوج منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات
لطيفة اما لتنبيه السامع على موقعه او لاغنائه عن ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك
بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او لنحو ذلك لان فصل متعلقات المعنى حيث قال من اسباب

ابتناء على السؤال المقدر ان تبع المخصوص في باب نعم فانه ليس فيه بيان للطف ولا حسن بل كون
حسن يكتب اليه الى زيد فانه ليس فيها ما يناسب هذا سوى نيابة الكلام مناب جمل ثلث مع منتهاها
اشتماله على اختصار بترك المبتدأ في جواب السؤال المقدر ولا يخفى حسن موضع الاختصار بترك المبتدأ
لما فيه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واتباع استعمال الوارد على ترك نظائر كانت ولو لم يكن
في الاختصار بترك المبتدأ سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب اي اطناب الكلام
من جهة الاتيان بالفاعل المبهم ثم تفسيره بالمخصوص الى اختصار من جهة حذف المبتدأ في الجواب
او سوى ايهام هذا الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار ايهاما مثل الايهام
في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين لكفى في حسن الغرابة لان هذا من السحر الحلال الذي
هو البدع والغرابة والدقة الشبيهة بالسحر الحقيقي في نفاذه في القلوب وتاثيره في النفوس انما هو على اعتبار
تلك اللطائف والغرائب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه مع عدم تحقق جمع المتنافيين
حقيقة لما انه يعتبر من اختلاف الجهة يورث الكلام لطفا وغرابة فان قلت كيف يستقيم اسناد
الابراز في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين الى الاختصار بترك المبتدأ وما الذي جعل
اليه والجمهور على انه يبرز ويوهم ويجعله للباب اعني باب نعم وبئس قلت اما الاستقامة
فهو ان الاطناب لما كان حاصلا اولا ثم لما لحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واوهم
الجمع بين المتنافيين الا ترى ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار مدخل فيه بل لذكر
التفصيل سواء كان على طريق حذف المبتدأ او ذكره لم يذكر على هذا الاسلوب بل على طريق التشبيه
واما الداعي فلانه لا يجيء ان هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل الايجاز بل انه
نفسه يبرز في هذا الموقف قوله وقد اطلعناك على موقع الحارس قوله كنى او قوله مستقصى للطائف بعد
قلت من الكلام في الفنون الاربعة كيفية تحصيل وجوه حسن الكلام فتفتش عنها وتأمل فانك ان فعلت
ذلك تنبأ بعجائب يملؤ العجائب من الحسن لكون المسند فعلا يخبر عن المدح العام والمسند اليه معرفا باللام
او ضميرا مبهما مفسرا بالنكرة ثم تعيين ذلك المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك
من التشويق وزيادة التقرير ونكت الاظهار والاضمار وتقدير السؤال وما في الجواب من الاختصار
وذلك حذف المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام جمع المتنافيين فعلو رتبة الباب

بجزومه على جواب الامر ولكن المرجوع اليه عطف عليه او رد بلفظ الامر قصدا الى التحقيق بتوهم
ومنع اختيار المختار اختيار كما هو المختار في نقل الامر من اقوال النحويين في هذا الباب حيث قال
اختلفوا في موضعين احدهما ان المخصوص مبتدا والفعل مع فاعله المظهر او المضمر المفسر خبر له مقدم
او هو خبر لمبتدا محذوف على ما رايت وقربت من كونه في تقدير جملة اسمية محذوفة المبتدا او الفعل
جواب سؤال مقدر مبنيا على ذلك كثير من النكت واللطايف ولهذا كان المختار عند المحققين مع ما في الرد
الاخر من جهات الجرحية مثل كون خبر المبتدا جملة انشائية فانا وان جوزناه فلا كلام في قلته
بل في احتياجه الى التاويل عند البعض ومثل التكلف في اعتبار العايد الى المبتدا بجعل اسم الجنس او الضمير
بمنزلة العايد وفي اعتبار الايهام ثم التفسير الذي عليه وضع الباب بجعل التزام تقدير هذا الظرف الاخر
ايهاما ما ذكر المبتدا في الاخر تفسيرا او مثل جعل الضمير المعبر به عن المبتدا المتعذر تقديرا غير مطابق للخبر
عايدا اليه عند التحقيق مع الاحتياج الى العايد وثانيهما ان اللام في الى على ما اضيف اليه الفاعل
هل يجوز ان يكون للعهد ام يتعين كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد بلا
الترجيح بلا مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقة ام القوم كل
القوم فلا خفاء في انه ليس النفي عليه ولا يسبق الفهم اليه وان اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود
والنظر الى العدد فلا خفاء في ان الحكم بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية وبانه زيد او محمود
لا يصح بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد صح نعم الرجلان او الرجال وان اريد
الجنس من حيث الوجود والتعدد واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته لكن
النفي عليه وانما جعل الكلام في تمييزه عن العهد الذهني واما منع ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي
بان يكون الرجل اشارة الى زيد بتقريب الذكر لا خفاء كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج
عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الخارجي بان يراد
بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو حق لا وجه لمنعه بل
الوجه هو لا غير قوله واعلم ان باب التمييز لما جعل الاجمال والتفصيل من جهات الحسن في باب نعم وبئس
بل معظمها ومعتمدها اورد زيادة بيان لذلك وتعميم فقال ان ازيات التمييز وهو مما لا يخفى افراد لما
زال عن اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه من جهات الحسن ومزايا الكلام لما عدل هذا الباب

العظيم القدر الكثير الورود في الكلام عن اصله لاجله والمراد بالتمييز ها هنا المفرد ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة باسم تام بالتنوين او بنون التثنية او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة مدلول عليها بالنسبة في جملة او ما يشبهها فان قولك طاب زيد يدل
على نسبة الطيب الى شيء مبهم من اشياء زيد بنفسه او قولك نفسا وفعل الاصل طاب عمرو فرحا او سلاما
الاناء ماء طير الفرح زيد اعلى الاسنة والمجارف وملاء الكاس الاناء تنبيها على ان الفعل الذي
يكون هو المسند الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا وقد يكون غيره
مما يلاقيه في الاشتقاق اما متعديه كما في المثالين واما لازمه كما في فجرنا الارض عيونا فان اصله
تفجرت عيون الارض وكان الاناء ان يمثل بهذا قوله ولمصادفته متعلق بقوله يرى ما ترى
من تزيد زيادة توبر حسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من التمييز والقول من غيره ولا يا ان كلامه
لكان في التمييز وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الراس شيبا فارح في هذه الجملة وفيما قبله لطايف
دون ان يقول وفي رتبة انه ويمين العظم مني واشتعل الراس شيبا لطايف البانه الظهار
دانه كلمه مستبدا جزء لا يحوي والغني من انكار ان لا يحوي شيء من كلمات القرآن على لطايف
الا يس لا يحوي شيء من كلماته فضلا ان لا يحوي شيء من جمله والاخر اشتغل بالكلية عدم احتواء الجملة
على اللطايف وبقي عنه ايضا ان لا يحوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة
عدم احتواء ما فوق الجملة على لطايف قوله ولا مرما قيل التنكير للتعظيم وما ابهامية اللام متعلق
بالفعل اي مصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعني في احار وابنت شفة مبتدا والجار
والمجرور خبر مقدم واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وضمير منهم للثبت نظرا
الى المعنى وان كنتم في ريب فاعل يلي وما احار وابنت شفة ما اجابوا وما تكلموا ببطلها ولا
ولا رجعوا انما تلك الآية في مقام الآية عليهم عن موصوف كالسورة ولا صفة كالفصاحة والبلاغة
المشار اليها بقوله من مثله على انه صفة سورة والضمير لما نزلنا اي بسورة كائنة من مثل القرآن على
ما هو الاوجه لا وجه كونه في موضعها واما لو جعل الضمير لعبدنا اي ممن هو على حاله من كونه
بشرا اميا لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من مثله متعلقا بفاتوا وح لا يكون الضمير الا لعبدنا
لما ذكرنا في حواشي الكشاف فالمعنى ما جحوا عن ادنى شيء من الكلام اي مجرد موصوف او صفة

او صفة نفصلا عن جملة فنفصلا عن سورة وذلك ان تجعل المراد بهذا على كل تقدير قوله على انهم حال
من فاعل اجاروا او صدروا او الفعاكي لمن كانوا النهاية لكرامة بجمع جويب الزمان الراهنة بواتقا في الادار
بالمنع مواضع الخزوان في والثاني بالضم اسم فاعل من فاخرة غالبة في النحو والاستهانة الابتذال
تابى لهم بيان لما قبله عقب مغاضبهم اي من تناخرهم والعف السيف اللامع والكهام الكليل والقضيب
فيعل منها ما لمطر نزل والوهام سحاب لا ماء فيه وضمير مطرته لمفاخرهم واضافة حيث الى المطرات
بيانية قوله والكلام في تلك اللطائف التي في قوله واشتعل الراس شيبا وفيما قبلها اي التي انما
العظم منى ننتقد من جهة المعنى الى فذا اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى للكلام
بغير تعارف الاوساط ثم الى النظر في التفاوت بين المأخوذ في اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين
ما عليه نظم القرآن من العبارة والمعاني النوادر فان قلت الظرف لغنى في كم متعلق بالفعل محلا
اعني ينتقل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتباره حرف الجر تبعه فلا
يعطف بهذا كما نقول نظرت في الكتاب في كم فن يحصره وعلى كم فن يشتمل بمعنى الكلام ان يجعل
من عطفا على في الكتاب قلت لا تحقيق يوصل ان يقال هو تقدير والنظر بمعنى في كم درجة ينتقل
الطرف الادنى المأخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور تقديره نظرت في الكتاب
ونظرت لاعلم في كم فن يحصره بهذا التمكين في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل واما
حمله على النظر في التفاوت وانه في كم درجة ينتقل بحذف ان مع الاسم وابقاء الخبر فذلك تمام
المعنى لكن لم يعهد مثله في الاستعمال ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة حذف بعض الكلمة قوله
ومرتبته بالنعت عطف على اصل المعنى الشيخوخة في مصدر شاخ كالكينونة في كان المتوقف لها صفة ضعف
البدن وشيب الراس اي اللذين يوحى لهما قوله انا وهنت عظام بدني كونه ابلغ في التوكيد
من جهة اشتماله على تقوى الحكم انا على رأي الشيخ عبد القاهر فظاهر كما قرره اما على رأي السكاكي
فلا يفيد انا وهنت فيكرر الاسناد قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن هي عظام بدنه لا يريد
بهذا الحصر والاختصاص اذ لا اختصاص لوهنت العظام من بدني على الحصر ولا تقرير نسبة الوهن
الى العظام بدنه لورود الاعتراف بانه حاصل في اني وهنت عظام بدني فيفيد باني المراد
زيادة التقرير بل المراد تقييد نسبة العظام الى بدنه فان عظام بدني لا تفيد الا نسبة
تقرير مع

دلالة

نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقرير وتثبيت لذلك بخلاف وهنت العظام من بدني
فانه يفيد تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره
او والده او غلامه وتفصيلا ثانيا حيث قال من بدني كما ان اشرح يفيد طلب الشرح لشيء لما احتمل ان يكون
الصدر وان يكون غيره وصدري يفيد تفصيل ذلك فالاول يستفاد منه الاجمال والتفصيل في اشرح لي صدري
صدري ينبه عليه اي على معنى الاجمال والتفصيل ههنا اي في اني وهنت العظام من بدني قوله
ان الواهن هي عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل بصفة الاشتمال على النسبة الاضافية
قوله لصحة حصول هي المجموع لوهن البعض دون كل فرد يعني ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل جمع لا لكل فرد فرد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية
في كل الجنس لا في احادة ولهذا قيل في قراءته وكتابه ورسله ان الكتاب اكثر من الكتب في قوله
والملك على ارجائها انه ابلغ واكثر من الملائكة والمحققون على ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرفت
بما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح في مثل لا رجل ولا رجال دون جاءني الرجل او الرجال فسجد الملائكة
اسجدت الملائكة فعلى صحة حصول من الكل المجموع بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهنت العظام
اذا وهنت ثلاثة من اربعة عظام عند قصد الاستغراق فالوجه في ازالة العظم ما ذكره صاحب الكشف
وهو ان القصد الى هذا الجنس الذي هو قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن
ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لان العظام
في ما يقابله والمقابل للكلية والشمول هو البعضية مثلا انما يقال جاءني القوم كلهم لمن توهم ان
الجائي بعضهم لا كلهم فكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن لكل عظم انما يقال لمن توهم
ان الواهن بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام قوله وهكذا تركت حقوق هذه المرتبة
الثانية واشتعل شيب الراس استعارة تصريحية تبعية شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس باشتعال
النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب بالنار فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان المقصود هنا الى
ان اشتعل شيب الراس هو استعارة ابلغ من شاب الراس هو حقيقة قال وستأتيك ان الاستعارة
ابلغ من الحقيقة يعني ان الذي يأتي في علم البيان هو ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة ابلغ
من التصريح بالتشبيه ثم تركت اي تلك المرتبة التي هي ابلغ منها وهي اشتعل الراس شيبا

من البدن

التقييد

لا ابلغ

وكونها ابلغ مبتدأ آخر هامن جهات ثلثها تنكير شيبا وكونه لا نها بنا على ان التنكير لا يكون
الا للكثرة لا ينافي ان يكون للتعظيم وان ان المبالغة **قوله** على نحو وهن العظم مني يبنى على سلوك طريق الاجمال
والتفصيل فان المراد بشعل اشتعل الرأس من حيث انه يصدق على الشيب نسبته اليه اجمالا
ومني تفصيلا فيحصل نوع تقرير ان المشتعل اسم كما مر **قوله** لمزيد مزيد التقرير علته لترك لفظ مني
على قرينة العطف فان ترك معللا بالقرينة والترك للقرينة يعلل لمزيد مزيد التقرير فلو لم يترك
لكان حاصلا في اثبات مني نفي حذفه ومزيد لمزيد فانه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين
الذي نبهنا في العقل وقد سبق ان هذا يكون على سبيل التخييل والايهام دون التحقيق لان المحذوف
كالمذكور فلا التعويل بالكلية عند الحذف على العقل فلذا قال قدس الله سره اي زيادة مزيد التقرير ايهام
جعلته نادية مفهوم على العقل دون اللفظ يعني انه يسلك الكلام لفظ يوهم عدم مني بل عطف
اشتعل الرأس على وهن العظم الواقع خبرا ان تنقضي عما يراد هو منى فيحكم بذلك بهذا بعد من لا يرى
تعويض اللام عن الاضافة ليكون اللام لفظا دالا عليه اي على الرأس **فان قيل** الصالح للتقرير
هو تحقيق الحوالة واني منها لاطبيلها وابهامها **قلنا** معناه الايقاع في الوهم وهو نوع الهام
قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع النظار
النور والازاهير جمع ازهار جمع زهرة وهي نور الشجر وهو الطاهرات اشارة الى ما في ذلك
في الجملتين من اللطائف والنكت لا الجهات الثلث المذكورة لا تبعيته اشتعل الرأس شيبا
والرأس شيبي والعظم ان الذي بدل على ان ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف المذكورة
حتى وجيز بان يتشابه القلوب وتنعطف لها النفوس هو ان مقدمتها ومبدأها اعني رب قد اقتصرت
ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه فدلت مع قلة اللفظ على كثرة المعنى
فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصد لذلك المبدأ والمبنى لذلك الاساس ايضا كذلك
مشتملا على غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعاني والجهات وتعدد اللطائف والاعتبارات
لما تقرر في العقول والعادات من ان وضع القواعد والاساس يكون بقدر ما يقصد ويرام من البناء
عليه ومع هذا فكما ان مقدمة الجملتين واساسها على الاختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى فلذلك ينبغي
ان يكون الجملتان كذلك لذلك اللزوم العادي ولما كان من النكات المكشوف منه ان وهن العظم

من واشتعل الرأس شيبا بالنسبة الى المتعارف الاوساط وهو قد نحت الطنا الا الايجاز والاقتصار
الى ان الجوابات الاقتصار وامر بنبش بعيث بلا ان اضافته الى متعارف الاوساط وما في الى المقام
المقام فليعتبر بعبارة ابسط من العبارة التي ذكرت فيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف
لكنه اختصار بالنسبة الى ما تقتضيه المقام شيئا وقد اشتمل على ضعف البدن ومني وترك العظام الى العظم
ثم بين وجه كون المقام فليعتبر ابسط من المذكور ليعني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فوجبت
انه اختصار في الغاية **لا يقال** لو كان مقتضى المقام هو الابسط كان المذكور البسيط غير مطابق
لمقتضى المقام فلا يكون بليغا **لانا نقول** ذلك يقتضي ظاهر المقام وربما يكون العدول عنه اوفق
بحقيقة المقام والحال لما في هذا المقام هو الابسط فان التنبيه على كون منع ترادف الشباب
الى فوق ما يحتاجه العبارة وتنبه الاشارة تكلمته في الاختصار يعني الكلام ولا يحيط بوصفه
الحبط ما يعني بالانبذ الاغاديق جمع انواع جمع نيق جمع نيقة والنيقة اللتين يجتمع بين الطلبين
والامتراء الحلب والاستدرار ما اشرق تعجب ويقع صفة لايام بتقدير القول اي من يقول لفظ المضارع
استحضارا وايماء الى ان القول لما كان باقيا على وجه الزمان فكان القائل هو ابو العلاء
فانه يقول في قصيدته **قوله** المرء الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل كذا
الغيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليس الاضافة الى المفضل عليه ليمتنع بالجمع بين اللام
والاضافة كالخير منه ومن لي اي من يكفل لي بغير ان المشتبع انه معيب الحي ان يتقي رهبا
دامنع به ولا يعيب لان معيبة الموت وهو اكثر منه ومن كل حي والقران الكريم وصف
صاحبه او بانه حرير متكرم وغالى على الدرهم واستولى لا يكون الا ما يشاء ويبدك اي قدرتك
الاكثر كله رجع الى الحق فان الطايبات كلها بمشية الله تعالى وقوعها بل وقوع جميع افعال
الحيوانات ثبت بقدرته اللهم بحرمتنا بنور هدايتك ويسرنا للتفيؤ الى ظل عنايتك فان الامر
كله بقدرتك ومفوض الى مشيتك **قوله فصل** اعلم ان التقصير في اللغة
الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت ذرها له لا لغيره وحور مقصورات في الخيام محبوسات
وفي الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوز ولا يكون اثباته الا اليه
فكانه محبوس عليه وقد تقدم فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون حال المسند

ثم اشار الى انه لا يختص بما بين المسند اليه والمسند فقال وههنا تفصيل عدم الاختصاص ببيان جريانه بين
الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل عمرو او لكن عمرو وبين الفاعل والمفعول مثل ما ضرب
زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت زيدا الا درهما او ما علمت زيدا الا
فاضلا وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت فاضلا الا زيدا او بين الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد
الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء الكلام ومتعلقين من متعلقات
الفعل مثل ما مررت الا بزيد وما جوزيت عليه بل ضربت وما جلست الا امامك او يوم الجمعة وما قمت
امامك او يوم الجمعة بل خلفك او لكن خلفك وما ضربت الا تأديبا وما ضربته تأديبا بل اكرمته وما
زيد الا انف وما طاب نفسا الا زيد فان قلت قد صرح فيما سبق بان القصر يجري فيما بين المسند اليه
والمسند ويكون المسند على المسند اليه كما يكون المسند اليه على المسند وهو شامل لما بين الفعل والفاعل
ثم اتى بما عدا المسند اليه والمسند فقال ثم ليس هو مختصا بهذا الباب فكان ينبغي ان يقول ههنا
القصر كما يجري بين المسند اليه والمسند يجري بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد تقرر
فيما سبق انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتدأ والخبر دون الفاعل والفعل ثم ان هذا على ما يظهر
من كلامه يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك قصر
نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس فانه لا معنى لذلك بل قصر فاعليته بالنسبة الى الفعل
الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سيأتي حيث قال الصفة المقصورة على عمرو في قولنا
ما ضرب زيد الا عمروا اي ضرب زيد والمقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمروا الا زيد
هي الضرب لعمرو فقولهم قصر الفاعل على المفعول عبارة عن هذا المعنى من غير اشتباه قوله
وانت اذا تتبعت لعدد ما فعله من تخصيص اكثر الامثلة والبيانات بما بين المبتدأ والخبر
تارة الآخر ولهذا قد ذكرنا القصر فيما بين المبتدأ والخبر بالطريق الذي سمعت فقد جاز ان يذكر
فيما بين غيرهما قوله وحاصل معنى القصر تفسير لمعنى القصر تقسيم له الى قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ثم تقسيم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القلب على التشبيه على انه يريد
بقصر الافراد ما يعم القسم الذي تسميه بعضهم قصر التعيين فمقرر تخصيص الموصوف بوصف
جعله خاصا به غير شامل لغيره او دخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي

وانا من الاستعمال اللغوي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله متفردا به غير شامل
لموصوف آخر فهو موصوفيته فيكون الباء داخلة على المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف
لا الموصوف على الصفة وقوله دون ثان اي متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول
سواء كان واحدا او اكثر فيتناول القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى الوصفين او اكثر
وبهذا يندفع ما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقده
شاء او منها اشار الى القسم الاول من قصر الافراد وهو ان يكون معتقدا ثابتا شركة
الوصفين على التحقيق وهذا الذي يخص صاحب الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم تردد
في احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني منه وهو ما يكون معتقد شركة الوصفين
على الاحتمال وهذا الذي سماه قصر التعيين وبقي ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني
بقطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف عطف على بوصف دون ثان ويكون في
قصر الظرف اي بوصف واقع مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر الى ما لا يحصى فيتناول
القصر الحقيقي وان لم يصح في الوجه قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها وعلى مكان جميع
على الاطلاق وفي التمثيل بالشعر والتنجيم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
والا لصح مثل زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن اعتقده منجما لا شاعرا عن اقسام التقسيم
كما ان التمثيل في قصر الافراد بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين
لان قصر التعيين مندرج فيه فلو اشترط فيه عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد لمن تردد
بينهما عن الاقسام وآخر في ما زيد منجم بل شاعر اللغة التميمية في الحجازية فاذا اقتضى المعطوف
والمعطوف عليه في الاسم الظاهر وقوله او الى تخصيص الوصف عطف على الى تخصيص الموصوف
وقوله قصر افراد قائم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان
موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدأ وخبر مقدم لانتقاض
النفي بالا وبتقديم الخبر والمستثنى مقدر عام اي ما شاعر او ما قائم احد الا زيد ثم يحتمل ان يكون
زيدا ما قائم الا زيد فاعل قائم لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتدأ من قبيل الصفة الواقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر ومن التوهم ما ذكره الشارح العلامة ان التقدير ما احد شاعر

الا زيد لا ما شاعر او ما قائم احد الا زيد ثم يحتمل ان يكون زيد في ما قائم الا زيد فاعلا قائم
سد الخبر ويكون قائم مبتدأ من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي رافعة احد الا زيد لانه
مما لا يتقدم على اسم وان لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهم الحجازيون
الرفع على الاصل يريد انه لا اشتباه في اللغة العاملة لتقديم الخبر مع بقاء العمل والانتقاض
على انه بتقديم الخبر يبطل العمل لضعفها في باب العمل وكانه جعل هذا من اللغة الغير العاملة
ليكون على وفق ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا كله فلا الحكم منقول عن احد من النحويين
ولا الاستدلال مقبول عند القياسيين لظهور انه قياس مع الفارق باشتراط العامل في الرفع
والغرض من ذلك تنويه بانهم قد زادوا في قوله ان مالك كلا من يخفى ويتقى ضيراتن ليلا يلزم
الجر على الاسم في باب ان وان كان الحمل بما ملغاة بالتخفيف ولم يعرف انهم انما قدروا ضمير الشان
في ان المخففة المفتوحة ليبقى عاملة لانهم وجدوا المكسورة مع انها ادنى شبها بالفعل عاملة
وقوله في جهة من الجهات مثل بلدا او قرية او دارا او سوقا او نحو ذلك تقيد في الثاني ايضا
ليصح حصره ويوافق الاستعمال الشائع على ما قال الشيخ عبد القاهر انا اذا قلنا ما قائم الا زيد
لم نرد انه ليس في الدنيا قائم سواه لاستحالته وانما نعني به ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه
ذلك ولا فرق في هذا بين الاثنين والقائم ولهذا امثال في شأن القلب لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة
معينة او طرف معين قوله وللقصر طرق اربعة لم يجعل فيها ضمير الفصل وتقديم الخبر لانه يريد
بالطرق ما يسلك للقصر فيما بين كل طرفين كالفاعل والمفعول والمفعولين ونحو ذلك وهذان كل من نحو
يختصان بما بين المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان الامثلة
لا يتعين للافراد او للقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده والمذكور في دلايل الاعجاز ان
لا لا يستعمل لقصر القلب دون الافراد وليس بشيء جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي اصل
ما كان زيد واقتصر هنا من حروف العطف على بل ولا لظهور ان لا مدخل في ذلك لغيرهما سوى لكن
فقد اشار في بحث عطف المسند اليه انه يصلح طريقا لقصر القلب ولم يذكر هنا لان المراد بالطرق
ما يسلك لاقسام القصر فيما بين كل متعلقين قوله وبنى غير بالضم لكون المضاف اليه منويا
كما في الغايات من قبل ومن بعد مع ما فيه من الشبه بالظرف في الابهام ولكون حركته بنائية لا اعرابية لم ينون

بتغير المعطوف عليه نقول انت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان
لا في لا غير لنفي الجنس دون العطف والمعنى لا غير زيد شاء فيعود الى النفي والاستثناء واما تقديم
وليس الا فان هذا المقام مقام ليس من قبيل المشابهة والمناسبة لظهور انه ليس من العطف في شيء وان التخصيص
المستفاد منه راجع الى النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة تعم بالنفي ليفيد نفي الحكم
عن ما عدا المقصور عليه كما تقول ليس احد الا زيدا وليس شيء غير زيد والا زيدا وفي هذا تنكير المسند اليه وتعريف
المسند الا ان له ان يقول المسند بالحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شيء او احد الا زيدا
لا يقال لم لا يجوز ان يكون الاستثناء من النفي العام المذكور ويكون الخبر محذوفا كما في
لا اله الا الله لانا نقول فيه يكون المختار هو الرفع والكلام في النصب قوله وثانيها
اي ثاني الطرق النفي بليس او ما او لا او ان والاستثناء بالا او غير او سوى والامثلة
المذكورة يحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع وقد ورد من التنزيل بعض امثلة لقصر
الافراد ومنها لقصر القلب فمن قوله تعالى وما محمد الا رسول نزل المخاطبون منزلة المبعدين
لهلاكه بناء على استعظامهم علمه بحياته لهم فصاروا بمنزلة المعتقدين فيه الوصفين الرسالة
والبعد عن الهلاك فقيل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك دون العكس
وتنزيلهم منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظمين لفراقه للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر واما جعل الوصف الاخر هو البعد عن الهلاك دون التبري ونزلهم منزلة المعتقدين
دون المنكرين لان هذا اقرب الى الحق وانسب بان ينسب الى الصحابة رضي الله عنهم قوله
صاحبهم مقصور على الاتصاف بعلى بينة لما كانت الوصفية في جانب المقصور عليه غير ظاهرة
وكان مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الخطاب مقصور على ثني لا يتجاوزه الى التابع
في التوضيح والتصريح بوصف الخبر المقصور عليه وموصوفية المخاطب المقصور على حقيقة او اخر
حرف الظرف في على بينة وعلى بطريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس المخاطب مقصورا بلفظ على بينة
بل بمعناه اي الكائن على بينة فالمراد ان صاحبهم مقصور على الاتصاف بالكون على بينة
لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على قوله على الانذار بكسر النون مصدر بمعنى الانذار
والقوم كانهم اعتقدوا انه نوح وضمن الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الانذار

لا تجاوزه الى الثاني قوله ان انتم الا تكذبون من كلام اهل انطاكية لرسل عيسى عليه السلام حين قالوا انا اليكم
مرسلون وظاهر ان قصدهم انهم صادقون البتة فينبغي ان يحمل قول الكفرة ان انتم الا تكذبون
على قصر القلب وقد حمله على قصر الافراد كانه نفي القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا او مدعيا ثبوت احد الوصفين
من غير تعيين فيكون ابلغ في رد دعوى الرسل يعني ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا ينبغي ان
يخطر ببال العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب واعتقاد انكم على احد الوصفين
كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لا تجاوزونه
الى الصدق والحق هكذا بيان في دفع الاشكال وتحقيق جعله من قصر الافراد دون القلب لكن
لا يخفى ان في قوله انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه نوع نبو
عن هذا المعنى لدلالته على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم الى الحق لا ترددهم بين الحق والباطل
اللهم الا ان يحمل على التجاوز الى احتمال حق كما تدعونه قوله الا بمعنى الى ما قبله اي ما قيل قوله ما قلت
لهم الا ما امرتني به وهو انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فانه استفهام
تقرير يدل على ان الله تعالى كانه جعل عيسى بمنزلة من قال للناس قولا غير ما امره الله تعالى به
وهو دعاؤهم الى عبادته وامه دون عبادة الله فيكون قول عيسى عليه السلام ما قلت لهم
الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله بمنزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما
من غير تعيين قوله وفي قصر الصفة عطف على قوله في قصر الموصوف واخر ههنا بعد التطويل
والتفصيل مع انه كان يكفي ان يقال افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد او ما جاء الا زيد لكن في قصر الموصوف
وزاد ههنا مثال الفعل تنبيها على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف واقتصر من امثلة
قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما يسمى قصر التعيين نحو ما شاعر الا زيد وما جاء الا زيد
لمن يتوهم ان الشاعر او الجائي زيد او عمرو قوله وتحقيق وجه القصر لما كان وجه القصر في العطف
ظاهرا حيث اشتمل على التصريح باثبات شيء ثم نفي مقابله كما في كلمة لا او بالعكس كما في كلمة
بل لم يحتج فيه الى تحقيق وتفصيل بخلاف طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه على نفي المقابل
بل على اثبات الشيء ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا
ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله

الله والوهيته الا بطريق الاشارة احتيج الى تحقيق وجه القصر فيه كخفته في الاول اي في قصر الموصوف
على الصفة بانك اذا قلت ما زيد مثلا بادخال حرف النفي في ذات جوهري او عرضي بعد علمك بان
انتفاء الذوات يمتنع نفيها وانما يمكن نفي صفاتها احتيج توجه النفي الى نفي اوصاف تلك الذوات
الاخر كزيد مثلا فرض ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه ولما لم يكن النزاع بينك وبين مخاطبك
الذي يعتقد بخلاف ما تقصده من المخاطب الى الصواب في طوله او قصره ولا في سواده او بياضه
او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالقصد او بالحس او الدليل او قرائن الاحوال او الاتفاق
مثل ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع في كون زيد شاعرا او منجما تناولها النفي اي كونه
شاعرا او كونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت احدهما عن حكم النفي وقلت الا شاعر جاء التخصيص اي القصر
الثبوت على كونه شاعرا وبقي كونه منجما على حكم النفي ومبناه على ان يكون الاستثناء من النفي
اثباتا بحيث في الاستثناء المفرغ مما لا ينبغي ان يشك فيه وفي دلالة اللفظ عليه وقوله
تناولها النفي توجه اليهما دون ان يقول انتفيا دفع لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على ان
على ان الاثبات بعد النفي تناقض وذلك ان تناول النفي اياهما انما هو بحسب دلالة اللفظ
دون الارادة والحكم وانما يتحقق الحكم ويتم بعد تمام الكلام وطرق الاستثناء فقوله
بعد علمك متعلق بحتى قلت في الشرطية جزائه وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر
اعتراض بينهما وحتى لا نزاع بمنزلة الشرط وتناولها جوابه وهو العامل في الظرف والمراد
بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم النقلية بل من العلوم العقلية
كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس بلازم ان يكون مطلبا ومسئلة
من كل منها بل يكفي ان يكون مسئلة من احدها او يكون ما يفتقر اليه في تحقيقه جزئيا
منها كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا فاما بقي الكلام في المراد بقوله ان انتفاء الذوات يمتنع نفيها
فنقل عن المصنف ان المراد بها الاجسام وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان الجسم
يمتنع فناؤه بل في بعضها ان الفرق قاضية بيقاء الاجسام وانما تعرض لها التفريق والتمزيق او
بالعدم وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم
فان الذوات ما يقوم بنفسه دون موضوع يتقومه وقد تقرر في العلوم انها يمتنع فناؤها ولن

ما يثبت له من التبدلات والتغيرات في عالم الكون والفساد وانما هو بحسب الزوال والحدوث للعوارض
النوعية والتراكيب واعترض بان ما يدخله النفي ويتقصد قصره على صفة ربما لا يكون جسما ولا
من الجواهر بل عرضا مثل ان ضاربهم فلا يتم الدليل اللهم الا بطريق المقايسة وعدم القائل
بالفصل وقيل هو اشارة الى ما يقولون الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات
الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفي اليها اصلا بخلاف الذوات
ليست بذوات بل الى صفاتها بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة او غير ذلك وهذا يوافق ما ذكره
في بحث الاستفهام من ان ايجاد الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لانفس الذوات لان
الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال واما تحقيق وجه التقصد
في انه في اي قصر الصفة على الموصوف فهو انك تقصد ان تخلت النفي على الوصف المسلم عند السامع
ثبوته كوصف الشعر المقرر عندك وعند مخاطبك انه ثابت وانما التراع في الموصوف به انه زيد
وعمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين او عمرو دون زيد وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم التقابل
ومعونة القراين الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور
ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان يدعي ان في الدنيا شعراء او نوع عموم مثل ان يدعي ان في
قبيلة كذا شعراء او بصفة الخصوص بان يدعي ان زيدا وعمروا شاعر اي يتناول الحكم
ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى له على الوجه الذي ادعى حتى كانك قلت ما شاعر
في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو فمتى قلت الا زيدا افاد النفي الا اختصاص
وصف الشعر بزيد وبقيت الموصوفات الاخر على النفي فينصرف الى ثبوته وقوله ان كان عاما
اي ان كان المدعى له عاما يتوجه النفي اليه عاما وان كان خاصا في خاصا وقوله مثاله
عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى له وفي قوله ان عاما كقولك في الدنيا شعراء
اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفة مثل ما الامراء الا هذا السلطان العادل
او التحرير الفاضل الكامل بخلاف قصر الموصوف على الصفة فلم يشر فيه اليه قوله وثالثها
اي ثالث الطرق استعمال انما لم يقل انما لان الطريق هو ما يسلك ويشتغل به للوصول الى الغاية
وذلك في التحقيق استعمال انما لا كلمة انما بخلاف باقي الطرق فانها معان مصدرية تتصف بها المتكلم

آلا على ... م

ثبوته للوصف المسلم وحصره له
للموصوف اعني اللام الداعي
والمنكر في الادعاء بعيد ... تم

الكلام ويشتغل به بوقوف وما يقال ان ذلك اشارة الى ان دلالة انما بحسب الوضع بلا شك
ثم لا يبطل بسكوته عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لمن يجعله شاعرا ومنجما فان قيل
ذكر ما ذكره الشيخ عبد القاهر انك اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد جاء مع زيد غيره
بل يبين انه الذي اتيته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا
وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول قلت يقال لا يصح ما ذكر في قصر الصفة على الموصوف من مثل انما لي زيد لمن يرى انه لي
من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله في القسم الاول اي ايضا من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه
حافظ ههنا على جهة الاولوية ونبه على مجرد الجواز ولو بتكلف قوله والسبب في افادته
انما معنى القصر هو تضمينه معنى النفي والاستثناء وهذا لا ينافي كون دلالته على القصر بواسطة
الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في افادته القصر خفاء
وتردد للبعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير وائمة النحو والمناسبة بحيث يكاد
يجري مجرى العوامل التركيب والاشتقاق والتنبيه من اجزاء الفصحاء علية بعض خواص
ما والا قوله وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع بقاء حرم على لفظ المبني للفاعل
وهذه القراءة مذكورة في تفسير الكواشي وما على طرح القراءة موصولة للغير على ما لا يخفى ولو كان
مراده القراءة الاخرى التي هي رفع الميتة وحرم على لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه
سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعين كون ما موصولة لا كافة وان كان لها
رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو الاصل ولا ينبغي ان يتوهم من قوله ان المحرم عليكم
الميتة ان حرم على لفظ المبني للمفعول لانه بيان للمعنى لا للتقدير ولا فيفاد فرق ان المحرم عليكم
والذي حرم الله عليكم سواء في المعنى وان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في افادة
القصر ولهذا صحت رواية الكتاب صلة حرم عليكم على لفظ المبني للفاعل قوله ويرى انه
اي عطف على تسع المفسرين واما جعل عن ارشيا وذلك سمعنا لان ائمة النحو ليس
بهم ارباب المعاني ويتشبث ويتشاهد اقوالهم لان ارباب المعاني من ائمة النحو افذون متقيفون
يحكمون وعلى المفسرين فيعرفون بانهم يقولون هاكون وقوله يقولون ثاني مفعول ترى الوجهان

يعني يقولون كلمة انما يأتي في الكلام لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفي ما سوى ذلك من الحالات
مثلا انما زيد جاء لاثبات مجئ زيد ونفي ذهابه وانما جاء زيد لاثبات مجئ زيد ونفي مجئ عمرو فلا بد
في عموم ما سواه من ادنى تخصيص قوله ويذكرون عطف على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك اشارة
الى كونها لاثبات ما بعدها ونفي ما سواه او على قوله والسبب هو تضمنه معنى ما والا والضمير للعلماء
والرواة وذلك اشارة الى التضمين معنى ما والا او الربعي منسوب الى ربيعة وعلى بن عيسى يعني ان كلمة ان
لتاكيد الحكم وما المتصلة بها تشبه للتاكيد لتوكد المعنى الذي فيه كانها دخلتا وكذلك فيكون انما
لتاكيد على تاكيد للحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تاكيدا للحكم
على تاكيد فناسب ان تتضمن كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمينه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها
ونفي ما سواه وهذا كله ظاهر وانما الخفاء في كونهما الاثبات الاول التصريح تاكيدا ليكون اثبات
الضمني تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا اعتقد المخاطب الشركة من غير تردد ظاهر لان الاثبات
بعد اعتقاد الثبوت تاكيد وتكرير وفيما اذا ردد الامر بينهما من غير تعيين مبني على ان في الترديد
تجويز ان يكون الواقع هذا المعنى مع ملاحظة ذلك والالتفات اليه ايضا نوع اثبات فتصريح
الاثبات يكون تاكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد لاثبات الحكم ولو في اعتقاد
وقوعه في الجملة او يقال لا حاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة من صور التقسيمات وقد يقال
انه للتاكيد لكونه تكرير التشبيه وانظر بعيد ومراده عن لا وقوف له اي لا علم ولا احاطة بمباحث
النحو الامام فخر الدين الرازي فانه ذكر في المحصول في وجه افادة انما القصر ان كلمة ان للاثبات
وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجيههما الى حكم واحد للزوم التناقض فيتعين توجه احدهما الى الحكم
المذكور والاخرى الى ما سواه ويتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونها اسبق وبالملحوظة
عليها احق لكون الاثبات اشرف لكن معلوم من قواعد النحو ان لكل من ان وما صدر الكلام
وانها لا يدخل حرف النفي وان ما هذه كافة لا نافية وانه لا يغني بتوالي حرفي الاثبات والنفي
ثم تعقيبهما بما هو المثبت فلذا انسب القائل به الى عدم الاطلاع على علم النحو لكن مراده ان كلمتي
ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيها هذا المعنى فقوله على ما يظنه في موقع الحال من
المعطوف على المعنى النافية اي حال كونها وافقة على الوجه الذي يظنه وفاعل يظنه ضمير

منه يعود الى مصدر التصلت وضمير ما سبق مصدر فاعف يتاويل ان يضاعف ضمير تاكيدها للكلام
وقوله بالعكس اي والتصق اليكان بالعكس وقيل تاكيد صفة تاكيد او حرفا صفة اثبات وكذا
ضمنا يعني ضمنيا قوله ومما يشبه قد تقرر في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث يتعذر المتصل
وذلك بالتقديم على العامل او كذفه او بكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بالفصل بينهما لغرض
او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على ما غير ما هي له ولا شئ منها متصور في مثل انما يدافع
انا بمعنى لا يدافع الا انا فتوهم انما يدافع انا في استعمال الفصحاء مبنية على كون انما متضمنا
معنى ما والا فان قيل الياء في المضارع للغائب فكيف يصح في المتكلم والمخاطب في مثل انما يدافع
انا وانما يدافع انت قلنا من جهة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب
اي لا يدافع احد الا انا او انت فان قيل هل هذا الانفصال يجب قلنا يحتمل الوجوب
نظرا الى ان الفصل المقدر كالمحقق وح يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب
ويحتمل ان لا يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل
لفظا والاول هو الوجه فان قيل ذكر في دلائل الاعجاز انه يفصل الضمير واختير لان غرضه
لان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه ولو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه
يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح في جواز اتصال الضمير
قلنا لا كلام في جواز اتصال الضمير بل وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام
فيما اذا كان هو المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال ح وبالجملة فالكلام
فيما اذا قيل انما سوم انما هل يصح انما اقوم بمعناه الظاهر انه ليس كذلك بل معنى انما اقوم
ما انا الا اقوم الذائد الطارد الذائد والطارد وفلان حامي الذمار اي يحمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه
وحريمه للطالب بعد ما وحساب او من مفاخر نفسه واباية بتطهير القارس الثاء على الحد قطريه اي
جانبيه ومما ينبه على تضمين انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة في سياق انما يعم كالواقعة
في خبر النفي مثل انما الامر بي اي ليس لاحد من الرجال الا مامون سوى ما يكون الجزء الاخير
مثل انما جاءني رجل فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد الا وهو اثبات قوله ورابعها التقديم
لا حصر التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انما كنت تهلك

والكثير هاهنا من مثال قصر الافراد في قصر الموصوف لتقسيم الاحوال وفي قصر الصفة لقسم الافراد
مع تكريرا لمثال وترك مثال شاعر زيد لمن يعتقده شاعرا او منجما وانا كفيت مهمك لمن تردد
كفاية المهم بينك وبين زيد مع ايراد مثال الافراد او القلب للقصر فيما بين المعمول والعامل
مع ان سوق كلامه كلها انما هو في القصر فيما بين المسند اليه والمسند ولذا قال كثيرا واذ قد ذكرنا
القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي سنعدها ان مثل ذلك فيما بين
غيرهما ومثله وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبار بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد
في مقام تردد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر التعيين في مقام اعتقاد القيام دون القعود
او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقد انك ضربت زيدا وعمرا والقلب لمن يعتقد انك
ضربت عمرا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد او قلب لمن اخطا في اعتقاد الضرب
منك واخطاء في المضروب فاعتقده زيدا وعمرا او احدهما على الترديد وقصر قلب
او قلب لمن اعتقده زيدا دون عمرو فتامل وراجع بحث اعتبار التقديم ذاتا في
سيما النوعين الاولين منه لئلا يتوهم ان هذا من قبيل الخطأ في سؤال عدم الضرب بعد الاجابة
في نفي الضرب قوله وهذه الطرق الاربعة تتفق من وجه اي يشترك في امر واحد وهو لزوم
كون المخاطب حال مخاطبتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها مشوبا بصواب وخطاء وكون
المتكلم طالبا بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطائه وتقدم ايجاب في قصر القلب لان الصواب
فيه اخفى وبابه البيان للحال وحاصله ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب بالخلاف للازم هو صواب
وتعيين صريح هو خطاء والمتكلم يقرر الخلاف الصواب لكن في ضمن تعيين كذا وينفي خطاء
التعيين الى تعيين آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه والاطلاق
صريح في القسم الثاني وهو صواب يقرره المتكلم في ضمن ذلك التعيين من الصفتين
او الموصوفين وبخطاء صريح في القسم الاول هو اثبات المعنى الاخر من الصفة او الموصوف
ولازم في القسم الثاني هو تجويز كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم ينفيه بنفي ذلك
المعين الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق
العرف والتقدير بمعنى ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطاء فان كان كذلك لا بطريق التحقيق

لا نسلم

لا نسلم في مثل اياك نعبد واياك نستعين قوله ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه
الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق انما بواسطة
وضعها لمعان يقتضي الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم
على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومه للخطابي وحكم الذوق اي النوع المدرك من
التراكيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادة التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل بذلك
ان لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والسابق الى المعاني العقلية تجانيا فيشبه ذلك
ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الحمد لله اهتمام وما يقال انه للحصر لا دليل عليه
قوله والطريق الاول الاصل يعني ان الوجه الثاني من وجوه الاختلاف هو ان الاصل
في طريق العطف النص على المثبت والمنفي يجعل المثبت معطوفا عليه والمنفي معطوفا به في لا والعكس
في بل والاصل في الثلثة الباقية التنصيص على المثبت دون المنفي والاصل الاول قد يترك كراهة
الاطناب كما ذكره في الكتاب وقد سبق وجه ذكره ليس غير وليس الا في طريق العطف
واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وما انا قمت فانه في التحقيق لقصر الفعل
على غير المذكور لا لقصر الفعل على المذكور فالمثبت المذكور على عكسه غير مذكور قوله والطريق
الاول لا يجامع يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف هو ان العطف بلا لا يجامع
طريق النفي والاستثناء ويجامع طريق انما والتقديم فلا يصح في قصر الموصوف على الصفة
ما زيد الا قائم لا قاعد ولا في قصر الصفة ما يقوم الا زيد لا عمرو ويصح انما زيد قائم لا قاعد
وزيدا ضربت لا عمرا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد بذلك لانه يجوز ان يكون
منفيا بحكم العقل او الذوق او بلفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل ابى وامتنع
ونحو ذلك واورد لتحقيق هذا الشرط مثالا من قصر الصفة على الموصوف وثلثة
امثلة من قصر الموصوف على الصفة يتحقق فيها كونها منفيا بحكم العقل للتنافي كما في
القيام والقعود او الملكة والعدم كما في الحركة والسكون او التناقض كما في الوجود
والعدم ولم يبين وجه اشتراط هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن ائمة اللغة كما

الا لا العاطفة لنفي ما وجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت لنفي
ولا يفارقه اذا لم يستعمل الاله ولا العاطفة وضعت لتنفي ما يدل عليه ما قبلها صريحا فلهذا
اشترط في منفي لا ان لا يكون منفيا قبلها بغير موضوع للنفي وعلى هذا لا يتوجه ان يقال لم لا يجوز
ان يصح ما جاء الا زيد لا عمرو لافادة التأكيد واشار الى وجه انتفاء هذا الشرط في صورة التخلف
والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي في قصر الموصوف
على الصفة يتوجه الى الوصف المنازع وفي قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف
المنازع فيتعلق بتلك الاداة للنفي ذلك المتنازع الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح
ولهذا لم يوجد في استعمال الفصحاء وانما يقع في كلام المصنفين وقد كثر في الكشاف مثل
ما هي الا شهوات لا غير وما كان ذلك الا اعتقادا عنادا لا شبهة في الاسلام ثم تركه
بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف اي بها يقع موقعها لقوله من ادوات
النفي كانه قال بشيء آخر من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من دلالة العقل او الذوق
او اللفظ الغير الموضوع له للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها منفيا بلا العاطفة
للتأكيد مثل جاء زيد لا عمرو او للبدل مثل جاء الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها
او للاخراج عن العطف مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند يعني انها جاءت ثم اورد
امثلة لجامعتها انما والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى ان يمثل
للتقديم بما هو شأنه في الاختصاص مثل زيدا ضربت بخلاف هو يأتي فان احتمال التخصيص
والتقوي فيه على السواء ولما كان انما بمنزلة ما والا كان في وجه صحة المجامعة والمنافرة
بينه وبين ما والا نوع خفاء بينه بان النفي فيه ضمني لا صريح فليس هو بمنزلة ادوات
النفي بل بمنزلة افعال التي فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع ونفى ونحو ذلك وهذا ما قال
الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انها بمعنى واحد
بمنزلة المترادفين وفرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء
ولهذا لا يصح انما في مثل قوله تعالى وما من اله الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك
وان كان من جهة ان بين التراكيب والنظم لا بد يتعلق الا في النفي او ما يجري مجراه

كلام

امتنع

ووجه الجمع بين الشيخ انما يجرد كون النفي فيها ضمنا لا صريحا حتى يصح انما جاء زيد لا عمرو
كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو ومع ان في كل منهما معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاء زيد لا عمرو
لكونه صريحا وان لم يكن النفي صريحا منصوصا عليه لا ان المنفي بلا منفي قبلها بغيرها ما جاء زيد
وامتنع عن المجيء زيد لان المعطوف عليه في انما جاء زيد لا عمرو مثبت لا منفي فان قلت عند
اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي مثل
انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت
وانما يتجه الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا ويكفي والدليل عليه قوله اساميا
لم تزده معرفة وانما اللذ ذكرناها لان التقديم اقوى قوله لكن اذا جامعت لا العاطفة
فاعل جامعت والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين
الاخيرين ولولا تصريحه بعدم صحة الاستعمال لكن نحمل كلامه على ان هذا شرط حسن المجامعة
كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء الا زيد لا عمرو ولقصد التأكيد والتوضيح كما شاع
في عبارة المصنفين ولم يشترطوا ذلك لجامعة التقديم لان دلالته على التخصيص ضعيف كذا [illegible]
بالرفع وحكم الفعل والانذار تخويف مع تبليغ ودعوة ولا يتم حقيقته ما لم يكن له تأثير وتحصيل
للخوف والخشية فالانذار بالقيامة واهوالها لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث و
يخشى الساعة اي عقابها ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع [illegible]
ما يعلمه كل عاقل لكونه من الضروريات الواضحة وهذا كما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما
يتمسك به من العقل يقال فلان ذو مسكة وما مسك له العقل وفيه مسكة من الخير اي بقية ولما كان
عدم التخلية مما لا يخفى الفوت اخفى من ذلك اذ قد يتخيل من لا يخاف الفوت جعله وكونه في
العقول ما ينافيها لحكم العادة وان جاز خلافه هذا مع ما في ذلك من حسن الالتفات قوله
وطريق النفي والاستثناء هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء
يسلك مع مخاطب يعتقد ان فيه اعتبارا مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مصر على خطائه وطريق
انما مع مخاطب لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا رفع قولك لصاحبك شبح اي شخص
من بعيد لم تقل لصاحبك ما ذاك الشبح الا زيد الا في حال تتوهم صاحبك ان ذلك الشبح غير زيد ويصر

علی انکار ان یکون الشیخ رنذا فیکون اعتقاد کنفیه انه مخطئ بضیرة مطابقا وفی الآیة
اعنی قوله تعالى ما انتم الا بشر مثلنا بریدون ان تصدونا عما کان یعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبین لم قیل الکفار للرسل ان انتم الا بشر مثلنا الا و الرسل باعتقادهم ابطلوا حولها
من انتفی عن البشریة وانسلخ عنه حکم البشریة بناء علی جهلهم ولغفلتهم ان الرسول یمتنع
ان یکون بشرا فمن ادعى الرسالة کان فی معرض من یدعی انتفاءه عن البشریة وانتزاع
صفة البشریة عنه فقوله بناء مفعول له لما یتضمنه الکلام السابق او حال ای یجعلون
الرسل فی هذا المعرض للبناء او بانین بناء علی جهلهم وقوله ان الرسول یمتنع ان یکون بشرا
والواو فی او ما شعورهم للعطف علی محذوف مثل تغفل ولا تتنبه وکیف یجد فی موضع البدل
ثان مفعول له والضمیر لما یجعل وهناک اشارة الی الموضع الآخر ومن تقریر بیان لما تلوت
ای من تقریر جهلهم الذی هو ان الرسول یمتنع ان یکون بشرا وهو ای ما حکی عنهم قوله تعالى ان انتم
الا بشر الآیة واستشهد به لان انکارهم للرسالة ولازال الکفار یکذبونهم للرسل صریح
فیه بخلاف ما تقدم من مقوله بشریة او بحریة من قبیل الشیخ لی الصدر ویتبرک له **قوله**
واما قول الرسل جواب الی تقدیر ان الکفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشریة ذکروا
کون الرسل مقصورین علی البشریة لا یتجاوزونها الی الرسالة فالرسل لما سلموا ذلک لزمهم
تسلیم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافیین لاسیما بطریق القصر یستلزم انتفاء الآخر
فاجابوا بانه من باب مجاراة الخصم المساهلة معه بتسلیم بعض مقدماته حیث یرید ان یلزمه
مقدمة لقوی کانه قیل سلمنا ثبوت بشریتنا لکن لا نسلم انها تنافی الرسالة بلزم انتفاءها
فان قلت فما وجه تسلیمه بطریق القصر اجاب النحو الی ما تعدده الخصم ولتوجه هذا السؤال
قرر بعضهم اصل السؤال بانه کیف یصح من الرسل ان نحن الا بشر مثلکم بالنفی والاستثناء
مع ان المخاطبین وهم الکفار لا ینکرون لذلک بل یدعونه مقرین فقوله یعتبر من العثار
والعثرة وهو الزلة والضمیر للخصم ومن یتعلق بالمجاراة وهی المشارکة فی الجری وفکته
بالحجة غلبه **قوله** علی مقتضی الظاهر کما فی مثال الشیخ المرفوع من بعید **قوله** ان انت
الا نذیر ای لا تسمع من فی القبور یعنی المصرین علی الکفر شبههم بالاموات وختم تمنا ذ بدر اطلع

وتد اطلقه للنبی علیه السلام وضمیر رجعوا وراءهم للخلق لکونه فی معنی الجمع ومن الوجد ای الحزن والکآبة
ای سوء الحال والانکسار من الحزن بیان لما کان وهو فاعل تد اطلقه وضمیر یبخع للنبی ولما کاد
ای الوجد الذی کاد النبی علیه السلام یهلک نفسه من الحزن ویقتلها لاجله وقد یحمل ضمیر یبخع لما وللنبی
ریس نوکل وفی الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما وتما ومنه لعلک باخع نفسک وفی الکشاف
اصل البخع ان یبلغ بالذابح النخاع وهو عرق مستبطن للفقار وذلک اقصی حد الذبح وفی تفسیر
الکواشی انه لم یوجد فی اللغة النخاع بالباء انما هو النخاع بالنون وردّ بان العرق اسمه
البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخیط ابیض فی جوف عظم الرقبة یمتد الی الصلب فسقط
ای النبی علیه السلام عطف علی تد اطلقه ای بالطوایع لقصد الاسترار لا علی یبخع وحسرات تمییز
ای یلتف نفسه من جهة الحسرة علی اعراضهم وضمیر شفقته وترحمه ویلحق للنبی علیه السلام ومانهم الاشفاق
ای ذهب متحیرا بل کانت ای شفقة النبی علیه السلام یدعوه ای النبی الی ان یرجع الی تزیین
الایمان للکفار مرة بعد اخری وضمیر عوده للنبی علیه السلام وقد تقرر بحث الحال اعنی عوده
علی یدیه راکبا حال من ضمیر یرجع فی ذلک ای فی تزیین الایمان والمواظبة علی ذلک ای
المراجعة فیه والتعجب من الابل بما لم یتنزل الی جواب لما والضمیر للنبی علیه السلام ولا ذلک ای الحال
ای ما ذکر من شدة الحرص علی هدایة الخلق وتحسره التمنی علی رجوعهم وما یجری یحسر یا
الاعتبارات هناک ای فی الحال ای ان یملک غرس الایمان فی قلوبهم وبالجملة فقد ظهر
بالتقریر المذکور ان قوله ان انت الا نذیر من اخراج الکلام لا علی مقتضی الظاهر قال
الشیخ عبد القاهر لما قال الله تعالى وما انت بمسمع من فی القبور وکان المعنی ای یا
للنبی علیه السلام انک لا تستطیع ان تحول قلوبهم عما هی علیه من الاباء ولا توقع الایمان فی نفوسهم
مع اصرارهم علی الکفر کان اللایق بهذا ان یجعل حال النبی علیه السلام حال من قد ظن
انه یملک ذلک ومن لا یعلم یقینا انه لیس فی وسعه شیء اکثر من ان ینذر ویحذر فاخرج
اللفظ مخرجه اذا کان الخطاب مع من یشک فقیل ان انت الا نذیر وجملة الامر انک متی رأیت
شاهد العلوم الذی لا یشک فیه وقد جاء بالنفی والاستثناء فذلک لتقدیر معنی صار به فی حکم
المشکوک فیه **قوله** وقوله تعالى قل لا املک الآیة مبتدأ خبره محسوب مثالا لهذا القالب ای القلب

على نهج قوله تع وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي والاستثناء
بناء على نفي المعنى الذي ذكر فيه حيث لم يعتقد القوم فيه لاصابته في الامور ودلالته على المنافع
والمضار كانه يملك النفع والضر ويعلم الغيب فالجملة بان يقول ليست هناك وليس انا الا نذير
وبشير لقوم يؤمنون لانهم الذين ينتفعون بتبشيره وانذاره او المراد نذير للكافرين
بشير للمؤمنين فحذف للعلم به وليس المراد مجرد كونه من الافراد لا على مقتضى الظاهر قوله
مع مخاطبين مقام الانسب ان يجعل في مقام صفة مخاطب ولا يغير صفته مقام لخلاف العائد
اي فيه او يجعل ضمير خطابه للمقام اي مع مخاطب كائن في مقام لا يفتقر الى خطابه
مثل انا زيد يحكم انما قصر الموصوف على الصفة وانا في زيد قصر الصفة على الموصوف
او يجب على المخاطب ان لا يصر على خطابه كقولك انما الله اله واحد وانما الخالق هو الله
قوله والاصل في انما ان يستعمل ان يكون هذا وجها خاصا من وجوه الاختلاف فان
باقي الطرق يستعمل في الغاية ويحتمل ان يكون تمثيلا وتحقيقا لما ذكر من سلوك طريق انما
اي يستعمل في حكم ينبه لسهولة تحقيقه لوضوح حقيقة او ادعاء يقال اعوزه الشيء
اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه ومنع نزعته فجعله رحيما رقيقا القلب والتحلي التعطف
والمبالغة في الاكرام وقوله انما مصعب لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير
وبعده ملكه ملك رافة ليس فيه جبروت ولا كبرياء يتقي الله في الامور وقد افلح من كان
همه الاتقاء روي انه مصعب اوتي بقتل رجل من اصحاب المختار فقال ما اقبح بي ان اقوم يوم
القيمة الى صورتك هذه الحسنة ووجهك هذا المستضيء به فاتعلق باطرافك واقول يا رب
سل مصعبا فيم قتلني فقال اطلقوه فقال ايها الامير اجعل ما وهبت لي من حيوتي في خفض
قال قد امرت لك بمائة الف درهم فقال فاني اشهد الله واشهد الامير ان لابن الرقيات
نصفها قال ولم قال لقوله انما مصعب شهاب الابيات فضحك وقال ارى فيك موضعا
من الصنعة واخذه بلزومه قوله يدعون الجلاء هو بالمعنى الوضوح وضد الخفاء والافناء(?)
اخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو وضمير عليهم للمجد وحين
وما قلت في موضع الحال اي لم احكم في حقهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت

حدو بها وصليت واطلاق الاوصاف في فضيلة ادعاء ابي العلاء من باب المجاز والمجاز
اللسان ولمناسبة التسليم وقوله به نظير لجملة اسمية او ظرفية خبر ان وهي مع الاسم والخبر
فاعل لديه لاعتماده على الموصول او مبتدا خبره لديه والجملة صلة من وهل له استفهام
في ادعاء الظهور لما مدحوا به ممدوحهم قوله وما حكى عطف على قول الشاعر اي ومن الثاني
ما حكى عنهم في الاية وهو انما نحن مصلحون ادعوا انه بيان لكون المحكي من الثاني ولما حكى
في موضع الوصف مصدرا او الحال اي ادعى كائنا على مجرى عادتهم او جاريا على ذلك قوله
ولذلك اي ولادعائهم المذكور اكد الله جل وعلا الامر والشأن كما بيانه في تكذيبهم او جاي
في ذلك قوله ولذلك اي ولادعائهم المذكور ومعترضه الخبر من اضافة اسم المفعول
الى فاعله اي متوسطا خبره والتأنيث باعتبار العائد اي ذي الحال اعني الجملة وكذا موسطة
اي موسط الفصل يعني مجعولا في الوسط قوله ونحن نذكر اي التقصير حال كونه في ذلك
اي فيما بين المسند والمسند اليه بطريق النفي والاستثناء وطريق انما دون طريق العطف
والتقديم لان لطريق النفي والاستثناء وطريق انما في باب التقصير لتبارك يحافظ فلا بد
من تلاوتها عليك لتعلمها مترابعا قوله على معنى لم يضرب غير عمرو وجعل كلمة ما الحصر
في معنى النفي من كلمة ما لعدم الاشتراك فيها ولفظ في الحصر في معنى الاستثناء من جهة
ان دلالته بالاستقلال لكونه اسما قوله ولك ان تقول في الاول اي في قصر الفاعل على ما ضرب
الا عمرا زيد بتقديم المفعول مع كلمة الا على الفاعل وفي الثاني اي في قصر المفعول على الفاعل
ما ضرب الا زيد عمرا بتقديم الفاعل مع كلمة الا على المفعول لان ذلك لا يخل بالدلالة
على المقصود ولا يفضي الى التباس قصر الفاعل على المفعول بقصر المفعول على الفاعل لكنه
في التحقيق قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول ومن حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل
نعود الى قصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتأخير قصر الصفة قبل تمامها
كما لزم في باب التنازع على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان اكرمت
في قولك ضربني واكرمت زيدا عطف على ضربني ومن ههنا ذهب بعض النحاة الى امتناع
هذا التقديم والتأخير وجعلوا الظرف في قوله تع وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا

[illegible] قيل استعمال في الكلام لا نادرا فانا قلنا
الا من قصر الفاعل على المفعول
او قصر المفعول على الفاعل

بادي الرأي منصوب بفعل مضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اي لا اشتهي باب الامير
في قوله كأن لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح مرفوعا بمضمر اي قامت النوائح
وقال ابن الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا الا انه ان جوز تعدد
الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا كان التقدير فيهما جميعا وفساد الكلام فيما اذا كان التقدير في احدهما وان لم يجوز لزم في ما ضرب الا
عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا
منصوبا بمضمر ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء والجواب
ان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى المصدر
الفعل المنوي في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعترض على انتصابه بمضمر بمعنى ما ضرب
الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا بانه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ورد بالمنع اذ المحصور ليس مع اداة القصر ولو سلم فليكن كذلك اي القصر فيهما جميعا
والجواب ان من ضرب سؤال عمن وقع عليه الفعل حتى لو ضربت زيدا وعمرا او بكرا
فقيل من ضرب فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يذكر منهم جميعا فاذا قلت عمرا اي جواب من ضرب
لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد علمت ان الغرض الا من زيد فلزم القصر في الفاعل والمفعول في الكلام
فيما اذا قصد التقصير الفاعل فقط هذا والاوفق بالاستعمال ما ذهب اليه المصنف من جواز تقديم
والتأخير على قلته وقد اشار الى المفعولين بما كسوت الا جبة زيدا وما كسوت الا زيدا جبة
وما ظننت الا منطلقا زيدا وما ظننت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا راكبا
زيد وما جاءني الا زيد راكبا قوله والاصل اي الشيء والمستند في جميع ما ذكرها من صور القصر
بالنفي والاستثناء وما يتصل ايضا من القصر فيما بين المسند والمسند اليه هو ان كلمة الا
في الكلام الناقص اعني الذي يكون المستثنى منه غير مذكور يستلزم تقدير مستثنى منه عام مناسب
للمستثنى في جنسه من الشيئية او الحيوانية او الانسانية او الثوبية او نحو ذلك بحسب دلالة الكلام
لا لمجرد صدقه على المستثنى لان هذا يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء للطلق والجسم للجبة مع انه لا يليه
للشكل

لا بد جنسه فليقدر بل بعد جنس زيد احدا او جنس الانسان حيوانا وجنس الجبة كسوة او ملبوسا
وجنس المسجد مكانا الى غير ذلك وفي صفة التي عرضت لترك الكلام من كونه فاعلا او مفعولا
او ظرفا او ذا حال او حالا بل مبتدأ او خبرا او غير ذلك فاذا اتى لطلب تلك الصفة
ثم تفرغ فرد من حكم النفي جاء القصر بالخروج كائنا ما كان وفق البيان بالكلام الناقص
لانه الشايع في طريق القصر ولان الامر في الكلام التام مثل ما جاءني احد الا زيد بين
وعلل لزوم عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع التخصيص بلا مخصص وتوجه عليه انه
لا يكون مرجح مما يستلزمه كلمة الا الايجاب بان الاستلزام لا يوجب الاستقلال وبه يعلم انه يعلل
المخصصة من العموم بقدر دلالة القرينة فيقدر في ما جاءني الا زيد احد وما كسوته الا جبة ملبوس
ونحو ذلك مما يعد جنسا للمذكور قوله ولذلك اي ولاستلزام كلمة الا العموم المستثنى منه يقول ان
ما انيث الفعل في التراكيب وفي البيت انما هو للنظر الى ظاهر لفظ المستثنى اعني صحيحة وما كسنهم
والضلوع حيث يعد فاعلا والفعل اليه مسندا والا فعند التحقيق الفعل للعام المقدر الذي
يدل عليه الكل ويصدق في جميع الصور شيء من الاشياء ويخصص بالطعم او الحيوان او الانسان
او غير ذلك بحسب التراكيب الاحوال وخصوص المستثنى منه وفي قوله ما انيث الضمير تسامح اذ ليس
في علم النحو يجعل الفاعل في الاستثناء المفرغ ضميرا يعود الى العام المقدر من جهة المعنى المذكور
بعد الا بدلا عنه كما في حال الذكر وتمام الكلام بل نقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى انيث
الفعل كما ذكره الكشاف في الحم لما الى النفي بمعنى نسبة الفعل الى ذلك العام ولم يجوز حذف
الفاعل اعتبر ضميرا يعود اليه كما في قولك اذا كان غدا فأتني اي ما نحن فيه وفي قوله
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا على قراءة ما تحسبن بياء الغيبة فان فاعله
ضمير عائد الى حاسب وقيل سمى علامة التأنيث ضميرا اي ازاد وقيد بقراءة الرفع اذ في قراءة
نصب صحيحة لفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة او الاخذة وفي قراءة نصب ما كسنهم لا تريا
على لفظ المبني للفاعل والاسناد الى الضمير المخاطب قوله في بيت ذي الرمة هو طوى
النحز والاجراز ما في غروضها وما بقيت الا الضلوع الجراشع النحز بالنون والحاء المهملة
والراء المعجمة النخس بالاعقاب والاستحثاث والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الارض

في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها كأنه انقطع عنها المطر والنوص بالنون والقاف
جوانب الرجل والقصيرى الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر
المنتفخ الجنبين وبابله هو صفة ضلوع والنحي اصفر وهزل الركض والكذب النوق بحيث
لم يبق منها الا عظام الجنب فقد يتوهم الاجواز بمعنى الاواسط جمع جوز قوله وهذه المستترات
يعني الى الامور الثلثة التي استلزمتها كلمة الا في الكلام النافي توجهت جميع تلك الاحكام
المذكورة في القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد المفعولين على الآخر وذي الحال
على الحال الى غير ذلك قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد يعني ان صورة تقديم المقصور عليه
مع الاداة عن المقصور كذلك في التقدير والبيان قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد قد اشار
الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي يعد مقصورا الخ
لا تتعدى الجبة زيدا الى من عدا زيدا ان كسوة الجبة لا تتعداه قوله واذا قلت ما اخترت الا
الى التقصير فيما بين المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخترت
الا رفيقا منكم اشارة الى ان تأخير المقصور عن المقصور عليه مع الاداة جائز ههنا ايضا
لكن انه في صورة الاصل ان لا يعني تقديم المقصور لو قلت ما اخترت منكم الا رفيقا بدل
ما اخترت رفيقا الا منكم لكان بينهما فرق كما ظهر كذلك في تقدير النزع الثقيل لعين تأخير
المقصور اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا لم يخل عن فرق وهو
ان التقصير في الاول على الرفيق حتى يمتنع ان نختار منهم غير الرفيق ولا يمتنع ان نختار الرفيق
من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمتنع ان نختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان نختار منهم غير الرفيق فظاهر
معنى قوله بدل كذا فانه لو لم يقل هذا بدل ذاك ولم يعتبر في مقابلته لم يمكن للفرق بينهما معنى
وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثاني بل هو ثابت سواء قيل
بدل الآخر او لم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت
الا منكم رفيقا ما اخترت الا رفيقا منكم على ان يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بواسطة
لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما في ما اخترت الا منكم رفيقا
اذ لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا كائنا منهم وانت خبير بان هذا الكلام

خروج عن الانتظام وبعد عن مقصود الكلام غير واف بما قصد اذ الفرق بحسب المعنى ظاهر ايضا
بين الكلامين وهو انه في الا رفيقا منكم يمتنع ان نختار غير الرفيق منهم وفي الا منكم رفيقا
لا يمتنع وانما يمتنع ان نختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا الفرق يعني الفرق بين الا منكم رفيقا
وبين الا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين ما قال الشاعر وهو السيد الحميري في مدح ابي العباس
السفاح لآخر المنبر سائه ما اختار الا منكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم فان
معنى الاول ان المنبر لا يختار الفارس الا منكم ويقتضيه رضاه واختيار الخليفة عليكم ومعنى الثاني
انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا يمتنع ان يختاره من غيركم ايضا فيختل المقصود ويبطل المدح
قوله واذا وقع هذا اي التقصير فيما بين غير المسند والمسند اليه من متعلقات الفعل في النفي
والاستثناء فاعرفه في انما والضابط ان ينزل القيد الاخير من الكلام منزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز ههنا ما جوزته في ما والا من تأخير المقصور وتقديم المقصور عليه
فلا يقال في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد كما كنت تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا في انما ضرب
عمرا زيد انما ضرب زيد عمرا كما كنت تقول ما ضرب الا زيد عمرا وذلك لان ما والا اصل في باب
ذلك الانتقاص لان استدعاء النهي للفعل ليس بذلك القوي وكانه للعدول عنه في ذلك الى الاسمية
فيها بل هو قريب منه لا الى على الاصل وهذا يفيد كون المطلب ايراد غير البليغ الاسم مع الهمزة
اهون منه في ايراده مع هل فنبه اياك الى ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل فان قيل
هب ان العدول الى الاسمية فيما اذا قصد بالاستفهام السؤال الطلب يكون للدلالة على
كمال العناية بحصول الفعل وفيما اذا قصد الانكار لزيادة التقريع والتوبيخ بان ما كان ينبغي
ان يقع على سبيل الحدوث والتجدد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجهه اذا كان الاستفهام
على حقيقته مثل هل زيد منطلق قوله فمن النوع الاول من الانواع الثلثة لكلمات الاستفهام
وهو الذي يختص طلب حصول التصور فتبين بيانه بقوله من طلب حصول التصور حذف واقتصار
الا من المحقق بطلب حصول التصور جمع الضمير العائد الى المذكورات باعتبار ان تلك لكونها
كلمات وافردها لولا فقال ليصح منك تطبيقها لكونها جماعة وضمير يستوجب للكلام والعائد
الى الموصول محذوف اي تطبيق الكلمات في الكلام على ما يستوجب الكلام ويقتضيه بالنظر الى الكلام

اي على منتقى ومن نقد عكس قوله وكذلك يقول ما الكلمة يشير الى ان ما التي لطلب الحقيقة
وان جعلوها فشاملة على حقائق داخلة تحت السؤال عن الجنس فانك لو قلت ما الانسان فكان المطلوب
الى جنس من اجناس الموجودات والحقائق او الاجسام او الحيوانات هو وكذا التي لطلب شرح الاسم
فانك اذا قلت ما الغضنفر فكانك قلت اي معنى اللفظ يعني اي جنس من اجناس المعاني معناه الا
فاللفظة لا يلتبسه فشمله مادة واما التي لطلب الوصف فاسمها ابنة اللغة وكثر استعمالها للكلام
كقوله عم سر والله اعز دون قيل وما المعز دون يا رسول قال الذاكرون الله كثيرا والذا
قوله اجاب عن الوصف اي عن سؤال الوصف للتنبيه على النظر المؤدي الى ان حقيقته
ممتنعة عن حقائق الممكنات لانه وصفه بقوله رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة
بمعنى الاستغناء عن الغير بالكلية اذ لو احتاج لكان له رب فكذا ولم يكن ربا على الاطلاق
والمستغني عن الخلق لا يكون ممكنا والا لكان محتاجا الى الرب فيعود المحذور واذا لم يكن ممكنا
لم يكن تعريفه بالذاتيات لامتناع تركبه بل بالخواص والاوصاف قوله ثم استهزأ بموسى بقوله
ان رسولكم الذي ارسل اليكم وصفه بقوله لمجنون والمسألة الجواب والجواب الكريم مجاز ووصف
الشيء بوصف صاحبه قوله لكون رب العالمين عنده مشتركا اما لانه وان ادعى الربوبية لم يكن
في نفسه يعتقد انه واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير التسليم العقوبة الظلم والاستكبار الشمول
الربي ويبيع السلطان في حسومه وهو انفع الانفس اتباع الباطل الى ما غنيه وتقويه في خياله
ببشلم اولئك البهائم يعني قوم فرعون لم ان لفرعون اماما اي الربوبية وادعائهم النفع
لاولئك البهائم بنظر الى المح المقنع لكونهم من ذوي العقول الى ان ينقذوه اي دعت السحرة الى ان
اوردوا واعتقدوا لهم انه رب العالمين فرعون قوله وان يكون عطف على ان يكون في قوله لكي
ان يكون فرعون الطاعة عنه بالتخفيف الطمع وضمير جوابه وحاضريه ووجههم لفرعون وضمير بدل
لموسى وهو في موقع البدل من المسؤولين لا اي ان لكونه معرفة لانه وان جعل صفة مشبهة
البدل فاضافته ليست الى الفاعل بل الى الجنس البدل فيجعله منقوشا معطوفا على المجرى
المستكن عايدا الى فرعون الصادر الى جواب موسى اي فيجعل فرعون جواب موسى اذ اقوى
حاضريه مخلصا له عن طعن الطاعنين قيل بالعكس اي يجعل موسى فرعون المخلوق والمسؤول

بجوابه نسبتول ان رب العالمين هو فرعون لجهله اي يجعل فرعون متعلق بالطاعة واذا كان
متعلق بالجهل والمعنى ان ذلك اول اجتماعه بموسى كما غاب عنه موسى فهرب حين قتل الواحد
من قومه وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في لم يكنه للمخلص المنصوب لجوابه على ان الخاسر بنا
المخلص
او للجبر في الجواب عنه بنحو وقيل هو ايضا للمخلص ان لم يكن المخلص وقيل لفرعون اي لم
المخلص فرعون كما كان في طاعته تعمق في كلامه توسع وتنطع اي تعمق والغوا الا في القلاة
كانه ملائه فيه واللام في المسجونين للعهد اي لاجعلنك ممن عرفت حالهم في السجن وكان يطرحهم
في حفرة لا يرى فيها نور ولم يسمع فيها صوت الى ان يموتوا قوله واما من طلب سؤال عن
الجنس من ذوي العلم اعترض عليه بالمنع بل هو سؤال عن العارض المشخص لذي العلم
وجواب من زيد ذكر اوصاف له يفيد تشخصه في الخارج لانه ملك وبشر او جني قوله اعطى كل شيء
خلقه اي اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن ويجوز ان يجعل
خلقه مفعولا اولا يعني اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وقدم المفعول الثاني
لانه المقصود ثم هدى ثم عرف كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه وكماله قوله
بين اي بينه الصانع بايجاده لما اوجده وتقديره لما اوجد على الوجه الذي قدره واتبعت عطف
على سلكت وضمير فيه للسلوك او الطريق ولوازمه الدليل المار الحاذف لذلك جواب اذا
وضمير كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعتراف بما ذكر ان سلوك طريق النظر
والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى يفضي الى العلم بكون
الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص والامكان واحدا في ذاته
كاملا في صفاته فيتالف وفي يكون العبادة حالة لا لغيره قوله احد المتشاركين اعتبارا
بالاصل والمراد احد المتشاركين او المشتركات في امر هو يضيفون ما اضيف اليه اي ودفعه
بانه يعم المشتركين في امر الايضاح والبيان والا فالامر الذي تشاركت فيه الثنيان
لا يكون الا بينهما فيطلب منه اي من القايل وذلك كما سوبيه في اي الشاب الخطاب
في الكلم والتزيينه في اي الفريقين فان قيل لا شبهة في ان المسؤول عنه بين غير المسؤول عنه
بان وقد ذكر المص ان معنى من جبرئيل ابشر هو ام ملك ام جني ومعنى الكلم يأتيني اي الاكثر

ام الجنّ **قلت** ذلك ليس من جهة ان المسئول عنه فيهما واحد بل في من من جهة ان كلا من الانس
والملك والجن جنس من ذوي العلم وللذاكر وفي اي من جهة ان خصوصية هذه الاجناس
التي يميز احد الى ركنين في المخاطب والحضور ولذا عرف وللحاصل ان الاعتبار ثمة بالنوع
وههنا بالذوات **قوله** فلذلك قلت اعشرون ام ثلثون الى ان قال ان مميز كم الاستفهامية
يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان مميز ثلثة الى العشرة مجموع مجرور
واحد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور مفرد **قوله** وتقول كم درهمك
ان مميز كم كثيرا اما يحذف بقرينة الكلام ويكون من اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة
او المرات او غير ذلك مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزاء ما ذكر في الكلام او جزئياته
قوله قال قائل منهم كم لبثتم في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على اذانهم في الكهف سنين
عددا ثم بعثناهم وقوله كم لبثتم في الارض عدد سنين في سورة المؤمنين في حق اهل النار
بعد قوله ومن خفت موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقال ابهام
لا يخفى لان الاية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والخطاب للاموات بسؤالهم من الملائكة
وفي مصاحف اهل الحرمين والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك الى البعض او سائر اهل النار
وعدد سنين مميز كم **قوله** وقوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة سؤال تقريع والاستفهام
استفهام تقرير ومن آية مميز كم بزيادة من جاءوا اذا فصلوا بينه وبين كم بفعل متعد وقت زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول لم يسمع زيادة من في غير ما يكون كذلك **قوله** فيه نوى بنصب المميز اي كمه
ليكون استفهامية في موضع المبتدا والخبر قد حلبت وقد عادت صفة لعمة او خالة وعمة الى
اي معوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون مطلقا للكف او القدم وامراة فدعاء والفدع زيغ
عشراء اي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر واما على رواية
جر عمة فكم خبرية اي كثير من العمات وعلى رفعها فيحتمل الاستفهامية والخبرية اي كم مرة او وقت
فيكون في موضع الظرف او كم حلبة او حلبات في موضع المصدر وقد قدم على فعله والمبتدا
جليلة فعل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمرا او يوم الجمعة
او ضربا شديدا زيد ضرب او زيد ضارب **قوله** واما كيف فللسؤال عن الحال اي الحال كنية

لبث الشئ وصفته والتشجي الحزن من شجي بالكسر حزن كالشجى من باب فرح واما ويل للشجي من الخلي
فتعليل لكلمة كان الاولى **قوله** فاتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم وعلى اي موضع اردتم من الاستلقاء
وغيره بعد ان يكون الماتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وتفسيره بمن اي جهة شئتم وذا
لما كانت اليهود يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها في قبلها كان ولدها احول تجيلي
الى الاستعمال الثاني اعني من اين ولهم خلاف في ان انى بمعنى من اين او بمعنى اين
ومن محذوف واكثر عبارة يستعمل بمعنى من اين ليصح على القولين **و** قوله هذا مستدرك فاي
الظرفين المتقدمين اعني انى وكيف والاخر متعلق به وقول الكفار ايان يوم الدين
استهزاء بالمسلمين وباعتقادهم البعث الى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع
الا في الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات يعني الاسماء الموضوعة للاستفهام وقد تتولد
منها معان غير الاستفهام امثال ما سبق في حرف الاستفهام وههنا هل في اليهود وذلك حيث
بدل القرينة على ان ليس المقصود الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو المناسب للمقام **قوله**
مالي لا ارى الهدهد وقد يقال انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر
لي وتلبست في حال عدم رؤية الهدهد امانع ام هو غائب **قوله** وعليه اي على
الانكار والتعجب او التوبيخ ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله بمعنى التعجب متعلق بقوله او حال
من متعلقه خصه بالذكر لكونه العمدة ولكونه اصلح الى الذكر من جهة ظهور استحالته على الله تعالى
وانما المراد حال تشبيه بالتعجب او حقيقته على ظرف الكلام ممن يصح منه التعجب كما في كثير من
القرآن المعول على السنة العباد وصرح بالتعجب في الكلام لكونه من توابع التعجب وما ذكر
كلامه ان مثل هذا الكلام وان فرض كونه صادرا من البشر فمعلوم انه ليس يقصد الاستفهام
عن الاحوال كيف وقد بين الحال وهو حال العلم بالاطوار المختلفة المذكورة وبالنظر
الى الظاهر ليس استفهاما عن جميع الاحوال على ما هو مدلول كيف بل عن حالة نوع خاص
بالكفر وهو العلم والجهل لما اذا قلت كيف جئت كان سؤالا عن حالة تعلق بالمجيء من نحو
الركوب لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم اذا قيد بقوله وكنتم امواتا الخ بمعنى
وانتم عالمون بذلك انتفى حال الجهل ايضا وصار المعنى في اي حال تكفرون حال العلم بالصارف

التوبيخ للغافل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى ينبغى ان لا يكون الكفر والتعجب
بمعنى ان كل عاقل ناظر فى هذه القصة يتعجب منها والتعجيب بمعنى اسمعوا ايها الناس يقولون
وانظروا ايها الناظرون وتعجبوا ان كفرهم الجلى مع هذا الصارف القوى والتوبيخ بمعنى
اليس لكم حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع القبيح فى غاية الوضوح للعارف
قوله من الخارج وما ذكره فى تقرير الكشاف ذكره ثانيه من بعض التطويل وان اشتمل على زيادة
تفصيل قوله الظرف يعنى فى حال متعلق بمعنى النفى فى لا بد واشار جواب اذ قيل الا ترى
السؤال الى كون الكافرين على احدى الحالين واما حالين منصوب بدل من قوله ان
يكونوا على احدى الحالين لانه المجرور وخبر الكفر جواب اذا قيل والضمير فيه عايد
الى مصدر قيد وضمير وجوده وتعداه للكفر عن سؤاله عن غيره لجواز ان يجرى الاسماء او دون
الظروف قوله حال بدليل المخاطب اى انه متعلق بيقال والانكار ههنا بمعنى النفى
اى لا ينبغى لك قوله لكونه اى لكون هذا الكلام اى انما كان للتوبيخ والتقريع لكونه
سؤالا عما كان يدعى لكونه مغيثا اين هو بمعنى انه ليس لان مكانه ليس مع فلكون يعينون
ويصرفون من النكبة باتيكم قوله وقد عرفت بما ذكرنا من اول الباب الى ههنا ان
استعمال كلمات الاستفهام فى معانيها والتصرف بمعونة القرائن عن معانيها واطلاقها على ما يناسب
المقام من المولدات وقد يكتسب الطريق لحملها على غير معانيها بمعونة قرائن الاحوال
قوله واذا سلكتها اى الطريق الذى عرفتها فاسلكها عن كمال التيقظ كما عرفته والتنبه
لانه لا يخفى الصرف عن معانيها وان كان يساق اليه ومع هذا فهذا اليق بالمقام
الى الافهام قوله وقوعا او غير وقوع تمييز من نسبة كان الفعل فلا يجوز ان تكون كونك
سائلا عن الضرب هل وقع ام لا ازيدا لان التقديم يستدعى العلم بوقوع الضرب
المخاطب والسؤال عن الوقوع يستدعى العلم بوقوع الضرب من المخاطب السؤال عن
الوقوع يستدعى الشك فيه فيتناقض وكذا انت ضربت زيدا اذا قصد به ان المسند
اليه كان فى الاصل مؤخرا لان التقديم للاختصاص يستدعى العلم بوقوع الضرب على زيد فجعله
سؤالا عن وقوع الضرب يناقضه بخلاف ما اذا لم تنو التقديم وجعلته من اول الامر

الامر مبتدا وقلب الكلام على المفعول دون التخصيص فانه يجوز ولم يعتبر هذا الشرط فى المطول
وان كان يحتمل ان يكون التقديم للحصر والاختصاص لانه قليل جدا لم يعتبره الجمهور اصلا بخلاف
المسند اليه فان كونه مبتدا من اول الامر غير مفيد للتخصيص مساو لاعتبار التقديم بل ربما يكون
ارجح بحكم الاصل وكذا لا ترضى ان تقول انا زيدا ضربت ام لا وانت ضربت ام لا سؤال
جعلت ام لا بمعنى ام لم تضرب احدا او لم يضرب احدا وبمعنى لم يضرب زيدا او لم يضرب انت لان ام
سؤال عن تعيين احد المتساويين فاذا وليها نفى الفعل كان مقابلها اثبات الفعل كيف ما كان
المخصوص المفعولية او الفاعلية على ما يعطيه التقديم وانما قال لا ترضى دون لا يجوز لانه يحتمل
احتمالا بعيدا ان يقال معناه ام لا زيدا ضربت بل غيره وام لا انت ضربت بل غيرك
فيكون التردد فى التعيين لكنه بعيد عن الفهم مخالف للاستعمال قوله وان اردت بالاستفهام
التقرير بما ذكر فى صيغة الاستفهام السوال عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والفرق بينهما
فى صورة التركيب بما يصح وما لا يصح حاول الموارد ذلك فيما هو بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام
وكالمسبقة فى كثرة الاستعمال وهى التقرير والانكار والتقرير عندهم يقال بمعنى التحقيق والتثبيت
ويعنى الحمل على الاقرار وهذا هو المعنى الشايع فيما بينهم والاول هو المراد ههنا بدليل قوله حال
تقرير الفعل دون ان يقول للتقرير بالفعل وامر بقياس التقرير على مثال الاثبات فى نسخ الانكار
على منوال النفى فقوله فاحذه امر من حذوت النعل بالنعل عداه بعلى لتضمين معنى القياس واورده
لتقرير الفعل فيما يلى تنبيها على جوابه بالامر والمضارع والانكار للفعل فيما يلى الهمزة
تقريع وهو اضربت زيدا والاخر ضمنى وهو ازيدا ضربت ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما ويدعى
انه ضرب احدهما فانك انكرت ما اعتقده المخاطب طلبا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد
بدون محل وباقى المحال منتفية فى اعتقاد المخاطب فاذا انتفى هذا المحل ايضا كان ذلك نفيا للازم
وهو دليل على نفى الملزوم وبرهان عليه ونظيره من التنزيل قل ءآلذكرين حرم ام الانثيين
ان المراد التحريم لكان اما هذا او ذاك وكلاهما منتف فالتحريم انكار ان يحرم الله من النعم شيئا
ويوصفها شيئا من نوعى ذكورها واناثها ولا مما يحل اناث الجنسين وكذا فى جنس الابل والبقر وذلك
انهم كانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة

لم يجوز

تجنس

لقربى وكانوا يعبدون فدحرهما الله واورد من امثلة تقرير الفاعل قوله تعالى أأنت فعلت هذا
بآلهتنا يا ابراهيم وتقرير دلايل الاعجاز ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار وقال لم يقولوا ذلك
وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان كيف وقد اشاروا
الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم ولو كان التقرير بالفعل لكان
الجواب فعلت او لم افعل وما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين من دون الله يقوي هذا الظهور ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت
فان قيل لا دلالة في السياق على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم هو الذي كسر الاصنام حتى يحمل
بالهمزة على التقرير دون حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه انه خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين وانه لما قيل من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم فظاهر سوق الاستدلال من ذمة الاصنام على انه الكاسر لها وذكر في التفسير قوله تعالى
فراغ عليهم ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام
فاقبلوا اليه يسرعون ليكفوه قوله اغير الله اتخذ وليا اغير الله تدعون تقديم المفعول والاولى
بالهمزة في الانكار ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولي كذا
المعنى اتخصون آلهتكم بالدعوة اذا اصابكم ضرام لا بل تخصون الله بالدعاء دون آلهتكم فيكشف
ما تدعون اليه ان شاء واما في قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه فتقديم المفعول ليس بظاهر لانه من باب
الاضمار على شريطة التفسير فيحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر مؤخرا عنه
ولذا قال ومنه ايضا ولم ينظمه في سلك الآيتين المذكورتين ووجهه ان سياق الكلام يدل
على انهم لم ينكروا مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنسية وطلبوا ان يكون من جنس
فوقهم الملائكة وقالوا ايضا لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا واحدا انكارا
لان يتبع الامة رجلا واحدا او ارادوا واحدا من افناء الناس اي ليس باشرفهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل
بعد المنصوب ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه
فيذكر لما لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في البعض بمعنى ما كان ينبغي ان
يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماضي

في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل ثم او لا يكون ذلك في الحال او الاستقبال حاول التنبيه
عليه وعلى ما بينهما من التفاوت نحو أعصيت ربك وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان الذي كان ومعنى التعجيب لم تعصيه ولا ينبغي ان يكون منك العصيان
ونحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واصطفى البنات على البنين لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك
انهم قالوا الملائكة بنات الله فانكر ذلك عليهم وقال أفأصفاكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بما فضل
الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه وهم دونهم البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي له
ذلك ونحو أنلزمكموها لانلزمكم على قبول البينة ولا نكرهكم على الاهتداء بها وانتم لها كارهون ولا نكاد نرهبها
قد جيء بضميري المفعولين متصلين وفي مثله يجوز انفصال الثاني مثل انلزمكم اياها تقرير واياك ان
ركد لسبق في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون تارة للتقوى
بان يعتبر الضمير من اول الامر مبتدا وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنوي قدم للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للتقوي لا غير والمنكر مثل رجل جاءني للتخصيص
لا غير فاشار ههنا الى انه ينبغي ان يكون حاضر الذهن عند ادخال الهمزة للاستفهام او للتقرير او للانكار
حتى يحمل كلا من التراكيب على ما يليق به من التقوي او التخصيص قطعا او احتمالا فيحمل ابطل ضرب على ابطال كونه
الفاعل لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت تارة على انكار فاعليته زيد وتارة على انكار الفعل
قرينة المقام وازيد ضرب على انكار الفعل البتة دون انكار الفاعلية بتسليم الفعل لما سبق من ان المظهر
المعرف يحمل على الابتداء البتة دون التقديم بمعنى ههنا نقض على قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم
على التقديم بناء على ان ليس القصد الى التخصيص والمراد به ان الاذن ليس من الله لا من غيره ولكن الا الاسم
على ان الله مبتدا من اول الامر والمراد تقوية حكم الانكار بانه يوهم ان مثله يحتمل التقديم والتخصيص
اذا كان مناسبا للمقام وقد سبق انه ليس كذلك والجواب ان المذكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل
عرف ليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم
وحق المنكر حمله على وجه التخصيص لانه ليس نفي لنا نحو زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم الا ان يقدر
بذلك الوجه البعيد وهو كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل كما في اسروا النجوى الذين ظلموا اقدم للتخصيص
فلا يترك مقتضى المعرف لكونه على شرط الابتداء فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا يترك في الآية لما في كونه
ملائما لمناسبة المقام اذ نقول انه على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا

على ما يراه الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في مواضع فلا سبيل اليه في هذه الآية
لان النفي على نفي الاذن من الله تعالى لا على تسليم ثبوت الاذن وانكار ان يكون الفاعل هو الله تعالى
متعين لحمله على الابتداء وافادة التقوي على رأيهما ايضا فيكون ذلك اعتراضا على صاحب الكشاف حيث
عد الآية من قبيل أغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله ولوا
منه تقوية الانكار حال من ضمير الحمله والتقرير نحو قوله تعالى وفيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل
على كلام يفيد التقوي كان لتأكيد الانكار لا انكار التأكيد كما اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل
أغير الله اتخذ وليا كان لاختصاص النفي لا نفي الاختصاص كما ينفي بعينه على ما سبق من ان مثل
ما هم بمؤمنين لتأكيد النفي كما انا ما قلت وما زيدا ضربت لاختصاص النفي قول الابيوردي لانت
تجنبا بالجد بعدهم ولان بالحي عيش كما كان ثم نيا سبيل الاختصاص كان لتأكيد النفي فان قلت
هذا مستقيم في مثل التقرير والانكار فما وجهه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا
وازيد قايم عند نية الابتداء دون التقديم بل ما وجه كثرة التأكيد بعد حرف الاستفهام مثل أئنك لانت
يوسف قلت هو جار على الاصل من كون الاستفهام عايدا الى التحقيق والتأكيد حتى ان اصل الحكم كانه
معلوم وانما السؤال عن تأكده وتقرره وهو الغاية من التأكيد والتقرير قوله وانظم في هذا السلك
ان سلكه قوله تعالى آلله اذن لكم في الحمل على الابتداء للتقوي دون التقديم للاختصاص في قبيل النفي
في الآيات الثلث وانما قال ان الانكار على اصل الحكم دون فاعلية الفاعل مع تقرر الحكم لان قائل
تقرر ليكون التقديم للاختصاص على ما يذهب اليه الكثيرون في الاثبات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا
وهم يخلقون وهو يتولى الصالحين فهم يزعمون وهم قد صرح به للتقوي دون التخصيص وهذا الظاهر
في أفانت تكره الناس أفانت تسمع الصم اذا لم يحمل على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار
ان يكون هو الفاعل مع اثبات ان الفعل متقرر وفاعله غيرك واما أهم يقسمون رحمة ربك
فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص مع الاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل
من القريتين عظيم وان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله ولهذا اعقبه
بقوله نحن قسمنا والحق ان امثال هذا موقوفة الى قرينة الحال واقتضاء المقام وهي تختلف باختلاف
الطباع والافهام فمن ادعى احد الطرفين فمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليحتج على من لم يلق الطرف الآخر

الآخر كذلك ولا يمنع احدهما على الآخر بعضا بل ما لم يظهر حجة امتناع هنالك واما تجدد انا لا نمنع ان الحمل على
هذا او لم لا يجوز ان يكون ذلك مثل ان يقال لا نمنع ان الآيات الثلث على التقوي دون الاختصاص
او بالعكس فخارج عن قانون هذا الفن وانما يقع في البرهانيات قوله واذ قد عرفت انه في الكلمات
الاستفهام وقد عد في بحث المسند اليه انه يجري في قانون الطلب وضع تضمن الاستفهام صدر الكلام فهذا تقديم
تزيد وحاصله انه طلب والطلب لا يكون الا لما به فرط اهتمام ولكن ما به فرط اهتمام يجب تقديمه في الكلام لا يرد
عليه ان الاخبار ايضا لا يكون الا لما به فرط اهتمام لان الانسان كثيرا ما يخبر بما لا يعنيه لكن يرد ان كلا
من الامر والنهي طلب ويقدم معموله عليه جاز مثل زيدا اضرب وعمرا لا تضرب والاستعمال ان النهي
طلب الانتفاء وهو دليل على عدم الاهتمام لانا نقول فيكون اهتماما بالانتفاء والترك وتحقيقه وفيه
الط ويمكن ان يقال المراد انه طلب للحصول في الذهن واشتغال باشرف المدركات خلاصة حتى تعلق
به او ان يتخلص بصورته وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه
قد لا يكون بهذه المثابة لا يقال الط لزوم تقديم الطلب بل ما به الطلب كاداة الاستفهام والا لزم
من الدليل لزوم تقديم المطلوب لانا نقول الط بالطلب والطلب بالادوات وبهذا تم المط قوله
لا يعجبك نهي غايب من التعجيب فاعله لزوم وهو مصدر مضاف الى الفاعل مفعوله صدر الكلام
فان قيل ليس الاستفهام لازم صدر الكلام بل ملزومه فالوجه ان يروى صدر الكلام بالرفع ويجعل
المصدر مضافا الى المفعول قلنا اراد باللزوم اللصوق وعدم المفارقة بمعنى انها لا توجد بدون صدر
الكلام وقد يقال في صدارة الاستفهام انه نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر في
الكلام ليعلم من اول الامر انه ذلك النوع ورد بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام قوله
وجوب التقديم عطف على لزوم وخص كيف واين ومتى بالذكر مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام
لانها ظروف اي على اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا حالة لها متعلق كما في الظروف
مثل حصل يحصل فربما يتوهم ان وجوب تقديم هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى عاملها حتى يكون التقديم
كيف حصل لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المبتدا الذي وقعت هذه الجملة خبرا له فازال هذا الوهم
وصرح بوجوب تقديمها على المبتدا الذي وقعت لانها في الفاظ مفردة هي الاخبار بالمبتدا
وسكت عن اني وايان لانهما في معناها وحكمهما حكمها واما بواقي الاسماء مثل ما ومن واي وكم فمفردات

بحصة يعلم وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه واقتضاء الكلي
لانها اعم من حروف الاستفهام ومما يتضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء في ذلك كونها
مبتدآت مثل ما عندك ومن في الدار وايهم ياتيني وكم درهما في الكيس او اخبارا مثل ما هذا
ومن ابوك واي رجل اخوك كم درهما مالك فيمن يجعلها عند كون المرفوع بعدها معرفة اخبارا
او مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم ما خذ ومثل متى تسافر واين تمشي الا انها
في انها تنزع على كم فصول وعلى هذا القياس فان قيل اليس يبطل صدارتها بدخول الجار
عليها قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدارة يعد مثل الجار اي اعن هذا تسال ام ذاك فتقس عليه
وكذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من يضرب وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور واما ما يقول
في الكلام بعض الثقات من نحو يكون ماذا دقيق ماذا وفعل ماذا فالوجه ان يكون ماذا مفعولا لمحذوف
مدلول عليه بما تقدم اي ماذا يكون على طريق التفسير بعد الابهام قوله الباب الثاني في الامر
قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم لمن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب فيكون ضروريا فالآن
يذكر ان ما يستعمل لتادية هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو وان لفظ ام ولام ومعنى وضع وان
الالفاظ المستعملة في الامر حقيقة في طلب الاستعلاء فقط وانها للايجاب والوجوب قطعا بلازمه وقد لا بانه
وان ما سوى ذلك يستفاد منها بمعونة القرائن فقوله سبح الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف اشار
الى ما قال فيه لعلم ان طريق الاشتقاق للامر ان يحذف من المضارع الزائد في اوله ويبدل بالفاء
ان كان متحركا والا فان كان ينتقل بالتنقل رددت الهمزة اسقطت والا طلبت الخ ومثل مضمومة
في باب يفعل مضموم العين مكسورة فيما عداه ثم يحذف الاخر ان كان معتلا او سكنه ان لم يكن والا فاذا ادغم
في الشد دباي حركة شئت اذا كان ما قبله مضموما والا فبغير الضم وقوله وعده اسماء ذكرت
في علم النحو اشارة الى ما عد في اسماء الافعال من نحو رويد وتيدا وهلم وهات ودونك وعندك
وحذرك وصه ونزال وبله وعليك الامر وبه وصه ومه وهيت وهل وهيك وحيا وقدك وقطك الخ
وامين وما كان على فعال امرا نحو حذار وتراك ونزال وكانه مال الى مذهب سيبويه والا فهو
من الصيغ المضبوطة لكونه غير قياسي في جميع الثلاثيات المجردة وقوله الامر اي لفظ امر في لغة
العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام الجازم والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة على سبيل الا

الاستعلاء طلب العلو وعد نفسه عاليا سواء كان العلو حقيقة كما في امر الاعلى للادنى او لا كما في
امر الادنى للاعلى ولهذا ينسب الى سوء الادب لان ذلك معناه الحقيقي الصادر بحسب اللغة لانه اذا استعمل
ذلك يقال له فهو امر واما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة بحسب
عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء قوله واما ان هذه الصور اي منزل وانزل ونزال
وصه والالفاظ التي من قبيلها يعني جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسماء
المعدودة المختلف في بعضها انه قياسي او سماعي كنزال والتنوين في بعضها انه سماعي كصه هل هي
موضوعة في اللغة بوضع شخصي كاسماء المعدودة او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل
الاستعلاء ام لغيره فخلاف فقيل نعم هو للطلب على سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل
للندب خاصة وقيل لهما بالاشتراك اللفظي وقيل لهما وللاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر
المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاظهر هو الاول وهو انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكروا ان ذلك اقوى امارات الحقيقة ثم ابتنا بوجه كثير يفيد افادة
الظن كالاول الا انه يقويه وهو اطباق ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى الامر
بقولهم لام الامر وصيغة الامر دون غيره من المعاني التي استعمل فيها اللام والصيغ بان يقولوا صيغة
الاباحة او الدعاء او الالتماس او الندب او نحو ذلك الا انها وجه التاييد ان الشايع مثل هذه
الاصل م
الاضافة هو الاضافة الى ما هو مدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء
واسماء الاصوات وافعال المقاربة وغير ذلك والامر وان احتمل ان يكون المراد به هنا المعنى اللغوي
النحوي والاضافة بيانية كافعال الماضي والمستقبل لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل
الاستعلاء وهذا القدر كاف في التاييد وبه يندفع نظر صاحب الافصاح لان الظاهر ان وجه ما ذكرنا
من كون الامر على معناه العرفي فقوله هل اي موضوعة جملة استفهامية وقعت خبر ان واسم
الاسم والخبر مبتدأ خبره الجملة الواقعة جواب اما اعني فالاظهر انها موضوعة لذلك والعائد
محذوف اي فيه وقوله وتوقف ما سواه عطف على تبادر الفهم والضمير للامر يعني استعمال الصيغ
على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار متعلق توقف والدعاء وهو الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم
اغفر لي والالتماس الطلب على طريق التساوي كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب على قصد

كون الفعل افضل من الترك والترك جايز في الجملة مثل فكاتبوهم والا باحة الطلب على تقدير تساوى
الفعل والترك مثل فاذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخويف وسخط الاتيان بالمامور
به مثل اعملوا ما شئتم وتحقيق معنى الحقيقة ليس البسه كثير حاجة قوله ولا شبهة قد ذهب اكثر من العلماء
الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء نعم الايجاب والندب وان الاول يكون الامر حقيقة فيه الطلب
على سبيل الاستعلاء ومعناه انه للقدر المشترك بين الوجوب والندب والمص يدعى انه لا شبهة
في ان ذلك يستدعى من الامر الايجاب الا انه لا يقتضى الوجوب على المامور ما لم يكن الامر عاليا
اذ قد سبق ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب غريب ان حقيقة الامر الايجاب لكن في الوجوب
تفصيل فقوله لا شبهة في ان طلب المقصود اشارة الى ما سبق من ان الطلب بالامر ان يحصل في الخارج
ثبوت ما هو مقصود اى حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل
التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله ايجاب الاتيان به اى بالمقصود وقوله على المطلوب عنه اى
طلب منه المقصود وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه بحسب اعتقادات مختلفة
من الشرع والعقل والعرف يعنى ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من
العرف فعرفا وقوله والا اى ان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل
وقوله فاذا صادفت هذه اى صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط
المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادت الوجوب الا اى ان لم يصادف اصل الاستعمال
بالشرط بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من العالى لم يفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب
ووجوب وقوله ان استعمل بان تولدها ما يناسب المقام وفى الكلام دلالة على ان امر الاباحة
ايضا لطلب الفعل كامر الايجاب والندب لا ان يكون لطلب الفعل او الترك على التسوية حيث
لا يبين فرق بين امر الاباحة ونهى الاباحة بان كان الترك محظورا فورد النهى للرفع في الترك
والى هذا نظر من قال ان امر الاباحة كالجنس للايجاب والندب يعنى انه ليس معناه الا مجرد طلب الفعل
من غير دلالة على زيادة كمنع الترك او مرجوحية وانما قال ذلك بقرينة من الخارج قوله الباب
الرابع في النهى وهو طلب انتفاء الفعل المتصور في الخارج او طلب كف النفس عنه وقولهم حذوت
حذوه بمعنى اتبعت اثره وسرت على طريقة عبارة شايعة فيما بينهم ومعنى صحيح ظ وقف زيد حذوه

به حذو عمرو والنهى محذو به حذو الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مختل لان حذوت في هذا
المعنى متعد بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل اى قطعته به فالقياس ان يقال النهى محذو بالامر فكانه نزل
منزلة اللازم ثم عدى بالباء وانتصب حذو الامر على المصدر والوجه بعيد غير ظاهر قوله بالشرط
المذكور اى كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة فان قلت ليس هذا طريقة الامر بل الاستعلاء
منه اعم من ان يكون مع العلو او لا وان العلو شرط لافادته الوجوب وكذا النهى قلت ما ذكره
حقيقة استعمال الامر ويجوز ان يكون هذا اعنى العلو اصل استعماله يعنى الغالب الراجح فيصح الكلام
فان قلت اى حاجة الى قوله لا على سبيل الحقيقة الاستعلاء بعد قوله والا يعنى وان لم يصادف
استعماله على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور وكيف احتج اليه في الالتماس دون الدعاء لانه يمكن
ان يكون بانتفاء الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعلاء فلا جرم احتاج الى التوقف
لانتفاء الاستعلاء ليتحقق الالتماس والدعاء الا ان لفظ السهل اغنى عن ذكره قوله والامر
والنهى والتراخي اى يجوز التاخير متفوض الى القراين وهذا مذهب بعض الاصوليين وامثال هذا
ظنيات يكتفى فيه بالاقناعيات والتنبيهات في الاخذ بالاول والاخلق والا ظهر في الفهم
والانسب بالمشاركات والاليق ولا خلاف في ان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر لذلك سبب
سوى كونهما للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر والنهى شاركانهما في ذلك فكذا
في الفور وهذا هو المراد بقوله وانظر الى حال ما يطلب باخوى الامر والنهى مبنية على ان
حقها الفور صالح للتنبيه ثم اورد شبهتين تقريبين ويرد على الكل ان الكلام في مطلق الامر والنهى
ودفعها مع القراين فقوله والتراخي مبتدا وخبره توقف من التوقيف وقوله الى ان المولى متعلق
بتبادر الفهم وقوله دون تقدير في موقع الحال من الفهم او من مجرور الى اى لتبادر الفهم الى الجمع
متجاوزا التقدير والفاعل المحذوف للمصدرين اعنى تقديره وارادته هو المولى وارادته عطف على الجمع
اى يتبادر الفهم الى ان المولى غير الامر لا الى انه قدر الجمع بين القيام والاضطجاع في الطلب لكن
الجمعين ليستعجل بل مع ارادة تراخى القيام واياك ان تجعل ارادة عطفا على تقدير وقوله فقد
تقول السبحان والتضمير للعبد قوله واما الكلام اشارة الى خلافية اخرى في الامر والنهى هى
انهما للمرة او التكرار والجمهور على انه لا دلالة لمطلقهما على شئ من الامرين واختار المص التفصيل

قلت انتفاء الاستعلاء بالشرط المذكور

بالاشبه وتفصيل المذاهب والمسائل وتقرير الادلة والاجوبة مذكورة في كتب الاصول سيما
مختصر ابن الحاجب فلا نطول بذكرها فقوله فلا يطابق اعتراض بان المعطوف عليه والمعطوف
اعني قولك في الامر وقولك في النهي وقوله فالاشبه جزاء الشرط اعني وان كان المطلب وقوله
كما نبهت عليه في صدر القانون يعني قوله ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب فانه اذا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب يتعين ان يكون حصول المطلوب
الذي يستدعيه في المستقبل وهذا معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحصول وضمير صيرورته للاستقبال
والمراد بقبل صيرورته حالا هو زمان الحال لان زمان الحال هو قبل صيرورة المستقبل حالا
والنفي لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الموجود المطلوب في الاستقبال حاصلا
وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل قوله واعلم ان هذه الانواع الاربعة
التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها اي في انها
يصلح قراين على ذلك وصرح ابن الحاجب بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك
عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل عين ذلك المطلوب الخارج فان العلة
الغائية وان كانت بماهيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل لكنها بوجودها معلولة لها
ولهذا يقال ان الغاية متقدم في الذهن ومتأخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحامل مسببا عن المطلوب الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا
حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول
ومسببية الثاني فالزم السبب الحامل بان صدق بعد هذه الاشياء، واما الاخبار فلا يستلزم ان يكون
لتحصيل سبب عنه وانما هو لافادة علم المخاطب بمضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يقع الجزم في جواب
التمني قوله واما الغرض اعتراض من الامثلة لدفع الاعتراض بان النحاة قد جعلوا انجزام المضارع
في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض وانت اقتصرت على الاربعة التي سواه وقوله على
اي على انفراد مصدر وحده لكلها وصح قوله قال الله تعالى حكاية عن زكريا واني خفت الموالي
من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا يرثني اشار الى ان الامر الذي يقدر
بعده الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته بل لو كان للدعا او غيره جاز والى انه انما يقدر الشرط

وبجزم المضارع اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا فذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا نحو قم يدعوك فقوله يرثني في قراءة ابي عمرو والكسائي
مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع فالجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والتفق على الا
اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب يحيى لم يرث
بل هلك قبله فان قيل الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه وهو كذب في الظاهر لزوم كون
غير مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا ليس الكلام هو في الحقيقة اخبار وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه
فقال ليرثني غاية الامر انه لا يترتب على طلبه ما كان غرضا له وكم مثله للانبياء، وورثه يعني من مثل
من آل يعقوب يستعمل الى مفعول مثل يرثني والى مفعولين ورثه مالا والمراد ههنا وارثه منه العلم والشريعة
وفسل ارث الحبوة ومن آل يعقوب الملك قوله وقال تعالى اشارة الى مثال آخر من التنزيل الكرام
جواب الامر اشعار الى ان الامر لا يجب ان يكون بمضمونه بحيث يستقل بالسببية بل يكفي ان له دخل في ذلك
وانتفاء السببية بالجملة ولو بوسائط فان التقدير ان قل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا
ويجوز الامر بانه لا يستقل سببا في حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالايمان زادهم
شرفا بالاخبار عنهم بكونهم بحيث يكفيهم في الامتثال مجرد الامر ولذهول البعض عن هذا المعنى جعلوا
يقيموا مجزوما باضمار اللام الجازمة اي قل لهم قولي لك ليقيموا بطريق الامر الغايب يعني ليقيموا
اقيموا ورده المص بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا نظير اضمار الجار في الاسماء وكما في قول رؤبة جواب كيف اصبحت اي بخير لكون الجزم
فيها بمنزلة الجر في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر بهذا ... ماذكر بانه كونه
جواب الامر قوله بتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم وانه جائز
في غيرها ايضا لكثير الفايدة ومنها سعد بن وان كان فيه كثرة علوف بالنسبة الى حذف اللام الجازم
ثم تكلم بكثرته في ابلغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم التقدير وجريانه في الجزء الاخير من الشرطية اعني
الجزء الذي هو المعطوف من الكلام والمقصود بالافادة وقدر المبتدأ فلم يقولوا بتغيير الجملة الاسمية فتحسن
انشاء ان الجمل حسن والجمل فان الله هو الولي مرتبا على ام اتخذوا من دون الله اولياء مع انه انكار
ثم نهي بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق

بالانشاء وتفصيل المذاهب في المسائل وتقرير الادلة والاجوبة مذكور في كتب الاصول سيما
مختصر ابن الحاجب فلا نطول بذكرها فقوله فلا يطابق اعتراض بابن المعطوف عليه والمعطوف
اعني قولك في الامر وقولك في النهي وقوله فالاشبه جزاء الشرط اعني وان كان المطلب وقوله
كما نبهت عليه في صدر القانون يعني قوله ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب فانه اذا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب يتعين ان يكون حصول المطلوب
الذي يستدعيه في المستقبل وهذا يعني توجهه الى الاستقبال ضمير وقوعه للحاصل وضمير صيرورته للاستقبال
والمراد بقبل صيرورته حالا هو زمان الى الآن لان زمان الحال هو قبل صيرورة المستقبل حالا
والمعنى لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الموجود المطلوب في الاستقبال حاصلا
وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل قوله واعلم ان هذه الانواع الاربعة
التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها اي في انها
يصلح قراين على ذلك وعرفه ابن الحاجب بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك
عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل سبب عن ذلك الطلب في الخارج فان العلة
الغائية وان كانت بماهيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل لكنها بوجودها معلولة لها
ولهذا يقال ان الغاية متقدم في الذهن ومتأخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا
حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول
ومسببية الثاني فاطرح السبب الحامل بان صدرته بعد هذه الاشياء واما الاخبار فلا يلزم ان يكون
لتحصيل سبب عنه وانما هو لافادة علم المخاطب بمضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يتعين الجزم في جواب
النفي قوله واما الغرض اعتراض من الامثلة لدفع الاعتراض بان النحاة قد جعلوا اجزام المضارع
في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض وانت اقتصرت على الاربعة التي سواه وقوله على حدة
اي على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة قوله قال الله تعالى حكاية عن زكريا فاني خفت الموالي
من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهب لي من لدنك وليا يرثني اشار الى ان الامر الذي يقدر
بعده الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته بل لو كان للدعاء او غيره جاز وانه انما يقدر الشرط

ويجزم المضارع اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا فذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا مثل اكرم رجلا يحبك او استئنافا مثل قم يدعوك فقوله يرثني في قراءة ابي عمرو والكسائي
مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع فالجمهور على الوصفية كما هو الظاهر واتفق على الا
اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان المرهوب يحيى لم يرثه
بل هلك قبله فان قيل الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه وهو كذب في الظاهر لزوم كون
غير مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا المراد بالكلام هو في الحقيقة بالاخبار وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه
فقال يرثني غاية الامر انه لا يترتب على طلبه ما كان غرضا له ولم يقله للاستئناف وورث سلالة من قبل
من آل يعقوب يتعدى الى مفعول مثل يرثني والى مفعولين ورثته مالا والمراد ههنا بارثه منه العلم والشريعة
ونسل انبياء الجنون ومن آل يعقوب الملك معه وقال تعالى اشارة الى مثال آخر من التنزيل الكرام
جواب الامر اشارة الى ان الامر لا يجب ان يكون بمضمونه بحيث يستقل بالسببية بل يكفي ان له دخل في ذلك
وافضاء اليه بالجملة ولو بوسائط فان التقدير ان قلت لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا
ومجرد الامر بالشيء لا يستقل بسببية حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف بالايمان زادهم
شرفا بالاخبار عنهم بكونهم بحيث يكفيهم في الامتثال مجرد الامر ولذهول البعض عن هذا المعنى جعلوا
يقيموا مجزوما باضمار اللام الجازمة اي قل لهم قولي لك ليقيموا بطريق الامر انه يبعدها يلقون
اقيموا اورده المص بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امرتنا لا نظر اضمار الجار في الاسماء كما في قول رؤبة جر جواب كيف اصبحت اي بخير لكون الجزم
فيها بمنزلة الجر في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر بهذا اجرام ما ذكر بانه
جواب الامر قوله بتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم وانه جائز
في غيرها ايضا لكثير الفايدة ونبه سعدي وان كان فيه كثرة خلاف بالنسبة الى حذف اللام الجازم
ثم حكم بكثرته في ابلغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم التقدير وجريانه في الجزء الاخير من الشرطية اعني
الجزاء الذي هو المقصود من الكلام والمقصود بالافادة وقدر المبتدأ في فلم يعقلوا لم يعتبر الجملة اسمية فيحسن
الفاء زيادة حسن ولم يجعل فالله هو الولي مرتبا على ام اتخذوا من دون الله اولياء مع انه انكار
توبيخي يعني لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء كما تقول لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق

للعبادة لان الانكار وان كان راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه من الشيء حكمه حكم ذلك البتة
فالذوق الصحيح شاهد صدق على حسن قولنا لا يتخذوا من دون الله اولياء فانتم هو الولي دون
قولنا اتخذ من دونه فهو الولي وصلاح وانما حسن معه الواو الحالية كما في قولك اتضرب زيدا وهو اخوك
دون فهو ومن امثلة صدق الشرط في القرآن ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي ان لم يتيسر لكم
العبادة في ارض فخصوني بالعبادة في ارض سواه ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله
اذا لذهب كل اله اي لو كان معه اله اذن لذهب ومنها فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون
شيئا فاياي فارهبوا لا ترهبوا سواي وقوله وكذا تقدير لولا لها اي لاجل قراين الاحوال كقوله
واستكبرتم عطف على فان وهو على شهد والمعنى ان كان القرآن من عند الله وكفرتم الستم ظالمين
بمعنى كنتم ظالمين قطعا لان الاستفهام لانكار النفي والتقرير بما دخله النفي ومن امثلة تقدير لو
ولو ترى اذ وقفوا ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى الذين ظلموا اذ يرون العذاب ان القوة لله
جميعا الى غير ذلك قوله الباب الخامس في النداء مباحث النداء منها ما لا تعلق له بعلم المعاني
كبحث اعراب المنادى وبنائه وترخيمه وامثال ذلك ومنها ما له تعلق به كتعيين ما وضع وتفصيل
الكلام في معانيها الاصلية والعدول بها عن الاصل لنكتة ونحو ذلك مما يتعلق بتطبيق الكلام
لمقتضى الحال وقد تعرض في علم النحو للقسمين جميعا الا انه حق بهما الثاني بالذكر لانه الذي
يتعلق بنظر علم المعاني كانه قال بعض مباحث النداء التي يناسب ان يتعرض لها في علم المعاني
قد سبق التعرض له في علم النحو فلا نتكلم فيه وانما نتكلم في البعض الذي لم يسبق التعرض له لتعلقه
بنظر النحوي بخلاف البعض الاول اما تعيين الحروف فمن جهة نصبها الاسماء فلا بد من
ذكرها في بيان العوامل واما تفصيل معانيها فلما جرت به عادة النحويين من بيان معاني حروف
الجر والحروف المشبهة بالافعال وغيرها ومعاني الافعال الناقصة وافعال المقاربة وغيرها
على طريق تكميل الصناعة وتكثير الافادة مع اعترافهم بان ذلك وظيفة لغوية قوله سبق التعرض
لذلك حيث قال النصب الذي ينصب اسما من الحروف الخمسة لاسمائه يا وايا وهيا
لنداء البعيد حقيقة كيا عبد الله اذا كان بعيدا منك او تقديرا لبعيد كمن سها عنك وهذا كما في يا الله
المخلوق لما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى جد الامر الذي ينادى له كنزا له

ايته بنيته بيا واي والهمزة لنداء القريب وا للندبة خاصة فان قيل ما هو بمنزلة البعيد داخل
في البعيد تقديرا فكيف قال او لما هو اي لنداء ما هو بمنزلة البعيد وقسمه الى التحقيق وغيره قلنا
من جهة انه اراد بالبعيد تقديرا ما يكون لتبعيد كمن نفسك عنه تقديرا محضا فلم يتناول ما هو بمنزلة البعيد
من نائم او ساه الذي قسم كونه بمنزلة البعيد الى ما يكون ذلك تحقيق اي من غير اضافة الى المقصود
او قوله ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فيه ملاحظة لعبارة سيبويه
وفي قوله نوع من الكلام اشارة الى ان هذا باب صالح نقل عن معناه الاصلي الذي له صور وجزئيات
كباب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع به وابصر وعن الاخبار او الاستفهام مثل ما احسن زيدا وباب
التسوية مثل لا ابالي اقمت ام قعدت نقل عن معنى الاستفهام ولذا التزم في هذا الباب ترك حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكان التصريح باداته وليس من قبيل المولد التكلم
نفسه بابا صالحا كالاغراء في يا مظلوم والاستغاثة في يا لله من الم الفراق والتعجب في يا للماء ويا لله واي
والبدلة والتفجع والتحسر ونحو ذلك في مثل قوله ايا منازل سلمى واين سلاك وقوله يا عهد ما عهدت من عجيب
في معنى التلك يكروب وقوله يا ليل ما اغفل عما بي حبائي فيك واحبائي وقوله انزلني في سلام عليكما
اهل الازمن اللاتي مضين رواجع قوله الا انعم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وقوله يا ربع لو كنت دمعا فيك منسكبا قضيت نحبي ولم اقض الذي وجبا وقوله يا دار هل
تعدا حيث اياك يا بصري دموعي واعلاس والسائل وقوله يا من كل عند كل صباح وقوله يا حامد
من لحف وارب جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ويا رمس انت اول حفرة من الارض
حطت للسماحة مضجعا وقوله ايها الباب لم علاك اكتئاب اين ذاك الحجاب والحجاب قوله مخصصا
من بين الرجال يشير الى ان اي في قولك ايها الرجل وان كان مضموما والرجل مرفوع صفة له لكنه
النداء لكن المجموع في موضع الحال مما قبله وتحقيق ذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كما في انا الضعيف
في انا الرجل الضعيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكين ايها الرجل وليس المراد به باي ووصفه هو
المخاطب ليكون نداء له بل هو عبارة عما دل عليه الضمير السابق ومما يجب التنبيه له ان هذا الباب
تدخل فيه زيادة تعميم ولم يتقيد بما نقل عن النداء وذلك انه قد يقوم مقام اسم منصوب معرف باللام

نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ولا يكون منقولا من النداء لانه لا يكون ذا لام وبالاختصاص
نحو انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير يا مثل ايها الرجل قطعا وان يكون
منصوبا بتقدير اعني مثل المعرف باللام قطعا وربما يكون مثل نحن تميما يكشف الضباب وقد يجري
فيه زيادة تعميم بان لا يكون بيانا لضمير سابق بل ربما يكون مع انتصابه في صورة العطف على
مرفوع مثل الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين او مجرور كقوله ونادى الاسمر
عظاما وشعثا واضيع مثل اسماك اى واخص العصايب واخص شعثا قوله واعلم ان الطلب
جرى على عادته في تعقيب الابواب بعد بيان التفصيلات ببيان خلاف مقتضى الظاهر فيها انكت
لا يتفطن لها الا الحذاق من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني والدربة العادية والجواد
على الطرف لحوقها والسعي بعرس فالجمع كناية عن الاخذ بجد والكمال في الامر وقيل اى في تزنها
هذا الطرف سعف وصلبة يكون على الكلام بذلك اى بواسطة ذكر كل واحد من الطالب الخ لكان
الاخر متشبث بذلك وقيل اي المتكلم بذلك متى وجد خطاء من تتمات البلاغة اي من زخرفها
ومكملاتها واسباب ظهورها والاعتبار بها اظهر بكل حال شبيها بالسحر في اخذ القلوب اما انها
الى قبول الكلام واستحسانه والانقياد لمضمونه مقدار ما شئت اى غاية ما يمكن لان الغافل لا يرتبي
بانه من امثال ذلك ويفسر التتمات بالمحسنات اللفظية والمعنوية على ما في علم البديع لا يناسب
المقام كيف وقد جعل من محلها بل من عمدها كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام
ولطائف اعتبارية اما المتكلم فلانه لو لم يكن كامل المعرفة بذلك فكلامه وان اشتمل على غرائب نكت وعجائب
معرفة لا يعتد بها ولا يعد من محسناته بل يلحق بالاتفاقيات وينزل منزلة اصوات الحيوانات
واما السامع فلانه اذا لم يكن واقفا على ما تضمنه الكلام من اللطائف نزله منزلة ما لا جهة لاستحسانه
ولا عبرة بشأنه وقوله من تتمات البلاغة في نسخة المقابلة بدون لمن قوله افتر عن كذا كشف
عنه واظهر واقرب شأنه بسم ما شئت متعلق باقران نظم الكلام بيان لما يكسب الحذق
من او بدل منه وقيل هذا من تتمات البلاغة يعني ان ما يتضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباق
على ما لاجله السياق ومن لزوم كمال المعرفة بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع من تمام
امر البلاغة ويظهره فان قلت مضمون الكلام السابق انه يجوز ان يستحسن الكلام من متكلم

متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم آخر لكونه غير بليغ وان كان المقام واحدا كما استحسن
من علي رضي الله عنه سمعه المبيت متوقفيا بلفظ اسم الفاعل ولم يستحسن من غيره كما مر فظاهره ان صحة
اختلاف النظم من جهة المقبولية وعدمها عند اختلاف المقام مثل ان زيدا العالم يقبل في مقام الانكار
دون الابتداء لا يصلح علة لهذا فما معنى تعليله بقوله اذ لا شبهة الخ قلت معناه انه كما انه
انتفت الشبهة في صحة استحسان الكلام الواحد من متكلم دون متكلم مع انه لا شبهة في صحة
الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام فقال انه يصح الاول اذ لا شبهة لك في صحة
الثاني مع انه نظيره فلما اذعنت لصحة ذلك فاذعن لصحة هذا كما تقول صدا السكر حرام وان لم
يكن خمرا لانه لا شبهة لك في حرمة الخمر ولما في ذلك من بعض الخفاء قد سبق الى بعض الاوهام انه
تعليل للمقدر اى انما لم يعرف لصحة استحسان الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام
لانه لا شبهة فيهما فقوله فلا بد لحسن الكلام من انطباقه على ما لاجله سيق تفريع على صحة اختلاف
النظم في القبول وعدمه عند اختلاف المقام وقوله من صاحب لسعاف بجهات الحسن تفريع
على امكان استحسان النظم الواحد في المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا مما فيه
شبهة اتبع عليه بقوله والا اى وان لم يكن للكلام صاحب عارف بجهات الحسن غير مخطي اياها
جاز حمل الكلام الصادر منه على غير جهات الحسن بان يحمل كلامه المؤكد على غير مقتضى الشك
ورد الانكار مثلا وسوى عن الحسن في الدمامة سوتة التي تحسنه وتزينه وهو الانطباق على مقتضى
الحال في علم السامع ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق على مقتضى
الحال وكون المتكلم عارفا بجهات الحسن وهو كون السامع ايضا كذلك ولم يسبق في كلامه ما يصلح
لابتناء هذا عليه ذكره بجملة الواو واعاد لفظ لا بد فقال لا بد مع ذلك اى مع وجود الانطباق
وجود متكلم عارف من السامع لحلوقه لافتنانات البلاغة وما فيها من انواع اللطائف وضمير ها
لافتنانات وقيل للبلاغة وضمير دونها للاصمخة جمع صماخ والشرطية اى اذا انفصل
نسخة في موقع البيان لكون الالفة والبلية من الاصمخة ولا ترى به الدر صنعة كلام الاب
المقابلة اى لا ترى انت بكلامه ومعنا بلابه الدر اولفصاحته اى لا تبصر صدا الدر ولا يلتفت السمع
نسخة جواب انا والضمير للكلام نسخا ثاني مفعولي نسخ على انه بمعنى المسموع وضمير يلوف اي يلوح

عائد اليه وان جعلته مصدرًا فالمراد بالضمير يقع للمسح ويجوز ان يكون الضمير للكلام والى نحو
الى الموصوف المحذوف اى سلسلة المشى بسكون الشين وفتح الميم الحمقين الخز التى لا اخشن
ولا الين نعمة منها قوله ولام ماطلها مقاربة اوارهابية والمعنى ان لسان تعالى قدر كلام
فى نظر علماء المعانى والبيان الى حد الاعجاز ودق نظر الطلبة بهذا العلم الى حيث يسودون بجنبه
وبائى ان الناس ويظنون انه لا فريد فيهما على استقامة المعنى وصحة اللفظ افرادا وتركيبا بل ربما كلام م
يطعن فيه الراسخون فى الجهل من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر فى خاتمة الكتاب مع الجواب قوله
والجهات المحسنة لاستعمال الكلام الذى فى صورة الخبر وحينئذ المستعمل فى معناه الحقيقى كان
خبرا وان كان عند استعماله فى معنى الطلب انشاء وطلبا لا خبرا وبعضهم على انه بعد خبر وانما التوقف
فى ان جعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل فاخبر عنه واتفاقا وهذا انسب بقولهم انه استعمال
الخبر فى موضع الطلب دون ان يقولوا انه فى معنى الطلب الا انه قد سبق فى بحث الفصل والوصل
ان مثل رحمه الله انشاء وذكروا فى مثل وايدك انه عطف للانشاء على الاخبار الا انه معطوف
قولك لا اى ليس الامر كذلك ويجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو
ان يصير الدعاء له الدعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجاز لغوا جاريا على مقتضى الظاهر اذ مقتضى
ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقى ومحصول كلامه ان الجهات المحسنة لاستعمال الخبر
فى موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية اى التفاؤل واظهار الحرص فى الوقوع وقصد الكناية
وحمل المخاطب على الفعل ابلغ حمل وخامسة اجمالية اى مناسبات لغوية حسن قصد الكناية
يجوز ان يكون الكناية نفسها لانها لما فيها من المبالغة ولطف العبارة حسنة وان يكون ظاهرها
من المبالغة الاحتراز عن صورة الامر فجعل رابعة اى الاحتراز عن صورة الامر لم يجعل
الحمل على الفعل واضح من الحصر فقد تبهى قوله واعدوا ابعد لان ما يجب الاحتراز عنه
هو تصحيف بعض الحاشية التى ربما الاطلاع عليه للمهدى اليه قوله وهل خلع هرون الرشيد
ان المهدى خامس خلفاء العباسية بويع له بعد ابيه موسى الهادى فى ربيع الاول سنة سبعين
ومائة وتوفى بطوس يوم السبت السادس من جمادى الاخرة سنة ثلث وتسعين
مائة وهو ابن اربع واربعين سنة جعل الولاية بعده لولده محمد الامين وبعده للمامون كا

ما قيل انه لما سأل المأمون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين معاذ ربنا
من لفظها وبك لفظ شجيع الخلاف ماروى ان الرشيد راى بيد رجل حزمة خيزران فقال للفضل
بن الربيع ما ذاك يا فضل فقال ذلك عروق الرماح يا امير المؤمنين معاذيا من لفظ الخيزر ان
لانه كان اسم والدة الرشيد قوله انه اى الفعل يطلق ان خلع هرون على كاتب ويخبر هارون
على صاحبه كان لامر غير التفاؤل قوله او هل جاني محمد الداعى العلوى هو الحسن بن زيد
بن محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على رضوان الله عليهم اجمعين
وكان مولده ومنشأه بمدينة الرسول عليه السلام وقصته من الشهرة بحيث لا ينبغى ان تطلب
بحث وذلك انه خرج فى خلافة المستعين بالله واستولى على طبرستان وما يليها واتخذت
له الايالة وذلك فى سنة خمسين وتوفى فى سنة سبعين ومائتين وولى الامر اخوه محمد بن زيد
الى ان قتل بجرجان فى سنة سبع وثمانين ومائتين وشاعره ابو مقاتل الرازى وقد انشده
فى يوم المهرجان لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعى قال له كان الواجب ان تفتتح
القصيدة بنعم لا فانه حرف غير محبوب ولو قدمت المصرع الثانى لكان اصوب فقال ابو مقاتل
ايها السيد ما فى الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابتداؤها بها فقال الداعى احسنت
واقدت واجل عليه وروى ان المعتصم لما بنى قصره بالميدان وجلس فيه استدعى اسحق
الموصلى ما را عيرك انشد فقال يا ابن البشرى ما الذى املاك فتطير المعتصم بهذا الابتداء
وامر بهدم القصر قوله وهل تسمية العرب تشير الى ان هذا التجوز والتفاؤل ليس من المتكلم
واهل الاستعمال بل ان كان فمن المسمى واهل الوضع وقد يقال ان الفوز قد يجئ بمعنى
الهلاك ايضا يقال فاز الرجل اذا مات وان النهل هو اول الشرب فيقتضى يرويا وقد يطلع
دون الرى قوله وبانه لا لاظهار لرض الوجه ترك الالام لان الجهات المحسنة نفس اظهار الحرص
وكذا الكلام فى قوله وبانه لقصد الكناية وبانه لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى وبانه
القصد لاظهار الحرص مع بعده لا يستقيم فى قصد الكناية بل هو من باب الميل الى ان المعنى ان
ذلك الجهات المحسنة بانه يكون كذا فى معنى ان استعمال الخبر فى موضع الطلب يكون لكذا وضمير صورته
وبه لما يطلب وضمير منه واليه وخلافه للطالب وكذا المستكن فى غلطه والمنصوب للمخاطب

والمجرور فاله حكم الحسن وضميره عليه لا تشابه الصوت في المثال بحيث يغلط السامع الكلم
بخلافه فان ويستخرج له محملا فانه يلزمه وشيخ المعره هو ابو العلاء المعري واسمه احمد بن
عبد الله بن سليمان التنوخي ولد سنة ثلاث وستين وثلثمائة وقال الشعر وهو ابن
احدى عشرة سنة او اثنتي عشرة ورحل الى بغداد سنة ثمان وتسعين وثلثمائة ثم مات
بمعرة النعمان يوم الجمعة الثاني من ربيع الاول سنة تسع واربعين واربعمائة في ايام القائم
بامر الله والسرى السير بالليل والتاويب بالنهار وههنا موقع الظرف محذوف العامل اي
يصحبني في وقت السرى اما في وقت التاويب فلا **وقد يقال** في معنى البيت ان سيري
الا اليك مثل عادة السير الى الحبائب اتوجه اليك في اول الليل فحيالك امامي وراجع عنك
في وقت الفجر فحيالك على اثري **قوله** فانه لقصد الكناية وذلك ان صحة الاخبار بحصول
المطلوب في الاستقبال من لوازم طلب المتكلم المفضي الى الامتثال فعبر عنه على ما هو طريق الكناية
التي هي ابلغ من المحسنات لكونها ابلغ من التصريح مع ما فيها ههنا من رعاية الادب
ترك صورة الامر **قوله** وانه لحمل المخاطب المذكور اي على الفعل او الترك الذي اخبر
به قصدًا الى طلب ابلغ حمل بالطف وجه اما الابلغ فلما فيه من الدلالة على ان المخاطب
كانه مسارع الى الامتثال بحيث صح الاخبار عن وقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف
فلما فيه من الاشارة الى ان المخاطب لحبته بهذه المثابة **قوله** وانه مناسبات لو كان
اللائق بالعطف على قصد التفاؤل مناسبات بالنصب عطفا على الاظهار للرغبة لكنه
باللام الان الرواية بالرفع على معنى وانه الجهة مناسبات لكونه مثل هذا افتنان مفضي الى
افتنان وتلك المناسبات مثل اظهار تهيؤ الاسباب كقولك اشتريت لي عبدا مقام
انت والدلالة على الكمال في بدل السؤال كقولك اعطيتني لكذا مقام المعطي والاستغنا
عن السؤال كقولك سعيت في حاجتي ورحمت ذلي وفاقتي والاحترازات بحيثهم المخاطب
من عدم الصدق لو ملكت **اللهم** ونحو لتصدق بالخلاف ووقعك الله تعالى الى ما هذا اللفظ
هو امثال ذلك **قوله** وما من آية اي بمقدار زيادة من الاستغراقية وكل من آي القرآن
دوارد صفة لها وبالجملة بمقدار خبر المبتدأ وهذا اشارة الى استعمال الخبر مقام الطلب والا انه

والا انه في الاصل العلامة اصلها آوية لانه يرجع اليها في معرفة ذي العلامة يطلب الى الطائفة
المخصوصة من القرآن المبينة اولها ولا فرقانا توفيقا والنكتة في لا يعبدون الا الله حمل المخاطب
على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ الالطف ولاظهار الرغبة في وقوعه ووصف
المخاطبين بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا يسكنون ويؤمنون ويجاهدون ووجه كون
هذه الاخبار في موضع الطلب ان لفظ الميثاق على الشيء يكون بطريق الطلب دون الاخبار
بوقوعه والدلالة على النجاة المنجية من عذاب الله يكون بالامر والارشاد الى اسباب النجاة
لا بطريق الاخبار بذلك وقوله فانظر اشارة الى انه اوجه لفظا واوفى معنى حمل لا تعبدون ولا تسفكون
على حذف ان ورفع المضارع والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وهل يؤمنون على الاستئناف
بيانا لما كانوا يقولون من انا لو علمنا احب الاعمال الى الله لعملناه **قوله** ومن هذا القبيل
ما مر من نحو اعاذك ورحمك الله كان معنى الا من عند نفسه وهذا المشهور بقول البلغاء كما ان   لأن
والنكتة في الماضي التفاؤل وفي المضارع الرغبة في الوقوع والانبا عن استحقاق الرحمة
حتى كانها وقعت ونحو ذلك **قوله** ومن الجهات المحسنة ما لو كانت نكتة ايراد الخبر في مقام
الطلب فذلك من نكت ايراد الطلب مقام الخبر لاظهار معنى الرضا بما دخل تحت الطلب وفصله الى
وجهين ثم اشار الى التعميم بقوله وما شاكل **قوله** اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية
ان تقلت اي لا ملومة انت ولا مقلية ان تقلت من قلاه ابغضه ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى
انا راضون بما تفعلين لا ملومة ولا نبغضك اسأت او احسنت قالوا لو قال هذا البيت في وصف
الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعلا حال من ذا لفظ الامر او ضمير المخاطب او ذي صفة
للخبر وضمير جوابه للامر وضمير تفاوته لما اخبرت ومبني ذلك على ان قوله او يوهم اظهار معنى
ان لا تفاوت عطف على توهم الاظهار ومزيد الرضا وقوله كما تقول فتم او لا يفهم تمثيل للبيت على التقدير
الثاني لهذا المقال **وقد يتوهم** انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على ان يكون نكتة مستقلة
مقابلة لاظهار معنى الرضا وضمير جوابه وتفاوته للطلب وفساده بين وضمير عليه لتوهم الاظهار
من ان تفاوت الجواب فقوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم معناه استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
لا تفاوت الجواب وهو ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا طوعا او كرها معناه ان عدم التقبل

انما فهم لا يتفاوت بان يتبع الانفاق بالطوع او لا يتبع قوله وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهار بعض الضمائر وذلك كالآية اي كون ما يجري به محبوبا ومرغوبا ومرتبا وتحبيا به كقوله
قوله والا مبتدأ خبره محذوف الظروف بعده في موضع الحال او الصفة بتزيادة اللام
كمثل المجاز بمثل استعمالا ابريد ان اكرم بزيد في معنى اكرم زيدا اي صار ذا كرم والباء زائدة
في الفاعل مثل كفى بالله والنكتة اظهار ان هذا الفعل في تعجيب ينبغي ان يطلب تحصيل تعجب
وهذا المسلك سائغ الى كون الجهة الحسنة فيه اعتبار اللطيفا لا الى ادراك اللطائف مقام الجز والايمان
هذا مع التقييد بقول من جعل امرا من اكرمه والباء زيدة في المفعول او من اكرم صار ذا كرم
والباء للتعدية والمعنى اجعله كريما وصيره ذا كرم اي اوصفه بالكرم واعتقد كرمه والامر على حقيقة
ولهذا النوع من ان طرق الكلام البليغ واساليبه متكثرة جدا الحث لا تحصى وكل منها خارج
للكلام على خلاف الظاهر مدخل فيه فيما نحن فيه متكثر جدا والمص ينبهك عليه ويرشدك اليه
تارة بالتصريح كما وقع في تكرار الاسناد والمسند اليه والمسند بذلك وفي اشار الى الايضا
ومارات كثيرة بطريق التحوى اي المفهوم والدلالة بان يورد في اثنا المباحث امثلة
من خلاف مقتضى الظاهر من غير تصريح بانها كذلك وتلك الاساليب مع تكثرها وانقلابها
جدا منحصرة في رجوع اصلها الى البلاغة وفي كون نشوها ونمائها ورونقها وماؤها من طرق
البلاغة وشعبها ومن فنيات اسرارها وغرايب نكتها فاشتقاق الاساليب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
بانجاز لها اصول وعروق في قلوب العارفين بما خذ اي منشا نشاتها من مواد البلاغة دون وهبها
ومشارب الفصاحة وصنوفها وجل الوروح منتشرة من الافانين لا ابالغ الموضوع لذا
يتوهم انه قلب وان كان قلبا وقوله ولا كالاسلوب والحال انه لا مثل الاسلوب الحكيم في الطف
تلك الاساليب وهو ان يلقى المتكلم المخاطب بغير ما يرقبه ويتوقعه او السائل بغير ما يسأله او يطلب
فالاول كقول اشاره الى السائل جاءت امراة متكلفة بعد في معالجة امر الضيافة وعيانة
تهيئة الطبائخ والاطعمة للضيوف مترقبة ان ادرها بالمساهلة في ذلك مكان المراد واسعا لله
هنالك مقام المسارعة فاجبتها بخلاف مرتقاها وامرتها بان تجري على معتادها ونزيد في ذلك على
مرتهج جدها واجتهادها فقوله وقد رات حال من ضمير تشكي ومن ضمير لنت وكان من ضمير قلت

السنفان

والسنفان جمع صنف بنحو بعقدون والصنف للجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل
للمصدر كالزور ولذا قال هم الصنف والضمير للصنفان القاصدين منزله وما واد النازلين
ساحته ووراه والثاني كقوله تع يسئلونك عن الاهلة سالوا عن بيان السبب الفاعلي في بدو
الهلال وصغاره متزايدا على التدريج الى ان يصير بدرا ثم يتناقص على التدريج الى ان يصير كالهلال فاجابهم
النبي عم بان بحكم بيان السبب الغائي في ذلك تنبيها على ان السؤال عن هذا اليق بحالهم لانهم
ليسوا يعلمون بسهولة امر استفادة القمر من الشمس واختلاف تشكلات ضوئه في مايلي ابصارهم
باختلاف اوضاعه من الشمس على ما بين في علم الهيئة وكقوله تع ويسألونك ماذا ينفقون الآية
سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان مصارف النفقات تنبيها على ان السؤال عن ذلك اهم لهم
لان النفقة لا يكون خيرا وصدقة ولا تخرج عن حد الاضاعة الا اذا صرفت الى المصرف ووقعت في
الموقع قوله ان الصنيعة لا يكون صنيعة حتى يصاب بها طريق المصنع واما انها ما ذا يكون فغني
عن السؤال اذ كل احد يعرف انه الذي يكون فيه خير ومنفعة ولذا درج في الجواب لا بطريق ان
يكون جوابا بل بطريق ان يكون لما ينفقون بقوله من خير فقوله او السائل عطف على المخاطب
والباء في بغير للتعدية او الملابسة ملقاه بكذا القيه واستقبله وقوله بتنزيل سؤال السائل وعن
جملة لكيفية تلقي السائل بغير ما يطلب وضمير سؤاله وله وبعده وحاله للسائل وعن في موضع للتقوية
كاللام في الضرب لزيد والا فالتعدي متعد بنفسه وقوله ان يسال عنه بدل من هو او مبتدأ خبره
اليق والجملة خبر هو والجملة صفة سؤال وهو بمعنى السؤال عنه وفي كون الآية الاولى اعني يسألونك
عن الاهلة من قبيل الاسلوب الحكيم نظر اذ لا دلالة لسؤالهم على انه سؤال عن السبب دون الحكمة وفي
عبارة الكشاف ما يشعر بانه سؤال عن الحكمة وتمام بيان ذكره في الحواشي قوله وان هذا الاسلوب
الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى الانسان وذلك الكتاب المنزل اليه
النبي عم اشارة الى القرآن وهو قليل في الاستعمال وقوله لربما صادف المقام اي اكثر مصادفة
واشد مطابقة لترتب عليه ما ذكر من تحريك نشاط السامع مع تحثه يصير كالطاس المسحور الذي لا حلم له ولا
وقار ومن في من نشاط السامع ليست مثلها في قوله ثم من عطفه حركت من نشاطه لانها تكون
تبعيضية وهي هنا بيانية اللهم الا ان تجعل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاط والوقار الحلم والرزانة

وقوله فهو مقور والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالهايم المتحير الطايش وضمير سلبه والبرذع للسامع
السكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا اساوبي
الشكيمة كخلافه وذكر الخارجي هو الصفري من الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه حين رضي
بالتحكيم وسلب السيف برعله من الغمد والسمحة الصفيحة والموصدة في النفس غيران سجية فاعل
سل وفي الان مضمر على ما هو مذهب البصريين في تنازع العاملين والمرء في سحره للخارجي والدار
للحجاج والدهمة السواد فرس ادهم اسود والادهم والسهمة البياض الذي غلب على السواد فرس
اشهب وقوله متعالنا اي متظاهرا من نفث العداوة من غيران يكون نفث عداوة مسرا اي مخرجا
وعند الحجاج اما وبالحبس والقيد في موضع الوعد بالحمل على الفرس الادهم حالان من فاعل قال وهو
ضمير الخارجي وقدم الاول على المقول لانه باعتبار ما تقدم من كلام الحجاج واخر الثاني مع عدم الفاصل
لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارجي غير مشارك ومشاركهما بالعاطف حال ثالث هو قوله متوصلا
اي متوصلا بذلك الى ان يري الحجاج بالطف وجه اي من كان مثله فهو جدير بان يعطي للان
يعبد والامرة بالكسر الامارة لا بالفتح فانها المرة من امر وامر بالضم صار اميرا اصعده
اعطاه مالا والصفد بالتحريك العطاء وصفده شده واوثقه والصفاد ما يوثق به الاسير من قد
وقيد وعلى الجمع الاصفاد والرعد حين قوبل بالايعاد المختص بالسر تعين كونه للخير **قوله** ويمكن عطف
على مقدر ان خذ هذا وفي علم المعاني متعلق بكلاما على ما ذكر في صدر الفصل انه لضبط معاقد
علم المعاني متعلق بكلاما على ما ذكر في صدر الكلام فيه ومتعلق حال مقدرة من ضمير كلاما
وحق عباره لما في الاستعمال الى علم البيان من معنى حد الكلام فيه وبسط وضمر منه لعلم البيان
وهو شان لما نحن له اي متصدون له ومتصدون لاجله وما نحن له مفعول اردنا واللام
للتقوية ومنه في موضع الحال من المجرور وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم والمراد بما نحن
له الكلام فيهما من غير تعرض لخصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم بدليل انه
جعل الكلام في الاستدلال والعروض انسبا للاحد في التعرض لعلمي المعاني والبيان وسماه
في موضع اخر انتقالا بالذات وبهذا تظهر وجه صحة تقييد اخر كلاما بالان فكان له اخرا بالنسبة
الى ما نحن له وهو الان واخرا لحسب التحقيق وهو حين تختم الكتاب ثم تكون البيان شعبة من المعاني

باعتبار

باعتبار ان اياما في كون كل منهما علما على حدة تعدد بالعد وين وينتقل من احدهما الى الآخر ولذا سماها
علمين وعرفهما بتعريفين وجعل لهما فصلين وهذا اخر كلامنا في شرح الفصل الاول واني المسئول
التوفيق لشرح الثاني فان تعتض علينا في البيان ما افاض في المعاني انه المتفضل للاولى والاخرى
وله الحجة في الاولى والاخرى ثم تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثاني في علم البيان

قوله الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة
بيان حده وغايته واورد ههنا قاعدة لضبط المعاقد اي محلات تفاصيل المقاصد برجوعها الى
التشبيه والمجاز والكناية وثلاثة اصول لبيان المقاصد الثلاثة ولهذا قال الاصل الاول من علم البيان
في الكلام في التشبيه اشارة الى ان القاعدة لضبط المعاقد والاصول الثلاثة لتقرير المقاصد كما اورد
في فصل المعاني مقدمة لضبط المعاقد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر
بفنونه الاربعة واخر في الطلب باقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان حملت ضبط
المعاقد على بيان الموضوعات كما يقال فههنا القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع البيان والخبر فهو صحيح
والطلب من حيث اشتمالها على الدلالات التي يتاتى بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
والخفاء واياك ان تصغي الى من يجعل موضوع البيان نفس الدلالات التي تجري فيها الوضوح والخفاء
كيف وهو من اقسام العربية والفنون الادبية الباحثة عن احوال اللفظ وانما التمايز بالحيثيات
فخرج القرف لى معينات التراكيب من حيث افادته اصل المعنى والمعاني من حيث الانطباق على
مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها واذا تحققت فليس البحث في
البيان الا عن احوال التشبيه والمجاز والكناية **قوله** وهي ان محاولة يعني ان طلب ايراد المعنى
الواحد بالعبارات المختلفة الدلالة وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية
فلا بد ههنا من التعرض لانواع الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان غير الوضعية
كم هي وكيف هي والباء في بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق بايراد المعنى وكذا في بالدلالات
لكن من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد مثل مررت
بزيد بعمرو وبل من قبيل اكلت من البستان من العنب وكذا ان تجعله متعلقا بغير يمكن لانه في معنى
لا يمكن كما في قولك انا زيدا غير ضارب لكونه في معنى لا ضارب مع امتناع انا زيدا مثل ضارب

المفردة وما في حكمها والتي الحكاية ح

بتقديم معمول المضاف اليه على المضاف او بجعل حالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله بغير ممكن خبر ان
محاولة وترك التاء اما ان تانيث المصدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان
اشارة الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح زيادة
ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا لم يبال بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم بان المراد بالخفاء هو الوضوح
بالنسبة الى الاوضح **قوله** فانك اذا اردت تشبيه بالمثال على مكان الضرورة واشار بلفظ مثلا الى ان هذا
جار في كل مثال ونصب منه لمفعول علمت وهو خد يشبه الورد في الحمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة
لان الظاهر ان قولك خد يشبه الورد تركيب وصفي لا اسنادي وضمير منها للكلمات التي في ذلك الكلام
ومعنى يراد فيها يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس ههنا ما يرادف كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عموم المجموع
لا كل فرد فهو انما يرادف مجموع الكلمات لا كل كلمة والى هذا يعود الضمير في كونها فان الموضوعة
لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا كل مرادف وضمير فهم لهذا المعنى او للسامع اضافة للمصدر الى المفعول
او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات وتلك اشارة الى الكلمات الاول المذكورة في قولك خد يشبه الورد
انما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود التفاوت في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض
على قرينة تدفع المزاحم بان يكون مشتركا وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف
باستعمال تلك الكلمة ونحو ذلك مما هو زائد على العلم بالوضع فان المراد انه لا تفاوت في الوضوح
بالنسبة الى نفس الدلالة الوضعية اذا روعيت الهيئة التركيبية واقتصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة
من غير زيادة او نقصان **قوله** والا اي وان لم يكن السامع عالما بوضعها اي وضع المرادفات
لتلك المفهومات لم يفهم منها شيئا اصلا اي بالكلية وانتصابه على المصدر او الحال اي ذا اصل
فان الشيء اذا انتفى مع اصله كان الكل وكذا رأسا فان قيل عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من
ان لا يكون عالما بوضع شيء منها او يكون عالما بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان
لا يفهم شيئا اصلا بل ان لا يفهم الكل والحاصل ان رفع الايجاب الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جزئي
فيه وهو لا يستلزم الا السلب الجزئي في الفهم قلنا المراد انه لا يفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا اوضح
ولا واضحا لا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا جهل معنى بعض اجزاء الكلام جهل معنى الكلام
ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا لم يفهم شيئا بعد قوله كان فهم منها كفهمه من تلك اشارة

مطلب في الخلاص عن سؤال الدور في العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى

الى ان المشروط بالعلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان يعقل المعنى في
الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وبهذا يندفع ما يقال ان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور **قوله** وانما يمكن ذلك اي التفاوت في الوضوح
في الدلالة العقلية ولو كان ذلك اشارة الى محاولة الايراد بالطرق المختلفة في الوضوح على ما هو
الانسب بسوق الكلام لكان الانسب ان يقول بالدلالة العقلية وقوله مثل ان يكون في موقع
المصدر ليكون او الحال من الدلالة والممثل به لا يلزم ان يكون نفس ما اضيف اليه لفظ مثل بل يكفي
ان يكون في ضمنه وقوله لشيء اخر يكون قدم على اسمه وهو متعلق باخر ويجوز ان يكون لغوا ويكون
تامة وقوله ولثان وثالث عطف على لشيء اي يكون لها ايضا تعلق بذلك الشيء فاذا اريد
التوصل بواحد من المتعلقات الثلاثة الى المتعلق به اي الى ذلك الاخر الذي تعلقت به الثلاثة
فمتى تفاوتت الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق بعضها اوضح من البعض صح
الوضوح والخفاء في طريق افادة ذلك الاخر المتعلق به لكن الملزوم وصحة تفاوت الثلاثة
في وضوح التعلق وخفائه صح لجواز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل اليه الذهن بسهولة والبعض
بعد نظر وتامل لافتقاره الى وسط او وسائط في العلم او يكون تعلق البعض بلا واسطة والبعض
والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللازم وهو صحة التفاوت في طريق الافادة
صحا فان قلت بل اللازم صحة التفاوت في طرق الافادة لا في طريقها على ما هو المدعى قلت
المراد ان يكون ذلك الطريق اوضح او اخفى بالنسبة الى طريق اخر وهذا لازم قطعا فان قلت
المطلوب صحة التفاوت في الدلالة لا في طريقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه طريق
ومتوصل به تفاوت في الدلالة اذ بها التوصل بل لا معنى للتوصل سواها ولهذا قال في طريق
افادته ولم يقل فيه اي في ذلك الواحد على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام هذا والاظهر انه لا
يريد بطريق الافادة ذلك الواحد المتوصل به بل الكلام المودي لذلك المعنى الذي يقصد ايراده
بالطرق المختلفة فان الاختلاف بالوضوح في بعض مفردات الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام
وسيجي لهذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف خفائه على وضوح التعلق انما هو لزيادة الوضوح
والا فالتفاوت في الوضوح كاف في المقصود **قوله** واذا عرفت هذا اي ان امكان التفاوت

هو صح

اللازم نسخة

نسخة

في الوضوح انما هو في الدلالة العقلية دون الوضعية عرف ان لصاحب علم البيان زيادة احتياج
الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية اي نوع من انواعها وانه كيف يجري فيها التفاوت
ليتاتى له معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر
خواص التراكيب وان كانت بدلالة عقلية كنفي الشك ورد الانكار في ان لكن نظره فيها ليس من
تلك الجهة وبحيث يتفاوت بتفاوتها فليست له تلك الحاجة الى التعرض لانواع الدلالات والكلم وان
كان بحسب الوضع جنسا للكلمة كتمر وتمرة ولذا صح الكلم الطيب بتذكير الوصف لكن شاع استعماله في
الكثير لا يطلق على الواحد البتة حتى اشتهر ان جمع الكلمة كلمات وكلم فالمراد بها الكلمات ولكل منها دلالة
فتتعدد الدلالات وتتنوع الى مطابقة وتضمن والتزام فلها انواع فيكون اضافة انواع دلالات
الكلم لامه والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد منها بلفظ الجمع حيث قال بالدلالات الوضعية
وحين اعتبرها في الكلام الواحد قال بالدلالة الوضعية قوله فنقول بيان لانواع الدلالات بعد التعويل
في تفسير مطلق دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولا
كذلك تفسير انواعها على انه يريد بيان ان ليس المراد بالعقلية ههنا ما اشتهر من كون
المدلول جزءا من المعنى بل الموضوع له او لازما عقليا له بل اعم ولما ان دلالة اللفظ على المعنى
نسبة بينهما وبين السامع ايضا فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول
يعتبر اضافته تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتارة الى المعنى فيقال
فهم المعنى من اللفظ بمعنى مفهوميته وانفهامه وتارة الى السامع فيقال فهمه المعنى من اللفظ
او انتقال الذهن منه الى المعنى وبهذا الاعتبار رجح ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى
الى معنى وفي قوله متى كانت اللفظ اشارة الى ان المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات حتى اذا
وصف دلالة المركب بالمطابقة او التضمن او الالتزام كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء وفي قوله
لمفهوم ايماء الى ان الغرض الاصلي من الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه انما يقصد المعنى
باللفظ ليفهمه السامع وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل من حيث يدل عليها بالالفاظ
مدلولات ومن حيث يعنى بها معان ومن حيث تحصل بها مفهومات وقوله من غير زيادة ولا نقصان
اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم او نقصان بعض الاجزاء لم يكن مطابقة

لعدم

الكلام جنس لكلمة

كان

لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل بمعنى انه الذي يحكم بهذه
الدلالة والفهم لا العقل بنفسه مع قطع النظر عن وساطة الوضع وفيه اشارة الى قيد الحيثية
وان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له وبالنظر الى حكم
الوضع حتى ان الوضع اللفظ المشترك بين الجزء والكل او اللازم اذا اعتبر دلالته على الجزء او
اللازم بالتضمن او الالتزام لم يصدق عليه المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام الموضوع له
في احد الوضعين وذلك لانه ليس بحكم الوضع بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء ولا الملزوم
بدون اللازم وكذا الكلام في تقييد دلالة التضمن والالتزام بوساطة التعلق وحكم العقل فليتدبر
وجعل الوضعية اسما للمطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار ربط عقلي
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية لما ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون العقلية اسما لما يكون
بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة اللفظ على وجود اللافظ ومن غير ان يكون مقتضى
الطبع كدلالة اخ على الصدر واخ على الوجع وقوله لمفهومها ذلك اي لمفهوم اللفظة التي وضعت
اللفظة له وقوله ولنسمه اي ذلك المفهوم اصليا اعتراض بين جزء كان واسمه وانما سمي اصليا
لان الاصل فيها الوضع ودخل فيه ان يكون بمحض الوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وقوله في
كل من التضمن والالتزام على الانفراد انما سمي دلالة عقلية ايضا ربما يوهم ان ذلك بحسب اشتراك
اللفظ بينها لكن الاظهر ان الاشتراك معنوي كما يقال الانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من
افراد ما وضع له لفظ الحيوان فمعنى الدلالة العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي
وغيره بحكم العقل قوله ولا يجب في ذلك التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا
على ما يعتبره المنطقيون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم الاصلي
اليه لعرف اي عام وهو متعارف العامة فانها المتبادر من اطلاق العرف او لغير عرف عام من
عرف خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين او الفقهاء او الاصوليين
او النحويين او غيرهم او من غير عرف خاص كالانتقال من كثرة الرماد الى المضيافية فعلى هذا الاجود
ان يجري العرف على اطلاقه متناولا للعام والخاص ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح
كما قد يتفق للبعض من اعتقاد التعلقات بين الاشياء كالانتقال من المقدام الى الشجاع ومن

[illegible]

المعال الى الجبان ومن البخيل الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام و
خاص وما اقبح ما يقال ان التعليق بين جبان الكلب والجواد باعتبار عرف علماء علم المعاني
فقوله امكن جواب لان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك وتيسر فمفعول امكن المتكلم
وفاعله ان يطلع وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعليق
قوله واذ اقد عرفت فان قلت الذي عرفنا هو ان ايراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب المختلفة
قلت هو اشارة الى ما نقلنا عن الشيخ عبد القاهر من اعتبار اللطايف والمزايا والخواص والكيفيات
ونحو ذلك مما يدل على فضيلة الكلام تجري في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض
فيجعل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها تراكيب مختلفة وهذا ما يقولون ان للمعنى
في هذا البيت صورة غيرها في ذلك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير فالمراد بالصور
المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المعاني الثواني وقد سبق لك بيان
او في قوله على صور في موضع الحال وكلمة على للاشعار بان المقصود الاصلي هو ذلك المعنى الثاني
وانما الصور بمنزلة المنصة لها او المركب ومنهم من يدل على ما يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالة
العقلية لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح تعبيرها
بالانتقال لكونها ماخوذة باعتبار الاضافة الى السامع وقوله كلزوم احدهما للاخر وان كان
بصورة التمثيل لكن المراد ان العلاقة هي اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما اذ لو اريد بالعلاقة اعم
من مطلق اللزوم لم يترتب الجزاء اعني قوله فلم يكن علم البيان مرجعا باعتبار الملازمات بين
المعاني وفي قوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق من ان ذلك التعلق بين المفهومين لا يجب
ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته الاعتقاد بعرف او غيره كان كافيا وانما عدل
عن معهود القوم وهو اعتبار اللزوم العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات
خارجة عن اللزوم العقلي بل اذا اعتبره ما اعتبروه من اللزوم البين لم يكن الدلالة العقلية
ايضا مما يجري فيه الوضوح والخفاء وما صح حصر الدلالة في الثلاث لخروج اكثر الدلالات المعتبرة عند
علماء البيان مع صدق التعريف عليها والمنطقيون يعبرون التعريف فيفسرون الدلالة
بكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك قوله ثم مرجعه اي اصله الذي

يرجع

يرجع اليه تفاصيله وما ينبغي ان يتحقق حتى يمكن تحققه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي اللزومات
وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه ابدا يكون من الجانبين ولو جزئيا في احد الجانبين مثلا
بين العلم والحيوة ملازمة بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة يستلزم العلم جزئيا ولهذا جوز
كون اللازم احص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكر من تقسيم اللزوم الى ما كان من الجانبين
كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانب كما بين العلم والحيوة فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي
ان يعلم ان ليس معنى اللزوم بين الامام والخلف ان كل ما يكون له امام يكون له خلف وبالعكس
فان ذلك ليس بلازم بل بمعنى ان تعقل كون الشيء امام الاخر يستلزم تعقل كون الاخر خلفه
قوله بحكم الاعتقاد يعني قد جرت العادة بان طول القامة لا يكون بدون طول النجاد لو فرض له نجاد
اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراة ولا عكس فثبت ذلك في الاعتقاد
قوله وان سميت مثل هذا عرفا عاما فلا نزاع لكن العرف العام انما يطلق حيث يكون وضع و
اصطلاح من العامة لا من طايفة مخصوصة قوله ولا يزجك نهي عايب من ارابه اوقعه في الريب
وفاعله الانتقال وضمير ظاهر عايد اليه يعني ان الانتقال من احد لازمي الشيء الى الاخر كالانتقال
من بياض الثلج الى البرودة لا يوقفك بالنظر الى ظاهره في شك في انحصار مرجع البيان الى اعتبار
الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال من لازم الى ملزوم لانك اذا تاملت ونظرت الى الحقيقة
علمت ان مرجع ذلك الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم لانه ينتقل من
البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل في موقع المصدر وما موصولة صلتها
الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا انتقل وقوله فرجعه تعليل للنهي عن الارابة
قوله وقد سبق منه على ان عدم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يقدح في كون المراد
بالغيث لازمه الذي هو النبت وقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا جواب عن سؤال
هو ان من المجاز ما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس فان الغيث ملزوم والنبت
لازم فذكر النبات واراد الغيث يكون تجوزا من باب اطلاق اللازم على الملزوم وانتقالا منه
اليه والجواب انه ايضا راجع الى الانتقال عن الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى
ملزوم معين بعد مساواة اللازم لذلك الملزوم اذ لا انتقال عن العام الى الخاص وحينئذ يكون

متلازمين و يصير الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقالا من الملزوم الى اللازم فينخرط امطر
السماء ونباتا في سلك رعينا الغيث وهذا التكلف يقصد به الضبط بان كل مجاز انتقال من
الملزوم الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار مرجع الكل
الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون المفهوم الاصلي مرادا
او جائز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان قيل كثير من المجازات
والكنايات مما لا يتصور بين المعنى الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا لا عقلي ولا اعتقادي
قلنا بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث يستتبع الانتقال في الجملة لم يرد الاشكال والمصنف
معترف بان هذا كله تكلف لعقد الضبط قوله وان الكناية عطف على قوله فان المجاز وقوله
فلا يصار بيان كون الانتقال في طويل النجاد من اللازم الى الملزوم وقوله فلا عليا اي لا باس
عليا ولا عتب تفريع على انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية بناء على كون مرجعه
الى جهة الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز والى جهة الانتقال من اللازم الى الملزوم
كما في الكناية وضمير نتخذهما للمجاز والكناية ومعنى اتخاذهما اصليين جعل مباحث الفن راجعة
اليهما وتفاصيل لمجملهما وقوله واذ لا يخفى شرط جزاؤه فلا عتب بالتاء الفوقانية اي لا عتاب
ولا لوم والجملة بيان لجهة تقديم المجاز على الكناية وهي ان الكناية تجري من المجاز مجرى المركب
من المفرد ونظرا الى ان الانتقال من الملزوم واضح بنفسه بمعنى عدم احتياجه الى اعتبار امر
زايد على اللزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم فانه مشروط بكون اللازم مساويا
للملزوم او اخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك
اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة اللزوم وجوز كون اللازم اخص اما بمعنى اللزوم الجزئي او بالاصطلاح
على ان ما يكون وجوده على سبيل التبعية لشيء اخر فهو لازم له وذلك الشيء ملزوم فالمقومات ملزومات
والعوارض لوازم وان كانت اخص كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان او باعتبار
ان اللزوم في نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي اللزوم الاعتقادي
لا يمتنع وجود الملزوم بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم اخص بمعنى ان له تعلق لزوم
بالشيء اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشيء تحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا

للملزوم

للملزوم او اخص منه صح الانتقال منه الى الملزوم ان عقلا فعقلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف
ما اذا كان اعم لا يقال الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يفتقر الى كون الملزوم بحيث اذا حصل
في الذهن انتقل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا المعنى للزوم في هذا الفن لا امر زايد
عليه وبهذا يندفع ان الانتقال من الملزوم ايضا يفتقر الى كونه اخص او مساويا والاظهر
في كون الكناية من المجاز بمنزلة المركب من المفرد ما ذكر صاحب الايضاح وهو ان المعتبر في
المجاز هو غير الموضوع له فقط لوجود القرينة المانعة بخلاف الكناية فان الموضوع له مراد
ايضا او جائز الارادة قوله ثم ان المجاز يريد تمهيد اثبات اصل اخر للبيان هو التشبيه
لانه يبحث عن ذلك ويحصل من مقاصده ويستقل في هذا الفن بتفاصيله واحكامه واقسامه
فوق ما يكون على سبيل الاستطراد او المبدائية كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى المجاز ولما كان او المبدائية ٤
احد الاصلين فيما ثبت من الكلام السابق هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه
هو نوع الاستعارة لا مطلق المجاز صدر الكلام بذكر المجاز وخص الاستعارة بالعناية فقال
ثم ان المجاز اعني الاستعارة لا مطلق المجاز صدر الكلام بذكر المجاز وخص الاستعارة بالعناية
فقال ثم ان المجاز اعني الاستعارة يعني ان التعرض لها والبحث عن احوالها يقتضي تقديم التعرض
للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا يتحقق بدونه فلا بد ان يتخذ التشبيه اصلا ثالثا
وان يقدم على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التقديم فظاهر من ابتناء الاستعارة جهة صح
عليه واحتياجها اليه واما اخذه اصلا اخر من علم البيان فلانه لكثرة مباحثه وعموم
فروعه وتفاصيله وافادة احكامه قد جاوز ان يجعل مقدمة او حكما استطراديا او نحو ذلك
كيف ومباحثه اكثر من مباحث الكناية وفي لفظ الفروع اشعار بهذا المعنى فبهذا الاعتبار
انتظم ترتب قوله فلا بد على ما قبله من الكلام فقوله تستدعي خبر ان المجاز وتانيث الضمير
مع عوده الى المجاز مبني على انه عني به الاستعارة وكذا ضمير انها وفيها وقوله من حيث
انها متعلق بتستدعي في معرض التعليل له ومن فروعه التشبيه خبر انها ولا يتحقق خبر اخر
او بيان كونها من فروع التشبيه يعني لا بد في الاستعارة من اعتبار تشبيه شيء بذلك
الملزوم الذي ينتقل منه الى اللازم في امر لازم لذلك الملزوم ففي رايت اسدا يرمي يعتبر تشبيه

الرجل الشجاع بالملزوم الذي هو الاسد في لازم له هو الجراة ثم يستعار لفظ الاسد له فينتقل
منه الى الشجاع وثمه اشكال وهو ان علم البيان انما ينظر في الدلالات العقلية ودلالة التشبيهات
من حيث انها تشبيهات يكون بالدلالة الوضعية فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما
يشعر به جعله اصلا ثانيا منه لا يقال تشبيهات البلغاء ملما تخلو من مجازات وكنايات لانا نقول
الكلام في نفس التشبيهات بل الجواب ان في كلامه اشارة الى ان اخذه اصلا من علم البيان انما
هو لضرورة ابتناء الاستعارة عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من اصوله بالذات فلا
يلزم ان يكون البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم ان يكون نظر البيان
في الدلالات العقلية فقط وانما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات الصرفة
وفي الوضعيات والعقليات جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوضوح يمكن
بمجموع ذلك بان يكون الطريق الاوضح غاية الوضوح من الوضعيات وما سواه من العقليات
قوله فهو اي التشبيه هو الاصل الذي اذا احذقت فيه واتقنته صرت مالك زمام الحكم
في الضرورة ذا دربة وعادة وجراة وحذاقة في طرق اللطايف والغرايب المتعلقة
بالبيان لان معظمها ومدارها فنون الاستعارات ومبناها على انواع التشبيهات
قوله الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه لا خفاء في ان الاصل الاول من
الاصول الثلاثة المبحوث عنها في علم البيان هو التشبيه نفسه والتعرض للاصل الاول والبحث
عنه هو الكلام في التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول في الكلام في التشبيه سوى ان يقال
انه انما ذكر ان الاصول المحتاج الى تعرضها في علم البيان ثلثة فكانه جعل فصل علم البيان بعد
المقدمة اصولا ثلاثة بمنزلة الفصول والابواب فذكر الاصل الاول منه في الكلام في التشبيه
اي التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلي من ذلك الجزئي او ان كلمة
في للتجريد مثلها في قوله نحو لهم فيها دار الخلد فلا اجب ان يتفوه به المحصل **قوله** مشتبها
بدل من طرفين واشتراكا عطف على طرفين **قوله** او بالعكس اي يكون الامر بالعكس بان
يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة والاختلاف في الحقيقة اعم من ان يشتركا في ذاتي اصلا
كطويلين جسم وخط او يشتركا كطويلين انسان وفرس حيث اشتركا في الجنس واما الاختلاف

الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه

اي يتكلم

ان
م

بالفصل

بالفصل القريب واقتصر في المثال على هذا لانه ابعد في ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله
صفة وحقيقة تمييز وطولا واشنا تاصفة او حال او تمييز او نصب بتقدير اعني وقوله والا
اي وان لم يكن هناك اشتراك من وجه وافتراق من وجه لم يصح التشبيه لانك خبير بمقدمات
تفيد ذلك وقدم ابطال عدم الافتراق لانه اخص بالتشبيه الى بطلان عدم الاشتراك اذ مفهوم
التشبيه ربما ينبئ عن لزوم الاشتراك فلذا ذكر بطريق المشبه به والمقيس عليه وبالجملة
فتقرير لزوم الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع الوجوه حتى من جهة
التعين الذي الاختلاف فيه غاية في اللزوم للتعدد بمعنى انه لا بد للتعدد من الاختلاف
بالتعين البتة لارتفع التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم بارتفاع اللازم وح يبطل التشبيه
لان معناه التشريك الوصف بالمشاركة للمشبه به في امر فعند ارتفاع التعدد وثبوت الوحدة
يكون تشبيه الشيء وصفا له بنفسه ضرورة انتفاء المشاركة ح لانه لا يعقل الا بين شيئين
ووصف الشيء بنفسه محال بالضرورة وتقرير لزوم الاشتراك انه لولاه لكان طلب التشبيه
بين الشيئين طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف اصلا وهو ايضا محال بالضرورة **قوله**
وان التشبيه لا يصار اليه عطف على ان التشبيه يستدعي وكذا قوله حاله تتفاوت بين القرب
والبعد فان من التشبيه ما هو قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد بديع وسيجيء اسباب القرب
والبعد وبين القبول والرد فانه اذا كان بخلافه كان مردودا **قوله** هذا القدر المجمل لا
يحوج الى دقيق نظر جملة الستينا منه كانها جواب سؤال عن الدليل على ما ذكر والمعنى ان
بعض ما ذكر غني عن النظر معلوم بالضرورة كاستدعاء التشبيه طرفين وبعضها يحتاج
الى نظر ظاهر ربما ينساق اليه الذهن كالاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض هو
العرض وكالتفاوت الى القريب والبعيد والى المقبول والمردود واما المحوج الى دقيق النظر
هو تفاصيل هذا القدر المجمل وهو اي هذا القدر المجمل بل مضمونه هو طرفا التشبيه ووجهه
وغرضه واحواله فلنجعل النظر في هذه المطالب انواعا اربعة **قوله** النوع الاول النظر
في طرفي التشبيه وجه تقدمه على الانواع الثلاثة الباقية ظاهر فان طرفي التشبيه هما
الاصل الذي يقوم به وجه التشبيه ويعود اليه الغرض منه وحصرهما في ان يكونا حسيين

النوع الاول النظر في
طرفي التشبيه

او عقليين او المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس واراد بالحسي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس او يكون مجتمعا من امور كل منها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بالحس كالاعلام من الياقوت منشورة على رماح من زبرجد ويسمى خياليا واراد بالعقلي ما عدا ذلك مما هو مدرك بالقوة العاقلة التي شانها ادراك الكليات او بالوجدان كاللذة والالم ويسمى وجدانيا او هو من مخترعات القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤس الشياطين واما المعاني الجزئية التي يدرك بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى واما الذي يجب ان يتنبه له هو ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة لظهور ان ليس الاعلام الياقوتية مما تادت اليه من طرق الحواس ولا انياب الاغوال ورؤس الشياطين من قبيل المعاني فان المراد بالصورة ما لو وجدت كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل التحقيق في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دايما في الحركة والتصرف لا تسكن في اليقظة ولا في النوم وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى متفكرة او بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبتها المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وكذا اخالب المنية ولسان الحال وغيرهما واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمي هنا المعنى الجزئي المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعاني فيكون اخالب كذلك فان الكلام فيما يتخيل لهما من مثل الناب والمخلب واللسان وهي من الصور قطعا وقد يكون ما اضيف اليه الوهميات ايضا من الصور كالغول والشيطان ونعم ما قال صاحب الايضاح ان الوهمي ما ليس بمدرك بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من مخترعات القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يكن ادراكه

الا

خيالي

جناحان

مطلب في الحسيات والخياليات والعقليات والوهميات والوجدانيات

الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة مشبهة بالمخلب والناب واللسان مما هو آلة في الهلاك او النطق فقوله مستندين الى الحس اي قوة ادراك الجزئيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا الا اطيط صوت القتب الفارج جمع فروج وجعل العنبر مشموما والريق والخمر مذوقا والجلد والحرير ملموسا على ما هو المتعارف من شممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس هو الرائحة والطعم واللين والخيال قوة ترتسم فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس بمنزلة خزانة له والعقل قوة للنفس بها يدرك الكليات بالذات والجزئيات بالآلات وفي قوله الوهميات المحضة اشارة الى ان ليس المراد بالوهمي المعاني الجزئية المحققة المدركة بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو بل ما اخترعته المتخيلة العاطلة بمعونة الوهم وقوله صورة وهمية تحقيق لهذا المعنى وتاكيد والملز ونز المشدود من لزه شده والصفة وشد البعيرين في قرن وقران اي حبل واما العرن بمعنى الحبة الصغيرة تقتم مع الكبيرة فغير مناسب هنا **قوله** فاعرفه اي كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدا الى تقليل الاعتبار بتقليل الاقسام تسهيلا للامر ليعرف صحة الحصر في الحسي والعقلي **قوله** النوع الثاني النظر في وجه الشبه وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث ان له اقساما كثيرة بحسب اعتبارات له ومهد لذلك مقدمة حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت البتة لانه اما ان يكون حقيقة الطرفين او داخلا فيها او وصفا والصفة اما ان يكون من الحسيات احد الانواع الخمسة واما من العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا والحقيقة اما ان يكون بسيطة او مركبة والصفة اما ان يكون مرجعها امرا واحدا او اكثر فقوله لما اختص التشبيه ظرف جرى مجرى الشرط جوابه قوله ظهر لك مما ذكر وقوله والوصف حسي اختص والعقلي ايضا لما اختص عطف على مضمون الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحين اختص الوصف ولما اختص العقلي ليكون عطفا على الشرط او تقول والوصف بين كذا والعقلي بين كذا ليكون عطفا على فاعل اختص واما على ما ذكر فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة فيكون الشرطية خبر المبتدا او لا يكون محذوفا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك مما ذكر صريح في انه جواب

بجوزان

لحس قوة ادراك الجزئيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا

ملموسا

النوع الثاني النظر في وجه الشبه

للكل ففي التركيب اصلال والمحصص سوى ان يجعل الوصف العقلي عطفا على فاعل انحصر اعني التشبيه
ويكون حين انحصر ولما انحصر تكريرا واعادة للشرط لبعد العهد وقوله انحصر بين كذا بمنزلة انحصر
في كذا كما يقال محصور بين حاضرين وقوله مثل جسمين ابيض واسود يعني مثل حجرين او فرسين
او نحو ذلك والافلفظ الجسمية لايكون تمام الحقيقة ومثل ينصب على الحال من اسم يكون وليس
بلازم ان يكون الممثل به نفس ما اضيف اليه مثل بل ما يوجد من مضمونه ومثل هذا كثير في كلام
فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرسن من نحو الابل مثلا حقيقة واحدة
نوع خفاء اذ ربما يتوهم كونهما حقيقتين كالانسان والبعير فلذا ذكرهما بلفظ كذا وبين وجه اتحاد
الحقيقة بان ذلك العضو المعلوم الذي هو طريق الشم والافتراق بالصفة بان فيها الاختصاص
بالانسان وبالمرسون حيث يقال الانف هو عضو الشم المختص بالانسان والمرسن هو عضو
الشم المختص بالحيوانات التي يرسن اي يجعل في انوفها الرسن والاحسن ان يجعل الوصف هو الاختصاص
وعدم الاختصاص لما سيجئ في فصل المجاز المفرد غير المقيد ان كلا من الانف والشفة والرجل اسم
للمطلق من غير اختصاص بالانسان او غيره والمرسن والجحفلة والحافر مختصة بما يكون للمرسون
والدابة وكانه اراد بهما الف الانسان وشفته ورجله ومثل بهما لافتراق الحقيقة بالجسم
والخط اللذين لا اشتراك لهما في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من
مقولة الكم بخلاف طويلين انسان وفرس تنبيها على ما ذكر من ان الافتراق بالحقيقة اعم وهاهنا
بحث وهو انا اذا قلنا زيد كعمرو في الحيوانية او الناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا
بالعوارض المشخصة يعتقد اشتراكهما في صفة لهما او صفتين يعتقد اشتراكهما في حقيقتهما **قوله**
كالكيفيات الجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسمة اولا بالذات
وقوله مثل الالتفاف حال من الكيفيات او من ضمير انحصر والممثل به في ضمنه والبصر قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين يدرك بها الاضواء والالوان
ونحوهما والشكل هيئة احاطة نهاية او اكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرها
والمقدار كم متصل قار الذات والمراد بالكم عرض يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء
عند الانقسام حد مشترك يتلاقى عنده كالنقطة التي هي بداية لهذا ونهاية لذاك وهو احتراز

عن

۲۸

عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة في الوجود وهو احتراز عن
الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة المدركة بالبصر هي الاين اعني انتقال
الجسم من مكان الى مكان وما يقال انها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر معناه
انه مجموع الحصولين وكانه اراد بكون المقادير والحركات من الكيفيات ان اوصافها كالطول
والقصر والتوسط وكالسرعة والبطؤ والتوسط كذلك والا فالمقدار من مقولة الكم والحركة قيل
من الاين وقيل من ان ينفعل وقيل من الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن
والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات وتفرع عليها والسمع
قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات وكان الصوت حقيقة
واحدة لا يختلف الا بالعوارض كالقوة والضعف والحدة والثقل والتوسط بين ذلك ولذلك
لم تفصل من انواع الاصوات واما الحروف وان كانت انواعا في كيفيات للصوت لا اصوات
ولكنه في امثال هذه المباحث بهذا القدر فان تمام تحقيقها في فن اخر والذوق قوة منبثة
في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واصول انواعها الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة والشم قوة مرتبة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي يدرك بها الروائح ولا اسماء لانواعها وانما يعرف
بالصفة او الاضافة كرائحة طيبة ومنتنة ورائحة المسك ورائحة الحلاوة واللمس قوة سارية
في البدن بها يدرك مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويقال لها الكيفيات الاول
بها ينفعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان
لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة بالعكس والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانفصال والتفريق واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة كيفية اختلاف الاجزاء ارتفاعا وانخفاضا والملاسة كيفية
استوائها واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن

محصور بين
فمطلق الجسمية

مختلفتين صح

لكنه قادح فيما قصده ههنا من انحصار التشبيه في ان يكون الطرفان حقيقتين صح

وغيرها

السمع
الحروف
الذوق وانواعه تسعة
الشم
اللمس

وضعه ولا يحتقد كثيراً بسهولة والصلابة تقابلها والخفة كيفية بها يقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلها من الملموسات لكون كل منهما مدافعة الى فوق او الى تحت كما في الزق المنفوخ اذا امسك تحت الماء وكالحجر الموضوع على الكف اذا امسك في الهواء واعاد لنقط من لما انها ليست كما قبلها في ظهور كونها من الملموسات فان المحققين على ان الخفة والثقل هما مبدا تلك المدافعة الصاعدة والهابطة واراد بما يتصاف اليه المذكورات مثل الليانة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك من كيفيات الاجسام قوله والعقلي الصا يعني كما ان لمطلق الوصف انحصارا في الحسي والعقلي كذلك للعقلي انحصار في حقيقي هو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموصوف واعتباري ونسبي هو ما لا يكون كذلك بان لا يكون تقرره بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشيء بالنسبة الى الغير ككون الشيء مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشيء من هذا صفة متحققة وكذا كون الشيء مطموعا فيه او غير مطموع فيه بل بعيدا عن الطمع او لا يكون له تحقق اصلا لا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وهمية محضة تخترعها المتخيلة كاتصاف السنة وكل ما هو ظلم وهواية بما يتخيل لها من بياض واشراق شبيه ببياض الكواكب واشراقها قوله مثل الاتصاف مجرور بدلا من الكيفيات الا ان الكيفيات هي ما دخلت الباء من الذكاء ونحوه والذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء يقال ذكي الرجل فهو ذكي واليقظة كمال التنبه والتحرز عما لا ينبغي والمعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم والثاني للادراكين اذا تخللهما عدم وللادراك الجزئي وللادراك البسيط والعلم يقال لحصول صورة الشيء عند العقل وللاعتقاد الجازم المطابق الثابت وللادراك الكلي وللادراك المركب والقدرة صفة بها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هي مبدا ايثار الغير بالخير اما ببذل المال واما بالعفو عما صدر عن الغير من الشر والفزر والسخاء هو مبدا افادة ما ينبغي لا للعوض ويسمى الجود ايضا والحلم كون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه ولا تسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللؤم والبخل والفجور والجبن ونحو ذلك والغريزة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية بمنزلة الطبيعة ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها صفات الافعال بسهولة من

الذكاء واليقظة والمعرفة والعلم

القدرة والكرم والسخاء والحلم والغضب

الغريزة والخلق

غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة قوله او بشيء تصوري عطف على بكونه اي كاتصاف الشيء بشيء تصوري لا عيني وتصوري وهمي لا عقلي ومحض ليس فيه شائبة تحقق وفي جعل هذا من امثلة الاعتباري الذي هو احد قسمي العقلي تنبيه على ان المراد به ههنا ايضا ما يعم الوهمي كما في الطرفين قوله اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما لا يتالف من اشياء مختلفة واما تعرض لهذا في وجه الشبه دون الطرفين لان القسمة الى الواحد والى ما هو بمنزلة الواحد الى الملتئم والمنتزعة انما اعتبرت فيه لا فيهما وانما قال ظهر لك مما ذكر مع ان المجرد جعله جواب لما يبنى عن كونه بسبب ذلك للاشارة الى ان المذكوره لكنه لم يحصل المجرد كون الانحصار متحققا في نفس الامر بل من ذكره لك واطلاعك عليه فكانه قال ظهر لك ذلك من ذكر ما ذكر قوله وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عينا من الاعيان او معنى من المعاني بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكثرة فهو قسمان احدهما ان يؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلثة وقد قسم الاول منها الى خمسة اقسام والثاني الى اثنين والثالث الى ثلاثة بغير عشرة وذلك لان الاول اما حسي وطرفاه حسيان لا غير واما عقلي وطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس والثاني اما حسي او عقلي والثالث اما حسي واما عقلي واما البعض منه حسي والبعض عقلي فقوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي معنى وصفة لان الحس لا يدرك الا ما هو في مادة وجهة وحاضر عند الحس بخلاف العقلي فانه يجوز ان يكون معنى قائما بالمحسوس كالحيوة فوجه الشبه العقلي يعم الانواع الاربعة للطرفين اعني كونهما حسيين او عقليين او المشبه حسيا والمشبه به عقليا او بالعكس وهذا معنى قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم والبارع في الوجه للملابسة وهو في موقع الحال اي كائنا بالوجه العقلي بخلاف في قولك تشبيه الشيء بالشيء فانها صلة قوله وههنا نكتة التحقيق يرجع الشبه الى محض التحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المسامحة والا فهو مشترك اي بين الطرفين والا شيء من الكلي بمحسوس

تعتبره

واحد صح

الى صح

التحقيق

لان شرط الاحساس بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة فان قيل المراد
بوجه الشبه الحسي ما يكون جزئياته محسوسة كالحمرة وان لم يكن هو في نفسه مدركا بالحس قلنا هذا
ترك للتحقيق الى التسامح واعتراف بان ما هو وجه الشبه في الحقيقة عقلي لا حسي وسنذكر جواب
المصنف عن هذا السؤال فقوله وقد عرفت انه اي وجه الشبه يجب ان يكون موجودا في الطرفين
اشارة الى ما سبق من ان تشبيه ~~الشبه يجب ان يكون موجودا في الطرفين~~ الشيء لا يكون الا وصفا
له بمشاركته المشبه به في امر وقوله وكل موجود فله تعين حكم ضروري مبني على ان الكلي الطبيعي
ليس جزءا خارجيا من الاشخاص صح واذا كان وجه الشبه مع المشبه متعينا يمتنع ان يكون هو بعينه
موجودا مع المشبه به لامتناع ان يحصل المحسوس المتعين في محل مع حصوله بعينه في محل آخر
فان بديهة العقل حاكمة بامتناع عرض بعينه في محلين كجسم بعينه في مكانين بمعنى ضرورة العقل
اضطراره الى الحكم بذلك بحيث لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا او الضرورة التي يجدها العقل ويحكم
بسببها وان شئت فيحكم التنبيه فان الضروري قد ينبه عليه اذا كان فيه ادنى خفاء وذلك
ان الحمرة التي في الخد لو كانت بعينها الحمرة التي في الورد لزم من انعدام حمرة احدهما وبقاء
حمرة الاخر كون الحمرة المعينة موجودة ومعدومة معا وهذا ظاهر لزوما واسح له الا ان لقائل
ان يقول ان اريد بانعدام حمرة الخد انعدامها في نفسها فلا نسلم صحته ليلزم المحال اعني
كون الحمرة معدومة موجودة معا وان اريد انعدامها عن المحل فلا يستلزم الا وجودها في محل
وعدمها عن محل ولا استحالة فيه وقوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كما اذا شبه ثوب
بالثلج في البياض وشعر بحلك الغراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله متعلق بقوله
يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي يكون مثل وجه الشبه موجودا مع المشبه به
وهذا ايضا باطل لان المثلين لا يكونان شيئا واحدا بعينه وكل ما هو وجه الشبه فهو واحد
بعينه على ما هو المفروض فلا يكون المثلان الموجودان في الطرفين وجه الشبه فيلزم ان يكون
وجه الشبه هو المعنى الكلي الماخوذ من المثلين بتجريدهما عن التعين لانه المشترك بينهما و
لا شيء من الكلي بحسي فلا شيء من وجه الشبه بحسي بل الكلي عقلي لا غير فوجه الشبه عقلي لا غير
وقوله ويمتنع ان يقال اذا لم يتحقق في الطرفين من المحسوسات الا المثلان بمعنى اشتراك وجه الشبه

والآنه موجود ضرورة ان جزء الموجود موجود وليس بمتعين ضرورة كونه كليا مشتركا بين الافراد جزءا من الاشخاص صح

اي لا يجوز صح

المحسوس بين الطرفين هو حصول المثلين فيهما على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسية وجه الشبه
كون افراده محسوسة فان المثلين اي يمنع هذا المقال ويبطل لان المثلين الموجودين في الطرفين
متشابهان لان هذا معنى المثلين ولا معنى للتشابه بين الا المتشاركين في وجه شبه فلا محالة
يكون بينهما وجه شبه فان كان عقليا كان المرجع في وجه الشبه الذي فرض حسنا هو العقل في
المال فلا يكون وجه الشبه بالتحقيق الا عقليا وان كان حسيا لزم ان يكون مع المثلين مثلان
اخران من ذلك الوجه الثاني لامتناع ان يكون الموجود في الطرفين محسوسا فينتقل الكلام الى
هذين المثلين الاخرين بانهما متشابهان مشتركان في وجه شبه عقلي او حسي ويلزم اما التسلسل
واما كون وجه الشبه في التحقيق عقليا والتسلسل محال فتعين كونه عقليا وتمام تحقيق هذا الكلام
في العلوم الحكمية والكلام بان يبين ان الكلي الطبيعي يمتنع ان يوجد بان يكون جزءا من الافراد
وان المتعين يمتنع ان يكون جزءا من شيئين وان العرض الواحد يمتنع قيامه بمحلين فقد نوزع في
ذلك وان هذا التسلسل وان كان في الامور الموجودة لكونها محسوسة لكن لا نظر انه في المبادي
وفي الامور المترتبة الموجودة معا فهل يمتنع مثل هذا بقي هاهنا بحث وهو انه اذا اريد بكون وجه
الشبه حسيا وجود فردين في الطرفين من المعنى الكلي الذي افراده محسوسة بمعنى كونهما
مثلين متساويهما في تمام تلك الماهية الكلية بمعنى انها لا نسلم لزوم ان يكون معهما مثلان
اخران ليلزم التسلسل ولا جواب سوى ان هذا تسامح لا تحقيق **قوله** والعقلي كوجود عطف
على قوله فالحسي كالخد والمعنى ان العقلي كوجه الشبه في التشبيه المذكور فالممثل به ماخوذ مما
يلي الكاف لا نفسه والمراد بالعلم المشبه بالحيوة الملكة التي بها يدرك تفاصيل الشيء فهذا الاعتبار
يكون جهة ادراك وطريقا اليه على وجه المبدائية كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واما
اذا اخذ العلم بمعنى الادراك او بمعنى نوع منه كادراك الكل فلا معنى لكونه جهة ادراك
وقوله في مطلق الاهتداء بذلك اي بالاصحاب والنجوم اشارة الى ان الاهتداء لو لم يؤخذ مطلقا
بحيث يتناول الاهتداء الى الطريق الشرعي والطريق الحسي لم يكن مشتركا بين الطرفين
فان الموجود في كل منهما اهتداء اخر واذا تحققت فاحدهما حقيقي والاخر مجازي لكن التحقيق
عرفا بالحقايق **قوله** وكالعطر اشارة الى قول الصاحب اهديت عطرا مثل طيب ثنائه فكانما اهدي

تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى ان افرادها مدركة بالحس
ح صح

لا اخلاقه او كالنجوم اشارة الى قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن
ابتداع ومنع بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول لما يلزم من جعل الاصل فرعا والفرع اصلا
لكون المعقول فرع المحسوس لكونه مستفادا منه منتهيا اليه لكن وجه ما جاء منه ان يقدر
المعقول محسوسا ويجعل كالاصل في ذلك مبالغة **قوله** وفي اكثر الامثلة خبر مبتدا ومو
تابع وفي معنى وحدتها بدل من الظرف او متعلق به او بتابع والمراد في معنى وحده وجه
الشبه فيها فان في العرا عن الفائدة وكونها جهة ادراك وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان
والستطابة النفس اياهما نوع تركيب وفي جعل العرا عن الفائدة وجه شبه بين وجود
الشي وعدمه دفع لما ذكره الشيخ عبد القاهر ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين
الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او
هو والمعدوم سوا لم تثبت له شبها من شي بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشي
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشي
كلاشي ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه **قوله**
القسم الثاني قد سبقت الاشارة الى ان كون غير الواحد بمنزلة الواحد بان يعتبر الكثير حقيقة
ملتئمة من المجموع او يقصد الى هيئة حاصلة من عدة اوصاف لها مدخل في التشبيه فلم يبين
ذلك فيما اورد من الامثلة تعويلا على فهم الناظر وعلى السياق التقرير اليه بل جعل التقسيم
هنا باعتبار ان الهيئة الحاصلة حسية او عقلية واعتبر في اثناء التقرير الكثرة في جانب المشبه
والمشبه به اذ به يظهر ما قصده من كون وجه الشبه غير واحد نزل منزلة الواحد وعول في
اعتبار التركيب والقصد الى الهيئة فيما اورد من الامثلة دون ان يعتبر التشبيه فيما بين المفردات
اما على انه ليس له كثير معنى واما على ان اعتبار التركيب ابلغ وادخل في الحسن والقبول
فالاول كما في قول القاضي التنوخي كانما المريخ فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوى لم يكن
شيئا والثاني كما في قول ابي طالب الرقي وكأن اجرام النجوم فان تشبيه النجوم بالدرر و
تشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي

من صح

يملا

١٧١

يملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية كذا في دلائل الاعجاز **قوله** وكان الثريا اشارة الى قول احيحة بن الجلاح وقد لاح في الصبح
الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وتزجاء في
البيت بتشديد اللام والمنور على لفظ اسم الفاعل من نورت الشجرة وانارت تفتح نورها
وقوله في المراة يعني يرى صغار المقادير وان كانت كبارا في نفسها وقوله على كيفية متعلق
بتفاوت اي لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق وقوله الى مقدار
اي كيفية منضمة الى مقدار مخصوص من الطول والعرض **قوله** وكان في الجبلي ترك الفاء لما ان
المراد الاكثر منه على طريقة قولهم حماقة ذكر وحمامة انثى بتذكير الوصف وتانيثه فيما يكون التاء
فيه للفرق بين الواحد والجنس ابتر اي مقطوع الذنب الاشل صفة مشبهة من شلت
يده اختلت بنيتها وضعفت قوتها المراوحة المناوبة في العمل بعمل هذا مرة وذاك اخرى
يقال راوح بين رجليه اذا قام مرة على هذه ومرة على الاخرى تلك الحركة مصدر المتحرك النعوة
اللين يبدو له اي يظهر له ويظهر له راي اخر يقال بدا له اذا ندم وضمير الفاعل عائد الى الراي
المعلوم بدلالة الكلام في ضمن ذلك اشارة الى الانبساط والانقباض والتحرك الحركة العجيبة
الهيئة المذكورة مفعول مؤتية وقوله للهيئتين يعني هيئة المراة في كف الاشل وهيئة البوتقة
بها ذهب ذائب **قوله** وكوجه الشبه ظاهره العطف على كسقط النار المتحرك الا ان الكاف
ثمة داخلة على المشبه ووجه الشبه ماخوذ من مضمون الكلام وان كلا منهما هيئة حاصلة
من عدة امور وذلك لان ما سبق تشبيه مفرد بمفرد وهما امران معينان مذكوران بصريح الكلام
دالا المحتاج الى البيان وجه الشبه وههنا تشبيه مركب بمركب فاحتيج الى بيانهما وكون القصد
بهما الى الهيئة الحاصلة من عدة امور وعلم ان وجه الشبه ما تشترك فيه الهيئتان من مطلق
هيئة حصول مضيء في مظلم على الكيفية المخصوصة **قوله** كان مثار النقع اي الغبار الساطع المرتفع
من ثار الغبار يثور ارتفع واثاره غيره واسيافنا مفعول معه متعلق بمثار قال الشيخ
عبد القاهر قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل
من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة

قوله صح

وبهذا قد دخلت على وجه الشبه ولم يثبت بل اقتصر على ان المشبه والمشبه به صح

للمصدر يعني المصدر المدلول عليه بلفظ مثار لئلا يقع في تشبيه مفرق بمنزلة كان الغبار ليل
كان السيوف كواكب قال ونصب الاسياف لا يمنع من تعذير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع
كما في قوله لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة
واقعة صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل لا مستبدة بمنزلة ان يقال ليل وكواكب
فلم يقصد على ان يريك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن السيوف
وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا
فان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات
سريعة الى جهات مختلفة مع اعوجاج واستقامة وارتفاع وانخفاض وتداخل وتصادم واستطالة
اشكال فنبه على هذه الدقايق بلفظ تهاوى اي تتهاوى بحذف التاء فان للكواكب في حالة التهاوي
اي التساقط اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف ما اذا كن
في اماكنها قارة على استدارتها **قوله** المتلالئة اي اللامعة من تلالاء البرق لمع والمستطرفة
المستحدثة التي يعد طريفا واحدا جديدا وقوله دون شيء اخر كلام قليل الجدوى جدا سواء جعل
صفة درا او تعلق بالمراد على معنى ان المراد هو هذا دون شيء اخر وسواء جعل مناسبا للدرر
صفة ساطا او صفة شيء اخر **قوله** قدامه خبر المبتدا والجملة حال عما دل عليه كاما من معنى الفعل
وفي شائع متعلق بالظرف والمعنى يكون المشتري قدام المريخ كونه كذلك في الطلوع بان يكون
المريخ اقرب الى المشرق مع كونه في الارتفاع والعلو الشاهقة واصل الشمع وكلاهما بالتحريك واما
التسكين فمن كلام المولدين **قوله** فالمراد ايضا يعني ان المراد في هذا البيت ايضا تشبيه الهيئة بالهيئة
كما في البيتين المتقدمين وقوله مسرج الشمع اسم مفعول اضيف الى فاعله حال من الظرف ومعنى
من دونه قدامه وفي مكان قريب منه ويستمر امثال ما ذكر من الابيات يعني كان مثار النقع وكان
اجرام كانما المريخ تشبيه المركب بالمركب لكون كل من طرفيه امورا متعددة اعتبر تركيبها وتحصيل
هيئة منها فقصد التشبيه فيها على ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان العرب
قد تشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها ويسمى المذكور قبل الابيات مثل تشبيه السقط والثريا والشاة الجبلي والشمس تشبيه المفرد

الشمع والشمعة بالتسكين من كلام المولدين

قوله صح

النجوم و صح

بالمفرد لكون كل من الطرفين شيئا واحدا مفردا كان او مركبا واي التعبير التركيب واعتبار الهيئة
في وجه الشبه ولذا كان التعرض ثمة بوجه الشبه وههنا للطرفين ثم المفرد قد يكون مقيدا كتقييد
العنقود بالمنور والثريا بالجبلي بكونه ابتر مشقوق الشفة والحافر نابتا على راسه شجرا غضا والمرآة
بكونها في كف الاشل والبوتقة بكونها محماة جائلا فيها ذهب ذائب فيلتبس بالمركب ويعسر التمييز
بين تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لخفاء الفرق ههنا بين المقيد والمجموع اذ القيود معتبرة
في الهيئة التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب
فن له زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة اذ لا حاكم سوى ذلك في تمييز احدهما عن
الاخر عند التباسهما ولا يخفى انه ياتي ههنا قسمان اخران سكت عنهما المصنف تشبيه المفرد بالمركب
والمركب بالمفرد **قوله** ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرئ القيس يصف عقابا بكثرة صيد الطيور
والقار قلوبها لدى الوكر وقد سمعت ان العقاب لا ياكل من الطير قلوبها شبه الغض الطري
من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق بالحشف البالي وهو ارداء التمر وذلك لانه ليس لاجتماع
الرطب واليابس من القلوب هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا من حيث ان للجمع فائدة في
التشبيه وانما تعرض المصنف لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشبه به شيئين
فكان مظنة ان يتوهم انه من تشبيه المركب ولينبه على ان تشبيه المفرد قد يكون ملفوفا بان
يؤتى بمشبهين ثم بالمشبه بهما **قوله** واما ان يكون مستندا الى العقل عطف قوله اما ان يكون مستندا
الى الحس وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد ثلثة امثلة يشير الى قوله تع والذين
كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقوله ع اياكم وخضراء الدمن قيل يا رسول الله
وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء وقول من قال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها كما في الفائق انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم
ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم
افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما ساله

يعني التمييز بين تشبيه المفرد بالمفرد واذا كان مقيدا وبين تشبيه المركب بالمركب

سكت المصنف عن بيان تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد

حيث م

افضل م

عنهم قوله المنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر ما يعلم ويخبر من الباطن المطمع اسم فاعل من
اطمع اوقعه في الطمع والمؤيس من آيسه اوقعه في اليأس وكلمة مع للاشارة الى جعل الامرين
في حكم واحد بمعنى ان وجه الشبه هو المجموع لا كل واحد وكذا الفظ المنضم في المثال الثاني
ومنبت السوء هو الاصل الردي والنسب الفاسد والاضافة فيه كما في رجل صدق وحمار سوء
تشبيها للاختصاص الوصفي بالاختصاص الاضافي وخضراء الدمن ما ينبت على آثار الدار والمنزل
مما لا بقاء له ولا خير فيه ولا نفع منه والاثمار خير اضافة المصدر الى المفعول من اثمرت الشجرة كذا
والاشجار المثمرة التي تأتي بالفاكهة والاعتراض بان حسن المنظر حسي لا عقلي ليس بشيء لانه
لا ينافي كون المجموع المركب من ذلك عقليا لا هيئة يدرك بالحس كما في هيئة الشمس والبوتقة
او هيئة النقع والسيوف وهيئة الليل وتهاوي الكواكب بل في التمثيل اشارة الى ذلك
وانما عطف المثال الثالث باو تنبيها على التخيير بعد تمام التمثيل بمثالين بمنزلة شاهدين ووجه
الكثرة في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه اعتبر التناسب في الخصال مع الامتناع
عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكن لم يتعد الى الاشتراك في كل منها بل
في المجموع الملحوظ منها والى هذا اشار بقوله الممتنعة لذلك اي لاجل التناسب **قوله** ان
تكون تلك الامور اشارة الى ما لزم من الكلام السابق من كون وجه الشبه امورا كثيرة
وقوله او عقلية باو دون الواو ليشعر بان القسم الاول هو ان يكون الامور حسية والثاني
ان يكون عقلية لا ان يكون مجتمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع هو القسم الثالث بعينه
فقوله ان يكون ينبغي ان يحمل بدل بعض من اقسام **قوله** كما اذا شبهت انسانا لا ضافة
في ان حسن الطلعة حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره وحاله عقلية وكذا
علو الرتبة **قوله** واعلم ختم مباحث النظر في وجه التشبيه بامرين احدهما انه قد يذكر مكان
وجه الشبه ما يستتبع وجه الشبه اي يستعقبه ويستلزمه اي يكون وجه الشبه بالحقيقة لازم
ذلك المذكور فيصح لان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض وثانيهما ان الواجب
في وجه التشبيه ان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم في بعض التشبيهات وجه الشبه
امر الا يشملهما فينبه فقوله ان يتكلفوا الظاهر في ان الضمير للبلغاء وارباب الكلام

في الاضافة في مثل رجل صدق

لاصحاب علم البيان لكن الذي تقتضيه النظر الصائب ان يكون الضمير

والموردين

والموردين للتشبيهات والمعنى انه ليس بملتزم عند علماء البيان ان يكون البلغاء متكلفين
في التصريح بوجه التشبيه فليتأمل وقوله على ما هو به في موقع الحال من وجه التشبيه اي على الوجه
الذي وجه يتحقق به كائنا على حقيقته فلا بد من التنبيه عليه اي ما يذكر مكان وجه التشبيه
تسامحا مما لا يكون وجه الشبه حقيقة بذكر امثلة لها **قوله** اذا وجدوها لا تتفل يعني انما
وجدوها فصيحة فعبر واعن ذلك بالسلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة وهي تنافر الحروف وتكرارها
والغرابة والاشتباه والمعنى بحيث يحتاج الى تنقير او تخريج ما اتيناه فمثل الصحيح مستشزرات وكريم مني
امدحه والوري والتكرار كما في قوله سلبت وسلبت ثم سل سليلها واتى سليل سليلها مسلولا
وكقوله وقد غدوت الى الحانوت يتبعني شاو مشل شلول شلشل شول وقوله فقلقلت بالهم الذي
قلقل الحشا فلا قل عيس كلهن قلاقل وحاشا ان يعد من هذا القبيل قول من قال وما انا الا
صايغ فعندكم بصنيع وعند الاخرين بصنوع والغرابة مثل الحيس والدهارس واطلخم وجفخت ونحو ذلك
والاشتباه كالشر تثبث والمسرج ونحو ذلك وقوله فيصعب صح بالنصب على جواب النفي وكذا فتشمئز
ويضير عليها للمعاني وعنها للالفاظ **قوله** معلومة الاجزاء اي المقدمات بالضرورة او بالدليل يقينية
التأليف بان يكون تأليفها قياسيا لا استقرائيا او تمثيليا قطعية الاستلزام بان يكون على شرائط
الانتاج فيذكرون قد عرفت ان الضمير فيه وفي قولهم ينبغي ان يكون للبلغاء وارباب الكلام
لا لاصحاب علم البيان وقوله في المال اي في المرجع وما عليه الحقيقة هناك اي في تشبيههم
الاول والثاني شيء غيرها اجزاء والضمير للحلاوة والسلاسة والرقة اي في قولهم الاول والظهور
اي في قولهم الثاني وافادة النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول يكذ طعمه صحت الرواية
على لفظ المبني للفاعل ورفع طعمه من لذ الطعام صار لذيذا في الاساس لذ الشيء لذاذة ولذة
لا من لذذت الطعام بالكسر وجدته لذيذا وضمير كونهما وحالهما للبصيرة والبصر وسوهما للظلمة
والشبهة وانقلاب عطف على كونهما وذلك اشارة الى كونهما كالمحجوبين فان قلت
ظاهر ان الحلاوة والسلاسة والرقة من صفات الاجسام جامدة لا يتصف بها الالفاظ
قطعا لكن لم زعمت ان الظهور لا يتصف به الحجة واستعمال الظهور في المعاني اشهر
واظهر من استعمال ازالة الحجاب فكيف صح كونها مشتركة بين الشمس والحجة بخلاف

الظهور قلت ليس كذلك من جهة عدم صحة الظهور في الحجة بل التمثيل بالمثالين تنبيه على ان
المصير الى اللازم قد يكون لعدم صحة المذكور في احد الطرفين وقد يكون للعلم بانه غير مراد
فانا قاطعون بان ليس المراد من تشبيه الحجة بالشمس في الظهور ظهورها في نفسها بل ظهور
المطلوب بها كظهور المحسوسات بطلوع الشمس وهذا معنى ازالة الحجاب فلذا جعلت وجه
الشبه في الحقيقة **قوله** كالذي يحس منه فان ميل الطبع الى الشيء وازالة الحجاب عنه
امر اعتباري له وان كان الميل في نفسه او الازالة صفة حقيقية كيفية او اضافة **اقول** واقول
يشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه حيث قسموه الى الحسي والعقلي
بطريق التسامح ولم يقصروه على العقلي كما هو الحقيقة في المعنى المشترك من قبيل تسامحهم
هذا وهو جعل وجه الشبه ما هو من مستتبعات وجه الشبه وملزوماته في الحقيقة فان المحسوس
الذي هو الفرد من الحمرة مثلا مستتبع لمعناه الكلي الذي هو وجه الشبه في الحقيقة فجعلهم
وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المحسوسة مع انه في الحقيقة لازمها اعني الحمرة الكلية
المعقولة بمنزلة جعلهم الوجه في تشبيه الكلام بالعسل هو الحلاوة مع انه في الحقيقة لازمها
ونحن قد جارينا القوم وشرنا معهم حيث قسمناه الى الحس والعقل وجعلنا ما
هو بمنزلة الواحد نوعين مستندا الى الحس ومستندا الى العقل وجعلنا المتعدد
حسيا كله او عقليا او البعض حسيا والبعض عقليا ومن العجيب ما قيل ان
المراد ان تركهم التحقيق ناش من هذا التسامح بمعنى انه لا حامل لهم على القول بان
وجه الشبه قد يكون حسيا سوى تسامحهم هذا وجعلهم الحلاوة والظهور وجه
شبه مع القطع بانها امور محسوسة ووجه التعجب انهم قد صرحوا بان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة وفي تشبيه الثياب بالغراب هو السواد وكذا
في ساير المحسوسات على سبيل الحقيقة دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا
الذي اعتقده وانه على التسامح والتجوز دون ذلك الذي اعتقدوه تحقيقا **قوله**
واعلم ان وجه الشبه اي الواجب فيه واللايق به شمول المشبه والمشبه به
اذ لا معنى له سوى ما قصد اشتراك الطرفين فيه فاذا صادف وجه التشبيه

التشبيه

حقه

ثمل صح

حقه صح التشبيه والا فسد ففي قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام لا بد ان يجعل امرا
يشترك فيه النحو والطعام وهو مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال على ما يتناول
الحسي كما في الملح والطعام والعقلي كما في النحو والكلام كما يراد مطلق الاهتداء في تشبيه
الاصحاب بالنجوم لا كون القليل مصلحا والكثير مفسدا كما يذهب اليه اهل التعنت فانه
لا اشتراك للنحو في ذلك اذ لا يتصور فيه التقليل والتكثير اذ لا معنى لجعل رفع الفاعل
ونصب المفعول مثلا مضاعفا لان رفع فاعل واحد بالحركة والحرف جميعا مثلا لا
يكون تضعيفا للنحو بل ابطالا له هذا وربما امكن تصحيح قول المتعنتين بان يقال المراد
بتكثير النحو تجويز الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة وبناء الكلام عليها فان الكلام
به يخرج عما هو المقصود من تأدية المعاني الصحيحة الظاهرة المقصودة بالعبارات الدالة
عليه عند العارفين بالاوضاع والقوانين المشهورة وقد يصحح بانه اذا كان في الكلام
وجوه كثيرة من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فالحمل على الكل
تكثير للنحو واف ... للكلام والحمل على ذلك البعض المناسب تقليل واصلاح او بان المراد
بالتكثير ان يزاد في قواعد النحو ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها ولا
خفاء في فسادهما وينبغي ان يعلم ان الظرف متعلق بمضاف محذوف اي استعمال
النحو في الكلام كاستعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مماثل ... حال كونه في الكلام
للملح حال كونه في الطعام والمراد رعاية قواعده في تركيب الكلام وابتناؤه على مقتضياتها
قوله يمكنه اي تصحيح قولهم ليس مما يهمنا الان لانا بصدد النظر في كليات مباحث التشبيه
لا جزئيات التشبيهات وتصحيح وجوه الاقاويل في وجوهها **قوله** ثم قد يعود اشارة الى البعد
ما بين عود الغرض الى المشبه به وعوده الى المشبه **قوله** فاذا كان اي الغرض عايدا
الى المشبه فاما ان يكون اي التشبيه لبيان حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير
ذلك واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه قليلا او كثيرا قويا او ضعيفا او نحو ذلك
فان المقدار في عرفهم لا يخص الكميات ولقد صرح بكون ضميرا ان يكون عايدا الى التشبيه لا الى
الغرض او عود الغرض الى المشبه حيث قال فتتبعه التشبيه لبيان امكانه ولا يخفى ان في

اي في الكلام وفي الطعام في قولهم النحو في الكلام كالملح في الطعام

التمثيل لبيان الحال بتشبيه لون هذه العمامة بلون تلك ساجيا والمعقول تشبيه العمامة
بالعمامة لتبيين ان لونها البياض مثلا وكذا في قولك في السواد كحلك الغراب والمعقود
انه في سواده كالغراب ليبين شدة سواده كما قال الشاعر سواد مثل خافية الغراب
على ان المراد بالسواد المداد نفسه على ما هو احدى الروايتين بقرينة قوله واقلام كمثل
الحراب ولو حمل على ان سواده كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان
ان للسواد حالا وحاله معتادا كما لو حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال تشبيه اللون باللون لبيان
حاله وهو ان حقيقته البياض فان قيل ما لون عمامتك سؤال عن حقيقته فكيف يقع
كلون هذه جوابا عنه قلنا من جهة انه في قوة قولك البياض لان حقيقة كل من المثلين
واحد هو نفس الماهية واما ان يكون التشبيه لبيان امكان وجود المشبه او وجود حالة
الذي يرى في الظاهر كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس تفضيلا
الى حد يوهم اخراج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالبشرية فيما اذا كان الواحد انسانا
اخراجا الى نوع اشرف من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر يشبه
الممتنع لان خروج الواحد من الجنس الى حيث توهم خروجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع
من جنس اخر مستبعد غاية الاستبعاد لكن ليس بمحال لان ذلك موهوم لا محقق في
تتبع الامر الذي هو كالممتنع التشبيه بشيء يلايم ذلك لتبيين امكان ذلك الامر الذي هو
في الظاهر كالممتنع يقال اتبعته الشيء اي جعلت الشيء تابعا له مذكورا او موجودا بعده وقايلا
حال من فاعل تتبعه حاله اي حال ذلك الواحد مبتدا اخبره كحال المسك والجملة مقول قايلا
وهو اشارة الى قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
والتشبيه فيه مكني اي حالك وهو ان تكون من الانام وتفوقهم كلهم كحال المسك في انه بعيد
من نوع اخر وقد امكن ذلك ووقع فكذا حالك **قوله** واما ان يكون اي التشبيه ضمير شانه
وله للمشبه وعنده للسامع **قوله** لانك في سعيك يعني ان سعيك هذا كرقم على الماء وفيه
من التقرير ما لا يخفى حيث ابرزت المعقول في صورة المحسوس والبصر يدعم الفائدة في
سعيه كساير المشاهدات الاتري انك تجد من قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا

واصطكاك

واصطكاك المزاهر وقوله ظللنا عند دار ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وقوله ويوم كابهام
القطاة مزين الي صباه غالب لي باطله من التقرير لوصف اليوم بالطول والقصر ما لا تجده
من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا مزيد عليه **قوله** وما شاكل ذلك كالتعظيم
والاهانة والترغيب والترهيب والتشويق ونحو ذلك **قوله** ابتغاء اي لطلب تزيين الوجه مفعول
له لا فراغا او تشبيهت المحتل بافراغا ولذا لم يعطفه عليه المجرور الذي اصابته الجدري السلحة
القذرة نقرتها ضربها بالمنقار الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع الديك اظهارا له اي للوجه علة تشبيهه
وارادة علة اظهارا والرواية في صورة اشوه على التركيب الوصفي على ان اشوه افعل تفضيل
لكنه من العيوب واشوه وشوهاء كاحمر وحمراء فالوجه صورة شوهاء او جعله افعل تفضيل
على الشذوذ كما في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله الى امتناعه اي امتناع الوقوع من جهة
العادة وفي حكمها وان كان ممكنا عقلا بان يكون شيء من الارض مملوا مسكا يعلوه
كانهار من لبن وانهار من خمر **قوله** كالذي نحن فيه هو بحر من المسك موجه الذهب وضمير جعفر
واستطرف في التشبيه ببحر من المسك موجه الذهب من وجهين من جهة الامتناع
العادي ومن جهة ندرة الحضور في الذهن في نفس الامر فلذا مثل به في الوجهين واما
مع حضور المشبه عطف على ما في نفس الامر وضمير فيه للذهن وكلا الظرفين متعلق بحضور
المشبه اولهما زمان وثانيهما مكان وقوله مثل حضور مصدر لنادر الحضور في الذهن من حيث
تعلقه بقوله مع حضور المشبه **قوله** ولازوردية هي البنفسج منسوب الى اللازورد وهو
الحجر المعروف بكونه على لونه تزهو تفتخر وتتكبر من زها يزهو زهوا اذا تكبر وافتخر وقوله
ما ذا احضر اي اتصال النار باطراف الكبريت وكان الاحسن احضرت اي صورة الاتصال
استطرف اي المشبه بل احضار المشبه به مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه اخر انه اذا
شبهها بالنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى
الطباع على ان الشيء اذا اظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اكثر وبالشغف
به اجدر **قوله** الا لعين ما نحن فيه وهو الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحضور في
الذهن مع حضور المشبه فان حضور شق القلم اذا وجد مداد الدواة نادر عند حضور

راس قرن ولد الظبية فالزجر والتحير فانه اي شئ يورد في موقع المشبه به كان لكونه اعرابيا
جلفا جافيا واما انغلاب الرحمة مختلا دون ان يقتصر على زوال الزجر فلا يكون الا لاستغراف
واحضار ماليس من شانه الاحضار ولهذا ذكر كونه اعرابيا جلفا قبل الاتيان بالمشبه به قوله
توهما تمييزا او مصدر من غير فعله فاعتادنا اي اتخذنا عادة ترجى اي تسوق الظبية
ولدنا الاغن الذي في صوته غنة فذو قرا اي عدي في المغفلة ماعساه اي اي شئ
عسى عدي ان يقول مشبها به لهذا المشبه الذي هو ابرة روق الاغن وهو اعرابي
اي من سكان البادية جلف غليظ الطبع جاف ينبو طبعه عن ادراك الدقايق وضمير عساه
عائد الى عدي مرفوع في صورة المنصوب او منصوب على تشبيه عسى بلعل وانما حسن الاتيان
بمثل هذا التشبيه النادر الحضور للمشبه به مع المشبه مع كونه من اجلاف العرب قوله وبدا الصباح
اي ظهر وغرته اول ما يبدو من بياضه وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
قوله وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير قيل للنجوم وقيل لليلة
ورواية ديوانه دجاه والضمير لليل في البيت السابع رب ليل قطعته لصدود او فراق
ماكان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين وتابى حديثه الاسماع كان الملايم
للنجوم بين الدجى سنن لاح بين الابتداع اي احداث البدع الا انه قلب اشارة الى كثرة
السنن وقلة البدع الطريق المعبد المذلل فلا يتعسف فلا ياخذ على غير الطريق فيعثر
بالنصب جواب النفي والعثور السقوط على الوجه تردى في مهواة سقط في موضع هوى
ردى في البير وتردى سقط والمهوى والمهواة ما بين الجبلين والظلماء الظلمة وقد يوصف
بها فيقال ليلة ظلماء واظلم دخل في الظلام وصار ذا ظلمة وقد يتعدى مثل بها اظلما حالتي
قوله فتشبيه اي تشبيه النشاء الظلام بيوم النوى ثم عطف عليه اي على يوم النوى تظرفا
اي تكلفا للظرف وهو الظرافة والكياسة والغزل بكسر الزاي المايل الى النساء ومغازله
النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل بالفتح والقسوة غلظ القلب وصلابته فنظمه
اي القلب القاسي في سلك يوم النوى قوله كان انتضاء البدر انسلاله من نضوت السيف سللته
ونضوت الثوب عليه نزعته وخلعته عليه قال نضوت على الايام ثوب جلادة ولكنني لم انفض ثوب

التجلد

حُسْناً
جافيا صح
لفظ ع

وكان النجوم البيت

١٧٦

ع صدرها بالسماك الاعزل

ويخنه بنحالها بالسماك الرامح

التجلد قوله البجا والخلاص الباسار الشدة الانحسار الانكشاف فتشبيه هذه اي صورة الانفصال
تلك اي بصورة انحسار السماء كان كوكبان نيران السماك الاعزل وهو من منازل القمر والسماك
الرامح وليس من المنازل وجعلوا المعاني الكواكب واضاء تنافي الظلمة كان الظلام صار
كحالة فابصرت عينه وصارت ذا نور وهذا ما قال الانوري كشت روشن چو چشمه خورشيد
دين اختران بكحل ظلام قوله ومن الامثلة شروع في امثلة الغرض العايد الى المشبه به
من الابيات بعد ما اورد امثلة من الابيات تنبيها على انه ليس بمستبعد وان كان يجري مستبعدا
ولهذا اكثر لفظ من الامثلة وذكر الثالث بكونه مصبوبا في هذا القالب فقولهم انما البيع
مثل الربوا اي مثل عقد الربوا وهو ان يزاد في الاجل بان يباع مطعوم بمطعوم او نقد
بنقد الى اجل او في العوض بان يباع احدهما باكثر من جنسه ومقتضى ظاهر المقام انما الربوا
مثل البيع لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس انه قال الربوا حلال وليس بحرام
لكونه مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه مثل الخمر وان كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا
حراما لكان البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد في طريقه العربية والفقه جميعا وقوله
واحل الله البيع ينبغي ان يكون في موقع الحال اي قالوا ذلك وقاسوا الربوا بالبيع وقد
فرق الله بينهما بان احل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك لم تذكر التوبيخ
متعلق بيقال اي لزيادة التقريع في افمن يخلق كمن لا يخلق دون افمن لا يخلق كمن يخلق
مع اقتضاء المقام بظاهره ان يقال افمن لا يخلق كمن يخلق لكون هذا الكلام توبيخا وتقريعا
لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث شبهوا الاوثان بالله في الفعل حيث عبدوها والاسم
حيث سموها الهة فالمراد بما لا يخلق هم الاصنام اجراء لها مجرى اولي العلم لمشاكلة من
يخلق اولانهم سموها الهة ومن حق الاله ان يكون من اولي العلم والاختيار في ان التقريع في
افمن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الاشعار بانهم جعلوا غير الخالق اقوى في الخالقية واحرى
باسم الالوهية بمعنى استحقاق العبادة لظهور ان تسميتهم الاصنام الهة لم يكن بمعنى
كونها معبودة في الجملة حقا او باطلا لانها بهذا المعنى الهة عند الكل وعندي يريد ان
الا وقوع بالطايف القرآنية ان يكون من على حقيقة والمعنى على انكار ان يكون من لا يخلق من

ابصارا صح

وانما كتب بالواو للتفخيم وزيدت الالف بعدها تشبيها بواو الجمع قطب شيرازي

قوله صح

قوله صح

ذوي الحيوة والعلم والقدرة ولكن يخلو فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حيوة فيها ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف التعريض فقوله تعريضا علة لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير به لتوجيه الانكار الى التشبيه المذكور وعن متعلق بتعريضا على تضمين معنى التعبير وعلى مكان متعلق بتنبيه على وجود التعريض والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ قوله وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ مبتداء خبره مصبوب حذا به عن طريق الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زيد اسد مع فعل ينبئ عن التشبيه فان اتخذ من اخوات علم في الدخول على المبتدا والخبر ماخوذ من تخذ يتخذ بالتاء الا من اخذ ياخذ والا لما صح الادغام ولهذا اتفقوا على ان اتزر عامي خطأ والمعنى جعل هواه مثل الله بان اطاعه وبنى عليه امر دينه لا يسمع حجة ولا يتبصر دليلا فالاله في المعنى هو المفعول الثاني واذا تاملت وجدت تقديمه وجعله مفعولا اول وهواه مفعولا ثانيا قد اصاب موقعه لدلالته على انهم جعلوا وجه الشبه من الطاعة والانقياد في الهوى اتم واكمل فكان ابلغ في الانكار والتعجب والتقرير والتوبيخ وقوله ترجموم جواب الامر والشاكلة الخاصرة والرمي المرمي والسهام اذا اصاب المخ وطبق المفصل قوله وانما جعلنا الغرض يريد بيان لمية جعل الغرض العائد الى المشبه به ما ذكر من ايهام كون المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه وضمير اخص بها واقوى منحا لجهة التشبيه وفي بعض النسخ اخص به بتاويل الوجه او بعود الضمير الى عرف وضمير وجوده وتقديره وابرازه للمشبه وقوله ارادة مفعول له لشبهته وهو بازاء الحال من شبهته بمقلة الظبي اعني محاولا ولما كان القصد الى نقل الاستحسان اليق بالمفعول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال ولفظ الطلب المشعر عند المصنف بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح بطريق المفعول له ولفظ الارادة وزيادة لفظ مزيد اشارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لامتناع متعلق بقوله لم يصح وقوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين ومعرض التشويه وقوله نقلا مفعول له لشبهته بجعر بازاء ارادة نقل مزيد استقباحها ولقد احسن في تعليل التشبيه الاستطرافي بنفس النقل دون ارادته والامتناع مفعول نقلا بزيادة اللام للتقوية

اي يكون تنبيها

احد قوله مصبوب. فهذا القائل انه من عود الغرض من التشبيه الى المشبه به لا ايهام كونه في وجه الشبه اتم قصدا للانكار والتوبيخ

قوله ولفظ الطلب عند المعتزلة الطلب والارادة واحد لكن في الطلب زيادة ليست في الاول كشف

وقال الشيرازي هو مفعول له لابرازه ٢

لان الاستطراف يحصل بالنقل دون ارادة ٣

وضمير

وضمير وقوعه للمشبه به وهو البحر الموصوف والواقع هو الفحم المذكور وليستطرف علة نقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر عطف على لامتناع اي نقلا للوجه الآخر للاستطراف وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن وقوله لمثل ما ذكر متعلق بقوله او في معرض الاستطراف بمعنى انه علة لعدم صحة ان يذكر المشبه به لابراز المشبه في معرض الاستطراف اي لا يصح ذلك لمثل ما مر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقدير الشيء بما يساويه والتقدير الابلغ يعني لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى منه واخفى بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق بنقلا للوجه الآخر وعلة له بازاء ليستطرف والمعنى ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية وعلى هذا يبقى عدم صحة الذكر للابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل ولا يتعرض بشيء بازاء قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول على انه لا يخفى ان التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب قوله ليستطرف من غير تقييد سماجة واما جعل نقل الامتناع وقوعه مفعولا له لابرازه فبعيد جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل الكلام ان الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه في صورة يكون الواقع بالعكس وذلك لان حق المشبه به ان يكون اشد هو فيه بجهة التشبيه واختصاصا والتصاقا بها واقوى حالا معها اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لانه اذا لم يكن اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير الابلغ للشيء بما يساويه في التقرر والتحقق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف واخفى فبامتناع التقرير والتعريف اولى واحرى واما الابرازه في معرض الاستطراف لانه اذا لم يكن اعرف واقوى في الامتناع او الندرة لم يحصل بنقل ذلك منه الى المشبه استطراف لكونه مساويا له او دونه وههنا نظر اما اولا فلانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه للاغراض المخصوصة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا واما ثانيا فلان ما ذكر على تقدير تمامه

يعني ان قوله ليستطرف عبارة عن الاستطراف الامتناعي وقوله لمثل ما ذكر عبارة عن استطراف الندرة فلا منافاة بين الاستطرافين ليصح التعبير عن استطراف الندرة بمثل ما ذكر ١٢

انما يفيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض وادخل في الامتناع والندرة في البعض والمدعي وجوب كونه اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق وآما ثالثا فلانه سيجئ من كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا وآما رابعا فلانه سيجئ ان المعتبر في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وفي بيان الامكان والتزيين والتشويه كونه مسلم الحكم معروفه فغايته لزوم كونه اعرف لا كونه اقوى واتم وفي الاستطراف كونه نادر الحضور مطلقا او مع المشبه لا كونه اعرف واتم في وجه الشبه وبعض هذه يمكن التقصي عنه لكن الكلام بعد موضع نظر **قوله** عند المشبه بكسر الباء اسم فاعل وهو الذي يأتي بذلك التشبيه ولبس لما يقال لم لم يقل عند المتكلم كثير معنى **قوله** يشبه ماذا لا يصح الا بتقدير فعل متأخر يتعلق به الاستفهام وفي ماذا وجهان معروفان ولو لم يقدر بعده فعل لم يكن الا وجه واحد هو كونه بمعنى اي شئ تشتغل المطلوب تسهيله وتيسيره كما يحكى عن الصاحب هو اسمعيل بن عباد بن العباس صحب ابن العميد في وزارته فلقي الوزارة بعده وسمي بالصاحب وكان شمس الاجبال وكهف الآمال وبحر الفضل والافضال وفي الكلام اشارة الى كثرة الندماء في جنابه والشعراء ببابه على ما قال من قصيدة يمدح ابن العميدان خير المداح من مدحته شعراء البلاد في كل باد جمع بين الشعر والكتابة بحيث لم يستوا ابغير الصابي ولعل آية التقدم في الشعر والكلام في الكتابة والحق ما قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد توفي الصاحب ليلة الجمعة الرابعة والعشرين من صفر سنة خمس وثمانين وثلثمائة **قوله** فالاحسن ترك التشبيه اي تعيين احدهما لكونه مشبها والآخر لكونه مشبها به الى التشابه اي الى الحكم بانهما متشابهان من غير تعيين للمشبه والمشبه به ليكون بواسطة الحكم بالتشابه كل منهما مشبها بالاضافة الى الآخر والآخر مشبها به بالاضافة اليه وانما كان الاحسن ذلك تحاميا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه بل في استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به لا ينافي عروض جهة ترجح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معاينة كما اذا لقيت فرسا فقلت غرته كالصبح او طلع الصبح فقلت هو كغرة الفرس مع ان المعلوم

فان قيل فكيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح احد المتساويين باطل قلنا التساوي في وجه الشبه وفي الاستحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به صح

قطعا

قطعاً هو ترجيح احد المتساويين لا ترجيحه **قوله** وكان حكم المشبه به اذ ذاك اي الامر ذاك او ذاك متحقق وهو اشارة الى الوقوع في باب التشابه غير ما تلي عليك من ان حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى حالا معها يريد ان ذلك ليس في كل تشبيه بل اذا قصد الحاق ناقص في الجملة بكامل **قوله** متى كان المراد متى كان القصد اشارة الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق او علو رتبة او نحو ذلك مما له مزيد اختصاص بالصبح او الشمس لم يكن من باب التشابه وتعين كون الشمس والصبح للمشبه به وقوله متضمن صفة اخرى للمستدير وخصوص اللون هي الصفرة المخصوصة المشرقة المتلالية لا كالتي في الاجسام الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص ان يكون لوجه الشبه زيادة تعلق وانتساب الى المشبه به لا يكون الى المشبه كالشجاعة الى الاسد والاشراق الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قد شاع في عبارة الكثيرين اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحيوة والقرآن بالنور لكنه قد يؤخذ اخص من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه وصفا غير حقيقي بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشئ مطلوبا من شئ وكان منتزعا من عدة امور كما تر من تشبيه حال الكفرة بالسارئ المنتظر المفلح والحجر المؤيس ومعنى تحقق باسم التمثيل جعل منفردا بذلك بحيث لا يطلق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المفصل وجه المعصية وليس في البيت تصريح بتشبيه وانما هو مكني كما في قوله فان تفوق الانام كانه حيل جانك ان صبرت وتركت مقاولته ومنازعته كان حاله كحال النار اذا تركت امدادها بالحطب فلذا جعل المشبه الحسود المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك الامداد لا مطلق الحسود والنار وضمير له ومعه وتطلبه وقيامه وتمنعه وصوته وفيه للحسود وضمير اياها وبها للمقاولة والمصدور هو الذي يشتكي صدره ويستشفي بالنفث تعلل الى من يشتكي قلبه بحسد او اذى او نحو ذلك فيستشفي بما يعلل ذلك الذي في قلبه بشكاية او حكاية وفي المثل لابد للمصدور ان ينفث ومن قيامه بيان لما يتوهم اي من قيام الحسود حين لم تأخذ معه في المقادلة يعني قيام ترك مقاولته مقام منعك الحسود ما يمد حيوته فاعتبر في جانب المشبه الحسود والمفضل وتطلبه منه للمقادلة قصدا الى نفثة مصدور

ومعنى ان يكون التشبيه مستورا [illegible] التشبيه
المقاولة المنازعة والمعارضة في الحديث
ويتوصل صح

النفثة ما يخرج من الحلق بالسعال والمصدور هو الذي جعل في صدره داء ومراده بنفثة المصدور الكلام الذي يتكلم الشخص عند ابتلائه بالشدائد فيستشفي به بعض التشفي كان النفث اذا خرج من الصدر زال بعض الالم م

وصبر منك على مضضه وترك المقاولة وعلم تطلبه المقاولة وفى جانب المشبه به النار و
عدم الامداد بالحطب واسراع ميها بسبب ذلك فالحالة المنوهمة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين
لكل من الحسود والنار باعتبار تلك الامور يكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الا فى
امر متوهم للحسود وانه منتزع من عدة امور تعرض لما هو المعتبر من وجه الشبه فى جانب المشبه
لظهوره فى جانب المشبه به وهو النار ليوخذ الامر المشترك الذى هو حقيقة وجه الشبه وهو
كونها بالحيثية الماخوذة وكذا الكلام فى البيت الثانى فان قيل الميل وصف حقيقى لايرى
فيه انتزاع من امور قلت ليس المراد ان المعتبر من وجه الشبه فى جانب المشبه هو الميل
بل كونه يمال اليه من جهة كونه مهذب الاخلاق مرضى السيرة بسبب تادبه الحاصل من
التاديب السابق فى اوانه وصلاح زمانه والفعال بالفتح الفعل بالفتح ايضا ليكون مصدرا
اذ المكسور الفعل بالكسر اسم للامر والشان والفعال ايضا الكرم وكالذى اى كوجه
التشبيه الذى فى قوله تع مثلهم اى حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان كحال الجنس او
النوع الذى استوقد نارا عظيمة اى طلب وقودها وسعى فى تحصيله وهو سطوع النار وارتفاع
لهبها واضاءتها لازما بمعنى صار ذا ضوء ومتعديا بمعنى جعله مضيئا فعلى الاول ما حوله
فاعل اضاءت يعنى الاشياء والاماكن او الفعل مسند الى ضمير النار وما حوله ظرف بزيادة
ما او بكونها موصولة فى معنى الامكنة وعلى الثانى ما حوله مفعول وضمير اضاءت للنار ثم
الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه استيناف
لاختلاف الضمير فى حوله ونورهم وليكون الانسب تع ذهب الله بضوئهم وجواب لما
محذوف اى خمدت النار وكان من حالهم ما كان وتركهم اى صيرهم فى ظلمات هائلة متكثرة
ولا يبصرون حال او استيناف او مفعول اخر بمنزلة الخبر بعد الخبر وميل المصنف الى ان
ذهب الله جواب لما ولذا اورده والا فلا دخل له فى التمثيل اذا جعل استينافا وقال
وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا بهم هو رفع الطمع اى توجيههم وتعليقهم
الطمع الى تيسر مطلوب وتسهله بسبب مباشرة اسبابه القريبة التى جعلت المطلوب فى غاية
القرب من الحصول بدلالة قوله فلما اضاءت مع تعقب الحرمان والخيبة بسبب انقلاب الاسباب

الى ما يوجب عدم حصول المط كاذهاب الله بنورهم وتركهم فى الظلمات قوله وكالذى فى
قوله ايضا يعنى ان هذا ايضا من قبيل التمثيل وادفى الاصل للتساوى
فى الشك استعملت فى مطلق التساوى والمعنى ان القصتين سواء فى صحة التشبيه
بهما فانت مخير بايتهما شبهت اصبت والصيب فيعل من صاب المطر نزل يجوز ان يراد
به المطر وفيه ظلمة تكاثفه بتتابع القطر وظلمة غمامه مع ظلمة الليل والرعد والبرق
فى اعلاه ومصبه متلبسين به وان يراد به السحاب وفيه ظلمة سحمته وتطبيقه مع ظلمة الليل
يجعلون اصابعهم استيناف جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب اى يجعلون انامل
فى اذانهم من اجل الصواعق خوفا من الموت والصاعقة قصفة رعد هائل معها نار لا تمر
بشئ الا اتت عليه واصل النظم او كمثل ذوى صيب اما تقدير ذوى فليكون
مرجعا للضماير فى يجعلون فى اذانهم واما تقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه
اعنى كمثل الذى استوقد والا فيجوز كون التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة بالحال
والقصة بالحال والقصة لا يوجب ان يقدر بعد الكاف ما يصلح ان يكون مشبها به ولذا
لا يقدر فى قوله تع انما الحيوة الدنيا كماء الاية كمثل ماء وكذا فى قول لبيد وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع هكذا ههنا لولا طلب الضماير مرجعا والعطف على كمثل
الذى استوقد لم يحتج الى تقدير مثل ذوى وكان قوله او كصيب مفيدا تشبيه الحال بالحال
وبهذا ظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبيه اى تشبيه حال المنافقين ليس
كاينا وداير الكلمة او بين مثل المستوقدين اى صفتهم العجيبة الشان مستعارا من
المثل بمعنى الكلام السائر لغرابته وجزالته وعجيب شانه وغريب بيانه وبين ذوات ذوى
الصيب كما يفهم اذا اقتصر على تقدير ذوى ولم يقدر مضاف اخر هو مثل فظهر ان ليست
كلمة بين واقعة بين المشبه والمشبه به كما فى قولك ان زيدا كالاسد تشبيه بين زيد والاسد
بل بين امرين ردد التشبيه بينهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كالنمر فيقول هذا التشبيه بين
الاسد والنمر اى داير بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله دل او بقوله اصل النظم كمثل
ذوى باعتبار اشتماله على تقدير مثل ثم قال وتنظيرا وكصيب فى ان المشبه به فى الظاهر

من غير شك نحو جالس الحسن او ابن سيرين وقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا فانه يفيد التساوى فى حسن المجالسة ووجوب العصيان فقط

اى سواد

اى كونه مطبقا وكون بعضه فوق بعض

اى اهلكت

اصابعهم صح

مثل صح

الغدو اصل الغد جاء به لبيد على اصله وهو حاضر ... ولم يعوض ...

القفار صح

من ذلك صح

لم يثبت جمع فاعل على افعال

شيء وفي الحقيقة غيره قوله تع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله ناصرين لله ولدينه
على انها جمع نصير كشريف واشراف اذ لم يثبت جمع فاعل على افعال حتى ذكروا ان اصحابا جمع
صحب لا صاحب او جمع صحب بكسر الحاء مقصور صاحب والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قال
عيسى بن مريم للحواريين اي لاصحابه اذ حواري الرجل صفيه وخالصه وخلصائه من الحور
وهو البياض الخالص وقيل من التحوير وهو تبييض الثياب لانهم كانوا قصارين وهم اول
جماعة امنوا به اثني عشر رجلا من انصاري الى الله اي من جندي متوجها الى نصرة الله
وحقيقته من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله وانما كان نظيره لان الله
تع اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائما بين كون الحواريين انصار الله
على ما يقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله على ما هو ظاهر اللفظ واما المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى
اي كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري
الى الله على ان لفظ ما في كما قال مصدري وما قال مصدر بتقدير الزمان بتقدير كون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى كما ان قولهم اتيك مقدم الحاج مصدر بتقدير
الزمان اي زمن قدوم الحاج واعترض ابن الحاجب بانه يجوز ان يكون اسم زمان فلا يحتاج
الى التقدير فالاولى التمثيل بآتيك خفوق النجم ظاهر ومنهم من توهم ان لفظ بين داخل
بين المشبه والمشبه به فجزم بان الصواب اوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
ووقع لفظ الحواريين سهوا او عبر عن المؤمنين بالحواريين لانهم حواريو محمد ع اي اصحابه
وخالصيه ويكون نظير المسبح من جهة انه اوقع الشبه بينهما مع انه ليس بمراد وانما المراد
التشبيه بشيء آخر وهو مقدر وفيما ذكرنا غنية عن ذلك فقوله استعمال مصدر مستعمل المضاف
الى المفعول اعني مقدم الحاج بالجر على الاصل والنصب على الحكاية وكلاهما رواية وقوله
مستعمل مسندا الى ما قال وارتفاعه بانه وصف لمصدري والعائد معنوي اي مستعمل مصدره
وما قال بدل او مستعمل هو مع لفظ قال فعبر عن ذلك بلفظ ما قال **قوله** ثم نظر
المذكور يعني او نصب على ما يلائم لفظ ثم ولم يات بالضمير لئلا يكون عائدا

عطف على قوله وقع

الى الاقرب

١٨٠

الى الاقرب الذي هو كما قال عيسى فعدل بالعدول الى الظاهر على ان المراد غيره وذلك لان الكلام
بتقدير اوكصيت ونحن ما قدر من كمثل ذوي صيت وانما مجرور الكاف في كما قال عيسى الظاهر
هو المصدر ونحو المنتقد به هو الوقت ولا يلزم تقدير المضاف والمضاف اليه لانه اذا قدر كون
الحواريين انصار الله لم يبق مجرور الكاف بخلاف كمثل ذوي صيت فانه المناسب لما ذكر من البيتين
والبيت الاول الا من رأى لي رأى برق شريق اسال البحار فانتحى للعقيق وهو لابي ذؤيب وشريق
فعيل بمعنى فاعل من شرق بريقه اذا غص به او بمعنى مفعول من شرقت الشاة اذا شقت لفخذها
وهو في المعنى صفة سحاب اي من الصب جهة برق سحاب شرق بمائه لكثرته بحيث اسال البحار
اسم موضع بنجد وقد روي بفتح الباء فانتحى اي اعتمد وقصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد
والبيت الثاني انجاد العرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة اصبعا وهو لاسود العجلي قبل الكلجة
العجلي نسوتنا الى غيرين يصف فرسه حين كان يتبع عدوا وحزيمة بن طارق بفتح الطاء المهملة وكسر الراء
المعجمة وقد ادرك فرسه الظلع على مسافة قريبة من حزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول انجاد محذوف
اي ذخيرة عدوها فان الفرس المجرب لا يكاد يعطي ما عنده من العدو بل يبقي شيئا منه بعد شيء لوقت الحاجة
والظلع غمز في المشي لوجع في الرجل وفاعل جعلتني ضمير العرادة والمعنى انها في سعي ظلع من العدو
عندما صيرتني قريبا من حزيمة ولولا ذلك لادركته وقوله على ما قدر اي نظير المذكور البيتان في حذف
المضاف والمضاف اليه على الوجه الذي قدره الشيخ ابو علي الفارسي في البيت الاول من اسال سقيا
سحابه لان البرق نفسه لا يسيل البحار والسقيا اسم من سقاه الغيث واسقاه والاصل اسال سقيا
سحابه اي سحاب البرق فحذف سقيا وصار اسال سحابه فحذف سحاب واتم الضمير المجرور مقامه فصار
رفوعا فاستكن على ما هو الواجب وفي البيت الثاني من ذا مسافة اصبع فحذف المضاف واقيم
اصبع مقامه صار منصوبا والنسند تقدير المضاف الى اثنان من النحاة احترازا عما يتخيل اللفظ من
ان اسناد الاسالة الى البرق وجعل الفرس اصبعا اولى التعبير عن المسافة القريبة بالاصبع
ثم اظهروا انه استبعاد حذف المضاف والمضاف اليه معا فقال وحذف المضافين في الكلام
سائغ اي جائز كقوله تو فقبض قبضة من اثر الرسول فان ضمير كان لجبرئيل وليس هو مقدارا قاب قوسين
الى مقدارهما بل التقدير فكان مقدار مسافة قربه فحذف مقدار مسافة وقرب ووصل الضمير المجرور

كناية عن كثرة الماء

ظلع

اراي واحد الاراء المراد الجهة تجوزا

فادرك صح

والمضاف اليه صح بعض صح

على انه ثاني مفعولي جعل لان الفرس لم يجعله من حزيمة اصبعا بل على مسافة اصبع ومقداره فيكون ذا مسافة اصبع فلما صح

مرفوعا فاستكنا وكذا حذف لفظ مثل من عاب قوسين **قوله** دان قوله اوكصيب يحمل ان تزله
اوكصيب من السماء من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر توهمي منتزع من عدة امور لكن لا يخفى انه
لا معنى لجعل هذا في معرض الزوال التمثيل لكون اصل النظم على حذف الكاف فلا وجه لهذا العطف
وضمير منهم لذوي الصيب ولا يخفون جزاتهم ومن مجرد بيان فيذ البطوع فيه والاهوال الامور
الهائلة **قوله** وكذا الذي اصل الكلام وكالذي اي كوجه الشبه الذي في هذه الآية عطفا على
كالذي فيما سبق لكنه لما زال لفظ كذا صار الكلام جملة من مبتدأ هو الذي في قوله وخبر هو كذا
ولا يصح ان يكون الجملة معطوفا على جملة وانه لا ترى ولا على قوله دان قوله اوكصيب تمثيل لما ان ذلك
في معرض التعليل والتبيين للآية السابقة فالوجه ان يكون معطوفا على مقدر اي فتلك التشبيهات
من باب التمثيل وكذا الذي في قوله تو مثل الذين حملوا التورية الآية والاسفار جمع سفر بالكسر وهو
الكتاب وقوله فان وجه التشبيه تعليل كون الآية من باب التمثيل وقوله الحامل للاسفار بنصب
الاسفار مفعولا للحامل هو الرواية وقوله هو حرمان فيه اي وجه الشبه والتكلف بما هو متعلق بالانتفاع
وبالانتفاع متعلق بالبلغ على تضمين معنى اجدر وضمير به والتحقيق به لما هو ابلغ وضمير كونه لحرمان الانتفاع
مع الكد وقوله مركبا من عدة معان مرتفع منتزعا من عدة امور على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل المذكور
في باقي الامثلة تنبيها على تلازم الامرين وكون كل منهما في معنى الآخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة
اللام كما في اللئيم يسبني او لتصييره غير معرفا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي
او بدل واما تعريفه باللام في مثل هذا الموضع فقد منعه النحاة ولا يوجد في كلام العرب واكثر ما يقع في كلام
المصنفين وضمير فيه عائد الى الوصف منظور اي الذي ينظر فيه والرواية في بعض النسخ بالواو
والدال المهملة وفي بعض النسخ بالقاف والدال وضمير اشتباهه للذي نحن بصدده اوللوصف غير
الحقيقي يعني انه يلتبس في كثير من الصور بالوصف العقلي لصعوبة التمييز بين الحقيقي والوهمي
الكلام المبهم لا الكلام العقلي ما زال ان بعض الامور وصف عقلي وآخر وهمي ينبغي ان يتأمل فيه ليظهر ان
المقصد فيه الى الاشتراك في الوصف الوهمي فيكون تمثيلا او الحسي فيكون تشبيها مركبا بوجه
عقلي وهذا الاشتراط مما تفرد به المصنف قال الشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المنتزع من امور وانما
لم يكن التشبيه عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما ضرب النبي مثلا للقرآن ام

يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا
وضرب مثل وان كان عقليا صح

واستصحابه
بيان صح

والطبع للعلم واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مجرى التشبيه من غير فرق فتشبيه اعمال الكفرة
بالسراب في المنظر المطمع مع المخبر المويس وتشبيه المائدة المتناسبة بالحلقة المفرغة في عدم تعين
البعض للافضلية يكون تمثيلا عندهم للسد المص ثم لا يظهر من كلامه لقوله لاستتباع المعاني التي تنتزع
الوصف غير الحقيقي منها ما يحيط بتلعية واستشفاف منه لما الموانع عجائب عن القصور والمولاة وتسليت المعاني
من جملتها واكثر منها الالتباس بالتشبيه الحقيقي ولم تقصد في المعاني زيادته والوجه ان يقال هو الحوج
الى التأمل فيما يتعلق بجميع جهاته واعتباراته لاستتباع المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع من جملته
معان كما في المصراع الاول من البيت المذكور حيث اشتمل على الابراق والعطش والظمأ فاورثت
ذلك الانتزاع الخطأ او توجب انتزاعه من الكثر من غلته بانضمام المصراع الاول غير الابتداء
المطمع واما الانتهاء الموئس في الثاني حيث انكشفت الغمامة ذات بعق وفي الاساس ارثت
الي فلانه تحسنت وتزينت فالمعنى صارت الغمامة ذات بعق او تعرضت للنوم فحذف الجار واوصل
الفعل ومعنى انقشعت تفرقت وتجلت انكشفت ومعنى الثاء تقدم **قوله** ثم ان التشبيه التمثيلي
اي الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من امور على ما مر متى شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة
بان يذكر الصورة المأخوذة من الامور المتعددة في جانب المشبه به فقط لا غير انه صار بحيث لا يستعمل
على سبيل التشبيه قط وحاصله القول ان يراد بالممثل تغريبه بوروده كقولهم لكل الصيد في جوف الفرا
دون ذلك نحو ظ القتاد بالصيف ضيعت اللبن بخلاف التمثيلات التي لم تصر كذلك مثل سال به
الوادي وطارت به العنقاء وقول الشاعر الم ترني يدريك جعلتني فلا تجعلني بعدها من شمالكا
وقوله اذا انت لم تشرب مرارا على القذى ظمئت واي الناس تصفو مشاربه وقوله ولولا اشتعال
النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود وقوله لو اضطرمت من الاحسان زرتكم والعذب
يهجر للافراط في الخصر وقوله وحيد عن الخلان في كل بلدة اذا عظم المطلوب قل المساعد وقوله
ومن وجد البحر استقل السواقيا ومصائب قوم عند قوم فوائد وقوله وخير جليس في الزمان كتاب ان العارف
من اهل النهي ذمتم ولا ترمي في لجب تعاطي فانها لا تسمى تمثيلا **اللهم** الا على سبيل التشبيه الا لاستعارة
وحسن السلوك في الاختصار كقوله وقد فرغت نفس لم ترد ما على ما فيك من كرم الطباع وقول ابي
الطيب اذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الاجسام **قوله** ولو رفضه الاسماع على سبيل الاستعارة

الثاني اليه وذلك لان المقصود
ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء
موئس وليس في المصراع
صح

اي حصل الياس من قبل العطش يقال
ابرقت السماء
صارت صح

لكن غير

تو وضع صح

سيف الجوش صح
يدركه ... سال به الوادي
قوله سال به الوادي صح تجر
للاسال به الوادي

خرط القتاد ان تقبض
على اعلاه ثم تمر يدك
عليه الى اسفله و
هو غاية الجهد يقال دونه
خرط القتادة اذا كان
لا يوصل اليه الا بشدة صح

لمن طالت
غيبته صح
اشتغال
...

او كرتواصد كالخمر ...
الا يقصده ... ...
غيره لانه الحد وغيره
كالسافية وهي النهر
الصغير صح

لا تغيّر عن لفظها الذي ورد في الاصل تذكيرًا وتأنيثًا وافرادًا وتثنيةً وجمعًا وغير ذلك لان الاستعارة
هو ان يذكر اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه فلو غير لفظ المثل عما ورد عليه لم يكن لفظ المشبه به
فلم يكن على سبيل الاستعارة فقولهم لو ذات سوار لطمتني لا يغير عن طريق التأنيث وان استعمل
في حق المذكر والاصل انه يجب ان لا يغير عن حال المورد المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح انه استعارة
وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشاف من انهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير ولا جديرا بالتداول
والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ولذلك حوفظ عليها وحمي عن التغيير **قوله** هناك اشارة
الى النظر في الاحوال او الى الكلام في ذلك متعددا حال من الضمير في اذكر والجملة بالكل الجامعة
وبالقسم الاستعداد وقسم من المواضع عائد الى الاصول وما في ما عسى موصولة او موصوفة وعسى
لا يصلح صفة او صلة الا بتأويل او يكون الصفة او الصلة هو تأخذ ولفظ عسى للافادة
علم القطع **قوله** وقد سبق تقرير هذا في باب الفصل والوصل حيث بين الجامع بين الجملتين
لا سيما النوع الخيالي وما اورد فيه من الامثلة والحكايات وبانضمام هذا صار حال الاصول
الاربعة الاول مكشوفة **قوله** ومنها ان ميل النفس الى الحسيات اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات
وظاهر على المثال ضمير منه في الجار والمجرور والنحويون يأبون ذلك فالوجه ان يجعل حالا منه
وهذا انما يتضح بافادة تصور ما هو المراد بالحسيات ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها اتم واكمل ناشئ
الى الاول بقوله والمراد بالحسيات المعنى الكلي الذي تجرده النفس من الحسيات اي الجزئيات
المدركة بالحس بحذف المشخصات من الاين والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد
بالحسيات هذا دون ان يريد بها معناها الظاهر اعني المدركات بناء على امتناع النفس من
الجزئيات وابانها ذلك على ما سبقت عليه في النكتة الموردة لبيان امتناع ان يكون وجه
التشبيه عند التحقيق حسيا لكنك خبير بانه لم يزد في ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل ولا
ولكن المراد انه نبه على ان هذا مذهب لدليل مذكور في العلوم الحكمية واما المحققون من الحكماء
فذهبوا الى ان مدرك الكليات والجزئيات هو النفس لكن للكليات بالذات وللجزئيات
بالآلات واما المص فلا يذهب الى ان النفس لا تدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس الى
الحسيات اتم منه الى العقليات والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس الى الشيء لا يتم

الكلام صح

الى الاصول الثلاثة

مذهب الحكماء المحققون ذهبوا الى ان مدرك الكليات والجزئيات هو النفس

لا يتم بدون ادراكه لزمه ان يفسر الحسيات بما فسر من المعاني الكلية المنتزعة من الجزئيات المحسوسة
بحذف الجزئيات التي لا تدركها النفس البتة واما الثاني اعني الدلالة على ان ميل النفس الى الحسيات اتم فقد
ذكر له وجهين مقبولين احدهما زيادة تعلقها بالحسيات بسبب تجريدها الحسيات بواسطة قوتها
العاقلة عن المشخصات ونظمها المحسوسات في سلك ما عداها وهي العقليات لقصور تعلقها بالعقليات ولا شك
ان تعلق الشيء بما حصله ازيد فميله اليه اتم وثانيهما الفها بالحسيات ايضا مع زيادة تعلقها بها وذلك اعني
زيادة الالف بها لكثرة تأدي الحسيات الى النفس من اجل كثرة طرق التأدي وهي الحواس الظاهرة
المختلفة المؤدية للحسيات بالوجه الذي ذكر الكل من الحواس على التفصيل في موضعه ولا شك ان زيادة
الالف يوجب كمال الميل واشار الى وجه آخر متوقف على ان الادراك الحسي متقدم على الادراك العقلي
لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم لكن الحواس تدرك المحسوسات ثم تتنبه لامور مشتركة
بينها وامور متباينة لبعضها ببعض فيحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف في
الاقدم الاسبق اتم واكمل وكمال الالف مستلزم لكمال الميل اجود تقويته وزيفه بانه تقرر في موضعه
ان ادراك النفس انما هو للمعاني الكلية المجردة عن العوارض المشخصة وادراك الحس انما هو للجزئيات
المكتنفة بالعوارض المشخصة فما يدركه النفس غير ما يدركه الحس فالمحسوسات التي ادراكها مقدم على الادراك
العقلي ليست مدركة للنفس فكيف يميل اليها فضلا عن كمال الميل واتميته ولا يخفى ان هذا
لا يتأتى على الرأي الحق وهو ان النفس يدرك الجزئيات ايضا لكن بالآلات فقوله وزيادة
ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها والزيادة الفها عطف على قوله لزيادة تعلقها وقوله والفها يقال
مبتدأ وخبره وشيء ومجهول صفة شيء وعن افادة متعلق بما في معزول من معنى الفعل لانه اسم مكان
من عزلته افرزته وعن تحقيق متعلق بما يتضمنه بالف فنزل من معنى البعيد ولكن ترى صفة شيء
او حال منه بعد اعتبار وصفه المذكور ومتعلق الرؤية كونه على ذلك الوصف وتعد متعلق
بالظرف المستقر الواقع صفة شيء اعني معزول **قوله** ومنها ان النفس لما تعرف اي لما عرفته
الا بعد ان تعرفه اقبل اي اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا من شأنه ان تعرفه لان شأن
النفس محبة العلم والميل الى الادراك من غير نظر الى سبب خارج ولهذا يستنكف كل احد ويتأذى
بان ينسب الى الجهل باي شيء كان وان اعرض عليه ما يميل اليه فهمه كالتوليات في الحكايات

اقبل عليه بمجامع همته بخلاف الغوامض والعويصات فانه يتنفر عنها ويعرض قوله ومنها
ان تجدد الصورة عند النفس احب والذ من تكررها وان هذا الاصل من القبول لدى العقلاء
ولفهم عنهم انه بحيث لا يحتاج الى ادنى تنبيه ولكونه بلاغ المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم
اكره من معاد وقولهم لكل جديد لذة فان الاول يدل على كراهة التكرر والثاني على استلذاذ التجدد
قوله ولعمري ان التوفيق بين هذا الاصل وهو ان التجدد المعتاد احب والذ عند النفس من المتكرر
المعاد الذي يضرب المثل في الكراهة كالمناقض لما سبق في الاصل الخامس من ان زيادة الف
النفس بالشيء يوجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالتكرر فيجب ان يكون
التكرر سببا لزيادة الميل الى الشيء ~~...~~ عنه كما هو معنى الكراهة وكالمنافي لما عليه — لا صح
الوجدان من الشوق الى المألوف لا النفرة عنه فلا بد من تأمل صادق في دفع هذه المناقضة
والمنافاة فيعلم ان شيئا من الامرين على العموم بل تكرر ما يستلذ ويستنفع يوجب الالف وزيادة الميل — انه ليس صح
وتكرر ما ليس كذلك يوجب الكراهة وقلة الميل ولا تناقض بين الامرين واذا تخلفت
عن المألوف الذي يمال اليه يحصل بالتكرار لذة جديدة كمعاودة الاطعمة الشهية والنغمات الطيبة
وملاحظة الصور المليحة ونحو ذلك ومن هاهنا قيل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
كرر علي يا ملبح لو عتبي ان الحديث من الحبيب تلاقي قوله ان التوفيق بالحمل جواب
القسم والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرر وبحكم التكرر انه يوجب
الكراهة وعدم الميل وقوله فليتفطن اي التأمل وقوله لان الالف تعليل لكونه احوج شيء
وانتزع عطف على كان نزاعها اي شوقها وذاك نزاع اذ ذاك خبر لمبتدأ محذوف اي الامر ذاك — النفس صح
وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدأ محذوف الخبر اي ذاك ثابت قوله في خزانة الصور اي
الخيال وغلبة الحضور بكون ملاحظات كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل والوصل مثل طول الى آخره
لليلة والبدر وفرط المخالطة للزوج وغاية الطمع فيما قرب من اشتهى الى النفس من الخبر قوله
لكونه شيئا وهميا اي ليس بمحقق في الخارج ولا مأخوذ منه كناب الغول فان الاعراب زعموا
ان من الحيوان نوعا يسمى الغول ويهلك الناس فتوهموا له نابا قال امرؤ القيس يغط غطيط البكر
شد خناقه ليقتلني والمرء ليس بقتال اتقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال

هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن قرى منها ومسنونة اي سهام محددة النصال بل نصال
محددة مجلوة صافية كان نحر الشقيق وزر ذا احمر في وسطها سواد يقال له شقائق النعمان تصوب — قوله صح
مال الى السفل تصعد مال الى العلو الاعلام الرايات والرماح الزبرجدية قاماتها ولكون المذكورات — مذكوره صح
من الاعلام والياقوت والرماح والزبرجد محققة بما طن سمي هذا المركب خياليا لا لشيء منها بخلاف — مثل صح
انياب الاغوال قوله انما مثل الحيوة الدنيا اي حالها العجيبة في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها
بعد اقبالها واغترار الناس بها والمشبه به مضمون قوله كماء انزلناه الى قوله كان لم تغن بالامس
وهو زوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما بعد ما غض والتف وزين الارض بحيث
طمع فيه اهله وظنوا انه سلم من الجوائح وبغى اختلط به اشتبك بسببه والزخرف الذهب ثم شبه به
كل مموه واصل ازينت تزينت فادغم وجئ بالهمزة وضمير اهلها للنبات الارض لاكن به انثت
من المضاف اليه بدليل قوله قادرون عليها فالنبات لا للارض اي متمكنون من حصدها ورفع
غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف والحصيد المحصود اي جعلنا زرعها شبيها بما حصد
كان لم تغن بالامس لم تثبت فيما قبل ذلك من غني بالمكان اقام به قوله من امور كثيرة
خبر لكان التركيب والمعنى على التسوية كانه قيل سواء كان التركيب خياليا او عقليا وفي مثله
تقدم الخبر على كان ويؤخر المعطوف وكان في موقع الحال وضميره خالة للتشبيه وفي البعد متعلق
بحالة كما فيه من معنى التغير قوله فالاصل هو ان يكون الشبه اي التشبيه على ما في بعض النسخ
وقد تقدم معنى الصحة حيث قال اعلم ان من حق وجه الشبه شموله الطرفين فاذا صادفه
صح والا فسد وكلامه متمثل بين ان هذا معنى صحة التشبيه او صحة وجهه وان لا تبذل الاتقان
بكثرة الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه قبل ان يكون مثالا لكونه كاملا في تحصيل الغرض
قوله بيان مقداره اي مقدار المشبه على الوجه الذي هو اي المشبه عليه وقوله فالنفس بيان
اشتراط الاعرف وضمير عندها وصادفت والنها للنفس وقوله للاعرف وهو متعلق بالقبول وهو
عطف على الميل وفيها حال من ما في هيئا اي لا تميل بالقبول الى الاعرف الذي الفت النفس به الكل
قوله لكن يجب الثاني اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان مقدار المشبه كون المشبه به
مع كونه اعرف على قدر المشبه لا ازيد ولا انقص وضمير كلما كان للمشبه به وكان ادخل للتشبيه قوله

اتم المحسوس اشترط ذلك لان ما يظهر كماله وتمامه بحيث يصلح ان يلحق به الناقص في نظر الجمهور هو المحسوسات لا سيما اذا قصد زيادة تقرر فانه ربما لا يكتفي بالتشبيه فيه بل يصور ذلك بالفعل بان يرقم على الماء ثم يقال سعيك كرقم على الماء **قوله** لمثل ما تقدم من ان النفس الى الاعرف اميل فمثل هو ان النفس اليا لاتم ظهورا اميل **قوله** او مثل ان يكون المشبه به مسلم الحكم كي تقول حال الممدوح مثل حال المسك الذي هو بعض دم الغزال فان كون حال المسك هو انه فاق جنس الدماء بحيث لا يعد منها بل نوعا اشرف مما هو مسلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا في العرف اعني بيان امكان بعض افراد النوع يفوقه بحيث يعد في نوع اشرف **قوله** او مقاولة التزيين بالنصب عطف على بيان امكان يعني يجب ان يكون تزيين المشبه او تشويهه كون المشبه به مسلم الحكم معروفه في التزيين كمقلة الظبي او التشويه كالسلحة الجامدة التي تنقرها الديكة لان النفس للاعرف اقبل **قوله** او بما زال المحضور فيه اي في الذهن عطف على بما زال المحضور **فان قيل** كان ينبغي ان يقيد المعطوف عليه بقوله مطلقا ليكون هذا العطف مغايرا على معاير لا عطف مقيد على مطلق **قلنا** انما تغاير ان نظرا الى التفصيل فالمعطوف عليه بما زال المحضور بعد الشبه عن التصور والمعطوف هو الناذر المحضور مع المشبه بعد نسبة المشبه الى المشبه به او بالعكس والسبب في الاستطراف ذلك كون الاستطراف ان النفس تتشاوع الى قبول امر نادر يطلع على النفس ويظهر لها لما جبل الله عليه النفوس من زيادة الشغف بما يظهر من حيث لا يعهد ولا يتوقع لما تتصور النفس لدى النادر من لذة التجدد ولما تمتل النفس وتتصور من توقي النادر عن كراهة معاد اي تميل النفس اليه لا عنه لكونه منافرا لا معادا **قوله** هذا اي ذا ذلك متى عرفت اقسام التشبيه واسباب قبوله عرفت ان اضداد تلك الاسباب ومقابلاتها اسباب بعلته واسباب لرده فلا باس لعدم تعرضنا لاسباب الرد بعد التعرض لاسباب القرب والخطاط الدرجة لكنا تبرعنا بذلك مع الجاري على قضية المناسبة فان البعد والغرابة اهم واتم في باب التشبيه والقرب ابتذال تشبيه صحيح فتعرضنا للقبيلين بخلاف الرد والرداءة فانه ليس بمقصود وانما التعرض له للاضراز عن حسن الاكتفاء باسباب القبول وتفويض الرد الى اللزوم تعرضه وكذا لاسباب الخرائطة اي انحطاط التشبيه في سلك القبول **قوله** من القبول صفة

صفة محذوف اي في شيء من القبول وفي سلكه اي سلك القبول بيان له وآثر قرب من الم نشرح لك صدرك **قوله** ولن نذهب عليك اي لن يفوتك ولن يشتبه عليك ان اسباب القرب والبعد متى كانت اقوى كان القرب او البعد اقوى لتفاوت المسببات بتفاوت الاسباب وكذا في كان اسباب الرد او القبول اقوى كان القبول او الرد اقوى وهذا معنى قوله وجرى اي التشبيه لذلك اي لرجحان اسباب القبول والرد في شان قبول التشبيه ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده **قوله** واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه اداة التشبيه من الحروف مثل كان زيدا الاسد والفعل مثل زيد يماثل الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يجمل الاسمية والطرفية مثل زيد كالاسد وضمير عند قولك زيد اسد وضمير مثله للتشبيه وضمير خلفه كونه لزيد اسد ووجه كونه ابلغ ظاهر الاخبار بانه الاسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت فكم بين الثابت ومنزلة الثابت **قوله** ولا ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ تقيد بذلك اشار الى انه انما يحذف من اللفظ ما هو في التقدير فثابت البتة لتوقف استقامة التركيب من جهة النحو عليه بخلاف الاداة فانه انما تقدر لاستقامة المعنى واما التركيب فصحيح بدونها وانما لم يتعرض لعدم ذكر وجه الشبه لانه في غاية الظهور والشيوع فلما يشتمل التشبيه على ذكره **قوله** كي جواب اذا كان وفاعل ضمير يعود الى كونه محذوفا او الى جعل المشبه خبرا منتقرا الى البلاء وقوله لتقصر المسافة بكسر التاء وفتح الضاد هو الرواية وعليه الدراية لقلة التفاوت بين ما يلفظ به من الكلام وبين ما يحذف من الكلام بشرائط الحذف من قيام القرائن الحالية او المقالية الموجبة او المجوزة على سبيل التساوي او الترجيح والظاهر ان قوله في قوة الافادة متعلق لا بتقصير بخلاف المسافة بين الملفوظ والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقربت وفي قوله اي الاسد زيادة مبالغة ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث تحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق وذلك ان تقدر المبتدا اي الاسد هو قصدا الى التعجب او التعجيب **قوله** واما الواجب الا ليس الواجب في التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصلا وانما الواجب فيه اذا ترك

اي صح

متعلق لتقصير المسافة وهو الوجه اذ المسافة متعلق بكي وهو في قوة الافادة

ان لا يترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرا كما ليس بملفوظ مثل عندي اسد في المرفوع ورايت
اسدا في المنصوب ونظرت الى اسد في المجرور فان مثله لا يعد في اصطلاحهم تشبيها بل استعارة
وسيأتيك بيان حاله واما على نحو زيد اسد بذكر المبتدأ ونحو اسد وان اسد بحذف المبتدأ
في مقام الاخبار عن زيد وهذا مبنى قرينة لحذف المبتدأ اى قرين زيد اسد المحذوف مبتدأه
تشبيها لا استعارة لانك حين اوقعت اسدا على زيد وجعلته خبرا عنه بطريق الايجاب
لزم ان يكون زيد اسدا كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد منطلق فان معناه ان الذات
التي هي زيد هي بعينها المنطلق لان هذا حقيقة معنى القضية الموجبة ولو لم يقصد هذا
لكان زيد اسد مجرد تعديد للمفردات من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية عن الاعراب
لكن معلوم بالضرورة ان ما هو من افراد الانسان يمتنع ان يكون اسدا وشمل هذا الكلام
وارد في كلام الفصحاء بل في التنزيل فيلزم ان يصار الى التشبيه بحذف كلمة التشبيه
اى زيد مثل الاسد لكنه حذف مثل للقصد الى المبالغة في التشبيه نظرا الى ظاهر اللفظ
حتى كانه نفس الاسد لا شبيه به وان كان المعنى على اثبات التشبيه فان قيل لم لا يجوز
ان يجعل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد اجيب بانه لا يجوز لان اسدا اسم جنس للاسد
من غير دلالة على الوصف اعني المعنى الزائد على الذات فيمتنع ان يجعل وصفا اى ما يدل
على معنى زائد على الذات بحيث لا يعتبر الذات المبهمة التي هي لحم عام الا لضيق العبارة
عند التعبير وحاصله انه لا بد لتصحيح هذا الكلام من جعل الخبر بمعنى صفة يصح اسناده
الى المبتدأ او حمله عليه او حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فتعين الثاني ولقائل ان
يقول ان اريد الامتناع حقيقة فغير مفيد لان المجاز احد طريقي التعبير وان اريد مجازا
لم فان استعمال الاسد استعمال الشجاع مجازا مما لا خفاء في صحته والمجاز وان كان خلاف
الاصل فالحذف ايضا كذلك من غير ترجيح على ما ذكر في علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح
المجاز بانه اغلب وابلغ وبانه كثيرا ما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا في ظرف او غيره
بمنزلة الصفة مثل اسد علي وفي الحروب نعامة اى مجترئ صائل علي وجبان ضعيف
في الحروب فتخ من صفير الصافر وقال الشاعر الطير اغربة عليه اى باكية كان لنا منه بيوتا خفية

حقيقية مشوحا اعاليها وسماجا كسورها فجعل اعاليها فاعل مشوحا لكونها في معنى مشوه وكذا سماجا
كسورها والى جعل انه انما يمتنع حمل اسد على زيد اذا كان في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
عن الشجاع فصحة الحمل ظاهر من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها وعلى زيد قرينة
للمجاز بمنزلة يرمي اولى لكان والمجاز زيادة بيان اورد في حواشي الكشاف قوله واذا عرفت
ينبغي ان يحقق هذا الحكم يتمثل زيد اسد ونظائره اذ لم يعرف لزوم المصير الى التشبيه
بحذف الاداة الا فيها وقوله الا في الظاهر معلمة يؤثر اى لا يؤثر في ظاهر التشبيه ويبطله
الى غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يؤثر في ابطال التشبيه الا بحسب الظاهر حيث
يظن ان مثل لقي زيدا اسدا ليس تشبيها لخروجه عن صورة التشبيه واما في الحقيقة فلا اثر
لانه تشبيه كما كان مع ذكر الاداة قوله وقد عرفت ان نحو رايت بفلان اسدا اه
انما يتم لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت الا فيما
هو على وجه الحمل نعم يمكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بان القصد الى اثبات
الشبه بينهما يمنع الحمل على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة الى حيلة
بجعل المشبه نفس المشبه به بالطريق الذي يذكر في بحث الاستعارة فيعلم ان ما يذكر
من الامثلة كلها تشبيهات لا استعارات فقوله رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
يعني ما اذا ذكر المشبه به بعد ذكر المشبه بعد الباء والتجريدية او من التجريدية ومعنى التجريد
عندهم ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مماثل له مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر
فقد انتزع في المثالين من فلان الشجاع شجاعا آخر هو الاسد وقوله وهو اسد
في صورة انسان اشارة الى ما اذا كان المشبه به الواقع موقع المشبه نكرة موصوفة
بما لا يلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال شمس تألق والفراق
غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه وقال قمر له جبينه قمر ليس يغيب فانه لا يحسن
دخول الكاف نحو ما شئت من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن
الارض وكالشمس الا انه لا يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصلات والصفات
التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة

معنى التجريد

اكثر اطلاقا وزيادة قرب كقوله أسد دمِ الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه
يرعد فانه لا سبيل فيه الى التصريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد وتشبيه
ودلالة الوصف على انه فوقه واذا تاملت هذا الفن وتحققته وجدت محصوله انك تدعي
حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير
التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا هو بمنزلة هو اسد لكن بطريق الحصر
ولا خفاء في ان تقدير اداة التشبيه ابعد ولطيفة وفي لئن لقيته ليلقينك منه الاسد نوع من التجريد
وفي ان اردت اسدا فعليك بفلان لزوم المشبه به كانه لا اسد سواه وتنبيه على ان يكون
هذا ابلغ وفي انما هو اسد ليس الا الحصر وكذا في ليس هو آدميا بل هو اسد لكن احدهما بطريق انما والآخر
بطريق العطف وهذا ابلغ للتصريح بالنفي والاثبات وبان المنفي حقيقة المشبه بخلاف انما
هو اسد فانه يحتمل ان يكون المنفي شيئا آخر من الحيوانات الموصوفة بالجرأة وفي توسط
وليس هو آدميا بين انما هو اسد بل هو اسد لطيفة ايهام تعلقه بالاول ايضا فيكون من
قبيل انما زيد قايم وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا في شعر الفردوسي فيذكر بين اللفظين لفظا
لابد من تعلقه بكل منهما ليتم المعنى كقوله في صفة من القى البرزن على الارض وجلس فوقه ثم
راسه تو دركرد سر كردنش از تن جدا پس انگه نكندش چو نازر جا وكقوله في حكاية عن بهادر
من قيد رجله والقى في البئر بانه لو لم يفعل كذا وكذا لتركه بحاله وركبت سم وكونه
درجاه پاي بر خش اندر آرم شوم باز جاي وقوله كل ذلك تشبيهات جرت على الاول الا في
المبالغة اي بينها على ما لا يخفى ان بعضها ابلغ من البعض او بينها وبين قولك هو كالاسد قوله
فخليط الابيض بغير اذا كان ذكر الطرفين على وجه يشعر باثبات التشبيه مانعا من الحمل على غير
التشبيه كان الخيط الابيض والخيط الاسود في الاية من قبيل التشبيه تشبيه بالخيط الابيض
اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق وبالخيط الاسود ما يمتد معه من غبش الليل تشبيها بالخيطين
بقوله من الفجر صار تشبيها للابيض وضمنا للاسود لدلالته على انه اذا كان الابيض من الفجر
لم يكن الاسود الا ما اتصل به من الغبش ولان الفجر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه
التزاما ولولا البيان بقوله من الفجر لكان الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة

الاستعارة حيث ذكر المشبه به واريد المشبه للقطع بان ليس المراد حقيقتهما وان فهمها بعض
من عرض ابن نعم وساده كناية عن قلة فطانته على ما روي ان عدي بن حاتم قال عمدت
الى عقالين ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادي فكنت اقوم من الليل فانظر اليهما فلا يتبين
لي الابيض من الاسود فلما اصبحت غدوت الى النبي ع م فاخبرته فضحك وقال ان كان
وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل لكان ذلك مع البيان الا
انه غفل عنه وانما تأخر جا بهذا البيان من قبيل الاستعارة مع انها ابلغ لما فيها من نوع خفاء
في مقام الحاجة الى البيان الواضح لكونه من الاحكام التي تفتقر اليها الكل من الذكي وغيره فعدل
عن الاستعارة الخفية التي ربما تخل بالغرض الى التشبيه البليغ الوافي به قوله واعلى مراتب
التشبيه قد اشار في صدر الباب الى انه لابد للتشبيه من طرفين ووجه وغرض وحال
وقد استوفى النظر في الامور الاربعة وعقبه بالتنبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر كلمة
التشبيه بل قد تحذف فدل ذلك على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه الاداة
وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر ان في حذف كلمة التشبيه مبالغة ليست
مع ذكرها حاول الآن بيان درجات التشبيه في القوة والضعف بالنظر الى اركانه
ذكرا كان او حذفا وجعل اركانه اربعة لظهور ان الغرض والحال في القرب والبعد
والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف يقال هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في امر
بالكاف ونحوه واذا صور يقال زيد كالاسد في الشجاعة وذهب الى ان ذكر المشبه
لازم البتة فالمشبه به اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يكون الاداة
مذكورة او محذوفة يصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه مذكورا او غير مذكور
يصير ثمانية والضابط في بيان القوة والضعف بالنظر الى الاركان الاربعة ان القوة
يكون اما بجعل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكر ما يشعر بالمشابهة المبنية على المغايرة
واما بتعميم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة
ولا الوجه في غاية القوة والخالية عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة له والمشتمل
على احدهما فقط بان ترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه ايماء الى ان ترك

الوجه اقوى من متروك الاداة حيث ذكر ان في الاول نوع قوة وان الثاني قوي
قوله هاهنا بحث وهو انه يجوز ترك المشبه به كما في قولك زيد في جواب من يقول من
الاسد فانه تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي يشبه الاسد زيد وقد حذف المشبه به
والوجه والاداة فلا تنحصر المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس بتشبيه لان ليس القصد
الى بيان الاشتراك الشيئين في امر بل جواب السائل وبيان الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في
تشبيهات البلغاء والكلام فيها قوله واعلم ان الشبه اي التماثل والاشتراك به وما هو بينهما
شبه بالتحريك وقد يقال بمعنى الشبه اي المثل والمعنى انه قد ينتزع به الشيئين من نفس
التضاد اي تنافي الوصفين بحيث يمتنع اجتماعهما وانما ينتزع منه نظرا الى اشتراك الضدين
في التضاد فان كلا منهما يضاد الآخر والمراد بالضدين ما يعم النقيضين ايضا على ما سيجيء في
بحث الاستعارة ثم بعد انتزاع الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الامرين بضد ما اتصف به الآخر
او تضادهما او شبه تضادهما منزلة التناسب او شبه التناسب والتماثل بواسطة تمليح اي اتيان
بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اي اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيكون
بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح فيقال من قولك للجبان ما اشبهه بالاسد وقولك للبخيل
انه حاتم صالح للتمليح والتهكم فان قصد الاستهزاء بالجبان والبخيل فتهكم وان اريد مجرد التمليح والظرافة
فتمليح وقد يقصدان جميعا قال الامام المرزوقي في قول الحماسي يقصد بها الهزء والتمليح واما التلميح
في فن البديع من الاشارة الى قصة او شعر او مثل فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال
قد يلمح فلان هذا البيت او هذا المثل وايراده في مقابلة التهكم وتفسير التمليح به غلط فاحش
فان قلت قد يتوهم من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد لانه الوصف المشترك
بين الضدين ولا شك انا اذا قلنا للجبان انه اسد وللبخيل انه حاتم لم يات فيه ان نقول في التضاد
اذ لا تمليح هاهنا ولا تهكم بل في الشجاعة وفي الجود تنزيل جبنه منزلة الشجاعة وتسميته بها وجعل بخله منزلة الجود
وتسميته به بناء على التمليح او التهكم وبهذا يحصل اشتراك الطرفين قلت هذا الوهم يضمحل
بقوله ثم ينزل منزلة التناسب فانه في تحقيق وجه الشبه وانما ذكر اشتراك الضدين في التضاد
توطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس بمستنكر بل له جهة مناسبة ونوع

ونوع ملائمة وكان الاليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني اعني النظر في وجه التشبيه
وفي التمثيل بالثاني تنبيه على انه قد يكون مع التصريح بكلمة التشبيه وقد يكون بدونه كقولك
للبخيل لا بذكر كلمة التشبيه فانه لا سبيل الى قولك انه كحاتم ثان لانك انما تشبهه بحاتم الموصوف
وتجعله حاتما ثانيا اي واحدا آخر مسمى بحاتم او شاركه في الجود وهذا معنى حاتم ثان بتنكير الموصوف
قوله الاصل الثاني من علم البيان في المجاز وقد سبق وجه كلمة في وان الذي من مقاصد
البيان هو المجاز دون الحقيقة الا انها تذكر في هذا الاصل ضمنا وتبعا لكونها معا بلا المجاز بمنزلة
الملكة من العدم نظرا الى ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له فرع ان يكون له موضوع له يمكن
الدلالة عليه الاستعمال فيه لولا عروض مانع فبهذا الاعتبار يكون للحقيقة جهة اصالة واكتفى في
ان يتعرض لها في بحث المجاز وتقدم عليه وان كان لا يتوقف صحة المجاز على صحة الحقيقة ولا تعلقه
على تعلقها قوله والكلام في ذلك الاصل او في المجاز يحتاج الى ان يتعرض قبل الشروع في تعريفه
ومباحثه لطريق دلالات الكلم على مفهوماتها انه الوضع دون الطبع والذات وتحقيق الوضع وما هو
وللواضع من هو لا لمعنى الواضع لان معرفة معنى الوضع معرفة معنى الواضع من غير افتقار
الى تعرض على حدة ووجه الافتقار الى الامور المذكورة يظهر من تعريف الحقيقة والمجاز وتقسيمها
الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله مع استواء نسبته اي نسبة اللفظ الى المعنيين بحكم التقسيم
اي الترديد العقلي اما بالذات اي ذات اللفظ او بغيرها وغيرها اما الله او غيره والمحكي عن عباد
بن سليمان ان المخصص ذات اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص بان يفهم منها
معناها دون غيرها وذلك بلفظ يحكى لانه يبعد بحيث لا ينبغي ان يخفى على العالم واختار الشيخ
الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى وطريق توقيف العباد عليه الالهام او خلق
العلوم الضرورية وذهب ابو هاشم من المعتزلة وجمع من الحكماء ان الواضع غير الله وللفريقين
مع تفاصيل كثيرة مذكورة في كتب الاصول ولا طائل تحتها فلذا اختار بعضهم التوقف لكن اتفقوا
على فساد ان يكون دلالة اللفظ لذاته اما اولا فلانه يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان يكون
دالا على معنى آخر دون الاول اما بنصب قرينة كما في المجاز واما بوضع على حدة كما في العلم
لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف قطعا واما ثانيا فلانه يستلزم ان يكون

على معانى اللغة الهندية كلماتها لانها بذواتها ادلة على معانيها وانفكاك الدليل عن المدلول
محال لانه الذى يلزم من العلم به العلم بثبوت المدلول وان توقف على شرط كوضع يكن الدال
بالحقيقة نفس اللفظ وذاته واما ثالثا فلانه يستلزم امتناع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين
من الضدين او النقيضين او غيرهما لاستلزام ذلك عند الاخبار بهذا اللفظ بثبوت احدهما الدلالة
على ثبوته وانتفائه جميعا مثلا اذا قلت هذا جون بمعنى اسود يلزم الدلالة على ان يكون اسود
لكونها مقتضى ذات اللفظ وان لا يكون اسود واللازم منتف وفاقا وبين بعضهم وجه الملازمة
بان الشى الواحد لا يكون بذاته مناسبا للمتنافيين ودالا عليهما وعدل عنه المص لظهور المنع عليه
واعاد لفظ المقدم فى الدليل الثانى لئلا يتوهم انه من تتمة الدليل الاول بناء على تعدد التالى
فيه اعنى امتناع النقل الى المجاز والى العلم ولا كذلك تالى الدليل الثانى فلم يحتج الى اعادة
المقدم فى الدليل الثالث واما التعبير عن وجوب الدلالة على المعانى الهندية بوجوب امتناع
انفكاكها فتطويل قليل الجدوى قوله ولما تقدم اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان
فقط واطلاقه على العطشان من باب التفاؤل كاطلاق السليم على اللديغ قوله ودعوى
فساده اى فساد الراى الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى مثل هذا التركيب اعنى ان يظهر
من التفضيلية على غير المفضل عليه شايع فى كلام المولدين ومنه قول الشاعر الناس اكيس
من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده اثار احسان اى متباعدون متعال فى الظهور من الخفاء
وفى الكثرة من الاحصاء وفى الكياسة من مدح من لا احسان منه وقد يأول بحذف المضاف
اى من ذى ان يخفى بمعنى من اهل خفاء وقوله ما دام ظرف لخفى اى او الا ظهر والاكثر علم الاشتقاق هو
علم يعرف به كيفية اخذ اللفظين المتناسبين فى التركيب واصل المعنى الى الاخر وعلم التصريف تعريف علم الاشتقاق
هو تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة التناسب والاقيسة وكان الاشتقاق انه تعريف علم الصرف
قوله كالجهر هو انحصار النفس فى مخرج الحرف والهمس خلاف ذلك من نفيه ويجمع المجهورة قولك
ظل قوربض اذ غزا جند مطيع والمهموسة ما عداها والشدة وهو ان يتم الانحصار كما فى اجدك قطبت
ان يتم الجرى كما فى الباقية من ذلك والتوسط بين الشدة والرخاوة هو ان لا يتم الجرى
ولا الانحصار كما فى قولك لم يروعنا وسميت الحروف المعتدلة وما بين الشدة والرخوة وغير ذلك

ذلك كالاستعلاء وهو ان يتصعد فى الحنك الاعلى كما فى قيل وانقضاء والطاء والظاء والضاد والغين
والخاء والانخفاض بخلاف ذلك كما فى البواقى وكذا المطبقة والمنفتحة وحروف القلقلة وضعها
ظاهر ودينها فتمها الحروف والتناسب بينهما اى بين الحروف والمعنى الذى يوضع ذلك الحروف
بازائه وقوله حرف ما فيه اى بين الشدة والرخاوة والنزوان هو ضراب الفحل ونحوه كانه اى يجد النزوان معا
ويميل عن ظله لنشاطه فاعتبر ما بين الاسم والمسمى من الحركة واعتبر فى فعل ما بالحركة التى يحصل منه ضم
الشفتين كونه لا انفعال الطبايع اللازمة وكذا فعل بالتشديد للتكثير قوله والحق اى بعد ما ثبت بعد صح
ان لاخس الكلم من جهة الحروف والهيئات تاثير فى اختصاصها بالمعانى فالحق احد المذهبين
الاخيرين لا الراى الاول وان كان ما اولنا ماذكرنا لان مجرد ما ذكر من التناسب لا يثبت المحقق
لدلالة اللفظ على بعض المعانى دون البعض بل لا بد من القول باحد المذهبين الاخيرين وهذا
ميل منه الى التوقف لعدم البيان فى الادلة ولما ذكر من المذهب الاول طريق الاعلام اعنى
التوقيف والالهام لا طريق التعيين اعنى الوضع لظهوره ومن المذهب الثانى طريق التعيين
لا تنبيه من الاشارة الى انه لا يختص بواحد بل يكون باصطلاح وتوافق من جماعة دون طريق الاعلام
لا فيه من التفصيل والاختلاف المفضى الى الاطناب فقيل بالترديد والقرائن كما للاطفال
وقيل بان القدر الذى يحتاج اليه فى الاعلام يكون توقيفيا فلم يتبع قوله اما التوقيف والالهام
واما الوضع والاصطلاح ترديدا بين المتقابلين فى الظاهر ثم رجع الى المقصود وكرر الاشارة تزديدا معا
فقال والمرجع بالاخرة فى التوقيف والاصطلاح اذ الواحد هو الوضع فكان الحق ان يقال الحق
بعد ذلك هو الوضع وانما بقى الخلاف فى ان الواضع هو الله تعالى تمسكا بقوله تعالى وعلم آدم
الاسماء كلها ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف السنتكم ام غيره واحد من البشر
او جماعة تمسكا بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه والجواب عن كل منهما مذكور وموضعه
قوله اذا عينته بازاء ما اردته تنبيه على ان المراد بالمعنى ما يعنى ويراد فيتناول المعنى الحقيقى
والمجازى فيجب الاحتراز ويرد الاعتراض على من اقتصر فى تفسير الوضع على تعيين اللفظ بازاء
المعنى من غير تقييد بقوله بنفسه اى بلا قرينة بل بمجرد العلم بالتعيين فلا يكون هذا من دلالة
اللفظ على المعنى بنفسه فى شىء ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء على انتفاء الوضع لانه ليس بموضوع

بالنسبة الى المعنى المجازى ولا يلزم منه انه ليس بموضوع لظهور انه موضوع بالنسبة الى المعنى
الاصلى ثم لا يخفى ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقرينة ما سبق من الكلام فلا يرد ان الوضع
قد يكون خطًّا او عقدًا فلا يكون التعريف بتعيين اللفظ او الكلمة جامعًا وانما قال وعرفت
ان الوضع تعيين الكلمة مع ان الذى عرف هو ان الوضع تعيين اللفظ لانها بهذا التعيين
يصير كلمة والمذكور فى تعريف الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وهذا تمهيد لذلك ودفعًا
سوال مقدر وهو انه قد اطبق ائمة الاصول على ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه لا بد مطلب في ان المجاز موضوع بالنوع
ان يثبت من واضع اللغة والموثوق بهم من اهل الاستعمال اعتبار نوع العلاقة كاستعمال
المسبب فى السبب مثلا واما الكلام فى احاد المجازات وقد اشترط بعضهم فيها السماع فالتعريف
ان كان للوضع الشخصى فيدخل فيه كثير من الاوضاع النوعية اعنى ما يكون من قبيل
تعيين الكلمة بنفسها لكن لا بتنصيص على جزئى بل بقاعدة كلية كجميع ما يتعلق بالهيئات
من مثل اسم الفاعل والمصغر والمنسوب والامر والمبنى للمفعول ونحو ذلك وايضا اذا اريد
بالوضع ههنا الشخصى لم يكن تعريف الحقيقة جامعًا لخروج الحقائق التى وضعها نوعى ولا تعريف
المجاز مانعًا لدخولها فيه من جهة كونها مستعملة فى غير الموضوع له بالشخص وان كان التعريف
لمطلق الوضع لم يصح لخروج المجاز لكونه موضوعًا بالنوع **قلت** المراد مطلق الوضع
المتعارف الاعم من الشخصى والنوعى اعنى ما يكون بالتنصيص على الجزئى كرجل وفرس وبالقاعدة
الكلية كجميع ما يتعلق بالهيئات لكن بشرط ان يكون ذلك التعيين من غير اشتراط القرينة كما فى
المجاز فانهم قد اطبقوا على انه استعمال فى غير الموضوع له والحقيقة فى الموضوع له ولم يثبت ممن
يوثق به القول بكون المجاز موضوعًا وانما قالوا انه لا بد فيه من اعتبار نوع العلاقة
فتوهم منه البعض ان هذا معنى الوضع النوعى ولم يتنبه لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل النوعى نح
ان الوضع اعم من التعيين الشخصى واخص من مطلق التعيين **قوله** ومبنى كون الكلمة
حقيقة ومجازا على قرار اى على ان يراد بها ما فى المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وما فى
غير المعنى فيكون مجازا واما الكناية فداخلة فى الحقيقة على ما سيأتى ومبنى ذلك على ان المراد
بارادة المعنى اعم من ان يكون على الانفراد كما فى التصريح او مع معنى اخر كما فى الكناية وبان

وبارادة ما عنى المعنى ان يكون ذلك على الانفراد ليخرج المجاز **قوله** فالحقيقة بذاتها لكونها الاصل
وان كان المقصود الاصلى النفى هو المجاز هى الكلمة المستعملة فيما اى فى المعنى الذى هى اى الكلمة
موضوعة له من غير تأويل فى الوضع اى من غير صرف للوضع عن الظاهر وبيان مرجع له يؤول
اليه من اوليته وتارة لغة تطلب ليعلم ما يؤول اليه وآل الامر الى كذا انتهى اليه والمآل المرجع وبهذا
القيد يخرج الاستعارة لكونها مستعملة فى الموضوع له لكن بناء على تأويل الوضع وهو جعله اعم من الحقيقى
كما فى الحقيقة والادعائى كما فى الاستعارة كما سيجىء من انه يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وهو الذى له غاية الجرأة فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجرأة
لكن لا فى ذلك الهيكل بل مع تلك الصورة وهذا معنى قوله لبناء دعوى المستعار كلفظ الاسد
موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من التأويل اى نوع منه **والاعتراض** بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لانه ليس بوضع حقيقة واللفظ
عند الاطلاق انما ينصرف الى معناه الحقيقى مسدود والدفع بانه بتقدير قيام الفرينة الى ان يقال
ان الوضع على قسمين حقيقى وادعائى ليس بشئ لان معناه ان لفظ الوضع قد يطلق تارة
بطريق الحقيقة وتارة بطريق المجاز وليس هذا من اطلاق الوضع فى شئ نعم لو قيل انه لدفع
الوهم وتأكيد ان المراد حقيقة الوضع لا مجازه لكان شيئا ثم الظاهر ان قوله على اصح القولين
على ما سيجىء هو ان الاستعارة مجاز لغوى لا مجاز عقلى بان يكون اللفظ مستعملا فى معناه الموضوع له
وانما التصرف فى امر عقلى بان جعل ما ليس باسد اسدًا فكذلك يستقيم ان الاستعارة على اصح
القولين متعلق بقوله بعد الكلمة مستعملة فيما هى الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله
يحترز اى انما يحترز عن الاستعارة على القول بانها مجاز لغوى خارج عن حد الحقيقة اللغوية
واما على القول بانها مجاز عقلى بمعنى ان جعل الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد فى معناه
الموضوع له على انه حقيقة لغوية فلا يقع الاحتراز عنه ولكون هذا التعلق خلاف ظاهر اللفظ
ذهب بعضهم الى ان المراد بالحق المذهبين هو ان المتكلم لا يقر بان الاستعارة مستعملة
فى غير الموضوع له بل يدعى انها مستعملة فى الموضوع له وفيه ما لا يخفى على من ينظر فى الكتاب
اما الاعتراض بانه يدخل فى تعريف الحقيقة المجاز المستعمل فيما هو موضوع له بحسب اصطلاح آخر

متعلق بقوله تعد الكلمة مستعملة فيما هى موضوعة له وليس بمستقيم لان اصح القولين [illegible]
له

كلفظ الصلوة اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء او لترتيب الغلوين
او استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة او كلفظ الدابة اذا استعمله اللغوي في خصوص
ذوات الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا فلا بد من التقييد باصطلاح التخاطب مما يؤدي
مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز فجوابه ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فالمراد انه
كلمة مستعملة في الموضوع له من حيث انه موضوع له والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع
بل من حيث انه متعلق بالموضوع له نعم ان ذكر القيد للتصريح والاحتياط كان حسنا وقد يجاب بانه
يخرج بقوله من غير تأويل في الوضع لان استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون
بتأويل في وضعه لان معناه صرف ذلك الوضع الذي يستعمل فيه الكلمة الى ما يعم الحقيقي والادعائي
كما في الاستعارة او الى وضع آخر للكلمة كما في الصورة المذكورة فانه يعدل عن اللغوي الذي وضع
التخاطب الى الوضع الشرعي او العرفي مثلا ومن احاط علما بما في المفتاح علم ان هذا من سقط المتاع فان
معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون موضوعا له بالتحقيق لا موضوعا له بالتأويل والمعنى
في الاستعارة موضوع له بالتأويل لا بالتحقيق واما في الصورة المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق
او بالتأويل هو الوضع الذي به يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له ولهذا اقتصر المصنف على الاستعارة
في احد القولين لو لا يحمل شيء من معاني المجازات موضوعا له بالتأويل الا فيها ولو كان المراد
بالتأويل في الوضع الذي نحن نتكلم فيه ونخاطب به بمعنى صرفه الى وضع آخر لزم ان يكون جميع المجازات
كذلك لانا صرفنا الوضع الى اعتبار العلاقة قوله وذلك ان تقول يعني ان ذلك ان تقتضي ان يدل
عليه الكلمة بنفسها موضع ما وضعت الكلمة له لان ذلك بالحقيقة معنى الوضع الا ان قولنا بنفسها
يقع في تفسير الوضع متعلقا بالتعيين وههنا بالدلالة وذلك من لوازم الاول على ما سنشير اليه
ومعناه ان الكلمة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة بخلاف المجاز ويقع قولك دلالة ظاهرة
مقام قولك من غير تأويل في الوضع احترازا عن الاستعارة فانها وان كانت مستعملة فيما تدل عليه بنفسها
لكن ليست دلالتها عليه ظاهرة لابتنائها على تأويل كجعل افراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف
ليكون المعنى المستعار له من افراده الغير المتعارفة فان قيل الاستعارة مجاز ولا شيء من المجاز
بدال على معناه بنفسه ضرورة احتياجه الى القرينة فالاستعارة لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه

ليخرج بقولنا دلالة ظاهرة وهذا خلاف التعريف الاول فان من جعل الوضع اعم من التحقيقي
والتأويلي ربما يدعي دخول هذا النوع من المجاز فيما استعمل في الموضوع له قلت لا كلام
في قوة الكلام ولكان من يجعلها مستعملة في الموضوع له يجعلها مستعملة فيما يدل عليه بنفسها بناء
على ان ليس الوضع الا تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها لكن سيجيء في بحث الاستعارة عند
ذكر التأويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد الغير المتعارف يكون بمعونة القرينة
وان نصب القرينة انما يكون لذلك وبهذا يتأتى التوفيق بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
قوله كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص هذا تكرار للمثال السابق بينهما على عدم التفاوت
بين التعريفين وليس اليه كثير حاجة وانما المحتاج اليه هو المثال من المشترك على ما قال
او القرء كاستعمال القرء في المعنى الدائر بين الطهر والحيض بان يكون احدهما البتة لا غير
ولا مجموعهما والمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل اي غير المتجاوز او على حذف
المضاف اي ذي ان لا يتجاوز وزعم ان هذا معنى المشترك والذي يدل عليه بنفسه ما دام
منتسبا الى الوضعين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان المشترك بالنسبة الى كل من المعنيين
وضعا خاصا قصديا ودلالة عليه بنفسه ثم يلزمه من حيث الانتساب الى مجموع الوضعين وضع
آخر ضمني بملاحظة الوضعين ومجموع المعنيين وهو التعيين للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد
على الخصوص تعيين للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم ولذا قال غير مجموع بينهما
الى ان قال ان له وضعا لهذا خاصة ولذلك خاصة ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون
اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه ضرورة ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا وبهذا يندفع
منع كون اللازم مدلول المشترك هو ان لا يتجاوز المعنيين غير مجموع بينهما واما لو اخصصت
المشترك بواحد من الوضعين او المعنيين كما اذا خصصت القرء بواحد من الحيض او الطهر بان
ذكرت معه ما يدل على ان المراد به الطهر دون الحيض اما صريحا بان يقول القرء بمعنى الطهر
او استلزاما بان يقول القرء لا بمعنى الحيض فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر اذ لا ثالث فان لفظ القرء
يبقى فيه صريحا او التزاما ينتصب ويكون دليلا دالا بنفسه على الطهر بالتعيين كذلك كما ان الوضع
بنفسه بازاء معنى الطهر بنفسه اي من غير اشتراط قرينة كما في المجاز واذا كان التعيين كذلك فالدلالة

كذلك لكونها من لوازم الوضع عند العلم بالوضع اما اذا اريد بالوضع للدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى فقط لان وضع لفظ القرء للطهر بالتعيين بمعنى تعيينه بحيث يدل عليه بنفسه حيل له
بحيث يفهم ذلك بنفسه واما اذا اريد الفهم بالفعل فلان القرينة المخصصة اعنى بمعنى الطهر اولا
بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم بالفعل بل للدفع مزاحمة الغير اذ العلم بالوضع كاف للفهم وهذا انما قال
ان القرينة ههنا لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة اذ للقرء دلالة اجمالية على الطهر وبالقرينة
يزول الاجمال ويتبين المراد ولو قال ان دلالة اللفظ انما هي بسبب الوضع فاللفظ الموضوع لمعنيين
بوضعين اذا لم يكن معه قرينة احد المعنيين على المخصوص كان منسوبا الى الوضعين لعدم
الترجيح واذا نسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهذا معنى الاحد
الدائر وبينهما لكل واحد على البدل ومعنى ما لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما وان كانت معه قرينة
النسبة الى وضع واحد على التعيين كان دالا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة
منافيا لذلك لانها انما هي قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى
كما في المجاز لئلا ينافي دلالة اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع والواضع لم يشترط
في شيء من وضعية القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان
الوضع الاول قبل الثاني بمدة فالقرينة لا يكون الا لتخصيص الوضع او لتعيين المراد ولهذا
قال الص ان هذا المقام لمحل زيادة تأمل فاحفظ اي افعل الاحتياط واكثر التأمل لئلا يتوهم
ان المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة انضمام القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
قرينة الدلالة فلا يكون الدلالة على المعين بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وجزم بان ما ذكره المص
سهو منه قوله المستعملة في معناها بالتحقيق يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة فلان المعنى المجازي
ليس معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد ما وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة فلان معناها معنى الكلمة
بالتأويل لا بالتحقيق ويدخل الكناية لانها كلمة مستعملة في معناها لكن مع معنى معناها قوله وهذا
الاخذ يعني ان المعين لا يختص بواضع اللغة والشرع فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية او بيانية
وكلامية ومنطقية وغير ذلك وقد يعبر عن جميع ما عدا اللغوية والشرعية والعرفية بالاصطلاحية
والعرفية الخاصة قوله واما المجاز فقد ذكر توضيحه بالجملة اما تنبيها على مكان الاهتمام بشأنه لكونه

منه صح

المراد صح

لكنه مقصود في علم البيان والتأويل بالتحقيق متعلق بموضوعه يعني فيجب ان يكون المعنى المجازي غير موضوع له صح
بالتحقيق وان كان نفس الموضوع له بالتأويل كما في الاستعارة فلا ضير والتأويل في بالنسبة متعلق بالغير
يعني يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها الوضعي اللغوي ولا يجب ان يكون نفس معناه الشرعي
او العرفي فلفظ الصلوة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت في غير معنى الدعاء وانما يكون مجازا
شرعيا اذا استعمل في غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعمل في غير
ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هذه المجازات حقائق باعتبار آخر بان يكون المعنى المستعمل فيه نفس الموضوع
له بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا بحسب وضعين كالصلوة
في الدعاء بحسب اللغة والشرع وكذا في معنيين بالنسبة الى وضع واحد كالصلوة في الدعاء والاركان
بحسب اللغة والشرع بل اللفظ الواحد في المعنى الواحد بحسب الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ان كان
استعماله فيها من حيث انها من افراده ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها
من ذوات الاربع بعلاقة الاطلاق والتقييد وفيما ذكرنا ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للحمار
يكون ذلك مجازا عرفيا اشعارا بانها في العرف للفرس والبغل دون الحمار وفي قوله لغير الحمار وزنة
الاستعارة لا يعني عدم خروجها وبخروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما يكون موضوعا له لكن لا بالنسبة
الى نوعها فانهما في الاحتراز في تعريف المجاز يجب ان يكون عنه وجه فلان هذا على حذف المضاف والاول
على زيادة لا اي ان لا يخرج كما في لئلا يعلم او اراد انه احتراز وتقييد لئلا يخرج على ان حرف الجر المحذوف اللام
دون عن وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي عن ارادة ما هو معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع
من الحقيقة وقوله نظرا متعلق بنخرج اي لئلا يتحقق خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى كونها
مستعملة في المعنى الذي هي موضوعة له بالتأويل وقوله الا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله في نوع
اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له لانها موضوعة للازم المكنى عنه لا له نفسه فحيث اريد
المكنى عنه كان ذلك استعمالا فيه لا في الموضوع له كما ذكر من انا لا نسلم ان عرفنا استعمال الكلمة فيما تدل
عليه في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه وظاهر ان الغرض الاصلي في الكناية
هو المعنى المكنى عنه لا المعنى الموضوع له لكن لا يكون مناط الاثبات والنفي والصدق والكذب بل الستنقل منه الى المعنى

ذو ان كان ههنا ايضا مرادا من وجه لكن النقل ان يراد في الكناية المعنى الموضوع له

ومن هذا باعتبار معنيين كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة صح

ان لا يخرج الاستعارة واحترازا عما اذا اتفق شائع كلام لان القيدين احتراز

اي لا بالنسبة عطف على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعة له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها صح

المكنى عنه ويكون هو المقصود الاصلي وسيجيء في آخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة في الحقيقة معناها
فقط وفي الكناية معناها ومعنى معناها معا وبهذا يظهر ان ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع له
او غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة واريد به الموضوع له او غير الموضوع له
وبهذا الاعتبار يدخل الكناية في تعريف الحقيقة ويحتاج في خروجه عن تعريف المجاز الى التقييد بقرينة
عدم ارادة الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح التخاطب مجرد ان
يصدق عليه انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز على المشترك
المستعمل في احد معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الآخر لكون المعنى الظاهر
او لا بمعنى لطيف لان كلا من مفهوميه موضوع له ومغاير للآخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق
على انه مستعمل في اللفظ الذي هو غير الموضوع له مع قرينة عدم ارادته بل المراد الذي
ان ما لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والاحسن ان
المراد المغايرة بحسب الوصف لا بحسب الذات قوله ولك ان تقول اورد في تفسير المجاز ثلث عبارات
مقابلة للعبارات الثلث في تعريف الحقيقة عبر عن غير الموضوع له في الاولى بقوله وفي
الثانية بما يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفي الثالثة بما يلزمه من كون معنى المعنى وخرج بقوله
في معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قرينة مانعة الكناية وقوله
بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر الى التأويل ليست مستعملة
في معنى معنى الكلمة بل في نفس معناها وانما استعمالها في معنى المعنى بالنظر الى التحقيق وعدم التأويل
في الوضع وقوله استعمالا في ذلك اي في معنى المعنى واعاد نوع العبارة في العبارات الثلث
ليظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله ذلك
النوع متعلق بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وان كان
معنى المعنى في نوع آخر والاولى ان يعبر عن هذا الغير في العبارات الثلث باصطلاح التخاطب على
ما ذكر يتوقف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة وتوضيح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا على ان
المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع مجازها لكان دورا قوله واعلم انا لا نحتاج
اشارة الى بيان معنى قولنا المستعملة الكلمة في كذا الواقعة في جميع عبارات تفسير الحقيقة والمجاز قيل

قيل ومنه ما يتوهم من دخول الغلط في تعريف المجاز كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
بين يديك بقرينة الاشارة الدالة على ان ليس المراد بالفرس معناه فلا بد من زيادة قيد يخرج
الغلط مثل قولهم على وجه يصح او لعلاقة بين المعنيين وقد يقال انه لا يخرج لان الغرض الاصلي
هو دلالة لفظ الفرس على معنى الكتاب ويجاب بان العبارة مشعرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد
اليه ولا كذلك في الغلط او الاولى ترك قيد الاصطلاح لظهور ان ليس الغرض الاصلي في الكناية طلب
دلالتها على المعنى الموضوع له فلا بد خلل في تعريف الحقيقة مع انها حقيقة على ما ذكر في مواضع من الكتاب
قوله ومن حق الكلمة فان قيل بعد ما اعتبر في الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال
في غير الموضوع له وفسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعتبر في بعض عباراته في الحقيقة الدلالة
على المراد بنفس الكلمة وفي المجاز خلاف ذلك لا يظهر لهذا الكلام كثير فائدة قلت فيه فوايد مثل
التنبيه على بيان السبب في ذلك والتوفقة فيما بين الكناية وغيرها والاشارة الى كيفية جريان الاستغناء
في المشترك والتصريح بكون الاستغناء عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين او الدلالة
بنفسها فان الباء في قوله بنفسها متعلق بان يستغني اي يجب للحقيقة التي ليست بكناية ان يستغني
الكلمة بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما يستغني لكون الكلمة متعينة
للمراد منها بجهة وضعها اي تعينها له بنفسها وانما قيد بغير الكناية لان في الكناية يفتقر في الدلالة
على المكنى عنه اعني معنى المعنى الى القرينة وهذا لا يقدح في كونها حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة
على المعنى الاصلي ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك من الحقيقة التي ليست بكناية يحتاج
في الدلالة على معناه الى القرينة اشار الى دفعه بتذكير ما سبق من ان معنى المشترك ما دام منتسبا
الى الوضعين هو احد المفهومين من غير تجاوز عنهما او الجمع بينهما والمشترك يدل على هذا بنفسه من غير
احتياج الى القرينة فان قيل هو حقيقة في كل من المعنيين على التعيين ولا يفهم بدون القرينة
قلت انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوضعه
له وتعينه بنفسه على ما مر واما المجاز فحق الكلمة فيه عدم استغنائها عن القرينة في الدلالة
على ما يراد من الكلمة ولذا لا يستغني بل يفتقر في ذلك الى الغير الذي هو القرينة الكلمة المستعملة المتعينة لما يراد
منها قوله لتعينها علة لا يستغني وتعليق على لفظ المضارع وضمير المفعول للكلمة وفاعله ذلك الغير

قوله وسميت الحقيقة يريد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي اي سميت الكلمة المستعملة في الموضوع له حقيقة لكان التناسب بين المعنيين اي لوجودها على ان المكان مفعل بمعنى الكون او المكان فيما سيأتي انه مجوز وقوله وهو الثابت تفسير للواجب لئلا يظن ان المراد به اللزوم العقلي اي الشرعي وقوله واجب لها اي للكلمة ذلك اي المعنى الاصلي اشارة الى ان وصفه بالواجب يحتمل ان يكون على الاسناد الحقيقي وان يكون على الاسناد المجازي وصفا للشيء بوصف ما هو من عوارضه في الوجهين تقريره سواء كان فعيلا بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها في الاصل صفة كلمة فلا بد من الياء واما على الثاني فلان استواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول انما يكون اذا اجري على الموصوف مثل رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر فلا بد في المؤنث من التاء مثل مررت بقتيل فلان وبقتيلة فلان فههنا تقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير جارية على الموصوف فيكون بالتاء ثم يجعل اسما لهذا النوع من الكلم فيكون التاء للتأنيث واما اختيار هذا التكلف جريا على تقفية الاصلاح التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كالاكيلة والذبيحة فقول الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا الى ما قيل ان كونها غير مجراة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لانه ظاهر الفساد قوله فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موضوعها الاصلي الذي يدل عليه بنفسها اشعار بانه جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل دون المفعول لاحتياجه الى تقدير حرف الجر على ما قال الشيخ عبد القاهر ان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فان قيل اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعة له قلنا لانه ابين في تعديها مكانها الاصلي لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الايضاح فيه نظر والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه ومع ظهور دلالته قوله فقد تعدت مكانها الاصلي على انه يريد ان المجاز يقدر في الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسما لهذا النوع من الكلمة قد خفي معناه على البعض فقال انه يريد انه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي تعدى اليه والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له اي في المعنى الذي لا يدل

عليه بنفسها فقد تعدت المستعمل مكانها الاصلي حتى وصل اليها فهي اي المكان الذي تعدى المستعمل اليها فناسب المعنى اللغوي للمجاز فسميت به قوله واعتبار التناسب يريد ان ما يراعى من التناسب في تسمية شيء باسم ليس مثل ما يراعى من التناسب في وصف شيء بشيء فان اعتبار التناسب في التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم من بين الاسماء وفي الوصف لتصحيح اطلاق ذلك الاوصاف عليه حتى لو انتفى وزال ذلك لم يصح الاطلاق ولكن لا تبطل التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به من الحمرة بقي الاسم وصح تسميته بالاحمر وان زالت حمرته بخلاف ما اذا كان وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاتصاف صفة عند زوال الحمرة والحاصل ان اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض انه لا يجب في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس بان ينتفي عند انتفائه ولا ان يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها باعتبار جعل الكلمة المستعملة في الموضوع له بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل ولا فرق في هذا التسمية بين ان يكون علمية كما مر او غير علمية كالحقيقة والمجاز ولهذا لم يلزم من تسمية الله تعالى بهذا الاسم بناء على كونه محارا فيه العقول والفرش النظن من ادراكه اذا تحيرا وبناء على انه معبود من اله بالفتح الالاهة اي عبد ان يكون الله صفة كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا قال جار الله في امثال هذا الالة اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لمن يؤتم به فلا يلزم انه صفة قوله زلت اقدام التشكيك للتكثير بدليل قوله وان كثرا سودا وقوله ربما شاهدت في موضع البيان وضمير فيها للاقدام وقوله ان زل مفعول له بحذف المضاف اي في خوف ان زل وفي حمله على لئلا زل شذوذ من جهة حذف لا وان كان حذف اللام قياسا وقوله عن الاكثر متعلق بما في اين من معنى البعد وقوله وان كثرا سودا اي بين التسمية والوصف في انه للاعتبار المعنى فيهما وفي صيرورة الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو ذلك وقوله محار عقول اي موضع حيرة العقول اشتقاقا من اله بالفتح الهة اي عبد والاله وان كان بمعنى معبود فاسم لا صفة يقول اله واحد ولا يقول شيء اله وقوله فنطقنا اشتقاقا اي حسبنا انا نجعل الاله بهذا الاشتقاق من قبيل الصفات فيكون فذاتا لانه ليس بصفة بل اسم يجري مجرى الاعلام ولهذا زاده بيان بطلب صاحب الكشاف

فاخذوا اى طفقوا وشرعوا يسبقوننا وكما ان موضع السبب المكان الذى هم فيه ليلهم ونهارهم وهذا كناية حسنة يا اله الخلق اغفر لهم ما يصدر عنهم من السيئة فى سبنا ونسبتنا الى الباطل
فى هذا النوع يعنى علم البيان قوله كل كلمة اريد بها ذكر كل فى الحدود شائع فى عباراتهم
وان كان مخلا من جهة انه لا يصدق على شئ من الافراد انه كل كلمة وكانهم قصدوا افراد كل من
تلك الكلمة بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهى حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة
فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بوضع واضع لعلاقة بين المعنى
الاول والمعنى الثانى ولا يدخل فى حد الحقيقة المجاز المستعمل فيما وضع له بغير اصطلاح التى بها التخاطب
بقيد الحيثية على ما ذكر ولا تخرج الاستعارة لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق
دون التاويل ولا يرد على عكس تعريف المجاز الاستعارة لكونها فى معنى غير الموضوع له ولا على
طرد الحقيقة المستعملة فى غير الموضوع له بوضع آخر لخروجها بقيد كون الاستعمال فى المعنى الثانى
وارادته منه لملاحظة العلاقة بين المعنيين وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا ثم يرد الكناية
اذ لا دلالة على عدم ارادة الموضوع له فقوله اريد بها ما وقعت له قائم مقام قولنا استعملت فيما وضعت
له فان قيل لفظ الواضع بالتنوين اولى بالعموم من لفظ الواضع بالتنكير فى الايجاب قلت
اراد انه لو عرف الحرف بحكم تبادر الفهم الى واضع اللغة بخلاف المنكر فانه لابهامه دلالته
على ان المراد واضع ما يتناول كل واضع على سبيل البدلية دون العموم والاستغراق بل لو كان للتعميم
لاختل اذ ليس الحقيقة هى الكلمة المستعملة فى الموضوع له بوضع كل واضع ووجه الحكم على الشرع
والعرف العام والخاص بالتاخر عن وضع اللغة ظ اذ ليس شئ منهما يخترع الفاظا ليست فى اللغة
بل ينقل موضوعاتها الى معان اخر قوله ما يتناوله عقلا مبنى على اعتبار ما هو الاصل المتفق عليه
بين الكل اعنى اللزوم المتعلق به وهو لا يخل بالغرض لانه شرع فى مقام التاكيد دون البيان لا يقال
بل المراد ما يتناوله بحكم العقل بناء على لزوم عقلى او عادى او اعتقادى لانا نقول فيدخل فيه
نفس الموضوع له لانه يتناوله ايضا بحكم العقل بناء على الوضع قوله فتامل قول وقولهم تاملنا
فلم نجد سوى انهم يردون على تعريفهم المجاز الكناية على تعريفكم الغلط على ان لهم التفصى بانه ذهب
اليه المحققون منهم وهو ان الكناية لم يرد به غير الموضوع له بل اريد الموضوع له لكن لا ليكون

لا يكون مناط الاثبات والنفى بل ينتقل منه الى المعنى الثانى قوله حال وضعها ظرف متعلق
بالمسمى وكذا حال الحدوث وكالجسم حال من ضمير ان لا يسمى وكالمعرفة تعليل للجملة الواقعة خبر ان
الكلمة اعنى جهتها ان لا يسمى فاللام متعلق بمانع جعلها من معنى الفعل ووجه عدم تسميتها الا بعد
الاستعمال معتبر فى مفهوم الحقيقة والمجاز والكون الثابت فى المكان معتبر فى مفهوم الحركة والسكون
لان الحركة كون فى مكان عقيب كونه فى مكان آخر يعنى انه مجموع الكونين والسكون كون فى مكان
بعد كونه فى ذلك فحيث لا استعمال لا حقيقة ولا مجاز وحيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا
حال الوضع الشرعى او العرفى بخلاف حال الوضع اللغوى فانها لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن فى الوضع
اللغوى بالاطلاق اى لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا فى الوضع الشرعى والعرفى مع تقييد الحقيقة
بنوعها بان يقال ليست بحقيقة شرعية ولا مجاز اى لا مجاز الحقيقة الشرعية وليست كحقيقة عرفية
ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى ذكر المجاز بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة
ولم يقل بتقييد الحقيقة والمجاز بنوع الحقيقة بل تقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله وان كان الاطلاق
قد يحتمل معناه انه يجوز ان يقال فى بعض الصور حال الوضع الشرعى والعرفى ان الكلمة ليست بحقيقة
ولا مجاز اصلا بان وضعت لمعنى لغة ولم يستعمل ثم نقل الى المعنى الشرعى او العرفى فحال الوضع
الثانى لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا لعدم الاستعمال اصلا وبهذا الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون
الكلمة بعد جميع الاوضاع حقيقة ولا مجازا وهذا معنى دقيق قد خفى على الناظرين حتى بينوا
ذلك الاحتمال بان لا يلزم كون وضع اللغة اسبق الاوضاع اذ يمكن ان يخترع اهل الشرع او اهل العرف
لفظا لا يكون من اوضاع اللغة فيقع لمعنى فذلك اللفظ حال وضعه الشرعى او العرفى
لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا قوله فى الاصلين يعنى المجاز والكناية على ما هو المعهود لا الحقيقة
والمجاز اذ لا اصالة للحقيقة فى علم البيان والتلخيص التخليص وترغيب لطالبها وتمييز تخليصه
وسوقه لما عند السلف وترتب حال منه الا وايد جمع ابدة من ابدات اليهم تابد وما بدت توحشت
الاماطة الازالة والابعاد اللثام ما على الفم من النقاب فاعلين حال من فاعل نسوقه وما آجروا
اليه متروك المفعول كيرقوا وكذا اناخوا او محذوف المفعول اى آجروا ركائبهم واناخوها فى الفصاحة
الحث الحمل فاستناخ ابركه فبرك والشاؤ الغاية متنبهين حال كفاعلين وضمير استناخا للاول

حق الكلمة ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن لا على الاطلاق بل مقيدا بالشرعى والعرفى بخلاف حال الوضع اللغوى فانها لا يسمى حقيقة ولا مجازا اصلا هذا معنى قوله واما حال الوضعين الاخيرين يعنى الشرعى والعرفى فحقها اى حق الكلمة كذلك اى ان لا يسمى حقيقة ولا مجازا لكن فى الوضع اللغوى بالاطلاق اى لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا

التلخيص تهذيب الشيء والتخليص ابعاد الشيء من المكان

وما نحن نراه اى خاصة بمعنى كونه فى الخ لا ما عند السلف دنو وخفا لما لم يبرح منه الجوجوصة الوسطا الذي
بالفتح الكشف والكسر وبالضم الاعالى جمع ذروة بالضم والكسر اعلى الشئ وضمير ذراه لنا تلك انوثة
اخرت عن استطاع طلوعها اى عن طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما نحن نراه قوله اعلم ان
المجاز اى ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع
الى الجملة بل الى الاسناد لكن يرد على تفسيره اللغوى بما تقدم يعنى الكلمة المستعملة فى غير الموضوع له
ثم تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجع الى حكم الكلمة كالاعراب ليس من
الكلمة المستعملة فى غير الموضوع له على ما يجئ فى موضعه من تصريح المص بان الحد ليس شاملا له وثانيهما
انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا يكون مطلق
الاستعارة من اقسام المجاز اللغوى المفسر بما تقدم ويمكن دفع هذا بان قسم الشئ لا يلزم ان يكون
اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص من وجه واعم من وجه واما الثانى فقد يدفع بان مبنى التقسيم
على رأى السلف الا ان قد صرح المص بان الراجع الى حكم الكلمة ملحق بالمجاز ومشبه به فى التعدى
عن الاصل الى غيره وليس بمجاز بتفسيره لكن تفسير اللغوى بما تقدم ثم تقسيمه الى القسمين يأبى
عن العناية قوله ولها اى للاستعارة انقسامات مثل الانقسام باعتبار الى المصرح بها والمكنى عنها
وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الى الاصلية والتبعية وباعتبار
وباعتبار الى المجردة والمرشحة والجامعة بينهما والساذجة عنهما وباعتبار الى التمثيلية وغيرها وباعتبار
الى التهكمية وغيرها وباعتبار الى استعارة محسوس لمحسوس ومعقول لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس
والغرض من هذا الكلام فى هذا المقام الاشارة الى طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثه حتى كانها
الاصل الثانى كله ووجه ترتيب الفصول الخمسة تقديم ما يكون من استعمال اللفظ فى غير الموضوع له الابسط
فالابسط والاقل بحثا فالاقل تحصيلا لفراغ الاشتغال للاتم الاهم كما تأخرون بحث المفعول به
عن سائر المفاعيل ثم بيان ما يتعلق بحكم الكلمة الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان ما يرجع الى الجملة
والاسناد وقوله ويلحق اى المجاز العقلى الكلام فى الحقيقة العقلية وذلك بحسب تفسيرهما سيتضح وانما قلته
وكان الاولى ان يقول ويتضمن الكلام فى الحقيقة العقلية لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة
وهى فى ضمن الفصل الخامس لا تلو له قوله غير المقيد صفة للمجاز بالتأويل او بدل منه وليس بنعت مجرد

جهة المعنى وحاصله استعمال المقيد فى المطلق وهو غير اطلاق الحلق وارادة الاذان كما فى قوله تعالى يجعلون
اصابعهم فى اذانهم اى اناملهم فانه بعد منيدا او كون المرسن المشفر ولا انف موضوعة لما ذكرنا
المقيدات كما ثبت بنقل ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال التبادر الى الفهم مع شهادة
الاشتقاق فى المرسن لكونه اسم مكان من الرسن والمرسون الدابة التى يجعل فى انفها الرسن
وفى الكلام دلالة على ان كلا من الانف والشفة والرجل مطلق لا يختص بالانسان على ما يشعر به
كلامه فى النظر فى وجه الشبه لا يقال استعمال المرسن فى انف الانسان لا يكون من استعمال
المقيد فى المطلق بل فى مقيد آخر وكذا المشفر والحافر لانا نقول اطلاقه على انف الانسان من جهة
انه من افراد الانف المطلق لا من جهة انه انف الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان
وحيوان لا يكون هذه الاسماء مستعملة فى غير معانيها المطلقة والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل
بالاطلاق والتقييد اى الاضافة الى الانسان مثلا قوله وفاحما ومرسنا اوله ومقلة وحاجبا
مزججا اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا مسرجا اى انفا كالسراج فى البريق واللمعان
اسم مفعول من سرج الله اى كرم حسنه ونوره وسرج وجهك بهجة وحسنه وذكر الامام المرزوقى فى التبريزية
فى صفة السيف انه يجوز ان يكون قد وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان فيه سراجا ولهذا
لم يذهب المص فى المسرج الى ان معناه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء واما ما كان فيه غرابة
مخلة للفصاحة قوله ومعنويا المتعلقة بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا فى معنى غير الموضوع له لا بالحكم
الذى سيأتيك فى الفصل الرابع من المجاز الراجع الى حكم الكلمة بان ينتقل عن حكم لها اصلى الى غيره
ولغويا لان هذا النوع من المجاز مختص بالنقل الاصلى الذى هو المعنى الحقيقى بحكم الوضع الذى اهله
اللغة وانما نقل الشرع والعرف طارئ لا بحكم العقل كما فى المجاز العقلى الراجع الى الجملة فان اختصاصه
بالنقل الاصلى انما هو بحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع فى ان اسناد الانبات ينبغى ان يكون
الى القادر المختار لا الى الربيع وانما ذلك بحكم العقل قوله عند المصير اى المراد منه اى من هذا القبيل
من المجاز متعلق بعيانه مقام احد المرادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة
بدون القيد حتى لو قصد ذلك كما فى رجح تغليظ المشافر تشبيها لشفته بشفة البعير فى الغلظ لم يكن
من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا فى كل معنيين يكون بينهما تشابه

من العلاقة ويختلف اطلاق اسم احدهما على الآخر نوع مجاز باختلاف اعتبار العلاقة قوله الفصل
الثاني مبتدأ محذوف الخبر لقرب العهد بالتفصيل السابق للفصول وكذا الاول بخلاف الثالث والرابع
وقوله المجاز اللغوي مبتدأ خبره محذوف هو ان يدعى الكلمة والتقسيم ماخوذ من مضمون الخبر ولا بد لصحة
الحمل من تقدير مضاف الآن مثل هذا التركيب شايع ذايع بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام
واللام في المفرد للعهد اي الراجع الى معنى الكلمة لا الى حكم لها كما في الفصل الرابع وكذا حافظا باللغوي
والمفيد والمطلق على القيود المقابلة لها في الفصول الثلاثة الباقية الآتية اخل بالتغيير مما يميزه عن غير
المفيد وعن الاستعارة لفظ في كل منهما تقريبة للكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة
علاقة وكانه اعتمد على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفة وهو انهما خرجا بتقييد العلاقة
عن المفهوم الاصلي اما غير المفيد فلقيامه مقام احد المترادفين واما في الاستعارة فلادعاء كون
مفهومها نفس الموضوع له قوله لتعلق النعمة بها اي باليد متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض لتعميم
انها والمقصود بها النعمة ومنها اليد قوله وكذا اذا اريد النوع او القدرة بها اي بلفظ اليد والنوع
كيفية بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة بها يتمكن العالم من الفعل او الترك او قوله فحق
ومحقق بيان العلاقة بهما لان اليد فلما يحمل مجازا عن النوع التي ليست بقدرة وفي كلامه اشارة الى ان
اليد بمنزلة السبب الفاعل للنعمة والصورة او المادي للقدرة ثم ان صيرورة الايادي بمنزلة الحقيقة في النعم
لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان المفحص بفتح الحاء المهملة والفاء في الاصل اسم لمتاع البيت اطلق مجازا
على البعير الحامل له وقد اشتهر حتى التحق بالحقيقة ولهذا قال في الصحاح المفحص البعير الذي يحمل خرثي البيت
اي اثاثه واسقاطه ولفظ المفحص ايضا متاع البيت اذا هي تحمل فهذا من اطلاق اسم المحمول على الحامل
كما ان اطلاق اسم الراوية وهي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة على المزادة اي الظرف الذي
يجعل فيه الزاد من اطلاق اسم الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين المزادة
وبينه اي بين البعير بسبب حمل البعير المزادة ثم قال في المفحص بنحو من الجهة المذكورة اي بسبب
كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال لان يراد دون ليقال ونحو ان يراد قوله ونحو ان يراد الربيئة
بالعين من اطلاق اسم الجزء على الكل اعني الجزء الذي هو العمدة في الوصف الذي باعتبار الاطلاق
وهو الربأ مصدر ربأت القوم رقبتهم وكنت لهم طليعة فوق مرتباة اي مكان عالي الربيئة والطليعة

والربيئة الطليعة

الطليعة والجمع الربايا والتاء للمبالغة كعلامة وقوله صارت اي العين كأنها الشخص كله تحقيق للعلاقة
وتأكيد لزيادة التعلق والارتباط لا لان يكون العلاقة المشابهة فيكون هذا من قبيل الاستعارة
قوله ونحو ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق اسم السبب على المسبب
واطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب وكذا اطلاق السنام على الغيث لكنه
سبب بعيد واما اطلاق السماء على الغيث فمن اطلاق ما له نوع سببية لحلوله فانهم يعنون
بالسماء ما علاك لا الفلك نفسه والاسنمة جمع سنام الآبال جمع ابل قوله ومن هذا اي من اطلاق
اسم السنام على الغيث بعرف وجه من قسمة انزال الازواج الثمانية للانعام بانزال المطر وهي الابل
والبقر والضأن والمعز ذكرا كان او انثى وعلى هذا يكون الانزال على حقيقته واما جعل ثمانية ازواج
على الحقيقة فالانزال مجاز اي قضى او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء حيث
كان كتب في اللوح المحفوظ ولذا تحققت ان كل ما صدق في الارض فهو نازل من السماء على ما ورد
في الحديث زدت معرفة وقبولا لا لذلك التغير حيث زال عندك شبهة ان الانعام كثيرا ما
تتوالد من ماء السماء بل من الارض والصخرة بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو الجبل
قوله وقيل هذا اي ما روي في الحديث من انه تعالى ينزل الماء من السماء الى الصخرة ثم تقسيمه
على العيون والآبار والبحار والانهار هو معنى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فسلكه ينابيع في الارض اي العيون والمجاري الكائنة فيها والمياه النابعة منها قوله
ومما نحن فيه اي من اطلاق اسم المسبب على السبب كالسنام او الانعام على المطر قوله تعالى وينزل لكم
من السماء رزقا وقوله تعالى وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير من الائمة
يحتمل ان يكون من قبيل المجاز العقلي بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان تجعل النزول الذي بين الرزق
والسماء سلب النظر فيه وكون الرزق في السماء وكذا في انزال الرزق والانعام وكون الاسنمة
الآبال في السحاب لان المجاز اللغوي اكثر واشهر فالحمل عليه بالقبول اجدر قوله ومما نحن
فيه هذا السلك اي علاقة السببية واللزوم لا ذكر المسبب وارادة السبب لانه لا يستقيم في قول الشاعر
ان لنا احمرة عجافا يأكلن كل ليلة اكافا اي علفا مسببا عن الاكاف مشترى بثمنه وقول العامة
اكل فلان الدم اي الدية المسببة عن الدم فيهما قد ذكر السبب واريد المسبب فهو عكس ما نحن بصدده

والخذلان واريد سببها الذي هو اللطف والخذلان وفي الآيتين ذكر النار واريد سببها الذي هو العصيان
والاكل اموال اليتامى ويأتي كون الهداية والاضلال مجازا عن الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف
مع كونه في الفعل دون الاسم فيشكله بما سبق ولم يعطفه على نحو لكم من السماء رزقا ويمنع كون الهداية
والاضلال مجازين على مذهب المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى واما في الهداية
فلوقوعها في مقابلة الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على مذهب اهل الحق لا يبقى المكلف
متمكنا من الفعل والترك فيبطل التكليف واللطف عندهم ما يكون العبد معه اقرب الى الطاعة
وابعد عن المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف المقربة والمحصلة والخذلان منع الالطاف
لكونه عبثا في حق من لا يجدي عليه الالطاف كالمصمم على الكفر وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرح
وهذا لا يجدي عليك اي لا ينفعك
مقاصد الكلام وقوله اللطف يعني في اللغة اللطف بكذا اي رفق به وعني وان لم تفعلوا فان لم تأتوا
بسورة من مثله ولن تفعلوا اعتراض واخبار بانهم لا يفعلون ذلك قط البتة وظاهر كلامه ان النار
مجاز عن اموال اليتامى وفي بعض النسخ لا نفراد الاكل اموال اليتامى انما هذا يكون الاكل النار
مجازا عن الاكل اموال اليتامى ويتوجه على وجهين انه لا يبقى في الاخبار فائدة اذ يصير المعنى ان الذين
يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون اموال اليتامى والجواب ان المعنى انما يأكلون اموال
اليتامى المفضية الى النار والمترتب عليها النار وفيه انه فائدة الاخبار انه سبب ينفخ امطرت السماء
نباتا امطرت مطرا ابل مطرا مفضيا الى النبات قال في الصحاح العجف بالتحريك الهزال والاعجف
المهزول والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس لان افعل وفعلاء لا يجمعان على فعال ولكنهم بنوه
على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل
لا يدخله الهاء **قوله** ومن امثلة المجاز التعبير بالفعل عن ارادته فعطف على ما تقدم مع كونه من ذكر المسبب
وارادة السبب لكونه نوعا برأسه كثير الموارد شائع الاستعمال وقوله استعملت على لفظ المبني للمفعول
والتأنيث لكونه قرارات في معنى الجملة واللفظة والارادة وان لم يكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء
في كونها من اسبابه ومفضية اليه في الجملة حتى اذا انضمت الى القدرة ترتب واريد المصدر اعني
الاستعاذة مجازا بقرينة الجملة استعملت بيانا لقوله ومن امثلة المجاز كذا وليظهر متعلق الفاء في قوله
بقرينة الفاء فان الفاء للتعقيب والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها وبقرينة السنة الواردة

الواردة بتقديم الاستعاذة فوجب حمل قرأت على اردت ليصح كون الاستعاذة عقيب الارادة
وقبل القراءة وايضا المناسب ان يكون الاستعاذة وطلب ارتفاع الموانع قبل الفعل لا بعده
قوله ولا يلتفت نهي عن الالتفات الى جانب من يخالف المعقول والشرع فيؤخر الاستعاذة
عن القراءة عملا بظاهر النظم لما به من ضيق المجال في اساليب الكلام وطرق الاستعمال وقلة تصرفه
في ذلك واحاطته بانواع المجازات **قوله** والبأس الاهلاك فتعين كون اهلكناها في معنى اردنا
اهلاكها ليصح كون مجيء البأس بعده لا مانع لكونه بعد الاهلاك واما حمل البأس على عذاب القبر
او الآخرة فيأباه الحال اعني بياتا اي بائتين او هم قائلون اي نائمون نصف النهار اي يأتيهم البأس
في وقت غفلة وامن ودعة وراحة فيكون اشد وانظع **قوله** بقرينة انهم لا يرجعون بزيادة لا
اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لان الله تعالى قد خذلهم وظاهر ان ذلك انما يتصور في حق قوم
اريد اهلاكهم لا قوم اهلكوا حقيقة ويحتمل ان يكون اصلية وحرام خبر مبتدأ محذوف هو المذكور
في الآية المتقدمة من العمل الصالح او السعي المشكور اي ويمتنع ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم
لا يرجعون ويتعين ذلك على قراءة انهم بالكسر **قوله** ومنه اي من هذا القبيل من المجاز لكن مع
خفاء في القرينة وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله وتحقيقه ان معنى الآية على انكار
ان يؤمن هؤلاء القوم وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك على نظم قياس هكذا هؤلاء
قوم نريد اهلاكهم وكل قوم اردنا اهلاكهم لم يؤمن احد منهم لانا انما نريد اهلاكهم بعد الاصرار
على ترك الايمان فهؤلاء قوم لا يؤمنون وهذا لا ينتظم الا اذا حمل اهلكناها على اردنا اهلاكها
ليتكرر الوسط وقدر الجملة الحالية التي هي ونحن على ان نهلكهم اي نريد اهلاكهم ليتم صغرى
القياس فيثبت النتيجة اعني انهم لا يؤمنون فيتم الانكار في انهم يؤمنون او يتوقع لو لم
يعتبر فهم هذا المعنى لم يحسن بل يصح ترتب انكارهم على عدم ايمان احد ممن اريد اهلاكهم
وهذا معنى قوله وما دل نظم الكلام على الوعيد يضيف التعجب اي فيه دلالة لما صرح
على ذلك ولو لم يحمل اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها لكان نظم الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم
بالفعل لم يؤمن احد منهم وهؤلاء قوم نريد اهلاكهم انهم يؤمنون ولا خفاء في عدم انتظامه **قوله**
وانما حملت يرجع الى قوله فذلك من ضيق العطن بيانه وتمامه يعني ان نزيل ارادات ومنزلة

ذلك الشيء والتعبير عنها به جار جرى باطاهر اغاية الظهور فيما هو ابعد من التعبير عن الات الوارادة
بمراكث نفيه لقوى واقوى من الاجرى لكونه في غاية القرب ومع القرينة اللفظية والمعنوية
وقيل لقوى بالنظر الى احد التوسنين ولقوى بالنظر الى الاخرى وقوله انما قلت لا امتناع
يعنى امتناع من يوطئ الاستعادة عما ذكرت من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على ضيق النطق
لانه اى لان مثل هذا التجوز متى جرى فيما هو ابعد من الاستعمال ترادف مكان الات الوارادة اما يجب
اى يجب لان الاستفهام لانكار النفى وتقرير المنفى ان يكون فى الاقرب الذى هو مكان مكان
الات الوارادة لقوى وقوله جر بامصدر جرى ويكاد صفة له اى يكاد ذلك الجارى المستفيض
وتكسد ستقد الى ثلثة مفاعيل اولها الكاف وثانيها اذ اذا تكلم باقام اذا اى من تكلم بخلاف
ذلك المستفيض الجارى فى الابعد او الظرف صلة من يعنى من يكون فى حين التكلم بخلافه وثالثها
كمن صلى لغير قبلة اى كمن خالف الطريق المرضى الظاهر الذى يجب فيما بين اولى الالباب
وقوله اليس بيان وتقرير لما بان هذا النوع من المجاز فى الابعد وتقرير ان كل احد من البلغاء
وغيرهم للحفار ضيق فم الركية اى للبئر وللحفار ضيق فم الكوز وللنجار وسع البيت وللخياط
طول الثوب وللكاتب طول الباء ودور الميم واطوال السينات وهذا معنى قوله وعليه فيقاس التضيق
بحكم العقل هو التعبير من السعة الى الضيق والتوسيع التعبير من الضيق الى السعة وعلى هذا القياس
ولا سعة فى البئر قبل الحفر حتى يعبر منها الى الضيق وانما هناك تجويز كل احد ان يريد الحفار
احداث البئر والسعة المتم فى قوله التوسعة تجوز وكان الاولى ان يقول السعة تنزل القائل
بجوز مرادة الحافر منزلة الواقع ثم يأمر الحافر بتغيير ذلك المجوز ارادته منزلة الواقع وهو السعة
الى الضيق فقوله ضيق مجاز عن تغيير السعة المقدرة وحقيقته تغيير السعة المحققة واردى هذا الى
المجاز المرسل تشبيها بالاستعارة بالكناية حيث يرمز بذكر التضيق الى كون البئر والسعة
اى مجوز ارادة سعتها فليتدبر **فان قيل** كون التضيق هو التعبير من السعة انما هو بشهادة
الوضع دون العقل **قلت** الثابت بالوضع هو ان مفهومه الجعل ضيقا واما ان هذا المعنى
يقتضى سابقة السعة فبحكم العقل وقوله فينزل عطف على يقول والضمير للكل واحد وقوله
ثم يأمره عطف على ينزل ومراده فى قوله بجوز مراده ينبغى ان يجعل مصدرا الا اسم مفعول لان السعة

السعة هى الامر الذى جوز القائل ارادة الحافر اياه ويحتمل ان يكون الاضافة بيانية اى المجوز من مراد
بعض مراده المجوز اى الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول فبالجملة فالمجاز تنزيل مجوز الارادة
منزلة الواقع حتى صح الامر بتغييره بلفظ ضيق فلان يجوز تنزيل محقق الارادة منزلة الواقع حتى
يصح التعبير عنه بلفظ فعلت مثل نزلت اولى وقد يناقش فى كون التضيق هو التعبير من السعة
الى الضيق بل هو الاحداث ضيقا ولو سلم فالاحداث منها من لوازم التعبير من السعة فليجعل التضيق
مجازا عن ذلك اللازم من غير تلك التكلفات التى قلما يخطر ببال المتكلم قوله واما غير ذلك
مرفوع معطوف على المرفوعات السابقة اى ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة
ثم بين الامثال بقوله مما تعدى واللام فى لتعلق بينهما اى بين المعنى الاصلى وغيره متعلق بتعدى
وقربا خبر كان والجملة صفة تعلق اى سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واضحا او خفيا لكن
لا بشرط ان يكون مما اعتبر نوعه والا فما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه حتى السماء والارض
والرجل الموسى والواجب الممكن وغير ذلك والتجوز انما يصح فى البعض من ذلك وهو الذى
وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع على خصوصه وما فى فيما تعدى موصولة والعائد هو المظهر
الواقع موقع المضمر اعنى الكلمة كانه قيل من الكلمة التى تتعدى عن معناها وما اتبع ما يقال ان
ارتفاع امثال ذلك على انه مبتدأ خبره لتعلق بينهما او محذوف اى اكثر من ان يحصى قوله
والتعلق المعتبر هنا بين المانع عن فعل الشيء والداعى الى تركه اذ الداعى الى الترك يلزمه
ان يكون صارفا عن الفعل ضرورة وان لم يلزم العكس يحتمل ان يكون منعك فى قوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد مجازا عن دعاك فيكون المعنى ما دعاك الى ترك السجود فيكون لا فى ان لا تسجد غير
زائدة وحرف الجر المحذوف كلمة الى دون عن ويكون هذا قرينة المجاز لظهور ان المانع لابليس
انما يكون عن السجود لا عن تركه ويترجح هذا على قول الجمهور بان المجاز اغلب وابلغ من جعل كلمة
لا مزيدة سيما فى هذا المقام وقد سلك الشيخ فى الجواب طريق لطيف واتبع النقل حيث جعل المانع
خيرية ذاهبا الى قبح سجدة الفاضل للمفضول وفى اثبات خيريته فضل مادته التى هى النار على التراب
وذهل عن ان الفاضل اشار اليه بقوله خلقت بيدى اى بلا واسطة ولعل خلق ابليس بواسطة
والصورة التى اشار اليها بقوله ونفخت فيه من روحى وغاية ما اشار اليها انى اعلم ما لا تعلمون والله اعلم

ن للتعليق متعلق بيجعل وقوله مرادا خبر يكون وضمير به لمنعك الكلام ما منعك اى المقرون بكلمة
ما وبهذا الاعتبار صح وقوع ما دعاك فاعلا مرادا والا فالفاعل لو اجب ان يقال مراد به دعاك
او يقال يكون ما منعك مرادا به ما دعاك وقوله بغير صلة اى بغير زيادة خبر يكون وقرينة خبر كون قوله
ونظيره اى نظير قوله ما منعك ان لا تسجد قوله تعالى ما منعك اذ رأيتهم ضلوا الا تتبعن فعند الجمهور معناه
ما منعك عن ان تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع من كفر به ولا زيادة وعند معناه ما دعاك
الى عدم اتباعي ولا غير زيادة قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فعليه تكونه من كليات الباب
مع ما فيه من الاختلاف وتقريره ان قولك على عشرة الا واحدا متناقض لان صدر الكلام يدل
على ثبوت العشرة بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان الثابت تسعة لا غير ولهم
في التفصي عن هذا اقوال منهم من قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة كلمة
واحدة من غير ان يعتبر مفهومات مفرداتها ولا الحكم قبل تمام المستثنى بالاثبات والنفي حتى كان العرب
وضعت لمعنى التسعة عبارتين احديهما التسعة والاخرى العشرة الا واحدا ومنهم من قال المراد
بالمستثنى منه الافراد بتمامها بالنظر الى المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الانتفاء انما يعتبر بعد تمام المستثنى
فالمستثنى داخل في مفهوم المستثنى منه ومخرج عنه بالنظر الى حكمه حتى كانه قال على عشرة لم يخرج
منها واحد ومنهم من قال ان المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة
الاستثناء قرينة المجاز وشبهه ان يكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال
ظاهر وهو انهم اتفقوا على ان الاستثناء لاخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم انه لا يتصور
الاخراج الا بعد الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة ولم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا
لاخراجا اجاب عنه المصنف في علم الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر من قبل
المتكلم ناقض لفظ الكلام اوله فيلزم تقريره من قبل التابع وان يكون استعمال المتكلم العشرة مجازا
في التسعة وان يكون الا واحدا قرينة المجاز ولما كان المصير الى احد الاقوال الثلثة مبنيا
على لزوم التناقض ظاهرا اى قال والا ناقض لفظ الكلام اوله ذكرها هنا ان تحقيق الكلام في ذلك
مفتقر الى الوقوف للتناقض وقد فسره في علم الاستدلال باختلاف الجملتين بالنفي والاثبات
اختلافا يلزم منه لذاته كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ثم ذكر شرائطه واحكامه في فصل

تناقض القضايا وانقطاعها بل الواجب ان يكون مثاله وما عليه للتناقض دون الاستثناء على ما تم
لان الذي هو بصدد دعوى الافتقار الى الوقوف للتناقض بيان ان انقوض له اين هو وفي اى علم هو
ولان الذي من مباحث علم الاستدلال هو التناقض لا الاستثناء ولان قوله نقض الكلام في الاستثناء
بالاظهار دون الاضمار شاهد صدق لما ذكرنا قوله وتسميته اى تسمية هذا النوع من المجاز
لغويا ومعنويا لما تقدم من التعدي مكانه الاصل المختص هو به بحكم الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى
الكلمة لا الى حكمها الاعرابي ومفيد التضمنة شبه شاهد لتحقق معنى المراد به كما سيأتي في آخر بحث الكناية في
انما هذا انتقال من الملزوم الى اللازم وتحقيق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا لو كانت النعمة او القدرة
من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد اثبت النعمة او القدرة ايهما اريدت بمعونة القرائن واما كونه خاليا
عن المبالغة في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة قوله الفصل الثالث الكلام في تفسيرها
وتقسيمها ووجه تسميتها واضح غاية الوضوح اطلق احد طرفي التشبيه مشبها والمشبه به كما في الاستعارة
التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية ويكفي التشبيه بحسب الاعتبار وان لم يصرح به ولم يذكر بل دل
على جعل احدهما مشبها والآخر مشبها به ولم يبق طرفي المشابهة لانه لم يعهد التعبير من الشيء بلفظين
بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها والآخر مشبها به وقوله مدعيا ودالا حالان
من فاعل يذكر على قصد التحقيق بمعنى الاستعارة لا للاحتراز عن شيء واراد بما يخص المشبه به اسم جنس
كما في التصريحية او بعض لوازمه كما في المكنية واراد الاختصاص بالنسبة الى المشبه وتحمل
الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة فيذكر احدهما ويراد الآخر باعتبار
تلك العلاقة وكالاطلاق للمشفر على شفة الزنجي لا باعتبار شبه الغلظ بل باعتبار استعمال المقيد
في المطلق لكن لا يخفى انهما يسميان في طرفي التشبيه حقيقة وقوله ان المنية انشبت اظفارها الخ
اعلقت اظفارها بالتلميح الى قول ابي ذؤيب الهذلي ولفظه واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع
ذكرها بطوله ان على قصد الوزن قوله في انه اى السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخالب وانياب
وننظ كذلك موقع اطال قوله وكذلك الصورة المتوهمة الخ الى الاستعارة التخييلية وانها
ايضا من باب اطلاق اسم المشبه به على المشبه وشأن الكلام على ذلك تقريع شبهها صورة تسمية
باسم المخلب او الناب وهو بمنزلة الشكل والهيكل المخصوص اسم الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل

مصدرًا من المبني للمفعول وقوله من غير فرق نظرًا الى الدعوى لظهور الفرق نظرًا الى الحقيقة فان
الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوهمة قوله وههنا سؤال وهو ان انكار كون
المنية غير السبع بواسطة التفريع باسم جنسها ينافيان وستسمع جوابه في بحث الاستعارة بالكناية قوله
ويسمى المشبه سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية مثل في الحمام اسد او المتروك كما في الاستعارة
بالكناية مثل اظفار المنية مستعارًا منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارًا ويسمى المشبه به
مستعارًا له فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدًا الى اللام بل الى المشبه به اى الامر الذي شبه به وهذا
ما نقل عن المص ان الالف واللام في قوله المشبه به مستعار منه بمعنى الذي بخلافهما في قوله ويسمى المشبه به
سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارًا منه وكانه قصد التعمية والالغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال
ويسمى المشبه مستعارًا له ووجه ما ذكره المص من ان الالف واللام في المشبه به ليس اسم موصول سوى انه
جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به بدون اللام على ما قال في اول بحث التشبيه انه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به
ثم لما دخل حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المؤمن والكافر ويكون الضمير عائدا الى ما كان
قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في المجرور ونحو المغضوب عليهم وبالجملة فكلامه هذا
صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد المذكور كناية لا اسم المشبه المذكور
صريحا وهو المنية وهذا هو الحق وسيجيء له زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية قوله هو اى اسم الجنس
دخول الاستعارة في الاعلام لامتناع اعتبار الجنسية فيها لكونها اسماء للاشخاص ولا خفاء في ان المراد
غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت على التزام اتصاف المسمى
به فيجري فيها الاستعارة كما تقول رأيت اليوم حاتما اى رجلا شبيها بحاتم الطائي في الجود حتى كانه هو
هو وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي والزيادة قوله واما عد هذا النوع من المجاز
لغويا فعلى القول المختار يريد ان كونه مجازا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان
وانما المحتاج الى البيان وجه تسميته وقد ذكر وجه كونه لغويا بمعنى انه تعدى عن مكانه الاصلي بحكم الوضع
لا عقليا بمعنى ان التصرف في امر عقلي حيث جعل [illegible] ليس باسد اسدا ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد
وهذا بيان للوجهين مع الاشارة الى ترجيح كونه لغويا وان الذي قبله مجاز زائغ لانه خبر لمبتدأ محذوف
لاجل ان الشرط والنهي كالمرادف للصورة والقبالة الغلط ومن في من ساير بيان ماله ومن الصفات

استعارة

الظاهر ع

ومن الصفات بيان ساير اى باقي ما ذكره من الصفات الذي كالحراس ابصار الناظرين
وخصها بالذكر لظهور انها ثابتة للاسد غاية الظهور بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف الصفات الخفية المدركة
بالعقول واللام في لئن كانت للابتداء ولكن اللغة في موضع الجزاء وليس بجزاء وانما التقدير ولئن كانت الشجاعة
من اخص اوصاف الاسد اى اشدها اختصاصا به واظهرها تمكنا فيه فانما يكون نفس الموضوع له لو كانت
اللغة وضعت الاسم لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها اى للشجاعة حال كونها في مثل تلك الجثة يعني
الاعضاء والجوارح المخصوصة بالاسد وان كانت الجثة في اللغة تخص الانسان قاعدا او قائما ذكره الجوهري
والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح القائم به الموصوف بصفة الشجاعة والا فمعلوم ان ليس الاسد
اسما للشجاعة التي في الاسد بحيث يكون تلك الشجاعة المخصوصة مدلولا مطابقيا ولا للاسد مع
الشجاعة بحيث يكون مدلولا تضمنيا بل للاسد الموصوف بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد
لتلك الشجاعة التي تعرفها يعني لمفهوم الشجاع لكان صفة لا اسما لدلالته ح على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين هو المقصود ولكان استعماله في الانسان الذي في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من
جهة التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع وما كان له شائبة كونه استعارة لابتنائها على التشبيه
ح ولكان المطلوب حصول التشبيه في المجاز مطلوبا من جهة لان المط هو منع حمل الكلمة على المعنى الذي
هو موضوعة له في ايجاب حملها على الموضوع له لكن الرجل الشجاع ح من افراد الموضوع له اعني
مفهوم الشجاع واللوازم كلها منتفية بالاتفاق وقد يتوهم ان المراد ان الاسم لو كان موضوعا للشجاعة
لكان صفة اى معنى قائما بالغير وح يبطل اللازمات الثلث الباقية لان الشجاع غير الشجاعة فمن
اين يلزم ان يكون الاسم الشجاعة فيه على التحقيق وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب فيه التورية
وانت خبير بانه بصدد اثبات ان الاسد ليس موضوعا لمفهوم الشجاع ليكون في الرجل الشجاع
حقيقة لا بصدد اثبات انه ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة لان ذلك ليس بمفيد له في مقصوده ولا هو مما
يحتاج الى النفي ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم للقطع بان الشجاعة
اسم لا صفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين والى اسم معنى وكل منهما الى الاسم والصفة فقوله نظرا
مفعول له لما يتضمنه ما قبله من معنى القول او هو [illegible] على غاية يتجاوز في لا يتجاوز وقوله جراءة المقدم بالمد
كالشجاعة والمقدم بضم الميم وفتح الدال مصدر ميمي كالمدخل والمخرج وضرب الامر يعرف انتسابه

بعض الانساب قوله وثانيهما اي ثاني القولين ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوي فالواو للعطف
وقوله ان يكون فاعل يمتنع وذلك اشارة الى الرجل وهذا الى الصبيح لكونه اقرب وقوله اي يكون منطلقا
بقوله قل اي قل لي جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون وقوله ايمم او موضع نهي قوله عطف
عليها يعني لا وجه للتعجب عن ان يظلل الانسان لو صبيح الوجه وانما تعجب من ان يظلله شمس السماء
نفسها وكذا لا وجه للنهي عن التعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان والبيت الاول لابي الفضل بن
العميد ويريد ركن الدولة لا لابنه اي الشيخ ذي الكفايتين الملقب بذلك لتوليه امر السيف والقلم والغلالة
الشعار يلبس تحت الثوب والدرع ايضا وزرت القميص شددت ازراره ولحمة ابصره تنظر حسنه والبيت ماينسب
الى ابي الحسن بن طباطبا قوله مع الاصرار تمهيد لمقدمة ثانية تتميما للمطلوب وتقريره ان المتكلم بالاستعارة كما اذا قال
في الحمام اسد ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يكون معترفا بانه رجل ولما امتنع ان يكون معترفا بانه رجل
تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان مصرا على انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد
في غير الموضوع له بل تعين انه استعمل في الموضوع له فلا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا وهو المطلوب وكان
الانسب بما سبق ان يقول انه شمس وانه قمر بكلمة او دون الواو قوله ومدار تردد يد مبتدا وخبره على انتفى
يعني ثالث يقول ان نوع الاستعارة مجاز لغوي نظرا الى الاستعمال في غير الموضوع له بالتحقيق وثان يقول
انه مجاز عقلي اي غير لغوي نظرا الى دعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقوله ثالث ولو لا يتعلق يريد
لقائل المعنى وقوله لا بالوا انغليتي اي لا يمنع من قولهم لا الوك جهدا اي لا انفك واصله من الالو وهو التقصير
قوله لكنك لو وقفت شروع في نصرة القول الاول وهو كون الاستعارة مجازا لغويا قوله مصدقة
على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اي مسلمة عند المستعير بطريق التاويل اذ بطريق التحقيق والحمل على الظاهر
ليس افراد الاسد الا القسم المتعارف قوله على ما زعمك المتنبي هو ابو الطيب ولد بالكوفة في سنة
ثلث وثلثمائة وقتل على يد جماعة من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة قال ابن جني سمعت ابا الطيب
يقول انما لقبت بالمتنبي بقولي انا في امة تداركها الله غريب كصالح في ثمود لزعمه انه حر بهذا الادعاء وجعل
افراد الجن قسمين متعارفا فليس هو في الانس وغير متعارف في زيهم وكذا افراد الطير قسمين متعارفا
ليس بمخصوص بالمال وغير متعارف في ذي المال له ليس المعنى على حذف اداة التشبيه اي كل نحو
من الجن في زي ناس وقوله حال من ان يبرح وان يخفى عطف عليه يعني ان جلة وجه من

تحقيق بيان

وجه الترتيب ان يجعل القرينة المصدقة المعقولة المنصوبة في ضمن الكلام مختصة ببعض القسم المتعارف التابع
الى الفهم بتعيين القسم الغير المتعارف الذي استعمله فيه اسم المشبه به وهو الاسد في المثال المذكور قوله ومن البنا
على هذا التنويع اي جعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وهو الكلام الجاري فيما بين الناس لقصد الاكرام واعلم
الملك يقال حياك الله اي ملكك وغير متعارف هو الضرب الوجيع بجعله من افراد العتاب نوعا متعارفا وهو
مخاطبة الاذلال ومذاكرة الاذلال الموجع باللسان ونوعا غير متعارف هو استعمال السيف والسنان
وكذا في ابدال من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف اي سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد
المال والبنين نوعين متعارف هو المتعارف المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال اليعافير
والعيس من الانيس جعل افراد الانيس متعارفا وهو المؤانس من الانس وغير متعارف هو الظبي والابل وهو
كما يقال هل لفلان مال وبنون فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وهل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش
وبهذا التنويع يندفع كون البدل غلطا بناء على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الاية وجوه اخر
مثل ان يكون من اتى الله في موقع المفعول اي لا ينفعان احدا الا من اتى بقلب سليم القلب عن الكفر وميل
المعاصي انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون الاستثناء منقطعا اي لكن ينفع
سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او محمولا على المعنى بجعل المال والبنين في معنى الغنى كانه قيل
لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم لان الغنى في الدين سلامة القلب قوله وبلدة اي رب
مفازة ليس بها احد الا اليعافير جمع يعفور وهو الخشف وولد البقرة الوحشية وقيل ولد الوحش والعيس
جمع اعيس وهو ابيض من الابل يخالط بياضه شيء من الشقرة فان قيل على ما ذكرتم ان زيد
اسد تشبيه لا استعارة ينبغي ان يكون تحية بينهم ضرب وجيع وعتابك السيف ايضا تشبيها وحرف التشبيه محذوفا
وح لا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في ان ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع وعتابك السيف بل ان الضرب
نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى التهكم كما تقول اسد نا زيد في غير التهكم
لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام قوله والاستعارة تفارق الكذب امتيازها عن الباطل
وعن الكذب فقد جعل الاول عدم اشتمال الباطل على التاويل والثاني عدم اشتمال الكذب على نصب
القرينة وهذا يشعر بالفرق بينهما فقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد
على ما هو مذهب البعض في تفسير الصدق والكذب ولا يظهر وجه اختصاص الاول بالتاويل والقرينة على كذا

وغير متعارف فقال الشاعر وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع فجعل افراد التحية نوعين متعارفا
من افراد التحية على طريق التهكم كما في قولهم عتابك السيف

على ما يذهب اليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق والفرق
بينهما ان الصدق حال القول اذا لاعتبار نسبته الى الواقع اعنى كونه مطابقا للواقع على لفظ اسم
الفاعل والحق حاله بقياس الواقع اليه اعنى كونه مطابقا للواقع على لفظ اسم المفعول وقيل زيد بالباطل
ما لا يطابق الواقع مع عدم اعتقاد صاحبه انه كذلك بل يحسبه مطابقا والكذب ما لا يطابق الواقع
ويدعيه المتكلم مع عرفان انه غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد قوله ولقد عرفت يريد
بوصف الاستعارة بتعريفها على ما قال فى علم الاستدلال لان الحد وصف الشئ وصفاته وبا قوله الآن
بحد الوهم يعنى القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعانى الجزئية لان الصورة المتوهمة للموت على الكلب
او الناب من قبيل الصور لا المعانى انه لو تحققت لكانت مدركة بالحس قوله فهى اقسام اربعة لان
الحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تتفاوت الا بالعبارة ولذا عبر عنهما بالمحتملة لهما
مع الاحتمال لتتحد العبارة ايضا قوله ربما تسمت اما للتحقيق واما للاشارة الى ان هذا التقسيم قلما يقع
فى عبارة القوم وان كان القسمان متحققين قوله رضولا اوليا يعنى بكون اللفظ صالحا للموصوفية
بوجه الشبه بان يكون اسم جنس كالاسد بخلاف الفعل او الصفة المشتقة او الحرف فانه لا يصلح للموصوفية
فلا يكون فيه التشبيه داخلا فيه بل فى مصدر الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما يجئ تحقيق
ذلك وتفصيله فى بحث الاستعارة التبعية قوله وتجاوزهما اى الاستعارة بعد تجاوزها التجريد وهو
ان يذكر ما لا يلايم المستعار له والترشيح وهو ان يذكر ما يلايم المستعار منه ووجه التعليل فلو اكثر
الاستعارات عنهما وجعلها قسمين لان الطالبة عن التجريد والترشيح والجامعة بينهما ليس على حده
فبهذا الاعتبار صارت الاقسام ثمانية التحقيقية التخييلية المحتملة المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة
الانقسامات اربعة انقسام الى التصريحية والمكنية وانقسام للتصريحية الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة وانقسام
الى الاصلية والتبعية بان الاستعارة ان كانت فى الفعل او فيما يشتق منه او فى الحرف فتبعية
والا فاصلية وانقسام غيرها الى المجردة والمرشحة بانها ان تعقب بصفة او تفريع كلام يلايم المستعار له
فمجردة او المستعار منه فمرشحة نظر ان الضمير فى قوله وهى ثمانية لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها
قوله القسم الاول فى الاستعارة المصرح بها الوجه ترك كلمة فى والظرف اعنى لما وجدت متعلق
بان يدل على التوسع فى تقديم الظرف على الفعل الواقع بعد ان وضمير هو ومنه للوصف وضمير اسمه

اسمه للمذوم الاقوى وعليه للمذوم الاضعف ويجوز ان يكون ضمير افراده لاسم الملزوم الاقوى والمراد له
بالحقيقة اعم من الكلية والجزئية حتى يكون زيد قايم صفتين لا حقيقة واحدة وبهذا خرجت التخييلية لانه لا
للصورة الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع ليخرج المحتملة ايضا وقوله توصلا منقول تترتب
بذلك اى بالايجاز المذكور الى المطلوب اى الحاق الاضعف بالاقوى وقوله فاعلا حال من ضمير
تترتب وكذا انابا وقوله لئلا يجعل اى المؤخر بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اى على ما سبق منه الى الفهم
وهو معناه الحقيقى كالسبع والناو بل المذكور بما ذكر من وجه التوفيق من جعل قرينة الاسد فى قوله
التمانعين صفة دلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة من جهة ان يبنى الثانى يتم فالدلالتان بلفظ الحقيقة
معمولا عامل واحد كى لقوا لقيت زيدا وعمروا الفاضلين بخلاف لقيت غلام زيد وفرس عمرو الفاضلين
اللهم الا ان يقال انه صفة عمرو بتاويل الفاضل عمرو وعمرو كما يقال ضرب رجل رجلا اكرمتهما بجعل
الجملة فى موقع النصب صفة رجلا على معنى اكرمته وذلك الرجل الاخر فيكون الجملة مشتملة على العائد
الى موصوفيهما مع حصول المقصود اعنى وقوع الاكرام عليهما ووجه التمانع ان نفس الافراد بالذكر مع
قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد وليس غير اسد لا يجد كل احد من الفرق بين فى الحمام اسد
وفى الحمام مثل اسد ولهذا لم يقل احد بانه على حذف المضاف والقرينة يدل على انه ليس باسد واقتصر على
على التوفيق للامتياز عن الدعوى الباطلة دون الكذب لان الدعوى بالدعوى الباطلة اشبه منه
بالكذب فهو الى الامتياز عنها اشبه تعدى منصوب معطوف على ان يكون لا على ان يلحق وكذا منقول
ولا وجه لوقوعها لانه لا بد من ضمها الى ان يكون ليصح وقوعه خبر المبتدأ الذى هو مثال ذلك الا بتكلف
والغرض من تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتنبيه على اختلاف الاقسام فى المثال الرابع المستعار له
عقلى والمستعار منه حسى والجامع مركب عقلى هو عدم قبول التفاوت وفى البواقى كلاهما حسيان
الا ان الجامع فى الاول متعدد عقلى هو اللطافة والنفع وفى الثانى متعدد حسى هو الاشراق والاهتزاز
وفى الثالث واحد عقلى هو كثرة المنفعة وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوايد العلماء بزوايد
البحر لطمع الجهال وفرط رغبة العقلاء وانعقاد بان تشبيه العالم بالبحر ليس فى كثرة ما يحصل منها
لتصحيح التشبيه بين الفوايد والزوايد وان كانت اكثر من الزوايد فما حال ذلك الى العادة بخلاف
وقد يقال ان الغرض بيان كون الجامع مشتركا فانه اذا كانت الفوايد والزوايد كشئ واحد كانت

15

كثرة الفوايد والفرايد منه واعدا اشتركا بين العالم والبحر وقوله او الفقعسي شعر بغاية ترك لان
لانه اسم للعقبان قوله ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة التصريحية التحقيقية يختص بالاستعارة
التهكمية او التمليحية لابتنائها على تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزاء
او تمليح وتظرف على ما مر بيانه في التشبيه الا انه صرح ههنا بالنقيضين عطفا على الضدين واراد بالضدين
ههنا المتنافيين الوجود بين المتعاقبين على موضوع واحد وثمة ما يشمل النقيضين ايضا لقاد باختصار
ههنا حيث قال انتزاع شبه التضاد ما يعم التناقض واضافة الشبه الى التضاد للملابسة واللام للتناسب
للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم الحاقه بالشبه الذي هو التناسب
ثم ادعا ان احد الضدين او النقيضين من جنس الاخر واطلاق اسم ذلك الجنس بالذكر ونصب القرينة المانعة
عن حمله على ما سبق الى الفهم وانما قال ثم ادعا وبلفظ ثم لان هذا ابتداء اعتبار الاستعارة وهو بعد
اعتبار التشبيه فان قيل هذا نوع كلي على حدة لا مثال من الامثلة لانه انما يقال لجزئي من الجزئيات
قلنا الجزئي قد يكون اضافيا فهذا النوع جزئي ومثال بالنسبة الى مطلق الاستعارة التصريحية
التحقيقية على القطع وقد ذكر له مثالا جزئيا حقيقيا هو استعارة البشارات للانذارات للقطع بان
المراد بها انه نقل فيما يستقبل اما للتفاؤل بشر تهيئا او للسخرية بمعنى انما نهيئ فيكون مستعار الاخبار
المورث للحزن وهو ضد الاخبار المورث للسرور قوله والعلم ان قرينتها يعني القرينة للمستعار له
يكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار منه والخاصة قد يكون امرا واحدا كما عرفت لان قد يكون
مجموع امرين كالطائر الولود للخفاش لا يقال القرينة في المثال الاخير معان متعددة وهي السل والذهب والسبي
لا معنى واحد لانا نقول كل من الامور الثلثة قرينة على حدة وهو امر واحد كما تقول في الحمام اسد يغتسل
ثم انه وانما يقابل ذلك هو ان يكون القرينة مجموع معان مربوط بعضها بالبعض كما في البيت البحتري
حيث استعار السحايب للانامل الممدوح وجعل القرينة اثبات الصاعقة وكونها من نصل سيف الممدوح
وقلب جنس السحايب اياها على رؤس الاقران اي الاكفاء في الحرب جمع قرن بالكسر ومعنى ينكفي ينقلب
والباء للتعدية كما هو قرينة استعارة البشارة للانذار معنى واحد وهو القتل والنهب والسبي الا مجموع
اللئيم منها نعم كل من نوعي القرينة اعني اللفظ الواحد والمعاني الملتئمة قد يكون واحدا وقد يكون اكثر
وكان حق هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ منها كلها لان القرينة

القرينة شرط في كل استعارة بل كل مجاز وقوله انظر بيان كون القرينة في البيت معاني ملتئمة وقوله
متعلق بمعنى في قوله ما والتقنع وكانه جوز تقديم الظرف على الاستفهام او اعتبر قدوقا يعني الظاهر
ونحو نجا حال من مفعول اراه اعني استعارة او تمييز قوله ومن الامثلة اشارة الى نوع من
الاستعارة التصريحية التحقيقية يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان تشبه صورة منتزعة
من عدة امور بصورة اخرى كذلك ثم تدعي دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة في التشبيه
ثم تطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة فيجري التجوز في مجموع الكلام لا في شيء من مفرداته
كما تقول للمفتي المتردد في جواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى تشبيها حاله بحال من يريد الذهاب
الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا يريد بان يذهب فيؤخر اخرى وينبغي ان يكون المراد بالرجل المطلق لان
المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى خلف وكلامه صريح في ان المشبه صورة تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد من قام للذهاب
في الذهاب ويلزم ان يكون المستعار هو اللفظ الدال على الصورة الثانية فيجب ان يكون المراد
بوصف المشبه به في قوله فيكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به هو اللفظ الدال على صورة
المشبه به وان يكون اضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية وستعرف قوله استعارة وصف
احدى الصورتين لان المستعار ابدا يكون اسم المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله لوصف
الاخرى لا يلائم ذلك لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد بوصف الصورة الاخرى لا
والظاهر انه لغو في المتن وقيل معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها وتقريرها زيادة تقرير بعد
تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للغرض لا صلة الاستعارة ويلزم كون وصف الاخرى
مستعارا له قوله ويكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة مع قيد فشو الاستعمال
اليه سبيلا يتضح كونها لفظ الصورة المشبهة بها استعير لصورة المشبه بادعا انها من جنس صورة المشبه به
فان قيل ما ذكرتم انما يتم لو كانت المركبات موضوعة لمعان ليكون استعمال المثل في مورده حقيقة
وفي مضربه مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له والمتمثل
في المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل او الطبع فما لا خفاء
فيه غايته انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط قرينة بناء على كلمة هيئات المركبات

لا لتعيين المجاز ان يشترط القرينة واما عند التخييل من الاستعارة فلما تكون المراد بالاستعارة اعم من المجاز
في المفرد كما في قد اطيوان من اقسام الايضاح واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز مطلق اللفظ الاعم
من المفرد والمركب تسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب الاعم الاغلب واما باعتبار ان المراد بالمفرد
ما يقابل الحكم لا المركب او الجملة على ان اعتبار التغليبات واسع وقد يجاب بان التخييل ايضا
من المجاز في المفرد بناء على ان المستعار في المثال المذكور هو التقدم المضاف الى الرجل المقرون
بتاخير اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا تخرجه عن كونه مفردا ولا يجعله مجموعا وهذا في غاية السقوط لان
التقديم على حقيقته وانما التجوز في مجموع الكلام قوله القسم الثاني ضمير عندرها للصورة الوهمية
ولها للصورة المحققة ومفردا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل يسمى اي حال كونك مفردا لاسم
الصورة المحققة في الذكر لكان حسنا ثم في تعبير ما سبق من الاسم الى الوهم يكون مسماه شيئا محققا
تسامح وانما هو مسماه المحقق مثلا الاظفار الى المنية يفهم من لفظ اسم الاظفار على ما سبق
منه الى الوهم من مسماه المحقق الذي هو الاظفار المحققة قوله وذلك مثل ان تشبه المنية بالسبع اورد
للاستعارة التخييلية على التقطع ثلثة امثلة من اظفار المنية المشبهة بالسبع ودفعها وبيان الحال
الشبيهة بالانسان والنطق وزمام الحكم الشبيهة بالناقة وصرح فيهما بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار
واللسان والزمام خاصة دون المنية والحال والحكم فيتميز الاستعارة التخييلية غاية التميز ويتضح
غاية الاتضاح ويكون المثال لها خاصة وشيوعا بانها عند المص قد يكون بدون الاستعارة بالكناية
وما ذكره المص مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البلغاء التصريح بهذا التشبيه الدال
على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة الى ما اعتبره من الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة ليرجع التخييلية الى المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك
وصرحوا بان الاسم في الاستعارة التخييلية لم ينقل عن معناه الموضوع له قال الشيخ عبد القاهر
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق كقولك رايت اسدا اي رجلا شجاعا وثانيهما
ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يكون هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة
ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يتصور الى شيء يجري
عليه اسم اليد وقال لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى

ويحتمل كونه على لفظ اسم المفعول حالا من الاسم

المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا انتهى ان لا يقول يكون
الاستعارة التخييلية من المجاز اللغوي بل هو تصرف عقلي بان جعلت للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بما له
ذلك ولهذا افترقوا التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء كاليد للشمال فقوله كاغتيال
النفوس اي اهلاكها غالة واغتاله اخذه من حيث لم يدر ارادة بالرقة رقة القلب نقيض الغلظة
والجبار والمتكبر والمستانس بالنبح الشمس البقاء الشفقة اسم من اشفق عليه اي رغبت عليه ورحمته شبهها فعقد ان
شبه وضمير كانها وتقويرها للمنية وقوله من الانياب بيان ما يكون قوام وهو عطف على ما يلازم
والمتخلل بينه وبين حرف العطف اعني على المفضوض حال منه وتمام عطف على قوام وضمير بها لما يكون في فرس
الاسد فرسته افترسها ودق عنقها واتسع فيه فيسمى كل قتل فرسا ثم يطلق بالنصب عطف على ما اخذ
اي نبطلق على الصور التي اخترعتها وهيك من المنية اسامي الامور المحققة في السبع من الانياب
على طريق افراد تلك الاسامي بالذكر من غير شائبة ذكر المشبه وضمير تصفها واضافتها واجرائها
وشبهها ومسمياتها للاسامي وضمير اليها للمنية قوله القسم الثالث تقدم غير مرة ان مثل قولنا هي ان يكون
محمول على حذف المضاف لكنه شائع ذائع وينبغي ان يجعل كما ذكر ناظرا للبدل وان يكون خبرا ثانيا
او يجعل في موضع مصدر او حال متعلق بان يكون وهو اشارة الى ما سبق من ان الاحتمالية هي ان يكون
المشبه المتروك صالحا للحمل تارة على ما له تحقق ولغوي على ما لا تحقق له الا انه اعم ههنا لنظائر من وجه
ومن وجه لكن مقام تارة ولغوي ثم على قصد تعلقها بالحمل لا بالتحقق على ما سبق الى الوهم يحمل من وجه
على ما له تحقق ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان تارة ولغوي متعلقان بالحمل قوله حي الظعائن اي
من سكر هوى سلمى اقصر امتنع وعرى جعل عريانا من عرية الراحلة المركب من الابل ذكرا كان
او انثى تجنع النفس قهرها واذلها عن التلبس على ان كان يركب او ان الصبي فهم لا انها لا افراس
والرواحل وضمير اليها للالف واللام في المحتاج وقوله في الركوب اي ركوب مركب الجهل الآن
لزامه وقائمة حال من اله لكونها موصوفة والاحسن ان يجعل في موضع الخبر على ان يقيت غير الافعال
انا نقصه بعض الافات حرفة باطل بدل من نوع وصمه اجتنابه وبابه وارتكابه لنوع ومتعلق الظرف المعنى
متى ومطمع ما يتسلى عليه الكلام والكلف من عدم بقاء الالة فكانه قال متى ومطمع لم يبق من الالات ذكره
ممنوع ورقى الباب كناية عن الطلب فقبل عطف على طيب وضمير عليها ومنها للالات الادوات

والتغبير الغبار فيتم عطف على ما نعت والضمير للافراس والرواحل لا الالة والاداة بيان لقوله سواء وجر لمحذوف اى لها اعنى للافراس والرواحل وهذا يرشد الى ان ضمير الآتها يجب للافراس والرواحل لا للجهل والباطل وما كان الآتى ذى نحو جزاء شرط محذوف اى اذا كان كذلك فالاولى بافراس الصبى ورواحله ان يعد استعارة تخييلية لانه لما شبه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج او غيره اخترع الوهم له صورة مثل الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسم اطلاق الانياب والاظفار على الصور المتوهمة للمنية وان كان يحتمل ان يجعل الافراس والرواحل استعارة عن معنى متحقق عقلا كالدواعى والشهوات والقوى او حسا كالمال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة تحقيقية فالتفريع كان يحتمل عائدا الى قوله افراس الصبى ورواحله او فى كان ضمير الشان وقد ينازع يحتمل ويجعل فى الاول وضمير شهواتها لها للنفوس معنى تنافذ يمنع وتقوى البعض بالبعض وجواز البطالة يكى ابتا عبارة عن عدم الاشتغال بالملهاة والالتفات اليها من بطل الاجير بالفتح بطالة اى تعطل فى البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل بالضم يقال بطل بين البطالة وبطل بين البطالة فحاصل كلامه ان الصبى على وجهين بمعنى كون الانسان صبيا يقال صبى بين الصبا والصباء كالقضاء مقصورا وبفتح ممدودا وقد يقال انه على تقدير كون الاستعارة تخييلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابى قوله وكذلك اى مثل قول زهير فى احتمال التخييل والتحقيق قوله على كلمة فاذاقها الله لباس الجوع ثم بين ذلك بان الذى يظهر من اللباس عند النظر نبيه عند اصحابنا ان يحمل على انه استعارة تخييلية بان يخيل من الجوع والخوف امر وهمى يشتمل الانسان وما يحيط به تشبيه باللباس واعلم بين ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذى اللباس لكن يستعار اللفظ المحسوس الذى يلبس الانسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللون اى تغيره ورثاثة الهيئة اى بذاذتها فانه تردد ويحتمل عندى ان يكون اللباس فيكون الاستعارة تحقيقية لتحقق معناها حسا وكذا ان جعل مستعارا للضرر الذى يدركه لتحقق معناها عقلا وما يقال ان مبنى كونها تخييلية على ان المراد باللباس ما يدرك من الضرر عند الجوع والخوف وهو حسى ولا عقلى بل وهمى بعيد جدا هذا وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما يغشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ولا خفاء فى انه فى التحقيقية اظهر منه فى التخييلية لان ما ادرك الذى يغشى الانسان ويلبسه لا يكون

مما يكون وهميا بل حسيا كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة او عقليا كالضرر الذى يلحقه عند الجوع والخوف فان قيل لما كان نكسها ليلائم اللباس او طعم الجوع او مرارته ليلائم الاذاقة اجيب بان فى الاذاقة من الاشعار بشدة الاصابة ما ليس فى الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس وفى اللباس من الشمول والاحاطة وبيان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن ما ليس فى الطعم والمرارة فكان اولى ثم ههنا دقيقة لابد من التنبه عليها وهو ان لباس الجوع استعارة تصريحية اى استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث عند الجوع والخوف وتسمية الاذاقة مكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى يحسن ايقاع الاذاقة عليه ذكره صاحب الكشاف وحاصله انه شبه ما يدرك من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع وبنى على الاول استعارة تصريحية وعلى الثانى مكنية ثم اذا اعتبر تشبيه الجوع شبيها بذى اللباس فهى استعارة ثالثة فاحسن التدبر قوله القسم الرابع فقد اشرنا فيما سبق الى ان الاستعارة بالكناية ايضا عند التحقيق هو ان يذكر المشبه به لكن لا صريحا بل كناية وقد صرح المص ايضا بان المستعار هو اسم المشبه به المتروك لكن جرى ههنا على ما يقتضى ظاهر الامر وهو ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه فبقى الطرفان فى جانب ارادة معنى المشبه به للقطع بان المراد بالمنية فى مخالب المنية هو الموت لا غير فبنيه بان المراد ارادة المشبه به حقيقة لا ادعاء وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء السبعية لها الا انه قد صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية هى المنية وفى آخر بحث المجاز العقلى بان الاستعارة بالكناية فى انبت الربيع هو الربيع فينبغى ان يقال المراد انها ذكر المنية وذكر الربيع ويكون الاستعارة على معناها المصدرى واما بمعنى المستعار فهو اسم المشبه به المتروك لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام المجاز اللغوى وليس ههنا لفظ مستعمل فى غير الموضوع له ولعل هذا من اقوى اعتراضاته وقد اورده فى شرح التلخيص فامكن فيه قوله بنصب قرينة ينصبها الظاهر ان لا فائدة فى هذا الوصف تعسف بعضهم فزعم ان المعنى بنصب تلك القرينة للاستعارة وقوله ان نبينى بتخفيف بالواو ومحة المودة وتصحيح البعض نا كى ماكى زائدة نحاعا نغرس اقرانه وما كالساطع اسو ابه ورك فى انبت الربيع ونظائره على رأى المص الاضافة كما فى مخالب المنية وبيان الحال وزمام الحكم وقد صرح فى الامثلة الثلثة فيما سبق بانه يجب جانب المضاف

اليه ليتحقق امثلة استعارة التخييلية وتركه بها ليجبر المضاف اليه مثالا للمكنية والمضاف للتخييلية قوله
طاويا حال من ضمير تقول وضمير هو في قوله وهو قولك عايدا الى ذكر المشبه به وقولك علي بمعناه العدول
بمعنى ان ذكر المشبه هو ان يقول المشبه بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه وقع في تعسف وتكلف قوله
قد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية لما ان اللازم المثبت
للمشبه لا يكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر لا يستدعي كونها استعارة تخييلية لجواز
ان يكون امرا محققا نسب اليه على سبيل التخييل كما في انبت الربيع على ما اختاره المص بل ذكر صاحب الكشاف
في ينقضون عهد الله انه الاستعارة بالكناية ومعنى النقض الابطال والجواب ان هذا اصطلاح السلف
وهم لا يريدون بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء واثبات
ما ليس له بطريق التخييل والى هذا اشار بقوله هذا اي ما ذكرنا من انها لا تنفك عن التخييلية ما عليه سياق
اصحابه الشاركين في علم البيان وستطلع في اخر هذا الفصل يعني فصل الاستعارة على تفصيل قرينة
الاستعارة بالكناية وذلك حيث قال ان احسن الاستعارة الاستعارة التخييلية ما حسن الاستعارة
بالكناية اذا كانت تابعة لها كما في انياب المنية وفي البهاء وقلما تحسن الحسن البليغ لغيرها لم تكن تابعة
لها كما في اظفار المنية قوله وانت خبير بان هذا انما يدل على ان التخييلية قد توجد بدون المكنية لا بالعكس كما هو
المقصود ههنا واما وجود التخييلية بدون المكنية فقد ذكر فيما سبق من امثلته في باب المنية الشبيهة بالسبع
فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هو الاصل يعني الاصل الثاني الذي في الايضاح وذلك حيث
ذكر ان قرينة الاستعارة المكنية قد تنفك عنها وقد يكون امرا مقدرا وهميا كما في انياب الغول
المنية ونطق الحال وقد يكون امرا محققا كما في انبت الربيع وهزم الامير فهي مكنية بدون تخييلية ففيه
كل منهما ينفك عن الاخرى قوله ولما كان يتوجه السؤال ان مبنى الاستعارة مطلقا على ادعاء ان المشبه
نفس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره وهذا ما ينافي في التصريحية نصب القرينة على ان المراد هو المشبه
لا غير ينافي في المكنية التصريح باسم جنس المشبه لانه كمال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد به غير معناه
الموضوع وحاصل الجواب انا نجعل في التصريحية معنى المشبه به قسمين كما لفظ المشبه به بناء على جعل
افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ونجعل في المكنية اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل اسمائه
قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به حقيقة وغير متعارف وضع بازائه ادعاء فالتصريح باسم المشبه في المكنية

كالمنية لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به كالسبع واما بناء فيه لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به ما لزم
من ادخال المشبه كالمنية في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما قدمت متعلق بالجنس وهو حال
من الظرف الواقع خبر كان اي كان في باب المنية ما ذكرنا في ضمير كذا ولا في لا اعتراف لنفي الجنس وانتصب الاسم
لكونه مشبها بالمضاف من جهة تعلقه بحقيقة الشيء به وكمل صفة اعتراف والخبر محذوف وقد يقال انه انتصاب
اعترافا على انه مفعول فعل محذوف اي لا نعترف قوله التقسيم الخامس لا نريد باسم الجنس ههنا ما ذكر في علم النحو
لانهم عدوا منه الصفة كراكب وجالس في الاعيان وكمقوم ومضروب في المعاني كقيام وقعود من غير اعتبار
معنى فيه فيخرج بقيد الذات الاوصاف والافعال وبقيد عدم اعتبار المعنى الصفات كالقائم والقاعد
لكن يشكل فيه باسم الزمان والمكان والالة فانه ليس بصفة وفاقا مع ان دلالته على الذات انما هي
باعتبار المعنى واما الحقائق فتدخل بقيد الذوات الثابتة المتقررة كالعلم والبياض والطول ومبناه
على ان الذات اعم من الجوهر والعرض واما ما يقال ان مثل القيام والقعود والبياض والطول صفة
لا ذات فمبني اصطلاح اخر وهو ان الذات ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والحق ان الحقيقة
اي الصفة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الغير ولا خفاء في
ان القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك قوله قصر المسافة يعني الليالي بطول الظلام بالسؤال
بمثل شجاع باسل وجواد فياض والجواب عنه بانه في الحقيقة وصف للحقيقة الموصوفة بالشجاع لا للوصف الذي هو
الشجاع والحكم لما ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامر ان يكون ذلك على خلاف الاصل لان الباسل
من البسالة وهي الشجاعة وتشبيه شجيع والفياض الوهاب للجود من فاض الماء كثر حتى سال كما
جانبي النهر والنحرير العالم المتقن الفطن من نحر ودعلما قوله التقسيم السادس لا يقال يلزم ان الاستعارة
لا تجري في العلم الا اذا تضمن نوع وصفية بلحقه باسماء الاجناس والتشبيه المذكور لا ينافي وقوع الاستعارة التي تكون في
في اسم الزمان والمكان والالة باعتبار التشبيه بما فيها من معنى المصدر مثل المرقد للقبر تشبيها
للموت بالرقاد واللهم الا ان يقال المراد باسماء الاجناس ما لا يدل على معنى زائد على الذات
فلا يكون اسمان هي من اسماء الاجناس ما لا يدل على معنى زائد ويكون ذكر الافعال والصفات
والحروف بطريق التمثيل فلا ينافي جريان الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التبعية
ان المستعار فعلا او صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه لا المشبه فالتعليل بانه لا بد في الاستعارة

وليس للافعال اصلية بل لا بد ما دل على ذات مثل الاعيان كرجل واسد او المعاني

في الاعلام مثل رايت اليوم حاتما صح لانا نقول الاستعارة م

من كون المشبه به موصوفا والفعل والصفة والحرف لا يصلح لذلك غير مناسب وانما المناسب انه لابد
فيهما من كون المشبه به موصوفا قلنا جرى في هذا على ما هو المعتبر في التشبيه من كونه وصفا لكلمة المشبه
بمشاركة المشبه به ثم يستلزم موصوفية المشبه به ايضا بذلك وبه يتم المقصود الا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف
بالمشاركة هو نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير عنه فلم لا يصلح العبارة الدالة عليه
للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار للناطق للدال باعتبار تشبيه الدال
بالناطق واتصافها بالمشاركة وان لم يصلح لفظها للموصوفية والجواب ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت حمارا عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الحمار تبعا لمفهوم الحمار اذ لو لم
يعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليها لا يعلم انه من الحقائق ام من التبعيات
السلي قوله فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات المعاني ثم يتبعها يسري في الافعال
والصفات والحروف فان قيل ان اريد بالمصادر والمتعلقات معانيها فالمستعار ابدا هو اللفظ
وانما المعنى مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي لم يقع مستعارة فضلا عن ان يكون بالاصالة بل التبع
لجريان الاستعارة اولا في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي في لعل وانما يكون ذلك بمعناه
على ما صرح به حيث قال قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وبهذا يظهر ضعف
ما قال واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها اي الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف وندفع
ما يتوهم من ان الصواب ما يعبر بها لان ابتداء الغاية حين قال في تفسير من انه لابتداء الغاية
معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى ابتداء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به قوله فابتداء الغاية
وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع باستقامة خرجت
من البصرة الى الكوفة للتجارة بخلاف ابتداء مسافة البصرة وانتهاء مسافة غرض التجارة لكن التحقيق ان خرجت
هذه لو كانت معانيها لكانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى
الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقترن باحد الازمنة
الثلثة ففعل والا فاسم متفق عليه ثم لا يمنع الملازمة مستندا بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا
بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم
الواضع في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية

الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية
وقد حققنا الكلام في هذا في فوائد شرح اصول ابن الحاجب قوله رجعت اي تلك المعاني الى هذه الامور
التي هي ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض في الامثلة المذكورة نوع استلزام فان الخروج من
البصرة الى الكوفة يستلزم بحسب دلالة هذا الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعني المسافة من البصرة
وانتهاؤها الى الكوفة ولهذا قلت لعل منشأ بحثي فلا خفاء في انه لا يقوم لفظ الترجي مقام لفظ لعل
لكن مفهوم هذا الكلام يستلزم ترجي مجيء زيد قوله فلا يستعير تفريع على قوله فيقع الاستعارة هناك
ثم يسري فيها اورد مثالا للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لبيان التنزيل في الاستعارة التهكمية تنبيها
على ان التبعية قد يكون تهكمية ثم مثالين في كلامهم للاستعارة التهكمية في الصفة فما فيه نوع خفاء
يحتاج الى بيان ومعها الحرف للتشبيه شفتاه صوتها والاعور للغراب مع طرفة بصره قوله ومما نحن فيه
يعني من الاستعارة التبعية التهكمية في الصفات لان اللون والاعور صفتان قوله وعلى هذا اي على
قياس ما ذكر في الفعل والصفات يستعير الحرف الابعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه مثلا لا يجال
لاصلبنكم في جذوع النخل باستعارة في لتلبس المصلوب بالجذع الابعد التشبيه بتمكن المظروف في الظرف
واستعارة لتلبس الظرفية له وآوردنا من التنزيل امثلة ظاهرة في استعارة الحروف منها قوله يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الظاهر ان لعلكم متعلق بخلقكم والترجي على
علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة بان يشبه حال خلقه العباد في ان خولهم اليهم الامر
ومكنهم من الفعل والترك وجعلهم في مقام الاختيار في الجمع مع ارادة التقوى بحال من يرجى منه التقوى
ثم استعير منه الحالة لحالة مع العباد للعباد فاستعمل فيه لعل والمحقق قد بسط الكلام في تحرير عبارته
البسط ملاحظا بعض قواعدهم في الفعل فلذا قال يشبه ان يبني على اصول العدل لم ينج اليه التوحيد
لانه ليس في هذا التنزيل ما يتعلق به وقوله ذاهبا حال من فاعل يبني وتعالى صفة حكم او خبر لكون وان
يكون متعلق بتقدس وما خلق الانسان خبر لكون لان الصانع وضمير ركب للصانع وفيه اللام للانسان للفعاد
ثاني مفعول اودع وضمير حكمها للشهوة والنفرة وضمير منازعته للعقل او للانسان والاول اوجه
والثاني انظار وضمير وقفت لايد الدواعي والصوارف وبه للانسان والاباء للتقدير قوله
والدواعي هي الشهوات الحاملة على فعل ما يجب تركه والصوارف هي النزوات الحاملة على ترك ما

فعله والخيرة مبتدأ محذوف الخبر وحيث مضاف الى الجملة ولا متقدم له اى لا يقدم للانسان الخيرة
يروى بالتخفيف والتشديد من التخيل والجملة فى موضع الحال من الضمير فى به وما لا يورثه اى الانسان ثم فى
اذا مفعول بجعله والشرطية اعنى ان تبع الى الآخر بيان وتقرير لعدم ايراثه الا التقى ولا خلاف هنالك الا العبادة
فى ذلك المقام تاكيد وتقرير لما قبله وقوله ما اوقعه لم يوقع الله الانسان جملة معطوفة على ما خلق الانسان
والعاطف هو الواو فى قوله وحين على انه ظرف متعلق بما اوقعه قدم على ما النافية توسعا فى الظروف
وانما فعل ذلك اى عدم ايقاعه فى ورطة الحيرة لغرض الاحسان اليه تحقيقا لمعنى العدول قوله
ليتمكن متعلق بما اوقعه قدم على ما النافية توسعا فى الظروف بالتلطيف مبنى على ما تقرر عندهم من ان
الغرض من التلطيف ان يكتسب الانسان ما يستحق به الثواب وهى منفعة خالصة دائمة مقرونة بالتعظيم
وانه لا يحسن من الله ان يعطيه ذلك ابتداء من غير ان يكتسب باختياره ما يستوجب ذلك وفيه
يتمكن راجعة للانسان ومع الدوام حال من التعظيم وفى ضمن حال من الدوام ومن انواع متعلق بالتمتيع او حال
من المجرور بما لا عين ولا اذن لجنس خبرات والجملة صلة ما يحذف العائد وتقليله لاصل ولا توقع بالرفع
والتكرير وتعديته بعلى على تضمين معنى مرور وعبر دالمروى ولا خطر على قلب بشر الا ان الخطور بالبال
اكثر فى الاستعمال من الخطور بالقلب وقوله على لفظ اسم الفاعل المنقول من الاخلاق والتخليق حال
من التمتيعا او الانواع او ما لا عين وهذا اوجه وقوله فيكتسب منصوب معطوف على ليتمكن وضمير الفاعل
للانسان والمفعول لما لا يحسن فعله وضمير ابتدائه للانسان ولا باحسن عطف على مقدر يدل عليه الكلام
بالاختيار لا بالقسر والالجاء ولذلك اى ولكون الغرض هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وضع زمام الاختيار
فى يد الانسان متمكنا ومريدا ومرعا احوال من فاعل وضع على التراوف وضمير اياه ومنه وعلة للانسان
وقوله فيشبه عطف على ان يبنى وقوله مع الارادة اى مع ارادة الصانع من المكلف ان يطيع باختياره
ى حال المرجى على لفظ اسم المفعول ثم يستعير بالنصب عطف على يشبه اى بعد تشبيه حال المكلف بحال المرجى
يستعير جانب المشبه لفظ لعل حال كونك جاعلا قرينة الاستعارة علم العالم الذى لا يخفى عليه شىء
مما وقع فى الماضى او يقع فى الحال او فى الاستقبال فانه ينافى كون لعل على حقيقة الترجى لانه لا يكون
الا بالنسبة الى من لا يعلم وقوع المرجو او لا وقوعه فان قيل لعل فى مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون
فى موضع الحال من فاعل خلق لا من مفعوله لانه لا معنى له فكان ينبغى ان يؤخذ له حال او صفة من جانب

جانب الخالق شبه بحال المرجى اسم مفعول على ما هو تقرير الكتاب وكذلك فى ساير الامثلة قلت للحالة
المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتسوية منهم مع تفويض الاختيار اليهم
وللحالة المشبهة بها تعلق بالراجى والمرجو منه لان معناها ترجى الخير والتسوية من المطلوبين فاختير
في ظاهر الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجى لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح فى تقرير المقصود
واسهل لتصوير وجه الشبه من التردد لكن لم يجعله ظاهرا بين الاضافة الى جانب الخالق حيث قال
مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل ونى لفظ التمكن والخير اشارة الى ذلك وقد اتضح بذلك ان النظر
فى كلامه ان الاستعارة التبعية ولو فى الحرف قد تكون تمثيلية واستعار ذلك بناء على ان متعلق الحرف
مفرد والتمثيل يستلزم التركيب انما نشأ من سوء الفهم وقصور الباع فى الصناعة قوله علام الغيوب
اشارة الى القرينة على كون لعل استعارة وما يقال ان معنى لعلكم تتقون لكن تبغوا اتخذ حامل معنى
الاستعارة والقول بان الترجى من العباد لعل متعلق باعبدوا اى اعبدوا راجين ان تصلوا الى اقصى
غايات العبادة او بخلق على معنى خلقكم مقدرا رجاءكم التقوى والتقدير من الله خالق الخلق والرجاء
من العباد فليس بعيد لما يتبين فى حواشى الكشاف قوله واذا اردت استعارة لام الغرض تقرير الكتاب
ظاهر فى الاستعارة التبعية حيث جعلت اولا فى العلية والغرضية وتبعيتها فى اللام وصار فى حكم اللام
حكم الاسد حيث استعملت فيما يشبه العلة والغرضية اذ قد شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه مثل المحبة والتبنى ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية
الذى هو المشبه به واما على تقرير صاحب الكشاف واليه قال صاحب التلخيص وهو انه شبه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلته الغائية كالمحبة والتبنى ونحو ذلك فى الترتب على الالتقاط والحصول
بعده فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعى الذى يفعل الفاعل لاجله فلا تحقق الاستعارة التبعية
لان متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية وترتبهما لا نفس الداعى والغرض الذى وقع التشبيه
بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعنى العداوة والحزن واريد المشبه به اعنى العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل قوله وقد ظهر مما نحن فيه وهو استعارة الحروف لما يشبه متعلقات
معانيها وجريان التهكم والتمليح فيها ان ربما المستعملة فى التكثير ضدها ان يعد استعارة تهكمية لكونها
موضوعة لضده الذى هو التقليل وربما ان كان رب حرفا كما هو رأى سيبويه فالاستعارة تبعية لانها

اولا فى متعلق معناه وبتبعيته رب وان كان اسما كما هو مذهب الاخفش فاعلية لكونها فيما هو من قبيل الاسماء
قال المص فى قسم النحو والاظهر عندى ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لعدم لازم حرف الجر من معنى
التعدية ولكونه فى مقابلة كم قوله واعلم يشير الى ضبط قرينة الاستعارة التبعية فى الافعال وفى ما يتعلق
بها من الصفات فان مدارها على نسبة الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول الاول او الى
الثانى او الى المجرور واما قال مدارها على كذا يعنى ان هذا هو الاصل والكثير لانها قد يكون غيرها
كما فى قولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واحياه الله اذا نجاه من عدو ومهلك قوله كقول ابن
المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى
واضطرب امره ولم يكن خلافته الا ساعات من النهار واما ابن المعتز فكان الثالث عشر من الخلفاء
ولى الخلافة اربع سنين واسناد القتل على البخل قرينة الاستعارة للازالة وكذا ايقاع الاحياء على
السماح قرينة استعارية للاظهار وصدر البيت جمع الحق لنا فى امام وكان اطلاق المفعول الاول
على ما لم تسامح قوله كقول الآخر هو كعب بن زهير صبحنا مستعار لوضعنا مكان الصبوح والشرب
بالغداة بقرينة ايقاعه على المفعول الثانى الذى هو مرهفات اى سيوفا محددة رقيقة والهراضيب القبائل
والجماعات من الخزرج وتمامه ابا زودى اوصتها ذودها اى اهلك من البوار وهو الهلاك فى الاصل
الاصل وضمير ذودها للمرهفات واوصتها للخزرجية قوله وقول الآخر هو القطامى نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم من زراد فايقاع القرى على المفعول الثانى وهو اللهذميات قرينة استعارية للايصال
اليهم والاعمال فيهم واللهذم من الاسنة القاطع فالمراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى اللهذم اى الاسنة
نفسها والياء للمبالغة كما مر قوله او الى المجرور اى الى الثانى المجرور بحسب الظاهر بقرينة ويبين
الثانى المنصوب نسبة التبشير الى العذاب قرينة استعارية للانذار بتنزيل تشبيه التضاد منزلة التناسب
قصدا الى التهكم قوله او الى الجميع يعنى الفاعل والمفعول الاول والمفعول الثانى المنصوب والمجرور
فان اسناد القرى الذى هو ترتيب الضيافة وتقديرها الى الرياح قرينة استعارية للايصال
وكذا ايقاعه على الرياض والايقاظ فان ايقاظى ثانى مفعول تقرى واما المجرور اعنى فى الاجفان
فمتعلق بسرى وحقيقة السرى السير بالليل فاسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارية لمجرد
الظهور والحصول فحصل فظهر ان ليس المراد ان الجميع يكون قرينة استعارة فعل واحد كما هو الظاهر من

من العبارة وقيل المراد بالجميع الاكثر وهو الفاعل والمفعول الاول والثانى المنصوب لكن طرف
الارض السهلة وغرس حال من الرياض اسم فاعل من ازهر الروض صار ذا زهر ولم يتعرض لكونه استعارة
لطرف لانها غير منضبطة قوله فى هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا
اشارة الى انه يجوز ان ينفى الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل الاستعارة كلها اصلية ليكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وذلك بان يجعل ما يجعلونه قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنية
اصلية وما يجعلونه استعارة تبعية قرينة للاستعارة المكنية ويبين ذلك فى الفاعل والمفعول الاول والثانى
المنصوب على وجه يرشدك الى البيان فى المجرور ايضا بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن الثواب
والنعيم الدائم على طريق التهكم وقرينته نسبة التبشير اليه ولا يخفى ان هذا فى غاية الخفى فهو بالبيان اولى
وبيانه فى قوله تعالى ليكون لهم عدوا ان يجعل العداوة استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
على ما هو طريقه من ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء او يجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة فحقق قوله تعالى لاصلبنكم
فى جذوع النخل ان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك
ويجعل ارادة السوق استعارة بالكناية عن الترحم ونسبة الحال اليه قرينة وقوله الوداد استعارة
عن كثرته تهكما وذكر الحب قرينة وعلى هذا القياس ومن لطائف صاحب الايضاح بانه ان قدرت
الاستعارة التى يجعلها تبعية مثل نطقت فى نطقت الحال وتقرى فى تقرى الرياح وقيل فى مثل التحلل
من قبيل الحقيقة لم يكن تخييلية لتصريحه فى غير موضع بانها مجاز مستعمل فى غير الموضوع له وانها عبارة
عن ذكر المشبه به وارادة المشبه الآن المشبه فيه وهمى محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم يكن تخييلية
بل حقيقة لزم وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية للقطع والتصريح بان الحال والرياح والنخل
استعارة بالكناية بدون التخييلية للقطع ولا تخييل وهذا باطل بالاتفاق وان قدرها مجازا اولا تشبيه
فان علاقة المشابهة لما ذكر من انها عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية محضة فتشبه بصورة محققة حسا
او عقلا فيستعار اللفظ الدال على الصورة المحققة واذا كان استعارة كانت تبعية ضرورة ان الاستعارة
فى الفعل لا يكون الا تبعية فيكون الاستعارة منقسمة الى الاصلية والتبعية كما ذكر القوم ولا يكون
التبعية مردودة الى المكنية والقول بانا نجعل نطقت مجازا عن دلت لعلاقة الملازمة لا المشابهة
ولو سلم فليس بلازم كما فى قولك كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون الاستعارة بل اذا كان نفسه قصد

المبالغة فی التشبیه لکلام خالٍ عن التحصیل وسواء قدر حقیقة او مجازا مرسلا فاللازم وهو وجود المکنیة بدون التخییلیة بحاله واجیب بانه ان ارید بالاتفاق علی عدم المکنیة بدون التخییلیة اتفاق غیر السکاکی فلا ینفع لانه بصدد الی فیه علی انه ذکر صاحب الکشاف ان التنقض فی ینقضون عهد الله مستعار للابطال والعهد فی العهد استعارة مکنیة وتشبیه بالحبل وان ارید اتفاق السکاکی ایضا فنمنع قطعا تصریحه بان قرینة الاستعارة بالکنایة قد تکون امرا محققا کالانبات فی انبت الربیع البقل والهزم فی هزم الامیر الجند ونحو ذلک وقد تکون وهمیا کنطقت فی نطقت الحال فیکون المکنیة بدون التخییلیة وکذا العکس کما فی اظفار المنیة الشبیهة بالسبع وبیان الحال الشبیهة بالمتکلم وزمام الحکم الشبیه بالناقة فنمنع اللزوم بین المکنیة والتخییلیة قطعا وما ذکر من ان المکنیة لا ینفک عن التخییلیة انما هو کلام السلف ویمکن تقریر الاعتراض بوجه لا یندفع بهذا الجواب وهو ان المص صرح فی آخر بحث المجاز العقلی عند ضبط ما اختاره من رد المجاز العقلی بالاستعارة التبعیة الی الاستعارة بالکنایة بان نطقت فی نطقت الحال امر وهمی فیکون استعارة فی الفعل تبعیة لا محالة وقد یجاب بانه لیس الا ان یجعل تارة تابعا کما فی الترشیح مثل انشبت المنیة اظفارها وتارة مستقلة کما فی نطقت الحال فان الاول اقرب لضبط الضبط وهذا ضبطا ظاهر لمن له نظر فی الکتاب فان جعل قسم الاستعارة التبعیة من قسم الاستعارة بالکنایة صریح فی ان یجعل من افراد ذلک القسم لا قسیما علی حدة ولذا قال ولو انهم قلبوا فجعلوا کذا وکذا او هل له معنی سوی ان یجعل ما کان استعارة قرینة وما کان استعارة فلو کانت نطقت وتقول ونحو ذلک استعارة کما کانت لم یکن من التقلیب شیء وایضا معنی حاذق ضبط اقسام المجاز علی رأیه اسقط الاستعارة التبعیة عن درجة الاعتبار فلم یبق الاشتغال علیه سوی انه جعل نطقت بهذا الضبط امرا وهمیا وهو قرینة للاستعارة فی الفعل واما جعل ابلعی فی قوله تعالی یا ارض ابلعی ماءک استعارة لغور الماء فی الارض والماء استعارة بالکنایة للغذاء فیحتمل ان یکون علی رأی الاصحاب وفی هذا المقام زیادة کلام تطلب من شرح التلخیص قوله ولا ازید علی الحکایة کانه یشیر الی ان التعریف الاول لیس بصحیح لان الاستعارة بالکنایة للقطع بان المنیة فی اظفار المنیة مستعملة فی نفس الموضوع له لا فی غیره وانت خبیر بانه لا یرد علی السلف لان الاستعارة بالکنایة عندهم هو لفظ السبع المذکور بطریق الکنایة دون التصریح لا لفظ المنیة وانما یرد هذا علی المص حیث صرح بان المنیة فی اظفار المنیة والماء فی ابلعی ماءک الذین قیاهما فی توهمهم لهذه کیا ونحو ذلک استعارة بالکنایة وقد سبق الکلام فیه ولو اجیب بان المراد بالمنیة

بالمنیة فی اظفار المنیة الموت الذی جعل من افراد السبع ادعاء ولا نم انه من افراد الموضوع له فان اللفظ لم یوضع لذلک بل لما هو من افراده زوال الحیوة مکابرة ومغالطة فان کون الموت نفس المعنی اللغوی وفردا من افراد الموضوع له بالوضع التحقیقی لا ینافی کونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له لفظ السبع بالوضع الادعائی التأویلی لیخرج بذلک عن کونه نفس المعنی الموضوع له لغة فیخرج لفظ المنیة عن کونه مستعملا فی الموضوع له بالتحقیق وایا الاعتراض بانه لیس بمانع لدخول بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ الید مثلا استعمل فی غیر الموضوع له علی جهة النقل عن الموضوع له لاجل الاناة ای جعله نائبا عن الموضوع له وقایما مقامه فلیس بشیء لان معنی الانابة جعله من افراد الموضوع له بالتأویل علی قصد المبالغة فی التشبیه ولا کذلک شیء من المجازات المرسلة الظاهر ان مراد المص بخلو التعریف الاول عن تقیید الوضع بالتحقیق والغیر بالنسبة الی نوع الحقیقة وعن قید القرینة المانعة عن ارادة الموضوع له احترازا عن الکنایة وصدق التعریف الثانی علی بعض اقسام التشبیه مثل زید اسد ولقیت اسدا او نحو منه اسد ونحو ذلک وعدم صدق التعریف للاستعارة التخییلیة بجعل الشیء للشیء للمبالغة فی التشبیه بل لا یکون تابعة للاستعارة التخییلیة بالکنایة کما ان الکلام اذ لم یشبه الکلام یثبت له ما ذکر وکذلک اظفار المنیة الشبیهة بالسبع اذ لا مبالغة وعدم الاشعار بالاستعمال فی غیر الموضوع له علی ما هو رأی المص من الصورة الوهمیة واما انه یشمل الکنایة وانه یوجب کون الاستعارة صفة المستعیر وان التمثیل کاظفار المنیة ولسان الحال لیس بشیء لیصدق جعل الشیء للشیء فلیس بشیء قوله القسم الرابع والثانی من قسمیها لنوط تشارکهما فی رجوعهما الی اصل واحد وفی لفظ التعقیب اشارة الی ان اعتبار التجرید والترشیح یکون بعد تمام الاستعارة حتی لا تعد القرینة ترشیحا مع کونها من خواص المشبه به ولذا جعل نحو عندی اسد خلوا عن التجرید والترشیح وکذا فی الکلام ورأیت اسدا یرمی وبدرا یتکلم ولکان المختار رواته وورائه شعار ورأیت شین البحر وخاورت بالیاء المهملة لیکون قرینة وذکر الصفات تجریدا او ترشیحا وان جاز ان یعتبر القرینة حالیة لا مقالیة فیجعل شاور بالسین المهملة وخاورت بالمیم شاکی السلاح من شاک الرجل یشاک اذا ظهرت شوکته وهی شوکة اللباس وقع السلاح والاصل شایک وقد یقلب فیقال هو شاکی السلاح کالقاضی وقد یحذف فیقال هو شاک السلاح من بغیر الکاف مثل العتق اللحم مصقول السیف القالع ما اکثر علومه انه جعل صفة فعل تقدیره الاول ان جعل توزیع کلام فلا کلام سادر بالسین المهملة واثبت الهمم الکثیرة باللک زینة الاسد بالضم

القول ...

لدى كاهله والشجو المركب بين كتفيه وفي المثل امنع من لبوة الاسد والنتن من السباع والطير بمنزلة الانامل للكف
ظفره البرثن والزئير صوت الاسد في صدره وزخر الوادي امتد جدا وارتفع فتلاطم الامواج يضرب بعضها
ببعض فاض الماء فلق يفيض اي غار في الارض فاض الماء ويفيض كثر حتى سال قوله او اعقبت اي الاستعارة
بذلك اي بصفات او تفريع كلام ملائم والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كتذكير الوصف بناء قوله
بصفات او تفريع كلام ملائم ولا ادري حاجة الى جميع الصفات ولذا قال بل الوصف المعنوي لا الاوصاف
المعنوية كيف كان اي سواء كانت صفة نحوية او حالا او فعلا مسندا اليه او مفعولا عليه او غير ذلك
كانت تبعا انشبت المنية اظفارها او تفريع الكلام مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ترشيح للاستعارة
الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وتمامه التنبيه له ان الترشيح الاستبدال ٢
سواء كانت صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته لابتنائه على تناسي التشبيه حتى كان المستعار الشجاع اسد
معتورا في البر الحق والمعاني بحر زاخر متلاطم الامواج والاستبدال اختيار يتوزع عليه الربح والتجارة
فلا يعتبر فيه تشبيه او استعارة ولا يلزم ان يكون اشتراء استعارة تبعية على ما وهم ولهذا قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة العهد بما يناسبه ولصاحب الايضاح ههنا اعتراض حاصله المطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المصنف في التخييلية اختراع صورة وهمية يعتبر تشبيهها بالصورة المحققة ويكون
اطلاق اللفظ عليها استعارة تحقيقية تخييلية ولم يعتبر ذلك في الترشيح مع ان في كل منهما اثبات بعض
ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الافتراس
الحبيسة من الربح والربا وهو التجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا
معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له
كلفظ المنية وفي الترشيح عبر بلفظ الاشتراء المعبر عنه عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه بلفظه مع ان
لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح وجوب
والجواب ما اشرنا اليه من ان الامر الذي يخص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلنا
عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا

هذا المعنى بخواصه ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك في الحمام اسد يفترس اقرانه هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي ولم يلزم كون الترشيح واطلاق الاستعارة غير زائد عليها للفرق الظاهر بين المقيد
النفس ج والمجموع ويشبه ان يكون قولهم مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه اشارة الى هذا المعنى
قوله انى يبنى متروك الضنون بتارك نصب على المصدر ويصعد حتى يظن بلام الابتداء الداخلة على الماضي
ويروى يظن بلفظ المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه على طريق
الترشيح ما يبنى على الصعود الى المكان العالي كالسماء وخفض هذا الظن بالمطول لانه الذي يخفى عليه انه لا حاجة له
في السماء ولان الله قد اغناه عما سواه وليت شعري ماذا يفعل المص بالاستعارة التبعية في يصعد وفي ظل
تبعية يكون ترشيحها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية قوله بنو نوبخت جماعة من الاشراف
كانوا اسعدا لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم علما نصب على المصدر من اعلم او على التمييز قوله انا بهم الحساب
اي الحساب الهندسة وطريق الرصد وما يشتغل به المستخرجون من اعمال التخت والتراب بل علما بهيئة
السماء وما فيها من الكائنات الكيفيات والاوضاع والحركات ولعدد الافلاك والنجوم وخواصها
نصب على التمييز او على الحال بتقدير الفعل وابى في يعرف ان تصعد متعلق بالسمو والمكرمات الصفات التي لا تيسر
لاحد ان يحصلها فضلا عن ان يتجاوزها وقوله يبلغ اي السماء موضع بلوغ وتأنيث الضمير في تبلغها
دعاء باعتبار المعنى وهو خبر كان واللام للتأكيد وتكلم الاسباب الشارع الى المكرمات قوله لا يحكم اي لا يقعد بكم
ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم واتحمل اي كذب وخطأ وكلمة ما يتهاون بحق سواهم والتجريس ضمير يعود الى علم
والمعنى ليس علمه بطريق القياس والحساب بل بالترقي والعلو في السماء وانت حيث لاحوال النجوم والافلاك
بسبب اعلاء مجدكم وشرفكم اياكم في السماء فلهذا يعلمون ما هو مجهول لغيركم اذ ليس القياس والظن كالمشاهدة
ولا الخبر كالمعاينة قوله ثم تلاهم استيناف لبيان كيفية ترقيهم تدرجا من الادنى الى الاعلى وتخصيص احوال
كل كوكب الاعلى فالاعلى منتهين الى اعلى السبعة السيارة التي هو زحل اذ ليس لعلم النجوم كثير تعلق بما فوقها
من الكواكب اعني الثوابت الفاء في فعلا للعطف على رقي لان الترقي يحصل في ابتداء الامر ثم يكون
بعده العلو قوله وتلزم منصوب معطوف على يبني من الوتشه الشيء اي حتى لا تبالي انت بالتزام المستعار له
درف اي تجعل لازما له ما يلزم المستعار منه من التعجب او غير التعجب من الامور التي لا يليق الا بالمستعار منه فلولا
النفس عن التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار منه لم يتجه ذلك فقوله بما لا يليق بيان لغير التعجب

او للتسوية وغير التعجب جميعًا وجعله صلة التعجب غلط فالتعجب في البيت الاول وغير التعجب في الثلثة الباقية
نفي الاول النهي عن التعجب في ان في عدم الزوال عن الفلك وانما ذلك في شمس السماء الى
التشبيه بها وفي الثالث عدم المشي لحوع وانما ذلك للبدر للحقيقة واما التشبيه فكيف انما يشير نحو الاجنبة
فقوله او ما يرى اي انكر ما ذكرنا ولا نرى هولاء الشعراء كيف تركوا التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا
حديث الشمس والقمر المحجوب على طريق العارية دون الحقيقة وقوله كيف نبذوا ثاني مفعول بل وربما جعلوا
من جهة المعنى متعلق نبذوا فلابد من تاويل وقوله ولا لطيف فبال عطف على الضمير المنصوب اي ما ارادوا
الاستعارة ولا لطيف فبال من الاستعارة بل انما ارادوا كون المستعار له حقيقة المستعار منه قوله
واذا كانوا نادوا نافيه تاكيد وتقرير لما سبق وازالة استبعاد للبناء على المستعار منه وضمير كانوا
ليس لهولاء بل لهم ولغيرهم من البلغاء والمراد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض
من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظرا الى وجه التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبيه وبالفرع
الاستعارة ظاهر الفساد وله لا معنى لقولنا مع التشبيه الاعتراف بالتشبيه ولا بناء اي المراد الاباء على الاستعارة
بل على انكارها ونسيانها والذهاب الى انه ليس هنا الا المشبه به وقوله لو اعطف على لا يبنوا
اي يسوغون ان يقولوا والفاء في فهم جواب لو اذ كانوا وهم مبتدأ خبره اقرب والى تسويغ متعلق به
والغرض انه لا خفاء في ان الاول هو البناء على الاصل دون الفرع فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل
كما في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا الا على الفرع مع انكاره كما في الاستعارة كانوا اقرب الى ان يجوزوا
ان لا يبنوا الا على الفرع اذ لا اصل ثمة وبني الكلام على ان مثل هي الشمس وانا شمس من باب التشبيه
لا الاستعارة وهذا يشكل بقوله طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال هو وان كان استعارة
لكن قوله يا سيدي وقال لا اخاف تغير رسمي اعتراف بالمشبه اعني الانسان المشبه بالبدر لانا نقول فاين
التشبيه ليصح قوله مع التشبيه الاعتراف بالاصل ولا محيص سوى ان يقال انه بتقدير كانه قال لا اخاف
تغير رسمي فاني بدر ورسم البدر ان يطلع ليلا كما في قوله فان تفق الانام قوله اي صادرتها
اي الاستعارة تلك الشروط حسنت الاستعارة وان لم يصادفها عريت عن الحسن وربما اكتسبت
الاستعارة بسبب قوتها قبحا وفيه رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة التصريحية والمكنية
دون التخييلية لانها وان كانت عند المصنف مبنية على التشبيه كالتصريحية والمكنية لكنها في غالب الاستعمال

الاستعمال لا لحسن الا تابعة للمكنية مساحال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه
المعتبر في المكنية من غير ان يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسها كما سنذكره وقوله وان لا تشمها
عطف على رعاية وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول للاستعارة ورائحة ثاني مفعول تشم ولذلك اي ولان من شرطها
عدم اشمام رائحة التشبيه يوصى لحسن في الاستعارة بالتصريح اي بطريق التصريح باسم المشبه به كما يقال الاستعارة
بالكناية ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا في نفسه معروفا فيما بين الناس وانما صح
الاستعارة التصريحية لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لغزا ووجه الشبه تعمية والغاز والتعمية
مصدر عميت معنى البيت اخفيته ومنه المعمى والالغاز مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب فنفي التعمية اضافة الى المعنى وفي الالغاز الى الكلام وقوله والا اي
وان لم يكن وجه الشبه جليا او معروفا خرجت الاستعارة الى التعمية وحسن الاستعارة ان روعي عدم اشمام
رائحة التشبيه وعريت عن الحسن ان لم يراع بان تشم رائحة التشبيه وانما اعتبر عدم اشمام الرائحة لانه لو زيد
على ذلك بان يبين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر او يذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان الاسود بسواد
الليل او بان يذكر وجه الشبه في قول المولى ولاحت من بروج البدر بعدا بدور منها تبرجها الكنان اي
من قصور مثل بروج البدر في البعد عن اعين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة بالكلية
ودخلت في باب التشبيه قوله كما اذا قلت اورد المثالين من الاستعارة التمثيلية وكان الاول ذكر مثالا
من المزوة كما اذا قيل في الحمام اسد وزيد انسان الخ وقوله رأيت عودا اشارة الى قول الشاعر وان من
ادبته في الصبا كالعود يسقى الماء في غرسه ورأيت ابلا اشارة الى قوله الشاعر الناس كابل مائة
لا تجد فيها راحلة اي المختار فيهم قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا يكون الا حقيقة
في تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون
وليست مع الاسم والخبر في موقع الحال او جملة مستأنفة قوله ثم اذا انضم اليها اي الى التخييلية المشاكلة
وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كما في قول الشاعر قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا
لي جبة وقميصا وبيان الاستعارة التخييلية التابعة للمكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق

ايديهم ان اسم الله استعارة بالكناية تشبيهاً له بمبايع من الناس الذين يبايعون احد بالايدي واليد استعارة
تخييلية للصورة الوهمية الشبيهة باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق الناس مشاكلة
وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله تعالى فانما هو في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم
على غيره تشبيهاً به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم ~~على غيره تشبيهاً به~~ واما في المكنية بان لا يطلق الاسم
الا عليه لكن لا على تعدد كونه كالمبايع فلا امتناع وقول المحشي كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم من غير
تعرض لقوله ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يدل على ما ذكرنا ومن سخيف الكلام ما يقال انه
يلزم من المشاكلة اي الازدواج اللفظي في يبايعونك انما يبايعون الله ان يكون هو سبحانه مبايعاً واذ لا بد
للمبايع من يد فيتوهم له سبحانه شيء كاليد وهو المخترع يطلق عليه لفظ اليد ويتم الاستعارة منضمة الى المشاكلة
بل المشاكلة الى الاستعارة لان الانضمام يكون من الجانبين او يقال ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى
استعارة تخييلية تابعة تنزيلاً له منزلة رسوله ثم اثبت له يد على سبيل التخييل ترشيحاً فقيل يد الله
فعلى تقدير ايهام المشاكلة قوله ولذلك اي ولان التخييلية لا يحسن ابلغ حال كونها غير تابعة
للمكنية استهجنت الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي لا تسقني ماء الملام
فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فان ماء الملام استعارة تخييلية حيث اريد به شيء مكروه شبه الماء المر
وقد انفهمت ايهام المشاكلة والازدواج بماء البكاء لكن ليس الملام شيئاً يشبه الماء ويتخيل له صورة وهمية
كالماء فان قيل تلك الحسن البليغ لا يوجب عدم الاستهجان اصلاً فلا يقتضي الاستهجان قلنا
لم يرد ان مجرد ذلك اوجب الاستهجان بل ان ماء الملام لم يقع من ذلك القبيل الذي ربما تحسن
وان وقع الاستعمال عليه كلسان الحال الشبيه بان ينطق واظفار المنية الشبيهة بالسبع وبالجملة
لا يظهر للملام مشبه بشيء له ماء مستكره كالعلقم او كوعاء ذي ماء آجن او كظرف فيه شراب
مكروه ليتخيل له صورة وهمية يستعار لها الماء ويترشح بذلك التشبيه وهذا بخلاف خفض جناح الذل
فان الطائر اذا وهن او تعب بسط جناحيه وخفضه فالقى نفسه على الارض فكذا الانسان اذا خضع
واستكان طأطأ من رأسه وخفض من يديه فحسن من ذلك اثبات الجناح للذل قوله ولان
الاستعارة مبناها على التشبيه تنقسم الى اقسام مطلق الاستعارة باعتبار حسية المستعار منه والمستعار له
والجامع وعقليتها وكانت الاقسام في التشبيه ستة واهمل ههنا ما يكون الطرفان حسيين والجامع مختلفاً بعضه

بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان فندر وقوعه
في الاستعمال وعدم ظهوره في الاعتبار في حق الاستعارة قوله من النوع الاول يعني استعارة
محسوس لمحسوس بوجه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان قوله تعالى
واشتعل الرأس شيباً فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي هو من
خواص النار فهي استعارة مكنية خالية عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار الشيب وفشوه في شعر
الرأس بسرعة وهو امر محقق محسوس وان ضم اليه بعض ما فيه فيقول وكيف ما كانت يكون استعارة
تصريحية تحقيقية وقعت قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر الشيب المشبه شبهاً بالنار في الانارة والاداء والبياض
النار احتاك لا يقال الاشتعال انما اسند الى الرأس فينبغي ان يكون هو المستعار له لانا نقول ان التمييز
فاعل في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعارة التصريحية من هذا النوع قوله تعالى فاخرج
لهم عجلاً جسداً حيث استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلق الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل قوله ومن
الثاني اي استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم شبه الريح
التي لم تتضمن فائدة من انشاء مطر او القاح شجر بالرجل الذي لا يولد له ثم ذكر المشبه واراد المشبه به
ادعاء فيكون استعارة بالكناية والجامع عدم ظهور النتيجة والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم
ويشبه ان يكون استعارة تحقيقية لا تخييلية لكن لا يكون مما نحن فيه لان المستعار منه ما في المرأة
من الصفة التي تمنع الحبل والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع انشاء مطر او القاح شجر
وهما عقليان قوله وكذلك اي مثل قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تعالى وآية لهم الليل
نسلخ منه النهار في كونه من قبيل استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي وتقريره انه شبه ظهور النهار
من ظلمة الليل لظهور المسلوخ كالشاة مثلاً من جلدته بجامع ترتب امر على امر وحصوله عقيبه ثم اطلق
لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق الاستعارة التبعية التصريحية وما يتوهم من انه استعارة بالكناية
بناء على ان المذكور ظهور النهار وهو مشبه والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به ففاسد ظاهر
لان مدلول السلخ كشط الجلد ثم ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينة نسبة السلخ اليه كانت
استعارة بالكناية والسلخ استعارة تخييلية ان اريد معنى وهمي للنهار شبيه بسلخ الشاة وتحقيقية
ان اريد به مجرد الاظهار والاخراج لكن ليس هذا من تقرير المصنف في شيء واعترض بانه لو اريد

ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم مبصرون دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الابصار
دون الاظلام فالوجه ما ذكره القوم انه استعير سلخ جلدة الشاة اي كشطها لازالة الضوء وكشفه من مكان
الليل وملقى ظله والتحقيق ان الظلمة هي الاصل والنور داخل عليها طارئ يسترها بضوئه واذا غربت الشمس
سلخ النهار من الليل اي كشف كما يكشف الشيء عن الشيء الطارئ عليها الساتر له فجعل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه واجيب بانه من باب القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء
النهار او المراد بضوء النهار تبرزه وانكشافه او زواله كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
اي زائل ذكره المرزوقي ثم ان السلخ يكون عبارة عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام
والاوجه ان مراده انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اتى في ذلك اثر من عبد
القاهر اخذا من قولهم سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجته لان سلخت الاهاب عن الشاة بمعنى نزعته
على ما فوقه الى غيرها ويقع النادر لانها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في
هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شان
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا
وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة وربما يرجح هذا بان اذا الفجائية انما
يحسن على هذا التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاءه دخول الليل بخلاف قولك نزع ضوء الشمس من
الهواء ففاجاءه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز ففاجاءه الانكسار وبان الشيء انما يكون آية اذا
اشتمل على نوع استغراب يفتقر الى زيادة انتقاد وذلك في مفاجأة الظلام بعد ظهور النهار لا بعد انقضائه وبان
التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى افهام العامة
عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء فيستره بمنزلة
لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور النهار وكان الانسب
اظهار النهار واظهار المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر قد يتوهم ان الضمير عائد
الى الطرفين وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين في المستعار له وهما ظهور النهار وظلمة الليل
او في جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب احد الامرين اللذين هما ظهور النهار و

او المسلوخ وظلمة الليل او الجلد قوله وكذلك من النوع الثاني قوله تعالى فجعلناها حصيدا اي الارض
المزخرفة المزينة المذكورة في قوله تعالى حتى اذا اخذت الارض زخرفها وازينت حصيدا اي محصودا اي
حصد الزرع وقطعه كان لم تغن بالامس اي كان لم تلبث في الزمان المتقدم الوجه شبهت الارض المزخرفة
المزينة بالنبات الغض الطري الذي يحصد ويستأصل ثم افردت الارض بالذكر واريد به النبات الغض
ادعاء بقرينة نسبة الحصاد الذي هو من خواص النبات اليه فيكون استعارة مكنية والحصيد تخييلية ترشيح قوله
وكذلك قوله تعالى فجعلناهم حصيدا خامدين اي جعلنا اهل حضور قرية باليمن حين قتلوا نبيهم فسلط الله
عليهم بختنصر حتى قتلهم جميعا بمنزلة النبات المحصود والنار الخامدة في الهلاك فههنا استعارتان بالكناية
بلفظ واحد هو ضمير جعلناهم حيث شبه بالنبات وبالنار وافرد بالذكر مرادا به المشبه بهما اعني النبات والنار
ادعاء بقرينة ان نسب اليه الحصاد الذي هو من خواص النبات والخمود الذي هو من خواص النار واقتصر المص
على البيان في الخمود لسبق بيان الحصاد في الآية المتقدمة فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثل
هم اسود وهم صم بكم عمي دون الاستعارة قلت جمع خامدين جمع العقلاء يأبى التشبيه اذ ليس لنا قوم خامدون
يعتبر تشبيه اهل القرية بهم اذ الخمود من خواص النار بخلاف الصم فانه يجعل بمنزلة هم كقوم صم وكذا يعتبر
حصيد بمعنى محصودين على استواء الواحد والجمع في فعيل بمعنى مفعول ليلايم خامدين ثم يعتبر تشبيه هلاك
القوم بقطع النبات وخمود النار فيكون ههنا استعارة تصريحية تبعية في الموضعين قوله ومن الثاني
قوله تعالى يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا فان الرقاد مستعار للموت والجامع عدم ظهور الافعال والاول عقلي والثاني
كون الظلام ظلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص بالموت يقال بعثه من نومه ايقظه وبعث الموتى
حشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في الموت اقوى منه فالاولى انه البعث الذي
هو في النوم اظهر واشهر واقوى بحيث لا شبهة فيه وبالجملة فالاستعارة تحقيقية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى
الرقاد وتبعية ان جعل اسم مكان وقدمنا الى ما عملوا اي اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال والاستعارة تحقيقية
قيل تبعية طرفاها والجامع كلاهما عقلية فان المجيء من قبيل الحركة وهي حسية قلت المستعار منه ليس مجرد المجيء
الذي هو الحركة بل مقيدا كونه لمن قدم بعد مدة ولهذا قد يذهب الى ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك
ملهوف ح ولا ما يشبه القدوم من فتق ثلث حال هولاء اعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واعانة ملهوف وقرى
ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم

وتقعد في تسعدها ومرتفعا لكل بمرتق قوله سنفرغ لكم ايها الثقلان اي الانس والجن سميا بذلك لثقلهما على الارض
احياءً واحواتا او لرزانة رأيهم وقدرهم او لانهم مثقلان بالتكليف شبه الشروع في الجزاء المجرد من غير شروع
في فعل آخر بناءً على انتهاء امر الدنيا وشئون الخلق بالفراغ الذي هو الخلاص من المهمات المتنع في حق الله تعالى
لانه لا يشغله شان عن شان فجعل فراغا واخذ منه سنفرغ لكم استعارة تبعية تخرجية كانه قيل سنتجرد
لجزائكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى فقوله الفراغ ابتداء في ترشيح استعارة وهو الخلاص الفراغ
بينهما وانه لا يشغله اعراض جدا اعراض وعز سلطانه الفراغ في الفراغ وذلك اشارة الى بعض وحدة
بيانا للجامع اي كون الفاعل بصفة ان لا يأخذ الآن امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ في تجرد الجزاء
قوله وهو ازتغيظ يكاد تميز من الغيظ صفة جهنم اي ينقطع ويتفرق غيظا عليهم جعلها الشدة اشتعالها بهم كا لمغتاظ
عليهم وكذا سمعوا لها تغيظا وزفيرا شبه صوت غليانها بهم بصوت المغتاظ وزفيره وهو صوت يسمع من جوفه
يوهم انه نار وللفار حالة شبيهة بالحالة التي تجدها الانسان من نفسه عند غليان دم قلبه تقصدا الى الانتقام
فاستعير لها لفظ الغيظ والتغيظ استعارة تخييلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المغتاظ في تشديد
الامر على الغير وقصد ايصال الضرر اليه وهي مكنية قوله سكت عن موسى الغضب استعارة تبعية مبنية على تشبيه
سكون الغضب عن قصد الانتقام بسكون اللسان عن الحركة الى الكلام والجامع الامساك عن حالة مشتملة
على نوع حركة الى تركها مشتملة على نوع سكون نفي قوله والجامع هو ان الانسان له نوع تاج حيث اعتبر
من الجامع جانب المستعار له فقط والاستعارة تبعية تخرجية تحقيقية قوله ومن الرابع اي استعارة محسوس
لمعقول استعارة القذف وهو حسي لان معناه الرمي بالجسم الصلب لا يراد الحق على الباطل هو عقلي والاستعارة
الدمغ وهو حسي اذ معناه كسر الرأس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاوة لاذهاب الباطل واعدامه
لان الدمغ في الغالب يؤدي الى زهوق الروح نفي الاية استعارتان تخرجيتان تبعيتان ومعنى بل
اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب اي بل من شاننا ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على
الباطل الذي من عداده اللهو نمحقه ويغنيه فاذا هو زاهق اي هالك من الزهوق وهو ذهاب الروح وقوله
مستهم البأساء استعارة تبعية شبه اصابة البأساء ووصولها اليهم بالمس الذي هو دخول الجسم الى الجسم
بحيث لا يكون بينهما فاصل وتعبر عن المستعار له بناسان الشدة اخذا بالحاصل وكذا ضربت عليهم الذلة
بمعنى احاطت بهم احاطة الخيمة او التصقت بهم من ضربت عليه استعارة تحقيقية تصريحية وكذا وزلزلوا اي انزعجوا ازعاجا
تبعية

ازعاجا شديدا بما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع بما تؤمر اي بالامر او بما تؤمر به اي فاجهر به يقال
صدع بالحجة اذا تكلم بها او فاتن الامر ابانه لا يتجلى او افرق بين الحق والباطل وكذا او اذا رأيت الذين
يخوضون في آياتنا اي بالتكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير
الضمير بالنظر الى معنى الآيات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يهيمون فاستعارة الوادي
اصلية والاستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر هام على وجهه ذهب من العشق وغيره وذلك ان اكثر كلام
الشعراء خيالات وخيالات لا حقيقة لها وجهالات لا رخصة لها مثل التشبيب بالطبع وتمزيق الاعراض وقدح
الانساب والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومدح من لا يستحق بالابحق واقتصر على التفريع بكون المستعار منه
في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا للعلم بكون الجامع عند كون الطرفين عقليا لا يكون الا عقليا وهو الجامع
الامثلة ان كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا الكلام اعني كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة
الى البعض يكون للتاكيد وان كانت اشارة الى استعارة الخوض والوادي والهيمان فلا تكرار ولم يتوقف
في شيء من الامثلة للجامع لظهوره قوله ومن اي حسي الى استعارة معقول لمحسوس استعارة الطغيان لكثرة
الماء واستعارة العتو لكثرة الريح وشدتها واستعارة الاحياء لاظهار النبات وتحو والكل تبعية النقل
سوى العتو فانهما في الصفة واما جعل الاستعارة المنبذوراء الظهر وهو حسي للتوسع للغفلة وهو عقلي من الاستعارة
المعقول بالمحسوس فهو ظاهر منه او من الاصحاب فقوله تعالى انا لما طغى الماء اي جاوز حده المعتاد حملناكم
اي آباءكم وانتم في اصلابهم في الجارية اي في سفينة نوح عم الجارية على وجه الماء والاصل الطغيان العتو
مجاوزة ذوي العقول الحد ومعنى صرصر شديد الصوت او البرد ومعنى عاتية شديدة العصف كانها عتت على خزنتها
فلم يستطيعوا ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا ردها قوله تعالى فنبذوه اي الميثاق وراء ظهورهم اي لم يراعوه
ولم يلتفتوا اليه وهذا معنى التوسع للغفلة وهذا كما يقال في نقيضه جعله نصب عينيه والقاه بين عينيه وقوله
فاحيينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء المتسبب الاشجار والثمار والزرع بلدة ميتا اي ارضا
لا ماء فيها وتذكير الوصف بتاويل البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اي كثير البركة
والنفع لكن تغييره باظهار النبات في الاشجار والثمار ويكون معنى انبتنا به جنات لكن يتكرر التقديم الان يقال
ان اظهار النبات يكون بعد تحققه الذي هو معنى الانبات قوله ولعل اي البعض نظرا الى اجمالا ففي
كل ما هو من قبيل الاستعارة التبعية واما تفصيلا فلان جعل المستعار له في نسلخ منه النهار ظهور النهار من ظلمة

وان اشجار والثمار واستفادة
الانشار ومعناه الاحياء ايضا
لاظهار النبات م

الليل قول عبد القاهر ولعل المختار عنده انه ازالة ضوء النهار من الليل ولان قوله الم تر انهم في كل
واد يهيمون وقوله تعالى فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيل اشبه من ان يعتبر مجازا في مفرداته ولان المجيء حقيقة
انعدام ضوء النهار فلا يكون حسيا والقدوم مجيء مقيد بكونه للمسافر من بعيد وهو حركة فيكون حسيا لا عقليا
والعدو تحركت بيته ليس بحسي والتبليغ تكلم مخصوص فيكون حسيا والاظهار ابيان عقلي لا حسي واما الحسي
اثبات قوله الفصل الرابع تبيع بقوله من فصول المجاز لبعد العهد وطول الفصل فلا مضرع في ان
الحكم هو الاعراب نفسه وان مرجعه الى حكم للكلمة هو ان يكون المجاز هو ذلك الحكم الذي هو النوع في المثال
الاول هو النصب في الثاني والجر في الثالث وعلى هذا القياس يكون الرفع في وسيع بالجهلات والا انهذا
اللاي احقرا الوعى والنصب في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق مجازا ولذا اما لو جعل حكم الكلمة
دون ان يقول للاسم وقد يجعل صفة للكلمة التي تغير اعرابها كلفظ القرية وربك ومثل وان فيكون الكلمة
منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره بهذا الانتقال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة يكون الكلمة
كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب والجر وبالجملة ما يكون لاجل حذف
كلمة يسمى مجازا بالنقصان وما يكون لاجل اثباتها يسمى مجازا بالزيادة ومعنى الاستغناء الواضح هو ان يكون
المعنى بعد اثبات الكلمة في غنا للمعنى قبل اثباتها في غنا بالكلمة فان معنى ليس كمثله قبل زيادة الكاف
نفي ان يماثله شيء بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد اثبات الباء هو معناه قبل اثباتها
لكن مع زيادة تاكيد وهي ليست في الغنا بالكلمة وبل الاستغناء عن الباء واضح لان التاكيد غرض صحيح
لابد في افادته من لفظ يدل عليه فهو في النفي مثل ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب
مناقشات مثل انه يصدق على المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت عن حكم لها اصلي هو الاستعمال في
الموضوع له وعلى اليوم مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسبت النصب لاجل حذف كلمة لابد من معناها
وهي كلمة في وانها لا يتناول المجاز بالحذف لا الاثبات فيما يكون الاعراب باطلا وحرف لولاكنه لكن المقصود واضح
تقوله عند السلف لابد والا قاله حال من المبتدا اعني هو او متعلق بما ينبئ الحكم بين المبتدا والخبر متوضع الاثبات
وقوله فالاصل وجاء امر ربك لظهور استحالة المجيء على الله تعالى لانه حركة من مكان غائب الى مكان حاضر
وقوله فالاصل واسال اهل القرية لظهور ان ليس المسؤول هو الارض والجدران وان احتمل ان يخلق الله تعالى
فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه لا مجاز لان القرية مجتمع الناس من قرأت الماء جمعته فيه فرعها

فرعها غلط في اللغة لان مجتمع الناس غير الناس وفي الاشتقاق لان لام قرية ياء ولام قرأت الماء
همزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو كان الكلام من رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فيقول لصاحبه واعظا ومعتبرا سل القرية عن اهلها وما ذا صنعوا كما يقال سل الارض من شق
انهارك وغرس اشجارك فلم يكن من الحذف في شيء قوله فالاصل ليس مثله شيء لظهور ان الغرض نفي ان يماثله شيء
وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون مثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان
له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانه اذا
نفي المثل عن يماثله وعن يكون على اخص اوصافه كان نفيا عنه كما في مثلك لا يبخل قصدا الى نفي البخل عنه
فلا فرق بين قولك ليس كالله شيء وقولك ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها ولا يقدح في مثل هذا
الكلام ان المثل ليس بل يستعمل فيمن له مثل ومن لا مثل له كما يقال بل يداه مبسوطتان بمعنى انه جواد من غير تصور يد
ولا بسط لها وقولهم هسك انه يفعل كذا بمعنى حسبك من غير فرق فالباء زيادة محفضة غيرت الاسم من الرفع الى الجر
وكذا كفى بالله يعني كفى الله قوله وراي في هذا النوع لا ارى له ههنا رايا ينفرد به ولا ابهام يكون على السلف
لا عليه لانه ان اراد التردد في اطلاق اسم المجاز على هذا النوع فلا وجه له لانه شايع ذايع سواء كان بالمجاز
او الاشتراك وان اراد انه ليس من اقسام المجاز المقابل للحقيقة التي هي الكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف
ايضا لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا الحد شاملا له لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه عندهم ايضا
على اختلاف عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول
واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع والى غيره كتقسيمهم المجاز الى اللغوي والعقلي بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز
كما يقال المستثنى متصل ومنقطع وما نقل من تسمية هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعيد
نقصان منه او زيادة تغير المعنى والاعراب الذي اليه بالكلية ولا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا استعمال في غير
الموضوع له قوله الفصل الخامس في المجاز العقلي هو الكلام الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم
واستقر في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام لنوع تاول بل افادة بخلاف ما عنده لا بواسطة وضع واضع وقد
بسط القول
الكلام في فوايد القيود غاية البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد وجد المحدود ومعنى عكسه انه اذا انتفى انتفى المحدود
فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الجاهل انبت الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع
لكونه على خلاف العقل في نفس الامر مع انه ليس مجاز عقلي بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما يقال ان الله

مجاز لغوي غلط وما صدق الحد على نحو كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لا لاشتراط ما ثبت عند العقل لجواز
ان يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ويهزم الامير بنفسه الجند مع انه مجاز عقلي فلم يكن الحد منعكسا واعترض صاحب الايضاح
بان الا نسب بطلان طرده بما ذكر ثم وجه بقوله بقرب من ان ذلك لظهور ان الى الحال انما يقول عن اعتقاد لا عن تاويل
ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معناه ما يقتضيه العقل ويحكم به
لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه مطابقا كان او غير مطابق ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى والجواب
ان المفهوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لا مكان تعقل الكواذب الا ترى
ان يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند العقل فيكون لقوله خلاف ما عند
المتكلم فايدة بان خرج قول الجاهل انبت الربيع البقل ودخول قول القائل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند
من التاويل فايدة بان خرج قول الجاهل وخرج قول الكاذب جاءني زيد مع علمه بانه لم يجئ ولا يكون
هذا من التكرار في شيء لان كل من القيدين فايدة لكن لما ذكر قيد خلاف ما عند المتكلم اولا اسند اخراج
قول الجاهل اليه وان امكن اسناده الى قيد التاويل المذكور ثانيا او كان معنى قوله لئلا يبطل طرده بما ذكره
لئلا يخرج مثل قول الجاهل ويبقى قوله لغرض التاويل مخصوصا باخراج قول الكاذب قوله ولذلك اي
ولان المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل لم يحملوا اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي
على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا غلبة ظن بان قائله لم يقله عن اعتقاد بل يحمل على انه حقيقة لكنه
كاذب بمعنى عدم مطابقته الواقع فقوله او غلبة ظن معطوف على علم اعطف منفي على منفي ثم
يفيد انتفاء الامرين العلم وغلبة الظن مثل لا يطيع منهم آثما او كفورا بخلاف ما لو قدر او ما لم يغلب ليكون
عطف نفي على نفي فانه لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير احد النفيين لا يحمل على المجاز كما لو انتفى العلم
وتحقق الظن او بالعكس قوله كلها لم اصنع برفع كلها على انه مبتدا ليفيد عموم النفي بخلاف ما لو نصب على انه
مفعول لم اصنع فانه يفيد نفي العموم وهذا ما قال الشيخ لو نصب كلها يكون مبتداء ولم اصنع خبره وكان النفي
عاما واستقام غرض الشاعر فانه نفى من جملة الذنوب ولو نصب كله يكون مفعول لم اصنع وكان
النفي نفيا للعموم وهو انه لا ينافي اثباته بعض الذنوب فلا يتم غرضه وتمام تحقيق هذا في شرح التلخيص الفن
المفصل الموعد من الشعر والتنازع الشعر حوالي الراس وعن في تنح بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن
طبق اي بعد طبق وحقيقته متجاوزا عن قنزع ومتباعدا عنه جذب الليالي مضيها واختلافها في الاساس جذب الشهر

والفصل لبحرص الليا بامرقو بيا انبعه
متعلق بابتدا وصيرورة الفعل الى الابعة

الشهر مضت عامته وابطئ اي اسرعي حال بتقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون التفاتا وفي
اي ابطئ ان شئت او اسرعي ايتها الليالي فانه لا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي الافكار
الانكشاف والفراق اعني حين متعلق بقول ابي النجم وقوله لكونه بدلا من قوله لقول ابي النجم والمعنى لقوله
ميز عنه جذب الليالي والعايد الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني في ان استدلوا على كونه مجازا بالقول الاول
جعله تابعا له وهو قوله افناه اي ابا النجم او شعره سه قيل الله اي قوله وحكمه واراك الى ستر كانها
الشمس افقا هو افق الغرب فارجعي اي افق المشرق والطلوع منه وقول الشيء هو صفة لقوله من قوله قنزعا
اي قنزع ابي النجم من ان يريد ويقصد حمل ميز عنه جذب الليالي على ظاهره الذي هو كون الفعل بتميز الشعر عن الراس
هو جذب الليالي قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يمتنع طرده وذلك لتشارك الانتفا ثبوت الانفعالين
في العقل وضمير كونهما للفاعلين اعني كسى الخليفة وهزم الامير قوله وانما قلت لغرض من التاويل لتحترز به
عن الكذب بمعنى الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو راي الجاحظ او لا
كما هو راي النظام واما الكذب بمعنى ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر فقد خرج بقيد خلاف ما عند المتكلم الظاهر
انه يريد بالكذب ههنا ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر سواء كان مخالفه الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا ياول
في كلامه ولا ينصب قرينة على انه خلاف الظاهر بل يرتكب كل صعب ذلول لترويجه واولت تعقبت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع وحقيقته ان التاويل ههنا تطلب ما يؤول اليه
الكلام او الحكم من الحقيقة او تطلب الموضع الذي يؤول اليه من العقل بمعنى انه من العقل في اي موضع يكون
من المواضع التي ينبغي لتعرفه اليها وما ذكر ههنا من الاحتراز بالتاويل عن الكذب يظهر ما ذكره بحث
الاستعارة من انه لا اختصاص للتاويل بمفارقتها للدعوى الباطلة بالتاويل والكذب بنصب القرينة
قوله وانما قلت افادة خلاف يعني اذا ادعي ان الفعل كان ثابتا مثلا موضوع بحسب اللغة لمعناه مقرونا
بشرط الاسناد الى القادر المختار او وضع بحسب عرف عام او خاص لذلك كان استعماله في غيره مثل انبت الربيع
كان مجازا لغويا بمعنى الاسناد الى الوضع لغة او شرعا او عرفا لا عقليا لكونه متعديا عن الموضع الاصلي بحكم الوضع
مع انه يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لغرض من التاويل هو تشبيه الربيع بالقادر في تلبس
الفعل به فلا بد من الاحتراز عنه بقيد افادة خلاف ما عند المتكلم بكونه لا بواسطة وضع واضع فان هذا بواسطة
وضع اللغة على ما ادعي او بواسطة وضع العرف على ما عرف والمجاز العقلي يجب ان لا يكون افادة الخلاف فيه

وتاولت

بواسطة شيء من الاوضاع على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا العاطفة على تقدير ان افادته للخلاف بواسطة
العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع لغوي ان ادعى ان انبت كذلك ادعى ان التركيب الاول وضع لذلك بخلاف ما لو قيل النفي
لا بملاحظة الوضع فانه لا يدل على عموم كما لا يختص بالوضع اللغوي بناء على تبادر الفهم عند اطلاق الوضع قوله
ولاجل هذه الصورة وهي اطلاق ادعى ان مثل انبت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر المختار ح يكون مثل انبت
الربيع مجازا لغويا لا عقليا لكون اللفظ مستعملا في غير الموضوع له لغة احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي لا لغوي
الى بيان انه لم يجب في اللغة موضوعا للاستعمال في القادر المختار ليثبت ما هو شرط المجاز العقلي فههنا بحثان الاول
تحقيق هذا الشرط انما يتم بعد بيان انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشيء من الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة
لان هذه الصورة التي يجب الاحتراز عنها هي ان يدل هذا الوضع لغة او تركيبا عرفا الثاني انه لا وجه للاحتراز
عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار ثابت في حكم العقل سواء انضم اليه حكم الوضع او لا يكون فيكون المستعمل
في غيره مجازا عقليا لتعديته عن مكانه الاصلي بحكم العقل وان انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون مجازا لغويا ايضا لتعديته
عن مكانه الاصلي بحكم الوضع ولا منافاة والجواب ان العرف في الوضع هي اللغة فانتقد […] البيان […] انه
يمكن اجراؤه في سائر الاوضاع لتشاركها في وجوب النقل او ما يجري مجراه على ان الكلام […] اللغة فيكفي علم
الوضع اللغوي الا ترى الى جزمهم بكون الاسد في قولك للحمام اسد مجازا مع احتمال ان يكون موضوعا له
[…] عرفا وعن الثاني ان الاصطلاح جرى على جعل المجاز العقلي مقابلا للغوي دون […] لو وضع اللغة […]
لغويا لا عقليا وان كان متعديا عن مكانه الاصلي بحكم العقل ايضا قوله وحكم العقل لما كان […] ان يتوهم انه لا بد للفعل النسبة
من مؤثر قادر فيكون […] الى القادر من لوازم الفعل […] موضوعة لذلك فيكون التسمية الى القادر المختار معتبرة في مفهومها
ولم يتعرض رواة اللغة لثبوته بحكم العقل من غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان ذلك ثابتا بحكم العقل لم يحتج
الى اشتراطه في الوضع لكون العقل كافيا […] حكم العقل دليلا على عدم اشتراطه في الوضع ولو لم يجعل دليلا على ذلك
فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على الاشتراط هذا بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من مؤثر قادر والا فهو غير مسلم عند
المحققين لجواز ان يكون الفعل من قبيل المولدات […] بان يكون صدوره عن القادر بواسطة فعل
لا يكون موصوفا بالعرض كصدور الاحياء عن الله تعالى بواسطة […] الحب والاشياء بواسطة […] الغذاء
والانبات بواسطة الربيع وهذا على رأي المعتزلة حيث يجعلون صدور بعض الافعال بطريق المباشرة كالاعتماد
عن الجسم والبعض بطريق التوليد كالحركة عنه […] بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد ان يوجب الفعل لفاعله

فعلا اخر قوله ومنها بحث اخر وهو انه لو سلم انه لا بد للفعل من مؤثر قادر وانه لا يجوز صدور الفعل عن
المؤثر بالطبع كحرارة النار وبرودة الماء فلا نسلم ان كل ما اسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون مؤثرا بل يطلق […]
كحرارة النار وبرودة الماء او بياض الجسم وسواده وان كان بايجاد القادر المختار قوله ومنها ان نحو قولهم فعل
الربيع النور اي الزهر لما كان بطلان كون لفظ فعل موضوعا للاستعمال في القادر المختار اظهر منه في انواع الفعل
من مثل انبت وابنى واشباه ذلك اورد البيان فيه ووقع بصدره لكون اسناده الى فاعله اكثر اي كونه
حقيقة لا مجازا اظهر وذلك كقولك فعل النار التسخين وفعل الماء التبريد وفعل السقمونيا تليين الابدان
واسهال الصفراء الى غير ذلك من الامثلة فان جعل هذا […] الوضع بعيد جدا بخلاف مثل انبات الربيع
واحيا والاكثار واشباهه كثرة الغذاء فان ادعا كونه على خلاف الواقع وضع اللغة ليس بهذه المثابة من
البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويفعل مثل قولك فعل الربيع بالبدن ما فعل بالشجر وقول ذي الرمة […]
[…] ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر
لكن ادعاء ذلك اي كون نحو فعل النار كذا وفعل الماء كذا وغيره مجازا لغويا بناء على كونه مستعملا في غير
الموضوع له لغة مقبول ومبعد عن الانصاف قوله ومنها ان نحو خلق واحيى يعني لو كان حكم العقل بانتساب
الافعال الاختيارية الى القادر المختار دليلا على كونها موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان حكمه بانتساب الافعال
الغير الاختيارية الى غير القادر المختار دليلا على انها موضوعة للاستعمال في غير المختار لعدم الفرق وهذا ما لم يقل
احد قوله ومنها وجه اخر لم يذكره لشهرته وهو انه لو كان وضع الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا فعل بالاختيار
[…] او فعل بالاضطرار تناقضا قوله وسمي عقليا لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع اشارة الى ان […] اللغوي
ههنا المنسوب الى الوضع دون العقل سواء كان وضعا لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا قوله ولكثيرا ما
يسمى اي في كثير من الاحيان يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالاسناد دون اللفظ لظهور ان ليس شيء من كلمات مثل انبت
الربيع مجازا وانما المتعدي عن مكانه الاصلي هو الاسناد اي الحكم ولهذا اختار صاحب التلخيص جعل الحقيقة والمجاز
العقليين من اوصاف الاسناد دون الكلام وكثيرا ما يقع مجازا في الاثبات لتعلقه باثبات الفعل للفاعل وكان
هذا بالنظر الى الاعم الاغلب والا فقد يكون في النفي كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكقولك […]
[…] في الاثبات […] يا هامان ابن لي صرحا […] وكقولك ليت النهر جار ولعل النهر
[…] وما اشبه ذلك على انه اذا حققت وجدت هذا الكلام عائدا الى الاثبات لا الى الاسناد […]

وانّا آكل فان معنى ابن لي صرحا الطلب منك ان يبني صرحا وعلى هذا القياس واما النفي فلانه انما يكون مجازا اذا قصد
اثبات ذلك المنفي مثل عدم الربح في فما ربحت تجارتهم وعدم النوم في وما نام ليلي والمراد به نحو ربحت وسهر على ما قال
صاحب الكشاف انه اسند الخسران الى التجارة على المجاز العقلي حتى لو قيل ما ربحت التجارة وانما ربح التاجر وما نام
الليل بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء والاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد اسناد النفي لا نفي الاسناد قوله
وليس من واجبات هذا المجاز ان يكون الملابس الاصلي للحكم معلوما كما تجرد العقل بمعنى ان حكم العقل باشتباه صدور الفعل
عما اسند اليه كما في انبت الربيع فان العقل يحكم بان الملابس الاصلي لهذا الحكم ان يسند الى القادر المختار ويمتنع ان
يسند الى الزمان الذي هو عند المحقق موهوم سيما ما يكون له امتداد كالوقت المسمى بالربيع بل ان استقلال العقل
في علمه بالملابس الاصلي للحكم بامر لغو بشرط ان يكون غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كسى الخليفة الكعبة
وهزم الامير الجند حيث لا يمتنع صدورها عن المذكور بحكم العقل بل بحكم العادة جاز ان تستعين [illegible]
علم معلومية الملابس الاصلي بنفس العقل المجاز عن ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا مجرد كونه غير ضمني
سواء علم بنفس العقل او بغيره كما ان معنى كونه لغويا ان لا يكون عقليا بمجرد كونه غير ضمني عائدا الى الوضع سواء
كان عائدا الى وضع اللغة او الشرع او العرف كما سبق فمراد الماصل ان ليس المحل له يكون هذا عقليا اي علم
بنفس العقل كما انه ليس معنى كونه مقابله لغويا ان يرجع الى نفس وضع اللغة قوله ولكن الاولى [illegible]
تمييز احد القسمين عن الآخر والا فالاول حكمي والثاني ايضا قوله واعلم ان هذا المجاز يعتبر ان اقسام المجاز العقلي
باعتبار حقيقة المحكوم به والمحكوم له ومجازيتهما لغة اربعة لانهما اما حقيقيان او مجازان او مختلفان في الكلام
فيه واقع غاية الوضوح الا انه لما كان المجاز صفة للكلام والمحكوم به يحتمل ان يكون جملة مثل زيد صام نهاره او نهاره
صائم لزم القول بكون الجملة حقيقة ومجازا او مجازا وضعيا ليتم الانحصار في الاربعة والاظهر ان المراد الحكم
الذي في نهاره صائم او صام نهاره لا الذي فيما بين زيد والجملة ولهذا جعل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية
او المجاز العقلي هو الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان او الحيوان جسم لا يجعل
حقيقة ولا مجازا وتمام التحقيق له ان المص وان فسر المجاز العقلي بالجملة المفاد بها خلاف ما عند المتكلم
لكنه لم يجعل من ذلك اثبات الجملة وصف الفاعل او المفعول بالمصدر مثل رجل عدل ووصف الشيء بوصف
صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم والنسبة الاضافية او الايقاعية مثل شقاق بينهما ومكر الليل
والنهار ويا سارق الليلة اهل الدار واعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو [illegible] الليل

واجريت النهر وجعل غير الفاعل تمييزا في موضع الملابس الفاعل مثل شر مكانا واضل سبيلا وامثال
ذلك في كلام البلغاء والمراد بالجملة والكلام ليتم من ان يكون بطريق التوضيح كما ذكره سابقا او الاستلزام كما في بعض الامثلة
حتى انه يتناول مثل شتى العموم الاستلزام جعلها محكومة قوله واعلم ان هذا الاستدلال لمجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام
رب العرب اشارة الى الرد على من زعم انه لا مجاز في القرآن اصلا او انه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في شيء من الكلام
فضلا عن كلام الله تعالى ثم انه لم يقف على مجرد وقوعه في كلام الله بل ذكر انه كثير الوقوع قوله فما ربحت تجارتهم
ترشيح للاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى واسناد نفي الربح
الخسران الى التجارة مجاز لانه ملابسها الفاعل الحقيقي الذي هو اصحاب التجارة او لكونها السبب في الربح وعدمه وكذا اسناد
زيادة الايمان الى الآيات لكونها السبب الاولى مع ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وعلى ما ذكر المص العلم بالالباب
والاظهر انه ايضا سبب لكنه سبب اقرب وكذا اسناد ايتاء الاكل الى الشجرة اي ما كولها وثمرتها الى الشجرة التي هي سبب
مادي مع ان الفاعل حقيقة هو خالق الشجرة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب اي اثقالها والاتها من السلاح والكراع الى
الحرب لكونها السبب الصوري مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا اسناد اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الدفائن
او الاموات حين تحمل بالتحريك فتلقى ما فيها الى الارض لكونه المكان او السبب المادي مع ان الخالق الفاعل هو خالق
الارض وانما قال خالق الارض وخالق الشجرة بيانا ما تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما اعتبره صاحب الكشاف
حيث قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت
تجارتهم والمراد تلبسه به في كونه من ملابسات الفعل على ما قال قد استعير الاسناد عما هو له لغيره لمشابهته اياه في ذلك
الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة والنوع تشبيه هذا المماثلة
مجال للاستعارة لا ان يكون مجازا او استعارة في شيء من الطرفين وقوله باسناد الفعل في هذه اي هذه الآيات كلها الى غير ما هي لها
اي الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل لكن الا ان يتعلل عند المتكلم لانه المعتبر في تعريفه على ان زيد وما في كان
كافة وزايلا حال من هذه مسندا الى الحكم الاصلي والعائد ضمير فيها قوله ولا يختلج في ذهنك نظرا الى كلامه انه لا بد للمجاز
رفعا كان او عقليا من حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع له او في ما هو له لا يستدعي الا وجود الموضوع له او ما هو
لا الاستعمال فيه بل ربما لا يستعمل فيه قط ويكون فائدة الوضع التمكن من الاستعمال فيه او توقف فائدة المجاز عليه فلهذا
حمل قوله بدون حقيقة على معنى بدون موضع اصلي بحكم الوضع في المجاز الوضعي وبحكم العقل في المجاز العقلي اذا استعمل اللفظ
فيه كان حقيقة والدليل على هذا قوله فلا يجوز في الامثلة المذكورة ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا اثبت

الافعال

استندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام الرد على الشيخ عبد القاهر حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت
تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وجهني هواك ويزيدك
وجهه حسنا ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع
اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له
من فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالحق ما اعتقد
النظر معا بالنزع في وجوب تحقق فاعل حقيقي يكون الاسناد اليه حقيقة واقام الدليل عليه جعل نفسه وجها واخلافا
وبقي الفاعل الحقيقي في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان ما ذكره الشيخ عبد القاهر ذهول عن تقدير ان ما في تحكيم الفعل ذلك
وبسط الكلام فيه غاية البسط وانا اظن ان كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصد الكلام اذ ليس القصد بهذا الى القدوم
ويصير ابل الى القدوم والصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس الموجود ههنا اقدام وتصيير
حتى يطلب له فاعل وانما هو متوهم ومقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير قوله يكون اي المجاز تعبيرا
عنها اي عن تلك الحقيقة والجملة وصف سببي لحقيقة وفي بعض النسخ تعبر عنها وهو ظاهر وجعلها صفة مجاز
بعيد وقوله ولا يجوز نهي في ما عطف على لا يختص وان لا يكون معمولا لكون لكنه حكم الفعل لرجحان الحكم لكلف
على لا يجوز فيها اي في هذه الامثلة وقوله فاي ما شئ ما مفعول ارتضى وان رفع فبمبتدأ والعائد محذوف وان كان قوله
اليه كفاية اي ايماء الى ارتفاع الفعل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو اي المكان الاصلي اي ذلك الذي
ارتفاع الفعل لصحة اسناد الفعل اليه وقوله واذا ارتضى تفصيل وتفسير لقوله فهو ذاك وجواب قوله اذا ارتضى
قوله فعل اصل الكلام وجواب قوله واذا ارتضى في اقدمني واذا ارتضى في يزيدك قوله فعل فاعل اقدمني ذلك
اي النفس وفاعل صيرني ويزيد هذا اي الله تعالى قوله وصيرني هواك من ابيات لقد انفتني شوقا وكما ينقضي
لي الاجل فحبيك على بذا بك منك لما فاتت الحيل وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل فان سلمت لكم نفسي لما لاقيته جلل
وان قتل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل والابيات واللام في لحيني متعلق بيضرب والمعنى صيرني هواك بحيث
الهالك وهو انه يضرب المثل في الهلاك في هواك فالواو زائدة في ثاني مفعول صيرني تشبيها بالحال او الواو للحال والحال
قائم مقام المفعول دال عليه اي صيرني هواك مضروبا بي المثل في الهلاك ومن روى بكسر الباء جعله بدلا من في قوله

وقوله يزيدك في موقع الصفة لوجه والبيت لابي نواس فمن مثلي يعرف سناها او المتنبي لابن العدل قوله
اقدمتني نفس احتراز عن جعل افعال العباد بخلق الله تعالى وفي قوله اي قدمت اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر
من انه ليس ههنا الا القدوم وفي قوله تعالى وحاصله راجع الى معنى اقدمتني قدرتي ليس تحقيقا للحقيقة اذ الفاعل
لا يكون هو القدرة والداعي بل من له ذلك كما ان في الفعل وجوده لا يحتاج الى قادر ذي داع اي الى الفعل
خالص ذلك الداعي عن العوارض هذا عند المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعي التام يحتاج الى الخلق والايجاد
من الله وتمام تحقيق هذا المقام في علم الكلام حيث تبين ان القدرة والداعي من الشرائط وان الفاعل والموجد
هو المتصف بالقدرة والداعي وانه مع القدرة وخلوص الداعي هل يجب الفعل ام لا وان هذا الوجوب لا ينافي
كون الفعل اختياريا قوله واما الحقيقة العقلية عند المتكلم اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب
بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه لا يعتقد ما يفهم من ظاهر الكلام وقد يدخل في التعريف ما لا يطابق الاعتقاد
سواء الواقع ام لا كقولك جاء زيد عالما بانه لم يجئ لو عرض ذلك والقول بانه مجاز عقلي لا حقيقة مما لا
ينبغي ان يتفوه به المحصل لان التقدير عدم المجئ من احد فضلا ان يكون للمذكور ملابسة ومشابهة له في تلك
الفعل ويدخل مثل زيد انسان والانسان حيوان مما ليس المسند فعلا ولا في معناه ويخرج مثل زيد عدل اي ذو
اقبال وادبار اذا قصد المبالغة بانه كانه عدل تجسم وان انه تجسمت من الاقبال والادبار اذ لو قيل انه اي
مقبلة ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما يعتد به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا بذلك لافسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول قوله الشيخ ههنا اي فيما بيح حيث قصد
في التعريف ما لا دلالة للفظ عليه اصلا وايضا ربما يعتقد المتكلم شيئا والمتكلم يعتقد خلافه بناء على تقليد
او عناد او نحو ذلك واما انه يستلزم ان يكون كلام واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى متكلم
مجازا بالنسبة الى آخر فلان العقول مختلفة فليس من الهفوات لان الامر كذلك بلا خلاف اذ مثل انبت الربيع
البقل حقيقة عند الدهري مجاز عند الموحد وكذا مثل خلق الله الشرور والقبائح بالنسبة الى المعتزلي وغيره
وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي من حق هذا الكلام ان يذكر
قبل تعريف الحقيقة العقلية والغرض انه كلام يتعرض لكون المسند اليه في المجاز العقلي ملابسا للفعل غير ما هو له
وليس كل ما يغاير الفاعل الحقيقي صالحا للاسناد اليه مجازا الزمه التعرض لتلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي فان مدار
المجاز لا يتركب الا تلبس بين الفاعل الحقيقي والمجازي ومشابهته بينهما في كونهما من ملابسات الفعل قوله بنيت

الى ما يمكن من المخافة والجنون اذ لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم الملابسة وضميرمعه وبدونه وتجنبه للوسع قوله
كثيرا اي سماعا كثيرا او في كثير من الاحيان وضمير لا تسمع اي اسماعك وضمير افتضاحه لا لتخصيص لمجاز العقل وضميرهم للمخبر
وانما اسند ايهام الافتضاح الى ما تسمع من العلماء دون ما ذكر من التوبيخ بالكلام المفاد به كذا لانه ربما يحمل الكلام
على اللغو او يعتقد ان توبيخه فاسد لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشاء واما اطباق علماء البلاغة على التسمية
بالمجاز في الاثبات فجدير بان توهم الاختصاص بالخبر اذ لا اثبات لا نفي في الانشاء ولان معناه ايقاع النسبة او ادراكها
او ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة بمعنى الاذعان والقبول لها وهذا لا يكون الا في الخبر وقوله زخرف
جمع زخرف وهو الذهب ثم يطلق على كل مموه ومزخرف اللائق التدارك قد سبق وقوله الى ايقاع النسبة
اي اثباتها وايراد ها في الكلام سواء كانت تامة اخبارية مثل انبت الربيع او انشائية فليبنت الربيع وليت الربيع
ينبت وهل انبت الربيع او غير تامة وصفية مثل جد جده والكتاب الحكيم واضافية مثل انبات الربيع واجراء
الانهار وشقاق بينهما ومكر الليل والنهار قوله والا اي وان لم يعتبر تنوير الكلام على رأي الاصحاب فالذي
يتقرر عندي ان ينتظم نوع المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية ايثارا للضبط بتقليل اقسام المجاز وذلك بان
يجعل الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي كالقادر المختار لمشابهته اياه في ملابسة الفعل ودورانه معه وعلى هذا القياس سائر الامثلة كاستعارة
الامير المدبر لاسباب العظمة للجند بتوسيطه نسبة ما هو من خواص المشبه به كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك
وكلام الكشاف يكاد يشير الى مثل هذا حيث قال استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اي ذلك الغير
اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة لكن مراده تشبيه
الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية لا ان يكون ههنا استعارة في شيء من طرفي الاسناد ولقد صرح الشيخ
عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى للاستعارة حيث قال ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة
عن الجهة التي راعاها المتكلم فيما اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبهت ما ليس بفرع بما هو
الاصل ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في الحمل الحق
بصدد المنع لهذا الكلام فلذا قال بواسطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت
من انه بالغ فجعل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرد المشبه به بالذكر فيكون استعارة تصريحية اذ المشبه بادعاء

بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية واعترض صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي
في سلك الاستعارة بالكناية على الوجه الذي ذكره يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لا العيشة وبماء في قوله تعالى خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به فظاهر انه لا تكون هو في صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء ان يتحقق
الاضافة في نحو فلان نهاره صائم وليله قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة الشيء
الى نفسه لا تصح وان لا يكون الامر بالايقاد في قوله تعالى فاوقد لي يا هامان على الطين وبالبناء في قوله
يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان المراد هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء له والخطاب معه وان يتوقف
جواز التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك على ان يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاذن
الشرعي لان اسماء الله تعالى توقيفية ومعلوم ان هذا التركيب سائغ ذائع من غير نكير ممن يقول بالتوقيف
او لا يقول واللوازم ظاهرة الانتفاء فيما ذكر منقوض بمثل نهاره صائم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر
طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة ولذا جعل نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد تشبيها لا استعارة
والجواب عما ذكر من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام القوم
صريحا ان المراد في الاستعارة بالكناية بالمشبه هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما قال في موضع من الكتاب
ان المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وفي موضع آخر انا ندعي اسم المنية مرادفا لاسم السبع بطريق
تاويل وهو ان المنية يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه فح لا يلزم الا ان يكون المراد
بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له فلا يلزم فساد المعنى
ولا اضافة الشيء الى نفسه ويكون الامر بالايقاد والبناء لهامان لكن بادعاء انه موقد وبان وجعله من
جنس العملة لنفط الملابسة ولا يكون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر المختار ولا فساد فيه ونقض التقدير ان
المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون فيه رائحة التشبيه وليس في نهاره ذلك
الا يرى انه جعل التعريف قد زر ازراره على القمر استعارة مع ذكر المشبه بالضمير في ازراره على ان المشبه به
بما نحن فيه شخص صائم مطلق والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار العموم وقد يناقش في لزوم كون المراد
بعيشة صاحبها لان النسبة المجازية هي اسناد راضية الى الضمير فلا يلزم الا كون المراد به صاحب
العيشة ويكون المعنى هو في عيشة راض صاحبها بها وكذا في ماء دافق يكون المعنى خلق من ماء

مطلقا على الله تع بل يلي القادر المختار اذ ما هو القادر المختار حقيقة الله تع قادر فليس ههنا الا ادعاء كون الربيع

وانت صاحبه اياه واما اجراء هذه المناقشة فى نهاره صايم وليله قايم بان الاسناد فى الخبر المسند اليه صايم
وقايم لانى نهاره وليله اذ لا يجرى تعلقا اذ لا يدفع فى نحو قوله فما ربحت تجارتهم وقولك صايم نهاره وقايم ليله
وقول انت عندى صايم بل وتحلى حتى وانا الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بالعبث اجى بها ويكون البغى اهو فيهم اى انى
جعلتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص او المسمى الى الاسم فركيك جدا وكذا دفع الثالث بانه
يجوز ان لا يعتبر المجاز فى الاسناد بل فى المسند بان يراد باوقد وابنى فرنا لايقاد وابناء لان الكلام على جعل
المجاز العقلى مردودا الى الاستعارة بالكناية وفى كلامه اشارة الى ان الامر للوزير بناء القصر مجاز عقلى
هذا وانت خبير بان الكل مبنى على الفاسد وهو ان يكون المراد بالمشبه هو المشبه به حقيقة **قوله** وانى
مبتدا وخبره قوله اجل ما عطف عليه لفظى وينقسم ونبا وحال منه اى معقول له وقولى هذا هو نفى المجاز
العقلى وقول ذلك نفى الاستعارة التبعية وقولى فى المجاز راجع الى الحكم بنفيه من باب المجاز بالكلية
بمعنى لاجل الاقوال الثلثة اجعل المجاز كله لغويا وينقسم المجاز كله عندى هكذا والاوجه جعل المجاز كله لغويا
لا ينقسم الى القولين الاخيرين وقوله هكذا فى موضع المصدر والى مفيد وغير مفيد بدل منه اى انقساما
الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المنكن فى ينقسم لوقوع الفصل فقد سقط فى هذا الانقسام المجاز
العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة والاستعارة التبعية ودرج الاشكال بنطق الحال فان التعبير
عن الامر المقدر الوهمى قول بالاستعارة التبعية وبنت بجعل الاثبات امرا محققا وجعل الاستعارة بالكناية
بدون التخييلية ولم يتوقف للترشيح والتجريد لانهما من اوصاف الاستعارة المذكورة واصل المالا افراد فانه
لها والباء فى قوله بتحصيل اقسام ثلاثة متعلق بمحذوف موضع المصدر اى ينقسم كل من التحقيقية والتخييلية
انقساما متلبسا بتحصيل اقسام ثلثة من ذلك الانقسام الاربعة على ما سبق الى الوهم من ضرب الاثنين
فى الاثنين وذلك لان التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تفاوت الا بالعبارة بل انت ارحم
الى وحدة العبارة ايضا اى الاحتمالية للتحقيق والتخييل قوله بحتقه بالقطع خبر مبتدا محذوف اى الاقسام هذه **قوله** حد الحقيقة الحكمية عند اى بنا كل جملة وضعها وبنيتها على ان الحكم الذى افاد به
كاين على الوجه الذى هو عليه العقل واقع ذلك الحكم بوضعه عند العقل وحد المجاز الحكمى كل جملة اخرجت
الحكم المفاد بها عما هو له فى العقل التى هو له لضرب من التاول والاطلاق الموضوع على المحكوم عليه شبيه
ان يكون اصطلاح المنطق ووجه رجحان الحد الذى ذكره المصنف ما سبق من بيان فوايد القيود فتامل قول الشيخ انبت

ابنت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على ما هو عليه العقل
فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلة خلق الله الافعال كلها فانه التب البعيد واضل الله الكافر بل الكفر
للشيطان من اضلاله يدخل فيه فلا يكون مانعا ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا **قوله** الاصل الثالث
من علم البيان فى الكناية لهم فى تعريف الكناية طريقان احدهما انه استعمال اللفظ فى غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ فى الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع
اللزوم المقصود والاول اوفق بما سبق من انا لا نقول فى عرفنا استعملت الكلمة فى كذا حتى يكون النوع الاصلى
دالا عليه والثانى بما يجيء من ان الكناية من قبيل الحقيقة وان المراد فيها من الكلمة معناها ومعنى
معناها جميعا وعبارة الكتاب تحتمل الطرفين لان حاصلها ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى الملزوم اى ذكر اللفظ الدال
على اللازم مرادا منه معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم لينتقل منه الى الملزوم وهذا الظاهر وبكلامه فيما يجيء ارفق
وفى قوله ترك التصريح اشارة الى مقابلها والى كون الاصل هو التصريح والاولى ان يكنى كثيرا حاجة مع ما فيه من تقييد
احد المتقابلين فى تعريف الاخر كالزوج والزوجة يجعلون هذا من تعريف الشيء بما يساويه فى الجلاء والخفاء
قوله الى المتروك اى الى الامر الذى ترك التصريح بذكره وهو اللزوم على ما سيجيء حيث قال لينتقل منه الى ما هو
ملزومه وهو طول القامة وانا على عبارته فيقتضى ان يكون المتروك مع التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان اكثر ما يعتبر
من الملزوم فى هذا الباب عادى واعتقادى بل ادعائى لا عقلى حقيقى وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف
وبالملزوم ما هو بمنزلة المتبوع والمردوف كطول النجاد لطول القامة ونؤوم الضحى لكثرة الخدم ورفق نساء العرب
لان هذه الكناية انما وقعت فى كلامهم واما فى كلام غيرهم فربما يجعل هذه كناية عن الكسل والغفلة **قوله**
ودلالة كن عطف على ما فيه اى فى هذا النوع وذكر اشارة الى خفاء طريق التصريح وقوله كيف ما تركيب اشارة
الى الوجوه الداخلة فى الوضع من تركيب الحروف الداخلة الثلثة وهى اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقديم
الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس وتقديم النون مع الكاف ثم الياء او بالعكس ومن الاربعة موضوعة
وفى الطلق معنى الخفاء وتقديم الياء مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذان مهملان والكنى مع كونه دالا على علم
صدر بالاب او الام او الابن او البنت او الابن ويقابلها الاسم واللقب ان فى الكنى الخفاء طريق التصريح بالاعلام
الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اى من قبيل تكنى فى العدو لحكايات الزمان والجوارح بتقديم الجيم ما حكيه
نبى الحادثة المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله الكنى انما زلة على بنية اى على ابناء الزمان المظلم فرح

بما دل

صرح به

الزاد والكين طرد افل الترنح قيل هذا على سبيل الاستفاغ فاحصل الكلام الخشبة التي تحمل الى تلك الغزل فيها معنى
ينسج وقد اصاب الحزفي التعبير عن اثبك فطلب الكين حيث لم يغزعن التفرنع بلفظه عن ارتكاب معناه جهارا
اي انتفى الارتكاب بالكلية والذي يق منه هو الاحتراز عن التلفظ ففاعل الفعل ضمير يعود الى الاحتراز وان
يركبوا بتقدير حرف الجر وجعله فاعل الفعل سهو **قوله** ثم ان الكناية تتفاوت لا ادري لاي اراد بهذا الكلام في هذا المقام
وجها سوى انه لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفاء وكان بعض افرادها مما له نوع وضوح بالنسبة الى البعض
كان مظنة ان يتوهم ان ليس للكل معنى الخفاء ازال هذا الوهم بان التفاوت بزيادة الخفاء ونقصانه لا يخل
بني اشتراك الكل في معنى الخفاء او انه لما ذكر ما يشعر باستواء كل الكنايات في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت
في ذلك لئلا يتوهم عدم التفاوت كدون الانقسام وان كان ايراد كلمة الى التفصيل التفاوت معنى الانقسام **قوله**
احدها ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ وقوله بلفظها اي بلفظ الكناية يشير الى انه
يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من خارج كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة
وفي قوله تعالى لا ينظر اليهم كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم ذكر صاحب الكشاف
وذكر في موضع آخر ان مثل هذا الكلام في حق من لا يجوز عليه النظر مجاز البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم انه يعتبر
في الكناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك المحل ولا يكتفي بالجواز في محل آخر ولهذا زيادة تحقيق يطلب في حواشي
الكشاف واما في المجاز فيمتنع ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة مانعة من ارادة
الموضوع له حتى ان ذلك ماخوذ في تعريف المجاز سواء كان في ذلك المجاز المرسل مثل رعينا الغيث والاستعارة
مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله وان اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة الحقيقة ولكن ان المجاز ملزوم لقرينة
معاندة اي منافية لارادة الحقيقة وكل ملزوم لمنافي الشيء مناف لذلك الشيء اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة امتناع الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معاند الشيء وجد معاند الشيء وكلما وجد
معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء فكلما وجد ملزوم معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء **قوله** مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم قد اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الاتصال في الجملة سواء كان مبنيا على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد سبق ان طريق الانتقال
من اللازم الى الملزوم انما يتيسر بواسطة العلم بكون مساويا للملزوم او اخص منه وسيجيء ان الانتقال من اللازم
الى الملزوم بعد ما واما انه ايانا مجيث مستويان متلازمان فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم لما ذكره منزلة

بمنزلة ان يجعل الانتقال من الملزوم الى اللازم فاعترف الايضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل
الى الملزوم فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم الى اللازم لم يرد شيء على ما ذكره المصنف لم يقدح في كون
في كون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم الى اللازم من جهة كونه لازما وان كان مساويا **قوله** ولا يخفى من اقسام
تلك بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات وان شئت فبالتنبيه ايضا وهو ان اللازم الذي ينتقل منه معناه ما التابع للشيء بمنزلة الوصف
المختص والحالة قد يكون لذلك الشيء صفات اخر فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى صفة
له فالثاني او الى انتقاص الصفة فالثالث فظاهر ان المراد بالصفة المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي **قوله** القسم الاول
في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لايراد كلمة في وما يقال ان القسم الاول كلي والكناية المطلوب بها نفس الموصوف
الصفة جزئي والكلي حاصل في الجزئي فمما لا ينبغي ان يصغى اليه بل الوجه ان الاقسام المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية
لا الكناية مطلقا فكأنه قال وترتب الكلام على ثلثة اقسام لبيان الكنايات المطلوب بها الامور الثلثة وفي قوله احدها
طلب نفس موصوف وثانيها طلب نفس الصفة تسامح ظاهر لان المطلوب بالكناية ليس هو الطلب بل الموصوف والصفة
شيء ما صرح به ههنا وحاصل القريبة ان يكون الصفة خاصة مفردة والبعيدة ان يكون مركبة باعتبار بان يلفق عدة امور
وقوله عارض من نوع صفة اختصاص قوله لمزيد سقول بعض ان يضم الى اللازم لازما آخر وآخر وآخر ووصف الاختصاص لان الصفة
من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة غايته الابهام حتى ان مثل القديم او الواجب الوجود مع شدة اختصاصه بالواحد الحق
لا يدل الا على شيء ما له القدم او الوجوب **فان قيل** قد يكون للصفة الواحدة وسائط فيكون بعيدة والمركبة من علاقة
امر اختصاص ذاتي بلا واسطة فيكون قريبة **قلت** المراد بالقرب ههنا ما يكون باعتبار سهولة المأخذ والانتقال لعدم
احتياجه الى تكلف الضم والتلفيق وبالبعد خلافه بخلاف القريبة والبعيدة في القسم الثاني فان المراد بالقريبة هناك
ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون بوسائط **قوله** مضيافا الا انه مضياف صيغة مبالغة من ضافه نزل به ضيفا ومعناه
الكثير الضيافة لحسن القيام باموره ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياف **قوله** وهو اي الفرق ان الاول اي طويل
نجاده كناية ساذجة لا يشوبه شيء من التصريح لعدم اسناد الطويل الى الرجل ولا الى ضميره وان في اي طويل النجاد
كناية مشتملة على تصريح ما لانه لما اضيف الصفة الى النجاد ولا بد لها من فاعل لزم ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل فلا
وهذا تصريح تشبيه الطول اليه والدليل على هذا انك تقول فلان طويل نجاده وهند طويل نجادها بتذكير الوصف
فيهما وكذا في التثنية والجمع بافراد الوصف لعدم الضمير فيهما وكونه مسندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضافة
تقول هند طويلة النجاد وهما طويلا النجاد وهم طوال النجاد بتأنيث الضمير الوصف وتثنيته وجمعه لما فيه من الضمير العائد

العايد الى الموصوف وهذا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود وقد خرج بقوله من الفجر
ينتقل من باب الاستعارة الى باب التشبيه فكذا هذا بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكناية الى وجه الى الكناية
المشوبة بشئ من التصريح فلذا امر بالتامل والاستعانة تدارك ما ذكر بالبحث عن تذكير الوصف ثانية باستحضار
ما ذكره في الاية تغير السخنة هكذا والثاني كناية مشتملة على تشبيه وقال في تغيير ما شاء فان قيل كيف جاز اسناد
الصفة الى ضمير الرجل مع انها في المعنى عبارة عن المضاف اليه اعني النجاد قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه
خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف
بالحسن بوجهه او غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الافراد اي متنعم وكثير الاضياف اي مضياف بخلاف
زيد احمر فرسه فانه يمتنع فيه الاضافة كما يمتنع هند ثابتة النقال بخلاف حاملة الوشاح اي هيفاء فان قلت فيما حققته
تصريح بما حيث اشتمل على اسناد الوصف الى الضمير كما جعل الخيط الابيض الاسود تشبيها محضا لا استعارة مشوبة
قلنا لانها في المعنى صفة للمضاف اليه لفظا واعتبار الضمير انما هو لمجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن عامل
مرفوع بها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا النجاد الطويل قوله وان هذا النوع القريب
الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم اي بلا واسطة تارة يكون واضحا ينتقل منه الذهن الى المطلوب بسرعة
وبادي نظر كما في مثالي طول النجاد وكثير الاضياف وتارة يكون خفيا يحتاج الى مزيد نظر لا يطلع عليه كل احد كالكناية
بعرض القفا عن البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك يفتقر الى مزيد تامل وكثرة نظر وكذا الكناية
الوسادة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عريض القفا يكون قريبا خفيا لعدم الواسطة مع قلة الوضوح
بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلاهة فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة فاعترض الابهام بان هذه الكناية بعيدة
عن البلاهة لا قريبة عن هذه الكناية ليس بشئ ولعل ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت الواسطة كناية شايعة
مشهورة ربما التحقت بالتصريح مثل عريض القفا بخلاف كثير الرماد كثير احراق الحطب تحت القدر فانه لا يقال
ان كثير الرماد كناية عن مثل عن المضياف ولو قيل عن كثرة الاضياف التي هي كناية عن المضياف جاز ولعا
جعل ضرب القريبة والبعيد ان مع النقل مثل ان يتنق وان يتكلف وان ينتقل من ان يتح ان يع الرابع
فيما بينهم نظرا الى حصول المقصود في مقصودته كما يقال كني شجاعة ان ركب فرسك وما يفرد لك ويفر لسوكه ولاي في
التهلكة ونحو ذلك وان يثبت رده الى الظاهر نحو حذف المضاف او حرف الجر اي ذو ان ينتقل ادنى ان ينتقل
ومبنى اعتبار اقرب اللوازم ووسائط اللوازم المتسلسلة على ما هو المحقق في الكنايات انه لا يوجد مطلوب بل الا

الا لازم واحد ومطلوب بمخصص والساطع لازم واحد وان وجد في التقليل الملحق بالعدم متوسلا بذلك الى الجاني الكلب
مهزول الفصيل الى كونه اي كون الموصوف بها مضيافا قوله وما بكت شرطية لا لجزم الفعل بها مبتدا وخبر الشرط مع الجزاء
لكون العايد في الشرط والجزاء صوت الكلب ان ساحة من قلة صبره على البرد وقيل ابن الكلب اي صوت الضعيف مع
اذا صوت للاعلام الرصد مع الرعد اي القرب وضمير نعت الى يطوف بالليل للكلب في دونها الدار وله وتادية شاملة
للكلب في ساحة وكونه لمن هو بعيد اي وكون من هو لم يصد كذلك اي موصوفا بان ساحته متعدد آذان اي اقارب جمع ادنى
والفاضي اي اباعد مع انقض الطيات النوق التي تسلمها اي تبعها اولادها يقال اتلفت الناقة اي صارت ذات
تلو اي ذات تبع اولى من صرفها اي من تعدد صرفها كما يقال الداعي الى العرب اجابة قوله فجنابك
ما لفت ذات اهل ذلك الانس اشارة الى الانس الذي فوق انس الام بالابنة الرابع والاول مصدر انشاد الثاني
صفة انس وضمير عنده ومشاهدته للكلب آتحاد اياديه واتصال مشاهدته معناه كونها متصلة البعض بالبعض
متتالية غير منقطعة وكذا معنى قوله تسنيا بالاتصال اي على الدوام من غير انقطاع والشده باب الى التبيين الجر البالغ
الطالب هنالك اشارة الى سلف عبد العزيز تواتر نبوته لمع بيته واشار قوله يراه اي الطالب بكلمة اي تكلم الكلب
من اهل جهة الضيف ولكن انه انما ليس من شانه الكلام ووجه زيادة ان تفهم الكلام مع عدم القدرة على الجواب
مناف والقرب الى الانس وازيد فيه قوله لا امتع اي من اعتقه الله بكذا امتعه العوذ من الحادثات النتاج من الغارب
والابن الطيل جمع عايذ والتفصيل لدان انه اذا انفصل عن الام وقرب الاجل كناية عن سرعة ذبحها وضمير لها
وشاهدتها اشتباهها ولذيها للعوذ وضميرها والمائها وكانتها للفصال المرفوع في يستلم للعوذ والمنصوب
العايد الى الموصول محذوف قوله ويحتمل ان يريد بمعنى يحتمل انه انما يكون الباذخ بالنعالة مطلقة انتهى بل التبعية
هذا ليكون كناية عن نحر العوذ وعلى الاول نحر الفصال قوله القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
اي تثبيتها له واثباتها له وتقييدها به وحاصله عايد الى التخصيص بالذكر والدليل على انه جعل من صور التعريض بالتخصيص
مع ابن المشرج وابن المشرج نظرا انه لا ريب فيه وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح بتخصيص الصفة وقوله
او ما ترى توضيح وبيان لكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به بمعنى البرق الوصف المكنى عنه وهو طول العامة المكنى عنه
بطول النجاد مصرحا في النسبة الى زيد بمعنى ان هذا النوع منسوب الى زيد صريحا وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب
اللفظ هو طول النجاد بل النجاد وقوله ما ذا صنع في موضع الجواب لقوله حين اراد وهو في التحقيق ضمان في قوله فانه
وحين متعلق بماذا صنع لكون الاستفهام لا على حقيقته وقوله صح او بدل او بيان لما ذا صنع وعلم يمنع كون المضاف

في الصفة تبعا لموصوفها كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة على ابن الحشرج لما ينتقل
الذهن منه الى اتصافه بها وقوله وليس من ذلك بقيد يسمع قولنا المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه تفريع بان اثبات
المجد والكرم للبردين يلزم من اضافة البردين اليه التفريع باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده لا نعم لو قيل انه
كريم برده لا شك انه يكون مثل زيد طويل نجاده والمجد الشرف مجد الرجل بالضم فهو ماجد ومجيد قال ابن السكيت الشرف والمجد
يكونان بالآباء ويقال رجل شريف ماجد له آباء متقدمون في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الآباء
ووجه كون هذا من قبيل الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفه قوله ابتنى لابن العميد
مبنى اثبات المساعي له وكونها نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد المجد على ان الاضافة يقتضي ذلك لا محالة
نظرا الى كونها اشارة الى نسبة مخصوصة حاصلة لا افادة لاثباتها وان استدعاء دوام الشيء يقتضي ثبوت الصلة
كلف ذلك بحكم النحو والذوق ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله ونبه تمييز ايماء الى تمييز بين
ابن العميد المجد على اعتنائه بشأن المجد وحبه للمجد لان الانسان لا يزين الا ماله به اعتناء واليه ميل وفي ذلك
على انه ماجد لان مساعي الرجل انما تزين مجده لا مجد غيره وفي طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد على ان تزيين
المجد والاعتناء بشأنه مقصوران على ابن العميد والا لما احتاج الى دوامه والطالب لا يطلب الا ماله اليه حاجة
وفي العبارة اشارة الى ان الاختصاص ههنا بمعنى القصر لا بمجرد النسبة في جهة ما ذكرنا وانا وجه احكام هذا التخصيص
وما كيده بهواه عادة ان العلم بهذا الاحتياج والاختصاص فنظر بحقيقة المجد الذي ليس من شأنه العلم والادراك
بل لجميع افراده على ما يفيده المقام الخطابي ويبين ما ذكر ان هذا الدعاء والادعاء والتزيين وطلب البقاء من توابع
ذلك الاختصاص وروادفه فيكون الاشتمال منها الى الاختصاص كناية مطلوبة بها تخصيص الصفة بالموصوف وما قيل
من البيت ان اثبات عرجل المجد ثوبا في المال نظرا الى مآل التزيين الى العرض بابن العميد وجعل زينته بابن العميد
اختصاصا للمجد به على طريقة قولهم رب الوزارة فلان اذا حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق سعد التفرع كان اشار اليه
افاد الاختصاص بطريق القصر كما هو المدعى وان اريد الاختصاص بمعنى مجرد النسبة اليه فلا يظهر قوله سيما فيما من الكلام كناية
بينها من قبيل يكثر الرماد في ساحة عمرو لان اثبوته بصفة المجاز من اللوم كناية عن وصف الصفة واستلزامه لما تقضيه
عن اختصاص ذلك الموصوف بها يعني تسبيله بها وقوله اذا اسوقها بالملاحظة على ترتيب باب العلم الى طلب الملازم بثبوت ادعى
بالمستقل الى الملتبس بها مبالغة قوله فاجازه اي لم يتجاوزه فرد من افراد الجود ولا محل دونه اي في مكان
دون مكان ولكن يدور حيثما سار تعزز الاعراض المعنى ان المصراع الاول كناية عن وصف ابتناع الجود وتعميم مرعه

ونوعه والمصراع الثاني كناية عن اختصاص الجود به وسائله من جهة انه يبصر حيث يبصر ويريد يكيف بحث لا يغادره
فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين كناية عن اختصاص الجود به ومعنى الاستدراك ان الاول يقتضي
انه لا يفارقه والثاني يقتضي انه يلازمه وربما يسبق الى بعض الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص
لاحتمال ان لا يكون الجود موجودا فيصدق نفي المفارقة فالمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فمجموع البيت كناية عن الاختصاص
ولست خبيرا بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله تنبيها علة من ادعى اي التنبيه على انه
يجوز عدم فرد من افراد الجود على انه لم يجاوزه لكان قائما بمحل دونه فرد يخ انه عرض يمتنع قيامه بنفسه
لكنه لم يحل في مكان دونه فلم يتجاوزه ولقائل هنا ان دعوى اللزوم ونفي اللازم قال ولا محل بمعنى لو حل فرد
من الافراد مكانا بدونه لكان متجاوزا اياه لكن اللازم منتف لانه لم يتجاوزه فرد من الجود فقوله فاجازه
جود نفي للازم الحلول في مكان دونه ينتفي اللزوم وقوله ولا محل دونه نفي للملزوم التجاوز ترتب انتفاؤه لكن لا يخفى
ان في هذا البيان يكون دوريا والاولى ان يقتصر على احد الامرين فيقال ان قوله فاجازه هو الدعوى ولا محل
بيان له بنفي لازم التجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه لحل في مكان دونه لكن اللازم
منتف لانه لا يوجد حالا دونه وقوله كناية مفعول له لقوله تنبيها او لقوله نفي وجميع ما بعده من الافعال وذلك
اشارة الى عدم جواز الجود اياه وعدم حلوله غيره وضمير يوزعه ونفيسه للجود وقوله ثم فقصه اي الجود من بعد
اي من بعد تجاوزه اياه وحلوله غيره بجهة تنقصه بانها المدوحة وهو حيث يصير المدوح مخصصا بعد ان عرف
الوجود بلام الحقيقة المفيدة في المقام الخطابي الاستغراق وبيان ذلك التخصيص ونحوه انه قال لكن يصير الجود
حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه حيث كان انتفى عنه لا محالة
ومن تخصيص الصفة بجهة من جهات الشيء ليكون كناية عن ثبوته للشيء قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم
اي موضعهما ومكانهما الذي يظن انهما فيه وللدلالة على ان هذا انما اورد توضيحا وتأنيسا لما في البيت
لم يقل ومنها اي ومن الامثلة بل منه اي من هذا القبيل من التخصيص بقصد الكناية عن الثبوت قوله وقد يظن
يعني ان ما ذكرنا من الحصر في الاقسام الثلاثة انما هو بالنظر الى الكناية واضح اما وان يكون في كلام واحد كنايتان
او اكثر لنفسين منها او اكثر لمعنى لا نفسه وهو لا يقدح فيما ذكرنا كما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو او يقال يكثر
الرماد في ساحة من هو علم في الكرم كناية عن عمرو ونسبة الثلاثة قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني وهو ما يكون
المطلوب بها نفس الصفة والثالث هو ما يكون المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف وقد يكون سوقها لاجل

الموصوف المذكور بان يكنى عن صفة له او عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون سوقها لاجل موصوف غير مذكور
بان يكنى عن صفة له او عن اختصاصها به فالاول من القسم الثاني المطلوب به نفس الصفة كما يقول فلان يقطع رزقه
قصدا الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار قصدا الى انه يهودي ومن القسم الثالث قوله ان السماحة ابيات وبيان
الامثلة المذكورة لتخصيص الصفة بالموصوف والثاني من القسم الثاني كما يقول في عرض من يؤذي المسلمين من
هو الذي يعتقد بذلك ولا يؤذي اخاه المسلم كناية بذكر الصفات عن الايمان سوقه لتنبيه من المؤذي من
القسم الثالث قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اي مع الغيبة عن حضرة النبي عم او في حكم سليمان
قصدا بطريق الكناية الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون وهم غير المؤمنين عن اخلاص والتي اهل هذا الكلام في الصاحبة والنوع معناه
المصدري واما اذا جعل الباء صلة يؤمنون والغيب بمعنى الغيب مرادا به ما هو الغائب عن الحواس من الله والملائكة
واحوال الاخرة ونحو ذلك فلا تعريض **قوله** كان الاطلاق اسم التعريض عليها ناشيا اما تنظا ملك من الاشتقاق
واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا
تحرزه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء واصله من العرض بالضم وهو الجانب والى من
لانك تمائي الى المقصود من جانب من الكلام وتعمه قال في الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام
الى عرض يدل على المقصود والرمز هو الاشارة بالشفتين والحاجب والتعريض ان يسلك الموضع حسب الى كما قيل
لا ارى سوى كريم رضيت فانه يقول ابي تمام وغير خاف انه ليس فيه خفاء بخلاف كثير من بعض الفقهاء وخاف اسم
فاعل من خفي بالكسر واما المخفي فمن خفاه بمعنى اخفاه **قوله** كان الاطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا
لانه اذا لم يكن هناك خصوصية تعاين اسم المطلق لان الاشارة يطلق على كل من التلويح والرمز عليها وقيل
عند الاطلاق يكون حقيقة في الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد واومى اليه بالكف **قوله** وكقول البحتري
عطف على كقول ابي تمام فيه نقل ان اصل كرامة الشرط واشار اليه بقوله فظاهر الى قوله فوق بيت ابي تمام وبقوله
كانه في قوله الآخر الى انه اظهر وصرح في قوله حتى يحلوا بانه اظهر من البيع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث
جعل كون مسلمة من تميم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى الحال او من الشرائط الى الشروط
ولان في الاول احتمال ان لا يتحقق اشتهار الكافي اعني زيادة نفس ابا سعيد لانها انما ذكرت بان الاستقبالية

رشاب اراد بمعنى م

الاستقبالية وفي الثاني حواله الى رؤية المخاطب التي ربما عارضه وفي الثالث انما ذكر تعقيبه اشرافه على
حسن على طريق الدعاء دون التحقيق فيه طلب بان يجعلهم من الكرام واياكم من السكر ان الاتي بكرة الى المحل
انقطاع المطر ويبس الارض من الكلا ويقال بلد ماحل وزمن ماحل قال ابن السكيت احل البلد فهو ماحل ولم يقولوا
محل وربما جاء ذلك في الشعر **قوله** سال الندى هو العطاء والسخاء والجود صفة في النفس افادة ما ينبغي لا لغرض او افتقار
في تغاير مفهوميهما وبهذا صح خطابها الا انهما نفري على لفظ المتكلم المبني للمفعول من مراده حمله على الرأي او هو التعبير
في اقناعه **قوله** في افادة جود متعلق بالظرف الواقع جزا اي على ما مر او بالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ
قوله واعلم ان التعريض بر ان يثبته وبين الكناية عموما من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل اذا بات يستوقف عند القرينة
المانعة من ارادة المخاطب تعيين ارادة الغير فانه يكون مجازا لا كناية وليعتبر الاعمى وعلى القرائن في الكناية
لانه في المجاز مشهور ففي عن التعرض له بخلاف الكناية فان افتقارها الى القرينة قليل كما في هذه الصورة
لظهورها في مجرد الحقيقة الصريحة فان قيل استعمال ضمير المخاطب في غير المخاطب لا يظهر له وجه صحة ولا وجود
علاقة ولا انتقال من ملزوم الى لازم او بالعكس فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه حمل قوله على سبيل
الكناية وعلى سبيل المجاز على انه يشبه الكناية تارة وشبه المجاز اخرى من غير ان يكون كناية او مجازا **قلت**
ليس المراد ان تجرد تاء الخطاب كناية او مجازا بل ان في تركيب اذ بني يستوقف كلام دال على معنى يتقصد
به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء لزوما يعتبر في المجاز والكناية فان اريد
تهديد المخاطب وغيره من المؤذين بقرائن الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب بصاحبه بلاقة الشركة
في الايذاء ودلالة القرينة على ان المخاطب ليس بمراد فمجاز مركب جار في الكلام لا في الضمير فقط واما ان يكون
كلام دال على معنى دلالة صحيحة جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية
ولا مجازا فلا نعرف له وجه صحة قال ابن الاثير كما هو ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف
بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل
من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني لمحتاج فانه تعريض بالطلب
ولم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي من جانبه **قوله** فتامل كيفية هذه الكناية
والمجاز كيلا يظن انهما في نفس الضمير وعلى هذا الذي ذكرنا في هذا المقام نحمل نظايره ونرفع ما نشأ من النزاع

نعتد بذلك على وجه القياس وكيفية التوزيع حيث ذكرت انه ان اريد غير الموضوع له فقط فمجاز والا فكناية وان التاويل في ذلك الى القرائن وان التعريض قد يكون مع الكناية وقد يكون بدونها **قوله** واعلم ان ارباب البلاغة
هم البلغاء وكذا اصحاب الصياغة للمعاني لان معناها تقرير المعاني بالصور والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض
والقاصد بمنزلة الصياغة للذهب على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن لا يخفى
ان نسبة الاتفاق على رجحان المجاز على الحقيقة والاستعارة على التشبيه والكناية على التصريح الى علماء البيان
انسب الى البلغاء والفصحاء الا انه حاول المبالغة في هذا الاتفاق حتى كانه وقع من البلغاء والشعراء
وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات ومباحث الترجيحات وقوله ابلغ من المبالغة دون البلاغة ووقع
المكن في النفس واشد تاثيرا فيها وان ذكر الابلغ والاقوى والاوقع معان ورجع الكل الى دعوى الشيء وهو وجود لازمه
بينته وهي وجود الملزوم وفي ترجيح الاستعارة وجه اخر هو ترك الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من
جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا غيره **قوله** باعتبار واحد احتراز عما اذا اختلف الاعتبار كما اذا كان لشيء ملزوما
للشيء بحسب الوجود وغير ملزوم بحسب المفهوم او ملزوما بحسب العادة غير ملزوم بحسب التعقل ونحو ذلك مما لا استحالة فيه **قوله**
والسر في ان الكناية يريد انا وان جعلنا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع الى الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على وجوداته ولو اعتقادا او ادعاء وح يكون كل منهما لازما وملزوما فيكون
الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم ويعبر كدعوى الشيء ببينة وبهذا يندفع الاعتراض بان اللازم من حيث انه لازم
يحتمل العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات
واطلاق النبات على الغيث بناء على لزوم احدهما للاخر فلا يكون كل منهما ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس
وهذا لا ينقض لقولنا امطرت السماء نباتا اي غيثا يلزم النبات في سلك هذا الغيث اي النبات الذي يلزمه الغيث
قوله هذا ما امكن حصر الكلام باصلي المجاز والكناية لانهما المقصود الاصلي في فن البيان وان التشبيه توطئة
لنوع من المجاز والاستعارة واشار الى انه فرغ كلام السلف فيهما ورتب فيهما اولها وذيلها بمباحث يليق بها وفي كلامهم
التوزع وترتيب الانواع وتذييلها وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على الوجه الذي يقتضيه
صناعة البيان ثم وجد انه لا يتوخ في كلام السلف من بعض القصور واشار الى ان كلامه بالمقصود اوفى
وعلى سنن الاستقامة احرى وبالحمد والثناء احرى وقوله مغزا اي موضع قبح وكشف في الصحاح الغائر
المعايب وغلب تشتنا فاعترنا بفلان اي طعن فلان ازاعيب وصوت من شانه يقال نال عنه انه ان اتاه

اذ افاته وقبل علم الاز اي للتشبيه يتعلق بمعنى مفعول وضمير اخترعه لهذا الفن وقواعدها الاصول والمراد بها
ما يبنى عليه الاصول التي يبنى عليها جزئيات الفن وضمير ابوابها للاصول وفصولها للاصول لا والابواب
وبيان رقيها للقواعد او الاصول واشكالها للتفاريع وتلفظها للامثلة وبها للامثلة او للملاحظ وضمير بينها للشعب ونحوها
النوع تعالى الى الحال اعني افانين جمع افنان جمع فن فعلوا خبر لكان وفي اخترعه متعلق به اذ ذاك مبتدا محذوف
الخبر اي ذاك الاختراع يحقق منهم اي من علماء هذا الفن **قوله** واما بعد فذلكه وضبط اجمالي لمباحث الاصلين
الذين هما المقصد الاصلي من علم البيان **قوله** ولا بد له اي للتالث الذي هو الكناية من دلالة حال او لفظ
على المعنى مثل ان يكون استعمال كثير الرماد في معرض المدح وفي حق العطاء بخلاف ما اذا قيل في حق صاحب
وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى ما لم يقم دلالة على ارادة معنى المعنى وحاصله اوفى الجملة نوع الدلالة
على جزء المعنى او لازمه لا يتوقف على قيام القرينة لكن فرق بين الدلالة والارادة وان ذهب المحققين ان لا يكون
بدون الارادة **قوله** دون راسا لان الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز العقلي انما هو راي السكاكي واما
على رايه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى ان التصرف بالحقيقة والمجاز العقليين عند التحقيق هو الاسناد
وانما يتصف الكلام بهما باعتبار ما فيه من الاسناد وقوله على وفق عقلك او علمك اشارة الى ما مر من ان المعتبر
في الحقيقة والمجاز العقليين هو الموافقة والمخالفة لما عند المتكلم لا لما في نفس الامر **قوله** ثم ان الحقيقة المطلقة
اما ان يكون مقرونا بافادة مستلزم على لفظ اسم المفعول اي لازم يقال استلزم الشيء اي طلب لزومه فهو مستلزم
اي ملزوم وذاك مستلزم اي لازم او لا يكون والاول اي الحقيقة المقرونة بافادة لازم جعلوه في الكناية والثاني
اي الحقيقة التي لا يكون مقرونة بافادة مستلزم داخل في التصريح ويبنى هذا على ان كلا من الكناية والتصريح
اعم من ان يكون مفردا كما سبق في اول تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة بانها اما ان يراد معناها وحده
او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا او يكون جملة كما اشار اليه ههنا بعدما ذكر الحقيقة والمجاز
في الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية بالمفرد وعلى ما عرف من التقسيم الاول **فان قيل** قد دل كلامه على ان
الكناية يقابل الحقيقة في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان
في التصريح وعدمه فكيف يصح هذا **قلت** اراد بالحقيقة في التقسيم التصريح منها لانه الذي يراد فيه معناها
وحده واما الكناية فلا كلام في انه لا يراد فيها المعنى وحده واما الكلام في انه هل يراد مع معنى المعنى المقصود
المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك ومبناه على انهم لم يعتبروا في الحقيقة.

الا الاستعمال في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع له مرادا اصلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان المقتبس مطلقا
يقابل الكناية لحمل ما ذكر من انشر الكهانة كونهما حقيقيين على انشر الكهانة ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم
الحقيقة على الكناية وهذا الاصطلاح عام الجدوى للقوم وفي بعض النسخ بافادة مستلزم على لفظ اسم الفاعل نظرا الى ان
الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد سبق ان مآل الكناية ايضا الى الانتقال من الملزوم **قوله** واو قد رفعنا
في نسخ الرواية بالتشديد من التعريف لكن الرواية الصحيحة عرفنا بالتخفيف من المعرفة وهو الموافق لقوله يحصل في العلم
بتفاوت التشبيه وقوله ونعيها لوط عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد وانما توقف في هذا الضبط طالب التشبيه لكونه
ماخوذا في تعريف البلاغة **فان قيل** كان ينبغي ان يعترض لمعرفة خواص التراكيب على ما هو مضمون علم المعاني لتحسن
تعريف البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين **قلنا** المراد واو قد عرفنا هذه الامور في علم البيان
بعد فراغنا عن علم المعاني المشتمل على معرفة كيفية توفية خواص التراكيب حقها وبهذا النظم اراد الشرط وبقوله الآتي قد عرفنا
فنقول لا خفاء في ان المذكور تعريف لبلاغة المتكلم وان المراد بالتراكيب التي يورد ما تتأدى به المعاني وبانواع
التشبيه والمجاز والكناية ما ينفق له في كلامه من تلك الانواع بمعونة الاحاطة بالعلمين والتتبع لطرق تراكيب البلغاء
وانواع تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم يقول صاحب الايضاح ان اريد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاز الدور
بمن ليس [illegible] وكيف يتصور ان يكون للمتكلم في تأدية المعاني حد توفية خواص تراكيب غيره من البلغاء وايراد تشبيهاتهم
ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها **فان قيل** كيف يصح قوله ولها طرفان فان يعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة
المتكلم مع ان [illegible] ان هذا انما هو في بلاغة الكلام **قلنا** من جهة ان التعريف لبلاغة المتكلم بحيث يوجد بلاغة الكلام
وهو كون الكلام بحيث وفي فيه خواص التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فالكلام تكرار
ولها اعني لبلاغة الكلام المعلومة من تعريفنا لبلاغة المتكلم طرفان اعلى واسفل لا ان ثمة نارها نهاية البعد
وبينهما مراتب لا تكاد لا يدركها الحصر لكثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين اما الطرفان
وذلك التفاوت بتفاوت الاطلاع على كيفيات الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية مقتضياتها والتصرف في
التشبيهات والمجازات والكنايات وفي ايرادها على وجهها ولا تيسر كمال ذلك بمجرد الاطلاع على قواعد
العلمين وفسر الطرف الاسفل بانه القدر الذي من البلاغة اذا انتقص منه ادنى شيء التحق الكلام باصوات
الحيوانات يصدر عن محالها بحسب الاتفاق وان كان صحيح اللغة والاعراب جاريا على قوانين اللغة والصرف
والنحو وسائق الكلام على وجه يعرف منه الطرف الاعلى الاعلى حيث حكم بان البلاغة تصدى من الطرف
الا

الاسفل متصاعدا الى ان يبلغ مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب منه الطرف الاعلى فيعلم منه ان الطرف
الاعلى هو الذي يكون مع ما يقاربه من المراتب العلية حد الاعجاز اي تعجز البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح في ان حد
الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا الطرف الاعلى الاعلى وحده وذلك لان بعض آيات كلام المعجز اعلى
طبقة من البعض واصل هذا الكلام من الامام الرازي وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى
وما يقرب منه كلاهما هو المعجز فالذي في التلخيص من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه عطف على الطرف ينبغي ان يحمل على انه يجعل وما يقرب منه
الاعلى لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح **قوله** واعلم ان شان الاعجاز عجيب يعني ان كل
ما ندركه بعقولنا في غالب الامر نتمكن من التعبير عنه وتفسيره وبيان انه بهذا المعنى والاعجاز ليس كذلك
لانا نعلم قطعا من كلام الله تعالى بحيث لا يمكن للبشر معارضته والاتيان بمثله ولا يماثله من كلام فصحاء العرب
مع ان كلماتهم كلماته وكذا هيئات تراكيبه تأليفه ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته
كما انا نعلم قطعا انه مستقيم الوزن دون كذا ونعبر عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا وتقطيعه كذا الى آخره لكن
من ان يبقى انا نعلم اي انتفى كون هذا مستقيم الوزن دون ذلك وكما انا ندرك من احد كون [illegible]
لا يمكن [illegible] كذلك اي دون ذلك لكن فيه شيء يسمى الملاحة ولا نعرف انه ما هو وعلى هذا ما قال من قال ان الحسن
در روی [illegible] ست نمی اندکس [illegible] عبر عن عدم معرفة حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال الآخر
در ان حسن [illegible] برای آنم وليس يدرك الاعجاز عند المحقق سوى الذوق وهو قوة ادراكية لها
اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محسناته الخفية فان كان حاصلا بحسب الفطرة فذاك وان اريد به اكتسابه
فلا طريق اليه سوى الاعتناء بعلمي البيان وطول ممارستهما والاشتغال بهما وان جمع بين الذوق الفطري
وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه فظهر ان العلمين غاية وراء الاحتراز عن الخطأ وما كان نظنه ان تكرار
ههنا ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه لا يدرك الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى
طول خدمة العلمين لكن هل لما سوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصف وبيان واحاطة بالعلمين
ليظهر لها فائدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز عن الخطأ فقال نعم بعض وجوه بلاغة [illegible]
ما يمكن رفع الحجاب عنها واماطة اللثام وهو ما يكون على النظم من التفات عنها بان يبين انها ما هي ويدرك
بتعاهد العلمين كما هي وانما ذلك الى الذوق وبالجملة في الكلام اشارة الى ان وجه اعجاز القرآن امر من جنس
البلاغة والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه [illegible]

لم يكن بخارج عن نفسه والحكم للعرب ان يعارضوه الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به وقدرتهم عليه
والاول ما ذهب اليه جماعة ان الاعجاز في القرآن اسلوبه المخالف لاساليب كلامهم من الاشعار والخطب والرسائل لا سيما في المطالع
مثل يؤمنون وينفقون ويعلمون ويجهلون او سلامته عن التناقض او اشتماله على الاخبار بالغيبيات الى غير ذلك
مما ذكر في آخر علم الاستدلال قوله واما الفصاحة فلما اشتغل بعد تفسير البلاغة ببيان طرفيها ومراتبها وبالكلام
في شان الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة انتظار من السامع والمبادرة بمعرفة الفصاحة وطلب لذلك
فاكد الكلام فيه وقدر بطلانها وقسمها اولا ثم فسر كلا من القسمين لان الاطلاق على القسمين بحسب الاشتراك
والمعنى ان ما يطلق عليه الفصاحة قسمان اي بيان الشيء متصل ومنقطع ثم فسر كل على حدة على انه كان يمكنه
ان يقول هي كون اللفظ على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم اكثر دورا واستعمالا لهم اكثر وذلك
بسلامته عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتأليف النحوي وتنافر الحروف والكلمات
او يقال هي السلامة من الامور المذكورة ومنه يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا
الكلام كما يعرف الفقه مثلا بالعلم بالاحكام الشرعية المكتسبة عن ادلتها التفصيلية فيعلم ان فقاهة
الرجل هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذلك سائر العلوم وعلى عكس ذلك يعرف بلاغة المتكلم
ليعرف منه بلاغة الكلام وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعا الى المعنى لكونه بالنظر الى افادة المعنى
اللفظية لكون الكلمة عربية اصلية نظرا الى الكلام في فصاحة الالفاظ من لغة العرب لان المقصود الاصلي
من هذين العلمين معرفة اعجاز القرآن ولهذا قد يعتبر ذلك في تعريف العلمين وهو معنى قولهم فصح الاعجمي اذا انطلقت
لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لبائه وخلص الادر
والاكثر ان يحقق في مقابلة الكلمة كلمة زائدة وهذا ادورها استعمال كثير والمستعمل منه اكثر بل المراد كثيرا دورانها
فيما بينهم وجريانها على السنتهم وكذلك معنى لجريه على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل
في قوله الحمد لله العلي الاجلل وكالاكلل في قوله فلا سرم الايم الذي هو حائل ولا الاكلل الايم الذي هو ديم
والمولد المستحدث من ولد واحد بيابا وكلاما استحدثوا وكلام مولد ليس من اصل لغتهم وتشاء مولد اذا كان عربيا
غير محض وذلك كالمسرج في قوله وفاحما ومرسنا مسرجا وكلفظ الموبد والطرب للاجر ومنع سلامتها عن التنافر
ان لا يكون ثقيلا على اللسان كريها على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهعخع في قول اعرابي سئل
عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع وهو نبت وكلفظ مستشزر ومثله فيما بين الكلمات وليس قرب قبر حرب قبر

وكذلك تكرار امدحه في قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي قال ابن العميد
هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
والحق انه ليس بتنافر بسبب قرب المخارج وان الانتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة ولا سيما بحيث ان الانتقال فيها
كالمشي في الصعداء قد يحسن الترتيب المخرج كما في الشجي او البعيد كما في بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع المستقيم قوله
والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية وهو ان يتعثر صاحب الكلام بتركه اي جعله جائرا من العثار
في موضع تصرف الفكر وتشبك اي يجعل ذات شوك طرق تلك المعنى وتوعرا اي يجعل حزنا صعبا موضع ذهابك نحو
المعنى قوله وما مثله اي مثل الممدوح وهو ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان
اي ليس مثله في الفضائل والكمالات الا ابن اخته هشام الخليفة وتقدير الكلام وما مثله في الناس حي
يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله والا مملكا استثناء من حي تقدم
واذا تاخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدأ خبره ابوه والجملة صفة مملكا نعته فصل بين البدل
والمبدل وهو حي بالخبر وقد يقال مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه
ما ذكرنا قوله كقول ابي تمام في بابكي خرجا في زمن المعتصم بالله فجلب اقطعها بعد الاخذ وهما افشين مازريار
وابن يسمى بابك وغيره ولقد شفى الاحشاء من برحائها ان صار بابك جار مازيار قوله ثانيه اي ثاني المصلوب
اولا مبتدأ وخبره في كبد السماء اي وسطها بين الجو ولم يكن الثاني الذي هو بابك كثاني ان كان في اثنين فهو
بالحقيقة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن لتقدير تنفيحي بضاف من اثنين ويحتمل ان يكون بدلا منه والمراد بثاني
اذ هما في الغار النبي عم وابو بكر رض اي لم يكن ذلك الثاني كثاني الاثنين اللذين كانا في الغار لانهما قد اجتمعا
على تقوية الدين وهذان على افساد امر المسلمين فهذا الطريق سواه والعطف في موضع العطف اي الابل التي تعين
الطريق والمنار العلم ينصب في الطريق والمطية البينة والمطية المنزل يطول اليه الطريق يقال مضى لطيته اي لنواه
ومطية شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحب للكلام وتيهه وفيه وعليه وسلكه وتقطعه للطريق والتبيين اسم فاعل
من تبين الشيء علمه بينا وضمير وجهته ومطيته للتبيين قوله اذكر على الانموذج وهو معرب نموذه او نموذار ومعناه
صورة تتخذ على مثال صورة الشيء ليعرف منها حاله او قليل من الشيء يرى ليعرف حاله وقوله ما عليه نحو الكشف
وما موصولة صلتها يسترها وضمير الفاعل لما والمفعول لوجوه البلاغة والفصاحتين واتي بالمتقاعس اشارة
الى انه كشف سائر تلك الوجوه عنك انما هو على سبيل الاجمال لانك بعد احاطتك بما ذكرنا في العلمين تنكشف
الشيخ ح

العثار السقوط

وتقديم المستثنى على المستثنى منه والفصل بين المبتدا والخبر بالبدل وبين الصفة والموصوف بالخبر م

ذلك ح

اى ح

سبيل ح

ان تجوزفيها بلا شبهة وضمير بها ومنها للآية وتحدّوا على لفظ المبني للمفعول من تحدّيت فلانا اذا باريته في الفعل ونازعته
الغلبة ويشبه ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روي انهم علّقوا القصايد السبع من باب الكعبة على ان لا ينزلوها
ما لم يتحرّوا على ما هو افصح وكانوا يكابرون ويعاندون فيما نزل من الآيات حتى نزلت هذه الآية فاذعنوا
ولم يبق لهم سبيل الى المكابرة فانكروا من كمال بلاغتها التي تجب لكل كلام بليغ استوت استقرت السفينة
على الجودي جبل بقرب جزيرة وقيل بعدا للقوم الظالمين اي هلاكا لهم من قولهم بعد بالكسر بعدا وبعدا اذا اراد التبعيد
البعيد من الهلاك قوله وانظر في هذه الآية من اربع جهات فقدم جهة علم البيان لكون ما في الآية من اللطائف حيث صح
البيانية اغرب واكثر وبالبيان اجدر واولى واخفى وبالتقديم اولى واحرى وقوله وما يتصل بها اي بالمجاز
والاستعارة والكناية من الترشيح وذكر القرينة وهو عطف على ما في فيها وصحت اضافة نيء الى الارض لكونه
على سبيل الحكاية اي منع هذا الكلام والطوفان المطر الغالب يغشى كل شيء وقد يقال طوفان الظلام
وغير ذلك مجازا وقيل كل عنصر غلب فهو طوفان وغاض الماء وقل ونضب وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى قوله
بني الكلام جواب لما ولا افادة فيه انه ليس مبنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو رد ماء البحر وقطع الطوفان
ونحو ذلك بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض والسماء على ما صرح به كونها فقوله على تشبيه المراد منه اي المراد صح
الشيء الذي اريد منه امر كما يقال المشترك المشترك فيه وربما يحذف والايصال كما في امرتك الخير وجعلهم
هيبة للمامور على اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول هو الآمر يقال بخشة اي خيفة واما المراد في قوله وتشبيه
تكوين المراد اي تحصيله وايجاده فعلى اصله اذ معناه الامر الذي اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعادة الاسم
الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على ان المراد الاول بعين المراد منه وانما بني الكلام على التشبيهين لتصوير الاقتدار
العظيم وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام اعني السموات والارض والعطف باعتبار تغاير انهم
تابعة لارادة الله من جهة الايجاد والاعدام وتابعة لمشيئته في تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل قوله
وتحتم عطف على وجوب وضماير اقتداره ومهابته وارده واشارته ونحو ذلك لله تعالى وضماير الجمع من نحو عرفوه
اي للعقلاء المميزين وفيه ترتب وسرله تهابه مهابته والكاف في كما يلوح وكما يرد للبيان في الترقيع تشبيها لقولك
كما ظل زيد خرج عمرو ولكنها كانها مثلا في موضع الحال وحله لا التي في موقع البيان واحد الطرفين لكنها اشارة
خبر لا والآخر اعني بغير الا مفتاة متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر لعنى لا مشابهة تليق كما هو الظاهر لوجب نصبه
اي تليقا لكونه مشابها للمضاف وقوله ثم بنى على تشبيهه هذا اعني التشبيهين المذكورين وهما تشبيه المراد منه

منه بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الآمر بنظم الكلام وفق بناء نظم الكلام بمجموع قوله فجاز قيل ثم قال كما في يا ارض
لا صح ويا سماء ولم يحمل بناء نظم الكلام على مجرد ارادة ان يبين معنى اردنا ان نرد الماء لانه غنا نبناء نظم الكلام على مسلك
هذا التشبيه لانه لا يتجه يا ارض ويا سماء الا بواسطة تشبيههما بالمامور وتشبيه تكوين ما يراد منهما بامر الآمر
ارتداد صح فليتدبر قوله قيل مجاز عن اريد عدم الماء والانقطاع طوفان السماء من باب ذكر المسبب وارادة السبب لان الارادة
يكون سببا لوقوع القول وقرينة هذا المجاز المرسل كون المقول خطابا للجماد فانه يتجه ارادة حصول معنى ابلعي والتماسه
منه ولا يتجه القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض والسماء استعارة مبنية على تشبيههما بالمامور المذكور
ذلك التشبيه بقوله فيما سبق بني الكلام على تشبيه المراد اي المراد منه بالمامور الموصوف الظاهر انها استعارة
بالكناية حيث ذكر المشبه اعني الارض والسماء والمراد منهما حصول امر واريد المشبه به اعني المامور الموصوف
بانه لا يتاتى منه العصيان ادعاء وبقرينة نسبة الخطاب اليه ودخول حرف النداء عليه والخطاب من خواص المامور
البليغ ويكون هذا تخييلا وما يقال المراد انها استعارة تصريحية على ما هو الشايع من اطلاق لفظ الاستعارة
فلا يظهر له وجه صحة سوى ان يحمل على الاستعارة التبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد
منه بتعلق النداء بالمنادى والخطاب بالمخاطب لكن اي قوله للتشبيه المذكور بعض نبوه عن هذا الآن المذكور هو
تشبيه المراد منه بالمامور قوله ثم استعار لغور الماء عطف على قوله بني الكلام لا على قوله ثم بنى على تشبيه
اذ ثم قال وفي جعل البلع الذي هو اعمال القوة الجاذبة في المطعوم وجذبها الى المعدة مستعار الغور الماء اي الارض
الماء صح في تاج والمراد استعارته لجعل الماء غايرا فيها وهذه الاستعارة تبعية تحقيقية والاستعارة للنداء على ما ذكر
استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء وبقرينة ايقاع البلع عليه فانه يتحقق بحذف الطعام
دون الماء فمثل ابلع ريقي وبلع الماء ولتبلع الريق يكون مجازا والمعنى ما حاول رد التبعية الى الكناية لم يكن
له سوى ان يجعل قرينة الاستعارة التي هي الماء استعارة بالكناية ولا قرينة سوى الماء وهذا فارغ لظن ان
فان الماء استعارة بالكناية ومراد به المشبه به ادعاء اذ اثبت له من خواص المشبه به وذلك حقيقة
لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع ولهذا قال جعل البلع استعارة بالكناية عن النقاد المختار لم يعتبر في انه
استعارة بالكناية والبلع انما يصح استعارة تصريحية للغور المعبر عنه اذ انسب الحقيقة الماء من غير استعارة
فيه لكنه جرى على طريقته في تطبيق الماكل من جعل الماء استعارة بالكناية عن الانسان المطلق وجعل
استعارة لا بد وهي ان لزمه القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا الخبيص يلزمه القول بالاستعارة ايضا
ولزمه

ليبع البلع على حقيقته لكن ذهب ههنا الى ان الماء استعارة بالكناية ولا قرينة لها سوى البلع والبلع استعارة تصريحية ولا ... صح

قوله ثم ارشل لسبيل الاستعارة للتشبيه المتقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجازم النافذ في تكوين المقصود

نفس البلغ استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر الذي طلب ترشيح لاستعارة

النداء او يا ارض للارادة استعارة تبعية وهذا يؤيد ما قيل ان في ارض ويا سما استعارة تصريحية تبعية كما ذكرنا

ثم قال ما ذكرك ظاهر كلامه انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك

بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فيكون في مثل هذا وان اعتبر اللام

وبني الاضافة والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يحمل المجاز في الاضافة باري اللابسة مجازا

عقليا بناء على كون النسبة الى ما هو عليه او على خلافه مما يتعلق بالعقل دون الوضع ومما يدل على ان تعد المتن

الاستعارة جعله ضمير الخطاب ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير الخطاب ما يختص بالعقلاء وان جعلت

المجاز عقليا فالظاهر انه ترشيح لاستعارة الامر لتكوين المراد كما في تكوين اللام في الترشيح للمجاز اشارة الى قوله

وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء هذا الكلام في ابلعي ماءك واما في اقلعي فالاقلاع استعارة لاحتباس

المطر بجامع عدم ما كان كالمطر والمعنى وصيغة الامر استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمامور الذي لا يتاتى

منه العصيان والخطاب ترشيح لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا الكلام مثل ما في ابلعي

قوله ثم قال وغيض الماء بني في ترك فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصيص

الصفة بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل وتعينه فاطلقه

ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكتاب تفصيل لذلك توضيح وبنى اوزار انه في جملته مستويا ثابتا

ساكنا تاركا للحركة واشار بما اضافة المصدر الى المفعول والى الفاعل فقوله فقال بعدا عطف على قال

الماء ولم يصح من قال عطفا سلوكا مفعول له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان ملك الامور

بدل او بيان لسلوك سبيل الكناية لا يكتنه بلوغ كنهه قوله ثم ختم الكلام بالتعريض لقوم نوح الذين لم يذكروا

في هذا الكلام باستحقاقهم الهلاك بالهلاك والغرض من هذا التعريض التنبيه لمن سلك طريقتهم قوم نوح الذين

لم يذكروا في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما لانفسهم لكي يتركهم لا لغيرهم لان ضرر التكذيب انما يعود اليهم

لا الى غيرهم ووجه التنبيه ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها ختم الظهار بعد دمتم واللام في الكلام تتعلق

بالظهار وضمير اياه للسخط ووجه الاستحقاق للسخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل وان تمامه الطوفان عطف على لكان

السخط اي وجوده بين ختم الظهار لان تمامه الطوفان وتمامه تلك الصورة الهائلة في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم

الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي صح

قوله وههنا النظر في الآية من جهة علم المعاني هو النظر في فائدة كل كلمة في الآية على ما يشعر به تعليق الحكم بالوصف

تقدم سبق ان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير بل الكثير من هذا القبيل لكن من

حيث كونها في التراكيب فمن الفوائد المتعلقة بالكلم فيها اختيارها على اياما دون والوضع لكثرة الاستعمال ولانها

على بعد المنادى المناسب لمقام اظهار الكبرياء والعظمة وهو ان الامر الذي يستدعيه المقام التبعيد المؤذن بالتهاون

بالمنادى ومنها ترك يا ارض بالكسر على حذف ياء الاضافة لتسوية التهاون بالمنادى اذ في الاضافة تشريف وتكريم

ومنها ترك يا ايتها الارض على ما هو الكثير في اسماء الاجناس للاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه الذي لا يناسب

المقام بناء على ان ليس القصد الى طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على سائر اسمائهما كالغبراء

والخضراء لكونهما اخصر واكثر في الاستعمال واوفى بالمطابقة المعنى مع الامر من التقابل بلين فان تقابلهما

انما اشتهر بلفظ الارض والسماء والمحسنات البديعية يتعلق بعلم المعاني لاتصالها بخواص التراكيب على ما سبق

ومنها اختيار ابلعي على ابتلعي مع كثرة استعماله لكونه اخصر وانه تجانس باقلعي لاستوائهما في عدد الحروف نظرا

الى اعتبار همزة الوصل ولتقاربهما من التساوي اذا لم يعتبر بخلاف ابتلعي ومنها الماء والارض والسماء بطريق الافراد

دون الجمع لان استكثار الاشياء لا يناسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلعي لئلا يتوهم في مقام كمال

عظم الآمر وكمال انقياد المامور ان تبتلع الارض كل ما عليها من الجبال والتلال وساكنات الماء وبدلا ليتبين

ان المراد بلع الماء فقط على ان المراد باقلاع السماء اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شيء حتى الحركة فلم يحتج

الى ذكر متعلق اقلعي احترازا عن الحشو المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق بباب الايجاز والاطناب من علم

المعاني ومنها الاختصار والاحتراز عن الحشو بترك ذكر حصول المامور به اي فبلعت وابلعي فبلعت واقلعي فاقلعت

لان الامر من الكبرياء والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج الى ذكر ذلك ومنها اختيار غيض على غيض

بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك اضافة الماء والامر مع ان المراد وغيض ماء طوفان السماء وقضي امر نوح

وهو انجاز ما وعده الله من اهلاك قومه للاختصار والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك ومنها اختيار استوت

على تسويت مع انه اوفق لغيض وقضي على لفظ المبني للمفعول لان هذا اخصر واوفق بما ذكر فيما بل الكاشف حال

السفينة وهو قوله وهي تجري بهم بلفظ المبني للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار بعدا للقوم الظالمين بالمصدر

المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر من بعد يبعد كعلم يعلم لقصد تاكيد الاختصار حيث في المصدر من ذكر

الفعل المؤكد بالمصدر مجرد ولفظ بعدا اخصر من لفظ ليبعد فكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر جميعا وهذا تاكيد

على الخاص صح

المحسنات البديعية تتعلق بعلم المعاني عند المصنف

دفع ما

الاختصار ما

الاقتضاء مع فايدة لقوى بى دلالة لام الاختصاص على ان البعد اى الهلاك حق لهم ومنها الاطلاق ان الظلم
يتناول بالنظر الى عدم ترتيب السبق كل نوع من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على فخامته سوا اقتيادهم فى تكذيب
الرسل بانهم افادهم ذاك لا يعود ضرره الا اليهم قوله هذا اى هذا الذى ذكرنا هو النظر فى الآية من حيث النظر
الى الكلم واما النظر فى الآية من حيث النظر الى ترتيب الجمل ففى وجوه منها تقديم النداء على الامر ترتيبا على ما هو اللازم
اذا كان الامر على حقيقته لتنبيه المامور فيتمكن فى ذهنه ما يعقبه التنبيه فيكون ذلك هاهنا ترشيحا للاستعارة
المراد منه استعارة بالكناية بناء على تشبيهه بالمامور ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل نظرا الى كون
ابتداء الطوفان منها ومنها اتباع وقضى الامر حديث السفينة لكونه بعد ذلك فى الوجود ومنها ختم القصة
بعد جميع ما ذكرنا بالتعريض تنبيها لمن يكذب الرسل وعيدا له قوله من جانبى البلاغة يعنى علم المعانى
اليه بقوله هذا اقتضاء توفية مواقف التراكيب حقها وعلم البيان اشار اليه بقوله وايراده انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها قوله واما النظر فيها من جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب بقوله لخصته منبهة
على النظام المعقول رواية الكتاب الاكثر الاعوجاج وجعله الطريق ذا شوك الى المطلوب صعبا ما جعل عسر
الوصول وقوله تابى حفظه معانيها من الحذف هو الظاهر لكن فى نسخة الرواية تابى تبليغ التاويل
يستر من الحذف يحذف احدى التائين من التفاعل وقوله فان لفظها عربية اى غير مولدة وستعمله ليست بافصح
فيه الفاقة العذبات جمع العذبة بالفتح وهى الطرف الرقيق من الفرس والاسلات جمع الاسلة وهى
المستدق من الفرس قوله ولقد در شان التنزيل ظاهر هذا الكلام الدعا لكن المقصد فيه الى التعجب والوصف
بالكمال ولذا بين مضمون ذلك بقوله لا يبالى العالم والغرض انه لا يخفى مثل هذه الآية من القرآن تلك اللطايف
بنية على ان كثرة اللطايف لا تخفى بهذه الآية بل تعم الكل وهذه الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطايف بل فيها
فوايد اخر لم يذكر لان الغرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اخذ لطايف لا تخفى من هذه الآية بل تعم الكل
وهذه الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطايف بل فيها فوايد على المعانى والبيان وبيان انه لا علم فى باب التفسير
بعد علم اصول الدين انفع من هذين العلمين وقيل المراد بالاصول الفقه والتصريف والنحو ودليل هذا انا نجد فيه
وجودية وزمانية لا رتبية وشرفية قوله لا يسع المحصر يروى برفع المحصر ونصبه اى لا يسع المحصر تلك اللطايف
او لا تسع اى المحصر قوله وان لا علم عطف على مجرد الارشاد بتقدير المضاف اى بيان ان لا علم والكلام انما هو فى المعنى
فى باب التفسير بعد علم الاصول متعلقان بمعنى النفى المدلول عليه بلا علم وانواره وما عطف عليه يروى برفع ما يليه

حرز لهم ساتر

ومنها اتباع امر الارض بالسماء وقوله وغيض الماء وقوله متصلا بقصة نوح لا وهو منها اتباع وغيض الماء وقوله وقضى الامر لكونه مقصود القصة صح

مانزيت البلاغة

على انه خبر لا او صفة اسمه منصوبا على انه صفة والخبر محذوف فى غيرهما من علم المعانى والبيان ويروى منصوبا على ان الضمير
للعلمين وعلى الرد ورد الله ستعلمان باقرار فان قيل قد سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه فكيف قال
ولا كشف للقناع عن وجه الاعجاز مع انه يحكم دليل الخطاب على سبيل الاستبهام يقتضى مشاركة علوم اخرى فى الكشف
عن وجه الاعجاز قلت المنفى هو ان يمكن وصفه وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع على كونه شيئا ما بكيفية
عند استماع كشف القناع والمثبت هو ان يماط اللثام عن وجوه البلاغة التى الاعجاز اعلى مراتبها على ما هو الاعلى الذى
يوفى كلام رب العزة من البلاغة حقه اى به يعرف من بين العلوم كون القرآن فى اعلى طبقات البلاغة اتبع الطيب
الفصاحة وضمير هو للعلمين من جهة كونهما واحدا نظرا الى كون البيان شعبة من علم المعانى او من جهة ان يقدر
لفظ العلم مضافا الى المعانى والبيان جميعا ومظان التاويل المواضع التى يجب صرفها عن الظاهر لكونها على خلاف
ما عليه الواقع فالتفسير يتعلق ببيان المعانى ووجوه الاعراب والقراءات وخواص التراكيب والنكت والاسباب والنزول
وما يتعلق بذلك من الروايات والتاويل العرف فى الظواهر برجعها الى ما عليه الحال من المقصود تحت الفاظ انف
واتباع القواعد وقوله ضمت واستبطل اللفظ الذى المعقول من ضامه حقه ظلمه فيه واستلبه الشىء اخذه منه فجاه
ان وقعت اوبان وقعت واخذوا بها من قولهم اخذت بالطعام وانه ابلغ من اخذت الطعام والى الاخذ موضع الاخذ
يقدر له ما يوخذ منه الشىء ولطرح فيها لا اخذ منه والملتجأ يوخذ فيه يرفع عليه والعويل رفع الصوت بالبكاء
والويل كلمة هلاك وعذاب وفلان على ويل من كذا اى على التلفظ بهذه الكلمة يقولون ويلى من امر كذا اى
على العذاب والهلاك يعنى ان انهم لا يعلمون الى اخذ الذى يجب ان يوخذ الآية منه ونفيه والكل الذى يجب ان يحمل عليه
ويعرف الله جهلهم بهذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوه ويرجعوا الى من يعلمه تعبير الآيات كانها
تأخذ فى رفع الصوت بالبكاء وبان يقول يا ويلتنا من هؤلاء الجهلة وهم لا يرضون بذلك بل الى بل يظنون
انهم احسنوا الصنع فى الآيات واخذها وحملها قوله رحمه الله الشيخ السكاكى كيف لو ادرك زماننا هذا قوله غير ما
ما ثبت لهذا العلم الذى هو علم البلاغة المفضل الى علمى المعانى والبيان من الشرف والفضل على كثير من العلوم
التى اى كشف الاستار عن وجوه الاعجاز المفضى الى تصديق النبى عليه السلام المثمر لنظام المعاش ونجاة المعاد والمفضى سعادة
الدارين قد اضيف من بين العلوم بخسف شديد وضيم عظيم من جهة قلة انصاره واعوانه والانتفاء بشانه
وكثرة الاخذ من جوانبه واركانه بحيث لا ترى احدا لتى من النظم ما لقيه هذا العلم ولا ابتلى من تكليف الذل ما ابتلى به
هذا العلم اذا لا يوجد له قبل تاليف هذا الكتاب من يهدد له القاعدة والاساس الذى يبنى العلم عليه وترتب له الاكثر

الفواطع ٤

لانه وقعت صح

يا ويلى صح

من التنزيل وكلام الفصحاء التي تقطع لاني تحتشهد بها ويتبين له فيما يتعلق بتقسيم الحدود والرسوم وفيما يتعلق بتحقيقاته
من جهة المطالب الاصول والقوانين ومن جهة الادلة الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما تفرق من فروعه والوصل
والتخلص مما وقع في ايدي المتغلبة من ابوابه وفصوله فما هو علم تراه في توفيق اجزائه فيما بين العلوم كايدي
سبا بين شجب بن يعرب بن قحطان ما تفرقتم في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم وهما اسمان جعلا اسما واحدا
مثل معدي كرب وهو منصوب لكونه نكرة لا يتبع الاحالا والكلام في اعرابه وبناء صدره مذكور في كتب النحو الموضح
ما قال الفضاء وهو يريح منهجها المستوي ان يهب منه ما يضح انه اذا استوى القبل وانها ر دان تخبان تعرف صدق
ماذكر من الدعوى فانظر باب التصديقات لاكتب المتصورات وباب التشابه لاكتب التصديقات فان كلا منهما جزء من
هذا العلم على ما اشير اليه وقد وقع في ايدي الفلاسفة وتتبع وانظر مبحثه وجه اكثر ابواب الاصول الفقه ومباحثه
علم هو في ايدي من هو يخرجه من هذا العلم ووقع في ايدي الفقهاء والاصوليين وذلك كالحقيقة والمجاز والتصريح
والكناية والوصف والشرط والاستثناء والعبارة والاشارة والنص والايماء وغير ذلك من مباحث الاصول
وعد غير ما ذكرنا وعدد فرقه لغيري تتعرف ان كثيرا من مباحثه وقعت في ايدي النحاة على ما هو كتاب سيبويه وان الحق
من علم التفسير الاما يلي هذا العلم وشعبها وفروعها وان الكثير من تمسكات المتكلمين بالادلة السمعية ليست الا منه
وقوله ولكن الله استدراك عما ذكر من الظلم والحيف على هذا العلم وتفرق اجزائه في ايدي الغرباء ورفع لكن هو الشرط
اعني اذا وقع مع الجواب اعني مس وجملته نكتة اعتراض ويحتمل ان يكون هو الظرف واذ وقعت متعلق به ومعنى ان يبطى
النوس بارئها اي تاخيرها وتقليلها استيناف واعط القوس باريها مثل في اعطاء هذا الكتاب حق معرفته والكلامية
الذي لم يحجب عنا كونه اشتمل عليه بعطائه قوله يجول متعلق بيعطي او بحريك والحول الحيلة والحول القوة بيان الحول
من الله وبالله ورحها البلاغة هما المعاني والبيان انما رايهما بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها ونوعا الفصاحة هما اللفظية والمعنوية والملمة رداه وازاره لا يتمم ظاهره حتى يكون
نوعين قوله نهما وجوه مخصوصة غير جهات لحسن راجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يصار اليها اي في كثير
من الاحيان يرجع اليها التعقد لتحسين الكلام وهي من توابع البلاغة ولا يتعلق بما هو الحسن الذاتي للكلام فلهذا اخرجها عن
البيان ايضا مع جعلها مدرجة في تعريف المعاني بقوله وما يتعلق بها من الاستحسان وغيره علما قوله لذا اتى الفعلات
الفن البديع حيث لا علينا اي لا باس علينا ان نتبع الى الاولى منهما بمعنى عدم التوقف لكثير من التتابع ولا متابع على سبيل
التعدد والاستقصاء ونحن ايضا نتفوا اثره في ذلك بما عرفت من انه ليس من تعدد ما في هذا الكتاب الا التنبيه على دقائق الكتاب والتوضيح

مصرف ع

قال

والتوضيح لا تجده في كل باب قوله فمن القسم الاول يعني الراجع الى المعنى المطابقة هي في اللغة
الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت احدهما على حذو الآخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه
مكان يديه وفي ذكر المعنيين المتضادين اي المتقابلين في الجملة معا بوصف وانواع بل ما هو
في غاية التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة والابكاء مع الاضحاك والايثار مع النزع والاعزاز مع
الاذلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة في الامثلة المذكورة ومنهم من نظر الى ظاهر كون
المعنيين متقابلين فقال الاليق من حيث المعنى ان يسمى باسم المقابلة وبالنظر الى المعنى الذي ذكرنا
سمي النوع الثاني اعني الجمع بين الاشياء المتوافقة باسم المقابلة كانك لما ذكرت هذا بازاء ذلك
جعلته مقابلا له بعد ما كان موافقا واما بالنظر الى نفس المعنى فالاليق به ان يسمى باسم المطابقة
والمراد بالتوافق المذكورة في تعريف المقابلة خلاف التضاد سواء كان بينهما تماثل وتناسب او لا
كالضحك والقلة والاعطاء والاتقاء ونحو ذلك مما فيه ثم في العبارة اضمار بحذف المعطوف
اي بين ضديهما او اضدادهما ليشمل صورة الاكثر ومن هنا ينقسم المقابلة الى مقابلة الاثنين
بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة فما فوق ذلك وقوله اذا شرطت هنا اي فيما
بين المتوافقين او اكثر شرطا شرطت هناك اي فيما بين الضدين او الاضداد ضد ذلك الشرط
وبهذا القيد يخرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل حيث لم يشترط في الاضداد ضد الاجتماع واما مثل قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فداخل
اذ لم يشترط في شيء من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء والتكذيب ضد التصديق ظاهر واما
كون الاستغناء ضد الاتقاء فمبني على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الاتقاء اذ المراد بالاستغناء
انه زهد فيما عند الله تعالى ولم يرغب فيه بمنزلة الشيء المستغنى عنه فترك الاتقاء او استغنى بشهوات
الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله ولم يحترز عن المعاصي واتباع الهوى وقوله جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين
اضداد ذلك مبني على ان التيسير للعسرى عبارة عن التعسير ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة
داخل في تعريفها لا نوع مقابل لها لظهور انها جمع بين امرين متضادين مع خصوصية وقد يجاب بان
المراد في المطابقة ان يذكر الشيء وحده مع ضده من غير ان يتخللها امر مناسب متنوع وفي المقابلة
ان يذكر المتعاقبان ثم المتضادان فلا يتصادقان وفيه نظر لانه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام

لا تضاد ح

الاذكر الدالتين على امرين متقابلين في الجملة سواء كان مع تخلل فاصل اولا ولهذا جعل قوله تع
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم
البكاء مع الكثرة ولا ضير في صدق تعريف المقابلة عليه **قوله** ومنه المشاكلة وهي في اللغة الموافقة
وفسرها بان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير سواء كان بينهما شيء من انواع العلاقة
المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها اولا كاطلاق الطبخ على
خياطة الجبة والقميص ومن ههنا قوي اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز
لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح بان تجعل نفس الوقوع
في الصحبة مصححا لاستعمال لفظ ذلك المصاحب عليه او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون
مجازا والاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكلف والتحكم ويجد مضارع متكلم من اجاد الشيء
جعله جيدا والجزم على كونه جواب الامر فمعرض خيطوا اطبخوا لوقوعه في صحبة طبخ الطعام تحقيقا ومثل قوله تع
صبغة الله اشارة الى انه قد يكون تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا للاولاد واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار نصرانيا حقا فخص بها صبغة الله بمعنى تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله امنا بالله
لما فيه من معنى التطهير لان الايمان بالله يطهر النفوس فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله
بناء على المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بمعونة القرينة الحالية وان لم يذكر
في اللفظ وهذا كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع
الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة المبنية على قرينة الحال
ومعنى الاية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى وفي
قوله تع فاعتدوا عليه ذكر جزاء العدوان بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبة بقوله فمن اعتدى عليكم
والا فجزاء الاعتداء يكون عدلا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم
القبيح من حيث لا يشعرون بلفظ المكر الذي معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر

لوقوعه

لوقوعه في صحبة مكروا وكذا اطلق النفس على ذات الله تع بقوله ولا اعلم ما في نفسك لوقوعه
في صحبة نفس الانسان بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة
فلا يطلق على الله بدون المشاكلة واما في قوله تع وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت
ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان فقد اطلق اليد في حق الله تع بطريق المشاكلة
لقول اليهود لكن القصد بذكر بسط اليد الكناية عن كونه جوادا من غير تصور يد وجارحة
على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي وان اشترط فتصوير وتمثيل لحال
من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار المشاكلة فيه تردد **قوله** ومنه
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق وهي جمع المتناسبات اي ذكر
المعاني بالفاظ يكون لها معان متناسبة في الجملة وان لم يكن مرادة في هذا الاطلاق كما في بيت
ابي العلاء فان التناسب انما يتحقق اذا اريد بالحرف احد اقسام الكلمة وبالنون والراء والزال
الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقط على الحرف والمقصود بالحرف في البيت الناقة
المهزولة وبالنون الحوت وبالراء الضارب على الرئة من زاينه اصبت رئته وبالزال اسم الفاعل
من ذلا الركاب يغتفن بسيرنا وبالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف
على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماء اي غادة لها في عقيل من مالكها رهط والرهط
جلد قدر ما بين السرة والركبة تلبسها الاماء الحيض بمنزلة الازار والثاني بمعنى الجماعة
والغادة الناعمة والمعنى تجل هذه الغادة عن لبس لباس الاماء وعن ان تركب من النوق
ما هي في الضمر والانحناء كالحوت يركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب رئتها اذا لا حراك
بها من شدة الهزال والاشبه ان يسمى مثل هذا ايهام التناسب كان مثل قوله لا تعجبي
يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى يسمى ايهام التضاد لما بين البكاء والضحك الحقيقي
من التضاد وان كان المراد به ههنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال مراعاة النظير قوله
والشمس والقمر بحسبان ومثل قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل
الاوتار القسي جمع قوس والمعطفات المنحنيات والمبرية المنحوتة من براه نحته **قوله** ومنه المزاوجة
وهي في اللغة الازدواج وفي الاساس الديك يزاوج العكرمة اي ذكر الحمام انثاه وزاوج بين

الشيئين وفسرها بان تتزاوج اي توقع الازدواج بين معنيين كائنين في الشرط والجزاء
في ترتب امر كقول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني من الحب فلج بي الهوى ولزمني اصاخ اي
استمع الى النمام الذي يشي الحديث ويزينه وصدقه فيما افترى على فلج بالهجر زاوج بين المعنيين
الواقعين في الشرط والجزاء وهما نهي الناهي واصاخة الى الواشي في ترتب لجاج شيء عليهما اما
على نهي الناهي فلجاج الهوى واما على اصاخته فلجاج الهجر وقيل معناه ان يجعل معنيين للنهي
للشرط الذي هو نهي الناهي ثم جعل لجاج الهجر بالمحجوب معادلا له في الجزاء الذي هو الاصاخة
الى الواشي واردا منه ما قيل معناه ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
قوله ومنه اللف والنشر وتغييره ظاهر من الكتاب في توحيد الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما
لنوع مخصوص من الصنعة والمراد باللف في الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تع
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما في قوله تع ومن
اياته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الشيئين اخذا بالاقل والا فيجوز ان
يكون اللف بين اشياء كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
وكذا اشتمال الكلام على متعلق بواحد ومتعلق بآخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما في
الاية ويسمى اللف والنشر المرتب او على عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او على ويسمى المشوش
والاقسام انما يتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على ان
يذكر النشر بكلمة او دون الواو كقوله تع وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الذي وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين واما الموكول الى فهم السامع هو التعيين
وقوله من غير تعيين في موقع الصفة لمصدر اي اتباعا كائنا من غير تعيين وقوله ثقة مفعول له
لتتبعهما باعتبار القيد الاخير اعني من غير تعيين اي للوثوق لان السامع يرد كلا من المتعلقين
الى الواحد الذي ذكر المتعلق له فان قيل ضمير لتسكنوا فيه عائد الى الليل لا محالة وهو تعيين
قلت احتمال كونه للنهار هو معنى عدم التعيين قوله ومنه الجمع وهو ان تدخل شيئين
فصاعدا في نوع بان تثبت لها معنى كليا يجمعها وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل
اي فيذهب الاعداد صاعدا مترقيا من الاثنين الى ثلثة او اربعة او اكثر وروايته ان الشباب بكسر

المحجوب صح

اختلاط صح

جرى الاستعمال في اللف الاجمالي ان يذكر النشر بكلمة او دون الواو

النزة

النزة والدب من الشعر وهو لابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ
والجدة اي الاستغناء مصدر وجد في المال وجدا ووجدا وجدة واصلها وجدة مفسدة
للمرء اي مفسدة هي ما يدعو المرء الى الفساد وذلك لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ
عدم مانع والجدة حصول اسباب من خارج فاذن مفسدة يكون اعظم من هذا وفي تمثيل
للشيئين فصاعدا بالاية بعد البيت تعكيس للنشر صورة ومعنى قوله ومنه التفريق اوقع التباين
بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع النوال والبدرة عشرة الاف درهم قوله ومنه التقسيم
فالاذيان شيء ذو حزن الخسف اي احد جزئيه الطول والى الاخر العقر والكل الكبد كناية عن الخسف
والايذاء وحقيقته من اكله الاكباد ويتميز عن اللف والنشر بانك فيه تضيف ما لكل اليه من غير
تفويض الى فهم السامع وتعويل عليه وفي اللف والنشر تذكر ما لكل منهما ليضيفه السامع اليه
فان قيل قد ذكرتم في قوله تع لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافة فيه ولا
تعيين من جهة احتمال ان يعود الى النهار فكذا ههنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة الى هذا
وذاك على التعيين فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان جعل مثل هذا اضافة وتعيينا فينبغي
ان يكون لتسكنوا فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما كان الضمير واحدا محتملا للعود الى النهار كما يعود
الى الليل من غير تفرقة لم يكن فيه تعيين واضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه فان قولنا هذا
طويل وهذا قصير ما يحمل اليه ولا يتصور في مثل التعيين لان الاديبين بقيا على اطلاقهما لم يقترنا
بمعينين لتصور تعيين الاضافة الى كل بخلاف ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى عير الحي لان
القرب فيه اصل بحيث يحتاج الى حرف تنبيه وذا اشارة الى الوتد لغاية قربه ولو سلم فغايته لازم
ان اللف والنشر مع التقسيم يجتمعان في بعض الصور ولا فساد في صدق كل بدون الاخر فيصح
ان يجعلا نوعين من المحسنات قوله ومنه الجمع مع التفريق وهو ظاهر قوله ومنه الجمع مع
التقسيم وهو ان تجمع امورا كثيرة اي فوق الواحد فيتناول شيئين فصاعدا تحت حكم واحد وهذا
مفهوم الجمع ثم تقسم اي توقع التقسيم بان تضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له
عند ذكر على ما هو معنى التقسيم كما في بيت المتنبي فانه جمع بقوله وارضهم لك مصطاف اي موضع اقامة

اضافة صح

بالصف ومرتبع اي موضع اقامة بالربيع ارض الروم وما فيها بكونها خالصة للممدوح لظهور ان المراد
بارضهم ملكهم وولايتهم بجميع ما يحويه لا الغبار ونحوها ثم اضاف الى المنكوحات السبي والى المولودين
القتل وعبر عنهما بلفظ ما اهانة وقلة مبالاة حتى كانهما من جنس غير ذوي العقول وتنبيها ايضا
الاموال المضاف اليها النهب والزروع المضاف اليها الحرق او تقسيم متعددا الى اقسام بان تضيف
لكل ما هو له ثم تجمعه وتدخله في نوع اي تحت حكم كما في بيتي حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو ام
ذو اجزاء بان جعل البعض مما ضر الاعداء والبعض نفع الاتباع والاولياء ثم جمع
الامرين تحت نوع واحد هو السجية والطبيعة واعلم ان فيما وقع الشارح من نسخ ديوان المتنبي وشروحه
قبل قوله للسبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع وقوله
الدهر معتذر بعد ذلك بعدة ابيات وعلى هذا فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح اجمالا على ما يشمل
السبي والقتل والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله في سبع فاذ المقانب والربض
ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر
الباء وسكون الياء متعبد النصارى والسجية الغريزة والخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة
والخلوج والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد بهما مستحدثات
الاطلاع وما ليست كالغرائز ومنه **قوله** ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم ومفهومه ظاهر مما سبق
فلهذا اقتصر على ذكر المثال ببيت له فقد ادخل محيا الحبيب وحرقة بال المحب تحت حكم الشبه بالنار
ثم فرق فجعل جهة الشبه في المحيا هو الضوء وفي حرقة البال هو الحر ثم قسم فجعل المحيا من ضوءه
في اختيال ودلال والعليل من حرقته في اضلال وفساد حال **قوله** وكان تلحق بهذا القبيل اي الجمع
مع التفريق والتقسيم قوله يوم يأتي الخ اي الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس اي
بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كما قال الله تع لا يتكلمون الا من اذن له
الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر
والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل والزفير اخراج النفس والشهيق
رده فقوله لا تكلم نفس جمع للانفس في عدم التكلم لعموم النكرة بالنفي وقوله فمنهم اي من اهل
الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للتباين بين النفوس التي هي اهل الموقف وقوله فاما

الذين

الذين سعدوا تقسيم واضافة الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار
ووجه الاستثناء بقوله الا ما شاء ربك اما في حق اهل النار فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها
من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المؤمنين الذين فارقوها ايام العذاب
وقد سعدوا باسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي **قوله** ومنه الايهام وهو ان يكون
للفظ استعمالان حقيقيان او مجازيان او مختلفان قريب وبعيد بالنظر الى المعنى فيذكر
اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع وفهمه ابتداء الى ان نظهر اخرا بالتامل والنظر الى ما نصب
من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد كقول الشاعر حملناهم اي العدى على الدهم اي الدهم والمراد
القيود ومعنى حملهم عليها تقييدهم بها ووضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعد ما خلعنا عليهم
بالطعان ملابسا اي البسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدماء فقد اوهم في اول الامر
ان المراد بالحمل على الدهم اركابهم الافراس السود من قولهم فرس ادهم اي اسود وقوله
طرا اي جميعا حال من ضميرهم وكذا استوى معناه القريب استقر وتمكن كقولك استوى على
ظهر دابته وليس بمراد والبعيد استولى والمراد نظرا الى امتناع المكان على الباري تع وتقدس
والقبضة معناها القريب المقدار المقبوض بالكف تسمية للمفعول بالمصدر ويستحيل في حق الباري
والبعيد المجازي هو الشيء الحقير القليل جدا وكذا اليمين ظاهره اليد الاقوى وانما المراد القدرة
مجازا واكثر متشابهات القران اي ما لا يتضح معناه بحيث لا يعلم تاويله الا الله على راي والا الله
والراسخون في العلم على راي من قبيل الايهام حيث يتبادر الى الفهم معانيها القريبة كاليد
والوجه والمجيء والحروف المقطعات ونحو ذلك وانما المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها الا الله
او الا الله والراسخون في العلم وانما قال اكثر لان البعض مما يتبادر الذهن اولا الى معانيها
المجازية مثل بل يداه مبسوطتان واعلم ان ما ذكر من ان اليد مجاز عن القدرة واستوى
بمعنى استولى فانما هو من اهل النظواهر او لا يحمل الظواهر والمحققون على انها تمثيلات وكنايات
لا مجاز في مفرداتها **قوله** ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم اكتفى عن تفسيره باسمه ومثاله
والنظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يجري في غير المدح كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره

فهو ان فساق المؤمنين يخرجون
منها فلا يبقى الكل في النار ابدا
واما في حق اهل الجنة صح

جمع م

وكقوله تع لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل يجري في الذم ايضا حتى يسمى تاكيدا
الذم بما يشبه المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه عالم وفلان جاهل الا انه فاسق والاستثناء
في البيت منقطع بمعنى لكن قصدا الى الاستدراك ولكن صرح في ذكره وسوي استعارله وفي تقرير
التاكيد في هذا الباب زيادة تحقيق تطلب من شرح التلخيص قوله ومنه التوجيه وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين قيل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين
ولذا سمي التوجيه محتمل الضدين وحصر بعضهم بكون احدهما مدحا والآخر ذما فان قوله ليت
عينيه سواء يحتمل تمنى استوائهما في الصحة والابصار فيكون مدحا وتمنى ضرا في العور فيكون
ذما وتمنى شرا كما فعل هذا يكون معنى قوله والمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار انه
من هذا القبيل من حيث يحتمل المعنيين المختلفين وان لم يكونا على السواء بل احدهما بعيد مراد
والآخر قريب غير مراد وايضا المعنيان فيها لا يجب ان يكونا مدحا وذما ومنهم من اجرى هذا
المعنى في المتشابهات ايضا فزعم ان كلا منها يحتمل وجها ظاهرا غير مناسب لله تع كان فيه
نوع مذمة واخرها مناسبا هو مدح وهذا مع شناعته لا يجري في الكل كالحروف المقطعة مثلا و
المصراع المذكور يروى انه لبشار قال لخياط خاط لي ثوبا لا ادري اجبة ام قباء اقول فيك شعرا لا يدري
امدح او هجاء فخاط فقال بشار خاط لي عمرو قباليت عينيه سواء فقلت بيتا ليس يدري امديح ام هجاء
قوله ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل لوقوعه في كلام الله تع و
المصراعان المذكوران من قصيدة ذي الرمة قال اذاك ام نمش بالوشي اكرعه مسفع الخد غاد
ناشط شبب ثم قال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب تقرير مجمل الكلام
فيا خطوط شعر المسفع الاسود القاذي الذاهب غدوة الناشط يخرج من ارض الى ارض والشبب الثور
المسن اي الذي انتهى اسنانه لخاضب الظليم اذا اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفرا ولا يقال ذلك
الا للظليم وهو النعام دون النعامة والسي المستوي من الارض منقلب اي يرجع الى افراخه الثلثين
شبه ناقته بحمار الوحش ثم بالثور الوحشي ثم بالظليم ووسط بين التشبيهات همزة الاستفهام
تجاهلا وتحيرا في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك الاول اشارة الى الحمار الموصوف في الابيات
السابقة والثاني الى الثور وهو مبتدأ محذوف الخبر اي ذاك الحمار شبه ناقتي ام الثور

الشمس

الشمس وذاك الثور شبهها ام الظليم الخاضب واما قول الخارجية ايا شجر الخابور فقد مر في تنكير
المسند اليه والتجاهل في موضعين استفهام مالك ولفظ كان واما قوله تع قل من يرزقكم من السماء
والارض قل الله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فمعلوم انا على هدى وانتم في ضلال
لكن ذكر الكلام كالمذكر غير المعلوم لئلا يغضب المخاطبون ويتفكروا في هذا ويعلموا انا لهونا انهم على
الضلالة فيرجعوا الى الهدى فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه ان التجاهل
في باب البلاغة والى سحرها والبلاغة مرجعها الى علم المعاني والبيان فكيف يكون
التجاهل من الوجوه المحسنة الخارجة عن البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض والالتفات
قلنا قد تقرر ان مباحث الوجوه المحسنة من علم المعاني وليست علما مغايرا له خارجا عنه ومع
ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء داخلا في البلاغة من حيث تعلقه بمطابقة مقتضى الحال خارجا
عنها من حيث تعلقه بالتحسين الزائد على حصول اصل البلاغة مثلا الالتفات من حيث مطابقته لمقتضى
الحال غير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية يتعلق بنظر
البيان ومن حيث كونه حسنا للكلام زائدا لحصل البلاغة بدونه يكون من علم البديع وعلى هذا
القياس قوله ومنه الاعتراض وهو ان تدرج انت في الكلام ما يتم المعنى بدونه بشعر بانه يكون
في اثناء الكلام وبين الكلامين المتصلين معنى وانه يكون بجملة لها محل او لا محل لها وبغير جملة
فقوله غير مفسد لها حال من صوب الربيع وقع اعتراضا وصوب الربيع نزول المطر بالربيع والديمة
مطر ليس معه رعد ولا برق ويكون زمانه كثيرا اقله ثلث الليل او ثلث النهار وتطعت بطلا اي باطلا
والاكارع جمع اكرع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في اصل الوضع والمراد به هنا الجماعة من الناس
وقوله لا زال تحيي اعتراض للدعاء بين اسم ان وخبره وقوله تع وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض
بين القسم المدلول عليه بقوله فلا اقسم على ان لا مزيدة او مفيدة لمعنى ان الامر اوضح
من ان يحتاج الى قسم بمواقع النجوم اي بمواضع سقوطها وغروبها الدالة بزوال اثرها على
وجود مؤثر لا يزول وبين جوابه ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة
ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوايدها ومن المذموم ما لا يكون له فايدة
يعتد بها ومما يجب التنبه له الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية وهو انه

لدفع الايهام وقوله وعمري
على بيتين اعتراض بالواو
بين القسم وجوابه
صح

مطلب
في الفرق بين
الواو الاعتراضية
والواو الحالية

لايكون العقد في الاعتراض فيه اسند وفوايدها الى تقييد الحكم ولا يعتبر في الاعتراض معنى
اختصاص بما قبله **قوله** ومنه الاستتباع اما دلالة البيت على المدح بالشجاعة فظاهر
واما استتباعه المدح بكمال السخاء وجلال القدر فلانه لولا ذلك لما كان لتهنئة الناس بخلوده
جهة فان الناس انما يهنأون بخلود من يفيدهم او كمالا وينتفعون به جمالا او وصلا لا بخلاف
ما اذا اقلت نهبت من الاعمار ما لو جمعته لبقيت مخلدا فانه لا يدل الا على الشجاعة وكثرة القتل ثم تخصيص
الاعمار بالذكر ربما نعتد ان قصده لم يكن الانتظام العالم واستطاع الانام لا جمع الحطام
قوله ومنه تعليل الالفاظ ولا تعليلها بتقليل حروف اللفظ وتكثيرها مع اتحاد المعنى فيما اقل
حروفا من بينا وغاض من غيض فالتعليل يكون من المحسنات في مقام يناسبه والتكثير
في مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى بعيد جدا ويتفرع على
تعليل الالفاظ ولا تعليلها الايجاز والتكثيرة بالاطناب لانهما انما يعتبران بالذات في الجمل على ما سبق
في ذكرهما انهما عبارتان عن طي الجمل من البين ولا طيها فلذا جعل تعليل الحروف ولا تعليلها
مبنيين لهما لا نفسهما **قوله** ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين
اي اللفظين اذ قد يكون احد المتجانسين مركبا والمراد بالتشابه التناسب على كيفية مخصوصة
يقع الاشارة اليها عند تعديد الانواع احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسان التجنيس التام وهو
ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ لا مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف
والحركات والسكنات واما معا وان في المعنى مثل رحبة بمعنى فناء الدار وبمعنى
الواسعة ولا يضره التفاوت في الاسمية والفعلية كقوله ما مات من كرم الزمان فانه
~~يحيى لدى يحيى بن عبد الله او الاسمية الواسعة ولا يضره التفاوت في الاسمية والفعلية~~
~~كقوله ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله~~ والوضعية كقوله سما
وحمى بني سام وحام وليس كمثله سام وحام او الافراد والجمع كقول الحريري
وذا ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول
العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء او الافراد والتركيب كقول
الشاعر اذا ملك لم يكن ذا هبة فدعه فدولته ذاهبة او في كل منهما تركيبا آخر

في الكلام والاطناب فيه يشير الى ان مجرد تعليل اللفظ ليس بايجاز صح

ما لا صح

خا يهنئون

جاملنا ولاح

آخر مثل جام لنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يختص باسم خاص **قوله** وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس الناقص
وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل جاملنا فلا جام لنا فانه
لا يكون ناقصا بل تاما **قوله** لا يقال فيدخل فيه تجنيس للفظ غرك وغرك وعبدك وعندك مما يختلف فيه الهيئة دون الصورة
الخطية لانا نقول المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فان قيل نعم ان يختلف المتجانسين الجناس التام والا ما اذا اختلف
الهيئة والصورة جميعا مثل جاملنا فلا جام لنا بعينه الا ان نقطا هذا انه ليس بتام وهل يكون هذا من الناقص فيه تردد
مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة البتة او ان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة
ولذا يقال المراد دون الصورة النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الآخر بصورته النوعية فيكون المعنى انه
يختلف الهيئات العارضة للحروف دون الحروف انفسها اي يكون هذا التجانس في نفس الحروف وذلك بسبب
من جهة المعنى ولكن ينساق اليه الذهن في الفنون الادبية ثم اختلاف الهيئة قد يكون لمجرد اختلاف الحركة
كالبرد مع البرد بفتح الباء وضمها او بالحركة والسكون كالشرك بفتح الشين والراء وبكسر الشين
وسكون الراء وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف بالتشديد والتخفيف كمرط بسكون الراء وتخفيف الراء
مع مفرط بفتح الفاء وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدد حرفين لعدم احدهما في الاخر كان ينبغي ان يجعل المفرط
والمرط من قبيل الاختلاف في الصورة كما ان والساق بزيادة حرف لامن قبيل الشرك والشرك بزيادة
حركة اجاب بان الحرف المشدد في باب التجنيس قائم مقام المخفف نظرا الى الصورة الخطية فانهما واحد في المشدد
والمخفف فاعلم ذلك ولا يعترض بان الاختلاف في المفرط والمرط ليس بالهيئة الخطية فقط بل بالصورة ايضا
وما ذكرنا يرشدك الى ان المراد بالصورة الصورة الخطية لا النوعية كما ذهب اليه بعضهم وان الشرك بالفتح
حبالة الصايد والشرك الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير **قوله** وثالثها
اي ثالث الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في الاول مثل ما لي كمالي او في الوسط
مثل جدي اي حظي وجهدي جهدي وبناه على ان المشدد حرف واحد وفي الآخر مثل كاس كاسب والظاهر
ان المراد ان يختلفا بحرف فقط على ما صرح به البعض حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن من المذيل
قوله ورابعها التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسان بحرف او الحرف وهو ان يختلفا بحرفين مع تقارب
المخرج بين الحرف او الحرفين في هذا والحرف والحرفين في ذلك في المضارع لاختلاف المختلفين يكون في الاول
مثل دامس ای مظلم وطامس ای دارس يقال دمس الظلام اشتد وطمس الطريق انمحى ودرس وفي الوسط

مثل ... الاربس من التابر حب

قطاهم

وهو ما يجده الانسان من تناحر ابانه وفى الاساس كتب هو القرب وكثم هو القرب كنه عن الارض وقعة او لسعة
البطن او الشبع تال الاكثر للواسع البطن او الشبعان وفى الطرفين كقولهم ما خصصنى وانا خصصنى اى جعلنى
خصيص القميص او الخط ولم يذكر مثال الطرفين من الاول والآخر لعدم وقوعه ولا يخفى قرب فارح الطرف الى
بها الاطلاق **قوله** وجناسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان فى حرف او حرفين لكن حال كونه
غير مقارن لقرب المخرج مثل سعيد بعيد وكاذب كاتب وعابد وعابث فى الاقسام الثلثة ولو كان المختلفان فى
فى التجنيس اللاحق اذا اتفقا خطا وكتابة يسمى التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس خط يعنى يكون من قبيل تجنيس التصحيف
او الخط المذكور يكون الكلمتين متشابهتين فى الكتابة دون التلفظ سواء كان من قبيل التجنيس اللاحق او الا فمن
قوله والمتجانسان اذا وردا فى الاسجاع او القوافى بحيث يكون احدهما ضميمة الآخر بمنزلة التبع والخصيصة
يسمى التجنيس مزدوجا ومكررا او مزدوجا كان التجنيس تاما مثل وجد ووجد وبلج وبلج او لاحقا مثل سبيون لسيون
من سبا بنبا او ممزيلا مثل النعم والدسم ثم نظيره فى القافية من اللاحق قول البحترى من كل
ساجى الطرف اجيد واغيد وهو اهيف الكشحين احوى اجرد ومن المذيل قول ابى الفتح البستى انا العباس
لا تحسب انى نشيى من حلى الاشعار طالع ما رفل طبع كسلسال معين زلال من ذرى الاحجار جار **قوله** وههنا نوع
كون من التجنيس يسمى التجنيس المحرف اذ يتوهم ان فى انه تجنيس مطرف لاختلاف المتجانسين لحرفين قريبى المخرج
وليس كذلك لاختلافهما فى صورة الخط وتارة فى انه تجنيس مطرف فقط لكون الطرفين المختلفين كاللام والعين
فى بلاغة وبرلعة متفقين فى الخط وليس كذلك لعدم اتفاق الطرفين الاخيرين اعنى اللام والآء فى صورة الخط
قوله واذا وقع يريد ان المتجانسين فى المجانس التام ان لم يختلفا افرادا وتركيبا فلا كلام فيه وان اختلفا
فى التجانس التام فان اتفقا فى الخط يسمى التجنيس تشابها مثل ذاهبة اسم فاعل من ذهب فانه مفرد وذا هبة
باضافة ذى الى الهبة اى صاحب هبة فانه مركب اضافى وهو فى الخط واضح وان اختلفا فى الخط
ايضا يسمى مفروقا لافتراقهما فى الخط مثل جاملنا وهو مفرد نظرا الى كون الضمير المتصل وان كان منفصلا بمنزلته
الجزء من التصل والمتجانس الآخر من لا جام لنا مركب لان جام اسم لا ولنا خبره ولا اتفاق فى صورة الخط
وهو مستند عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا لان المراد بقوله اذا وقع احد المتجانسين فى التام مركبا لزم من
ان يكون الآخر مفردا او مركبا فيكون كل من القسمين به والترويح فيه من اصلها ان يكون المتجانسان مركبين
والآخران يكونان مختلفين افرادا وتركيبا **قوله** وما يلحق يريد انه قد يلحق بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه

شمل صح

سواء صح

من سواد العين ومن بياضها ٢

وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين يتوهم فى بادى النظر وقبل التأمل انهما يرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق
مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال من القول والقالين من قلاه يقليه ابغضه وكذا الجنتين
مشتق من الجنى والجنة مضاعف من جنة سترة وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين الى اصل واحد فى الاشتقاق
مثل اقم وهو امر من اقام يقيم وهو من قام يقوم مع القيم وهو فعيل من قام يقوم مثل جيد وكذا الروح والريحان
فان الريحان سواء كان بمعنى النبت الموصوف او السعة والرزق من الروح والراحة اذ يطلق اللغة الراء
مع الياء والحاء وانما هو بالواو لا غير فابدلها من الياء فهو من الواو ومعنى روح وريحان رحمة ورزق
قوله يلحق الكلمتان اى جمع الكلمتين او تناسبهما **قوله** ومن جهات لحسن لم يأت بالضمير العائد الى القسم
الثانى لبعد العهد بالمرجع ولا باسمه الظاهر لبعد العهد بتفسيره وقوله الكلمتين المتكررتين يعنى اذا اتحد
المعنى ووصفهما بالمتكررتين نظرا الى كلا منهما متكررة بالنسبة الى اللحن او المتجانسين يعنى اذا اختلفا فى المعنى
ان المراد التجنيس التام او تام او الملحقين بالتجانس اى بالمتجانسين جريا على ما قال يلحق بالتجنيس الكلمتان والمراد
بالالحاق اعم من ان يكون بالاشتقاق او شبه الاشتقاق فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى فى المواضع
المواضع الخمسة يصير اقسام رد العجز على الصدر عشرين قسما حاصلة من ضرب الاربعة فى الخمسة واورد المصنف
من عنده ورده فى الاقسام الخمسة للمتكررتين وذكر لعله الى الاعانة الاعجاز فى فن البديع ثم اشار الى ان الحسن
فى هذا الباب كون الكلمتين مختلفى المعنى بان لا يكونا من قبيل المتكررتين بل متجانستين او ملحقتين بهما اشتقاقا
او شبه اشتقاق وذلك لان كمال الحسن الافادة فى صورة الاعادة وبه يظهر رونق الكلام والا كان
مثل ما اورده المص من البيت المتكرر بجملته والرواية مشتهر بالفتح اسم مفعول من الشهرة ومنهم الاقرب
فيه شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر اى وضح ولفلان فضيلة اشتهرها الناس وفى الاساس اشتهروه هكذا
وتشاهروه واشتهر بكذا امثلة المتكررتين ترى الى ابن الحسن المطل ودرب لسيلها داعى الندى يسبح حريص على الدنيا
مضيع لدينه وليس لمالى بيته بمضيع ومن كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما وان لم
الا فتح سماحة قليلا فانى نافع لى قليلها امثلة المتجانستين يسار من سجيتها المنايا ويمنى من يطبها اليسار
وقد افلح الجاهل اللهم الى انا الليم وللجهال افلح اعلم تشوف بآيات المثانى ومفتون برنات المثانى
دماك زمان الشوق حيث لا ارى واما ولم يظفر بها هو را ما امثلة الملحقتين اشتقاقا ومثا ما كنت لا كرمت
وما كان من شانها ان تهى اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شئ سواه بخزان نعماك الا لنا مطيع

واشهر صح

خلاف اليمين

اى الفتح

ان سائت لنا نطالع ه

فقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعدها بتر اي بعد ما اشتملت المنقبة شبهة اشتقاق ولا يخفى على نحو الفتان
الى التلميح فتحتاله من لايح لا في اذا الواو اصلحت ولو قيل فليس يزول الا بالواو فمفضلها تلخيص المعاني و مطالع التلخيص
عاني لعمري لقد كان الثريا مكانه ثرى فاضحى الآن مثواه في الثرى ولم يخطئوا فيما يكون الكلمة الاولى حشوا في المصراع
الثاني في شيء من العقود ولا هو حقيق بان يعد من قبيل رد العجز على الصدر فيتنبه اذ لا مدار على المصراع الثاني قوله
ومن جهات الحسن القلب وهو ان يكون احد اللفظين عكس حروف اللفظ الآخر بحالها ويسمى قلب الكل كالفتح والحتف لكن
فيه للاجانب نحو ذلك فيه لا علم اهتفاء بعضها ويسمى قلب البعض كالعوراكت جمع عوراء وهي الكلمة القبيحة والروعات
جمع روعة وهي الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مقلوبا مجنحا وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت والثاني
في آخره بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يمنع
قلب الكل في كلمتين او اكثر بمجموع كلمتين او اكثر نثرا كان او نظما مصراعا او بيتا بحيث اذا عكست ترتيب حروفه
كان بعينه ذلك المجموع كقوله كمال ملك ودوك فان ازا اماح وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر وفي المصراع
[illegible] كما في البيت قول الحريري أس أرملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا اسن امر من آسه يؤسه المطالة
الارمل الرجل الذي لا امراة له عرا من عروته اذا جئته تطلب طالبا وفلان تعروه الاضياف تغشاه وارع امر
من رعاه يرعاه حفظه اسا انكسر اسوت الجرح داويته اوس اسوت بينهم اصلحت ولا حاجة الى جعله بمعنى اي الارذل
على لغة من يقول في بقي بقى قوله ومن جهات الحسن الاسجاع كان الانسب من المحسنات اي المراد
بالسجع المعنى المصدري الآن ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في النثر كالقوافي في الشعر فيأبى ذلك ويدل على ان المراد
بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقرة وما ذكر في الصحاح من ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل
افنانا يوجد في آخر كل قسمين او اكثر كلمات يتفق حروف اواخرها كالقوافي التي يكون في اواخر الابيات
من النظم نقل الكاتب القافية على البيت واصل القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية من آخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل ما يا من اقلي اللوم عاذل والعتابا وعند الاخفش
آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة هو الروي اعني الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة
لامية وبالجملة سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت من قفوت اثره اذا تبعته سميت في النثر اسجاعا لكونها تكرر
على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى في القرآن اسجاعا بل فواصل جمع فاصلة وهي الكلمة التي
بها ينفصل الآيات بعضها عن بعض والكلام في الاسجاع والفواصل وفي كونها من جهات الحسن وفيما يتعلق بها

قال الشاعر صح
في صح
ان يكون صح
اعروه صح

في الكلام من الاقسام ظاهر لا يحتاج الى زيد تعرض له فلهذا اقتصر على مجرد كونها من المحسنات وضعف اشارة
الى بيان معناها ولا بين السجع والفواصل من شدة الاتصال فان من جهاته دون ان يقول من جهات
الحسن كما في باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع بعض البسط قوله ومن جهات
الحسن الترصيع وهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين مستوية الاوزان متفقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز
وانما قال ذلك ليدخل فيه مثل اثبابها ويهديانها فانهما متقاربان وزنا لا مستويان ومثل الشيبان
والسقيم فانهما متقاربان عجزا من جهة مدة قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا مستويان لكون احدهما على الميم
والآخر على النون والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وذكر
ابن الاثير ان من شرط الترصيع ان يكون لفظة من الفاظ الفصل الاول مساوية لما يقابلها من الفصل الثاني
في الوزن والقافية كقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم يكون قريبا من الترصيع لا ترصيعا
منه لان كلمة لفي قد تكررت في الفقرتين وعلى هذا فحقيقة الترصيع قلما يوجد في الكلام والجمهور على ان ذلك
انما يعتبر فيما يقصد تقابلها ولا يضر وقوع بعض الروابط والادوات متكررة او مختلفة وفي النظم
لا يعتبر اتفاق العجز فيما يقابل القافية كقول ابي فراس وافعاله للراغبين كريمة واموالهم للطالبين
نهاب وقول المعري وذر جلاله ابدا ثنين ودر نواله ابدا عزيز وقول الوطواط فلحظته الكرار سيفك زانع
ولحظه الغدار اسيافك خاطف واصل الحسن في جميع ذلك كله الذي ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ
توابع وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان
اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة بكلفة ومشقة ولا يبالى بكون المعاني تابعة لها اي المعاني لتلك الالفاظ اما ان
امكن تلك الجهات في الحقيقة جهة قبح لكون الكلام كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس فاخر على منظر قبيح
ولقد من ذهب على من خشب ينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة منها ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون
بخفاء الدلالات وفوات المطابقات وركاكة المعاني ودني فة الاغراض والمباني ومقتضى هذا التقرير
ان جميع ذلك عبارة الكتاب اشارة الى المحسنات اللفظية ونكرة تفسيره بما ذكر بقوله اي لا يكون الالفاظ
متكلفة ما تيا بها على وجه يفتقر الى كلفة ومشقة وقد يجعل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية ايضا
وجه فان فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى المعنى قد يفوت حسن اصل الكلام بان لا يبالي المطابقة

جهة حسن لفوات حسن ما هو المقصود الاصلي والغرض الاولي بل ربما صارت
ح
ولد صح

مثلا الا بتكلف في الكلام وتصرف يثقل الابهام بمراعاة ما هو الملاك في المرام وربما يخل بحسن الانتظام وذلك
كقول الارجاني مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فياحبذا الموت الاحمر **قوله** ويورد اصحاب الفن في باب المجنسات وسماها علم البديع اشياء
ليس لها كثير تعلق بتجنيس اللفظ الا انه لغرابته واشتماله على نوع تصرف المتكلم يوردونها مثل كون الحروف كلها
من رسالة او قصيدة او بيت منقوطة كقول تشتت بثينة بتجني يثني تحني [illegible] ذنب [illegible] لفي
وهو كون الكلمات موصولة الحروف بحيث لا تجد فيها حرفا منفصولا ومن هذا يسمى الموصل ومقابله المقطع كقول ابي الطلا
وادرك ان زرت دار ود دعدا ودرا ودرا ووردا او كون الحروف كلها غير منقوطة كخطبة الحريري
الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء الى اخرها وكابيات له اولها اعدد لحسادك حد السلاح واورد
الامل يرد السماح واحسن منه قول الشاعر [illegible] العالم [illegible] وتمثل
البعض من حروف رسالة او شعر منقوطا والبعض غير منقوط على الاستواء بان تكون كلمة منقوطة والاخرى
غير منقوطة كالرسالة الخيفاء للحريري بني الكرم ثبت الله جيش سعودك يزن والعوم غض الاله جفن
حسودك يشين وكقوله هو ابيح نبت السماح زين ولا تخيب املا تضيف وفيه جعل واو العطف
مع ما بعده كلمة والخيفاء ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء او بان يكون احرف منقوطة
والاخرى غير منقوطة وهكذا الى اخر الكلام كرسالة الرقطاء من الرقط وهو ان تكون نقط سود وبيض
وهي اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب [illegible] على ان الحرف واحد كما هو المعروف وبلقه يستند الى الجار والمجرور المتقدم
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا ومن النظم قوله اسيد ثقب سيوف مبير يكسب غرب
عزب عيوف وبناه على ان المشدد حرف واحد وان الالف والمنقوطة منفصلة كانت او موصولة ومن الانواع
التي اوردها الاصحاب ما ذكرنا من الوصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة
او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل مصراع ومنها جعل
البيت متألفة من جميع الحروف المعجمة والمفردة بلا زيادة ولا نقصان كقول من قال اذا زمنت غم مشق
خطت ند هو خط كسي جز نيلان وقد يعد في هذا النوع من الورق قول من قال تقدح زهر وشكاية
قد سخطت غضن على لا انفظ وفيه ترك الهمزة وتكرار الالف وقول الاخر لا مصطبر على خلط بجح بزت
شتة بحقيقة فاشماس وفيه تكرار الالف والباء واللام وجعل لا واو الف ش مقام الهاء ومنها ان يكون الكلام

الحريري صح
الموشى المصنف
اي نزل التصحيف عنده صح
العقوة الساحة
البت بالمكان اقام صح

القراعين او البيتين تفسيرا للاخر مع اختلافهما عربيا وفارسيا كقوله بافتى امنى واساني بافتى امنى واساني
ز زمانه بنار زرا درت بن نظر نكر درسامه بار نردا در ياب بن نظر نكران غير ذلك مما اوردوه في الكتب
المؤلفة في هذا الباب فلك ان تستخرج من امثال هذه ما شئت وتسميها بما احببت ثلاث ومن ذلك ما يسمى
التجاذب وهو ان يقع في اثناء الكلام كلمة متعلقة من جهة المعنى بالطرفين كقولك مدحت الملك افندي بنفس
ومن لطيف ذلك ان يكون التجاذب اداة تشبيه مع المشبه به كما في قول الكاتبي عمرنه ولاف عشق
سرسبزه هجو صبح ازبي يك روزه ملك چيزه دعلم ساختن وقد يقع ذلك في اخر البيت فيتوهم ان القصد الى المضمون
كل المصراع الثاني وانما القصد الى التشبيه بمضمون كل من المصراعين وقد راعى بعض المتاخرين ذلك في جميع
ابيات غزل له فجاء لطيفا وبديعا وقد اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك ومنها ما سميناه التسلسل وهو
ان يترتب الالفاظ متعلقا كل منها بالاخر على وجه واحد كقولك لوجهت الى الورد من الشوك والشوك
من الرجل والرجل من الطائف ومثل ما سميناه التغليط وهو ان يكون للفظ معنيان فيكنى عن احدهما بما لا يصلح
كناية الا عن الاخر تغليطا من توسط جعل المكني عنه ذلك اللفظ كقول ابي الحسن بن طباطبا العلوي من تحكم
يحكي الماء فيه وقد لبس بجل ابا اويس يعني الحجر واويس بن حجر اباحسن حاولت ايراد ما فيه ممكنة المعنى فالمرء
واهيه وقلت اباوس فزيد كناية عن الحجر الناس فاوردت ذا بهم فان جاز هذا فانكسر من غير صائر فهي يابل
القوم الكهام معاوية يعني الحجر لان اسم ابي سفيان صخر وعليه قول من قال في ابي عبد الله الملقب بطلحه
وكامل ما الذي من كلمه تطلب قلت الذي الطلب ان علامه لعده من حركه تراهم لا ازال كاسحة
فان المقصود هو المعنى والاسم هو اللفظ **قوله** واذ قد تحققت اي علمت حقيقة ان علم المعاني هو معرفة
خواص تراكيب الكلام وان علم البيان معرفة صياغات المعاني اي تصويراتها بالصور المختلفة وايرادها
بالطرق المتفاوتة على ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير وانا تحقق ذلك التعلق الكل
البابين بعد تعريفهما بما سبق مع القصد بالتتبع الى المعرفة واما كون الغرض من التوصل بهما اي بالمعرفة
المتعلقة بالامرين الى ان يؤتى لكل مقام للكلام ما يستحقه من الصور والكيفيات وطرق التادية بحسب الاحوال
المقتضية والامور الداعية مع ان المذكور في التعريفين في معرض العرض والغاية هو الاحتراز عن الخطاء
وانما يحقق من كليهما يتصل الى ان ونعترف ان حسن الكلام بمصادفة المقام لما يليق به وانسياق الكلام
في بيان المسائل الى ان المقصد الكلي هو تحقيق مقتضيات الاحوال واتسام الكلام بالاعتبارات المناسبة للمقام

الشعر صح
بشوق صح

والى ال وبالجملة معلوم ان الانسام بالصواب اصل بالنسبة الى الاحتراز عن الخطاء الآانه في اول الامر
وظاهر النظر لما كان ابين واوضح جعله الغاية وبعد تحقيق الكلام وتفصيل المرام رجع الى ما هو الاصل والحقيقة
ثم في ايراد ضمير بها وجعل غاية العلمين واوضح اشارة الى ما سبق من شدة اتصالهما وكون البيان
من المعاني واما توفية حق المقامات بقدر قوة الوكلاء دون النهاية وقدر الامكان على ما يخص الايجاز كون صح
فلنقطع بان المقصود الذي للانسان وان التكليف انما يكون بقدر الطاقة مع ما ادرج في اثنا الكلام حصول صح
من احالة الامر الى كمال العقل والسلامة الطبيعية وسلامة الذوق واضافة القوة الى الوكلاء وتحليل
البيانية والاختصاصية كما سبق من انه لابد من شدة الذكاء وفي اضافة الوكلاء الى كاف الخطاب اشارة
الى ان الى طلب هذا الفن والاخذ في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق واستقامة الطبع وشدة
الذكاء وصفاء الفكر والآلم يحظ بطائل بخلاف بعض العلوم الاخر فانه ربما يحصل لبعض الكلوظ طرف بتحفظه الاحراز صح
التكرار واذا تكلم في هذا الفن كان ضحكة للساخرين وضحكة للناظرين كما جرت في مجلس فاض نحو الافاضل
منافسة فاسدة في جريان الاستعارة التمثيلية في لفظ على ما يقع الكشف والنتاج وفي ان المنزع
منها على امر ينبغي ان يكون واحدا ومتعلقا لمعنى لطيف وقد حضر بعض الفضلاء عند انسهم الجهلاء في تمييز
جنسهم ممن ليس من الوكلاء في الغير ولا في الغير وفي الفعل لا يعرف قبيلا من دبير غلبه التسلط على الحكم
والترؤس على التنفس فقال بعد ما ذكر عليه وقرأ آيته وحمل عليه وبل شغفه بهذا انما يكون على التفصيل
فان كانت الامور مركبات فالصورة المنتزعة منه متعددة بلا التباس والا فمتحدة كما هو مأخوذ من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس فشكر بعض وشك آخرون وضحك قوم وبكى الاكثرون وما زدنا على ان قلنا الناس صح
انتظروا معاشر الاكياس وتعوذوا ابرئ من شر الوسواس واصبروا فرقة الفضلاء على الابتلاء بمثل هذه
الخطة النكراء والمحنة العياء واشركه في الصورة المنتزعة من ظواهر هؤلاء الذين لهم قلوب لا يفقهون
واعين لا يبصرون بازاء انعام يسمعون جا بازمان الانعام يعقلون فعلم ان ليس الغرض والغاية في علم
المعاني والبيان هو التوصل الى توفية حق المقامات بحسب الطاقة والامكان لا بحسب ما يقع الا ان
كانيا من كان واما ما سبق من انه لا يمكن الاحاطة بهذا الفن الا لعلام الغيوب فذلك بحسب الكنه والكمال
قوله وعندك اى معلوم لك علما جليا قويا ان مقام الاستدلال اى طلب اقامة الدليل على مطلوب
نطقيا كان او خطابيا بالنسبة الى باقي المقامات كمقام المدح والذم والجد والهزل والشكر والشكاية وغير ذلك

ذلك من التفاصيل السابقة جزء واحد من مجموع المقامات وان كان جزئيا من مطلق المقام وشعبة فردة
من الاصل الذي ينبني ويتفرع عليه المقامات فيكون بعضا من جملة الشعب وان جعلت لفظ سائر بمعنى الجميع
فلفظ الجملة لمجرد البيان والتاكيد وبما ذكر من معنى الاستدلال اندفع ما يتوهم من ان مقابل مقام الاستدلال
اى ابرهاني مقام واحد هو الخطابي لا مقامات متعددة فيكون قوله جملتها الاستدلال بالنسبة الى سائر مقام صح
المقامات حسن الانتظام **قوله** علمت جواب اذ يعني لما علمت حقيقة ان الغرض المهم بعلم المعاني والبيان
والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفية حق مقام الاستدلال ... لا يكون الا بمعرفة احوال الكلام حق جميع المقامات التي من جملتها
الاستدلالي مثل انه كيف يجب ان ينظم ليتنتج وان المنتظم على اي صورة وما ذا ينتج وما ذا يشترط في انتاجه ونحو ذلك مقام الاستدلال ومعلوم
من تفاصيل مباحث الاستدلال علمت انه لابد للعارف بعلم المعاني والبيان من معرفة خواص تراكيب ان التوصل الى توفيته صح
الكلام الاستدلالي وكما كانت معرفة البواقي بالتتبع فكذا هذا فلذا قال تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي
ومعرفة خواصها وهذا مبني على ما يزعم من ان الاستدلال جزء من علم المعاني ويتعلق بالتراكيب الكلامية
الكلامية اما ميلا الى الرأي الضعيف للبعض من ان موضوع علم الاستدلال هو الالفاظ من حيث الدلالة
على المعاني واما لان الاستدلال قلما يخلو عن نظم وتركيب للالفاظ حتى قيل ان المفكر
كانه يناجي نفسه بالفاظ مخيلة والاقتصار على الاستدلال دون الحد تنبيه او ذهاب
الى انه المقصود وانما الحد لغيره احتياجه اليه على ما ذكر في صدر التكملة هذا وفي ادراج علم الاستدلال
في تعريف علم المعاني بعد ما مر من تفسير الخواص وتقييد التراكيب ضعف وفساد لا يخفى لكن المصنف معتبر
في ذلك فذكره في مواضع بل ختم به الكلام حيث قال وحين انتهينا لافادته اى افادة علم المعاني
والبيان ثم ما ترك التحلي بعلم الاستدلال الذي هو من جملته وفاء بالوعد وانما للتعهد من حرج
انه كما يتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء فكذلك تعريفه للطالب اي افادته اياه وايصاله
الى فهمه **فان قيل** حصل العلم بالجزء يكون حاصلا والفهم اليه واصلا **قلنا** الظاهر انه
ليس كذلك والا لكان الانتصاب بالحقيقة لافادة الجزء الاخر لا لافادة الكل ثم
وانما جعل اللازم ترك الغفلة لان الافادة والتحصيل بالفعل ليس في وسعه بل هو
بتوفيق الله تعالى وتيسيره ~~وتهيئة المعاني والبيان بعلم الاستدلال وتكميل وتعظيم~~
الاسباب ورفع الموانع فلذا قال وان نستمد الله تعالى التوفيق في تكملته اى تكملة علم المعاني

و البيان بعلم الاستدلال وقد كمل بعونه
التكملة وفي هذا شبه تنزل من حيث لا [illegible]
الى كونه الجالي الكمال والاستدلال في اللغة
طلب الدليل يقال استدللت الامر [illegible]
الى مفعولين لتضمين معنى الطلب
والسؤال وانت المسؤول
لتيسير الآمال الشكر [illegible]
من النوال والطول
على كل حال

تم

نسخ من تحرير هذا الكتاب المتوكل على الله [illegible]

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور [illegible]
وكفى عبده